

333



٢١٧٤

٠١ ك

ايضاح الاصلاح، لابن كمال باشا، أحمد بن سليمان

٠٩٤٠ هـ. كتب في القرن العاشر الهجري تقدير ٠

٢٥٣ ق ٢٣ س ١٧×٢٥ سم

٦٢٢٤

نسخة حسنة، خطها تعليق مستكمل بخطوط

تعليق مغايرة ٠

الأعلام ١ : ١٣٠ بروكلمان/الذيل ١ : ٦٤٧

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ د- اصلاح الايضاح ٠

ف ١٢٩٥

١٤٢

٨

٧

١٦

٦

البيان الاصل

١٥٥



مكتبة جامعة الملك سعود - الرياض

الرقم: ٦٢٢٢ في ١٤٤٥/١

العنوان: البيان الاصل

المؤلف: د. محمد بن سليمان - ٩٤٠

تاريخ النسخ: القرن العاشر الهجري

اسم الناسخ: ---

عدد الأوراق: ٥٢

ملاحظات: ---

احمد في البداية والنهاية على العنايه والكفاية واشكره على ما انعم على من التوفيق والهداية
واصل على من بلغ الغاية وبلغ الالة فخر قاطع واثر اهل الضلالة وقالع اصل جهالة والغواية
وعلى وصحبه والتابعين من بعده التابعين منهاج الرواية والفارحين معراج الدراية
فغير خاف على ذوي البصائر ان المختصر الموسوم بالوقاية مع صغر حجمه ووجاهة نظم كتاب حاد
المنهج كل مذهب ومفيدة منتقى كل مزيد وبسيط جامع نافع خلاصة كل وجيز وسبيل موجز
بغرد در الحقائق وكثر معن اودع فيه بقود التدقيق الا ان فيه نبد من مواضع سهو وزلل
ومواقع جسط وخل ولا غوفان الجواد فديبو او الصارم فديبو **فاد** ونصحه ونصحه بنوع
تغير في اصل النعيم والنظم واصله ونسب التركيب وفصحت كتملة وتقوية وبغدية بعض حذفاً
وبديل في الصور والتحرير والترتيب ثم ان شئ منسوب الى الخبير بغير الشريعة فمما لا يثبت
والعنوان الذي سار به الكتاب وصار مقبولا عندنا فاضل الانام وكما في ايز في مجالس الكلام مع
اختوانه على فقرات فاسدة واعتراضات بغرور وادلة لا تجل عن القصور في تغير الدلائل عن الخطا في
تحرير المسائل لعدم العثور على ما أخذ الكلام فلما جرم كان مضطرا لاهام ووترلة لاقدام ولما وقعت على هذا الطبع
وشاهدت ما فيه من المغزات العامة سعت في اصلاح ما يجتوب من الخطا والخطا ونبين وجهي في كشف
الحجب والغطاء وقضيت اثر ذلك المفاضل الا فيما زل فيه قدمه وشئت اثره فمحت طاعني فيه فلم سميت
المش بالاصلاح لئلا يصحاح ما في الوقاية من الزلل والشرح بالايضاح لا شتماء على ايضاح ما في الشرح المذكور
من الخلل وكان شروعي في ذلك الامر الخطية بعون الرب العزيز في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وعشرين وسبعمائة من تاريخ
بمكة نبينا عليه وعلى السلام ووقع الاختتام في شوال ثلث العام وكنت اقدر الا تمام في اكثر من ثلث
سنتين وبسر في اقل من ثلث السنة بعون الله الملك العلوم
بين دولة السلطان الاعظم والحاكم
الاكرم الامير الذي جمع الله تعالى طبعه الملك نفيس العلوم والكمالات رقاب الاحم خليفة الله في
حامي بلاد اليمان ما حي اثر الكثرة والطفبان اصبح الرعايا في معبد خلافة فانه البال وطل الزايات في
مهدرا فته رافع الحال كل كفيه عن نهرا ثل وكف كفيه عن نهرا ثل ولقد احسن في حسن وضعه القائل
له راحة منها الولاة براحة له شوكه منها العداة بشوكه سلطان سلاطين العرب والعجم خاقان خواقين

شمس محمد بن عبد الله
وجوهي

الترك والدليل خالع بهاس باس الافرج والاكثروس قانع اسس اكثرو الفاد عن قلاع بلغا ورووس
سلطان البر والبحر وهو السلطان ابن السلطان السعيد الشهيد صاحب الايات نزل الرحمن معزال عثمان
السلطان سليمان خان بن السلطان السعيد الشهيد صاحب الايات الطاهرة ناصب الزايات الباهرة فاج
والقاهرة فام الملك وقهرمان الغور سلطان العرب والعجم والروم سيم خان بن السلطان بايزيد خان بن
السلطان محمد خان بن السلطان مراد خان بطالته بطل خرافة على سبط الغر ملك الايام ومهد
فوق فوق الغر قد بن مهاد خلافة في يوم القيام بالتي ذي الاحرام وحسن اقبال صف الزمان سمي خليل
الرحمن سلطان الدرر في الشرق والغرب مقدم الامراء يوم الحرب والرب على تربته اهل الفضل والكمال
ونصيته سبب ارباب الفضل والافضل لا زال له باجتي ناطقا وسنان لث اللطيل ماصفا وهو الذي
حرف عثمان العنايه كحماة الاسلام برعاية العلماء والفضلاء والاعلام وامر على العالمين سحاب الكرام
والانعام وخص من بينهم العالمين بجزيرة الاعزاز والاحرام اقامت بالرقاب له اباد هي
الاطلاق والناس الحكام اجرا الله تعالى معالي السلطان والوزير على صفى الايام وربط اطلاب وطلاب
بأقواله والادوام ولا زال من العلماء بالطفهم مشيا وبرحم الله عبد الله امين **كتاب الطهارة**
الطهارة في اللغة تطهير وفي الشرع النظافة عن النجاسة حقيقة كانت وهي كسرة او كسبة
وهي الحدث واعتبار الثاني تنقسم الطهارة الى اكبرى واسمها الخاض الغسل وهي النظافة عما يوجب
جنابة كانت او حضا ونفاسا وذلك الموجب كحدث الاكبر والى الصغرى واسمها الخاض الوضوء
وهي النظافة عما يفضيه وذلك النقص الحدث الاصغر ومنها نوع اخر وهو التيمم فانه طهارة حكمية
يخالفها معا ويختلف كل منهما منفردا عن الآخر فان قلت الطهارة اسم جنس فيمن شئنا النوع والافراد
فلا حاجة الى لفظ الجمع لانه كاف قلت بل الحاجة اليه فانه لو اني بلفظ الواحد لم اقل على انها جنس
بشأنها الطهارة فجمع ليدل على ذلك قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم الالة افنح الكتاب بهذه الالة اكبرية بنينا والافذكر الدليل خصوصا على وجه التقديم ليس
من واه به فوض الوضوء لثقله للتعقيب والوضوء لثقله للتعقيب والوضوء لثقله للتعقيب
قطع لا شبهة فيه كاصل الفصل في اعضاء الوضوء وهو الوضوء على ما علمنا وبسبب الوضوء القطع
وكثيرا ما بطلن الوضوء على ما بغوت الجواز بغوانه ولا يخرج جابر كغسل مقدار معين ومسح مقدار معين

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة
الطهارة في اللغة تطهير وفي الشرع النظافة عن النجاسة حقيقة كانت وهي كسرة او كسبة وهي الحدث واعتبار الثاني تنقسم الطهارة الى اكبرى واسمها الخاض الغسل وهي النظافة عما يوجب جنابة كانت او حضا ونفاسا وذلك الموجب كحدث الاكبر والى الصغرى واسمها الخاض الوضوء وهي النظافة عما يفضيه وذلك النقص الحدث الاصغر ومنها نوع اخر وهو التيمم فانه طهارة حكمية يخالفها معا ويختلف كل منهما منفردا عن الآخر فان قلت الطهارة اسم جنس فيمن شئنا النوع والافراد فلا حاجة الى لفظ الجمع لانه كاف قلت بل الحاجة اليه فانه لو اني بلفظ الواحد لم اقل على انها جنس بشأنها الطهارة فجمع ليدل على ذلك قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الالة افنح الكتاب بهذه الالة اكبرية بنينا والافذكر الدليل خصوصا على وجه التقديم ليس من واه به فوض الوضوء لثقله للتعقيب والوضوء لثقله للتعقيب والوضوء لثقله للتعقيب قطع لا شبهة فيه كاصل الفصل في اعضاء الوضوء وهو الوضوء على ما علمنا وبسبب الوضوء القطع وكثيرا ما بطلن الوضوء على ما بغوت الجواز بغوانه ولا يخرج جابر كغسل مقدار معين ومسح مقدار معين

على فعل كل منها وتركه منفردة كانت او مجمعة مع اخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض
 الوضوء مجموع غسل الاعضاء الثلاث وسج الرأس كذلك لان كل منها فرض مستقل بترتيب على
 فعله وتركه حكم الفرض ولذلك افرق بينه صفة المفرد ومن لم يثبت له هذه الدقة لا يثبت
 الموضوع من تلك الافراد والسنة ما واظب عليه السلام على وجه العبادة مع الزن في الجملة
 هو المشهور في حد ما المستور في الكتب وفيه قصور لان ما واظب عليه خلفا الراشدون ايضا
 من السنة الا يرى الى ما قاله صاحب الهداية في التراجع والاصح انها سنة لانها واظب عليه
 الراشدون وقال في النهاية والدليل على انها سنة قوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
 الراشدون من بعدي البداية بالنسبة قول لا يغسل يديه فعلا ولشبهه على ان البداية تقع
 بكل منهما حقيقة لاضافة احواف الجرح المعطوف وانما ترك قولهم لم ينفذ تنصيصا على
 ما هو المختار وهو عدم اختصاص سنة البداية بغسل اليدين بالمستيقظ واما ترك قولهم قبل
 او خالهما في الانا فلذلك بتوهم اختصاص سنة بها بوقت الحاجة الى احوالها الانا بنا على ان
 المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا والسنة تقديم غسل اليدين واما نفس الغسل ففرض ولا يشترط
 الى هذا الحق قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابدا كما قال غيره الى سبعة اشغ
 موصل الى عدد بالكف ثلاثا والسنة والمضمضة بمياه ولم يقل ثلاث مع انه اخبر في
 الدلالة على العدد والمنون اظهر لها في عبارة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية
 تجد بدلا لا مطلق التثنية والتثنية منها كما يمكن بدون التجدد بخلاف ما تقدم لكون
 الماء مستغلا بالانفصال عن العضو المغسول ولذلك كثر في ذكر العدد والاستساق
 بمياه كقولهم بمياه لان السنة عندنا تجد بدلا الماء لكل منهما خلافا لاني اعلم ان المضمضة
 ليست غسل الغم وكذا الاستساق ليس غسل الانف بل هي عبارة عن اداة الماء في الغم
 وهو عبارة عن ضرب الماء بالنفس نص على ذلك في فصل الجنازة من غاية البيان فمن لم
 يغسل الغم والانف لم يصب وتخليل الحية والاصابع هذا اذا كان الماء واصلا الى خلل الاصابع
 بدون التخليل واما ان لم يغسل يديه منه ففرض وتثنية الغسل مسح كل الزاوس مرة خلافا
 لما في فائدة يرى التثنية في مسح ايضا سنة والحال في التثنية بمياه والاذنين بانه اي

في قوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدون من بعدي البداية بالنسبة قول لا يغسل يديه فعلا ولشبهه على ان البداية تقع بكل منهما حقيقة لاضافة احواف الجرح المعطوف وانما ترك قولهم لم ينفذ تنصيصا على ما هو المختار وهو عدم اختصاص سنة البداية بغسل اليدين بالمستيقظ واما ترك قولهم قبل او خالهما في الانا فلذلك بتوهم اختصاص سنة بها بوقت الحاجة الى احوالها الانا بنا على ان المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا والسنة تقديم غسل اليدين واما نفس الغسل ففرض ولا يشترط الى هذا الحق قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابدا كما قال غيره الى سبعة اشغ موصل الى عدد بالكف ثلاثا والسنة والمضمضة بمياه ولم يقل ثلاث مع انه اخبر في الدلالة على العدد والمنون اظهر لها في عبارة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية تجد بدلا لا مطلق التثنية والتثنية منها كما يمكن بدون التجدد بخلاف ما تقدم لكون الماء مستغلا بالانفصال عن العضو المغسول ولذلك كثر في ذكر العدد والاستساق بمياه كقولهم بمياه لان السنة عندنا تجد بدلا الماء لكل منهما خلافا لاني اعلم ان المضمضة ليست غسل الغم وكذا الاستساق ليس غسل الانف بل هي عبارة عن اداة الماء في الغم وهو عبارة عن ضرب الماء بالنفس نص على ذلك في فصل الجنازة من غاية البيان فمن لم يغسل الغم والانف لم يصب وتخليل الحية والاصابع هذا اذا كان الماء واصلا الى خلل الاصابع بدون التخليل واما ان لم يغسل يديه منه ففرض وتثنية الغسل مسح كل الزاوس مرة خلافا لما في فائدة يرى التثنية في مسح ايضا سنة والحال في التثنية بمياه والاذنين بانه اي

بما الرأس خلافا له فان تجد برأها بسبحها سنة عند النبي ومن فرض عنه لقوله عليه السلام
 انما الاعمال بالنيات وجه الاستدلال ان المقصود الاصح من بعث الرسول عليه السلام بيان لكل
 والوجه والصحة والف وفكان الظاهر بقضية الحال المتبادر الى الفهم من ذلك المقام ارادة الصحة او ما
 يحكم الاعمال وان قدر الصحة فظاهر وان قدر الحكم ان مل لها فذلك لما عرفت من قيام الغنية على افعالها
 فلا مانع لاجلها عن جنس الارادة ونحن نقول في جوابه كما انه لم يرد في العمل بدون النية نفي وجوبه
 لم يرد في صحة لعدم الصحة فان اكثر الاعمال يصح بدون النية كما ان كل ما يوجد به ومنها وحملها على العبادات
 يبطل الاحتياج اذ غاية ما نلزم من ان لا يكون الوضوء بدون النية عبادة ونحن لانكره على ما شققت
 عليه عن قرب على ان يصح التكليف في العرف عن الظاهر وموتق الوجود الى نفي الصحة لان العمل
 العاري عن النية ليس بعبادة فوجوبها مشروط بالنية بل اراد نفي اعتباره بدونها اعني اعتباره وبانه
 لا قضا لاننا حكم بالظاهر وانه يتولى بالسر فكما انه قيل انما اعتبر الاعمال بينه وبين الله تعالى بالنيا
 وذلك ان العمل الواحد بعينه بنيت حراما وباطنا محلا لابن مندوب او واجبا لكل لا كل فوق الشيع فانه
 حرام بقصد التشبه والتلذذ ومباح بل مندوب بقصد ان لا يستحي الضيف الجايح والبري الكيام
 نرس به الكفار حرام بقصد قبل المسلم وفرض بقصد مضرة الكفار اذ اخطر الطريق فيه فوجب اخذ
 على هذا المعنى ان لا يكون يعمل من الاعمال اي عمل كان وزن واعتبار عند الله الابنية خالصة وبذلك
 ينهض حجة على اشتراط النية في عامة العبادات لا على اشترطها في صحة الاعمال وانه علم حقيقة حال
 ووليتنا على عدم الغرضية ولو كان مما لا بد منه لما اصرها فان قلت ليس كل غار بالغة
 يفهم من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا الايتان الماء موزبه هو الغسل لاجل الصلوة لا
 مطلقا كما يفهم من قولك اذا روت الدخول على الامير فغسلت انما هو فغسلت انما هو فغسلت انما هو فغسلت
 على ولكن الكلام فيما هو مفتاح الصلوة لا في الوضوء الماء موزبه وبينهما فرق على ما بين في موضعه
 من كتب الاصول والفروع ولكن بقي منها بشي وهو ان الظاهر من تصدير بيان الفرض الى
 بيان فرض الوضوء وسنته بالاية المذكورة وترتيبه عليها ان يكون الكلام في الوضوء المأمور به
 وترتيب نص عليه ارادة التخصيص من قبل الشارح كما هو المتبادر وذلك انه عليه السلام لا يبين
 الترتيب المنون بفعله حيث واظب عليه كان فعله ذلك نصا من قبيل السنة الفعلية لا

في قوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدون من بعدي البداية بالنسبة قول لا يغسل يديه فعلا ولشبهه على ان البداية تقع بكل منهما حقيقة لاضافة احواف الجرح المعطوف وانما ترك قولهم لم ينفذ تنصيصا على ما هو المختار وهو عدم اختصاص سنة البداية بغسل اليدين بالمستيقظ واما ترك قولهم قبل او خالهما في الانا فلذلك بتوهم اختصاص سنة بها بوقت الحاجة الى احوالها الانا بنا على ان المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا والسنة تقديم غسل اليدين واما نفس الغسل ففرض ولا يشترط الى هذا الحق قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابدا كما قال غيره الى سبعة اشغ موصل الى عدد بالكف ثلاثا والسنة والمضمضة بمياه ولم يقل ثلاث مع انه اخبر في الدلالة على العدد والمنون اظهر لها في عبارة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية تجد بدلا لا مطلق التثنية والتثنية منها كما يمكن بدون التجدد بخلاف ما تقدم لكون الماء مستغلا بالانفصال عن العضو المغسول ولذلك كثر في ذكر العدد والاستساق بمياه كقولهم بمياه لان السنة عندنا تجد بدلا الماء لكل منهما خلافا لاني اعلم ان المضمضة ليست غسل الغم وكذا الاستساق ليس غسل الانف بل هي عبارة عن اداة الماء في الغم وهو عبارة عن ضرب الماء بالنفس نص على ذلك في فصل الجنازة من غاية البيان فمن لم يغسل الغم والانف لم يصب وتخليل الحية والاصابع هذا اذا كان الماء واصلا الى خلل الاصابع بدون التخليل واما ان لم يغسل يديه منه ففرض وتثنية الغسل مسح كل الزاوس مرة خلافا لما في فائدة يرى التثنية في مسح ايضا سنة والحال في التثنية بمياه والاذنين بانه اي

في قوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدون من بعدي البداية بالنسبة قول لا يغسل يديه فعلا ولشبهه على ان البداية تقع بكل منهما حقيقة لاضافة احواف الجرح المعطوف وانما ترك قولهم لم ينفذ تنصيصا على ما هو المختار وهو عدم اختصاص سنة البداية بغسل اليدين بالمستيقظ واما ترك قولهم قبل او خالهما في الانا فلذلك بتوهم اختصاص سنة بها بوقت الحاجة الى احوالها الانا بنا على ان المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا والسنة تقديم غسل اليدين واما نفس الغسل ففرض ولا يشترط الى هذا الحق قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابدا كما قال غيره الى سبعة اشغ موصل الى عدد بالكف ثلاثا والسنة والمضمضة بمياه ولم يقل ثلاث مع انه اخبر في الدلالة على العدد والمنون اظهر لها في عبارة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية تجد بدلا لا مطلق التثنية والتثنية منها كما يمكن بدون التجدد بخلاف ما تقدم لكون الماء مستغلا بالانفصال عن العضو المغسول ولذلك كثر في ذكر العدد والاستساق بمياه كقولهم بمياه لان السنة عندنا تجد بدلا الماء لكل منهما خلافا لاني اعلم ان المضمضة ليست غسل الغم وكذا الاستساق ليس غسل الانف بل هي عبارة عن اداة الماء في الغم وهو عبارة عن ضرب الماء بالنفس نص على ذلك في فصل الجنازة من غاية البيان فمن لم يغسل الغم والانف لم يصب وتخليل الحية والاصابع هذا اذا كان الماء واصلا الى خلل الاصابع بدون التخليل واما ان لم يغسل يديه منه ففرض وتثنية الغسل مسح كل الزاوس مرة خلافا لما في فائدة يرى التثنية في مسح ايضا سنة والحال في التثنية بمياه والاذنين بانه اي

في قوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدون من بعدي البداية بالنسبة قول لا يغسل يديه فعلا ولشبهه على ان البداية تقع بكل منهما حقيقة لاضافة احواف الجرح المعطوف وانما ترك قولهم لم ينفذ تنصيصا على ما هو المختار وهو عدم اختصاص سنة البداية بغسل اليدين بالمستيقظ واما ترك قولهم قبل او خالهما في الانا فلذلك بتوهم اختصاص سنة بها بوقت الحاجة الى احوالها الانا بنا على ان المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا والسنة تقديم غسل اليدين واما نفس الغسل ففرض ولا يشترط الى هذا الحق قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابدا كما قال غيره الى سبعة اشغ موصل الى عدد بالكف ثلاثا والسنة والمضمضة بمياه ولم يقل ثلاث مع انه اخبر في الدلالة على العدد والمنون اظهر لها في عبارة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية تجد بدلا لا مطلق التثنية والتثنية منها كما يمكن بدون التجدد بخلاف ما تقدم لكون الماء مستغلا بالانفصال عن العضو المغسول ولذلك كثر في ذكر العدد والاستساق بمياه كقولهم بمياه لان السنة عندنا تجد بدلا الماء لكل منهما خلافا لاني اعلم ان المضمضة ليست غسل الغم وكذا الاستساق ليس غسل الانف بل هي عبارة عن اداة الماء في الغم وهو عبارة عن ضرب الماء بالنفس نص على ذلك في فصل الجنازة من غاية البيان فمن لم يغسل الغم والانف لم يصب وتخليل الحية والاصابع هذا اذا كان الماء واصلا الى خلل الاصابع بدون التخليل واما ان لم يغسل يديه منه ففرض وتثنية الغسل مسح كل الزاوس مرة خلافا لما في فائدة يرى التثنية في مسح ايضا سنة والحال في التثنية بمياه والاذنين بانه اي

في قوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدون من بعدي البداية بالنسبة قول لا يغسل يديه فعلا ولشبهه على ان البداية تقع بكل منهما حقيقة لاضافة احواف الجرح المعطوف وانما ترك قولهم لم ينفذ تنصيصا على ما هو المختار وهو عدم اختصاص سنة البداية بغسل اليدين بالمستيقظ واما ترك قولهم قبل او خالهما في الانا فلذلك بتوهم اختصاص سنة بها بوقت الحاجة الى احوالها الانا بنا على ان المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا والسنة تقديم غسل اليدين واما نفس الغسل ففرض ولا يشترط الى هذا الحق قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابدا كما قال غيره الى سبعة اشغ موصل الى عدد بالكف ثلاثا والسنة والمضمضة بمياه ولم يقل ثلاث مع انه اخبر في الدلالة على العدد والمنون اظهر لها في عبارة المياه من الاشارة الى ان السنة التثنية تجد بدلا لا مطلق التثنية والتثنية منها كما يمكن بدون التجدد بخلاف ما تقدم لكون الماء مستغلا بالانفصال عن العضو المغسول ولذلك كثر في ذكر العدد والاستساق بمياه كقولهم بمياه لان السنة عندنا تجد بدلا الماء لكل منهما خلافا لاني اعلم ان المضمضة ليست غسل الغم وكذا الاستساق ليس غسل الانف بل هي عبارة عن اداة الماء في الغم وهو عبارة عن ضرب الماء بالنفس نص على ذلك في فصل الجنازة من غاية البيان فمن لم يغسل الغم والانف لم يصب وتخليل الحية والاصابع هذا اذا كان الماء واصلا الى خلل الاصابع بدون التخليل واما ان لم يغسل يديه منه ففرض وتثنية الغسل مسح كل الزاوس مرة خلافا لما في فائدة يرى التثنية في مسح ايضا سنة والحال في التثنية بمياه والاذنين بانه اي

في اية الوضوء لانها خلق عن الدلالة عليه عندنا وصل المشاجرة بيننا وبين المني الذين الاربعة
فان ثلث اليأس ذكره في النص المذكور مرتبا قلت بلى ولكن الترتيب في الذكر لا يدل على الترتيب
في الوجود ولذلك لم يترك الخالف به بل ثلث حرف الفاء ورد عليه بانها اخذت في الجمع لا في ثلث الوجود
وحده ولا يخفى عليك ان معنى الاحتجاج على ان يكون وضع الفا الجوزية للتعقيب بدون الفصل ولم
ذلك كيف ولو كان كذلك لما صح الفصل بين الفصل الى الصلوة والوضوء بعلم اخر ومن لم يزد
تفصيل في هذا المقام ليظهر عليه ما في من اصل المرام فليظن ما علقناه على الهداية في سلك المطالع
والاى الموالاة بين افعال الوضوء بحيث يكون غسل المتأخر او مسح قبل ان يغسل المتقدم وهو
عند مالك والدليل على سنية هذه الامور كما هو موافقته عليه السلام مع الترتيب في الجملة عند العمل
التعليم وسخية البناء من اى الابدان باليمين في غسل الاعضاء فان قلت قد واظب النبي عليه السلام على
التباعد من فكان حقه ان يكون من السن قلت انما واظب عليه على سبيل العادة والمجته في السنة
المواظبة على سبيل العادة ومسح الرقبة وناقضه ما خرج من السبلين المراد ما اعتادوه ووجه وان
لم يخرج على وجه المعتاد لا بد من تخصيص بالخارج المعناه واذا جاز اللزج الخارجة من الذكر او قبل
من احد المذكور لانها لا ينقض الوضوء نص عليه في الهداية ومن التعميم للخروج لا على الوجه المعتاد او حالا
لدم الاستحاضة وما خرج مع دودة من السبلية فيه فافهم هذا الاعتبار الذي قد ذهب
على كثير من الناظرين في هذا المقام او من غيره اى مع غير احد السبلين ففهم تنبيه على ان المضاعف
مقدر في قوله من السبلين ولفظة او لتتبع الخروج لا لتتبع الخروج الخارج برشدك الى هذا اعطفت
ان قضى بالواو وان كان اى الخارج من ذلك الغير يجب بفتح الجيم وموعين الخامسة سال اى
بقوة نفعه لا بالعضو الى ما يظهر اى الاموضع يجب ان يظهر في الوضوء او في الغسل بالعضو
بالمسح عند عدم الماء لا بد من هذا التعميم حتى لا ينظم الموضع الذي سقط عن حكم النظر بعد اعلم
انهم اختلفوا في خارج من غير السبلين فقال اصحابنا اذا خرج وكذا عن راس الجرح فنقض الوضوء
ولم يسئل عنها لا ينقضه وقال زفر بنقضه كما خرج لاولم يسئل قال الشافعي لا ينقضه لاولم
يسئل كذا في شريح الطحاوي وفي قوله وكذا عن راس الجرح دلالة على ان المراد من السبلان
مهما هو السبلان عن الخروج ثم ان الرواية محفوظة عن اصحابنا في ان المعبر بقوة السبلان

في اية الوضوء لانها خلق عن الدلالة عليه عندنا وصل المشاجرة بيننا وبين المني الذين الاربعة فان ثلث اليأس ذكره في النص المذكور مرتبا قلت بلى ولكن الترتيب في الذكر لا يدل على الترتيب في الوجود ولذلك لم يترك الخالف به بل ثلث حرف الفاء ورد عليه بانها اخذت في الجمع لا في ثلث الوجود وحده ولا يخفى عليك ان معنى الاحتجاج على ان يكون وضع الفا الجوزية للتعقيب بدون الفصل ولم ذلك كيف ولو كان كذلك لما صح الفصل بين الفصل الى الصلوة والوضوء بعلم اخر ومن لم يزد تفصيل في هذا المقام ليظهر عليه ما في من اصل المرام فليظن ما علقناه على الهداية في سلك المطالع والاولى الموالاة بين افعال الوضوء بحيث يكون غسل المتأخر او مسح قبل ان يغسل المتقدم وهو عند مالك والدليل على سنية هذه الامور كما هو موافقته عليه السلام مع الترتيب في الجملة عند العمل التعليم وسخية البناء من اى الابدان باليمين في غسل الاعضاء فان قلت قد واظب النبي عليه السلام على التباعد من فكان حقه ان يكون من السن قلت انما واظب عليه على سبيل العادة والمجته في السنة المواظبة على سبيل العادة ومسح الرقبة وناقضه ما خرج من السبلين المراد ما اعتادوه ووجه وان لم يخرج على وجه المعتاد لا بد من تخصيص بالخارج المعناه واذا جاز اللزج الخارجة من الذكر او قبل من احد المذكور لانها لا ينقض الوضوء نص عليه في الهداية ومن التعميم للخروج لا على الوجه المعتاد او حالا لدم الاستحاضة وما خرج مع دودة من السبلية فيه فافهم هذا الاعتبار الذي قد ذهب على كثير من الناظرين في هذا المقام او من غيره اى مع غير احد السبلين ففهم تنبيه على ان المضاعف مقدر في قوله من السبلين ولفظة او لتتبع الخروج لا لتتبع الخروج الخارج برشدك الى هذا اعطفت ان قضى بالواو وان كان اى الخارج من ذلك الغير يجب بفتح الجيم وموعين الخامسة سال اى بقوة نفعه لا بالعضو الى ما يظهر اى الاموضع يجب ان يظهر في الوضوء او في الغسل بالعضو بالمسح عند عدم الماء لا بد من هذا التعميم حتى لا ينظم الموضع الذي سقط عن حكم النظر بعد اعلم انهم اختلفوا في خارج من غير السبلين فقال اصحابنا اذا خرج وكذا عن راس الجرح فنقض الوضوء ولم يسئل عنها لا ينقضه وقال زفر بنقضه كما خرج لاولم يسئل قال الشافعي لا ينقضه لاولم يسئل كذا في شريح الطحاوي وفي قوله وكذا عن راس الجرح دلالة على ان المراد من السبلان مهما هو السبلان عن الخروج ثم ان الرواية محفوظة عن اصحابنا في ان المعبر بقوة السبلان

اي يكون الخارج بحيث يحقق فيه قوة ان يسئل نفع عن الخرج ان لم يمنع مانع سواء وجد السبلان
بالفعل الى موضع يجب نظره او لم يوجد كما اذا مسح كما اذا خرج بخبرته ثم قد انقروا هذا
لنقض بصورة الفصل غير وارءه لفصل الى النقص عنه يعرف قوله الى ما يظهر عن النقص
الى قوله خرج نفعه بارءه بل يعرف فاسد اخرج بنقض الحد بها اذا غرر جانب العين
منه الدم الى الجانب الاخر فان الحد على النقص المذكور لصدق عليه مع ان الوضوء لا ينقض به
الزائد في شرع محصر القدوري فلا ينقض دودة خرجت من جرح لانها طاهرة وما عليها
من البلة قليلة وانما قال من جرح لانها اذا خرجت من الدم او من الفيل ينقض لما ان البلة
الخارجة معها منها ينقض وان كانت قليلة وكما سقط منه اى من الجرح صانان المسبلان
من جرحان تحت مضموم قوله ناقضه ما خرج من السبلين ان كان جرحا وقد مر ان المضموم
معبر في الروايات انها فافهمها عند الذكر اخبرتها مصدرين باوالة التوقيع والقبول وما رفقها اى ما رفق
بقوة نفعه لا بقوة البزاق ان اعبره البزاق بان كان غالبا عليه او ما وباله لان اصفه وغيره
كان او طحا ما او ما او علقا ان ملا الفم وحده الصحيح على انقض عليه في الجامع الصغير ان لا يلمنه الالبس
الا بكفه ومنه لا يلحقا اصلا قليلا كان او كثيرا امر نفي كان من الجوف او نازلا من الرأس خلافا لابي
يوسف في المرتقى او كان ملا الفم وهو يعتبر الاتحاد في المجلس وتحديد السبب بجمع ما فافهمه اراد
بالسبب الغشيان فان كان بغشيان واحد بجمع عنده وان كان في مجلس واحد فافهمه اراد
ان كان في مجلس واحد بجمع وان لم يكن بغشيان واحد والافلاو ما لبس يحدث بعين الفطن
بجلس بجمع وموما لا يكون طاهرا فلا ينقض بالخرج القائم والرقع الدائم وعن محمد بن غبرولة
الاصول انه تجس واجهه عليه في قوله نفع الى قل لا يجد فيما اوجى الى محرم الالبس لان الاستسنا على
ما ذكر في الكفاف وغيره عن التحريم من الطعام التي هو حاله عن مطلق التحريم ثم الفرق بين الدم
السايل وغيره بانه اذا كان عن راس الجرح علم انه دم انتقل من العروق الان وهو الدم الجرحي واذا
لم يسئل علم انه دم العضو فليس بذلك لان امر السبلان وعدمه كغيره اما يدور على سعة الخرج وضيعة
فلا يصح الاستدلال المذكور ونوم منكما ذكر حكمه المنكح فعلم منه حكمه المضطج بالطريق الاولى الى ما
الى شئ لو ازيل اى ذلك الشئ سقط فاعلم من الاستسنا ولا ما قبل انه وضع الرأس

في اية الوضوء لانها خلق عن الدلالة عليه عندنا وصل المشاجرة بيننا وبين المني الذين الاربعة فان ثلث اليأس ذكره في النص المذكور مرتبا قلت بلى ولكن الترتيب في الذكر لا يدل على الترتيب في الوجود ولذلك لم يترك الخالف به بل ثلث حرف الفاء ورد عليه بانها اخذت في الجمع لا في ثلث الوجود وحده ولا يخفى عليك ان معنى الاحتجاج على ان يكون وضع الفا الجوزية للتعقيب بدون الفصل ولم ذلك كيف ولو كان كذلك لما صح الفصل بين الفصل الى الصلوة والوضوء بعلم اخر ومن لم يزد تفصيل في هذا المقام ليظهر عليه ما في من اصل المرام فليظن ما علقناه على الهداية في سلك المطالع والاولى الموالاة بين افعال الوضوء بحيث يكون غسل المتأخر او مسح قبل ان يغسل المتقدم وهو عند مالك والدليل على سنية هذه الامور كما هو موافقته عليه السلام مع الترتيب في الجملة عند العمل التعليم وسخية البناء من اى الابدان باليمين في غسل الاعضاء فان قلت قد واظب النبي عليه السلام على التباعد من فكان حقه ان يكون من السن قلت انما واظب عليه على سبيل العادة والمجته في السنة المواظبة على سبيل العادة ومسح الرقبة وناقضه ما خرج من السبلين المراد ما اعتادوه ووجه وان لم يخرج على وجه المعتاد لا بد من تخصيص بالخارج المعناه واذا جاز اللزج الخارجة من الذكر او قبل من احد المذكور لانها لا ينقض الوضوء نص عليه في الهداية ومن التعميم للخروج لا على الوجه المعتاد او حالا لدم الاستحاضة وما خرج مع دودة من السبلية فيه فافهم هذا الاعتبار الذي قد ذهب على كثير من الناظرين في هذا المقام او من غيره اى مع غير احد السبلين ففهم تنبيه على ان المضاعف مقدر في قوله من السبلين ولفظة او لتتبع الخروج لا لتتبع الخروج الخارج برشدك الى هذا اعطفت ان قضى بالواو وان كان اى الخارج من ذلك الغير يجب بفتح الجيم وموعين الخامسة سال اى بقوة نفعه لا بالعضو الى ما يظهر اى الاموضع يجب ان يظهر في الوضوء او في الغسل بالعضو بالمسح عند عدم الماء لا بد من هذا التعميم حتى لا ينظم الموضع الذي سقط عن حكم النظر بعد اعلم انهم اختلفوا في خارج من غير السبلين فقال اصحابنا اذا خرج وكذا عن راس الجرح فنقض الوضوء ولم يسئل عنها لا ينقضه وقال زفر بنقضه كما خرج لاولم يسئل قال الشافعي لا ينقضه لاولم يسئل كذا في شريح الطحاوي وفي قوله وكذا عن راس الجرح دلالة على ان المراد من السبلان مهما هو السبلان عن الخروج ثم ان الرواية محفوظة عن اصحابنا في ان المعبر بقوة السبلان

في اية الوضوء لانها خلق عن الدلالة عليه عندنا وصل المشاجرة بيننا وبين المني الذين الاربعة فان ثلث اليأس ذكره في النص المذكور مرتبا قلت بلى ولكن الترتيب في الذكر لا يدل على الترتيب في الوجود ولذلك لم يترك الخالف به بل ثلث حرف الفاء ورد عليه بانها اخذت في الجمع لا في ثلث الوجود وحده ولا يخفى عليك ان معنى الاحتجاج على ان يكون وضع الفا الجوزية للتعقيب بدون الفصل ولم ذلك كيف ولو كان كذلك لما صح الفصل بين الفصل الى الصلوة والوضوء بعلم اخر ومن لم يزد تفصيل في هذا المقام ليظهر عليه ما في من اصل المرام فليظن ما علقناه على الهداية في سلك المطالع والاولى الموالاة بين افعال الوضوء بحيث يكون غسل المتأخر او مسح قبل ان يغسل المتقدم وهو عند مالك والدليل على سنية هذه الامور كما هو موافقته عليه السلام مع الترتيب في الجملة عند العمل التعليم وسخية البناء من اى الابدان باليمين في غسل الاعضاء فان قلت قد واظب النبي عليه السلام على التباعد من فكان حقه ان يكون من السن قلت انما واظب عليه على سبيل العادة والمجته في السنة المواظبة على سبيل العادة ومسح الرقبة وناقضه ما خرج من السبلين المراد ما اعتادوه ووجه وان لم يخرج على وجه المعتاد لا بد من تخصيص بالخارج المعناه واذا جاز اللزج الخارجة من الذكر او قبل من احد المذكور لانها لا ينقض الوضوء نص عليه في الهداية ومن التعميم للخروج لا على الوجه المعتاد او حالا لدم الاستحاضة وما خرج مع دودة من السبلية فيه فافهم هذا الاعتبار الذي قد ذهب على كثير من الناظرين في هذا المقام او من غيره اى مع غير احد السبلين ففهم تنبيه على ان المضاعف مقدر في قوله من السبلين ولفظة او لتتبع الخروج لا لتتبع الخروج الخارج برشدك الى هذا اعطفت ان قضى بالواو وان كان اى الخارج من ذلك الغير يجب بفتح الجيم وموعين الخامسة سال اى بقوة نفعه لا بالعضو الى ما يظهر اى الاموضع يجب ان يظهر في الوضوء او في الغسل بالعضو بالمسح عند عدم الماء لا بد من هذا التعميم حتى لا ينظم الموضع الذي سقط عن حكم النظر بعد اعلم انهم اختلفوا في خارج من غير السبلين فقال اصحابنا اذا خرج وكذا عن راس الجرح فنقض الوضوء ولم يسئل عنها لا ينقضه وقال زفر بنقضه كما خرج لاولم يسئل قال الشافعي لا ينقضه لاولم يسئل كذا في شريح الطحاوي وفي قوله وكذا عن راس الجرح دلالة على ان المراد من السبلان مهما هو السبلان عن الخروج ثم ان الرواية محفوظة عن اصحابنا في ان المعبر بقوة السبلان

في اية الوضوء لانها خلق عن الدلالة عليه عندنا وصل المشاجرة بيننا وبين المني الذين الاربعة فان ثلث اليأس ذكره في النص المذكور مرتبا قلت بلى ولكن الترتيب في الذكر لا يدل على الترتيب في الوجود ولذلك لم يترك الخالف به بل ثلث حرف الفاء ورد عليه بانها اخذت في الجمع لا في ثلث الوجود وحده ولا يخفى عليك ان معنى الاحتجاج على ان يكون وضع الفا الجوزية للتعقيب بدون الفصل ولم ذلك كيف ولو كان كذلك لما صح الفصل بين الفصل الى الصلوة والوضوء بعلم اخر ومن لم يزد تفصيل في هذا المقام ليظهر عليه ما في من اصل المرام فليظن ما علقناه على الهداية في سلك المطالع والاولى الموالاة بين افعال الوضوء بحيث يكون غسل المتأخر او مسح قبل ان يغسل المتقدم وهو عند مالك والدليل على سنية هذه الامور كما هو موافقته عليه السلام مع الترتيب في الجملة عند العمل التعليم وسخية البناء من اى الابدان باليمين في غسل الاعضاء فان قلت قد واظب النبي عليه السلام على التباعد من فكان حقه ان يكون من السن قلت انما واظب عليه على سبيل العادة والمجته في السنة المواظبة على سبيل العادة ومسح الرقبة وناقضه ما خرج من السبلين المراد ما اعتادوه ووجه وان لم يخرج على وجه المعتاد لا بد من تخصيص بالخارج المعناه واذا جاز اللزج الخارجة من الذكر او قبل من احد المذكور لانها لا ينقض الوضوء نص عليه في الهداية ومن التعميم للخروج لا على الوجه المعتاد او حالا لدم الاستحاضة وما خرج مع دودة من السبلية فيه فافهم هذا الاعتبار الذي قد ذهب على كثير من الناظرين في هذا المقام او من غيره اى مع غير احد السبلين ففهم تنبيه على ان المضاعف مقدر في قوله من السبلين ولفظة او لتتبع الخروج لا لتتبع الخروج الخارج برشدك الى هذا اعطفت ان قضى بالواو وان كان اى الخارج من ذلك الغير يجب بفتح الجيم وموعين الخامسة سال اى بقوة نفعه لا بالعضو الى ما يظهر اى الاموضع يجب ان يظهر في الوضوء او في الغسل بالعضو بالمسح عند عدم الماء لا بد من هذا التعميم حتى لا ينظم الموضع الذي سقط عن حكم النظر بعد اعلم انهم اختلفوا في خارج من غير السبلين فقال اصحابنا اذا خرج وكذا عن راس الجرح فنقض الوضوء ولم يسئل عنها لا ينقضه وقال زفر بنقضه كما خرج لاولم يسئل قال الشافعي لا ينقضه لاولم يسئل كذا في شريح الطحاوي وفي قوله وكذا عن راس الجرح دلالة على ان المراد من السبلان مهما هو السبلان عن الخروج ثم ان الرواية محفوظة عن اصحابنا في ان المعبر بقوة السبلان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

على الكبريين او على البدن لا النوم على هذا الوجه ايضا لا ينقض الوضوء الا اذا وجد الاستسقاء
الى شئ لو ازل عنه لسقط وض على ذلك في شرح الطحاوي والاعناني والحنوني على اي مذهب كان
والوقوف بينهما ان العض بالاعناني يصير مغلوبا والحنوني بصير مغلوبا والسكره ليس يدخل في حد الغنى
لما عرفت انه مرض والسكر ليس مرض وحده على ما احتار الصدق الشهيد ان لا يفوق الرجل من
الرجل وقته فنهت بالنع عند كان او سهوانا او بفضا نابه اخذت عامة المناخر من احتياطا وحده
ان يسمعها نفسه وجبرانه ولا في خلاف في انقضاء الوضوء بالقرينة في صلوة مطلقة اي ان
ركوع وجو في اصلها سواء ركع وسجد او في العذر ثم انه يلزم ان يكون حال الركوع والسجدة والركعة
الفاحشة حد صان يناس الفرجان والالة منتشرة ومن زاد على هذا فبنيها من البدن
بحر من فقد جاوز عن الحد خلافا لحد لاس المرأة والذكر خلافا لثا في وض الغسل هو في
اسم لما الذي يغسل به وفي الشريعة اسم للطهارة الكبرى على ما مر في اول الكتاب المفضضة والا
خصهما بالذكر لهما ما لموضع الخلاف فانهما سنان عند ان في هذا الوجه بحسب النظر الحلي
واما بحسب النظر الدقيق وهو ان في حد مما قيد بين زابدين على مطلق غسل الفم والانف على ما
بيان فلا يغني عن ذكرهما قوله غسل البدن ركن الغسل انما الماء على جميع ما يمكن ان يغسل
عليه من البدن من غير حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة لم يصح بها الماء لم يتم الغسل وان كانت
يسيرة لان الماء ما موربه نظهر للبدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن فيجب نظهر ما يمكن
نظهر منه بلا حرج ولهذا وجبت المفضضة والاستسقاء في الغسل فانه لا حرج في ابصال الماء الى
داخل الفم والانف وعدم وجوبهما في الوضوء لان الواجب هناك غسل الوجه ودخل الفم والانف
خارجا عن حده ويجب ابصال الماء الى داخل السرة ونقب القواطع على المرأة غسل الفرج الخارج
لعدم الحرج وكذا الاكل في ابصال الماء الى الخلفة وقال بعضهم لا يجب لبس بجمي اذ لا حرج
فيه صح بهذا كله في البدائع لا ذلك خلافا لما لاك وسنته ان يغسل يديه لم يغسل يديه
كما قال غسل البدن عند بيان وضه مع انه اخص لان الفرض يتم بمطلق الغسل ولو بدون
صنعه بخلاف السنة اسقط قولهم ووجه لان قوله وبز من يجب بالفتح ان كان على بدنه
يفتح عنه لان الفرج انما يغسل لاجل النجاسة ذكره في التبيين ثم يتوضأ اي يتوضأ لما في اعضا

الوضوء في كل وقت
والغسل في كل وقت
والاستسقاء في كل وقت

في كل وقت
والغسل في كل وقت
والاستسقاء في كل وقت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الأنبياء والمرسلين

الوضوء فالاستسقاء بقوله الارجلية متصل ان كان في المستقع انما قيد به لانه اذا لم يكن فيه لا يوافي
عمل الرجلين لانه يؤخر الالة لا يغسلها من ان لم يغسل الماء على كل بدنه الا فاضة التوسعة يغسل
افاض عليه نعمة اي وسع ثلثا ثم يغسل رجليه وليس على المرأة نقض تخفيفها فيه اشارة الى
ان عدم الوجوب هنا لان في النقض ثم الغسل فخرج اذا كانت منقوضة بحسب ابصال الماء الى الشئ
الشوكة في النجاسة لعدم الخرج وانما خص المرأة بالذكر لان الاحوط في الرجل ان كان مضطرا لشغل العقل
والابلهما اذا اقبلت اصلها من الاعلى الاصح وموجه انزال مني انزال مني ناقض لطهارة كبرى ويجوز
الاخرى بخلاف الحدث الا صغر فانه ناقض لطهارة صغرى لا موجب لاخرى ولذلك قال في
دون وموجه واعلم ان موجب الغسل الجنازة والانزال موجهها وهو موجب الغسل بوسطة ما سبها
ثم هذا الكلام على البيان التام وتقف عند ذلك على ما سبق من التوسط باذن الله تعالى في
وشهوة نقضه السابق واجابه الاحق مشروطا بهذا القيد عندنا خلافا لثا في عندنا
فقط في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند الحنفية قول ابي يوسف فاذا انفصل
بشهوة واحذر رأس العوض حتى سكنت شهيته فخرج بلا شهوة بجز الغسل عندنا
وعليه خشعة او قدره اذا كان مقطوع الرأس في قبل او دبر بشرط ان يكون المفعول حيا
وانما لم يذكره لانها من قوله على الفاعل والمفعول به فان الغسل انما يجب على الحي والابدين
الهنوع وانما ذكره اعتمادا على ان كونه شرط في التكليف كالمعلوم في اصول هذا الفن وثبوته
المستيقظ المعنى والمضى وان لم يذكر الاحتلام فان ما ظهر في صورة المذنب يحتمل ان يكون
مبارقا فاجازت البدن او باصابة الهواء في وجب من وجهه فالاحتياط في الاجابة وفيه خلا
لابي يوسف وانقطع الحيض والتفاس لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطمئن علي فارة
التشديد والتحقيق ان سبب الوجوب مهنا ما حدث الحكمي ان ثبت خروج الدم الا ان الاجابة
الغسل مشروطا بنقطة فلهذا سبب الاجابة اليه وهذا الحدث الحكمي بمنزلة الجنابة التي
بسبب الانزال اول الادخال فيصح عن ذلك ما في الذخيرة من ان المسفرة اذا طهرت
من الحيض فيتمت ثم وجدت الماء جاز للزوج ان يقربها لكن لا تقرا القرآن لانها لما تمت فقد
فوجت من الحيض فلما وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنب وهذا ظهر

الوضوء في كل وقت
والغسل في كل وقت
والاستسقاء في كل وقت

في كل وقت
والغسل في كل وقت
والاستسقاء في كل وقت

ما في الفوق الذي ذكره من قال لما كان الانقطاع سببا فاذا انقطع ثم اسلمت لابلز منها الا
 او فوف الانقطاع كانت كاهوة ومن خبر فامورة بالشراب عندنا ومن اسلمت لم يوجد سبب
 ومو الانقطاع بخلاف ما اذا اجبت الكاهوة ثم اسلمت حيث يجب غسل الجنابة لان الجنابة امر
 مستمر فيكون جنبا بعد السلام والانقطاع غير متم فافترق بينه على ان لا يثبت لها بالجنس
 حدث حكمي ثم مثل الجنابة وقد عرفت حال ذلك المبنى قوله ومتى اسلمت لم يوجد سبب
 يرد عليه ان الحال كذلك فيما اذا انقضت ثمها فان قبل بعود الحدث ثم لا يرد من القول به من
 والفرقة بينهما حكم ولا شبهة في انها لا يقع طهارة بعد انقضاء تنجسها فلا يكون محدثا او لا
 بينهما فثبت ان منها حدثا حكما ورا الانقطاع فعند هذا النسخ المرام وانقطع الكلام والحمد
 الملك العلام لا وطني بهيمة بلا انزال وكذلك المنة وكرهه في النقا والظاهرة وسن عطف على
 من حيث المعنى كانه قال فوض الغسل كذا وسن للجمعة اى لصلواتها على ما هو ظاهر الرواية والعبادة
 والاحرام وعوقه منها غسل او لا فوض ولا سنة بل واجب وهو غسل الميت ويجوز الوضوء بها
 السماء والارض كالمطر والعين واما الثلج اذا كان ذائبا يجوز به الوضوء به لانه من جملة ما يمسح
 وفي قوله كالمطر اشارة الى ذلك وان تغير بالكل لم يقبل بطول الكثرة لان المياه متغايرة
 بعضها بتغيره او في مدة وقيد الطول بوزن تغير الحكم عن تغيره بسرعة واعلم انه اذا
 الماء فان علم ان سنة للنجاسة لا يجوز به الوضوء ولا يجوز حملها على ان سنة بطول الكثرة او غير احد
 اى الطعم او اللون والريح والتغير على حقيقة في الاولين دون الاخير فلا بد من المعبر الى عموم الحكم
 وانما قال احدا وضعا احترازا عن محل الخلاف شيئا ظاهرا كالتراب والذعر فان فائدة التفتيش
 بيان الحكم لا يختلف بكون المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيئا اخر كالمزهر او
 جار اخلفونه حد جاريا والذي ليس في ذكره خرج ما يذهب به بنية او ورق في بنية
 لم يرافه اى طعم او لونه او ريحه فان قلت اكتفى به لانه قوله لم يرافه على ان المراد ما لم يراف
 فان النجس اذا كان مرئيا يثبت الحكم على نفسه لا على اثره قال صاحب التحفة اما اذا وقع
 في الماء اما ان يكون جاريا او ركدا فان كان جاريا ان كانت النجاسة غير مرئية فانه لا
 ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه وان كانت مرئية مثل الجيفة وكحوصا فان كان الفهر كبيرا

في قوله كالمطر اشارة الى ذلك وان تغير بالكل لم يقبل بطول الكثرة لان المياه متغايرة بعضها بتغيره او في مدة وقيد الطول بوزن تغير الحكم عن تغيره بسرعة واعلم انه اذا الماء فان علم ان سنة للنجاسة لا يجوز به الوضوء ولا يجوز حملها على ان سنة بطول الكثرة او غير احد اى الطعم او اللون والريح والتغير على حقيقة في الاولين دون الاخير فلا بد من المعبر الى عموم الحكم وانما قال احدا وضعا احترازا عن محل الخلاف شيئا ظاهرا كالتراب والذعر فان فائدة التفتيش بيان الحكم لا يختلف بكون المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيئا اخر كالمزهر او جار اخلفونه حد جاريا والذي ليس في ذكره خرج ما يذهب به بنية او ورق في بنية لم يرافه اى طعم او لونه او ريحه فان قلت اكتفى به لانه قوله لم يرافه على ان المراد ما لم يراف فان النجس اذا كان مرئيا يثبت الحكم على نفسه لا على اثره قال صاحب التحفة اما اذا وقع في الماء اما ان يكون جاريا او ركدا فان كان جاريا ان كانت النجاسة غير مرئية فانه لا ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه وان كانت مرئية مثل الجيفة وكحوصا فان كان الفهر كبيرا

في قوله كالمطر اشارة الى ذلك وان تغير بالكل لم يقبل بطول الكثرة لان المياه متغايرة بعضها بتغيره او في مدة وقيد الطول بوزن تغير الحكم عن تغيره بسرعة واعلم انه اذا الماء فان علم ان سنة للنجاسة لا يجوز به الوضوء ولا يجوز حملها على ان سنة بطول الكثرة او غير احد اى الطعم او اللون والريح والتغير على حقيقة في الاولين دون الاخير فلا بد من المعبر الى عموم الحكم وانما قال احدا وضعا احترازا عن محل الخلاف شيئا ظاهرا كالتراب والذعر فان فائدة التفتيش بيان الحكم لا يختلف بكون المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيئا اخر كالمزهر او جار اخلفونه حد جاريا والذي ليس في ذكره خرج ما يذهب به بنية او ورق في بنية لم يرافه اى طعم او لونه او ريحه فان قلت اكتفى به لانه قوله لم يرافه على ان المراد ما لم يراف فان النجس اذا كان مرئيا يثبت الحكم على نفسه لا على اثره قال صاحب التحفة اما اذا وقع في الماء اما ان يكون جاريا او ركدا فان كان جاريا ان كانت النجاسة غير مرئية فانه لا ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه وان كانت مرئية مثل الجيفة وكحوصا فان كان الفهر كبيرا

فانه

فانه لا يوضا من اسفل الجانب الذي وقعت فيه النجاسة وكمن يوضا من الجانب الاخر لانه متيقن
 بوصول النجاسة الى الموضع الذي يوضا منه وان كان النهر صغيرا بحيث لا يجر به بالجيفة بل يجر على
 الماء عليها ان كان يجرى عليها جمع الماء فانه لا يجوز التوضي به من اسفل الجيفة لانه يخرج جمع الماء والنجاسة
 لا نظير بالجران وان كان يجرى عليها بعض الماء فان كان يجرى عليها اكثر الماء فهو نجس وان كان
 يجرى عليها اقل الماء فهو طاهر لان العبرة بالغالب وان كان يجرى عليها النصف يجوز التوضي به في
 الحكم ولكن الاحوط ان لا يوضا به الى مسك كلامه وفي السبايع ايضا على هذا التفصيل وهذا النسخ ما في
 قول من واذا استكلم عرس النهر ويجري الماء فو قد ان كان ما يلقى الكلب اقل مما يلقى فيه يجوز
 الوضوء في الاسفل والافلا وباء مات فيه حيوان ما في المولود واضر به عن ماء المعشرون
 المولود كالبط فان موته فيه نجس كالكسكس والصفير بكسر الراء وما لبس ومسان كالبق
 والذباب لا لعدم المنجس ومو الدم المسفوح وفيه خلاف اثني وحدث وفع الذباب
 في الطعام حجة عليه لا بما اعتمر الرواية بالقصر كانهما ابو عن اطلاق اسم الماء عليه اياه الى
 وضوءه عن حد الماء المطلق ولذلك لا يجوز التوضي به من شجر او نمر اما ما يقتر من الشجر فجوز
 الوضوء كالمشربة والحل نظير ما اعتصر من الشجر والنمر فان شراب الدب ساس معتبر من شجر
 وشراب النخاع مثل معتصر من النمر ولا بما زال طبعه مو الرقة والسبلان بغلبة غيره اجزأ كما
 الباقلاء او تغير بالطبخ معه اى مع الغيرة ومو ما لا يقصد به النظافة كالمزق اما شرط ان لا يكون
 ذلك الغيرة ما يقصد به النظافة لانه لو كان من جنس ما يقصد به النظافة كالاشنان والاشنان
 يجوز ان يوضا به ولا بما ركذ وقع فيه نجس الا اذا كان عشرة اذرع في عشرة اذرع ولا سيما
 بالغرف حكمه حكم الماء الجاري فان كانت النجاسة مرئية لا يوضا من موضع النجاسة بل من الجانب
 الاخر وان كانت غير مرئية يوضا من جميع الجوانب وكذا من موضع فتا قال في السنة النقد
 بعشر في عشر لا يرجع الى اصل شرعي بعينه عليه وكما قاله لا يرجع الى اصل شرعي يستغنى
 ان يختلف ويقال بل يرجع الى اصل شرعي وذلك ان التقدير به بناء على قوله عليه السلام من جوف
 برأ فله حوله اربعون ذراعا اذا ذكره بزيادة قوله بعينه عليه بتقيد الاصل المنفي وبذلك الزيادة
 اندفع ما قبل علم من الحديث المذكور ان الشرع اعتبر العشرة العشرة عدم سرية النجاسة

في قوله كالمطر اشارة الى ذلك وان تغير بالكل لم يقبل بطول الكثرة لان المياه متغايرة بعضها بتغيره او في مدة وقيد الطول بوزن تغير الحكم عن تغيره بسرعة واعلم انه اذا الماء فان علم ان سنة للنجاسة لا يجوز به الوضوء ولا يجوز حملها على ان سنة بطول الكثرة او غير احد اى الطعم او اللون والريح والتغير على حقيقة في الاولين دون الاخير فلا بد من المعبر الى عموم الحكم وانما قال احدا وضعا احترازا عن محل الخلاف شيئا ظاهرا كالتراب والذعر فان فائدة التفتيش بيان الحكم لا يختلف بكون المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيئا اخر كالمزهر او جار اخلفونه حد جاريا والذي ليس في ذكره خرج ما يذهب به بنية او ورق في بنية لم يرافه اى طعم او لونه او ريحه فان قلت اكتفى به لانه قوله لم يرافه على ان المراد ما لم يراف فان النجس اذا كان مرئيا يثبت الحكم على نفسه لا على اثره قال صاحب التحفة اما اذا وقع في الماء اما ان يكون جاريا او ركدا فان كان جاريا ان كانت النجاسة غير مرئية فانه لا ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه وان كانت مرئية مثل الجيفة وكحوصا فان كان الفهر كبيرا

مكة

مناجاة الشريعة

مناجاة الشريعة

اندر فاعا ظاهرا لان فيه قياس السراية في السراية في الارض والا وجهه ولذا حسن حساب
 الهديا حيث قال ان ذلك التقدير يتوسط على الناس ولا يمانا استعمل لقرينة فالتسوية
 التوبة لا يثبتها لانها قد توجد ولا يقام القرينة فلا يتخفف الاستعمال او وقع حدث اعلم ان منها
 اخلافا في الاول في انه باق شئ بصبر الحالا مستعملا فثبت الشك في باحد الامر من المذكورين
 وعند محمد بالاول فقط وعند زفر والثاني فقي بالتالي فقط قال في البداية هذا الاختلاف
 لم ينفل عنهم نصا لكن سألهم عن كل عليه ثم قال لو اعتزل الحديث لا يوضا للبشر وصار كالمستعمل
 عند الشيخين وزفر والشافعي لو جرد الزالة لحدث خلافا لحدث عدم اقامة التوبة ومذا القول
 صرح في ان الثاني لا يقول باسقاط التوبة في الزالة لحدث نعم فالجواب في صحة الوضوء الذي هو شرط
 الصلوة ومن لم يفرق بين المقامين قال ازالة الحديث لا يتحقق الا بالنية التوبة عنده بناء على
 اشتراط النية في الوضوء والاختلاف الثاني في انه متى بصبر مستعملا ولو كبر من الشك في هو
 قول سفيان الثوري انه لا يكون مستعملا حتى يستوفى مكان ارضا كان او انا او كف
 المستعمل لان صون الشك من عند مستعمل فيتحقق الضرورة في الهداية الصحيح كما رآه
 العضو صار مستعملا لان مستعمل في الاستعمال قبل الانفصال المفروضة ولا ضرورة بعد
 ولا يذهب عليه ان هذا التعديل الاول انما يمتنع على اصل من قال انه عكس في الاختلاف الثاني
 في حكمه فثبت اني حنيفة هو بحسب حاشية غلبته وعند ابو يوسف بحسب حاشية حنيفة وعند
 طاهر غير مطهر كذا ذكره مشايخ ما وراء النهر والشافعية الخلاف بين الثلاثة وقال مشايخ الوفا
 طاهر غير مطهر عند اصحابنا وذكره في الحنفية وغيره وقال في الحاشية وهو اختيار المتخصصين من مشايخ
 ما وراء النهر وقال السجستاني وعليه الفتوى وفي البداية ان الامة اجتمعت على ان من كان
 في السفر ومعه ما يكفي لوضوئه وهو يخاف على نفسه العطش يباح له الشتم ولو بقي طاهرا بعد
 الاستعمال لما يبيع لانه يكتف ان يوضا ويأخذ الغسل في الماء نظيفا وبمسح الثوب وقال
 ان يقول الطهارة لا يستلزم جواز الشرب كما انها لا تستلزم جواز اكل كل على سبيل في عن قرب
 بحيث ان يكون الماء المستعمل طاهرا مع ذلك لا يجوز شربه فلا يمتنع الملازمة القائلة ولو بقي طاهرا
 الح والسياسة وجه اخر في وضع ما ذكره باذن الله تعالى وكل اصحاب دين فقد طهر الاصاب

اسم



اسم محمد بن عبد بوع والرباعية الزالة الشن والروايات الخت من الجدل الاجل الحنيفة قدم جلد
 في جلد الحنيفة بتخير الامة في مقام الامانة وفي ظاهر الرواية ان جلد الحنيفة لا يندفع ذكره في الموسط
 في جلد الحنيفة بتخير الامة بتدريج ولا يظهر فان قلت فعل هذا بشكل الاستثنا المذكور لان المقصود منه انه يتخير
 في جلد الحنيفة فقلت الاستثنا من جهة المعنى فكانه قال كل اصحابنا يظهر بالتدريج الاجل الحنيفة والاول
 استثناءه مع الحنيفة بدل على انه لا يظهر وليس كذلك فانه اذا وقع بطهر ذكره في الغاية الامة
 لا يجوز الانقطاع به كسائر اجزائه قال شيخ الاسلام في موسطه وانما جلد الحنيفة عند اصحابنا فيه
 روايات في رواية بطهر وفي رواية لا يظهر وهو الظاهر من المذهب فاحكم المذكور على خلاف الظاهر
 وما ظهر جلد به بالتدريج طهر بالذكوة من عبارة عن الذبح الشري واشترط فيه اهله وحكمه وذكره
 تحقيقا نقدر اوكلا الحنيفة وان لم يوكل والآخرا اي لا يظهر جلد به بالتدريج لا يظهر بالذكوة لاجله ولا
 وشو المينة اراهما غير الحنيفة لانه بجميع اجزائه بحسب العباد وعظمها وعصبتها الكافي ذكرهما عن ذكر
 الفون والحاف وشو الامة وعظم طاهر فيجوز صلوة من اعادته الى فقه وان جاوز قدر الميم
 او هذه المسئلة بالذم مع انهما هما من قوله وعظم طاهر بخلاف الاما كذا فيه فانه لا يجوز الصلوة
 به عند اذ كان اكثر من قدر الدرهم **فضل** برفقها بحسب اوجوبها لم يقبل انما فيها
 اذ لا يبر لموتها فيها مستغنى او منقطع كل من الانقطاع والشفع قد ينفك عن الا فلهذا
 ذكرهما معا او كلب او شاة او ادمي ميت قبل الموت للثلاثة وتاخره الا ادمي لثمة
 انتهت عليها ينزع كل ما فيها الذي كان فيها وقت الوقوع ولا يعتبر النزع قبل اواجه
 ولا بد منه وانما لم يعرج به احالة على الدلالة ان امكن والا فقد رافقها في ذلك
 الوقت وبوخذه التقدير بقول رجلين لصا بصارة في امر الماء بهذا هو الصحيح وعليه
 الفتوى وفي نحو حمامة او دجاجة وجد ميتا فيها اربعون الى ستين نزع الاربعين
 بطريق الابواب والستين بطريق الاستحباب وفي نحو فارة او عصفورة عشرة
 الى ثلثين والمعتبر الدلو الوسط وهو الذي يسبح فيه صاع وهو ثمانية ارطال وغيره كبر
 كان او اصغر احتسب به لان العبرة للقاء دون الصورة صرح به في الجامع الصغير وبحسب
 البهمن وقت الوقوع ان علم ذلك والامتنع بوم ولبيلة ان لم يتنفع ومنه ثلثة ايام

هذا هو الوجه في ان جلد الحنيفة لا يندفع ذكره في الموسط
 في جلد الحنيفة بتخير الامة بتدريج ولا يظهر فان قلت فعل هذا بشكل الاستثنا المذكور لان المقصود منه انه يتخير
 في جلد الحنيفة فقلت الاستثنا من جهة المعنى فكانه قال كل اصحابنا يظهر بالتدريج الاجل الحنيفة والاول
 استثناءه مع الحنيفة بدل على انه لا يظهر وليس كذلك فانه اذا وقع بطهر ذكره في الغاية الامة
 لا يجوز الانقطاع به كسائر اجزائه قال شيخ الاسلام في موسطه وانما جلد الحنيفة عند اصحابنا فيه
 روايات في رواية بطهر وفي رواية لا يظهر وهو الظاهر من المذهب فاحكم المذكور على خلاف الظاهر
 وما ظهر جلد به بالتدريج طهر بالذكوة من عبارة عن الذبح الشري واشترط فيه اهله وحكمه وذكره
 تحقيقا نقدر اوكلا الحنيفة وان لم يوكل والآخرا اي لا يظهر جلد به بالتدريج لا يظهر بالذكوة لاجله ولا
 وشو المينة اراهما غير الحنيفة لانه بجميع اجزائه بحسب العباد وعظمها وعصبتها الكافي ذكرهما عن ذكر

مناجاة الشريعة
 مناجاة الشريعة
 مناجاة الشريعة

وليا لبيان ان الشئ قد لا يمتد وجد السور لا يمتد الى حال شرب الخمر والنفس
 وكل ما كثر طاهر والكلب والخنزير خلا فالكس وسباع البهايم نجس وبقرة والرجل
 الحذاء وهي التي يصل منقارها الى ما تحت رجليها وسباع الطير وسكن البهائم
 مكروه للحمار والبغل مشنون قبل الشئ في طهارته وقبول في ظهوره وقبل فمها جميعا
 يتوضأ به وبهم ان عدم غيره والعوق كالسور لم يقبل معناه بالسور لان موجب تغلبهم القائل
 لان السور مخلوط باللعب وحكم اللعب والعوق واحد لان كليهما متولد من اللعب
 السور بالعوق كما لا يخفى وان عدم الانبياء التمر قال ابو حنيفة بالوضوء فقط وابو يوسف
 بالنسيم نجس ومحمد بهما وروى نوح رجوع الى حنيفة رحمه الله الى قول ابى يوسف
 ذكرته المبسوط ان المسكر من لا يجوز الوضوء منه اي به لانه حرام **باب النسيم**
 بولغة الفصد وشرب طهارة خالصة باستعمال الصعيد الطاهر في عضوين
 مخصوصين على قصد مخصوص والمراد من الاستعمال ما يتم الحكمي فيوجد في النسيم
 بالجر الامس يومئذ خبره حربة مع ما عطف عليه لحدث وجب وحائض
 ونفسا عجزوا عن الماء اي عن ما يكفي لطلهارته ولو كان نجس ما يكفي للوضوء
 لا للفعل بنهم ولا يجب عليه الوضوء خلا فالثاني في بعده مبيلا لم يذكر حد البعد في
 ظاهر الرواية وروى عن محمد انه قد دعه بالميل والميل ثلث الفوسج وقال الحسن
 بن زياد من تلقا نفس ان كان الماء اعمه يعتبر مهلين وان كان يمتد او بيرة يعتبر
 ميل واحد كذا في البدائع او مرض خاف زياحه المرض او طوله باستعمال الماء او بيرة
 ولا يشترط خوف التلف خلا فالثاني في اوله بقدر على استعماله بنفسه ولم يوجد من
 بوضيه فان وجد من بوضيه على ظاهر المذهب لا يتم لانه قادر ثم ان رخصته
 النسيم سبب البروتابته لمحدث ايضا عند ابى حنيفة رحمه الله على ما ذكره الامام
 السرخسي واما على ما ذكره الخواص فلا رخصة له بذلك السبب بالاجماع وفي الخطايا
 الصبيح ما قاله الخواص او عدو ويجب ان يعلم ان المانع عن الوضوء اذا كان
 من جهة العباد كاسير بمنعه الكفار عن الوضوء او محبوب في السجن

ماج شريعة

ماج الشريعة

صد الشريعة
 صد الشريعة
 صد الشريعة

في غسل عباد الله
 في غسل عباد الله
 في غسل عباد الله

قيل ان توضأت قتلتك يجوز له التيمم لانه اذا زال مانع يعيد بصلوة او عطش
 عطش رقيق وكذا عطش دابة وكلبه ولذلك اطلق العطش فان قلت ليس يمكنه
 ان يتوضأ وبأخذ الغسل في اناء لدوابه وكلبه قلت في لا يتحقق خوف عطشه دابة
 وكلبه والكلام على ذلك التقدير فتقدير الخوف المذكور يتحقق ذلك لتعذر حفظ
 الغسل لعدم الاناء ومنهنا يرجع الجواب عما نقلناه عن صاحب البدائع فيما يلي
 فنذكر او عدم آلة او خوف فرب صلاة العبد في الابتداء هذا بالانفاق وبعد الشروع
 متوضئا والحدث اي شرع فيها متوضئا ثم سبقه الحدث الحديث وذات انه ان توضأ
 تفوته الصلوة جاز له التيمم للبناء خلا فالثاني وانما قال متوضئا ليعلم الحكم فيما اذا كان
 الشروع بينهما بطريق الدلالة او صلوة الجنائز لغير الوضوء على رواية الحسن
 قال في البداية وسوا الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز للوط ايضا قال شمس الاية والصحاح
 لا لغوث الجوع والوقت لانها نفوت الى بدل وانما قال على وفق ما في الهداية والوقت
 دون الوقتية لانها النفوت ضربة لمسه وجهه بمسح بها وجهه بحيث لا يبقى منه شئ
 فيمسح الوجه الى بين المخزيين ولا يجوز المسح باقل من ثلث اصابع كسح الرأس
 والمخفين وضربة ليديه مع مرفقيه ولا يشترط الترتيب عندنا واذا اثر عجان الضرب
 على عبادة الوضع لكونها ما توره والا فليست بضربة لانه فان محمدا قد ثبت في بعض
 روايات الاصول على ان الوضع كاف والمعاد بيان كفاية المرفقين لانه لا بد في التيمم
 منها كيف وقد ذكر في كتاب الصلوة لو كنس دارا او سدم حايطا او كالحنطة فاصاب
 وجهه وذراعيه لم يجزه ذلك من التيمم حق يمين عليه ويجب تحليل الاصابع ان لم يدخل
 فيها غبار فحسب ان ضربة ثالثة لتحليلها ذكره في الذخيرة وفيه نظر لان العبد للمسح
 لا لاصابة الغبار ويوجب ذلك ان يجب مسح ما بين الاصابع على كل طمس متبعا
 الارض فلا يجوز على مكان فيه نجاسة وقد نال اثر سامع انه يجوز الصلوة فيه في ظاهر
 الرواية لانه لا ينجس من اجزاء النجاسة وهي وان قلت تينافي وصف الطيب ولا يمنع جواز
 الصلوة وفي رواية ان كاس يجوز لاستحالتها ارضا كالتراب والصلوات المحي خلافا

زي

زي

ماج الشريعة

لا يوسف في الحجر والشا فعي في الدار ايضا ولو بلا نفع خلا فالجهد وعليه اي على النفع
مع قدرته على الصبر خلا لا يوسف والقانون الفارق بين جنس الارض وغيره ما
ان كل ما يحترق بالنار فيصير رما كالحشيش او ينطبع ويلين كالخشب والارض
والذهب والزجاج ونحوها فليس من جنس الارض ذكر في الحقيقة بنية خلا فالزفرية الطهارة
الهيئية عبادة مقصودة لا تصح بدون الطهارة فلما تيمم فز لا وضوءه وقال زفر كجوز تيمم
ايضا لان النية ليست بفرض عنده فاعتبر تيممه ومن فرض عندهم ولائته للكار فليفتو
تيممه وعن ابي يوسف انه اذا نوى بالاسلام صح ويصلي به اذا اسلم لانه من اسلم الاسلام فيصح
تيممه له بخلاف ما اذا نوى الصلوة لانه ليس من اسلمها ولا يشترط نية التيمم للحديث او الجناية
موا الصلوة من المذهب ثم المعتمد في التيمم في حق الصلوة نية الطهارة او نية عبادة مقصودة لا صح
بدون الطهارة خلا لا يوسف فان شرط صحة التيمم في حق جواز الصلوة عنده ان ينوي
قربة مقصودة سواء صحت بدون الطهارة كالا سلام او لم تصح كالصلوة فان تيمم للصلوة
الجنابة او سجدة التلاوة يجوز اذا المكتوبات بذلك التيمم بالاتفاق وان تيمم لمكتسب الصلوة
او دخول المسجد لا تصح به الصلوة لكن يحل له استدعاء المصحف ودخول المسجد بالاتفاق ويصلي به
ما شاء من نفل وفرض خلا لا للشافعي ويصح اي التيمم الوقتية قبل الوقت خلا لا للشافعي
الا خلا في صحة التيمم قبل دخول وقت الصلوة حتى يصح التيمم للصلوة ضحوة النهار بالاتفاق
انا الخلاف في انه يصح اداء الوقتية بذلك التيمم او لا ومدار هذا الخلاف وما قبله على ان التيمم
خلف مطلقا حال عدم الماء عندنا فيجوز التيمم للصلوة قبل دخول وقتها عند عدم الماء
وعنده خلف ضروري ولا ضرورة قبل الوقت فلا يجوز ولا تأثير في ذلك الخلاف الواقع بين
اصحابنا في ان البراءة بين التراب والماء كالا او بين التيمم والوضوء عند عدم الماء كالا
محمد انا تأشيد في صحة امانة التيمم للمتوضي وقبل طلبه من رفقه له ما لا يلائمه الطلب من
ملكنا غير خلا فالهما فانها قالا لا تصح قبله لانه مبذول عادة فلما ان الغالب الاعطاء هذا
على وفق ما في الهداية والايضاح والتقريب وغيره وفي الخبر يذكر محمد انا في حديثه
وفي الذخيرة عن الحصا انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه منع اياه وقولها

تاج الشيعة
صدر الشيعة
ذكر الحصا انه لا بد من التيمم
وليست عليه حجة في ذلك

تاج الشيعة
تاج الشيعة

صدر الشيعة
تاج الشيعة

وقد حفر في سائر امكنة المملوك عن نفسه
له تعالى وعلى طلبة العلم وجعل في كتبه البائية باسمه
الذي جعله منزله حرم في سائر امكنة المملوك عن نفسه

عند غلبه بعدم المنع وقال في المبسوط تحت الطلب الاعلى قول احمد بن زياد وفي
البداية الماء في السفر من اعز الاشياء ولم يكن مبذولا عادة وصح بعد الطلب والمنع
بلا خلاف حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه سقط تيممه الآن فلا يعيد ما قد صلى وينقض ما قد
الوضوء وقدرته على ما قال التيمم عند القدرة على الماء ليس من قبيل الانتقاض حقيقة بل من
قبيل الانتهاء قالوا المراد به ظهورا لحديث السابق عند القدرة على الماء لان القدرة في
الحقيقة غير ناقصة اذ ليست بخروج بخس حقيقة ولا حكما ولكن انتهت طهارة التراب عند ما
لانه لم يجد طهورا الا في وجود الماء فاذا وجد بقى محدثا بالحديث السابق كاف لطهارة لانه
اذا لم يكن كافيا يكون وجوده كعدمه فلا ينقض تيممه خلا لا للشافعي فانه يقول بغسل يديه
ثم تيمم والقدرة المعتبرة منها انما ثبتت اذا لم يجب صرفه الى جهة اعم فلو كان على بدنه او ثوبه
نحاسة يصرف الى النجاسة وتيمم لارادته خلا فالنفر ويظهر الخلاف في جواز الصلوة بعد الاسلا
فان قلت هذا القول من زفر بنقضى ان النية في التيمم واجب عنده قلت يجوز انه تكلم فيه
على قول من يرى فيه وجوب النية كما تكلم ابو حنيفة في المزارعة على قولها وان كان مولا يري
جواز ما وندب لواجبه تاخير الوقتية الى اخره ليؤد بها باكمل الطهارتين ولا يجب عليه
ذلك لان القدم ثابت حقيقة فلا يزال حكمه بالشك ويجب طلبه قدر غلوه ومن يري السهم
وقدر ثلثي اية ذراع الى اربع مائة لوطنه قريبا والا فلا قال الشافعي يجب عند تيممه
ولا يجوز له التيمم حتى يطلبه ولو نسيه في رحله الرحل في الغالب يكون للمسافر ما يكفي به عند
ثم المعتمد عدم كونه في العمدان ما فر كان او غير ما فر ولذلك اتى في الجامع الصغير
بلفظ الرحل يد المسافر وصرح بذلك في الاسلام في شرعه وانما شرط النسيان دون عدم
العلم لانه اذا لم يعلم به لا يعيد عند ابي يوسف ايضا على الاصح وسليمتهم ذكره لم يعيد الا
عند ابي يوسف الذكر في الوقت وبعد سواء ذكره في الهداية المسح على الخفين
جاز بالسنة انا قال جاز لان ثبوته على وجه التخييل لا على وجه الايجاب وقد ورد فيه حكاية
فعليه رواية قوله ولم ولذلك قال بالسنة واشار به الى ان نص الكتاب ساكت عن ذكره
على من زعم ان قراءة الجهر في ارجلكم تدل عليه لان قولنا الى الكعبين يدفع ضرورة ان مسح

صدر الشيعة قد علم
السلطة على موضعها

تاج الشيعة
تاج الشيعة

تاج الشيعة

الحف غرضها ولما اشبهت السنة الواردة في هذا الباب جازها الزيادة على نص الكتاب
 للحدث دون من عليه الغسل جنباً كان حايضاً ونفساء فله لبس خفيف ومنوع على وضوء
 ثم اجنب في مدة المسح ينزع خفيه ويفسد جلبيه اذا توضأ، وليس له ان يمسح جلبيه
 وفرضه قدر ثلث اصابع اليد اليمنى من كل رجل على حدة حتى لو مسح على احدى رجله مقدار سبعين
 وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لا يجزيه وانما اعتبر اصابع اليد لانها آلة المسح وكفى ثلثها لان
 الاكثر يقوم مقام الكل وانما قلنا كفى اذا لم ينع عن الزيادة وما قيل ان ما زاد على مقدار ثلث
 اصابع انما هو بما يستعمل فلا اعتبار له لان الزيادة اذا كانت باصبع احدى لا يلزم الحزور
 المذكور وقال اكثر في ثلث اصابع الرجل كما في الحرق والاول اصح وزيادة لفظة قدر للاشارة
 الى انه لو مسح باصبع واحدة ثلث مرات واخذ لكل مرة ما جاز وكذا لو مسح بالابهام والمخمس
 منفرجين يضعهما مع ما بينهما من الكف على الحف جاز لان ما بينهما مقدار اصبع اخرى ذكره في الثانية
 وكذا لو مسح في غشيش مبتل بالمطر او اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلث اصابع جاز
 لحصول المقصود فان النية ليست بفرض فيه على ظاهر خفيه سواء كان طويلاً او عرضاً وقيد
 الظاهر للاحتراز عن الباطن والعقب والجانب واما الساق فخرج عن حد الحف الشرعي
 او جرم وقيد الجرم فوق عزموك وهو ما ليس فوق الحف وقاية له من الوطئ والنجاسة
 فان كان ما ادعى او نحوه جاز عليها المسح سواء لبسهما منفردين او فوق الخفين والشافعي
 خلاف فيما اذا لبسهما فوق الخفين وان كان من كبراس او نحوه فان لبسهما منفردين
 لا يجوز وكذا ان لبسهما على الخفين الا ان يكونا بحيث يصل بلل المسح الى الخفين ثم اذا كانا
 من خواديم وقد لبسهما فوق الخفين فان لبسهما بعد ما حدث او بعد ما حدث فمسح
 على الخفين لا يجوز المسح على الجرمين وان لبسهما قبل الحدث ومسح عليهما ثم تعهما
 دونه الخفين اعاد المسح على الخفين بخلاف ما اذا مسح على خفي ذي طاقتين فنزع
 احدا لطاقتين فانه لا يعيد المسح على الطاق الاخر وان نزع احدا لم يقيد بغيره في المسح على الخف
 واعاد المسح على الجرمين في الآخر في ظاهر الرواية وقال الحسن وزفر مسح على الحف واليه
 المسح على الجرمين في الآخر وعن ابي يوسف انه يخلع الجرمين في الآخر ومسح على الخفين

في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين

في المسح على الخفين

في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين

في المسح على الخفين

او جوبيه مجلدين او متعلين المجلد موالي الذي وضع الجلد على اعلاه واسفله والنعل
 موالي الذي وضع الجلد على اسفله كالنعل للقدم في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يكون
 الى الكعب او تحيين الخفين ما يقوم على الساق من غير شد ولا يقط ولا ينشف ذكره
 في الثانية هذا اي جواز المسح على الخفين مجردا عن الجلد والنعل عند ما ويرى رجوع
 الى قولها وبه يفتى وقال الشافعي لا يجوز المسح على الجوارب وان كانت نعل الا اذا كانت
 مجلدة الى الكعبين ذكره في التحفة ملبوسين على وضوء لم يفتى على طهر لانه يشتمل اليهم ولا
 له في هذا الباب قال في التجنيس لو تيمم ولبس الخفين ثم احدث وهو واحد للماء لا مسح لان
 التيمم ليس بطهارة كاملة من كل وجه تام احتراز به عن وضوء غير سبع بان بقي من اعضائه لمعة
 لم يصبها الماء فانه لو احدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح وقت الحدث فيه اثنان
 الى ان التمام وقت اللبس بشرط خلافا للشافعي فلو غسل رجله ولبس خفيه ثم اتم
 الوضوء قبل ان يحدث جاز له ان يمسح عليه عندنا لوجود التمام عند الحدث وكذا لو لبس
 خفيه محدثا وخاض الماء حتى دخل الماء في خفيه وانفل جلده ثم اتم الوضوء ثم احدث جاز له
 ايضا المسح على الخفين وعند الشافعي لا يجوز لواحد منهما ان يمسح وبما قررناه تبين
 ان قوله ملبوسين احسن من قولهم اذا لبسهما لان المنبادر منه ان يكون حدث اللبس
 حال تمام الطهارة وانما قلنا انه احسن لان قولهم ايضا صحيح حين لان اللبس كما يطلق
 على ابتداءه كذلك يطلق على دوامه بناء على ان الدوام فيما يستدام حكم الابتداء ولهذا بحث
 بالدوام عليه في يمينه لا يلبس من الثوب وهو الالبس على عامة وقتلوه وبرقع وقفاين
 القفازين يلبس النساء في ايديهن حفظا لها ومنه الجلد الذي يلبس الصيادون ويمسكون
 الجوارح عليه وسنته عندنا فاما عند الشافعي فالسنة الجمع بين المسح على ظاهر الخف
 واسفله ذكره في التحفة ان يبدأ من الاصابع ويمسح بكلتا يديه الى الساق لما روى عن
 سفينة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ووضع يده اليمنى على خفه الايمن ويده اليسرى على خفه
 الايسر ومن من من الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة وكذا في انظر الى اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على ظاهر خفيه ذكره في التحفة خطوطا في عبارة الخطوط اشارة الى انها بالاصابع تنقش

في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين

في المسح على الخفين

في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين

في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين

في المسح على الخفين
 في المسح على الخفين

في المسح على الخفين

في المسح على الخفين

في المسح على الخفين

العصاة موضع الجرح فيه لم يكن عليه حمل الجبار وليس عليه ان يفلسا تحت العصاة
في غير موضع الجراحة وان كان حتر العصاة لا يضر الجراحة ولكن نزع العصاة عن موضع
الجراحة يضر بالجراحة فان عليه ان يحلها ويفلسا تحتها الى ان يبلغ موضعها يضر بالجراحة
ثم يشد العصاة ويمسح على موضع الجراحة وذكر في الاسرار ان استيعاب المسح على
الجبار بشرط وفي الذخيرة ان محمدا ذكر استيعاب العصاة في المسح على الجبار وفيه
اختلاف الشيخ وفي التجنيس نقل عن مبسوط شيخ الاسلام اذا مسح على بعض الجبار
لم يحزير ام لا لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زيار انه ان مسح على اكثر
اجزائه وان مسح على النصف وما دونه لا يحزير وبه يفق ولا يبطله السقوط الاعين به
اذا سقطت الجبيرة لاعتن به لا يلزمه الفسار اصلا وان كان عن برء يلزمه غل ذلك
الموضع خاصة ذكره في الذخيرة واما إعادة المسح على الجبيرة اثباتها فلا يجب الا
انها احسن ذكره في مختارات النوازل اعلم ان المسح على الجبيرة يخالف المسح على الخف
من وجوه احدها ان الجبيرة لا يشترط شدتها على وضوء بخلاف الخف وثانيها ان مسح الجبيرة
غيره وقت بخلاف الخف وثالثها ان الجبيرة اذا سقطت من غير برء لا ينتقض المسح
بخلاف الخف ورابعها انها اذا سقطت عن برء لا يجب عليه الاخذ في ذلك الموضع
اذا كان على وضوء بخلاف الخف حيث يجب عليه غل الاخذ وخامسها ان الجبيرة
يتوى فيها المحدث والجنب بخلاف الخف ومنه هنا اتضح وجه اصابة المصحي حيث
اسقط قيد محدث عند ذكره جواز المسح على الجبيرة والله اعلم **باب الحيض**
الداء المختص بالنساء ثلثة حميض واستحاضة ونفاس وانما خصا الحيض بالذكر في العنوان
لاصالة في هذا الباب مودم ينفضه رحم بالغة ولا بلوغ قبل تسع سنين للغة داء اخر
بقيد الرحم عن الرحم والداء الخارج من الجماعات ودم الاستحاضة فانها دم عرق
لا دم رحم وبقيد البلوغ عن دم ثراه الصغية فان عدم كونه من الرحم غير معلوم وبقيد
لا عن داء ينفضه الرحم لمرض ومنه دم النفاس فان النفاس في اعتبار الشرع حتى اعتبر
تبعات النفاس من الثلث وانما قال لا عن داء ولم يقل داء لان العبرة بعدم كون

صدر الشريعة

ردتاج الشريفة

نقص الدم عن داء لا يلا متاعنه لان لوسها مريضه سواء كان الداء في رحمها او في موضع
اخر لا ينافي كون الدم الخارج من رحمها حيضا اذا لم يكن نقصه اياه بسبب ثم الاصح ان
الحيض موقت الى ستة الايام واكثره لما يخرج قدره بستين سنة وثمان مائة وخمسة
مئة وخمسين فارات بعد ما لا يكون حيضا في تمام المذنب والمختار انها اذ كانت
دما قويا كالاسود والاحمر القاني كان حيضا وسط الاعتدال بالشهر قبل التمام وبعد
وان رأت صفرة او خضرة او ترين استحاضة واقله ثلثة ايام وثلث ليال مزانص
في تمام الرواية واما قولهم وليا ليها فيمكن تطبيقه على ما روي الحسن عن ابي حنيفة ايضا
ومعناه ثلثة ايام وما يتحمل من الليالي وسويلنا قال الناطقي في الاجناس اقل الحيض ثلثة
ايام وليا ليها وهو مذكور في الاصل ولكن معناه بليال تقع في مضي هذه الايام ولا يربطه ثلث
ليال مقدربها كالايام حتى لو رأت عند طلوع الفجر يوم السبت وانقطع عند غروب الشمس
يوم الاثنين فمعه ثلثة ايام بلياليها ويكون حيضا وفي التجنيس مزار واية عن ابي يوسف اما
على تمام الرواية اقل الحيض ثلثة ايام وثلث ليال وفي الهداية وعن ابي يوسف انه يومان واكثر
الثالث وعندك الفجر يوم وليلة واكثره عشرة وعندك في خمسة عشر وليلة الحيض
منه وقت خروج الدم الى الفرج الخارج اعلم ان المرأة لها فرجان داخل وهو بمنزلة الذكر ويخرج
وهو بمنزلة الاليتين فاذا وضعت الكرسف في الخارج فابتدأ الجانب الداخلة
كان حدثا وحيضا ونفاسا وان لم ينفذ الى الخارج لوجود الظهور وان وضعت في الخارج
الداخلة بتلثمته الجانب الداخلة كان عاليا على حرف الفرج او حازياله فهو حدث وحيض
ونفاس وان كانت قلا فلا حجة نفذ البتة الى الخارج لعدم الظهور وان اسقط الكرسف فهو
حدث وحيض ونفاس لوجوده خروج والظهور بين وبين في مدته يعني ان الظهور المتحدر بين وبين
والدمان في مدة الحيض يكون حيضا ولو خرج احد الدمين عن مدة الحيض اذ رأت يوما ما
وتسعة ظهرا ويوما ما مثالا لا يكون حيضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض وجهه ان
استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشد اجماعا فاعتبأ قوله واخره كالنصاب في باب
الزكوة ولا يستدرك الحيض بالطهر ولا يجتمع به على هذه الرواية وهي رواية محمد بن الحسين

اخطاء صدر الشريعة رحمه الله
قال وبعد الاوستاف على نفسه
في باب العدة يا ابن الله مع منكر

فالعبرة يكونه اليمين
في اللذة لا يكونه العلم المتخالف
فالعبرة بالصحة ما ذكر
لما ذكره تاج الشيعة

الحائض
في الحيض
منها ما هو
منها ما هو
منها ما هو

وكذا النفاس على هذا الاعتبار وقارأت ما لونه فيها أي في المدة سوى البياض حيض اعلم ان
الوان الحيض من الحمر والسواد فهما حيض اجمالا وكذا صفة المشقة في الامح والخضرة والصفرة
الضعيفة والكثرة والقرحة عندنا والفرق بينهما ان الكثرة يضرب الى البياض والقرحة
الى السواد وانما قدم مثله الطهر المتحلل على الوان الحيض لانها متعلقة بمدة الحيض
فاخفها بهاء ثم ذكر الالوان ثم بعد ذلك شرع في احكام الحيض فقال يمنع الصلوة والصوم
وتنقض مولاهن بناء على ان الحيض يمنع وجوبها وصحة ادايتها وينع صحه ادايته ووجوبه فيجب
قضاؤه اذا طهرت دون قضايتها ثم المعتبر عندنا اخلا الوقت فاذا احاطت في اخلا الوقت
سقطت وان طهرت فيه وجبت فاذا كانت طهرتها العشرة وجبت الصلوة فان كان الباقي
من الوقت مقدارا ياتسع الفسول والخمر وجبت والافلا لان مدة الغتسال من الحيض وانما
في النفاس بمنزلة العشرة في الحيض ودخول المسجد يقر والطواف لان الحيض لا يمنع الطواف
عليها باني في كتاب الحج نعم يجب عليها التحرز عن الطواف في الحيض ومن مسائل الحج يذكر في
موضعها واستمعا ما تحت الانوار وعن محمد بن يحيى شعاعا لدم اي موضع الفرج فقط ولا نقرا اي
القران سواء كان آية او ما دونها في رواية الكرخي وهو المخاروفي في رواية الطحاوي وعي
مادون الالية هذا اذا قرأته على قصدا للآلة واما اذا قرأته على قصد الذكر والثناء فالأحسن
بالاتفاق كجنب ونفساء بخلاف الحديث متعلق بقوله والنفاس مؤلا الاربعه مصحفا
ولا جلا للتصل احتراز به عن المنفصل ولم يقل الا بغلاف متحاف لعدم صحة حصر المستثنى في كثر
وكره بالكم والادب ما فيه آية الابصره وحروطي من قطع دهرها الاكل حيض او النفاس قبل الفسول
فان قلت حر الوطء لا يتوقف على انقطاع الدم قلت انما فرض انقطاعه لان الكلام بعد في
احكام الحيض وحر وطئها على تقدير عدم انقطاعه في الصورة المذكورة من احكام الاستحاضة
دون من قطع لا قمر منه أي من الاكل اذا اختسدت او تيممت لان الدم بدرة نارته ونقطع
اخرى فلا بد من الاختسار او التيمم لسنج جانب الانقطاع منعه قدر ما يسع الفسول
والتحريم من اخر وقت الصلوة لان الصلوة صارت دينيا في ذمتها فطهرت حكما هذا
في السكنة واما الكناية فيحتر وطئها بنفس الانقطاع قبل العشرة لانه لا سقط في حقا

صدر الشريعة
صدر الشريعة
باب الشريعة

باب في الحيض
باب في النفاس
باب في الاستحاضة

باب الشريعة

امارة

باب الشريعة

امارة زائدة وانما قال من اخر وقت الصلوة اذ لا حجة للوقت المهر والاول وقت الصلوة
على ما عرف في موضعه ثم ان ما ذكرنا من ان الحيض لا يقطع دون عابها لانه اذا كان دونها لا يقربها وان
اختسدت حتى تمض عابها لان العود في العادة غالب واقرا الطهر خمسة عشر يوما واحدا
لاكثر لانه قد يعتد في سنة وسنين وقد لا يعتد وقد لا تقرأ الحيض اصلا فلا يمكن تقديره
الا عند نصب العادة في وقت الاستمرار اي لاحد لاكثر الطهر الا اذا استمر بها الدم فاحتج
الى نصب العادة فيمقدر طهرها عند عامة المشايخ ثم اختلفوا في مقداره فقال محمد بن
ابراهيم الميمني بعد رسته اشهر الاساعة لان الطهر بين الدمين اقل من ادنى مدة الحمل
عادة فنقصنا من ذلك ساعة فاذا اطلقت سقطت عدتها بنسوة عشر شهرا الا ان كانت سافرة
بحوزان يكون طهرها في اول الطهر فيحتاج الى ثلث حيض بشهر والى ثلث اطهر بثمانية عشر
شهرا الا ان كانت ساعات وانما احتجوا جوار طهرها في اول الطهر ولم يعتبروا جوار طهرها في
اول حيضها حتى يحتاج الى ازيد مما ذكرناه لان الطهر في الحيض مدته فلا يليق ان يعتبر به وانما
عند اقل الحيض او زاده على اكثر اى على العشرة من اقل طهرها شاول المبتدئة التي بلغت
ستة فحيضها من كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها استحاضة وقص على هذا قوله او اكثر
او على عادة عرفت الحيض وجاوز العشرة او نفاس وجاوز الاربعين اى اذا كانت له عادة
في الحيض وفرضنا ما سبعة فترات الدم اثني عشر يوما فانه ايام بعد السبعة استحاضة واذا
كانت له عادة في النفاس ومن ثلثون يوما مثلا فترات خمسين يوما فالعشرة التي بعد
الثلاثين استحاضة والعادة لا تثبت الا بعد ثنتين عندهما وقال ابو يوسف تثبت بمدة
واحدة او مارات حاملة فهو استحاضة اى الدم الذي تراه الحامل ليس بحيض بل استحاضة
خلاف للشافعي قوله وما نقص مبتدأ وقوله فهو استحاضة جزء ثم بين حكم الاستحاضة فقال
لا يمنع صلوة وصوما ووطئا ومن لم يضر عليه وقت فرض والا به حدث اى الحدث الذي يلزم
من استحاضة ورعاف ونحوهما هذا عند المستحاضة وصاحب العذر في البقاء واما في حق
الابتداء فلا بد من الاستيعاب بان يستمر العذر وقت صلوة كاملة مخرج به صاحب الصلاة
في التجنيس يتوضا لوقت كل فرض ويصلي به ما شاء من فرض ونفل خلا لثا في فان عند

باب الشريعة

رد الشريعة
فلا حاجة الى قول امام الشريعة
او على عشرة حيض فبلغت
ستة او على ربعين نفاسا

باب الشريعة

قال في الخبر وانما شرطنا
الصلوة وقت صلوة كاملة اعتبارا
لطرف الشك في طهرها
ولم يشترط ما صاحب السقوط
انما يبرر ما سجد في الحيض
وما زاد في وقت الصلوة
وما زاد في وقت الصلوة

سدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

يتوضأ للفرض ويصلّي التواضعية الفريضة ويظهر عند خروجه أي خروج وقت الفرض
لو توضأ للصلوة العيدين قبل الصلاة أن يؤدي به الظاهر لأنه يظهر كخروج وقت صلوة العيدين
والصحيح أنه يجوز له ذلك لأنها ليست بفريضة ومن سنا تبيين وجه رجحان قوله خروجه
على قول من قال خروج الوقت لفظا ومعنى وإنما قال يظهر عند خروجه ولم يقل ينقض خروجه
لأن التناقض هو الخدوش السابق لكن السمع اسقط اعتباره في الوقت للحاجة عند
الخروج تنعدم الحاجة فيجوز ذلك الحدث فتكون الخروج شرط أعمال الحدث إذا شرط ما يوجب
الحكم عنده لانه يظهر مثلا في عدم جواز المسح على الخف بعد خروج الوقت لا عند دخوله هذا
عندهما وعند أبي يوسف يظهر عند إهراقها كان وعند زفر بن سطر عند دخوله فقط فيصلي من
توضأ قبل الزوال إلى آخر وقت الظهر لعدم خروج وقت الفرض وفيه خلاف لأن الوقت
وزوال دخول الوقت معتبر عند ما لا يورط لوجوب التوضأ قبله إنما قال قبيل دون
قبل لأن المراد أن يكون بعد طلوع الفجر كيلا يتحقق دخول الوقت بعد التوضأ فيتعين
الخروج شرط للبطان وفيه خلاف لأن زفر لم يعرف أن المعتبر عنده هو الدخول فقط وإنما
والنفاس دم يعقب الولد قال المطري النفاس بكسر النون ولادة المرأة مصدر ميمي الدم
كاسمي بالحيض ولا حد لاقته والكثرة أربعون يوما خلافا للسنا في أن الكثرة ستون يوما عنده
ومولام التوامين من الأول خلافا لحد وسوق زفر والتودسان ولدان من بطن لا يكون
بين ولادتهما أقل مدة الحمل وموسنة أشهر وقال المطري التوام اسم للولد إذا كان معه
آخر في بطن واحد ويقال بما توانان كما يقال بهماز وجان قولهم بهما نوم خطأ وفي المبسوط
ذكر التوام مكان التوامين صحيح عند أسد اللغة منهم من قال التوام أفصح كما يقال بهماز وجان
ونهم من قال التوامان أفصح كما يقال كفوان واخوان وانقضاء العدة من الآخر إجماعا
وسقط يرى بعض ولد فيصير من نفس والامة أم الولد ويقع المعلق بالولاد أي كمنث
به لو كان علق يمينه بالولادة وتنقض العدة به أطلقها ليشمل عدة أم الولد **الأجاس**
الأجاس يظهر البدن والثوب اسقط أضافها إلى المصلي لأن المقصود منها بيان
طهارتها لما ذكر لا بيان وجوبها حالة الصلوة فانه من سائل باب شروط الصلوة ولم يذكر منها

تاج الشريعة

سدر الشريعة
تاج الشريعة

الركن

المكان لانه انواع لطرفها حكم خاص على ما ستقف عن نجس مريئ بزوال عينه وأثره الذي
لا يشق زواله فان الأثر الذي يشق زواله معفو عنها ورد الأثر بكل ما يعطى مريئا كان
أو غيره وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز الأبالء وإنما ترك قيد المنزلة لأنها من
قوله بزوال عينه كالأثر وكهوه أي نحو الخثر في الانعصار بالعصر فالكاف للتشديد والغول للتشبيه
فالمعنى مثله الخثر وما يشبهه وحال ما يدغد ثلثا وبعبارة في كل مرة بشرط أن يبالغ في الغسل
في المرة الثالثة بقدر قوته أن يمكن الاعتدال فيه خلبة الظن وإنما قدره بالثلث لأن غلبة الظن
يحصل عنده غالبا حتى لو جرى الماء على ثوب نجس وغلب على ثلثه أنه قد طهر جازون
يكن ثمة عصرا والأبطل ويتذكر إلى عدم القطر إن ثم وثم مكثا ولا يشتط اليأس ويظهر الخف
عن ذي جرم كما يرى بعد الجفاف في جرمه وما لا يرى بعده فليس بنجس جرم جفت
لا بد من الجفاف عنده لأن مسح الرطب كشبهه بالذلك بالارض وجوز له أي جواز ذلك
أبو يوسف في رطبه أي في رطب ذي جرم فانه لا يشتط الجفاف ولكن يشترط ذهاب
الرطوبة وعلى قوله أكثر المشايخ وبه يفتي وقال محمد وزفر لا يطهر إلا بالفسخ وما لا يجزئ
كالبول بالغسل فقط وعن أبي حنيفة بالغير وبأسابه وبالفرج ومن خصه بالباب بالفرج
فقط وإن أصاب من يده الباطل بالغير رطبا كان أو يابا ذكره في الأصرو ومروى
عن أبي حنيفة ذكره في الكافي وذكر الكرخي في مختصره أن يابا يطهر بالفرج من غير فرق بين
العضو وغيره ومنهم من عدم الفرق في ظاهرا رواية والفرق في رواية الحسن
فقدومهم والسيف وكهوه في الصلاة والصفاء بالمسح إن كان يابا يكفي مطلق المسح وإن
رطبا لا بد من المسح بالتراب حتى يجف ثم يطهر وبأساطير الجري الماء عليه ليلة في الذخيرة
يوما وليلة وفي الثانية أكتفي بمطلق الجري والارض والأجزاء المفروشة احتزبه عن المؤرخ
بالجفاف لم يقل باليأس لأنهم يفرقون بينه وبين الجفاف والمعتبر بهما هو الثاني ذكره
في الذخيرة وذباب الأثر من اللون والريح للصلوة خلافا لفرع الشافعي للتمييز يعني
يطهر الارض بما ذكر طهارة كافيته للصلوة عليها ولا يطهر طهارة كافيته للتمييز بها وكذا الخف
إذا دبر السترة التي يكون على السطوخ من القصب وشجر وكلاء قائم في الأرض اختلغا

تاج الشريعة

تاج الشريعة

سدر الشريعة

ما عرفت أن الفرق في رواية
الأصرو وعدم الفرق فيما ذكره محمد

تاج الشريعة

وما في بعض نسخ الوقاية
لأنه لا يجزئ جفا لا جافة اليه
كما لا يخفى منه

فيهما وفيه ما دام ما قابض على الارض يطهران بالجفاف من المختار وما قطع منها بعد
 لا غير وقد روي عن من نجس غليظ كبول ودم وخر وخره وجاز وبول جاز ومرة وفارة
 وروث وخرث الروث يستعمل في الفرس والحمار والخث يستعمل في البقر والبعرة في الابل
 وما دون ربع ثوب اي ربع ادى ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل جمع ثوب عليه وقيل
 ربع طرف اصابته النجاسة كالذيل والكم والذخريض وعند ابي يوسف شبر في شبر
 وعند راع في ذراع ومثل عن محمد ما جف كبول فرس وما الكرمه وخر طير سواء كان
 من السباع او من غير ما وقع في بعض نسخ الهداية وغاية البيان من التخصيص
 بالاول ليس بصحيح لانه يخرج الخطاف مع ان غلة العفو وسكونه مما يدرق من الهواء
 شاملة له لا يؤكل عفو وان زاد اضافة النجاسة وغلظها لا يظهر فيما يقع في الماء وانما يطهر
 فيما يصيب الثوب ذكره في الاسرار ويعبر وزن الدرهم بقدر مثقال في الكثيف وسبعة
 بقدر عرض كف في الرقيق المراد من الكف ما وراء المغاص ودم السمك ليس بنجس فصله
 عما قبله ولم يشركه له في حكم العضو كما فعله صاحب الكنز لانه طاهر في ظاهر الرواية والعفو
 يقتضي النجاسة ولعاب البغل والحمار لا نجس لانه متحرك والطائر لا يزول طهارته بالشك
 وبول النضج مثله رأس الابل ليس بشئ وما ورد على نجس كعكس الارماذ فذر فيه
 خلاق الشافعي وجاز صريحاً وصلى على ثوب بطلانته نجس اذا لم يكن الثوب مضرباً
 وعلى طرف باط طرف آخر منه نجس وان تحرك احداهما يتحرك الاخر انما قال منار والمنا
 شرط ان لا يتحرك احداهما يتحرك وفي ثوب ظهر فيه ندوة ثوب رطب نجس لانه فيه ايش
 لو اعتصر قطرات اي ليس ظهور الندوة فيه بحيث لو عصرت قطرة تلك البلة او وضع رطباً
 على باطين بطين فيه رقيق ويبس او شمس طرف منه فنيه وغسل طرف اخره لا
 اي لا يشترط التحريك في غسل طرف من الثوب كمنظرة بالعليها حصرها بالذكر للاتفاق
 في غلظ نجاسة بولها فيعلم الحكم في غيرها بالدلالة تدوسها فغسل او وسب بعضها فيطهر
 الكحل ولا يشترط التحريك فيه ايضا قيد الطهارة منها المكان الضرورة وفيه نظراً لا ضرورة في التحريك
 الاستنجاء النجس ما يخرج من البطن والاستنجاء طلب الفم عنده وعن اثره ماء او تراب ذكره

سدر الشريعة
 تاج الشريعة
 تاج الشريعة

سدر الشريعة
 تاج الشريعة

في الحجر من نجس يخرج من البطن لم يقل من كل حدث غير النوم والريح الانبثا من اختيار
 من سب من قال ان النوم ليس حدثاً لعينه انما الحدث ما لا يخلو النائم عنه خالياً فاقيم السبب
 الظاهر مقامه ومحمد بن مروج بنحو محمد بن يحيى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ثوباً طامراً بلا عدد سنة وعند الشافعي فرض حة لوتركة لا يجوز صلوة والمعبر في اقامته من
 السنة عندنا موالاتها لا العدد فان حصل نجس واحد كفاه وان لم يحصل بالثلث زاد عليه
 وعند الشافعي العدد مع الانقاء شرط حتى لو حصل الانقاء بدون الثلث كمثل الثلث ولو ترك
 لم يجزه ذكره في البدايع فالنبي بقوله بلا عدد لزوم العدد في اقامة السنة لانفسه وللتنبية على
 ذلك قال يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث يعني اذا احتاج في اقامة السنة على
 العدد يفعل كذلك صيفاً ان يدبر بالحجر الاول في الصيف لان الحصى فيه مدالة فلا يقبل احداً
 عن ثلوثها ثم يقبل ثم يدبر بالغة في تنظيفه والادبار الزمام الى جانب الدبر والاقبال
 ضده ويقبل الدبر على ان يقيد به لان المرأة تدبر بالاول في كل حال لئلا يتلوث فربها بالاول
 والثالث شتاء لان الحصى في الشتاء غير مدالة فيقبل بالاول لان الاقبال يبلغ في الانقاء ثم
 يدبر ثم يقبل بالباقي وغسله بعد الحجر ادب في غسل يديه ثم يدبر في الخرج بماء لغلة ويغسله
 بطن اصبع او اصبعين او ثلث يده بالتفصيل على انه ينبغي ان يغسل باصبع واحد
 ان كفى والا فيضم اليه الاخران لم يحصل الكفاية بها لكون التلوث بقدر الضرورة
 لا بدؤسها لا يتعدى النجاسة في شقوق الاظفار ثم يغسل يديه ثانياً ويجب في نجس جاوز
 الخرج الكثرة درهم مناخندة وعند محمد يعبر ما تجاوز مع ما في الخرج ولا يستنحي بغيره
 ويمين قال في الغاية كره الاستنجاء بعشرة اشياء العظم والرخع والروث والطعام
 والحم والرجاج والورق والخزف وورق الشجر والشعر والاستقبال القبلة ولا يستبرأ
 لم يقل وكره استقبال القبلة لانه شعربان لا يكون المنى سابقاً كره وما وانما قال في اخلاء
 ليعلم الكرامة في الصحراء بطريق الدلالة ولو اطلق لتوهم اختصاصها بما اذا كان في الصحراء
 وذكر في الاجناس ان هذا اذا كان الاستقبال والاستدبار لاجل التفوط ولو كان لانه لا
 فلا كرامة في لا تعلق له بالاستنجاء فحق ان يذكر في آخر باب ما يفد الصلوة لا فوله ما في الهداية

سدر الشريعة
 تاج الشريعة

ومن لم يتنبه لذلك اعتدض عليه بانه
 غير متنبه بما قبله لانه في العدد ولم يناسب
 منه ذلك العدد سنة

ومن لم يتنبه لذلك اعتدض عليه بانه
 غير متنبه بما قبله لانه في العدد ولم يناسب
 منه ذلك العدد سنة

تاج الشريعة

مسلمات

بل لا يقول ان وقت العصر وقت الظهر ووقت العشاء وقت المغرب في حق
 من صار مسلما للصلوة ومن مواسل فرض في آخر وقت يقضيه خلافا لفرق في العكس خلافا
 للشافعي لم يقل الامام حاضره فيه لعدم اختصاص الحكم بها فلا وجه له خصوصاً في مقابلة النعم
 السابق ذكر في الفتاوى الظاهرية والحاصل ان زوال المانع في اخر الوقت موجب
 وحلوله فيه سقط **باب الاذان** موسنة الفرائض اداء وقضاء فقط قبلها
 لا قبل وقتها وعندنا في يوسف وموقوف الشافعي يجوز في النصف الاخير من الليل
 وانما لم يقل في وقتها لان اذان ما يقضى منها لا يلزم ان يكون في وقتها فان قوله لم يقل صلا
 ذكرها فان ذلك وقتها في حق الناس فلا يدل على ان القضاء مطلقا يكون في وقتها فيعاد
 اي يؤذن مرة اخرى في وقتها لو اذن قبله ويؤذن عالما بالاقوات لينال الثواب الموعود
 للاذان من قبل القبلة واصبعها في اذنيه يتسلف فيه اي يتم بها بل الحنابلة يتردد في التطرب والترنم
 وترجيع المراد به ان يذكر الشهادتين مع خفض الصوت مرتين ثم يرفع الصوت بهما
 مرتين وفيه خلافا للشافعي ويجوز وجهه في الحيعتين بمنه ويسه ويستدبر في صوته
 ان لم يمكن الاعلام مع الثبات في مكانه كونه الصومعة متسعة ويقول بعد فلاح الف
 الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله خلافا للشافعي فان عنده فراى الاقراة
 الصلوة كذا يحذر فيها ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا يتكلم فيها
 اي لا يتكلم في اثناء الاذان ولا في اثناء الاقامة واستحسن المتأخرون التثويب مو
 الاعلام بعد الاعلام في الصلوات كلها ويجلس بينهما الا في المغرب وقالوا لا يجلس في المغرب
 جلسة خفيفة ويؤذن الغايبة ويقوم عند بعد ما ياتي بها اكثر منها او بها في الاولى فان
 لها ناتي بها وكره اقامة المحدث الاذانه وكره اذان الجنب واقامته ولا تعاد من يبرو
 لانه تكرار الاذان مفيد بل لانه شروع في الجملة كما في الجمعة دون الاقامة وان لم يعاد اجزاء
 الاذان والصلوة ذكره في التبيين كاذان المرأة والمجنون والسكران وصبر لا يعقل فان
 اذانت متولاه يعاد ذكره في الخلاصة ويأتي بهما المسافر والمصل في المسجد جماعة انما قال
 جماعة لان المصل في المسجد منفردا حكمه حكم المصل في بيته في صلا في عدم تركها ما

26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة

مسلمات

وفي بيته في مصر انما قال في مصر لان في القدي قد لا يكون مستجدا فالمصل في بيته حكم
 حكم المسافر واما اذا كان فيها مسجد فحكمه حكم من في المصر وكره تركها للاولين اي تركها
 مع المسافر والمصل في المسجد جماعة وانما قال تركها لانه يجوز ترك الاذان والاكفاء
 بالاقامة للمسافر بخلاف المصل في المسجد جماعة لا الثالث فانه يكره تركها مع امدا
 اذا اذن واقيم في مسجد حريم وتقوم الامام والقوم عند حي على الفلاح قال في الذخير
 يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حي على الفلاح عند علمائنا الثلاثة وقال الحسن
 بن زياد وزفراذ قال المؤذن قد قامت الصلوة قاموا في الصف واذا قارة ثالثة
 كتبوا والصحيح قول علمائنا الثلاثة ويشترع قبل قد قامت الصلوة قال في الذخير
 قال ابو حنيفة يكره قبل قوله قد قامت الصلوة مكره في النواذر وانه يدل على
 القيام عند قوله حي على الفلاح وظاهر ما ذكر في الكتاب بوجوب ان يكره بعد فلاح المؤذن
 عند قوله قد قامت الصلوة قال شمس الايمحة الحلواني الصحيح ما ذكر في النواذر **باب**
 شروط الصلوة التي تقدمها لا بد من هذا القيد احتراز عن الشروط التي لا سعة لها بل
 يفرضها او بناطرها ومن التي تذكر في باب صفة الصلوة كالنحية والترتيب والخروج
 بصنعة والداد شرط الصلوة لا شرط الوجود ولذلك صح تنوعه الى النوعين المذكورين
 هي شرط ثوب المصل وسكانه ما ثبت وجده منه ومن حدث قد مر بيان الحجب
 والحديث وسرعورته عن غيره واستقبال القبلة والنية والعورة للرجل
 من تحت سترته الى تحت ركبتة فالركبة عورة دون الستة خلافا للشافعي فيها
 والامة مثله مع ظهرها وبطنها والحرة جدها اي جميع اعضائها الا الوجه والكف
 والقدم وكشف ريع ساقرها وبطنها ونحو ما ورد بهما وسعد نزل من رأسها وربع ذكره
 منفردا والاشييت نية بقوله منفردا على ان كل امة الذكر والاشييت عضو مستقل
 والمعتبر ريع عضو مستقل وعند الشافعي اكثر في قليل العورة يمنع من الجواز منع
 انما يمنع اذا استمر زمانا كثيرا وقد اكثرت ما يؤدى فيه ركن وعاد من زيل النجس
 صلى معه ولم يعذر وان صلى غاريا وربع ثوبه طاهر لم يجز وفي المحل من ربعه الا فضر

صدر الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة

مسألة الصلاة
 فان قيل بانها صفة مستمرة
 مع قلعة النية مستمرة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة
 26 ج الشريعة

هذا هو الوجه الثاني في رد الشبهة
التي هي ان السجدة لا تكون ركعة
لانها لا تسمى ركعة لانها لا
تحتل ركعة واحدة بل هي ركعة
واحدة تامة

وان لم يكن بالالف عذر في قال انه السجود بالجبهة والالف فرض ثم زعم انه المقتضى فقد اخطأ
متين والقعدة الاخيرة قدر الشاهد قال بعضهم القعدة من الاركان الاصلية واليه مال
عام بن يوسف والصحيح انها ليست بركن اصل ولا حلف لا يصلي فقد الركعة بالسجود
يحتسب وان لم يوجد القعدة ولو اتى بركون الركعة لا يحتسب فلم يكن من الاركان الاصلية
للصلوة وان كانت من فروضها حتى لا يجوز الصلوة بدونها كذا في البدايع والخروج بصنع
منا على نحر البدن في اخذه من اثني عشر وعلى نحر الكف من اثنين ومنه الصحيح
على ما استقف وواجبها نكاح الواجب لانها الصلوة لكن يوجب الاثم ان كان عمدا وسجد
السهو وان كان سهوا قراءة الفاتحة فلا يفسد الصلوة تركها عندنا خلافا للمشافعي فانها فرض
نفذ الصلوة تركها عندنا وخمس سورة لا خلاف في ذلك فأيلا بفرضه كما تقوم صاحب الهداية ذكره
صاحب الغنية ورعاية الترتيب فيما تكرر من الافعال لا بد من قيد التكرار احترازاً عن
الترتيب بين ما لا يتكرر فانه فرض كالترتيب بين الركوع والسجود وبين السجود والقعدة
قال في الكافي ان الترتيب فرض فيما اتحدت شرعيته في كل ركعة كالقيام والركوع وليس
بفرض فيما تعددت في كل ركعة كالسجدة فلو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يفسد
وبما قرناه تبين ان المتأخر من التكرار لا يفسد في كل ركعة لافي الصلوة كما سبق الى بعض الاولاد
اذ لا وجه للاحتراز فيما لا يتكرر فيها على سبيل الفرضية وهو تكبير الافتتاح والقعدة الاخيرة
اذ لا احتمال لذكر الترتيب بينهما وان من تذكر القيد المذكور زاعماً ان الترتيب مطلق
واجب اخطأ وانما قال من الافعال لان ما لا يتكرر اذا لم يكن من الافعال
بينه وبين ساير الاركان فرضاً والنعم المذكور انما شاء عند الفقهاء
على ما تأمل في كلامه والقعدة الاولى والتشهدان صاحب
القعدة الاولى مثلاً لا تكرر السنة المضافة الى جميعها
في القعدة الاولى فان صدر الاسلام كان يقولون
اصح وفي باب سجود السهون الهداية ثم ذكر
فيها وكذا ذلك واجب وفيها سجدة السهولة

هذا هو الوجه الثالث في رد الشبهة
التي هي ان السجدة لا تكون ركعة
لانها لا تسمى ركعة لانها لا
تحتل ركعة واحدة بل هي ركعة
واحدة تامة

ذكر قراءة التشهد مقيدة بالاخيرة فدل بمفهومه على عدم وجوب القراءة في الاولى
قلت نعم الا انه لا عبة بالمفهوم في مقابلة المنطوق ولفظ السلام خلافاً لما في
فانه فرض لا تصح الصلوة بدون عندنا لا بد من ذكر هذا القيد لعدم الفرق بين الغرض
والواجب عندنا فلا يتحقق الخلاف بمجرد اطلاقه الغرض عليه وقوت الوتر وكيفية
العديدين وتعيين الاولين للقراءة والطائفة في الركوع والسجود لم يقر وتعديل
الاركان لانه سمل على ما ليس بواجب كالقومة والقعدة بين السجدين فانها
سنة عندنا حنيفة ومحمد صرح بذلك في الهداية واما قضية الشمول فقد نص عليها
صاحب الحقايق حيث قال تعدل اركان الصلوة ومواظباتها والقراءة والركوع والنجس
وقومة الركوع والقعدة بين السجدين ليس بفرض عند اصحابنا وعن ابي يوسف
في غير رواية الاصول انه فرض وسوق قول الشافعي ثم طائفة الركوع والسجود على قولها
سنة عند الجرجاني وواجب عند الكرخي حجب سجود السهو بتركه وبكره تركه
على القولين اما طائفة قومة الركوع وقعدة السجود بقدر تسبحة لا واجب على
قولها بالانفاق والجهد والاختفاء فيما يجبر ويحجب وسنة غيرهما او نذب اى ما عدا القوم
والواجبات اما سنة او مندوب فاذا اراد الشروع بركن جازوا بالحد فان الايات في
المد في حمزة الله والاباء اكبر بعد رفع يديه خلافاً لابي يوسف فانه يكثر عنده مع رفع يديه
ولا يرفع عن ذلك قوله ما شاء لان خلوع الدلالة على الترتيب هي من اجابوا واصحابنا
بتركها على حالها ما شاءوا بهاميه شجق اذ نية المرأة تدفع حياء منكيها وازالت التكبيرة
ذكر مؤنثاً خالص تدفع كالتهديل والتجريد والتسبيح وكذا اسم مع صفة تعظيم كقول الله
احل والرحمن اكبر سواء بحسن التكبير او لا خلافاً لابي يوسف والشافعي وما لك على التفسير
المذكور في الحقايق وبالفارسية وكذا لو قرأ ما بعد رأو ذبح وسبحها وباللهم اخف لا قال
في الذخيرة والاصل من مذهبه ان ما تجرد اسماء الله تعالى وتجردها جاز الافتتاح
وما كان سجدة او دعاء لا يجوز الافتتاح به ويضع يمينه على شماله تحت سنة كما في الفتوى
وصلوة الجبارة ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد قال شمس الايمه الحارثي

قاع المسجود

تاج الشريعة

مدد الشريعة

كانت مدد الشريعة فاستفاد
في القعدة

تاج الشريعة

عليه الصلوة كما ذكر قال شمس الائمة السرخسي وما ذكر الطحاوي مخالف للاجماع فعادة
 العلماء على ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الذخيرة والحيط
 ويدعو بايشبه القرآن والماء ثور من الدعاء لا كلام الناس خلافا لثا فاع فانه عنده
 يجوز ان يدعو في الصلوة بكل ما جاز خارجها والا صلا فيه عندنا ان كل ما لا يستحيل سؤالا
 عن العباد فهو كلامهم وما يستحيل فليس بكلامهم ثم يعلم عن يمينه بنية من ثم من الذي يشاركه
 في صلوته والملك ثم عن يساره كذلك والمؤمن ينوي امامه في جانبه وفيها ان حاذاه هذا
 قول محمد ومورواية عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف نواه في الاولى فقط والامام بهما
 وقيل لا ينويهم لانه يشيد اليهم بالسلام وقيل ينوي بالاول لا غير خلافا لالملك اذا كان يعرفه
 والصحيح المنفرد الملك فقط **فصل** بجهر الامام في الجمعة والعيدين والفجر والي
 العائنين اداء وقضاء لا غير والمنفرد ختيان اذى لكن الاول افضل وخاف حتمان
 قض وهو الصحيح وفي التطوع بالنهار خافت وفي الليل خفي اعتبارا بالفرايض في حق
 المنفرد لانه تبع لها وادى الجهر اسماء غيره وادى الخاف اسماء نفسه والصحيح رد
 لا قيار اذ في الجهر اسماء نفسه وادى الخاف تصحيح الحروف وكذا كل ما يتعلق بالنطق
 كالطلاق والعناق والاستثناء وغير ما من البيع والنكاح والايلة واليمين اذ في
 الخاف في هذه الاشياء اع نفسه حتى لو طلق بحيث صحح الحروف ولكن لم يسمع
 نفسه لا يقع ولو طلق جهرا وصل به ان شاء الله بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق
 ولا يصح الاستثناء وان ترك سورة اولي العشاء قراء ما بعد فاتحة اخريه وجهها
 ان ام ولو ترك فاتحتها لم يعد من اذ عندهما وقال ابو يوسف لا يقض واحدة منهما ثم
 المذكور في الجامع الصغير يدل على الوجوب وهو قوله قراء ما وفي الاصل ذكر بلفظ
 الاستحباب فقال حب الى ان يقضيها وفرض القراءة آية والكتفي بها بعد ان لم تذكر
 الواجب من اذ عنده وقال لا تلت اثبات قصارا وآية طويلة ونسبتها في السفر بحجة القاء
 وائ سورة شاء وامنة نحو البروج وانتقلت وفي الحضرا استحسنا طوال المفصل
 في الفجر والظهر واوساط في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن المخرات

بنيته

بنيته

بنيته

الى البروج طوال ومنها الى لم يكن اوساط ومنها الى الاخر قصار وفي الضرورة بقدر
 الحال وكره توقيت سورة اي تعيينها بالصلوة قال الطحاوي والاسيما في هذا اذا
 نأه حتما واجبا بحيث لا يجوز غير ما اوراقى قراءة غير ما نكرومه اما لو قرأ سا
 لاجل التيسر عليه او تبسكا بقرائه فلا كرامة في ذلك لكن بشرط ان يقراء غير ما احبنا
 لئلا يظن الجاهل ان غير ما لا يجوز ولا يقراء المؤتم بل يسمع وينصت خلافا لثا فاع فانه يجز
 على المؤتم قراءة الفاتحة ولنا قولنا واذ قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابو مريم
 كانوا يقرؤون خلف الامام فتدلت وقال احمد اجمع الناس على ان هذه الآية في الصلوة وان
 قراء امامه آية ترغيب او ترهيب او خطب عطف على قراءة لما كان الخطبة قائمة مقام
 ركعتي الظهر تدل من حضر ما منزلة المؤتم فلا دلالة فيه وفي قوله او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم على ان يكون
 الخطبة والصلوة عليه السلام واقعيتين في نفسه الصلوة ولا اتجاه لما قيل انه يقتضى ان يكون
 الانصات واجبا قبل الخطبة لانعدام التنزيل المذكور فتدبر الا اذا قرأ قولنا صلوا
 عليه فيصلي سرا واختلفوا في الناء عن المنبر والاحوط السكوت والجماعة سنة مؤكدة
 اي قوية تشبه الواجب في القوة وسقط بالاعذار منها المطر والطين والبرد والشمس
 والظلمة الشديدة والاولى بالامانة الاعلم بالسنة ثم الاقرار بالآراء ثم الامتناع فان امجد
 او احرى موافق يكون في البادية عريانا كان او عجا لان الغالب عليه الجمل والوقوع
 او احرى من اذ اكانوا سواء واما اذا كان الاعي افضل فتعديمه اولى كذا في السوط وخواتم
 او مبتدع او ولد زنا كره جماعة النساء وحدهن ويقف الامام وسطهن او جعلن قال
 المطرزي الامام من يؤتم به اي يقتدى به ذكر اكان او انثى وكحضور الشابة كلها عنة
 والعجوز والظهر والعصر والجمعة لا الالباقية وقيل المغرب كالظهر لا انتشار الفساق فيه
 والجمعة كالعيدين لاسكان الاعتدال وقالان العجايز يخرجن في الصلوة كلها لانهما لا فتنه لقلته
 النخبة فيهن وهذا في عصرهم واما في زمانا جماعات النساء كمن ومنه لفساد من كذا في
 الحقايق ويقتدى المتوفى بالميت خلافا لمحمد فان الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة بالماء عنده
 والاولى ضرورة بخلاف الثانية فيكون بناء القوي على الضعيف وعندنا التراب خلف

يقول
 الاسماء الاصفاء والعقابين
 وبني السمع والاولى بالعارسية
 كوشة دشتا والثاني شيداه العنة
 السكوت الاجل السمع سكتة

زبيعي
 زبيعي

تابع الشريعة

مدرسة الشريعة
 يقوم من تقديمه ان لا يكون
 الخاف من احكام بحيث قال
 والحقيقة في التراب عندنا سكتة

عن الماء فيعذر عنه عند فقد الماء بالماضي والقائم بالقاعد خلافاً لمحمد والموسى بالموسى
 الا ان يوى المؤتم قاعداً والامام مضطجاً والمتنفل بالمفترض للرجل بامارة او صبي خلافاً
 لشافعي في الصبي وطاهر بعدد ووقاي باقى ولا يسرع بغيره وخير يوم يوم خلافاً لاف
 ومفترض بمنفعل ان بناء القوى على الضعيف لا يجوز ومفترض فرضاً اخذ لان الاقتداء شركه
 فيجب الاتحاد والامام لا يطيلها ولا قراءة الاولى الا في العجز وقال محمد بن ابي تطويل الاولى في
 الصلوة كلها ويقيم مؤثراً توحد عن يمينه ويتقدم ان زاد اى اذا كان المؤتم واحداً ياتى به الامام
 ان يقوم عنه يمينه واذا كان متعدد افا لاولى ان يتقدم الامام لان ياتى به بالتأخير عنه لانه
 ايسر وان ظهر حديثه بعد المؤتم لان صلوة الامام تتضمن صلوة المفتدى ففاد ما يؤيد
 فساد ما ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى بالفتح جمع الخنثى كما يجب على جميع الخنثى ثم النساء
 فان حادثة مستهانة حالاً او ما ضياحى كانت او اجنبية بلا حيل قدر مؤخر الرجل وغلظه
 مثل غلظ الاصبع والقدح يقوم مقام الحيل واذن ما يقوم فيه الرجل ذكره في التبيين
 في صلوة مطلقة الى الكهنة ركوع وسجود في الاصل مستحكة بحرية مؤبداً بان يفر احد من محرمي
 تحريمه الاخر او بنياً تحريمها تحريمه ثالث واداء مؤبداً يكون احدهما امام الاخر ان يكون لهما
 امام فيما يؤدى به حصة او تدبير كان ذلك الاشتراك في الاداء معينا عن ذكر الاشتراك
 في التحريم ولذلك التفتى به في جامع الانهم افردوا كل منهما بالذكر تفصيلاً لمخالفة الخلاف
 في الوفاق كما هو ابرهم وسبهم المصروف ذلك ان الاشتراك بحرية شرط اتفاقا والاشتراك
 ادا اشتراك على الاصح في شئ التفتيص وان يوى اى الامام امامتها بنه بهذا على الشك
 لا يوجد بدون نية الامام امامتها وضمه الرد على من اعتبره شرطاً زائداً على شرط الشك
 وفي اعتبار النية في صحة الشك خلافاً زفر واجهة متحدة اى جهتها وجهته حادثة
 في هذا الشرط في العاية في باب الصلوة في الكعبة اعتباراً بصلواتها حيث لا تغد
 وجه الاستحسان ان الرجل ما ثور بتأخير النساء لقوله يوم آخر ومنه ما حيث اخذ من الله
 ومنا مخاطب به مؤتمها فكونوا مو التارك لغرض المقام فتقد صلواته دون صلواتها كالا يوم
 اذا تقدم على امامه وان لم ينو امامتها لا يجوز صلواتها لعدم صحة الاقتداء بدون النية

سواء كان المؤتم واحداً أو متعدداً
 فيكون الإمام واحداً أو متعدداً
 فيكون المؤتم واحداً أو متعدداً
 فيكون المفتدى واحداً أو متعدداً
 فيكون الخنثى واحداً أو متعدداً
 فيكون النساء واحداً أو متعدداً
 فيكون الكهنة واحداً أو متعدداً
 فيكون الخنثى واحداً أو متعدداً
 فيكون النساء واحداً أو متعدداً
 فيكون الكهنة واحداً أو متعدداً

الامام المستند
 المستند الى الامام

اي عند حداثتها لرجل لان صلواتها تغد بالحادث عند عدم نية الامام امامتها لان
 الفساد فرع الانعقاد صلى اى بقارى و اى اى ام اى قارى واميا والفساد في هذه
 الصورة عند وقالا صلوة الامام والاتى تامة لانه معذور ورام معذور وغير معذور
 فصار كما اذا ام العارى عذرة ولا بسبب وله ان الامام سكن فرض القراءة مع القدرة
 عليها فقد صلواته وهذا لانه لو اقتدى بالقارى يكون قرائته قراءة له بخلاف تلك
 المسئلة لان الباس الموجود في حق الامام لا يكون موجوداً في حق المفتدى وقيم
 مكث وموانه لا قراءة للقارى في الصورة المذكورة وليس في وسع الاى تكليف القراءة
 عليه على ان القادر بقدره الغير لا يعد قادراً عنده ولهذا لا يجب الجمعة على الاعمى
 وان وجد قايماً واستخلف في الاضرب اميا فحدث الكفر خلافاً لفرقتاى
 فرض القراءة ولنا ان كل ركعة صلوة فلا تخلو عن القراءة اما تحقيقاً او تقديره ولا يغير
 في حق الاتى لانعدام الاعلية وعلى هذا الخلاف لو قدمه في التشهد الحديث
 في الصلوة متصل سبقه اى عرض له بلا اختيار حدث انصرف من غير مكث وتوضاً لانه لو
 مكث ثم توضأ يلزم اداء جزء من الصلوة مع الحدث فشطروا اعم والفتن ان يستقل
 وموقول الشافعي ولو بعد التشهد لان التسليم واجب عليه فلا يرد من التوضى لياق به
 صرح به في النهاية وهذا صريح في انه لا خلاف للامام في هذا اذا لا بد من ايماء وجوب
 التسليم والاستيناف افضل والامام يجزأ الى مكانين نعم ان كان من سبغ اخدم اماماً
 ستخلف احداً من الجماعة بجزء الى مكانه ثم يتوضأ ويقيم ثم يعود اعماً في الثاني في الاول
 قلته المنسوبة وفي الثاني اداء الصلوة في مكان واحد كما انفردان فرع امامية الضيف
 يرجع الى الامام الذى استخلفه فانه امام له وللقوم والآى وان لم يفرغ امامه
 عاد واتم خلف خليفته الا اذا لم يكن بينهما حائل وكذا المفتدى لو جهر على صيغة التثنية
 للمفعول كان القياس بناء الفاعل لانه محجور فانه تصد الاشعار بانه سلوب
 الاختيار او اعم عليه واحتلم بان نام في الصلوة يوماً لا يقض وضوءه لانه لا سد وجوده
 هذه العوارض فلم في معنى ما ورد به النص وهو الحدث او جهته او حدث عمداً

سواء كان المؤتم واحداً أو متعدداً

سواء كان المؤتم واحداً أو متعدداً

فان ذكره بالضرورة في الخلاف
 الامام لا يفسد كالمؤتم فيكون مؤتماً
 او لم يسبق ذكره مستنداً

منه مخصوص بالثلاثة المذكورة
 وسواء كان الكفر فقد اخطأ خلافاً
 فاحشاً

من وجع او مصيبة الامن ذكر الجنبه والنار فانه لا يغفر له حتى يلا عذر خلا فالاني يوسف ذكر
صاحب الخلاصة وتسميت عاظم وجواب خير سو بالاسد جاع وسات بالمدلة وعجب
بالجمله والميللة وقته على غير ما من هذا لم فتح المفتد على غير المصلحة وعلى المنفرد وفتح
الامام والمنفرد على اي شخص كان وكل ذلك مفيد الا اذا قصد به التلاوة دون الفتح
ولذلك قال بقصده اي بقصد الفتح وان فتح على ما منه لا يفيد استحسانا وقيل ان قراء
قدر ما يجوز به الصلوة نفد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقال الى آية اخرى ففتح عليه في
صلوة الفاتح وكذا صلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وقيل ان من صحف وقال
لا فسد ما الا انها يكره والتا في بذكر الكرامة ايضا وسجوده على الجسد والدعاء بالسير
الناس نحو الله ثم وجب فلالته او اعطى الف دينار واكله وشربه وعمل آخر الا السيد فانه لا
يفد بخلاف الكثير واختلف في حده قيل هو ما يحتاج الى اليدين وقيل ما يشاء الناظر ان عامل في
الصلوة او لا وهو اختيار العامة وقيل ما يشاء المصلي قال الشيخ من اقرب المنع
اي حنيفة فان دأبه التفويض الى راي المبطل به من صلى ركعة ثم شرع اي صلى ركعة من الصلوة ثم نوى
بقلمه لا يسهل لانه يفسد ذكره في الخلاصة وجدد التهمة من غير رفع اليد صلى مثلا ان شرع
في اخرى اي يتيم ما شرع ثانيا ان كان صلوة اخرى ولا يحتسب منها الركعة التي صلاها
قبلها والائمة الاولى اي ان كان ما شرع فيه ثانيا موالا في الركعة التي صلاها محبوبة فتم الاولى
ولا يفسد ما شرع في ثانيا ان شرع في صلوة تكلموا في الموضع الذي يكره المرو فيه والاصح
انه موضع صلوة وهو من قدمه الى موضع سجوده ذكره في التبيين بلا حائل فاذا مر شخصان
معاً في احد عبادون الاخر فندبر وان كان على دكان شرط المحاذة في كون المارة ان يحاذ
اعضاؤه اعضاءه ويفتر انما في الصلوة استندة بقدر ذلك وغلظ اصبع بغيره على
الرجل جانيبه ولا توضع ولا تخط ويديه بالسجود والاشارة لهما ان عدم سعة او مرتبة
وبينها وكفي شدة الامام وباركها ان من المرو ولم يواجه الطريق لم يقل عند عدم المرو
او الطريق لاني عدم الطريق ليس شرطاً انما الشرط عدم مواجهته عند القوب مو
ان جعل الثوب على راسه او كتفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه كذا في الهداية ويوافق

ناه الشيعية

صاحب الهداية

صاحب الهداية

صاحب الهداية

صاحب الهداية

صاحب الهداية

صاحب الهداية

صاحب الهداية

ما في الخائبة وفي المبسوط والخلاصة مو ان يضع الرأ او القيام على كتفيه ولم يدخل يديه في
وقيل ما ذكره لافي الطيلسان وكفه ومورف من بين يديه او من خلفه عند السجود لا نوع
تجبد من الكافي وعجبه به وبجده وعقصر شعره قال في المبسوط مو ان يشد صغيره
حول راسه كما تفعله النساء وفرقة اصابعه مو ان يغز ما او يمد ما حتى تصوت والتقا
مو ان ينظر عن اويسة مع في عنقه اما النظر بمؤخر عينه بل في العنق فلا بأس فيه ونظرة
الى السماء ومسح جبهة من التراب وقلب الحصى ليسجد الامرة سال ابو ذريح البشر
عن توبة الجرح فقال يا ابا ذر مرة او ذر وعد الآي والتسبيح وتحصه قيل مو التوكيع
العصا وقيل وضع اليد على الحامدة وفيه ان عقد اليد ستة فيكره تركه سوار وضع اليد
على الحامدة او على عضوا اخر وتطية اي تدده واقفا في سوال القعود على اليثية ناصبار كتيه
وافتراش ذراعيه اي بسطها وترتبه بلا عذر وقيام الامام يعني بلا عذر نقص عليه في الخائبة
في طاق المسجد ارادوا به الحجاب وانما قال قيامه اذ كرامته في سجوده فيله اذا كان قائما خارجا
وعلى دكان او الارض وحده اي انفراد الامام على الدكان وعلى عكس والقيام خلف صف وجبه
فرجة هذا اذا كان مو في صف اخر وان كان منفردا يكره وان لم يجد فرجة اما في يميني
ان يجذب احدا من الصف ولا ثم يكتبه وصورة حيوات في ثوبه او امامه او كذا في اي
على احد جنبه او في السقف او معلقه وان كانت خلفه او تحت قدمه لا يكره الصلوة
ولكن يكره كرامه جعل الصورة في البيت ذكره الامام عثمان في شرح الجامع الصغير
الا اذا صغرت جدا بحيث لا يبد وللناظر او يحدا سها من سها من ان مثال غير ذي روح
لا يكره وصلوته حاسدا راسه للتكاسل والنهائون بها ارادوا بانها وان بها قلة رعايتها و
حافطة حدوده ما لا الامانة بها الا انها كقر لا لتذكر وفي ثياب البذلة بكسر الباء ما يمتد
من الثياب والدا ما يلبس المرو في بيته ولا يذهب معه الى الكلباء من سها فيهم ان الكرامات
اذا كان له ثوب آخر والوطي والتحلي فوق المسجد والبول فوقه وفوق بيت فيه مسجد
اي مكان اعد للصلوة وجعله محراب وشارا في هذا بتعريف الاول وتكثير الثاني وغلق بابه
لانقته بالحصى والساج وما الذئب وصلوته الى ظهر قاعد تحت وتحت حجرة وعقرب فيها

ناه الشيعية

ناه الشيعية

ناه الشيعية

صاحب الهداية

صاحب الهداية

ناه الشيعية

باب الوتر والنوافل الوتر ثلث ركعات خلا للشافع فان عنده في قول ركعة
 وجب قال ابو حنيفة الوتر فرض وبه اخذ زفر بن رجب وقال سنة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد
 وموقول الشافعي ثم رجع وقال واجب كذا في التحفة بسلام اي بسلام واحد وهذا احد قول
 الشافعي وفي قول يوتر بتسليتين وهو قول مالك وقت قبل ركوع الثالثة خلا للشافع فان
 القنوت عنده بعد رفع الرأس من الركوع يكثر افعال يدعي ثم يثبته في ابداء خلا للشافع
 فان القنوت عنده في النصف الاخير من رمضان فقط دون غير خلا للشافع فان القنوت
 في صلاة الفجر مسنون عنده في جميع السنة ويقرا في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويشيع الكائن
 اي سبع الامام ان قراء الامام القنوت بعد ركوع الوتر لا القنات في الفجر خلا لابي يوسف
 بل يسكت عند القيام والقعود لانه مختلف فيه ومن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشا
 ركعتان وقبل الظهر والمغرب وبعد ما رابع تسليمه وجب الاربعة قبل العصر والعشاء وبعد ركعة
 من بعد النفل على اربع تسليمات نهرا وعلى ثمان ليلا والاربعة افضل فيهما وفرض القراءة في ركعة الفجر
 وكالوتر والنفل ولزم اتمام نفل شرع فيه قصدا له احترازه عن الشروع فيه قصد الغيرة
 كما اذا ظهر انه لم يصرف في الظاهر شرع فيه فتذكر انه قد صلاها فانه يصير ما شرع فيه نفلا ولا يجب
 اتمامه حتى لو نقصه لا يجب القضاء ولو عند الطلوع والغروب وقضى ركعتان لو نقص في
 الشفع الاول او الثاني يعني شرع في نفل ذات اربع وافدما في الشفع الاول يقضيه
 لا الثاني لانه لم يشرع فيه وان قعد على ركعتين وقام الى الثالثة ثم افدما يقضيه الشفع
 الاخير فقد لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل شفع من النفل صلوة على حدة كما لو ترك
 قراءة شفعية وقال ابو يوسف عليه قضاء الاربعة او الاول او احدها او الثاني او احدها
 او الاول واحد الثاني وعند ابي يوسف في الاخير قضاء الاربعة لا غير قضاء الركعتين
 ليس في غير هذه الصور واربعة لو ترك في احد كل شفع او في الثاني واحد الاول وعند
 محمد في الاخير قضاء ركعتين وهذه المسئلة على ثمانية اوجه واصلاها عند محمد اخلاء الاولين
 او احدهما عن القراءة بقطع التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة
 اخلاء الاولين بقطع التحريم وعند ابي يوسف كلاما لا يقطع التحريم فيصير بناء الشفع

قيد
 في ركعة الفجر
 في ركعة العصر
 في ركعة المغرب
 في ركعة العشاء
 في ركعة الوتر

الثاني عليه وانما يوجب فساد الاداء حتى لو قرأ في الشفع الثاني صح هذا الشفع وعليه
 قضاء الشفع الاول ولا قضاء لوائيم الثانية ثم نقض بشهاد اولاي نوى نفلا ذات اربع واعم
 الركعة الثانية ثم نقض لا قضاء عليه لانه لم يشرع في الشفع فلم يجب عليه وقضاء الشفع الاول
 اما اذا شهد فظاهرا واما اذا لم يشهد فكان موجب كون كل شفع من النفل صلوة على حدة
 ان يفسد الشفع الاول الا انه لم يفسد قياسا على الفرض وينفصل قاعدا مع قدرة قيامه
 اي وقت الشروع وكذا بقاء بعض بعد الشروع والبعث دورا للبا وميا خارج المصير هذا
 القيد لنفي الجواز في المصروع عن ابي يوسف انه يجوز فيه ايضا وما في ضمنه من الاطلاق عن قيد
 السفر لنفي اشتراطه الى اية جهة توجه لان النوافل غير مختصة بوقت فلو الزمانه النزول
 ينقطع عنه النافلة او ينقطع موعدها فانه قال صاحب الهداية وقد شجع الشفع
 حيث انما يفسح عن اشتراط السفر وقد عرفت انه ليس بشطو لو افتتحه ركبا ثم تلا
 بني لا يفيديه اكمل ما وجب عليه وبعبك فسد لان التحريم انفقته موجبة للركوع
 والسجود فلا يجوز اداؤه بالايماء سنن الشاويج في رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو
 الاصح لانه واظب عليها الخلفاء الراشدون والجمهور بين العذر في تركه المواظبة وهو
 خشية ان يكتب علينا عشرون ركعة بعد العشاء الى آخر السبل قبل الوتر وبعبه في
 الاصح ذكره في الهداية وبعده خمدت ويحاجت لكل ركعة تسليمتان وجلسه بعد ما
 قدر تركه والسنة فيها الجماعة والمسجد قال في البدايع من صلاها في بيته وجدها و
 لا يكون له ثواب سنة التداويج لتلك سنة الجماعة او المسجد على وجه الكفاية
 اهل المسجد عن اقامتها كانوا سببين واثنين وكرة في البدايع ولو اقامها البعض فالتحلل
 عن الجماعة بترك الفضيلة والختم مرة ولا يترك لكسر القوم وفي البدايع واما في زماننا
 فلا فضل ان يقرأ على حسب حال القوم من الرغبة والكسل واليوث الجماعة خارج رمضان
 عند السوق يصلي امام الجماعة بالناس ركعتين كالنفل اي على صبيحة بلا اذان واقفا
 خلا للشافع فان عنده في كل ركعة ركوعان فلا يكون على صبيحة النفل خفيا ولا ايقار
 بالجر مطولا قراة فيها وبعدهما يدعونه تحلي التمسد ولا يخطب وان لم يحضر اي

في ركعة الفجر

في ركعة العصر
 في ركعة المغرب
 في ركعة العشاء
 في ركعة الوتر

في ركعة الفجر

في ركعة العصر

في ركعة المغرب
 في ركعة العشاء
 في ركعة الوتر

امام الجمعة صلوا فرادى كالحسوف ولا جماعة في الاستسقاء ولا خطبة وان صلوا او اذنا
 جاز ومودعا واستغفار يستقبل بها القبلة بلا قلب ردا خلافا لمحمد وحضور كما في
 لما عرفت انه دعاء وما دعاء الكافرين الا في ضلال **باب** ادراك الفريضة من مشغ في فرض
 اي منفردا فاقبحت له المعصية فراغ المؤذن عن الاقامة لاشغوعه فيها ان لم يسجد للركعة
 الاولى او سجد ومو في غير رباي ثانيا كان او ثانيا قطع واقتدى لانه ان لم يقطع وصلى
 اخرى يتم صلوة في الثاني ويوجد الاكثر في الثلاثي وللاكثر حكم اكثر فيقوته الاقتداء والانه
 يصيب متغلا بركنين بعد الغروب في المغرب والقطع لغرض الكمال فلا يكون ابطلا
 وكذا فيما يقطع في الرباعي ايضا بعد ضم اخرى حتى يصير ركعتان نافلة ثم يقطع ويقتدى
 وان صلى ثلاثا منه اي من الرباعي يتم ثم يقتدى متغلا لانه ادى الاكثر وللاكثر حكم اكثر الا
 في العصر لان النفل بعد العصر مكره كره الخروج من مسجد اذن فيه ان لم يصلي ركعة
 اي الفرض الذي اذن له للمقيم جماعة اخرى اي لمن ينظم به امر جماعة او جماعة اخرى
 كما اذا كان اماما او مؤذنا او قدوة تكون غيبته سببا لتفرق القوم او قلته وان
 صلى الظهر والعشاء مرة واحدة لا فيهم مخالفة الجماعة عيانا بلا عذر بخلاف
 المقيم فان له عذرا وفي غير ما يخرج وان اقيمت لانه صلى يكون نفلا والنفل بعد
 الفجر والعصر مكره مطلقا واما في المغرب فليد ان النفل مكره بعده بل لانه لا يشترط
 ثلث ركعات ويشترط سنة الفجر ويقتدى من لم يدرك جمع ان اذا جاء من ادرك
 ركعة منه سلاما ولا يقضيها الا بعد الفريضة ان فاتته سنة الفجر يدون الفرض لا يقضيها
 اصلا عندهما وعند محمد يقضيها الى الزوال بعده وان فاتته مع الفرض يقضيها ابتعا
 الى وقت الزوال بالاتفاق وكذا بعد الزوال عند بعض المشايخ خلافا لبعضهم انما
 سائر السنن فلا يقف بعد خروج الوقت بالاتفاق فاتت مع الفرض او وصفا في
 ظاهرو ترك سنة الظهر في الخاليين اي سواء كان يدرك الفرض ان اذا ما ولا يقتدى
 ثم يقضيها قبل شفعه اي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض وغيرهما لا يقضي اصلا ويدرك
 ركعة من الظهر في مصلر جماعة فيحدث ان خلف ليصليتين الظهر جماعة فلم يدرك الركعة

ج. ٢٠٦
 ج. ٢٠٦
 ج. ٢٠٦

ج. ٢٠٦

بدر فضلها واى مسجد صلى فيه يتطوع قبل الفرض ان اراد ان يصلي فريضة
 وقيل يصلي السنن الرواتب قطعا ولا يتخير فيها مع الامكان وقيل يتخير واما ما زاد
 عليها من التطوع يتخير فيه بلا خلاف الاخذ ضيق الوقت حذرا عن تقويت الفرض
 اقتدى بامام رابع فوقف حذر رفع راسه لم يدرك ركعة خلافا لرفو الشافعي
 ركن فالحق امامه فيه صح قال زفر لا يصح ان لم يعد الركوع لان ما اتي به قبل الامام لا يعتد
 فكذا ما بين عليه ولهم ان الشطط المشاركة في جزء من الركعة وقد وجد **باب قضاء الفوائت**
 فرضه الترتيب خلافا للشافعي بين الفايضة فرضا كانت او واجبا يردك الى هذا الترتيب
 التفرع الاقبعيد من احوال الوقتية وبين الفوائت لا بد من هذا التفصيل ومن اجل
 قايلا بين الفروض الخمسة والوتر فقد اعمل حيث لم يأت بما دل على فرضية الترتيب
 بين الفروض الخمسة منفردة عن الوتر فلم يجز خبر من ذكر انه لم يوتر من اخذ خلافا
 لهما وبني الخلاف على ان الوتر واجب عنده سنة عندهما الا ان يكون في اخر الوقت
 صح به صدر الشهيد في شرح الجامع الصغير وهو موجب الاستثناء الذي ذكره بقوله الا اذا
 ضاق الوقت يعني عن القضاء والاداء وان كان بيع بعض الفوائت مع الوقتية يقضى
 ما بيع مع الوقتية ونسيت توسعوا في عبارة الشيبان منها حيث ارادوا بانه
 الجمل المستتر فلا يعيد الوتر ويعيد العشاء والسنة من علم انه صلى العشاء بالوضوء والاقرب
 انما يعيد السنة مع انه صلا ما بوضوء لانها تبع الفرض فلم يصح ادائها مستقلة خلا
 الوتر فانه صلوة مستقلة عنده فصحا اذا واه لان الترتيب وان كان فرضا بين وبين العشاء
 لكن اذا واه يعم انه صلى العشاء بالوضوء فكان غافلا عن ان العشاء في ذمته فسقط
 الترتيب بعد الفقرة وعندنا يعيد الوتر ايضا بناء على انه سنة عندهما او فانت
 ست بخروج الصلوة السادسة حديثة كانت او قديمة لو اجتمعت الفوائت
 القديمة والحديثة فيلزم يجوز الوقتية مع تذكر الحديث لكثرة الفوائت وقيل لا يجوز
 ويجعل القدم كان لم يكن زجرا له عن التهاون قال الصدر الشهيد الصحيح هو الاول
 وفي شرح الجامع الصغير للمصنفين الاولين واللاحقين والثاني احوط وقال صاحب النهاية في

فلا حاجة الى التمسك بالوقتية
 ج. ٢٠٦
 ج. ٢٠٦

كان حقه ان يقول في ذكر الصلاة
 ثم عدل عنه الى ما ذكره في قوله
 والاضحية به فان التمسك بالوقتية
 ومنه قوله في حديثه في قوله
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة

وفي شرح صدر الشريعة
 منها منقول غير في جملته
 القول

واختلوا في معنى قولهم ان مرة فقبل اول ما عرض له في تلك الصلوة وقبل معناه ان السهو لم يكن
 عادة له لانه لم يسه قط وقبل اول سهو وقع له في عمره ولم يكن سهوا في صلوة قط بعد بلوغه
 وان لم يغلب اخذ الاقل وقد علم كل موضع ظنه ان صلوة لم تؤتمم كما قال بعضهم لان الوهم
 لا يكون الا مخرجها فلا يستعمل في موضع الشك بخلاف الظن فانه قد يستعمل فيه ولذا لم يبعد
 بالغالب **باب صلوة المريض** ان تغذر القيام لمض حدث قبل الصلوة او فيها صلى على
 بركع وسجد وان تغذر الى الركوع والسجود او الى براسه فاعدا جعل سجودا يحفظ من ركوعه
 ولا يرفع اليه شي للسجود وان تغذر الصعود او الى سفلها ورجلاه الى القبلة او مضطجها وجهه
 اليها والاول اولى وان تغذر الى ما احدث ولا يوجب كجابه وعينه وقلبه وقال زكريا بن
 جهنم الاشعث واذا قدر على الايمان بالراس بعبد ذكره في الحقايق وفي لفظ الشافعي انه
 لا يسطط الصلوة وان كان الفجر اكثر من يوم وليلة او كان مضطجا الى عالما وقت كل صلوة
 بهما الصحيح من جامع فاضحان والهداية تغذر الركوع والسجود والقيام تغدو اومى وهو افضل
 من الايمان فانما لانه اشبه بالسجود وهو موضح في الصلوة استئنافه فاعدا بركع وسجد
 بينهما يفتي فانما خلافا لحد صلى فاعدا في ذلك جازلا عذر صحه خلافا لهما في المربوط لا الا بعد
 او اعنى عليه يوما وليلة قضى ما فات خلافا لثفتي وان زاد ساعة او زمانا قليلا
 هذا عند جماهير وعند محمد بن يعقوب الزبائني من حيث الاول فكذا في الهداية على وفق ما في المبسوط
 مولانا خواجوا هم زاده واصول نحو الاسلام والفقهاء ابي الليث جعل اعتبار السجود اربعة
 عن ابي حنيفة به وقال شمس الائمة في شرح الكافي الصحيح ان العبرة بعد الصلوة **باب**
سجود النوازل هو سجدة بين التكبيرين بشرط الصلوة بلا رفع يد وشهد وسلام ولبها
 سجدة السجود وتجب خلافا لثفتي على من تلا اية من اربع عشرة التي في احوال الاعراض
 والرعاد والتخل وبني اسرائيل ومريم واوى الى الحج احتراز عن الثانية ومنها سجدة عند
 الوقوف والنيل والسجدة وحس خلافا لثفتي وحس السجدة واختلوا في موضع
 السجود فيه فقد علق رضي الله عنه هو قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وبه اخذ احدث
 وعند عمر بن الخطاب وهو قوله تعالى لا يسألونك فخذنا به احبنا
 فان خير

فانما هو سجدة واحدة

فان ما خير السجدة جازلا لا تغدو والنجح واشتعت واوا او سمعها وان لم يقصد الى السجود تلا
 الامام سجدة التوكل معه وان لم يسمع ولو تلا التوكل لم يسجد اصلا الى لا في الصلاة ولا بعد هذا
 عند جماهير قال محمد بن سفيان بن عيينة اذا غشا او غشا او سجدت مع الخارجى سمع المصلح من مجلس معه
 سجد بعد صلاه ولو سجد منها انما وصلا الصلوة سمعها من امام ولم يدخل معه او دخل في ركعة اخرى
 سجد لا فيها وان دخل في تلك الركعة ان كان الى الدخول قبل سجود امامه سجد معه والا لا يسجد
 والسجدة الصلوة لا تقضى خارجها الى سجدة التلاوة التي تحملها الصلوة لا تقضى خارجها وانما
 التي تحملها الصلوة احتراز عما وجبت فيها ومحل اوانها خارج الصلوة كما اذا سمع المصلح من
 ليس معه او سمع من امامه واقتدى في ركعة واخرى فلا يصح شرع في صلوة واعاد كفته سجدة
 وان تلاها وسجد ثم شرع فيها واعاد وسجد اخرى لان في الصورة التي هي الاولى غير الصلوة صار
 تبعا للصلوة وان لم يسجد الجلس في الصورة الثانية لا يسجد قبل الصلوة لا يقع عما وجبت فيها
 كدر صا في مجلس كفته سجدة سواء قرأ من بين ثم سجد او قرأ وسجد ثم قرأ صا في ذلك المجلس
 قال في الحقايق واذا اية السجدة في ركعة ثم قرأ صا في الركعة الثانية بكفته سجدة واحدة على يوسف
 قياسا وعليه سجدتان عند محمد بن اسماعيل ناوا الماخوذ قول ابي يوسف وهذا اذا سجد لا
 ثم قرأ او لو سجد لا ولى فاذا صا في الثانية تجب سجدة واحدة بالاتفاق وانما وضع في ركعتين
 او بالتكرار في ركعة واحدة لا بغير الوجوب سجد لا ولى او لم يسجد وان تلاها الى اية السجدة
 او المجلس لا الى لا يكفي سجدة واحدة والسجد الثوب من ان يقرأ الخاتمة في الاصل خبات يسوي
 فيها سجدى الثوب في رصاه ومجيبه فغيبه ببديل المجلس الانتقال من مكان الى مكان والانتقال
 من عصى الى عصى او تبديل وجب الى على السماع او لا تبديل المجلس السماع دون الثاني لا
 عكسه اعلم ان المجلس يمتد بغير التبرع في امره وبالانتقال من مكان الى مكان لم يحد
 احكاما زوايا البيت والمجدة حكم مكان واحد بل لانه صحة الاقتداء واعضاء الشجرة واحدة
 مختلفة في ظاهر الرواية وفي رواية النوازل مكان واحد وجوز القيام لا بديل المجلس انما كان
 في الحجرة لانه ليس الاغراض ومن وصم انه يبذل ثم دون ههنا فقد وهم وكبر ترك سجدة
 انها وقرآن باقي السجدة لانه يشبه الاستسكان لا عكسه ونه بضم اية او اثنين قبلها بعد صا

فانما هو سجدة واحدة

فانما هو سجدة واحدة

اليها ونفع لنوهم الفضل لانه من زباد قوته او بعد صالطين السبل الذي ذكرناه يقولون نعم
 لنوهم الفضل على المصل فمثل والسحق اخذوا صاعين الب مع شقة عليه ثم باب
باب فروع من فارقا بوث وطنه من الجاني الذي خرج منه وان كان بخذانه بوث
 او كان من جانب اخر فاصدا مسيرة ثلثة ايام وليلاتها الايام السخى والبياني للاستراحة لكن قدر
 البير من طلوع الخيال غروب الشمس من جامع قاصحان وقدره ابو يوسف يومين واكثر اليوم
 الثالث والثاني يوم وليلة في قول سبر وسطا مستقلى بمسيرة لا بقصد لان المغيرة المسافر قصد
 مسيرة ثلثة ايام وليلاتها بالبر المعتمد سواء كان البر المعتمد مقصودا ايضا ولا واعتر في الو
 لبر سبر الابل والراجل وللمعتمد الريح والجليل يابطين به وله احكام ندوم وان كان عاصبا في
 سفره خلافا لثاني حتى وطنه متعلق بقوله ندوم هذا اذا اتم مدة السفر ثم رجع وانما اذا خرج
 قبله فخر وسبه الاقامة ولو في المخازرة بصير مقبلا او بنوا اقامة نصف شهر ببلدة او قرية واحدة
 انما يقيد بالوحدة لانه اذا نوى اقامة مدة مذكورة في بلدتين او فريتين لا بصير مقبلا الا ان بنوا
 ان يقم ببلدتين احدهما فيصير مقبلا برحوله منه لان اقامة المرأة تضاف الى مبيته هذا اذا كان
 كل واحد من الموضعين اصلا لنفسه وان كان احدهما شعبا لا فربان كان احدهما
 واحد مصر او الافة قرية وتبين منه بحيث نجب اجمعة على ساكنها فانه بصير مقبلا
 احدهما اتهما كان لانهما في الحكم كوطن واطن كذا في البين منها اي من الاحكام
 المذكورة فخر الفرض الرباعي لم يقبل فرضه الرباعي لان المنها ودر من اضافة الفرض
 المس او ان يكون الفرض في حقه الرابع ويكون الفرض رخصة وهو مذموب ان في
 لا مذموبا قال في الهداية وفرض المس اربعة ارباعية ركعتان لا يبرير عليها وقال
 ان في فرضه الرابع والفرض رخصة فيقصر ان نوى من نصف شهر او بنوا مدتها اي مدة
 الاقامة ومن نصف شهر بموضعين او دخل بلادا خارجا فوجه عدا او بعد غطال كسيرة
 وكذا عكر دخل ارض حوب او حاصر حصنا فيها او اصل البقي في دارنا في غير مصر ثم وانا
 مدتها لانهم بصيروا مقبين بنه الاقامة وعند زفر يصح في الوجهين او كانت الشوكة يصح
 للممكن من الفوار ظاهرا وعند ابي يوسف يصح اذا كان نوعا بوث المدينة لانه موضع اقامة لال

في قوله فارقا بوث
 من فارقا بوث

في قوله فارقا بوث
 من فارقا بوث

في قوله فارقا بوث
 من فارقا بوث

اجنية

في قوله فارقا بوث
 من فارقا بوث

اجنية جمع خباء وموبيت من وبرد او صوف نو وما في الاصح اختلف المتأخرون في الذين
 يكونون في الخيام والسالميط كالاعراب والترك في زماننا منهم من يقول لا يكونون مقبين
 لانهم ليسوا في موضع الاقامة قال ثمة الائمة السخى والصحيح انهم يقومون لان
 الاقامة للمد اصدوا السفر عارض ومن لا ينفون السفر قط انما سعلون منها الى ماء
 ومن سعى الى سعى فكانوا مقبين باختيار الاصل من الذخيرة فلو اتم مسافرو قعدا لا ولي
 ثم فرضه واسا التاخير السلام وشبهه عدم قبول صدقة الله تعالى وهذا اذا كان اقامة عداوما
 زاد غلا خلافا للشافعي منا وفي الاساءة السابق ذكرها بناء على ان الفرض في حق المسافر
 عنده الرابع وان لم يقعد بطل فرضه لشك القعدة ومن فرض عليه سافر اتم مقبلا
 يتم في الوقت اي يصير فرضه اربعا بالتبعية وبعد الايوته اذ لا يصح الاقتداء بعد
 الوقت لا يبرؤدى الى اقتداء المفترض بالمتنقل في حق القعدة والقل نظر الى اقتداء
 في الشفع الاول والثاني ومن قال بعد الوقت لا يتغير فرضه فكانه توهم انه يصح الاقتداء
 ولكن لا يتغير فرضه وفي حكم قصر المسافر وانتم المقيم ونقول ندبا انما صلواتكم فان سافر
 ويظهر الوطن الاصل موطن القرار الذي تولد فيه وتاخر به من بلد او قرية مثله فاذا
 انتقل من البلد الذي موطنه الاصل وتوطن ببلدة اخرى لا يبق الاول وطنا لا السفر ولا
 لا يظله وطن الاقامة لان الشيء يتكرر مثله لا يبادونه ووطن الاقامة هو الموضع الذي نوى الاقامة
 فيه اقل من خمسة عشر يوما لانه لم يقعد المحققون من شايخنا والسفر وضه لا يغير القايمة
 سفيرة كانت او حضيرة لان المعتمد في القضاء ما ثبت في الاداء والمغير انما يؤثر قبل
 الثبوت لا بعده **باب** الحجة شرط لوجوبها الاقامة لم يقدر بمصلا وفنايه لان الشرط هو ان لا يكون
 سافرا لان تكون مقبلا بمصلا وفنايه ولذلك يجب على قروي دخل المصديوم الجمعة ويؤ
 ان يكس يوم الجمعة قال في الحقايق يجب الجمعة على كل قرية مجي خراجها مع خراج اصل البلد
 عند اى خيفة وعند اى يوسف يجب على من هو داخل الريض لا غير وعند محمد كل قرية مع
 اهلها اذان الجمعة يجب عليهم والا فلا وقيل يجب على من بينه وبين المصديوم فرسخ وعليه
 الفتوى والصحة وسلامة العين والرجل والحرة والذكورة انما اقتصر على ما ذكر لان المداه بيان

تابع الشريعة
 حقه ان يذكره

صدر الشريعة

حجة عشر يوما واكثر مثله
 والسفر والاصل انما لم يقعد
 بوطن السخى وموضع الذي
 نوى الاقامة فيه صح

في عبارة الدال على ان
 في عبارة الدال على ان

الشرايط المخصوصة ومن رام ذكر مطلقها فعليه ان يذكر العقول والبلوغ والاسلام
ايضا لا لانها يعنى صحتها واعتدائها بالاداء بناء على ان لا قضاء للجمعة فصحة الاتكون الا
على وجه الاداء وجب ترك التفرغ واصاب اذا حضر الجامع واختار العتمة صريح بذلك في
فاقد ما ثم ان صحة هذا الحكم انما هو على تقدير عدم ذكر البلوغ في جملة الشرايط وذلك لان
وسقط اي لادائها المصداق مع لا بد من ذكره لان التفسير المذكور لا مطلق المصروف
مصرفه لم يقل بوضع كما قالوا لما فيه من الاختلاف فقام امير وقاض بقضاء الاحكام ويقيم
الحدود هذا عندنا يوسف وموظف من المذهب على ما نص عليه الامام الرضا
وسوا اختيارنا الى الحسن الكوفي واذا امكن القدر وروى عن ابي يوسف انه لا يبيع
كبر ما جده اسله وسوا اختيار المكي ومن روى لظهور التواني في اجراء الاحكام لا سيما
اقامة الحدود في الامصار فقد غفل عن انه لا يصلح الاعتناء في الامصار التي فتحت
ولم يعين فيها مسجد بعد او فناؤه بكسالفاء يقال فناء الدار لما امتد من جوانبها وهو
ما حوله اعتبر بعضهم ان لا يكون بينه وبين المصزارع وسراع وقد خطا صاحب
الذخيرة حيث قال فعلى هذا القائل لا يجوز اقامة الجمعة بخارج في مصلي العيد لان بين
المصرويين المصلي مزارع ووقعت هذه المسئلة مرة واخرى بعض شايخ ثماننا
بعد المزارع ولكن هذا ليس بصواب فان احدا لم ينكر جواز صلاة العيد في مصلي العيد
بخارج الامر المتقدمين ولا من المتأخرين وكما ان المصرا وفناؤه شرط جواز الجمعة
فهو شرط جواز صلاة العيد فقد المصالح يعنى جوايح اسله من دفن الموتى وركض الخيل
ورعى السهم وكذا ذلك وجازت في الموسم خلافا لحدله انها من القرى حلة العيد بها
ولما انها تنص في ايام الموسم وعدم التقيد بالتخفيف للتخفيف ولا ميراجار ولا ميركة
ولما دون من جهتهم لا لا ميراجار الموسم وهو الذي امر بتسوية امور الحاجاج لا غير
كان مقيما لانه غير ما مور يا قامة الجمعة الا اذا كان ما دونها من جهة من له الاذن وقيل
ان كان مقيما يجوز وان كان سافرا لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في البدائع
للاعرفات والسلطان او نايبه هذا اذا امكن التوصل الى واحد منها واتا اذا لم يكن

هذا هو الوجه في صحة حكمه
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور

هذا هو الوجه في صحة حكمه
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور

هذا هو الوجه في صحة حكمه
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور

هذا هو الوجه في صحة حكمه
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور

هذا هو الوجه في صحة حكمه
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور
في غير هذه الامور

فلان ان يجتمعوا بقدم من يصلي بهم ذكره في الذخيرة ووقت الظهر والحظية نحو سبعة فصد
ذكره في المصنف وقال لا بد من ذكر طول سبب خطبة غداة قال لا في لا يجوز حتى يجنب خطبتين
اعتبار المتعارف قبلها في وقتها والجماعة ومن ثمة سوى الامام عند صما ومعه عند ابي يوسف
رحمهم الله فان نفروا قبل سجد بداء بالظهر وقال ان نفروا بعد الشروع جمع وان بقي ثمة
او نفروا بعد سجودها انما خلا فالنظر والاولى العام ومن صد اماما مطلقا في غير ما صلح منها
بهذا العموم يتناول العيد والمساو والمريض دون الصبي لانه لا يصلح اماما للرجال في الخطبة
فخرج بقيد الاطلاق ولزفر خلاف في المسائل انه ليس بفرض عليهم فاشبه الصبي لهم
ولهم ان تصد رخصة فاذا حضر وايقع وضاعا الصبي فلو لم لا يصلح والامانة لا تصلح
للامانة في حق الرجال وكبره ظهر معذور وسجدون تخصبها بالذكور ليس للاخترا بل لعلم
من الحكم في غيرهما بالعرفان الاله في الجماعة في مصر يومها كما ثبت من الاضلال بالجمعة
اذ هي جامعة للجماعات والمعدور قد سجد في غير مجازات السوا لانه لا جمعة عليهم
ويجوز للظهر بعبه الجمعة ان امكن ان يدركها ذكره في التبيين واما وقوع الادوات
فليس شرط عند خلافا لهما قال في الحفايق والمعدور كالعيد والمساو والمريض
ونحو المعدور وسوا واطلاق النظم بشهد عليه والسي ان فض للظهر عنده ان
يكون خارج دارة ومدركها في الشهاد في سجد والسهو بينهما وقال محمد ان ادرك
مع اكثر الركعة الثانية سجد عليها بالجمعة وان ادرك اقلها سجد عليها بالظهر فان قلت
لا يوفى بالجمعة بسجدة السهون نص عليه في الحاشية فواجه قوله او في سجد والسهو فقلت
قلت قول بعض المشايخ وهم لا ينكرون جوازه بل يقولون ان تركه او لم يلبس ينعكس
في الفتنة واذا اذن الاول فبديه اخذ بقول حسن بن زباد وهو احسن الحصول
الاعلام به وقال الطحاوي ان الجمعة موالاتان الثانية لانه اصل الذي كان في عهد رسول
صلواته عليه وسلم وعهد النبيين تركوا البيع وسعوا واذا خرج الامام يوم النفل
اعا العائنة فلما ذكر امة في قضائها وقت الخطبة نص عليه في النهاية والكلام في المتعار
واما النسيج واثامه فلا تعدا موالاتا صح ذكره في الاسلام في مسوطة معذ عنه

ماج الشريعة

ماج الشريعة
ماج الشريعة
ماج الشريعة

على يمينه ويقل حق يصل الماء الى التخت ثم على يمينه كذلك انما قدم الاصابع على
 اليسار تقديرا لغير جانب يمينه ثم يجلس مستندا ويسبح بطنه برفق وما خرج يعبر ويد
 عليه ثم ينشف بئوب ولا تقص ظفره ولا يستريح شدة خلافا للشافعي ويجعل الخنجر
 على رأسه وحيتته والكافور على ساعده ومن مواضع السجود من جدد الانان جمع
 مسجد بفتح الجيم لا يخرج قال السرخسي في شرح الكافي عن جبهته وانفه ويديه وركبتيه ويديه
 ولم يذكر القدوري الانف والقدمين من المغرب وسنة الكفن له ازار وقبض ولغافة
 واستحسن المتأخرون العمامة ولها درع وازار وخمار ولغافة وخرقة تربط بها ثيابها
 وكفايته له ازار ولغافة ولها ثوبان الازار واللغافة وخمار وبسط اللغافة ثم الازار عليها
 ثم بعض الميت ويوضع على الازار ثم يلف يارازاره ثم يمينه ثم اللغافة كذلك وعلى
 تلبس الدرع ويجعل شعره ما صغيرين صدره ما فوقه ثم الحمار فوقه تحت اللغافة ويعقد
 الكفن ان خيف انتشاره وصلوته فرض كفاية ان ادى البعض يقطع عن الباقيين
 والآية ثم الكفن ويعلق بكبريا فعايديه ثم الاربع بعد ما خلا الشافعي ولا يشهد ويقول
 في الصبي بعد الثالثة اللهم اجعله لنا فرطاي اجبا ليقدمنا اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم
 اجعله لنا شافعا مستقفا ما الذي يعطي الشفاعة ويقوم المصلي بخراة صدر الميت والافق
 بالامامة السلطان تقدم السلطان واجب اذا حضر وتقديم الباقي بطريق الافضل
 ذكره في التحفة ثم القاضى ثم امام الحى ثم الولى على ترتيب العصابات في ولاية الانكاح
 والصحيح ان من تقدم الاب على الابن عند الكفر وان كان الابن يقدم على الاب
 في ولاية الانكاح عند اى حنيفة واى يوسف من الفتاوى الصغرى ولا بأس بآذنه
 في الامامة وان صلى على الولى والسلطان يعيد الولى ان شاء ولا يصلى غير بعده
 ومن لم يصلى قد من صلى على قبره ما لم يظن انه نفسخ انما قال ما لم يظن رد التنقيح لان
 المعبر فيه كسر الراء على الصحيح لانه يختلف باختلاف الازمان والامكنة والاشخاص
 ولم يجزى كبا يعنى مع القدرة على النزول استحسانا لانها صلوة من وجه لوجود التحميم
 والتحليل ولهذا يشترط لها ما يشترط للصلاة والقياس انه يجوز لأهلهاء وللهذا

از مسجد العبد يسجد
 سبعة اداب وجهه وتجاه
 وركبته وقدماه متاخران

سجد له في سجدة
 سجد له في سجدة
 سجد له في سجدة
 سجد له في سجدة

لم يقدر فيها والاستحسان اسم لدليل نصا كان او اجماعا او قياسا خفيا اذا وقع في مقابلة
 قياس على يسبق اليه الفهم حتى يطلق على دليل اذا لم يقصد فيه تلك المقابلة وترمت
 في مسجد جماعة ان كان الميت فيه خلافا للشافعي قال في الحقايق بعد نقل خلافا وانما
 شرط كون الجنائز في المسجد ان لو كانت الجنائز والامام وبعض القوم خارج المسجد وباقى القوم
 في المسجد كما هو المعبود في جوامعنا لا يكره باتفاق اصحابنا وان كانت الجنائز وحدها
 خارج المسجد فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يكره ومنهم السيد الامام ابو شجاع
 ومن منابئين وجه زيادة قيد الوحدة في قوله وان كان وحده خارجا خالف المشايخ ومنه ولد
 شتمى وغسل وصلى عليه ان استهل الاستحلال ان يكون ما يدل على حيوته من رفع صوت
 او حركة عضو ذكره في التبيين ثم مات والآذنه في خرقته ولم يصلى عليه وغسل في غير
 الظاهر من الرواية وهو المختار صوبى فمات ان سبى وحده او مع احد ابويه فاسلم اقل
 او احدهما صلى عليه لانه سبى وحده يكون سلبا تبع للدار وان سبى مع احد ابويه فاسلم
 والحال انه عاقل فاسلامه صحيح وان اسلم احد ابويه يكون سلبا تبع له والا فلا اى ان سبى
 مع احدهما ولم يلم موعا قلا ولا سبى منه منها لا يصلى عليه كافر مات يغسله ولية المسلم
 غير النجس اى يصلى عليه على الوجه الذى يغسل النجاسات لا كما يغسل المسلم ويلقى في حفرة
 وكفر خفية ويلقيه فيه وسنة في جنائز اربعة وعند الشافعي السنة ان يحملها
 رجلان يضعها السابق على اصد عنقه والثاني على صدره وان وضع مقدمها ثم يؤخرها
 على عينيك ثم مقدمها ثم مؤخرها على يارك ويدخلون بها لاجبا وكذا الجلوس قبل وضعها
 والمشي خلفها حب وكفر القبر ويحذر ويدخل ما يلي القبلة خلافا للشافعي فان عند
 يترسلا ويقولوا اجعوبهم الله وعلى ملته رسواله ويوجه الى القبلة ويجزى العقدة اى القى
 كانت على الكفن خيفة الانتشار ويسوى اللبن والقصب ويحجى اى يضطى عند دفنها
 قبر ما بئوب لا قبره ويكره الاجرة والحشب وبهاى التراب ويسمى القبر ولا يط
 والله اعلم **باب الشيد** قال في التحفة الشهيد نوعان نوع يغسل ونوع لا يغسل
 عقد الباب للشافعي مؤسلف طاس شرط التكليف والطهارة عنده خلافا لما ذكرناه

سورة الشريعة

سورة الشريعة

سورة الشريعة

سورة الشريعة
 سورة الشريعة
 سورة الشريعة
 سورة الشريعة

سورة الشريعة
 سورة الشريعة
 سورة الشريعة
 سورة الشريعة

والاحتراز بالظاهر من ليس بطاهر وسواء وجب عليه الفداء ولم يجب بعد كماله لم ينقطع
حيثها ونفاسها مقتول ظاهرا احتراز بجهن لم يكن مقتولا ظاهرا سواء كان مقتولا بعد الاحتراز
قتل حيا او قصاصا او مقتولا غير موصوف باحد مما اذا افترد السبع باي آلة قتل كونه
في الذخيرة ثم قال وان عتبت الآلة لان الاصل في هذا الباب شهيد واحد ولم يكن كلمه قتل
السيف والسلاح بل فيهم من راسه بالخي ومنهم من قتل بالعصا فان قلت اليد اذا
قتل بالمشقة فاعلم عند ذلك ان لا يعلم آلة القتل قلت موجب القتل في المال فيخرج بقوله
ولم يجب به مال المراد على ما انتهت عليه ان لا يجب المال بنفس ذلك القتل في صورة
قتل الابن ظاهرا بالسلاح وان وجب المال لكن ليس بنفس القتل فلا يخرج عن حد الشهيد
او وجب ميتا جرحا في المعركة شرط المجزاة ليعلم انه غير ميت حيا انفسه ولا يدخل من افعالها
ذكر اول لان المراد من المقتول ظاهرا من علم انه قتل ظاهرا ومذاخير معلوم حاله الا ان الشرع لما لم
اثر جرحه حكم بكونه مقتولا ولو جرحه في المعركة حكم بانه قتل ظاهرا فان قلت يجوز ان يولد بالمقتول
ظاهرا كان كذلك في حكم الشرع فوجد الدخول قلت محتاج الى بيان ان من وجد
ميتا جرحا في المعركة كذلك في حكم الشرع حتى يعلم دخوله فيما ذكر وبالحكمة فلا وجه
للاقتصار على ما ذكر اوله ولا للاختصار ولم يثبت سيجي بيان المراد منه ووجه اعتبار
فلا يغفل عنه لان الكلام في احكام الشهيد الذي لا يغفل على ما مر بيانه بل يدفن بدمه
وثوبه الا ما ليس من الكفن اي من جنسه كالغزو والحشو والقلنسوة والخف ويجوز
ان يولد اي لو لم يكن ماموع من جنس الكفن كما في الكفن السنة نزول دليته كفته ويقص
ان زاد عنه قال في التحفة اما الكفن فينبغي ان يكون في ثيابه آلة عليه وان احتوا
ان يزيدوا عليه ثيابا حتى يبلغ مبلغ السنة او ينقصوا عنه ثيابا لا بأس به ويصلي
عليه خلافا للشافعية ويغسل من وجد قتيلا في مصر لا عبدة بالآلة القتل في هذه الصورة
وانما يغسل لانه لا يدري اقتل ظاهرا او مظلوما عمدا او خطأ ذكره الزامكي في شرح
القدوري فعلى هذا لا يختلف الحال باختلاف الحال ومن لم يتنبه لذلك قال ما قال لم يعلم
قاتله او علم انه قتل بقصاص صغير لا عبدة لجرحه القاتل في هذه الصورة ولا يفقد الظلم لان

في القاتل ما لا يعرفه من قاتله
في القاتل ما لا يعرفه من قاتله
في القاتل ما لا يعرفه من قاتله

سبب القتل
سبب القتل
سبب القتل

صدر الشريعة

سبب القتل
سبب القتل
سبب القتل

سبب القتل
سبب القتل
سبب القتل

السبب وجوب عوض مالى وذلك لا يخلف قال في الذخيرة ومن وجد قتيلا ينظر ان حصل
القتل بقصاص كبير او بجرح كبير ويعلم قاتله فعلى قولنا في حنيفه يغفر لان القتل على هذا الوجه
عنده بوجوب الدية فقد اعتاض عن دمه بدلا مومالا وعلى قول صاحبيه لا يغفر لان
القتل على هذا الوجه عندهما بوجوب القصاص ووجوب القصاص لا يمنع الشهادة
عندنا كما لو قتل بالسلاح وان لم يعلم قاتله يغفر لانه وجبت الدية والقصاص لقتله
فلم يكن في معناه شهيدا واحدا وان حصل القتل بعصا صغير يغفر لعلم قاتله اول لان هذا القتل
يوجب المال على كل حال وان حصل القتل بحديدة فان لم يعلم قاتله يجب الدية والقصاص
على امر الحجة فيغفر وان علم القاتل لم يغفر عندنا ام لم يغفرنا قيد العلم بكون القاتل
ظاهرا اعتمادا على ما سلفه من ان كونه مقتولا ظاهرا شرط للاطلاق اعلم ان حكم الشهادة كما يفرض
بفقد الظلم وقد مر بنا في ما سبق كذلك يسقط بوجوب عوض مالى سواء سقط بعد
وجوبه او لا ووجوبه بالقصور في آلة القتل عنده خلافا لهما وبجرحه القاتل مع كون
القتل في موضع يجب فيه القصاص والدية وهو الذي بين مرنا لان النكاح المفهوم من
المهادية حيث قال ابن وجد قتيلا في المصر غل لان الواجب فيه الدية والقصاص
ان الظلم الا اذا علم انه قتل بحديدة ظاهرا لانه لا عبدة لجرحه القاتل لان كلامه فيما اذا لم يعلم
القاتل بدلالة التعليق الذي ذكره لانا نقول نعم ما ذكره او لا فيما اذا لم يعلم القاتل الا ان ما ذكره
نايا فيما اذا علم القاتل بدلالة التعليق القاتل لان الواجب فيه القصاص وغاية ما يلزم
من ذلك ان يكون الاستثناء منقطعاً ولا بأس فيه وبما قررناه اندفع وتم الخالفه بين
روايتي الذخيرة والمهادية لا يقال موجب القتل بحديدة القصاص ووجوب المال
اذا لم يعلم القاتل بسبب العارض وهو الجرح فينبغي ان يكون الحكم فيه كالذي في الابن
اذا قتل ابوه بحديدة ظاهرا لانا نقول ليس القصاص موجب قتل بحديدة بل لا بد من
ان يكون القتل ظاهرا وذلك غير ثابت في الصورة المذكورة ومن لم يتنبه لذلك قال ما قال
وماذا بعد الحق الا الضلال او جرح وارث بان نام او اكل او شرب او عولج او آواه
خيمة او حمل من مصرعه حيث لم نقتل ونقتل لان الداخل في حد الارث ثلث الحد دون النقل

سبب القتل
سبب القتل
سبب القتل

سبب القتل
سبب القتل
سبب القتل

صدر الشريعة

سبب القتل
سبب القتل
سبب القتل

سبب القتل

عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقيل خلاف علي عكسه ولا اداء الابنية قرئت به او يقول
 قدر ما وجب وتصدق بغير ما له بلائيه سقط وبيعته لا عند ابي يوسف خلافا لمحمد
 فانه يقول ان تصدق ببعض ما له تسقط زكاة المؤدى **باب زكاة الاموال**
 نصاب الابل خمسة والبقر ثلثون والغنم اربعون سائمة وفي كل خمسة الابل
 تحت او حبلاب البخت جمع بخت ومو الذي تولد من العذى والعجم منسوب الى بخت
 والعرب جمع عذى شاة ثم في خمسة وعشرين بنت مخاض هي التي تمت لها سنة وطعنت
 في الثانية ثم في ست وثلثين بنت لبون ثم في ست واربعين حقة هي التي تمت لها
 ثلاث سنين وطعنت في الرابعة ثم في احدى وستين جذعة هي التي تمت لها اربع
 سنين وطعنت في الخامسة ثم في ست وسبعين بنتا لبون ثم في احدى وتسعين حقتان
 الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة ثم في مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقة
 ثم في مائة وخمسين ثلاث حقات ثم ستان نف في كل خمس شاة ثم في خمس وعشرين
 بنت مخاض ثم في ست وثلثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين اربع
 حقات الى مائتين ثم ستان نف ابدان في الخمسين التي بعد المائة والخمسين يعني
 ستان نف استينافا مثل ما ذكر بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خير حقة
 وفي الخمسين بقرا او جاموسا تباع موالذي تم عليه الحول وتبيعه ثم في اربعين شاة
 موالذي تم عليه الحول ان اوسه وفيما زاد يحسب في كل واحدة الزائدة ربع عدد
 سنة وفي الاثنين نصف عشر سنة ومذرواية الاصاغر الى حنيفة وروى
 الحسن عنه انه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ خمسين ثم فيها سنة او ثلاث
 تباع وقال الاشعث في الزيادة حتى يبلغ ستين ومرواية عن ابي حنيفة الى ستين
 وفيها ضعف مائة ثلثين اي تباعان ثم في كل ثلثين ربع وفي كل اربعين سنة
 في سبعين تباع ومئة وثمانين سنتان وفي تسعين ثلاث تباعة وفي مائة
 تباعتان ومئة وفي مائة وعشرة تباع وستان الا اذا بدا خلافا في مائة وعشرين
 فيخبر بين اربع تباعة وثلاث سنات ومكذرا فيما زاده وفي اربعين ضانا

مما لا تحت الحنيفة
 وطعنت في الثالثة

في الشبعة

او مئة شاة ثم في مائة واحدة وعشرين شاة ثم في مائتين واحدة ثم
 شاة ثم في اربع مائة اربع شاة ثم في كل مائة مائة شاة ولا يشي في بعل وحمال لب الجارية
 ولا في حوامل هي التي اعدت للعل كالثارة الارض وحمل من التي اعدت للحمل وعلوة
 هي التي تعلق العلف عند البه ولا في حمل ونصيل ونحل الا شاة كبيرة ولا في ذكور الخيل
 مفردة وكذا في النماها في رواية وفي كل خمس من الخيل طه الذكر سائمة للذكور
 انها زبد عند الفيلان الذكر في السائمة التي شام لها حتى لو اسبغت للحمل والركوب
 لا يجب الزكاة فيها ولو اسبغت للتجارة ففيها زكاة التجارة لا زكاة السائمة وذكره في الخط
 وسار اربع عشر فبسته نصابا يعني ان شاء فومها واعطى عن كل مائة درهم خمسة
 دراهم وهذا عند وهو قول زفر وقال لا زكاة في الخيل قال في النخعة الصبي قوله
 وفي البنايع المختار لقوى قوله لها وجاز دفع القيمة في الزكاة والكافرة والعشر والذرة
 ولا يؤخذ المصدق الا الوسط وان يجد السن الواجب باخذ الاولى مع الفضل
 الى ان وقع ذلك ليس له ان لا باخذ او الا على وبر والفضل ان شاة لا يشترط
 عليه بل ان يطالب بعين الواجب او بقيته ويضم المستفاد وسط الحول في حكمه الى
 من حمله اي اذا كان له مئذونهم حال عليها الحول وقد حصل له في وسط مائة درهم ثم
 المائة الى الاثنين وقوله في حكمه اي في حكم المستفاد وهو وجوب الزكاة بعين المستفاد
 الحول الذي صر على الاصل ويجوز ان يرجع ضمير حكم الحول والذكاة في النصاب الى العفو
 يوم ما بين الفرضين هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزفر فيهما اذا
 الحال على النصاب والعفو منه بعد الحول منه شيء يعرف الهلاك الى الكل شاة بعد
 التبخين وعند البخاري يعرف الى العفو ولا فان فضل الصلوات منه يعرف الى النصاب
 ويحط بقدره وان لم يفضل لا يعرف وهذا ما ذكره بقوله فيعرف الهلاك الى العفو ولا
 ثم الى النصاب بل به ثم و ثم الى ان انتهى هذا عند ابي يوسف يعرف الى
 العفو ولا ثم الى النصاب شاة يعني شاة لو طلت بعد الحول عشرون من سنين
 شاة او واحدة من سنين الابل ويجب بنت مخاض لو طلت خمسة عشر من

في النخعة

في النخعة

على ما ذكره في النخعة
 على ما ذكره في النخعة
 على ما ذكره في النخعة

في النخعة

من اربعين يوم او صلات النصاب بعد الحول بسقط الواجب و صلت البعض حصته و
 والبعض من الكتبة بالرجع بالفتح مصدر عن الابل الكلاء من رعيته الابل لا يكره على انقص
 عليه الجوزي لانه بمعنى الكلاء وصاحب اسم لار و تحت الدواب من الرطب واليابس تناول
 الاعلاف في اكثر الحول اخذ البغاة زكوة التوام واموال التجارة والعشر واخراج لابي عليهم
 اي لا يؤخذ ما اخذ من اربابها ثانيا اما اخراج فلانهم مستحقون له لان معرفته المعاملة و
 وهم يقابلون اصل الحوب و لم يؤمنهم على اصل الاسلام واما الباقي فلان الامام لم
 لم يجرهم واجباية بالحكامية و يعني ان بعد وصا و من اخرج لاننا نعلم انهم لا يصرقوا
 مصارمها وانما لا يعاد اخرج لما عرضت انهم مصارفة قال في الاسلام قد قال
 يجب ان يؤتى عند اخذ اخرج الصدقة عليهم وكذلك كل سلطان ظالم لا يؤدى
 ما باخذ الى اربابه و مصارفة و ذلك ان هو الا لو حوسبوا ما لهم بما عليهم
 لكانوا فقرا و قال بعضهم لا يجرهم هذا لان علم من باخذ بما باخذ من
 لاحوط ان يعاد ولا يخفى ما في كماله التعليل من الضعف لانهم صرحوا بانهم لو
 جميع الدين من المدبون بنسبة الزكوة عن الدين في الاستحقاق ان يكون مؤدوا
 و بسقط عنه الزكوة و لم يذكر وفيه شرط الاعلام واما الاعتراض على ما قاله بعض
 المشايخ بان الزكوة عبارة محضة كالصلوة فلا يتا و لا بالنية الحاصلة
 تعالى و لم يوجد ثبوت هذه الغفلة عن اشتراطهم بنسبة الصدقة عند
 والحاصل بان المعبر مصرا الدفع بالاختيار لا بالرضا فان في النخبة عندنا
 لتساعى ان يجزى على الاداء بالحس فؤ و به ينفع لان الاكراه لا ينافي الا
 ثم ان قولهم و ذلك ان هؤلاء لو حوسبوا ما لهم بما عليهم لكانوا فقرا
 قد اعبر عن هذا الهديا بقوله لانهم بما عليهم من التبعات فقرا و ظاهر
 في انه يجوز اخرج و السلاطين الجائرة ان باخذوا الزكوات و يعرضوا
 الى حواجهم ولا ينبغي في مال الصبي التعليل التعليل بغير الامام ابو قبيلة و النسبة اليها
 بفتح الامام استحقاق الشوائب كسرتين و بها قالوا بغير كذا في الصحيح و هو لغيب قوم من

الوب

العرب ومن قال انهم من مشرك العرب فقد اخطأ وعلى المرأة ما على الرجل منهم
 لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين و يؤخذ عن نساء المسلمين
 دون صبياتهم و جاز تقدمها لحول ولا كثر منه لانه ادى بعد سبب الوجوب وهو
 المال النامي ومن مناظر الحاجة الى قوله وهو مالك للنصاب وفيه خلاف ما لك
 و لنصب لذي نصاب لان النصاب الاول هو الاصل في السببية والنزاع عليه
 تابع له وفيه خلاف لفر وهو للزبيب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم مثقال
 عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خد شعيرات كثر عشرة منها
 سبعة مثاقيل هذا الوزن يسمى وزن سبعة وهو ان يكون الدرهم سبعة اجزاء
 من الاجزاء التي تكون المثقال عشرة منها اي تكون نصف مثقال وخمس مثقال
 فكون كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل وفي معولها و غيرها و غيرها
 قيمة نصاب من احدهما مقوما بالانفع للفقير ربع عشر اي ان كان التقويم بالدرهم
 انفع له قوم عروض التجارة بالدرهم وان كان بالدنانير انفع قومته بها و كل
 خمس زاد على النصاب بحسابه وذلك ان الزكوة لا تجب في الكسور عند اى حصة
 الا اذا بلغ خمس النصاب فاذا زاد على مائتي درهم اربعون درهما زاد في الزكوة
 درهم واذا زاد ثمانون درهما زاد درهم ولا شيء في الاقل وعندنا بحسب
 ذلك وهو سبيل الكسور و ورق غلب فضته وما غلب غشته يقوم ونقصان
 النصاب في الحول يدري لو كان في اول الحول عشرون دينارا ثم نقص في اثنيائه
 ثم تم في آخره بحسب الزكوة و يضم الذمب الى الفضة والعروض اليها بالقيمة
 منها عنده واما عندهما فيضم الذمب الى الفضة بالاجزاء و هو رواية عن حقي
 ان كان له مائة درهم وخمس مثاقيل و مئتي درهم فقيمة مائة درهم فعليه الزكوة عند
 خلافتها ما يقولان المعبر فيهما العدر دون القيمة حقا لا يجب الزكوة في
 مصوغ وزنه اقل من مائتين وقيمة فوقها وهو يقول ان الضم للجائنة ومن
 يحقق باعتبار القيمة دون الصورة فيضمها والله اعلم

العاش

صدر الشريعة

باب الشريعة

صدر الشريعة
 صدر

وعندهما يؤخذ من خراج ربع العشر وذكره الحنابلة وان لم يبلغ خمسة او سني البقي
 سنون صاعا لكل صاع ثمانية ارطال ولم يكن سنة وقالوا لا يجب الا بها له كره
 باقية او ابلغ خمسة او سني والكره او غيره من غير معاجلة كما خطته
 والشعر من بسوط خمر الاسلام وسقاه سيج او مطر عشر مثدا قدم خبره للام
 فيما لا ينبغي به الارض كما لطفها والقصب الفارسي والخطب والخبث من الارض
 اذا اخذت من مفضلة او مشجرة او منبت خشب فان خرج بعشره وفي العبادات المذكورة
 اشارة الى ذلك وفيما سقي بغير او بالية نصف عشر لا رفع مؤن الذرع اي يجب
 عشر الكيل في الصورة الاولى ونصف عشر الكيل وفي الثانية لا عشر ما يقع بغير
 عشرة بعد رفع مؤن الذرع من احو الحصاد وكحه وحش في ارض عشرية بغير
 ذكر اكان او انشئ كبر اكان او صغيرا وانما عدل عما قبل وحش بغير ارض عشرية
 او لا ينظم معه قوله او شرا صا او شرا لا يحس النعيلي وان اسم او شرا صا او
 مسلم بعد اعنقه ومحمد معه في الاصح وقال ابو يوسف فيما اذا سلم النعيلي او شرا صا
 منه سلم بعد ابعده عشر واحد لزو الراجعي الى الضعيف وهو الكفر واخذ الخراج من
 ذمي اشترى عشرية مسلم وقال ابو يوسف يؤخذ العشر مضاعفا وبصرف مصارف
 الخراج وقال محمد بن يحيى عشرية على حالها وعشر مسلم اخذ معا من شفعة او رهن عليه
 لغيره والبيع اي اشترى الذمي من المسلم عشرية ثم رهن عليه لغيره والبيع نهي عشرية
 كما كانت وفي دار جعلت بيتا خارجا ان كانت لذمي او مسلم سقا بماء
 اي بالخارج وان سقا بماء العشر وما السماء والبنر والعين ونجر لا يدخل تحت ولاية احد
 عشر فاما ما بينهما من حفر صا الا عاجم كثر بزره وكحه خراجي وكذا اسحق وجون ودجلة والفرات
 عند صا ذكره في الكافي وعشر عند محمد ولا ينبغي في عين قبر ونقط في ارض عشرية وفي
 وفي ارض خارجة في جوفها الصالح للذرع خارج لا في العين ولا في العين **باب العليم** **باب العليم**
 فلو جيم كان من العليم وقد سقط وسقط ولذلك قال منهم دونهم منهم الفقير وهو له في شجر او
 من لا ينبغي له والذمي في العليم ومصور رواية من الى حنيفة وعامل الصدقة بغير ما يوجب
 فيه اشارة

باب العليم

باب العليم

الى انه غير معدر بالعدل خلافا للشافعي ان خلافه اشارة الى انه في مقابلة العدل في اخذ وان
 كان غنيا غير ما ينبغي ان شرط هذا اعتبارا للشبهة الصدف في حقه والمكاتب بها في مقابلة
 وقال مالك يعق منها الدقبة ويكون الولاد للمسلمين ولا يجوز دفعها للمكاتب لانه عبد
 ويدين لا يملك النصاب لم يقدر فاصلا عن دينه لان ملك النصاب لا يكون الا لملك
 وفي سبيل الله منقطع القلة عند ابي يوسف ومنقطع الحاج عند محمد وابن السيلان
 له مال لا يدرى سواء كان في وطنه او في غير والمزكي مر فيها الى كلهم والى بعضهم ولو شخص واحد
 خلافا للشافعي فان عنده لا بد من الصدق الى الاصناف السبعة من كل صنف ثلثة لان
 ولنا انها البيان انهم مصارف والتعريف للجنس ومنه من يدرى عن غيره
 وابن عباس رضي الله عنهما لا يبيد مسجد ولا بيت وقضاء دينه ومن ما يعق اي لا يشترى
 بهما الرقبة لعدم التملك وبما ذكره وقد مر خلافا لما كان في الاخير ولا الى من بينهما ولا اذ
 وقال لا يدفع الى زوجها ومملوكه اي مملوك المذكي وعبد اعقب بفضله خلافا لما كان في الاخير
 للشافعي في اغنياء الغداة وولده الصغير ومملوكه وبني ما سئل عباس وعلي وجعفر
 وعقيل والحارث بن عبد المطلب ومواليهم اي معقني هؤلاء ولا الى ذمي وجار غير مالى
 الزكوة من الصدقة اليه اي ان يصدق الى الذمي وقال الشافعي لا يجوز وموروا يعق
 الى يوسف دفع الى من ظن انه مصر في ثوبان انه عبد او مكاتبه يعيد ما وان بان غناه
 او كرهه او انه ابوه او ابنه او ما شئى لم يعد خلافا لابي يوسف وجب دفع ما يفتيه
 عن سوال بوما ذكره دفع ما في درهم الى فقير غير مديون وان دفع جان خلافا لغيره
 ونقله الى بلد اخر الا الى قريبه او الى احوج من اصله بل فيه المال المعتبر مكانه لا مكان
 صاحبه حتى لو كان في بلد وماله في اخر معدق في موضع المال **باب الفطرة**
 من بر او دقيق او سويقة او زبيب الزبيب بمنزلة الشعير في رواية اخذ عنه
 والمكحول في المتن رواية الجامع الصغير نصف صاع وعند الشافعي صاع من الكحل
 ومن ثوبا وشعير صاع مما يع ثمانية ارطال من نجر او عدس انما قدره بهما لعدم التفاوت
 حباتهما تخللا واكتنازا واما التفاوت صفرا وعظما فلا دخل في التقدير وزنا

اشترى البقي في او سني البقي

وغيره في عبادة العلية

باعتها العالية

وما في التبيين من عبارة

الثمانية مائة وتسفوا الناس

بالاجماع

لغيره في العليم

بما لا ينبغي له والكحل

المكحول كان له فضل

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يكون بين رجل وامرأة
بإيجاب من أحدهما أو كليهما
والنكاح لا يثبت إلا باليجاب

صدر الشريعة

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يكون بين رجل وامرأة
بإيجاب من أحدهما أو كليهما
والنكاح لا يثبت إلا باليجاب

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يكون بين رجل وامرأة
بإيجاب من أحدهما أو كليهما
والنكاح لا يثبت إلا باليجاب

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يكون بين رجل وامرأة
بإيجاب من أحدهما أو كليهما
والنكاح لا يثبت إلا باليجاب

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يكون بين رجل وامرأة
بإيجاب من أحدهما أو كليهما
والنكاح لا يثبت إلا باليجاب

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يكون بين رجل وامرأة
بإيجاب من أحدهما أو كليهما
والنكاح لا يثبت إلا باليجاب

والمقدّر الصاع العرق الذي أخرجه الحجاج ولا يرى في تعيين قدره انما ذكر في أخذ
خياره فمن قال ان المخرج انما هو الحنطة فلا حوط ان يقدّر بها فقد ومم ثم ان ما ذكر عندنا
وموثر من سبل العرق وعندنا يوسف والشافعي ختمه ارطال وثلاث رطل وموثر من
اسل الحجاز وجه اعتبار الوزن على ما رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة ان اختلاف العلماء
في الصاع بانه رطل او اجماع منهم انه معبر بالوزن اذ لا معنى للاختلاف فيه الا اذا
اعتبر به ونصف الصاع العراقي من البر منوان ولذلك قال ومنوان بر جاز الميزان
استار والاستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال فمائة ومائون مثقالا خلافا لغيره
في رواية رواه ابن رستم عنه لان الآثار جاءت بالصاع ومواسم لكثير واداء البذر في موضع
يشتري به الاشياء احب وعن ابي يوسف الدراهم او من الدقيق وموثر من البذر
وموثر من القمح ابي جعفر لانه ارفع الحاجة واحمل به وعن ابي بكر الاخذ تفضيل الحنطة
لانه ابعدهم اختلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي وجب على من لم يقدّر النصاب
لم يقدر نصاب الزكاة لانه ليس بشرط لانها يجب على من كتب قيمتها مقدار النصاب
وليس بامل لها وليس لها نصاب الزكاة لان الكتب خارجة عنه ولما زاد دعاء القدر
اصحاح الى زيادة قوله فاضلا عما لا بد منه ولو لا تلك الزيادة لما احتيج الى هذا القيد لما عرفت
ان ملك النصاب لا يوجد بدونه وان لم يتم اي لا يشترط فيه الحول مع التسمية او الصوم
او نية التجارة وعند الشافعي يجب على كل من يملك زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله
وبه اي بسبب ملك ما ذكر حكم الصدقة وتجب الاضحية ونفقة الاقارب ويصح
نصاب حرمان الزكاة لنفسه وولده الصغير قد مر وجه العدول عن الطفال واحذر
بقيد الصغير عن الكبير ويقول فقيرا عن الغنى ولا حاجة الى ذكر الوجوب من مال ولده
الصغير غنيا لانها ما مما تقدم حيث لم يشترط البلوغ فيمن وجبت عليه وفيه خلاف
لحد وزر وعملوك الخدمه احذر به عن مملوكه للتجارة فانه لا يجب له خلاف الشافعي
ولو مديرا او ام ولد او كاف وفيه خلاف الشافعي لانه زوجة خالها له ومكاتبه ومملوكه
لا بعد عوده ولا بعد او عبيد بين اثنين على احدهما في الاخير خلاف لصاحبه ولو بيع

بختيار لم يقدر بخيار احد الا لانه قد يكون بخياره ما فعل من يصير له معناه اذا مر يوم الفطر
واختيار باق وقال زفر جيب على من له الخيار وجوابه غير تام لعدم انتظام صورة الخيار
لها وقال الشافعي على المشتري بطلوع فجر الفطر نفس الوجوب بالسبب وهو
رأس يومه وبلي عليه وله شرط وموثر ملك النصاب المذكور وجوب الاداء بالخطاب
وموثر على ما ذكره من كل جز الحديث وله شرط وموثر الوقت فان الاداء قبله ليس بواجب
بالاجماع فوجب لمن اسلم او ولد قبله اي قبل الطلوع وفي القول لا يجد الشافعي حب
باول جزء من ليلة العيد وفي قوله القديم يوافقنا الامن مات في ليلة خلاف الشافعي
على قوله الجديد او اسلم او ولد بعده اي بعد طلوع الفجر ومنه بالاتفاق على اختلاف الاصحاب
ولو قدمت جاز بلا فضل مدة مو الصبح وتجب تعليمها ولو اخرت لا سقط خلافا
لحسن بن زياد والحن البصري وما لك ذكره في الدراية **كتاب الصوم**
في اللغة الاسكان مطلقا وفي الشرع الاسكان عن المفطرات المعهودة التي تفصيلها
ومن قال ترك الاكل والشرب والوطي فلم يحسن في العدول عن الاسكان الى التذلل بوجوب
في عدم ذكر بعض المفطرات كالذي يصل الى دماغه او جوفه لامن فيه من الصبح الى
المغرب مع النية لم يقدر مع نية مع كونه اخصر لانه اراد النية المعهودة وهي التذلل
في الشرع احتراز عن نية من ليس اسلا للصوم فانها غير معتبرة فيه وصوم رمضان
فرض انعقد في ضيقه اي على ثبوته علما وعملا والاجماع القطعي المنقول متواتر وله ان يقدر
جاحده على كل من ملك اذا وقضاه وصوم النذر والكفارة واجب لم يفتقر الاجماع
على فرضية واحدهما بل على وجوبه اي ثبوته علما وعملا وله ان لا يكسر جاحده وغيرهما
بقدر صاحب الهداية اطلق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم ضربان واجب
ونفل فلا حرج اراد به ما يعارض الفرض ثم اطلقه في مقابلة الفرض حيث قال الصوم رمضان
فريضة والمنذور واجب فالاداء ما يقابل الفرض ومن لم يفرق بين المقامين
ولم يقف على ادة مقتضى كل منهما غير مقتضى الآخر لم يكن بصيرا ويصح اذا صوم رمضان
بنية في الليل او اليوم قبل نصفه اي نصف اليوم لم يقبل من الليل الى الضحوة الكبرى

ما عرفت ان جميع الاسكان والتذلل
على وجوب الفطر وهو الاستحسان فانما اذا
الكل من ترك او جامع كاسيا فلا ترك و
من غفل عن الاستحسان الى الاعتذار بانه
من غفل عن وجوب الفطر

فلا حاجة الى زيادة قوله من الاسكان اذا
عد الاسكان الكافر والطاهر والنفساء
صدر الشريعة مع نية مسنة

هذا هو الأصل في النكاح وهو ان يكون بين رجل وامرأة
بإيجاب من أحدهما أو كليهما
والنكاح لا يثبت إلا باليجاب

صدر الشريعة

منهج الشيعة

تابع الشريعة

تاج الشيعه

تاج الشعير

تاریخ ہجری ۱۱۱۱

421

ومذا اذا كان ذكر الصوم والافلا يفد بالاتفاق ذكر في التحفة او اصبح جنباً
او صب في احليله من مزاجه عند وعند اى يوسف يفسد واما محمد فقيده يوسع
الثاني والاطهر انه مع الاول او في اذنه ماء او دخل غبار او دخل او ذباب حلقه
لم يفسد والمطر والشبح يفسد في الاصح ووطي بهيمة او ميتة قال في الهداية ولو جامع
ميتة او بهيمة فلا كفارة عليه انزل او لم ينزل خلافاً للشافعي والمفهوم منه ان يكون
عليه القضاء عندنا ايضا انزل او لم ينزل وليس كذلك فانه اذا لم ينزل لا يفد صومه
بالاتفاق ولا ينتقض وضوءه ذكره في التبيين او في غير فوج ارا غير القبل والرب
كالغدر والابط والبطن ذكره في التبيين او قبل او لمس ان انزل قضى والا فلا اكل
ما بين اسنانه مثل حصة قضى فقط هذا عند اى يوسف وعند فر عليه الكفارة ايضا من
وفي الخائنة وعنه محمد روايتان في رواية عليه الكفارة وفي رواية عليه القضاء
سكت عن الكفارة وفي اقلها الا خلافاً لفر الا اذا اخرج ثم اكل ولو بدا بالكره سمي
فداً اذا مضى لانه يتلأثم في فيه بالمضغ الا ان يجد طعمه في حلقه ذكره قاضيه خات
وفي كثير عاده واعيد يفد لا القليل في الحالين عند اى يوسف وعند محمد يفد
اعادة القليل لا حود الكثير اذا عاد الفاعل غير عند اى يوسف الكثرة وحده ما ملأ الفم
وعند محمد يعتبر الصنع اى الاعادة ففي اعادة الكثير يفد اتفاقاً وفي عود القليل
لا يفد اتفاقاً وفي اعادة القليل لا يفد عند اى يوسف خلافاً لمحمد وفي عود الكثير على
العكس وذكره الذوق ومضغ شئ قالوا احداً في الفرض واما في التغفل فلا يكره
في التجنيس الاطعام صبر ضرورة قبل للسيلة لا لتعليلها والقابلة والمباشرة العا
ان لم يامن لا اللحم والدمن والسواك خلافاً لما ذكر في الرطب ولو عثا خلافاً للشافعي
فانه يكره عنده في العسق ويستحب في الغدو ذكره في الحقايق والخلاف في المبلول
بالماء اذ الرطب الاحض لا يامن به اجماعاً من جامع الهندوى وقاضيه خات وفتاواه
وشيج فان قال في الحقايق نقلاً عن الزيادات البرهانية تقييد الشيخ القافان
يعجز عن الاداء في الحال وينداد كل يوم عجزه الى ان يكون ماله الموت بسبب الهم

فما جاء في الحديث من أن كل مسلم
مؤمن دخل دار خلافة لم يؤمنه الله
وإن لم يؤمنه الله لم يؤمنه الناس
وعلى هذا الخلاف إذا أقيموا قدام
الدين صومهم وعامة المشايخ على أنهم
أرادوا اتفاقاً جليلاً ساق كلامه وقال في الأخير

فما قال وهو التقييد لم يصيب
صد الشريعة
تاج الشريعة
تاج الشريعة

صدر الشريعة

هذا الفصل في بيان
مذاهب الشيعة ومذاهب
السنّة

وفناوا
خ الفافان
ب سبب الهم
و هذا تبين وجه اسبابه المله
في اسفاله قورا تاج الشدة
عنه عن الصوم لانه لا يصح تغيير
للشيخ الفافان لا في القيد ولا في الاصل مستطاع

يفطر ويطعم لكل يوم مكينا وعند مالك لا فدية عليه ذكره في المنظومة كالقطرة وعند
 الشافعي مقدار الواجب مذكور يقضه ان قدر وحامل ورضع خافت على نفسها او ولدها
 خلا فالشافعي في الاخير ولا خفاء في ان خوفها على ولدها انما يتحقق عند تعيينها للارضاع
 لفقد الطئير او لعدم قدرة الزوج على استئجارها او لعدم اخذ الولد ثدي غيره ما فقط
 ما قيل حل الافطار تختص بمرضعة اجرت نفسها للارضاع ولا حل للوالدة اذا لا يجب
 عليها الارضاع ثم انه مردود بقول القدوري وغيره اذا خافتا على نفسيهما او ولدهما
 اذ ليس الولد للاستاجرة وباطلاق الحديث المروي عن انس بن مالك وموان النبي
 قال ان الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلوة وعن الجبل والمرضع
 الصوم ومن يرضع خافا المعبر غلبة الظن زيادة مرضه كيف كانت او كما وكذا الصحيح
 الذي يحسنه ان يمرض بالصوم ذكره في التبيين وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف
 الهلاك من على اصله في التيمم والمسافر حره لان المراد المسافر المعهود لا المسافر للفقير
 قال في الذخيرة والسفر الذي يبيح الفطر ما يبيح القصر افطروا وقضوا بلا فدية
 وصومه اي صوم المسافر احب ان لم يرضه السفر خلا فالشافعي اعلم ان السفر
 ليس بعذر في اليوم الذي انشاء فيه وعذر فيما عداه من الايام والمرض عذر في اليوم
 الذي مرض فيه وغيره ذكره في الذخيرة ولا قضاء نفى لزوم القضاء والمرا د بيان
 عدم لزوم الوصية بالفداء عليه ان مات في سفره او مرضه وهو على حاله لا بد من هذا
 القيد في الاخير لان المرض قد يخف فيختلف حكمه بخلاف المسافر وان زال العذر ثم
 مات لم يقل وان صح ثم مات لان الشرط العدة للصحة والاولى لا تستند الثانية
 اوصى بان يغدى عنه بقدر الصحة او الإقامة وعند مالك لا يجب هذا ويجب من
 ان اوصى وعند الشافعي يجب من الكفاية به او لم يوص وفدية كل صلوة كفدية
 صوم يوم مو الصبح رد لا قيل فدية صلوات يوم واحد كفدية صوم يوم وثيقص
 رمضان وصلا وفصلا والاول اول فان جاء آخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية وعند الشافعي
 تجب الفدية اذا كان التاجي لا العذر رسته ولا يصوم ولا يصلي عنه وليه خلا للشافعي

يسقط الصوم في السفر والمرض
 ولو كان المريض في السفر
 لم يفتقر الى الفدية
 ولو كان في السفر
 لم يفتقر الى الفدية
 ولو كان في السفر
 لم يفتقر الى الفدية
 ولو كان في السفر
 لم يفتقر الى الفدية

ناهي الشريعة
 صدر الشريعة
 راجع الشريعة

ويلزم صوم نفل شرع فيه اي يجب عليه اتمامه فان افسد فعله القضاء خلافا
 لشافعي الا في الايام المنهية عن عيد الفطر وعيد الاضحية مع ثلث بعده ولا يفطر الا عند
 اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الافطار بلا عذر في رواية وفي اخرى يجوز للصائم
 عذره حق الضيف والضيف ان تاذى واحدهما ويمك بفيه يومه اختلفوا في هذا
 الاسكان في انه مك وجوبا او ندبا والصحيح انه مك وجوبا ذكره في التبيين وليس
 الاسكان مناعا على جهة الصوم حقنا في الافطار المتقدم وانما هو قضاء لحق الوقت بالتبني
 صبر بلع وكافرا سلم وحايض طهرت وسافر قدم خلا لثا فاع ولا يقض الا والاث
 يومها لعدم الاملية في قول اليوم فلم يجب الاداء فلا يجب القضاء خلا لثا في التمام
 وان اكلا فيه بعد النية في وقتها بان بلغ او اسلم قبل اليوم نوى المسافر الفطر وقدم
 فهو الصوم في وقتها صح ولا فرق في هذا بين ان تكون الصوم فرضا او نفلا ولهذا
 قال صح فانها لا يختلفان في الصحة وانما يختلفان في اللزوم ولهذا قال وفي رمضان
 يجب عليه الصوم كما يجب الاقام على مقيم سافر في يوم منه لكن لو افطر لا تغلق فيها
 اي في قدم المسافر وسفر المقيم من اعطى عليه في رمضان كله قضاءه وكذا يقض اياما
 اخر عليه فيها الا يوما حدث الاغاء فيه او في ليلة لوجود الصوم فيه وموالا اسكن
 المقرون بالنية قال في الذخيرة لان كل مؤمن في كل ليلة رمضان على قصد صوم
 العدة من مو الطاهر والبناء على الظاهر واجب ما لم يعلم خلافا الا اذا وجد الصافي
 عن الظاهر بان يكون مسافرا او مريضا او متهتكا اعتاد الاكل في رمضان ويقضى
 ما بعده لعدم النية خلافا لما لك الا اذا علم انه لم ينو فح يقض ذلك اليوم ايضا
 ولو جئ كله المراد قدر ما يمكن الصوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير
 لم يلزمه القضاء لعدم صحة الصوم فيه ذكره شمس الايمه اخلوا في لم يقض خلافا لما لك
 وان افاق بعضه قضى ما فيه خلافا لثا والشافعي وان بلغ مجنون لا فرق بين
 المجنون الاصلي ومومن بلغ مجنونا والمجنون العارض ومومن بلغ عاقلا ثم جئت
 في ظاهر الرواية ومن اصحابنا من فرق فقال ان المجنون الاصلي اذا افاق في بعض

تاج الشريعة
 في التفسير يقول بحسنه دون
 يصوم اشارة الى هذا المعنى

وانما في رواية
 انما في رواية

تاج الشريعة
 ولم يصح لانها فيين ما ذكر
 بقوله ولو جئ كله ومرتبطة
 بها منقطع

صاحب الذخيرة قد اختلف في
 لا ولم كان مقيما في الليلة
 الشهد ثم قل والصحيح ما لو استوجب
 القضاء متشبه

مطلب خدم حضور ايام المنيمة

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, located at the bottom of the page.

٢٠٢١/١٢/٢٠

فذكر في مختارات الفوائد (م)

4

من جملة ما وجدنا في
 مجمع الجمع بين الحقيقين
 كذلك لا داعي لذكر
 انما يختلف عن الفقه في
 ما لا يشترط في القصد
 في هذه المذاهب من الجمع

ثم صاحب صدر الشريعة
 ان هذا ما سأت افر كما رويته
 وفي الذخيرة قال ابو يوسف
 كانوا يكتبون ان سقوا
 صياها خوزا ان ياتي الفدية
 ارا وهر صوم الست ومنه الخطبة
 دليل على ان الكرامنة في حق العلوم
 الا في مقام العلم والتأخر
 ما شئت من غير واب بارسا
 واقتلوا في اياه الا فضل
 التابع والنفقة وعن
 ابي حنيفة انه كره متاعها
 ومنه قاسم بن

فلا وجه لا غبار قبل الصوم
في تغريف سطق الاعطاف
تاج الشريعة

فلا حاجة الى اضافة التامية
الى الالف وبقية ما على فلكل
صدر الشريعة

تاج الشريعة

بعد ريقه ما او جمع خلافا للشافعي موقوف لئلا يكتفه الاعتكاف في الجامع فلا بد
 في الخروج ونحوه نقول الاعتكاف في كل مسجد شروع فاذا صح الشروع فالضرورة
 مطلقة في الخروج عند الزوال ومن بعد عنه بعد معتكفه ولا عبدة بعد المنزل
 ولذلك لم يقل من بعد منزله عنه فو قتا يدر بها والسنة لم يقل سنيتها تعيما السنة التحية
 على خلاف ما وان يصلي قبلها اربعاء وفي رواية اخبر عنه ستار كعتين تحية واربعاء
 سنة وبعد ما اربعاء وستاء على حسب اختلاف الاخبار في النافلة بعد الجمعة ذكره
 في الذخيرة لا على حسب اختلاف الامامية اذ لا وجه لا اعتبار به منها فانه لا مضايقة
 في الخروج عند ما ولا يفد بكنهه فيه اكثر منه لانه محله غير انه بوجوب الحائفة
 لا التمام الكس في معتكفه فذكره في مختارات النوازل وان خرج ساعة
 بلا عذر فسد وقال لا يفسد ما لم يخرج اكثر من نصف يوم وقوله اقيم وقولها
 او سع ذكره في المبسوط ومذاهب في الاعتكاف الواجب بان اوجبه على نفسه اما في
 الاعتكاف النفل وموان يشوع فيه من غير ان يوجبه على نفسه فلا بأس ان يخرج
 بعذر ويغير عذر على ظاهر الرواية من التجنيس وبأكل ويشرب وينام ويبيع
 ويشترى فيه ما لا بد منه اي لا بد من هذا القيد لانه اذا كان ذلك يكتف به
 في الذخيرة والتجنيس وقال في التبيين ومذاهيب لا احصار مبيع فانه مكروه
 لا غيره بكنهه غير المعتكف البيع والشراء في المسجد واما الاكل والشرب فتكون
 في معتكفه لان النهي عم لم يكن له ماء ولا في المسجد ولا نهى عن قضاء هذه الحاجة
 في المسجد فلا ضرورة للخروج ولا يصح المراءىصت يعتقد عبادة ومومن
 عنه ذكره في التبيين وذلك لانه شريعة منسوخة وتعليق صاحب الهداية بقوله
 لان صوم الصمت ليس بقدرته في شريعتهنا يشهد الى ذلك ولا يتكلم الا بخير ويطلب التواضع
 ولو ليل او ناسيا خص الوطى بالذكر لانه ان اكل وشرب في النهار ناسيا لا يبطل
 اعتكافه ذكره في مختارات النوازل ووطى في غير خروج كثر الوطى منها وعرفه فيما
 تقدم لانه معروف دون منا وقيله وليس ان انزل والا فلا وان صم والماء

تاج الشريعة
 وفي اطلاق المنزل على
 المعتكف وبوسع الخروج
 بعد

تاج الشريعة
 في الاعتكاف
 في كل مسجد
 في كل مسجد

تاج الشريعة

بكنه

في كل مسجد
 في كل مسجد
 في كل مسجد

تعتكف في بيتهما نذرا اعتكاف ايام لزمه لبايها ولا بهلا شرط اي يلزمه التتابع
 وان لم يشترطه خلافا لذكره الزامدي في شرح القدوري وفي يومين
 بليتهما وعند اي يوسف انه يلزمه اعتكاف يومين بليتهما بتخللها ومصحح نية
 الشهر خاصة في صورتين **كتاب الحج** هو القصد لغة وفي الشرع زيادة بقاء
 خصوصية على وجه مخصوص سواء ان يكون بالاحكام في وقت مخصوص بليتهما
 واعلم ان اصل الحج فرض قطعي كغيره جاحده الا انه مشتمل على الواجبات فوصفه بالوجوب
 حيث قال **حج على كل مسلم في شرط الاسلام** خلاف الشافعي مطلقا صحيح المراد
 من الصحة مهناسلانة البدن عن الافات المانعة عن القيام بالابدية في السفر
 فلا وجوب على الزمن والمقعد والمفلوج والشيخ الكبير الذي لا يستش على الاحكام
 بنفسه ذكره في البدايع واما ذكر قيد يصير مع قبول الصحة بالمعنى المذكور على سلافة
 العين احتمالا لموضع الخلاف فانها قال اذا وجد الاحتمال فليدملوكا او مستاجر احب عليه
 الحج ذكره في التحفة والحانية زاد وراحتة وقال الشافعي **حج بالباحة الزاد والراحتة** و
 ملك الراحة ليست بشرط في حق القادر على المشي فضلا عن المسكن وان في المسكن ففصل
 عن قدر الحاجة نص عليه في الحانية وما لا بد منه وعن نفقة حياله ان كان ذاعيا الى حين
 عوده مع امن الطريق هذا في حق الاغا في قال الفقيه ابو الليث ان كان الغالب في الطريق
 السلامة **حج وان كان خلاف ذلك لا يجب** وعليه الاعتماد في الصحيح رد لمن قلل سلامة
 الطريق شرط الاداء لا شرط الوجوب والمهرم لم يذكره الزوج لان المحرم منها بعد قال
 في الذخيرة والمهرم الزوج ومن لا يجوز له مناعتها على التأييد بنسب او برضاع او
 بصهرته لان المقصود من المحرم الحفظ والزوج كحفظها وكذا ساير محارمها وقال
 في التجنيس ان كان محرما فاسقا او صبيبا او مجنونا لا يجب عليها الحج ولا يجزئها
 السفر معه للمرأة ان كانت ناسية عن مكة مسيرة سفر خلافا للشافعي فانه قال هذا
 ليس بشرط لا يلزمها الحج اذا كانت في الرفعة مع نساء مات ذكره في البدايع في
 الصحيح لم يقل انه شرط الاداء لا شرط الوجوب وعدم العدة اي لا تكون عدة

تاج الشريعة

تاج الشريعة
 في الاعتكاف
 في كل مسجد

تاج الشريعة
 في الاعتكاف
 في كل مسجد

تأليف الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد

الشيعة

في تاريخ المدينة

الحمد لله

تاج السبعة

22/11/20

وفي التبيين كرم من اهل المدينة
من ذوي الخلقة واحدم من الجفوة والاي
عليه السلام

ولقد جاب الغسق بين المقامين قال
 من الغربة ويقول الاول منها لما قصد دخول
 لصاحب الديار في يقول كما قال المصطفى
 لا تاتي قسدا الى غربة ما تحقد عين
 غربة منها تنسب ناله السيرة
 واحاب سيرة

تاج الشع

نات السليم

دخول مكة غير محرم على ما ساق وميقاته الحلة أي خارج الحرم قال في البدايع الآفاق
 إذا حصل في البستان أو المكي إذا خرج إليه وأراد أن يحج أو يعتمر فحكم حكم
 أصل البستان وإن لم يكن للحج الحرم وللعمرة الحلة لأن معظم الحج الوقوف في العرفات
 وهي في الغار وأحرامه من الحرم والعمرة طواف البيت في الحرم وأحرامها من الحلة ليحقق
 نوع سفر ومن شاء أحرامه توطأ وغسله أحب وليس إذا رعدا طامرين وتطيب
 وصلى ركعتين لم يقرأ شفعاء العجوة وقال المفرد بأجل اللهم أريد الحج فيتمهلى و
 تقبله منى ولقي لم يقل ثم لقي لأشعاره بالتأخي وموافقا لفضل منى ليكن اللهم ليكن
 ليكن لا شريك لك ليكن أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ولا نقص منها
 وأن زاد جاز وإذا نوى ملتبيا إنما جعل التلبية قيدا لأن الأصل في انعقاد الأحرام
 موالية إلا أن اعتبار ما عند التلبية من به الصدر والشهيد ولا يصح محرم بالنية ما لم
 يأت بالتلبية وما يقوم مقامها من ذكر يقصد به التعظيم فارسية كانت أو عربية
 خلافا للشافعية وكذا لا يصح محرم بالتلبية ما لم يأت بالنية أو ما يقوم مقامها من سوق
 الهدى فيبقى الرثب أو الجاه أو الكلام الفاحش أو ذكر الجماع بحضرة النساء والفسق
 في المعام والجدال أن يجادل رفيقه وقيل بجاذله وقيل بمجادلة المشركين في تقديم وقت
 الحج وناد خيره وهذا القول في تفسير الجدال الواقع في كلام الله ولا وجه لأن يراد منها
 إذا لمعنى لنهينا عن المجادلة المذكورة وقد صيد البدل البحر والاشارة إليه والدلالة
 عليه الاشارة إليه شير آخر باليد أي الصيد والدلالة أن تقول ان في مكان
 كذا صيد والتطيب والادمان وقلم الظفر وستر الوجه والراس وقال الشافعية
 يجوز للرجل ستر الوجه وغسل يأسه وحيتته بالخطمي وقصها وحلق رأسه
 وشعر بدنه وقصه ولبس قميص وسراويل وقباء وعمامة وخفين إلا أن لا يجد
 نعلين فيقطعها سفار من الكعبين وثوباً صبيغ بحاله طيب أي رايحة طيبة
 خلافا للشافعية في العصفرا لا بعد زوال طيبه الاستحجام والاستظلال بيوت
 وتحمل يفتح الميم الأول وكسر الثاني أو على العكس اليهود الكلبين وشدهميات

نسخة من كتاب
 التلخيص في فقه
 الإمام أحمد بن حنبل
 رحمه الله تعالى
 في كتاب الحج
 من نسخة
 مكتبة
 جامعة
 القاهرة
 رقم
 ١٠٢١

نسخة من كتاب
 التلخيص في فقه
 الإمام أحمد بن حنبل
 رحمه الله تعالى
 في كتاب الحج
 من نسخة
 مكتبة
 جامعة
 القاهرة
 رقم
 ١٠٢١

نسخة من كتاب
 التلخيص في فقه
 الإمام أحمد بن حنبل
 رحمه الله تعالى
 في كتاب الحج
 من نسخة
 مكتبة
 جامعة
 القاهرة
 رقم
 ١٠٢١



بسم

نسخة من كتاب
 التلخيص في فقه
 الإمام أحمد بن حنبل
 رحمه الله تعالى
 في كتاب الحج
 من نسخة
 مكتبة
 جامعة
 القاهرة
 رقم
 ١٠٢١

بالسر في وسطه وقال مالك يذكر ذلك إذا كان نفقة غيره وأكثر التلبية من صلاة ولا
 شرفا أو مبطا أو ديا أو لقي ركبا جمع راكب أو أسجرا أو استيقظ من منامه وإذا دخل
 مكة بدأ بالمسجد وحل في البيت كبر وسئل ثم استقبل الحجر بيمينه وسئل يرفع يديه
 كالصلوة واستلم قال في ديوان الأدب استلم الحجر إذا المسد أتى قبله وأما تناول
 وعند الفقهاء الاستلام أن يضع كفيه على الحجر ونقله أن قدر حجر بود واحد والآ
 بمسحه أي الحجر شيئا في يده ثم قبله وأن حجر عنهما استقباله وكبر وسئل وحل الله تعالى
 وصلى على النبي حرم وطاف طواف القدوم وسئل لا فاق وأخذ عن يمينه الضمير للأخذ
 مما يلي الباب قال في الذخيرة ولو أخذ عن يساره وبعد بطوافه في مكة التحلل عندنا
 وعنه الإعادة مادام بمكة وإن رجع قبل الإعادة فعليه دم وقال الشافعية لا يفتد
 جاعلا رداه تحت أبطة اليمن ملقيا طرفه على كتفه اليسرى لم يقل مضطجعا للفرقة
 واحتياجه إلى التفسير ولما أحيط سبع أشواط جمع شوط وموحي مته إلى الغاية
 من المغرب والحطيم موضع الميزاب أناسي به لأنه دلم من البيت أي كسره فكان
 الحطيم من البيت يطاف وراءه حتى لو دخل الفرد لا يجوز أخذ بالاحتياط في كل المكين
 رمل وموان يشق سريعا ويمن في مشيه الكنفين كالمبارزين الذين وذلك مع الجمل
 المذكور في الثلاثة الأول فقط وسئل في الباقي على سبعة من الحجر أو الحجر ولو أفتخ من
 غير لم يذكر محمد هذا الفصل في الأصل وأختلف فيه المتأخرون منهم قالوا لا يجوز
 وهذا ذكر في الرقعة بعضهم قالوا يجوز من الذخيرة وكلامه بالحج ثم ما ذكره واستلم
 الركن اليماني وموحد قال في الذخيرة ولم يذكر في الأصل استلام الركن اليماني
 في الاستلام والتقبيل كالحمد الأسود وعن أبي حنيفة أنه استنبت يمينه حسن وفي
 الهداية وهو حسن في ظاهر الرواية وختم الطواف بالاستلام الحجر على ركعتين
 يجب خلافا للشافعية فإنها سنة عند بعضهم بعد كل أسبوع وقال الشافعية أسبوعين
 لا يصح سبعا وإن فعل صح ونكره وقال أبو يوسف لا تك من الذخيرة هذا المقام
 أو غير من المسجد أن منع أي عن الصلوة عند المقام الزمام ذكره في

تأخر الشريعة

تأخر الشريعة

تأخر الشريعة

تأخر الشريعة

تأخر الشريعة

تأخر الشريعة

نسخة من كتاب
 التلخيص في فقه
 الإمام أحمد بن حنبل
 رحمه الله تعالى
 في كتاب الحج
 من نسخة
 مكتبة
 جامعة
 القاهرة
 رقم
 ١٠٢١

الذخيرة ثم عاد واستلم الحجر وضرب فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر ومثل
 وصلى على النبي ثم ورفع يديه ودعا بما شاء ثم شى نحو المروة على بينته حتى
 يصل الى البطن الوادي ثم سعى ذلك قال وسعى ولم يقل ساعيا بين التيلين
 الاخضرين فاذا جاوز بطن الوادي يمشى على بينته حتى ياتي بالمروة وصعد
 عليها وفعل فعله على الصفا ثم ينزل عنها ويتوجه الى الصفا يفعل كذلك ساعيا
 يبدأ بالصفا ويختم بالمروة اي يبدأ الشوط الاول من الصفا ويختم الشوط
 السابع بالمروة ولو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الاول من الصفا ذكر
 في الذخيرة وقال ابو جعفر الطحاوي يفعل ذلك سبعة مرات يستدعي في كل
 مرة بالصفا ويختم بالمروة قوله ويختم بالمروة صحيح في ان الرجوع غير
 معتبر عنده ولا يجعله شوطا آخر كما لا يجعله جزء شوط فاقيل في رواية
 الطحاوي السعي من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا شوط واحد فيكون
 اربعة عشر شوطا على الرواية الاولى ويقع الختم على الصفا ليدنك
 ثم سكن بركة محرم ما وطاف بالبيت نفلا ما شاء وخطب الامام سابع
 ذي الحجة وعلم فيها المناسك ما يخرج الى منى والصلوة بعرفات
 والا فاضته ثم التاسع بعرفات ثم الحادي عشر منى يفصل كل خطبتين
 بيوم وقال زفر يخطب في ثلثة ايام متواليات اولها يوم التروية
 ثم خرج عداة الليل وية وسوال اليوم الثامن ذي الحجة الى منى ومكث بها
 الى فجر عرفة ثم منها الى عرفات وكلها موقوف الا بطن عرفة فهو واد
 بخذاء عرفات وكذا في المغرب اراد بعرفات موضع الوقوف منها
 واذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وقال مالك يخطب
 خطبتين لا يعيد وعلم فيها المناسك من الوقوف بعرفة والمزدلفة
 ومنى الجبل والنحر والخلق وطواف الزيارة وصلى بهم الظهر والعصر
 بعد الزوال بالاناء واقامتين وشد الامام الاكبر يجوز الجمع المذكور

ساجد الشريعة
 وذكر في الذخيرة

صدر الشريعة
 في بيان ما يجب في الحج والعمرة
 من شرائط واجبات
 في كل سنة
 من كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

ناه الشريعة

في بيان ما يجب في الحج والعمرة
 من شرائط واجبات
 في كل سنة
 من كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

الاشتراط الاحرام والجماعة والامام الاكبر اي السلطان فيهما عنده
 حتى لو صلى الظهر وحده او جماعة بدون الامام الاكبر او كان غير محرم فيهما
 احرم وصلى العصر بجماعة في وقت الظن لا يجوز وقال لا اشتراط الجماعة
 لا فيهما ولا في واحدة منهما ولكن شرط احرام الحج في العصر وحدهما في
 الحقيق والاحرام فيهما وقال زفر الامام والاحرام شرط في العصر
 ثم ذهب الى الموقوف بغسل سبعة وقف الامام على راحلته جلا كان او ناقة
 يقرب جبل الرحمة عند الصخرة السوداء الكسار باسفل الجبل وهو الجبل
 الذي بوسطارض عرفات يقال له الال على وزن ملال مستقبلا اراد
 استقبال القبلة ودعا بحمد وعلم المناسك ووقف الناس خلفه
 الا فضلان يقف بقربه راكبا مستقلين ساعين مقوله واذا غابت
 الى مزدلفة انما قال اذا غابت لانه ان خرج من حدود عرفات قبل الغروب
 فعليه دم عندنا وسقط بالعود اليها قبل ان يدجع الامام لا بعده
 في رواية الاصل وفي رواية ابن شجاع عنه سقط ايضاً من الذخيرة
 وكلها موقوف الا وادي محصر ونزل عند جيل فزع وصلى العشاءين
 في وقت الثانية باذان واقامة وقال زفر باذان واقامتين واختار
 الطحاوي واعاد بعد باذانه في الطريق او بعرفات ما لم يطلع
 سنا عندهما وقال ابو يوسف يكره ما صنع ولا اعاده لا بعده لان
 الحكم بعدم الجواز لا يرد ان فضيلة الجمع وهذا الى طلوع الفجر فاذا
 قات امكان الجمع سقط القضاء وصلى الفجر بفلس موطئة اخر
 الليل ثم وقف ودعا واذا اسفراى من وري حجة العقبة من موضع
 يد من اليد من بطن الوادي من اسفل الى اعلاه سباعا حذفا الحذف
 رسم الحصى برؤس الاصابع وكبت بكل منها وقطع تلبينه باقرا
 ثم ذبح ثم قصر وحلقه افضل وحل كل شيء من محظورات الاحرام

في الذخيرة
 في بيان ما يجب في الحج والعمرة
 من شرائط واجبات
 في كل سنة
 من كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

ناه الشريعة

في بيان ما يجب في الحج والعمرة
 من شرائط واجبات
 في كل سنة
 من كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

تاج الشريعة

الا ان الشيا وبخال مالك الا انك والطيب ثم طاف للزيارة يوما من ايام
الحج سبعة بلا رمل وسعي ان كان سعي قبل والافعهما واول وقت بعد طلوع
فجر يوم النحر ومواويلهاى اول ايام النحر افضل من قال وسوفيه اى فى
يوم النحر افضل فقد سهر لان ذلك واجب حتى يحجب الدم بالتأخير عنه على
ما يأتى فى باب الجنائيات ويصلى ركعتين وحل له النساء ثم اتى منى وبعد
زوال نائى النحر روى الجار الثالث لورى فى الثالث لا الاول فان روى الكل اى عند
القضاء حسن لماعا الترتيب المسنون وجاز الاول وحده ما لا تدارك
الفايت فى وقته وانما ترك الترتيب وقال الشافعى عليه اعادة الكل
يبدأ بما يلى المسجد اى مسجدا خيف ثم بما يليه ثم بالعقبة سبعا وسبعا وكثر
بكل ووقف بعد روى بعده روى فقط فلا يقف بعد الثالث ولا بعد روى
يوم النحر ودعا ثم غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث ومواحب وان قدم
الذى فيه اى فى اليوم الرابع من ايام الرى على الزوال جاز وقال لا يجوز وله
النحر موزع الحاج من منى الى مكة قبل طلوع فجر اليوم الرابع وعند الشافعى
ينقطع خيار النحر بعد وبالشمن من اليوم الثالث لا بعده فانه ان وقف
حتى طلع الفجر وجب عليه روى الجار لان اول وقته من طلوع الفجر وعند
الشافعى اوله من نصف الليل وجاز الرى راكبا وفى الاوليين مما يلى
مسجدا الخيف وما يليه شيئا حب لا بالعقبة وكره ان لا يبيت بمضى ليلته اى
ليالى الرى ومن عند الشافعى واجبة وكذا لومات به مقدما نقله الى مكة
الشقير فتشبه المتاع المحول على الدابة والجمع اثقال وكره فى الفايق واذا
تفر الى مكة نزل بمحصب مواسم مريض ذات حصي بين مكة ومنى ويسمى
الابطح ثم طاف للصدر سبعة بلا رمل وسعى قد تقدم بيان وجوبه واخصاصه
بالافاقى فلا حاجة الى ذكرها هنا ثم شرب من زمزم وقبل العقبة ووضع
صدره ووجهه على الملتزم مواميين الحجر والباب وتثبت بالاستار

تاج الشريعة
في فقهنا على انما ليسب من انما
من انما ليسب من انما ليسب من انما
من انما ليسب من انما ليسب من انما

تاج الشريعة
في فقهنا على انما ليسب من انما
من انما ليسب من انما ليسب من انما
من انما ليسب من انما ليسب من انما

تاج الشريعة
في فقهنا على انما ليسب من انما
من انما ليسب من انما ليسب من انما
من انما ليسب من انما ليسب من انما

ساعة ودعا مجتهدا وبكى ويرجع فمقري حتى يخرج من المسجد ويسقط
طواف القدوم حين وقف بعد فقه قبل دخول مكة سواء كان محرما من
المبقات او من الحل ولاثنين عليه بتدكه لانه لا بد من واجب ومن وقف
بعد فقه ساعة من زوال يومها وعند مالك اوله من طلوع الفجر وطلوع
الشمس على اختلاف الروايتين عنه ولا يكتفى بالوقوف ساعة بل لا بد
ان يقف في وجوه من الليل الى طلوع فجر يوم النحر او اجاز نايما ونمى عليه
او جعل انما عرفة صح وكذا الواحى عليه فامر عليه رفيقه قال الامام الزاهد
الصغار ذكر في الاصل والجامع الصغير امرا عنه اصحابه ولم يذكر انه لو
احرم عنه واحد من عرض الناس يعنى به غير اصحابه ورفقائه ما حكمه
قال ابو عبد الله المجد جازى وكان الجصا من يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز
ولا يختص بذلك رفقاؤه من الحفايق ثم ان صح ما ذكر على اطلاقه عنده وقال
انما كان باس منه قبل الاغذاء جاز والا فلا ومن لم يقف فيها فاته حجة
المداد بالوقوف مطلق الادراك ولو فى ضمن المرور لا ما يقا بل الحركة فقط
وسعى وتخلد وقضى من قابل قال فى شرح الطحاوى ويسقط عنه افعال
الحج ويتحول احرامه الى العدة فيأتى بافعالها ويحل وجب عليه قضاء
الحج من قابل وان شهدوا بالوقوف بعد وقته اجزاهم استحقاقا والفقهاء
ان لا يجزيهم اعتبارا اذا وقفوا قبل وقته ومن لا منها عبادة تختص
بزمان وكان فلا يقع عبادة دونها واتما وجب الاستحسان فالغنى فيه على
ما ذكر فى البدايع من وجوب احدها ما قاله بعض شيوخنا ان هذه شهادة
قامت على النفي وموتى جوان الحج والشهادة على النفي باطلة والثاني
ما ذكره آخرون وموافق شهادتهم جائزة مقبولة لكن وقوفهم جائز
ايضا لانه من النوع من الاستنباه مما يغلب ولا يمكن التحرز عنه
فلو لم حكم بالجواز لوقع الناس بالحرج لان التدارك غير ممكن

فيقع بين الناس فتنة بخلاف ما اذا تبين ذلك اليوم يوم التدوية
 لان التدارك ح ممكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفة ولان
 جواز المؤخر نظير ولا كذلك جواز المقدم وبما قدرناه تبين وجه اصابته
 المص في العدول عن قولهم الى قوله اجزاء ثم فانه يصح على وجهي
 الاستحسان دون الاول واتضح ان من ذكر في تعليقه ثانيا وجه الاستحسان
 لم يكن على بصيرة لان شهودا به اى لا يجزيهم الوقوف ان شهد اليهود
 بانهم وقفوا قبل وقته فيجب عليهم الاعادة ولا اشكال في صورة المسئلة
 ان يجوز ان يعتبر الناس عدة ذى الحج من يوم الاحد مثلاً وسنوا عليه
 الوقوف ثم يشهد الشهود انهم راوا سلال ذى القعدة ليلة
 ذلك اليوم فيلزم ان تكون الوقوف يوم التدوية واتما قيل
 في تصوير ما ان الناس وقفوا ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا
 في الحساب وكان الوقوف يوم التدوية فلا يناسب المقام
 لان الكلام في ثبوت ذلك بالشهادة ومنهم من قال ان علم هذا
 المعنى قبل الوقت بحيث يمكن التدارك فالامام بالمراسل
 بالوقوف وان علم ذلك في وقت لا يمكن تداركه فبناء على
 الدليل الاول وموافق التدارك ينبغي ان لا يعتبر هذا المعنى
 ويقال قد تم حج الناس اما بناء على الدليل الثاني وموافقات
 جواز المقدم لانظيره لا يصح الحج ويد عليه ان مقتضى الدليل
 الثاني عدم الحكم بعدم صحته فلا ينافي مقتضى الدليل الاول فتأمل
 والمقالة كالرجل لكنها لا تكشف راسها ووجهها صحيح ولو اسدلت
 عليهم ثيابا وجافته عنه اى باعدت ذلك الشيء عن وجهها
 صحيح ولا تلي رافعه صوتها لم يقل جهرا لان المنه في حقها رفع الصوت
 لا الجهر والفرق واضح ولا تسعى بين المسلمين بل تسعى على مشيتها

صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة

ولا تلمس ولا تحلق بل تقصر وتلبس الحط ولا تقرب الحجر الا خاليا
 ولو حاضرت عند الاحرام اغتسلت ومنه الاختيار للاحرام
 لا للصلاة فيكون مغفرا للنظافة واتت بغير الطواف لانه
 في المسجد ولا يجوز للحائض دخوله لانه الطواف يجوز ان يكون
 من وراء المسجد لانه ليس بطواف معهود قال في التذاريع ولو طاف
 حول المسجد وبينه وبين البيت حيطان المسجد لم يجز لانت
 حيطان المسجد حاضرة فلم يطف بالبيت بل طاف بالمسجد بل لانت
 منه ان تكون الحرمه تكون الطواف في المسجد حتى لو لم يكن
 حيطان المسجد الحرمه وليس كذلك قال في الغاية لو لم يكن
 الطواف ولهذا وجب عليها الحائض بل
 الطواف بالبيت صلوة فيعتبر فيه الطهارة
 في طهارة الا ان اخبارها فيها فريضة فيه وجوبا
 الجواز بدونها وان ذلك لم يقل ان حيزها يمنع الطواف
 هو بعد ركعتي الوقوف بعرفة وطواف الزيارة سقط طواف
 الصدر فلا يجب شئ لكونه ولا يجب عليها شئ بناء على طواف
 القرض عن ايام النحر بسببه اى بسبب الحيز والنقاس
 كالحيز ذكره في غاية البيان قدرا لتقليد ان يعلق في عنق البدنة
 قلادة من شراك نعل او عروة مزادة وما اشبه ذلك من الجلود
 من شرح الطحاوي بدنة نعل او نذر او حذاء صيدا ونحوه كدم
 المتعة والقران والدماء الواجبة بسبب الجناية في السنة
 الماضية وتوجه معها بغير الحج فقد احرم فانه كما يكون بالقول
 تكون ولو اشعر ما سبغ في بيانه او جلها اى التي اجل على ظهرها او
 قد شاة لا وكنا الوبعث بدنة ثم توجه اى ان لم يبق البدنة بل

بعثها لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا لحقها يصير محرما من اعلى ما اختاره
 فخر الاسلام من عدم اعتبار السوق في كونه محرما الا في بدنة
 المتعة فان فيها يصير محرما من حيث توجه بنية الاحرام والبدنة
 هي الابرة والبقر وعند الشافعي من الابل خاصة وقال مالك ان
 يحز عن الابرة من البقر والهدى منها ومن الغنم ولا يجب تعريفه
 اى الذئب الى عرفات وقيل المراد بالاعلام والتقليد ولم
 يحز فيه الا جائز التضحية والحرم من يدى نفل ومتعة وقيل ان
 انما قال هذا اذ لا يجوز الاكل من بقية الهدايا ويسقط الاكل من
 ولذلك قالوا كل ولم يقل وله الاكل ويعين يوم النحر
 وغيرهما من شاة خلافا لما في يدى الاحصار بالجمع
 كما يعين الحرم للكل لا فقيح لصدقة خلافا للشافعي
 ولم يعط اجر جزار منه والابركب الاضحية ولا يحل
 بنصف ضربه بالنقاع اى بالمال الهادى وهذا اذا كان قريبا من
 الذبح وان كان بعيدا يحلها ويقتضى قتلها كالبقرة ذلك ما اورد
 عطف او تعيب بفاحش موما يكون مانعا في الاضحية ففي واجبه او بدله
 وموله وفي نفل لا شيء عليه ولا يحل بدنة النفل ان عطيت في الطريق
 اى قربت من الهلاك بدليل قوله نحو وصيغ نفلها المراد به قلاذتها بدمه
 به صفته سنامها اخطا بالاسناد به مدى
القران
 والتمتع القران افاضل من الافراد وعلى رواية ابن شجاع عنه
 الافراد افضل من التمتع وقال الشافعي الافراد افضل منه ومومن
 القران حكماء القوم افاضل عنه وموقوف مالك ذكره في الجمع على ما اختاره
 اشهب وقال احمد التمتع افضل من الافراد كذا في التبيين والقران موقوف للغة
 الجمع بين الشيبين ومطلقا وفي عرفهم الجمع بين الحج والعمرة بان يحرم

في الجمع بين الحج والعمرة

بهما او به بعد احرامها قبل اداء الاعمال من الحقايق ان بهما الاملا ورفع
 الصوت بالتلبية الحج وحملة وكونها معا وكذا من ميقات ليس بشرط
 قال في التبيين اشترط الاملا من الميقات وقع اتفاقا حتى لو احرم بها
 من ديرة املا او بعد ما خرج من بلد قبل ان يصل الى الميقات خاز
 وصار قارنا وموافقا وكذا لو احرم بها داخل الميقات او احرم بالحج
 حرم بالعمرة قبل ان يطوف له صار قارنا وقادسا لتقديم احرام
 احرام العمرة لانها مقدمة فعلا فكذا احراما ولهذا تقدم في الذكر
 المعاقبة بالتلبية ويقول بعد الصلوة اى بعد الشفع يصل
 اى اى اريد العمرة والحج قدمت وجه تقديمها عليه ذكرنا
 وطواف للعمرة بسبعة يرد للثلاثة الاول ويسعى
 يطوف طوافين ويسعى بسبعين عندنا وعند
 احدا ويسعى سعيوا واحدا فان اى تطوافين شوالين
 يسعينها وسبعين لها لانه اخر سعى العمرة وقدم طواف
 حرم وذبح للقران بعد رب يوم النحر وان حرم صام ثلثة ايام
 اخر ما عرفه وسبعة بعد حجه فتمت انتهم في ايام التشريق فالملاد بعد مضيه
 ابن شاة وعند الشافعي لا يجوز نكحة الا ان ينوي المقام فيها فان كانت الثلثة
 ان ان لم يضرها في الحج تعين الدم وقال الشافعي يصوم بعد ايام التشريق
 وقال مالك يصوم فيها وان وقف قبل العمرة بثلثة ايام لم يدخل مكة وتوجه
 اى عرفات ووقف بها فانه يصير افضا لعمرة بالوقوف في خلافا للشافعي وعليه
 دم الرض وقضاؤه مما لا دم للقران لم يقل وسقط دم القران لانه لم يجب فان
 وجوبه بالجمع ولم يوجد والسقوط فرع الثبوت والتمتع موقوف للغة من
 المتاع ومواتقاع تمتد الوقت ذكره الراغب وفي العرف ان يفعل على
 وجه الصحة كما هو الظاهر المتبادر عند الاطلاق اخر لعمرة او كذا في

اشهر الحج وان حج من عامه ذلك في سفره واحدا بد من ذكر مدين القيد
ومن تركها لم يصيب من غير ان يعلم بامله الما صحى موال النول في وطنه
الاصل من غير بقاء صفة الاحرام والاحرام من الميقات ليس بشرط المعرة
واللافتح حتى لو احرم بها من دوية املة او غير ما جازت وصار مقتوا وكذا
اخلق او التقصيص بعد الفراغ منها ليس يحتم بله الخيار ان شاء تحلل وان شاء
بقى محرما حتى يحرم بالحج اذا لم يكن ساق الهدى وان ساق لا يتحلل وقال مالك
حصل التحلل عند فراغه من افعال العمرة ساق الهدى او لم يسق من
حلق ولا تقصير كذا في التبيين ويقطع التلبية في اول طوافه
وقال مالك يقطعها كما وقع بص على البيت احرم بالحج في
قد حرمت العمرة فيقيم بمكة حللا ولا بد منه لانه لا يكون
السنة من احرم لانه في حجته المكي وقد تان ميقات المكي
وقبله افضل وحج كالسفر الا ان يرمي في طواف القدوم ويسعى
من اول طواف له في الحج اذ لا يسع في سنة من القدوم بخلاف المفرد
سعي مرة ولو كان بعد ما احرم بالحج سعى قبل ان يدور الحرم لم يرمي
في طواف الزيادة ولا يسعى بعده لانه في ذلك سنة وذبح ولم يصب الاضحية
عنه وان حرم صام كالقربان وجاز الصوم الثلاثة بعد احرامها قبل ان يطوف بها وقال
الشافعية لا يجوز قبل الاحرام بالحج القبله وتأخيرها حجت اشهر الحج وقت بصوم
الثلاثة لكن بعد حقيق السعي وهو الاحرام وكذا في القربان ولكن التأخير افضل
ومن ان يصوم ثلثة من ايامها عرفه وان شاء السوق وموافقا
من الارسل قبله واحرم وساق مديه ومواوي من فوده الا اذا كان لا سعاد
في بقوده للتعبير وقبله البدنة ومواوي من التحليل قال في شرح الطحاوي
ما يفعل بالهدى ثلثة اشياء تقليد وتحليل واشعار فالغنم لا يقد ولا يجلد ولا
يشهد عند نافي قال الشافعية يقد الغنم والابل والبقر يقلدان بالاجماع والتقليد

سنة والتجليل احسن وكذا الاشعار وموافقا للطعن في اسفل السنم قال
في الحقايق الاشعار مكروه عنده وعند ما مباح وليس بسنة ولا مكروه وعند
الشافعية سنة وموافقا لما بالخرج لغة وصفته ان يشق سنمها بان يطعن
في اسفل السنم وفي التبيين حتى يخرج منه الدم ثم يطلع به سنمها وفي المبسوط
نقل عن الطحاوي ما ذكره ابو حنيفة اصل الاشعار وكيف يكون ذلك مع ما اشهر
فيه من الآثار وانكره اسلم زمانه لانه رآهم يستقصون في ذلك على وجه يخاف
ان الهدنة لسرانه خصوصا في حجاز فرأى الصواب في سد هذا الباب
ان تقفون على الحد فان وقف على ذلك بان قطع الجلد فقط دون
قبل البسطة قال في التبيين والاحسن ان يشق من الجانب
الشافعية من الامن وفي شرح الجامع الصغير لفتح
البيان واعتمره لا يتحلل بها اي من العمرة لان سوق
من التحلل ثم احرم بالحج كما تاتي المحرم له يوم التروية وقبله افضل
يوم النحر اطلق في الحج كالمسلم في الصلوة والتحلل عن الاحرامين به ولذلك
قال في تحريم احرامه غير الا في من امره مكة واملا المودة فثبت ومنه ان سكة
ذكره في غاية البيان فقد فقط اي لا قران له ولا تمتع خلافا للشافعية ومن اعتمر
لا سوق ثم عاد الى بلده بعد ما اى يوم التروية بظن تمتع الا ان لم يامله فيما بين
التسكين الما صحى او يبطل تمتع خلافا للشافعية ومع سوق لا يبيطر
تمتع لعدم صحة المماح خلافا لمحمد وان طاف قبل التروية قبل شهره وانها
فيها وجع فقد تمتع خلافا للشافعية وبعبارة اخرى لو طاف في اثنى عشر يوما قبل شهر الحج
لا يكون تمتعا لوفى حرمه عنده فيها اي في اشهر الحج وسكن بها حتى لميقات المعرة
في منه الصورة عدم التهاون والميقات لا الاقامة بمكة او الحرم ومنه الاتفاق او بالمل
التمتع اي خرج بعد فراغه من العمرة الى موضع لا سكة التمتع كالضفة والظائف
وسكن فيه وجع فهو تمتع لان السفر الاول لم ينته جوعه الى موضع المذكور

كانه لم يخرج من الميقات وفيه خلاف للامامين على ما ذكره الشيخ ابو جعفر الطوسي
 واكثر خلاف ابو بكر الرازي وصوب قوله في الاسلام وصاحب المختار والمنقول
 اخذ بقول الطوسي وصح الخلاف ولوا قدما ورجع منه اي ما سكن فيه و
 قضا ما وجب لان الحكم السفر الاقل لما بقي بالرجوع منه صار كانه لم يخرج من مكة
 ولا تمتع للسكن فيها الا اذا الم بالمد ثم اتي بها لان هذا ان شاء سفر لانتهاء السفر
 الاول بالامام فاجتمع النساكن في سفر واحد واي قد اتمه اي من اتمه في شهر
 الحج ورجع من عاتمه فاتيها فسد في فيه لانه لا يمكن الخروج عن عدة احرام ما ف
 الا بافعاله بلادم انما لم يجب دم التمتع عنه لانه لم يبق في بادء النكاح
 في سفر واحد **باب الحنايات الخ** اية اسم لفعله
 اصطلاح الفقهاء انما يطلق على ما يكون في السفر **الطريق**
 ففصب او سقمه او نحو ما ان طيب بدم عضو او قد روي
 ذكره في شرح الطوسي وحسب راسه او حخته كانه ان كان ما يهيئ
 التطيب فقط وان كان ملبدا يلبس فلا اقل دم التطية ايضا وانما قال
 لو كان بالوسمة لا شيء عليه او اد من بزيته او حرسوا كان مطبوعا وغير مطبوع
 او غير مطيب اذا بلغ عضو كاملا وقال يجب الصدقة في غير المطيب والدم في
 المطيب وقال السافعي يجب عليه الدم في الشعر وفي البدن لا شيء عليه وانما
 قال بزيته او حذر لانه لو اذ من سجد او شتم او آتية لا شيء عليه بالاتفاق ذكره
 الطوسي او لبس حيطا لبسا سادا المتأقيد به اذ لو ادخل منكبيه في القباء ولم يغسل
 يديه في الكتف لا يجب عليه شيء خذ قال زفر او سجد راسه يوما وحلق راسه
 او حخته وعند مالك لا يجب الا بحلق الكرا او مجاميع جمع الحج اسم مكان من الحج وهو
 فعل الحجام وقال لا يجب فيه الصدقة او احدا بطيه او عاتته او رفيقه او قص اظفار
 يديه ورجليه في مجلس واحد انما قيد به لانه ان كان في مجلس يجب اربعة وماء
 ان قل في كل مجلس يدا رجلين خلافا لمحمد وابدو رجل او طاف في المقدس محدثا او لغيره

في الشبهة

او للصدر او للعدة ذكره في الايضاح جنبا ولاكثر هذه الثلاثة حكم الكل واخره
 اي اخر طواف الصدر الى اخر ايام التشريق او افاض من العرفة قبل الغروب
 قال في شدة مختصا للذكر في اذا غربت الشمس وابطاء الامام بالدفع يجوز
 للناس الدفع قبل الامام لان وقت الدفع قد دخل فاذا اتاه اخر الامام
 فقد ترك السنة فلا يجوز للناس تركها والامام وفيه خلاف السافعي او ترك
 اقل سبع الفرض اي ترك ثلثة اشواط او اقل من طواف الزيارة وقال السافعي
 في فعله ما ترك ولا يتحل حجة بفعله ذكره في شدة الا قطع ويتذكر اكثره بغيره
 النساء الى ان يطوفوا فاما في حق النساء اذ حل لهن كل شيء سوا منة بالخلق
 سدا والسبع او الوقوف بحج او الرمي كله او في يوم واحد او الرمي
 قبل التبيد ثم يتأخير رمي كل يوم الى اليوم الثاني بحسب الدم
 قاله ما وان اخره الى الليل ورمي قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني
 بالجماع او حلق في حلق او لغيره فان الحلق اختص بمن ومومن
 في ايام النحر وانما اذا اخرج ايامه في حلقه فحلقه فعليه دمان عنه وقال محمد
 يجب دم واحد في الحج والعمرة وقال زفر ان حلق الحج في ايام النحر فلا شيء عليه وان
 حلق بعده فعليه دم وقال ابو يوسف لا شيء عليه فيها لا في معقر رجوع من حلقه فري
 خرج من الحرم ثم عاد اليه وقصر لا شيء عليه وانما قصر المعقر لان الخارج وان خرج من
 الحرم ثم عاد الى الحرم يجب عليه الدم او قبل عطف على قوا او حلق في حلاله قوله قصر
 او سجد شهوة انزل او لا واخر الحلق وطواف الفرض من ايام النحر العذر لا بد من هذا
 القيد اذ لا شيء في التأخير عنها بعدز الحنض على ما تقدم بيانه وقال الاشعري عليه في مذبح
 التأخيرين وكذا في التقديم الا في ذكر او قدم سكا على آخر الحلق قبل الرمي ونحو القدر
 قبل الرمي والحلق قبل الذبح فعليه دم جواب قوله ان طيب بدم عضو او يجب
 ما على قادن حلق قبل ذبح دم للحلق قبل الذبح ودل القرآن وقال ليس عليه لادم
 القدر مناعلة وفوق ما في الجامع الصغير وانما ما في روم لنا خير الذبح وعنه

من الشريعة

دم واحد ومو الاو فسد عليه انه ح يكون تخصيص القارن بالذكر لغوا وان طيب اقل
 من عضو او شتر راسه او لبس بغير اقل من يوم وقال ابو يوسف يجب الدم اذا البس الكثر
 اليوم او خلق اقل من ربع راسه وعند الشافعي لا حجة للمدة والمقدار فيجب الدم مطلق
 اللبس والخلق او قضى اقل من خمسة اظفار وعند فر للثلاثة حكم الكل او حجة متفرقة مهيبة و
 رجليه وعند محمد يجب فيه الدم او طاق المقدوم او للصدر محدنا منا على رواية القدوري
 واما على رواية الكندي فيجب الدم عند او تلك اقل سبع الصدر او احدى جوار ثلث
 من مابلي سجد خفيف وما يليه وما يلي العقبة في يوم بعد النحر او خلق راس خمر
 بنصف صاع من برب وان طيب او خلق او لبس اي فعل من هذه الاشياء
 بعد ربح اي في الحرم كما مر ان الذبح فيه او تصدق ثلثه
 في اي مكان شاء وعند الشافعي لا يجوز الا في الحرم او صام ثلثه
 قبل وقوف فر صلي حجة ويحرم ويذبح وقال الشافعي يجب بدنة ان لم
 يفرق اي ليس عليه ان يفرق ما في قضاء فدية وعند مالك يفرقها اذا اخرجها
 مكذبا في عامة الكتب وفي المنظومة لا يفرقها ما في ان يفرق وعند فر اذا اخرجها
 الشافعي اذا بلغ المكان الذي واقعها فيه وبعد وقوفه لم يفرق ويجب بدنة كما اذا
 طاق للفرس او الكثر جنباً ثم ان عاد سقط البتة الا انه ان اى ذة بعد ايام النحر يجب
 الدم للتأخير عنده خلافا لها واجب الدم ينادى بالقيم الا في مدين وبعد خلق
 شاة وفي عمرته قبل طواف اربع يفرق ما فيه وذبح وقضى وبعد اربعة ذبح
 لم يفرق وقال الشافعي لا بد من وجوب بدنة وان قتل حرم صيد
 ولو مضطرا الى اكله كان سبيته بالقيمة بالدلالة عليه لم يقل او د عليه
 قائله لعدم صحته على اطلاقه في الهداية والدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون
 المدان عالما به ان يصدقه في الدلالة وفي مسئلة الدلالة خلاف
 الشافعي بانه لو عر داى سواد كان اقل مرة او لاسهوا وعمل فعليه جزاؤه
 ولو ساءت او جاما من ولا موما في رجله ريش كالسدا ويلوفيه

خلا ما ملك او سباعا خلا فالشافعي الا اذا حال في الاشياء في قتله خلافا
 لذر وجزاؤه ما قومه عدلان في مقتله او اقرب مكانه منه اي ان لم يكن
 في مقتله قيمة يقوم في اقرب مكان منه يكون له قيمة فيه لكن في السبع لا يربح على
 شاة ثم له ان يشتري به مديا او طعاما ويتصدق على كل مسكين نصف صاع
 ما بين او صاع من تمر او شعير الا اقل منه اي ليس له ان يطعم مسكينا واحدا اقل
 ما قدر وله ان يطعم اكثر من حاجة لا يحسب الزيادة من القيمة كئلا ينقص
 عدد المساكين او صاع عن طعام كل مسكين يوما وان فصر حن طعام مسكين
 ان كان الواجب ابتداء دون طعام مسكين بان كان قيمة اقل من نصف صاع
 مدق به او صام يوما هذا اي من خيار التعيين للقائل عندهما وعند محمد
 التعيين وليس له ان يخرج عن حكمها ان وقع الاختيار على الهدي على القوي
 في تعيين القائل عندهما وتعيينها عنده محمد بما يعتب المثل قيمة بالتفصيل
 عنده ان كان للمقتول نظير من النعم فعليه ان الهدي مثله حلقه كالبدنة في
 النعامة والبقر في حمار الوحش ولا يعتبرا لمثل قيمة كافي الخام والعصفور
 من الحقايق والرافعي يوافق محمد في التفصيل المذكور الا انه اذا وجبت القيمة
 كان جواب محمد كجوابه جواب الشافعي فيه او يصوم او يتصدق ولا يذبح لان
 الذبح عنده لا يكون من الظاهر من التبيين ويجب جرحه ونف شعره وقطع عضو
 ما نقص من اذا برى وبقي اذ به وان لم يبق له اثر الا بضم لزال الموجب وقال
 ابو يوسف يلزمه صدقة الالم وينتف ربه وذبح قوائمه وكسريضة وان
 خرج في ميت وذبح الحلال صيدا حرم في اي قيمة الصيد وطبه وقطع
 حشيشه ولو بالدمي خلا فالابن يوسف في الرمي الا ان جرح وشجره غير ميت
 ولا ما ينبت ما ينبت الناس عادة غير متحقق للاس سواست بنفسه او ميت
 وما لا ينبت عادة اذا ائتمه الناس التحق بما ينبت عادة قيمته اي قيمة
 المتلف الا ما صف فانه حطب كحل الانتفاع به وان كان مملوكا

شاة اذ السبعة اثنان
 بالليل والليل والليل
 لا بالليل قيمة المتلف وهذا
 قيمة الصيد

فلصاحب قيمة اخرى ولا يشترط فيها قيمة اخرى بخلاف الاولى منفردة كانت
او مجمعة معها ولا يصوم في الاربعة هي ذبح صيد الحرم وحلبه وقطع
حشيشه وشجره لانها غرامة مالية وليست بكفارة فلا يكون للصوم فيها
مدخل من المتصغف ويقتل قلة هذا اذا لم يكن ساقط من نفسه ذكره في غاية النباه
او جراحه صدقة وان قتل ولا يبيح يقتل غراب المملوك به الا يقع الذي ياكل
الجيف او يخلط واما العقعق ففي قتله الجزاء وحده وكقرب وحية وفارة
وسلحفات وقراد وبرغوث وغر وبغوض وذيب وقلب عقور
وله ذبح الشاة والبقر والبعير والدجاج والبطة الاملي المرد به ما كان
في الساكنين والحياض ولا يطير واما الذي يطير فهو
بقتله والكل ما صاده حلال ودبحه بلا دلالة تحريم وان كان
ان اصطاده لاجل الحرم لاكل تناوله ولو ذبحه حرم حله يقع على
وغیره وقال الشافعي يحل لغيره وانه اذا احل ذكره في التبيين ولو كان
حرم قيمة ما اكل خلافا لافان لا يحرم لم يذبحه اي لو اكل حرم اخر لم يذبح
ويطال بيع الحرم صيدا وشاة لان بيعه جاز تقضي للصيد ويبيعه بعد قتله
بيع ميتته من التبيين وما دخل الحرم بضميت احدى يده وانما ذكره اعتمادا
على انقضاءه من قوله الا في ذكره او في قفص معه وهو حلال لا بد من احتساب
هذا القيد ليظهر فائدة قيد الدخول في الحرم فان وجوب الارسل على
الحرم لا يتوقف على دخوله الحرم الا انه يحرم بالا حرام يجب عليه ارجعه خلافا
للكشاف والشافعي ورد بغيره اي ان اكله يبيح صيداه حله الحرم ثم باعه سواء باعه
في الحرم او بعد ما اخرجته منه فان كان بالادخال من صيد الحرم فلا يحل اخراجه بعد ذلك
ذكره في التبيين ان بقي الى الصيد في يد المشتري والاعزم بيع الحرم صيدا
ما حرام وحلال لا يبيح بینه او في قفص معه ان اعزم لان الانافي يحافظه الصيد
خلافا لشافعي من ان شتر صيدا في يد حرم ان اخذه حلالا من خلافا لهما والا فلا

فان قتل حرم صيدا في يده فكل يعزم اما القاتل فلا نه جوف على احرامه يقتل
الصيد واما الاخر فلا نه اتلف مع الصيد به حكما باثبات يده ومن منابذين وجه
الحاجة الى زيادة عبارة يد في قوله في يده فكل يعزم اخذه على قاتله خلافا لافان
ويشترط جراحه صيد قتله محرمان خلافا لشافعي واتخذ في قتل حلالين صيدا حرم
لان ذلك جزاء الفعل وهو متعد ومذاجنا المحل ومو واحد ولدت تلبية اخر
من الحرم وما ناعدهما اي الظبية والولد وان ادى جزا ما فولدت لا يفر
وبانه دم على المفرد فعلى القاتل به دمان دم لحية ودم لعنه وفيه خلاف
الايجوز الميقات غير محرم فانه يلزمه دم واحد خلافا لافان في اراد
حرام الميقات لزمه وهو لا يدخل في ذلك لوجود الاحرام بعد
بل لا وجده اذ يفر من الدخول في الحكم المذكور والمفهوم
ما قال اراد الحج او العجرة لانه لو لم يرد واحدا منها لا يجب
الميقات وان وجب الحج او العجرة ان اراد دخول مكة او الحرم
حيث انه فانه عاذاي ان جاوز غير محرم من الميقات ثم عاد اليه فاحرم منه
او عاد اليه محرما يشرع في نسك ولا يسقط عنه والا فلا اعلم انه ان جاوز الميقات
غير احرام ثم احرم ومنه عليه حتى اتمه فعليه دم بالا جاع وان عاد الى الميقات
ولا فرق بين عوده الى هذه الميقات وبينقات اخرى في الصفة وان كان الاول
اولى واعاد التلبية قبل ان يشتغل بالفعال الحج سقط ذلك الدم عنه خلافا
لغيره وان عاد الى الميقات محرما ولم يلبس لم يسقط عنه الدم خندا حنيفة
وقالا سقط ولو لم يعد الى الميقات غير محرما في النسك تارك عليه
الدم بحيث لا سقط عنه وان عاد وتبين فقول له ولم يلبس لا بد منه في
صحة الجواب على قول الى حنيفة واما قال وله دم من التلبية لان الشوط
عنده تجد يد التلبية عند الميقات بعد العود اليه فيكون على ذلك
في شوط الطحاوي كغيره يدايح وسمت فرج من حرمته وهو حرام الحرم

واحد ما انما وجب الدم فيها لان احرام الكلى من الحرم والمتمتع بالعمرة
لما دخل مكة واتى بالعمرة صار ملكيا فاحرامه من الحرم فيجب عليها الدم لمجاوزه
الميقات بلا احرام ولو جاوزه فاحرم بعمرة وافسد ما مضى وقضى وادم
تلك حقه اي حق الميقات لانه يقضيها كاملا باحرام من الميقات فتحرره فانقص
من حق الميقات بالمجاوزه عنه بغير احرام غير الا في طواف لعمرة الا قد شوطا
كان او شوطين او ثلثة فاحرم بالبحر فوضعه وعليه دم وحج وعمرة اما الدم فلاجل
الرفض واما الحج والعمرة فلما كان الحج الفايث من ارضه وقالوا احب اليان
العمرة ويقضيها ويحج في الحج لانه لا بد من رفض احدهما وانما قال طواف
ان طاف بها الاكثر ثم احرم بالحج رفضه بلا خلاف على ذكر في الهدايا
واحد منها لان الاكثر حكم الكثر فصارت لو فرغ وعليه دم
ولو اتمها صح لانه ادى افعالها كما التزمها غير انه من غير
على ما عرف في موضع ودخ لم يكن النقصان في عمله لان
احرم بالحج ثم يوم النحر باخرى احرم بالحج فحج ثم احرم يوم النحر
القابل فان حلق للاول اي قبل الاحرام للثاني لزمه الاخر بلا دم والافع دم
اولا من عندنا وقالوا ان قصر فعليه دم والا فلا شيء عليه ومن اتى بعمرة المطلق
فاحرم باخرى داح لانه جمع بين احرام العمرة ومؤكدوه فلزمه الدم افاق
احرم به ثم بها لزمناه لان الجمع بينهما مشدوع في حقه لكنه اساء حيث
اخطا السنة فانها في حق القارن ان يحرم بها معا او يقدم احرامها
ويبطل من بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه الى الموقوف فان طاف
ثم احرم بها فبقي عليها داح لانه اتى بافعال العمرة على افعال الحج و
رفضها فان رفض قضى وارق لرفضها حج فاسلم بعمرة يوم النحر او
في ثلثة يليه لزمته لان الجمع بين احرام الحج والعمرة صحيح ورفضت
وقضيت مع دم وان مضى صح وتجب دم فايث الحج امكته اوها

رفضه اي رفض ما احرم به وتحلل بافعال العمرة لان فايث الحج يجب
عليه من اوانا يرفض ما احرم به لان الجمع بين احرام الحج واحرام العمرة
غير مشدوع ولما فاته الجمع بقي في احرامه ولا ياتى تحل من احرام الحج باعمال العمرة
وقضى ما احرم به لصحة الشدوع ودخ للتحلل قبل اوانه بالرفض
الا حصار مو ان يعرض للرجل ما يحول بينه وبين الحج من مرض او
اوعد ويقال احصر الرجل احصارا فهو محصر فان حصر في سجن او دار قبل
حصر فهو محصور ذكره القتيبي في تفسيره ان احصر المحرم بعد او مرض
وعند مالك والشافع لا يثبت حكم الاحصار الا بالبعد وبغث المفرد وما
او قيمته حتى يشترى لها مديا في الحرم ونذبح عنه ذكره في الهداية والقارن
دمين اراد البعث الى الحرم لان دم الاحصار يختص به خلافا للشافع فانه
ينذح في موضع احصر فيه وعين يوما يذبح فيه ولو قبل يوم النحر من
عندنا وقالوا ان كان محصرا بالحج لا يجوز الذبح الا في يوم النحر على ما مر وبذبحه
يحل من مناهر تعين يوم الذبح بلا حلق ويقضي خلافا لابي يوسف عليه
ان حل ما حج حج وعمرة وعند الشافع عليه حج لا غير ومن عمرة عمرة احصر
عنها متحقق عندنا خلافا لملك والشافع ومن قران حج وعمرة وان وادا
زال احصاره وامكنه ادراك الهدى والحج توجه الى وجب التوجه عليه للقاء
الحج وليس له ان يتحلل بالهدى والا فلا اي ان كان لا يقدر ان يدركها لايجب
عليه التوجه وذلك على اوجه اما ان لا يدرك واحدا منها فيتحلل لفوات
المقصود او يدرك الهدى دون الحج فيجوز له التحلل استحسانا ومنه
قول ابي حنيفة والقياس ان لا يجوز وموقوف زفر ومنه القسم لا يتصور على قولنا
فالحج لاسر ان دم الاحصار بالحج عندما يتوقت يوم النحر فاذا ادرك الحج
الهدى ضرورة وفي المحصر بالعمرة صور فينبغي ان يكون جوابها فيه جوابه كما في
التبيين وسعد عن ركن الحج بمكة احصار وعده احدا لانه ان قدر على الوقوف بتم فيه

فلا يثبت الا حصار وان قدر على الطواف ان يتحلل به ولا حاجة الى التحلل بالبرك
كفايت الحج ودم الا حصار على الامر في ماله ان كان عن ميت خلافا لابي يوسف في المني
وانما لا يقاربتا اذ لا يلزم ان يكون بالبرك الميت ودم القديان والحجبة على الحج ومن انفرد
ان جامع قبل وقوفه بخلاف ما اذا فات الحج لا بعده لحصول المقصود بخلاف الاول
ان مات اي الحاج عن ميت في الطريق او سرق نفقته حج عن منزل الميت لم يقبل
منزل الامر ما عرفت انه لا يلزم ان يكون بالبرك وقال لا يحج من حيث انقطع سفر الا فيقول
لا من منزله الاول رد لقوله ما بقي ان كان بوصية يعينه لزوم الحج عن منزل الميت فلو
ما بقي من ماله على تقدير ان يكون الحج عنه بوصية منه ثم ان ما ذكر قوله وقال ابو يوسف
بما بقي من الثلث وقال محمد بما بقي من المال المدفوع اليه ان بقي شيء والا بطلت الوصية
من حجل فالحج صحه ويقع عنه ان دام حجه الى موته ونوى الحج عنه شرط العجز الحج الفرض
لا للنفل فان فيه يجوز الانابة مع القدرة لان مبنى النوا على السعة ومن حج عنه امره
وقع عنه وصدا ماله ولا يجعله عن احد مما لانه قد وقع عن نفسه فلا يقدر على جعله
لغيره ولذلك ان حج عن ابويه اي له ان يجعله لاحدهما بعد ذلك لانه غير مأثور الحج
عنهما ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون جاعلا لثواب
حجه له ونيتة عنها لقولان الحجة الواحدة لا تكون عن اثنين فبقي له اصل الحج وهو
سبب للثواب فله ان يجعله لاحدهما او لهما من التبيين ندرجها شيئا مشي حتى
يطوف الفرض لم يذكر من اين يتبدى المشي فيلخص من الميقات والاصح انه يشي
من بيته لانه هو المارد في العرف وهو امك كذا في التبيين وفي
المبسوط خيره بين الركوب والمشى وفي الجامع الصغير اشار الى وجوب
المشي حيث قال لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وان اوصى بحج عنه اكلها
من منزله ان بلغ نفقته من ذلك والا فمن حيث يبلغ وان مات حاج في طريق
واوصى بالحج عنه حج من منزله وقال لا يحج من حيث مات وهذا الخلاف فيمن له وطن
واما من لا وطن له فيحج عنه من حيث مات بالاتفاق ذكره في التبيين

كتاب النكاح موحقيقة في الوطى ويجاز في العقد لغة ذكره المحرري والازهرى
وشرحا ذكره فاضل خان وقال السرخسي في اصوله ان لفظ النكاح حقيقة في الوطى ويجاز في العقد
عندنا وعند الختم حقيقة في العقد فانما ثبت فاقوجه قوله موثقة في موثقة في الفقه فان لفظ
النكاح حقيقة في العقد في عرفهم من عليه صاحب المجتبى موضوع ملك المنفعة وموعبة عن
معنى نفقة حل الاستمتاع والوطى والبيع والهبة ايضا قد يفيد ان ملك المنفعة الا انها غير
موضوعين له ولهذا يصح ان في محل لا يحل الاستمتاع بخلاف النكاح سعده بالحاج وقبول
لعقلها ما ذكره وجب فلا تارة من فلان الواحد يتولى طرفي النكاح في صور كثيرة ياتي بيانها
وكثر وجب هذا اذا سبق التوكيل من احد ما يقوله زوجا وما ضيان كن وجب وتزوجت
او مستقبلا وما ضيان كن وتزوجت ذكر في الاصل لو قال ان زوجا بكذا فقالت قبلت تم
النكاح او امر وما ضيان كن وتزوجت اعلم ان قوله زوجا بكذا فقلت قبلت تم
المذكور شرط للعقد لانه طالع ويكون انعقاد النكاح بقول الاخر تزوجت وحده وهو المراد
مما ذكر سابقا بقوله كن وتزوجت وبمحمل الايجاب وح تكون القول المذكور وسط العقد وكذا
الانعقاد به ويقول الاخر تزوجت جميعا وموالماد منها ومذا من المواضع التي وقعت
وتفصيلها وان لم يرها معناها هذا اذا لم يكن احد اللفظين مستقبلا او امرا ملدا به الايجاب
اذح لا بد من اية العقد وذلك لا يكون بدون العلم ثم ان فيه اختلاف الشائع ذكره في التبيين
وسو لعمد الرواية فيبعث اسما بنا على ما فهم من الحائبة والفتوى على ما ذكره من عليه في النص
وقوله ماداد ويدبر فت بعد ادرك ويدبر فتى ايجاب وقبول لكان العرف فاجواب
مثل هذا الكلام قد يذكر بالميم وبدونه كقوله وتزوجت في البيع لا بقوله ما زن وشووع
لان النكاح اشبات وهذا اظهار ولاظهار غيا لاشبات ذكره في قوله في مختارات النوازل
مو المختار وانما لم يقل عند الشهود لان الكلام منها فيما انعقد النكاح وبالا انعقد به لا في زجر
فانها امر اخر واد ذلك ويصح بلفظ النكاح بلا خلاف كما يصح بنظره ويصح على ما علم ما سبق
من الاشنة وتلك وصية خلافا للشافعي في الثاني ولانها من الفاظ الطلاق حتى يقع الطلاق
بقوله وسبكتك لا ملكك فال يكون موجبا لفسد ما قولنوع وامراه مؤمنة ان وميت نفسها

تابع الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

تفصيلها

تابع الشريعة

تابع الشريعة في التبيين

تابع الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

هذا ما ذكره في النكاح من غير خصوص
بالله تعالى ما ذكره في النكاح من غير خصوص
في النكاح من غير خصوص
في النكاح من غير خصوص

وما كان مشروعا في حق النبي لم يكون مشروعا في حق الله موالا اصل حتى يقوم دليل الخصم وموت
 منها وقوله في خالصته كمن دونه المؤمنين لا يصلح دليل لان الاختصاص والخصوص في سقوط المهر
 لانها مقابلة بين اوقى مهرها ولا نه مغلل بنفي الحج وهو في لزوم المهر لا في لفظ التزوج ولا اله المنه
 التي سبق الكلام لاجلها انما يحصل بنفي المهر لا باقامة لفظ مقام لفظ ويجوز ان يكون المهر
 في انما لا تحل احد بعدهم وصدره لفظ الصدقة ليس بموضوع بلك العين ولهذا يصح النكاح
 حيث لا يملك العين كالوقوف فاقيد ويصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع للملك العين حالا
 لا يصح ضابطا ويصح وشراء موالصحيح لا بلفظ اجارة عند عامة شايخنا وكثير من
 انه ساعد به وانما لم يقبلوا استجارة وقد قال بعد البيع وشراء لان موجب ضابطتهم المروية ان
 ينقصد به النكاح فاللامام السرخسي في شرح الكافي في صورة الانقضاء بلفظ الاجارة ان يقول اجرت
 ابنتي منك ونوى به النكاح لما اذا جعل الحرة اجرة في الاجارة به قال استاجرت دارك بانتي مذ
 ينقصد النكاح لانه روى عن محمد بن ابي ان قال كل لفظ يملك الركاب به ينقصد به النكاح ومثل ذلك
 واجارة حكى عن الكرخي انه ينقصد النكاح به والصحيح انه لا ينقصد واليه ذهب الرازي وروى
 بهذا عند عامة شايخنا وحكى عن الطحاوي انه ينقصد به مطلقا وعن الكرخي انه ينقصد به ان قيدت
 بالحال ذكره في البدايع وشرط سماع كل منهما اي من العاقلين سواء كان زوجين او غيرهما لفظ
 الاخر ذكر هذا الشرط في الخلاصة ولم يذكر في عامة الكتب بل ذكر في بعضها ما يدل على انه ليس
 بشرط قال في مختارات النوازل رجل بعث كتابا ليخطبها فقالت المرأة تحضر من الشهود زوجي
 نفسه منه لا يصح النكاح لان سماع الشهود كلام العاقلين شرط حتى لو قالت على الشهود ثم قالت
 اشهدوا اتي قد تزوجت نفسي منه يصح لانه قد سمعوا كلام الخاطب باسماها اياهم قراءة وصحة
 حزين حضور الشاهدين عند العقد شرط الصحيح عندنا خلافا لما لك فان الشرط عندنا
 ولو حضور المجازين والصبيان ذكره في الحقايق او حدين وحدين فلا يشترط الذكر عندنا
 خلافا للشافعي بكافيتين مسلمين سامين عالقلهما فلا يصح ان سمعا منفردين وان
 كانا حاضرين معا قال في التجنيس رجل تزوج ابنته من رجل يحضر من رجلين فسمع احد ما قال
 الاخر ثم اعاد فسمع الاخر ولم يسمع الاول فهذا باسد لان كل واحد من النكاحين لم يحضر

صدر الشريعة
 يعنى الانقضاء
 المتفق جواز

انما قال هذا لان عدم الصيغة بدون
 كما اذا اتى بها بحضور واحد ثم قال
 وصرف آخر فاعاد بحضور
 الشاهدين الا ان يوافق
 الشاهدين الا ان يوافق
 ومنا واحدا والا فاشترط
 صدر الشريعة

تاج الشريعة
 تاج الشريعة
 تاج الشريعة

سماع الشاهدين ولو فاسقين او محدودين في مدعي خلافا للشافعي والاصل عنده ان كل من ملك
 قبول النكاح لغيره ينقصد النكاح بحضوره فيد خالفه القاسق والمحدود يخرج الصبي والمجنون
 والعبد او عجين او ابني الزوجين او ابني احد منهما لا حاجة الى قوله لانه الاخر لا ينفذها بالمعاقلة
 ولا الى قوله لانه لا يثبت بها ان ادعاه القريب لانه سبيل الشهادة وقد روي موضعها وصحح النكاح
 سلم ذميه عند ذميب خلافا لمحمد وزفر امر احد ان يملك صغيرا فاذك عند فرد ان حضر الامم
 صح لان الوكيل في النكاح صغير ونعت فاذا كان الامر حاضرا يجعل مباشر لا اتحاد المجلس فيصير
 المنيح شاعرا كنكاح بالغة حاضرة عند فرد في الملك فيجعل البالغة عاقبة والمنيح شاعرا ولا فلا لان
 المجلس يختلف فلا يمكن ان يجعل الامر مباشر وصم على من اصله وفرعه واحدة وفرعها وفرع
 اخية عدل في الموضوعين عن عبارة البنت الواقعة في الكتب الى عبارة الفرع واصاب وعنه
 وفرع موطوءة سواء كانت مملوكة باحد المالكين او لا فلا حاجة الى ان يقال ومنزنية وللشافعي
 خلاف في المنزنية ثم انه اصاب في تعبير عبارة البنت الى عبارة الفرع كذلك اصاب في العدول عن
 عبارة الزوجة الى عبارة الموطوءة ومسوسة وماسة وناطقة الى ذكره ومنطوية الى قوله بالادب
 موالصحيح وعليه الفتوى وللشافعي خلاف في ثبوت حرمة المصاهرة بالمست والنظر في ذلك
 بسبوة فيه للنظر والاستدراجها الا ان وجود سامن احد مما يكفي ولذلك اطلقها ثم اعدم الانزال
 شرط حتى لو انزل عند الملتن او النظر لا يثبت به حرمة المصاهرة اذ لا يبق مفضيا الى الوطء
 لانقضاء الشهوة ومنا موالصحيح قال صدر الشهيد في باب الصوم ما شذج الجامع الصغير
 وعليه الفتوى وحده الشهوة المعتبة في الموضوعين ان ينتشر الالة او ينشأ او ينشأ
 الصحيح قال في الخلاصة وبه يعني وفي الشيخ والعين ان يتحرك قلبه بالاستنهاه ان لم يكن
 متحركا قبل ذلك وان كان متحركا ان ينشأ حركة في النساء لا يكون الامدا واما مجرد اشتهاه
 القلب فلا يعتبه مما ذكره القس عن الصحابة وسكتا ذكره في الصلاة السرخسي ايضا واصلاح
 واصل رويته موطوءة او غير موطوءة وزوجه اصله وفرعه ولا يدرى رضاها ببعضها ووقع الاغت
 وفرع الاخر وفرع الولد شمل عدة اقلام وماعده لا يشملها وعند الشافعي لا يحرم لبن
 الفحل وما دونه تسع سنين ليست شتمها وبه يقع اما بنت تسع سنين فقد

تاج الشريعة
 تاج الشريعة

تاج الشريعة
 تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة
 حقا لا يدرك منها تاج
 الشريعة ذكره فيما تقدم
 ولم يصح خلافا

كالت

تاج الشريعة
تاج الشريعة
الله

دل علی ذلک، ذکرہ فی فصول الحمد ما ت

في عدة رابعة للحزب والثلثة في عدة ثانية للعبد وفيه خلا في الشافعي وامة على حدة ويجوز ذلك
عندما لك او حامل ثبت نسب حملها وكانت سبية او مستولده انما قال ولو كانت سبية لان
كونها سبية مظنة لان لا يثبت نسب ولدنا وانما قال او مستولدة لان ما تمت من صحة النكاح
موطوءة السيد منشأ لان يتوهم صحة نكاحها حال حملها منه ايضا ومنه ومن ان كونها موطوءة
ستدعيها توجب صحة نكاحها فع ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت حملها فقد ومن نكاح
المنعة خلافا لما لك وصورة ان يقول اتبع بك كذا مدة بكذا من المال فتقبله ولا حاجة الى
ان يقال خذك هذا المال والموقت خلافا لذي وصورة ان يقول تنقح بك كذا في شهرين
منتهى **معنى باب الولي والكف** نفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي اعلم ان الحق العاقلة
البالغة متبها كانت او بكرا اذا زوجت نفسها بلا ولي فعندنا حنيفة وز في ينقعد
النكاح خلافا للشافعي ومالك في الا نكاح فان النكاح لا ينعقد بعارة النساء عندهما
ولحد في النكاح فان ينقعد عنده موقوف على اذارة الولي سواء كان الزوج كفوا لها او لم يكن
ومع كون موقوف انه لا يجوز له ولها قبل الا اذارة ولا يقع الطلاق ولا يتوارث احدهما
من الآخر ويروي رجوعه الى قول لا يحق وابو يوسف كان يقول انه لا ينعقد الا بولي اذا
كان لها ولي ثم رجوع وقال ان كان الزوج كفوا لها جاز والافلا ثم رجوع وقال جاز سواء كانت
الزوجة كفوا لها او لم يكن هذا على ما ذكره السرخسي في شرح الكافي وقال ابو جعفر الطحاوي
في شرح الآثار لا يجوز النكاح الا بولي على مذنب الى يوسف ويحد وجعل هذا القول عن
ابي يوسف قوله المرجوع اليه على ما ذكره السرخسي وموافق من السرخسي واعلم بهذا
اصحابنا ويؤا فقه ما ذكره الكرخي في مختصره ولو من غير كفوا النكاح من غير كفوا ينعقد عندنا في
في ظاهرا لرواية الا انه لا يلزم وعنه عت بقوله وله اي للولي حتى الاعتراض ح اي على تقدير
عدم الكفاءة في التدقيق دفعا لضرر العار والتقريب الى الفاضل كافي خيار البلوغ وما لم ينفق
فاحكام ثابتة ضرورة انه ثابت والطلاق تصرف في النكاح والفاضل يفسخ اصل النكاح فلا
طلاقا ذكر في مختارات النوازل وروي الحسن عنه اي عن ابي حنيفة ومود وايه عن
ابي يوسف ايضا ويروي رجوع محمد اي قولها عدم جواز لان لم من واقع لا يرفع عليه

منه في عدة رابعة للحزب والثلثة في عدة ثانية للعبد وفيه خلا في الشافعي وامة على حدة ويجوز ذلك عندما لك او حامل ثبت نسب حملها وكانت سبية او مستولده انما قال ولو كانت سبية لان كونها سبية مظنة لان لا يثبت نسب ولدنا وانما قال او مستولدة لان ما تمت من صحة النكاح موطوءة السيد منشأ لان يتوهم صحة نكاحها حال حملها منه ايضا ومنه ومن ان كونها موطوءة ستدعيها توجب صحة نكاحها فع ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت حملها فقد ومن نكاح المنعة خلافا لما لك وصورة ان يقول اتبع بك كذا مدة بكذا من المال فتقبله ولا حاجة الى ان يقال خذك هذا المال والموقت خلافا لذي وصورة ان يقول تنقح بك كذا في شهرين منتهى

منتهى

منتهى

منتهى

الفتوى ذكر صاحب الهداية في مختارات النوازل وصاحب الخلاصة وقاضيه خلا
لانه اقرب الى الاحتياط ولا يجبر ولي بالغة ولو بغير خلافا للشافعي اعلم ان ولاية الاخير
عند اصحابنا تدور مع الصغر وجودا وعدمه في الصغير والصغيرة وعند الشافعي روح
في الصغير كذلك اما في الصغيرة فانها تدور مع البكارة وجودا وعدمه وفي الكبير والكبيرة
تدور مع الجنون وجودا وسواء كان اصلها بان بلغ مجنونا او عارضا بان طر بعد البلوغ
عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر اذا طر المجنون لم يحل للولي التدبير ثم ان لكل ولي ولاية
الاخير عندنا في حنفية خلافا لهما في غير العصبية والشافعي في غير الاب والمجد والمالك في غير
الاب وسكوتهما عبارة السكوت خبر من الصمت لدلالةهما على القدرة على النكاح دون الصمت
ومن معتبره منها وصحة ما عيى سهرية لان الفحك اذن على الرضا من السكوت الا انه اذا
كان على وجه الاستهزاء لا يكون نصا وبكا وبلا صوت اذن ومعه رد وعليه الفتوى
ذكر في الذخير عند استبدانها وبلوغ الخبر بشرط تسمية الزوج على وجه يقع لها المعرفة
الا مهر مو الصالح قالوا ويشترط ان يكون الزوج والمهر وافران عدما وعدم احدهما لم يكن
سكوتهما عند الاستحبار رضا الا في حق الاب والمجد في قول ابي حنيفة لان عند الاب والجد
ولي في هذا العقد وعندهما ما بمنزلة الاجانب فيه كذا في شرح الجامع الصغير لفقهاء
والصدر الشهيد والمجيد كان فصوليا يشترط فيه العدد او العدالة خلافا لما لك
ولو كان رسولا لا يشترط اجماعا ولو استاذن غير ولي اجنبيا كان او قريبا كافر او عبدا
او مكاتبالا ولاية لكونها كافر او عبدا او مكاتب ومن خيرة اولى منه بعيدا كان ذلك الولي
او بعد فلا يكون سكوتهما رضا كالتيب لم يقل فريضا ما بالقول كالتيب لان رضاهما ورض
التيب كما يكون بالقول يكون بالفعل نحو التمكن من نفسها واخذ المهر والتفقه في
في البنايع والنابيل بكارتها بوثية او حيفه حيافة او تعيس او زنا بغير حكمها فلها الحكم المالك
للبر وكالا اذا زالت بكارتها بان لا يكون حكم البر وموقوف الشافعي ايضا وقولها
رددت اي النكاح عند الاستبدان او بلوغ الخبر والى من قوله ست لان الزوج ينفق
عليها لزوم العقد ومن تكسر والقول للتكر وفيه خلاف لذي وقيل ينعقد على سكوتهما لانه

تاج الشريعة

تاج الشريعة

لم يقل فيهما لان الشرط تسمية في احدهما في سائر النكاح

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صد الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دليلا على قدرته وقوته
ويعلم ان كل شيء لا يخلو
من حكمته ورحمته
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

نورد دعواه بالحق كذا قالوا ولا خلاف فيه انما الخلاف في وجه قبول النية على الرد على
بنية على السكوت عند قيامها معا ولا خلاف في ان لم تقع خلافا لهما فانه يحلف عندهما
في النكاح ولا تحلف عنده على ما سياتي في كتاب الدعوى والولي النكاح الصغير والصغيرة
ولو ثبتا خلافا للشافعي ومن التفصيل فيه ان كان مولا اب او اخذ عند عدم الاب او عدم
ولا يثبت في اي العقد ولو ثبت فاحش او من غير كفوا اذا كان العاقد ابا او جدا صاحب
الهداية يقول جاز ذلك عليها وصرح به صاحب البدايع حيث قال واما النكاح الاب
والجد الصغير والصغيرة فالكفاءة فيه ليست بشرط للزوم عند ابي حنيفة كما انها
ليست بشرط الجواز عنده انتهى وفيما ذكر خلاف لهما ولو كان الزوج غيرهما اي غير
الاب والجد لا يصح النكاح ان كان في غير كفوا وبعين فاحش ومما وم انه يصح ولكن ثبت
حق الفسخ فقدم والآي وان كان مكفو بلا غير فاحش فلهما الخيار اي يصح النكاح
ولكن لا يلزم من هذا عندنا خلافا لابي يوسف وانما لم يقل فلهما فسخ لان الفسخ في النكاح
على ما سياتي حين يطلع عالما بالنكاح او حين عالما به بعده اي بعد البلوغ ان لم يبلغا عالما
فان العلم بالنكاح شرط وسكوت البكر رضا ما هنا ايضا لان سكوت البكر جعل رضا في ثبوت
اصل النكاح فلان يجعل رضا في ثبوت وصف الزوم اولى ولا يمتد خيارها الى اخر المجلد
لان ما ثبت بان ثبات الزوج بل لثبوتهم الخلل فيبطل بالرضا وسكوتها دليل الرضا وان جهل
به اي بالخيار شرط باصل النكاح لانها لا تتمكن من التصرف الاب والولي يفقد به فقد رت
ولم يشترط العلم بالخيار بخلاف المعتقة فان خيارها ثابت بانثبات المولى وموافقا
فيعتبر فيه المجلس فيمتد الى اخره كما في خيار الخفية ثم انها تعذر بالجمل ثبوت الخيار
لان الامة لا تنفرد بمعرفة الاحكام وخيار الغلام والشيء لا يبطل بالسكوت لعدم كونه
دليلا لرضي في حقها انما لم يقل لا يبطل بل ارضى صريح او دلالة لانه مشتدك بينهما وبين
البكر لا عرفت ان بطلان خيار البكر بالسكوت لدلالة على الرضا ولا بالقيام عن المجلس
لان سبب خيار البلوغ عدم الرضا فيبقى ما لم يوجد الرضا وخيار العيب وخيار الاجازة في
عقد الفسوى ولا دلالة في القيام على الرضا وبطلانه عند قيام البكر لان القيام دليل الرضا

بل لان السكوت المقارن له دليل الرضا وشط القضاء لفسخ من بلغ فلا يبطل العقد
ما لم يقض به القاضي حتى لو مات احدهما قبل القضاء ورثه الآخر على ما سياتي بخلاف ما لو كان
النكاح بعد البلوغ فرد وحيث يبطل برده لان اصل العقد موقوف فيبطل برده من
توقف على اجازته ومنها العقد كان نافذا فلا يبطل بمجرد الرد ما لم يناد بالفسخ لان
خيار البلوغ مختلف فيه وسببه باطن وخفي وهو قصور شفاعة الولي فكان الرد ابطلا
لحق الاخر فلا ينفرد به ثم انه لما كان خيار البلوغ شاملا للذكر والانث ذكرنا الفعل فغلبنا
له عليها بخلاف خيار العتق فانه مخصوص بالانث ولذلك انث الفعل فيه حيث قال لا يمتنع
اي لا يفسخها فان المعتقة اذا اختارت الفرقة بخيار العتق يبطل النكاح ولا يتوقف على قضاء
القاضي ووجه الفرق ان خيارا لعتق اذا كان الزوج عبدا متفق منصوص عليه وسبب
هذا الخيار وموزادة الملك عليها فكما ينفرد بدفع اصل الملك بعد اذ يجرى النكاح
بدون رضا ما كذلك ينفرد بدفع الزيادة الا انها لا تملك دفع الزيادة الا بدفع ما كان
ثابتا لان النكاح لو بقي بعد عتقها لا يذول الا بثلث تطبيقات فكلت دفع ما كان ثابتا
لدفع الزيادة لا قصدا فان قيل ان المرأة ان كانت دافعة للزيادة فهي مبطله حق الزوج
فاد ايتبع جانب المرأة قلنا ان الزوج رضى بهذا الضرر حيث تزوج الامة باختياره كحل
تزوج صغيرة زوجها خيالا والجد واما المرأة فلم ترض بهذا الضرر لانها لا اختيار لها في النكاح
فان مات احدهما قبل التفرق بلغ من له الخيار بالبلوغ او لورثه الاخر لتوقف زوال
النكاح الذي موجب الارث على قضاء القاتل والولي مطلقا انما قال والولي مطلقا لئلا
ينوم ان المراد ولي الصغير والصغيرة خاصة بقربىة سبق ذكره العصبية نسبتها كانت
او سببية فان مولى العتاقة وعصبته من جهة العصبية المتقدمة على الام وذوي الارحام
ذكر في الذخير وعند الشافعي لا ولاية لعين الاب والجد ذكر في شرح الطحاوي على ترتيب
الارث والمحجب يعنى اولاهم الابن وابنت الابن وان سفل ولكن لا يتصور هذا الا في المعتوه و
المعتومة ثم الاب واب الاب وان علما عندنا خلافا لهما في المعتوه ولحد خاصة والمعتومة
والتفصيل يطلب من الحقائق ثم الاخوة الا الاخ من الام ثم بنته وان سفلوا ثم اعمام الا العم

صدر الشريعة

وهو قولهم ليرد ملك
بعضه فاختار انما عندنا
فقد يادة عليها واما عند الشافعي
فلعدم الكفاءة تستسرة

وهذا التفصيل يبين ما قالوه
الذي ذكره صدر الشريعة من
القصور والخلل في المسئلة

تاج الشريعة صدر الشريعة
وهو في صدر الشريعة التفصيل في النكاح
فان الهداية ان مولى العتاقة
أخر العصبية متفوق عليه

اراد بترتيب الارث الترتيب
فانما هو بالترتيب في النكاح
فان تمام الكلام وانتظام الكلام
على اصل الشكوك فيكون كلاما
الهداية اراد بالترتيب في الارث الترتيب
في انتظام الكلام على اصل الشكوك فيكون كلاما

هذا هو الحق
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

من الام ثم بنيه وان سفلوا ثم اعلم الجدة كذلك الراجح والراجح بقوة القلب فيقدم الاعيان على
العلاق ثم مولى العتاقة يتولى فيه الذكور والانثى ثم عصبة المولى وانما زاد قوله والمجمل بنزله
الارث وحده لا يقدم الابن على الاب بل وجبه ان يقدم الاب ضرورة انها اذا اجتمعا يأخذ
الاب فرضه او لا ثم يأخذ الابن ما بقى منه وانما اذا اعتبد معه ترتيب المحب تقدم الابن
على الاب لانه يحجب الاب حجب نقصان ضرورة انه يأخذ معه اقل مما يأخذ منفردا ولاق
منه الاعتبار قد خفف وجه تلك الزيادة على كثير من ذوى الاختيار فاسقطوا بشرط التكليف
واملية الارث فالاولا لا يمتنع الاختلاف في الملة لم يقل واسلام في ولد مسلم دون كافرا ولا ولاية
على ان الاسلام مانع عن ولاية الكافر ثم الام قال في الذخيرة ثم الام ثم ذوى الارحام الاقرب
ومذاق قول في حنفية خلافا لمذوق قول ابي يوسف مضطرب ذكر الطحاوي قوله مع ابي حنيفة وذكر
الدرج والقدوى قوله مع محمد والاصح انه مع ابي حنيفة ثم مولى المولاة ثم السلطان ثم الغاض
ثم ذوى الرحم الاقرب فالاقرب قال في الخلاصة نقل عن شرح الشافى الاقرب من ذوى الارحام الام
ثم البنات ثم بنت بنت بنت ابن الابن ثم الاخت لاب وام ثم لام ثم لام ثم لا ولا ومن ثم العتاقة
ثم الاخوال ثم الحالات ثم بنات الاعمام والمجد الفاسد اولى من الاخت عند ابي حنيفة ثم فالفق
بما ذكر في الشافى ان الام مقدمة على الاخت انتهى ومن مناهين ان المولد من ذوى الرحم منها
غير المولد منه في الفرائض وانما قال ثم الام ثم الاخت لاب وام لم يصيب مولى المولاة لانه وارث
مؤخر عن ذوى الارحام فكذا في الولاية وليس من شرائطه ان لا يكون له وارث نعم وموسى
كون مولا وارثا ووليا واذا عظم اى الولى فالولاية الى الامام لانه ليس من الاولاد ويؤيد
القاضي عنه ونايبه فلا ولاية للقاضي في تزويج الصغار الذين لا ولى لهم بغيرة سلطان والعبد
التزوج بغيره القريب ما لم ينتظر اى مدة لم ينتظر الكفو الخاطب الحبره اعلم ان البعيد ولاية
التزوج عند غيبة القريب غيبة منقطعة وحدها عند زفران يغيب بحيث لا يعرف مكانه
لانقطاع خبره ولعلنا نافية اقاويل اصحابنا لا ينتظر الكفو الخاطب بغير الخبره وعليه الفتوى
كذا في الحقايق وفي التجنيس واختار اكثر المشايخ الشهر لانه اعدل الاقارب والصالح
ثلاثة ايام وموسى سفره وبه يفتى وفي الوقعات واختار اكثر المشايخ الشهر

هذا هو الوجه في قوله
ثم الام ثم بنيه وان سفلوا
ثم اعلم الجدة كذلك الراجح
والراجح بقوة القلب فيقدم
الاعيان على العلاقات
ثم مولى العتاقة يتولى فيه
الذكور والانثى ثم عصبة المولى
وانما زاد قوله والمجمل بنزله
الارث وحده لا يقدم الابن على
الاب بل وجبه ان يقدم الاب
ضرورة انها اذا اجتمعا يأخذ
الاب فرضه او لا ثم يأخذ الابن
ما بقى منه وانما اذا اعتبد معه
ترتيب المحب تقدم الابن على
الاب لانه يحجب الاب حجب نقصان
ضرورة انه يأخذ معه اقل مما
يأخذ منفردا ولاق منه
الاعتبار قد خفف وجه تلك
الزيادة على كثير من ذوى
الاختيار فاسقطوا بشرط
التكليف واملية الارث فالاولا
لا يمتنع الاختلاف في الملة لم
يقول واسلام في ولد مسلم
دون كافرا ولا ولاية على ان
الاسلام مانع عن ولاية الكافر
ثم الام قال في الذخيرة ثم الام
ثم ذوى الارحام الاقرب ومذاق
قول في حنفية خلافا لمذوق
قول ابي يوسف مضطرب ذكر
الطحاوي قوله مع ابي حنيفة
وذكر الدرج والقدوى قوله مع
محمد والاصح انه مع ابي حنيفة
ثم مولى المولاة ثم السلطان
ثم الغاض ثم ذوى الرحم الاقرب
فالاقرب قال في الخلاصة
نقل عن شرح الشافى الاقرب
من ذوى الارحام الام ثم البنات
ثم بنت بنت بنت ابن الابن
ثم الاخت لاب وام ثم لام ثم
لام ثم لا ولا ومن ثم العتاقة
ثم الاخوال ثم الحالات ثم بنات
الاعمام والمجد الفاسد اولى
من الاخت عند ابي حنيفة ثم
فالفق بما ذكر في الشافى ان
الام مقدمة على الاخت انتهى
ومن مناهين ان المولد من ذوى
الرحم منها غير المولد منه في
الفرائض وانما قال ثم الام
ثم الاخت لاب وام لم يصيب
مولى المولاة لانه وارث مؤخر
عن ذوى الارحام فكذا في
الولاية وليس من شرائطه ان
لا يكون له وارث نعم وموسى
كون مولا وارثا ووليا واذا
عظم اى الولى فالولاية الى
الامام لانه ليس من الاولاد
ويؤيد القاضي عنه ونايبه
فلا ولاية للقاضي في تزويج
الصغار الذين لا ولى لهم
بغيره سلطان والعبد التزوج
بغيره القريب ما لم ينتظر
اى مدة لم ينتظر الكفو
الخاطب الحبره اعلم ان البعيد
ولاية التزوج عند غيبة
القريب غيبة منقطعة وحدها
عند زفران يغيب بحيث لا
يعرف مكانه لانقطاع خبره
ولعلنا نافية اقاويل اصحابنا
لا ينتظر الكفو الخاطب بغير
الخبره وعليه الفتوى
كذا في الحقايق وفي التجنيس
واختار اكثر المشايخ الشهر
لانه اعدل الاقارب والصالح
ثلاثة ايام وموسى سفره وبه
يفتى وفي الوقعات واختار
اكثر المشايخ الشهر

مروى من ابي يوسف وصح ويصير الكفاية في النكاح متبعا من بيان ثمة هذا الاعتبار بغير شرع
قبيلة ومم اولاد نضر بن كنان بعضهم كفول بعض ولا تأثير لفضل نسب بنى ماشه منها وكذا سائر العرب
اي ما عدا قريش بقريش المقابلة بعضهم كفول بعض الا بى باملة فانهم حساستهم لا يكونون كفولا العامة
العرب ذكره في الهداية والاعتبارات المذكورة مخصوص بالعرب لان العجم ضيعوا نسبهم
ولذلك قال في العجم اسلاما فسلم بغيره كفول لى اب فيه ولا ذواب فيه لى ابوين فيه ولما
ذوابوين فيه فكفول لى اباء فيه لانه في الاسلام نسب صحيحا فان النسب في التعريف الى
الاب وتامة الجدة فلا يشترط اكثر من ذلك وهو يمتنع ايضا في حق العجم فانهم كانوا يفتخرون
بهمادون النسب فليس عبد او مقيم كفولا لى اصلية ولا معتق ابوه كفولا لى ابوين حزين
وديانا من ذى القربى عند الشيخين موال صحيح فليس فاسق كفولا لبنت صالح وان لم يعلم
هذا اختيار الشيخ ابي بكر محمد بن ابي الفضل ومالا قال تعاج عن المهر والمحل والنفقة ليس كفولا لى
ولو كانت فقيهة والقادر عليها كفول لى اموال عظيمة موال صحيح لانه المال عاود راع فلا يبره
لكثرة وحرفه عن كل من اصحابنا في روايتان اظهر رواية ابي حنيفة انه لا يعتد بالكفاية في الجرف
واظهر رواية ابي يوسف ومحمد بن يعقوب في الحقايق في ابيك او حمام او كناس او باع ليس كفولا
لعقار او بنار وصرفه يفتى ان نكحت باقل من مهر ماى مهر مثلها فلولى الاعتراض حتى يتم او ينفى
وقالا لا اعتراض عليها لان المهر حقها ولما كان لها مهر فلان نفقة اولى ولد ان المهر اولى
درام حق الشئ فلا يجوز التنقيض عنه شرعا ولى مهر مثلها حق الاولياء لانهم يعتبرون
بذلك فلم يخصها اى ثمة ولا استيفاء حقها فان شئت قبضت وان شئت وجبت ووقوعها
قضى من احدا الجانبين او فضولين من الجانبين على الاجارة اى اجازة من له الحق ويؤى
طرف النكاح اى الايجاب والقبول واحد فيقوم عبارة الواحد مقام العبارة بين على ما عرفت
فيما سبق ليس بقصوى من جانب اعلم ان الواحد اذا كان وكيلها ففلا زوجه اياه
كان كافيا وموعدة اقسام اما ان يكون اصلا ووليا او اصيلا ووكيلا او وليا من الجانبين
او وليا من جانب وفضوليا من جانب احد او وكيل من جانب وفضوليا من آخر وفضوليا
من الجانبين والمأثور نكاح امرأة تحالف بها كصها فلا يلزم له نكاح واحدة منها الا عقدا

تابع الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

صدر الشريعة

حقيقة كانت او حكما رجع بنصفه لانه يجب عليها ان ترد نصف المهر بالطلاق قبل الدخول
 ولم يصل اليها لانه عين ما يستحقه لان الالف درهم كان او دينار لا يتعين في العقد فكذا
 في الفسخ لان الفسخ يرد على عينها وردد عليه العقد وكذا اذا كان المهر مكيلا
 او موزونا اخر في الذمة لعدم تعيينها وان لم يقبضه او قبضت بنصفه وميت الكل
 او ما بقي او ميت عرض المهر قبل قبضه او بعده لا يراجع عليها بشئ وانما لا يجب عليها
 شئ في الصورة الاولى لان حكم الطلاق قبل الدخول ان يلم نصف المهر وقصد حصول الدخول
 لم تأخذ شيئا التردده اليه بخلاف المسئلة السابقة واما انه لا يجب عليها شئ في الصورة
 الثانية والثالثة والرابعة فلما ذكرنا واما انه لا يجب في الصورة الخامسة فلانها وميت
 العرض له فانقص فكل قبض المهر لان العرض متعينة وان تكبح بالفسخ على ان يخرجها
 او لا يزوج عليها او بالف ان قام بها او بالقبض ان اخرجها فان في الاول واقام في الثاني
 فلها الالف عندنا اثنتا عشرة خلافا للفرق والالف مثلها مذا قوله فان الشرط الاول لا يرد
 على الالفين ولا ينقص عن الالف لا تنافهما على ان لا يرد المهر على الالفين ولا ينقص
 عن الالف وان تكبح بهذا وهذا اي تكبح باحد الشئين واحد مما اكد قيمته من الآخر
 فلها مهر المثل ان كان بينهما والاختلاف دونه والاعز لو فوزه فعلم منه حكم المساواة
 بطريق الدلالة ولو طلقت قبل وطئ فنصف الاختار اجماعا الا ان يكون نفقة اقل
 من المتعة فيكون لها المتعة ذكره قاض خا في فتاواه وان تكبح بهذين العبدتين واحدهما
 حر فلها العبد فقط ان ساوى عشرة يعنه من الدراهم وان شرط البكارة ووجد ما يتا
 لزم الكل وصح امرها فريس وثوب مروي بالغ في وصفه او لا ومكيل وموزون
 بين جنسه لا صفته ويجب الوسط وخير بينه وبين قيمته وان بين جنس المكيل
 والموزون ووصفه فذاك ولا يجب شئ بالوطئ في عقد فاسد وان خلا اراد الخلو
 العرفية اذ لا احتمال للشرعية مع فساد العقد وان وطئ فمهر المثل لا يرد على المسمى
 ان كان مهر المثل ساويا للمسمى او اقل مدة الحمل ومدة من دخوله عند العقد وبه ينعى
 وعند ما يعتبر من وقت النكاح ومهر مثلها مهر مثلها شروع في بيان مهر المثل فاصد

في المهر ما كان من
 قبل الدخول
 فان كان المهر
 مكيلا او موزونا
 لم يرد على عينها
 وان لم يقبضه او قبضت
 بنصفه وميت الكل
 او ما بقي او ميت
 عرض المهر قبل قبضه
 او بعده لا يراجع
 عليها بشئ

في المهر ما كان من
 قبل الدخول
 فان كان المهر
 مكيلا او موزونا
 لم يرد على عينها
 وان لم يقبضه او قبضت
 بنصفه وميت الكل
 او ما بقي او ميت
 عرض المهر قبل قبضه
 او بعده لا يراجع
 عليها بشئ

في الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

المهر من مبتدأ والمراد منه المصطلح والاخر خبر والمراد منه النفوى من قوم ايها في بلد
 في وقت العقد سنا وجمالا واما لا وعقلا ودينا وبكارة وضد ما فان لم يوجد منهم في الاجانب
 لا مهراتها وخالفها الا اذا كانتا من قوم ايها بان كانت امرها بنت عم ايها مثلا وصح
 ضمان وليها مهر مائة ولو صغير لان حقوق العقد من اربعة الى الاصل والولى صغير
 ومعتبر فباختيار الضمان لا يكون مطالب فلا يلزم ان يكون الشخص الواحد مطالب
 ومطالب بخلاف البيع وتطالب ايا شئت تركن المسئلة القائلة ولو ادى رجوع على الزوج
 ان ضمن باسمه والا فلا لانها من مسائل الكفالة ويعلم في بابها ولها منعه من الوطئ والسفها
 والنفقة لا تسقط به اي بذلك المنع لانه يحق ولو بعد وطئ برصا ما خلا فالهما ان المعقود
 عليه كلفه قد صار رسلا اليه بالوطئ الواحدة وكذا بالخلوة فلم يبق لها حق المنع وله ان كلفه
 معقودة عليها فتسلم البعض لا يوجب تسليم الباقي قبل خدما بين تعجيله الطرف متعلق
 بقوله ولها منعه كلاً او بعضا المعجود يست يمان والمؤجل كايين كمدن او قدر ما يعجز مثلها
 من مهر مائة مائة غير مقدر بالربع او الخمس ان لم يبين اختاره الفقيه ابو الليث وعليه الفقيه
 ذكره في الخلاصة لان المعروف في الشروط وان شرط تعجيل الكثرة العقد وجب التعجيل
 لان الثابت بدلالة العرف انما يعتبر اذا لم يوجد التصريح بخلافه والسفها والخروج الحامة
 وزينة اهلها بلا اذنه قبل قبضه اي قبل قبض المعجل لا بعد ولا لها المنع قبل قبض الكل اي ان
 لم يبين المعجل والمؤجل ومذا تصرح بما علم بطريق المفهوم من قوله او قدر ما يعجز الى قوله
 ان لم يبين فائدة التنبيه بقوله في المختار على انه المختلف فيه اختيارا لما خبرون من ابناء
 على المتعارف وان كان اصل المذهب ان لها المنع لاخذ الكل اذا لم يبين قدرا المعجل والمؤجل
 لانه مال واجب العقد والاصل في امثاله الخلول ولا الواجب كله لو جعل الكل مؤجلا ذكر الشيخ
 الامام نجم الدين النسفي في فتاواه انه لا يصح قال رحمه الله تعالى اذ اجعل مؤجلا الى وقت
 الطلاق او الى وقت الموت وبعضهم قالوا يصح وهو الصحيح كذا في الخلاصة ولما سبقنا
 بعد ادائه اي ادا ما يبت تعجيله او قدر ما يعجز مثلها في ظامر الرواية وقيل لا وبها فقه
 الفقيه ابو الليث ومحمد بن سلمة على ما حكى عنه ابو جعفر الهندواني وموافقا لبقا

ذكر صاحب الهداية
 في تفسير الجنايات

الصفار ومن بعده وله ذلك أي نفعها فيما دون مدته أي مدة السفر وان اختلفا في المهر
في أصله يجب مهر المثل أي اختلفا فقال احدهما لم يمت مهر وقال الآخر قد سمي فان اقام البينة
تقبل بئنته وان لم يمت فالقول قول المنكر مع يمينه فان نكح شئت التسمية وان حلف يجب
مهر المثل بالاتفاق مع اصحابنا وموافاقنا قوله اجماعا وان ومن ان التحليف بناقض اصله
فقد وعى لا يملك الاستحلاف في المهر على ما ياتي في كتاب الدعوى وفي قدر حال قيام
النكاح القول أي مع البينة لمن شهد له مهر المثل حكيم مهر المثل ليس لا يجا به بل لعرفه من
يشهد له الظاهر وأي اقام بئنته قبلت شهد له مهر المثل ولو اقام قبولها منه في الاول لم يمت
لان على من شهد له الظاهر ويقبل دفعه وفي الثانية لا ثبات الخط من مهر المثل ومنها لا ثبات
الزيادة في الاول وادفع البينة في الثانية او لم يشهد لها احد منها وهذا ظاهر وان اقام
فبئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف
الظاهر والبينة شرعت لابقاء الاصل على حاله والاصل في النكاح ان يكون مهر المثل فالله
يدعي خلاف ذلك فبئنته او وان لم يشهد لها احد منها بان يكون أكثر مما يدعيه الزوج
واقدم ما تدعيه المرأة تهاترا في الصحيح لاستوائهما في الدعوى والاثبات ثم يجب مهر
المثل كله ويتخير فيه الزوج بين دفع الدراهم والدنانير وان لم يمت اصلا أي لم يمت
لواحد منها بئنته تحالفا فإيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وان حلفا يجب مهر المثل بغير
ومو قدر ما اقرب الزوج على أنه سمي لانفاقها عليه وبعضه ومو الزايد حكم مهر المثل
وفي الطلاق قبل الوطء حكم المثل فان كانت مساوية لنصف ما يدعيه الرجل اقل
منه فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما تدعيه المرأة او أكثر منه فالقول لها وأي
اقام بئنته قبلت شهد له ولو اقاما فبئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد
لها وان كانت بينهما فعلى ما مر أي في حكم مهر المثل ويجب منعة المثل فيما يجب مهر المثل
ثم وموت احدهما لم يمت مهرها في الحكم وبعد موتها في القدر الاول أي مع البينة لو رثته ولا
يستثنى القليل المستنكر خلافا لابي يوسف وعند محمد يحكم مهر المثل كذا في الثانية وفي أصله
لم يقض بشئ لان موتهما يدل على انقراض اقرانها فمهر من يقدر القاض مهر المثل والنسب

صدر الشريعة

صدر الشريعة
ومو قدر ما اقرب الزوج على أنه سمي لانفاقها عليه وبعضه ومو الزايد حكم مهر المثل

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

عليك ان كلامه مقام كلامه محظوظ فندبر وقال لا يقض مهر المثل وبه يفتي وان بعث اليها
شياء فقالت موعدة وقال مهر فالقول له أي مع البينة فان حلفا والمبعوث قائم
فلها ان ترقه وترجع بما بقي من المهر ذكر في التجليس الأمامية لا كالمهر والمهر المشوي
قال الفقيه ابو الليث المختار انه ينظر ان كان من متاع البيت سوى ما يجب على الزوج
فالقول قوله وان كان من متاع كان واجبا عليه كالخمار والدرع ومتاع الليل فليس له
ان يحسبه من المهر لان الظاهر يكذب به ان نكح ذمية او حر في حريرة ثم أي في دار الحرب
او بلاء مهر محتمل نفق المهر والسكوت وهذا جائز في دينهم أي الحال ان النكاح على ميتة
وبلاء مهر جائز عند من بحيث لا يجب شئ وانما اعتبر هذا القيد لانه ان لم يمت في دينهم
النكاح على ميتة او بلاء مهر على الوجه الذي لا يكون الحكم ما ذكر فوطيت او طلقت قبل اتمام
فلا مهر لها وان نكحها بغير عتق ثم اسلم او اسلم احدهما فلها ذلك وفي غير عتق
قيمة الخرف فيها ومهر المثل في الخنزير لان الخنزير عندهم مثلي كالحمد عندنا ولا يحل اخذها فابا
القيمة فيها يكون اعراضا عنها واما الخنزير فبذوات القيمة عندهم كالسنة عندنا فابا
القيمة فيه لا يكون اعراضا عنه فيجب مهر المثل تحقيفا لمع الاعراض
نكاح الرقيق والكاف نكاح القن والمكاتب والمدبر لم يترك الا لانه لا يدرى جرمها تحت القن
وام الولد بلا اذن السيد موقوف ان جاز نكح وان رد بطل وان نكحها بالاذن والمهر عليهم
وبيع القن فيه كما في دين التجارة لا الاضرار أي المكاتب والمدبر بل ليعيان فيؤدي من
كسبها وقوله أي قول المولى لواحد منهم بئنته بغير اذن طلقتها رجعية اجازة لان الطلاق
الرجعي يقتضي سبق النكاح لا طلقها او فارقتها لان رد هذا العقد ومتاركة سمي طلاقا وهو
اليق بحال العبد للمحرر واذنه لعبد بالنكاح بغير اذنه فاسده خلافا لاما ميب فيباع
بمهر من نكحها فاسد بغير اذنه فوطيتها ولو نكحها ثانيا أي لو نكحها نكاحا ثانيا او اخرى بعد
نكاحا صحيحا وقفا على الاجازة لانتهاء الاجازة بذلك أي بالنكاح الفاسد ولو رجع عبد
الماء دون المدعيون صح وسأوت خيمانية في مهرها غير متجاوز عما مهر مثلها وفي القدر
المختار عنه لان احدهم بل ياخذ بعد استيفائهم حقوقهم ان يقع المال وان لم يدر مهر مثلها

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

صدر الشريعة

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

بئنتها ان شهد له وبئنته ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات ما موخلاف

اذ يحتمل ان يكون المسمى اقرب منه ومن روج امته لا يجب عليه تبويته ما وحي ان يتحلى
 بينهما وبينه ولا يستحقها كذا في كتاب الخصاص في شرح كتاب النفقات ولم يعتبر فيه
 كون النخلة في منزله وتخدمه والزواج بطاؤه وان قلنا بها لكن لا نفقة ولا سكنة الا بها اي
 لا يجب واحد منهما على الزوج الا بالتبوية وان بطل ما لم يرجع صح اي الرجوع ولو فسد
 وسقطت اي النفقة بالرجوع ولو خدمته بلا استحقاق له الا ان خدمته المولى بالاستقانة
 بعد التبوية لا يسقط النفقة عن الزوج واعلم ان التبوية المسندة الى المولى ما هو المصطلح المأثور
 تفريده لا اللغوية فلا وجه لما قيل ان اسناد ما اليه باعتبار انه ملك الزوج من ذلك وله
 انكاح عبده وامته حين اراد بالاجار منها انه لو باشر النكاح بغير رضاهما ينفذ وله فلت
 نفسها قبل الوطى المهر لا لانها لا تأخذ شيئا فكل المهر لانه تعليل بالعدم وهو غير مقبول بل ان
 جناية المهر على نفسه غير معتبرة في حق احكام الدنيا فانه موتهما حقا انهما لا مولى امته فتأهلها قبل
 اي قبل الوطى لانه منع المبدل قبل السليم فيجوز بمنع المبدل وما قيل لانه محال بالنقل
 اخذ المهر فجوزى بالحرمان لا يصلح وجها لا يشترك بين فتاها قبل الوطى وفتاها بعده
 فلا يصح التمسك به في مقام الفرق بينهما وانما قال قبله لان بعد الوطى المهر واجب
 ورج الامته بعد ان باذن سيد ما لانه محيل بحق المولى وهو حصول الولد الذي هو
 ملكه فيشترط رضاه وحيث امته ومكانه عنفت تحت حرا وعبدا لان خيار لان حرا
 الملك عليها وهذا المعنى لا يختلف بكونه حرا وعبدا ولانه نعم قال لبيد في ملكك بضعك
 فاخترت فجعلت له الخيار ملكها بضعها فلا ينفذ بالتعليل بعد تعليل صاحب الشئ
 والشافعي يخالف فيما اذا كانت تحت الحر بناء على ان الطلاق يعتبر عنده بالرجال
 فلا يوجب له الخيار وهي ازيد اياك الملك والحديث المذكور حجة عليه امته كانت
 بلا اذن عنفت بعد ولم يتخير لانها قد رضيت لان موجبها ان لا يكون للمكانة ايضا
 خيار وقد مر ان لها ذلك بل لان النفوذ بعد العتق فلا يتحقق زيادة الملك كما اذا ذبح
 نفسها بعد العتق وما سمي للسيد وان زاد على مهر مثلها ولو طليت فعتقت وان عتقت
 او لاى قبل الوطى فلها ومن وطئ امته وابنه والاب حرم مكلف مسلم انما قال لانه لو كان

بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته

بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته

الابن
 الابن
 الابن
 الابن
 الابن

لنا الشريعة

عبد

عبد او مكنيا او مجنونا او كافرا لا يصح دعوته فولدت فادعاه ثبت نسبه ان كانت
 الامة في ملك الابن من وقت العلوق الى حين الدعوة وصارت ام ولد له وعليه
 قيمتها لا عقربا لا يشترط في ذلك دعوى الشبهة ولا تصديق الابن لان له ولاية تملك
 مال ابنه عند الحاجة الى بقاء نفسه فكذا به ان يملكه عند الحاجة الى ابقاء نفسه لكن لا
 استبد من الثانية فلها يملك الطعام بغير شئ والجارية بالقيمة ويحل له تناول
 الطعام عند الحاجة ولا يحل له الوطى فلا حلل الحاجة جاز له التملك ولقصور ما وجبنا
 النفقة ضيانه لان الولد مع حصول مقصود الاب اذ ملكه مخدوم وزواله ببدل كذا قال
 فراينا فيها الحقين ثم هذا الملك يثبت قبيل الاستيلاء بشرطه اذ المصلحة له حقيقة
 الملك اوحقه وكل ذلك غير ثابت للاب فيها حجة يجوز له التدقيق بها فلا بد من تقديمه
 فتبين انه وطئ ملك نفسه فلذلك لا يجب عليه العقر وانما طيننا الكلام في هذا المقام
 لانه من مال الاقدام ومضال الافهام ولا قيمة ولد ما لا نعلق حرا لتقدم الملك عليه وقد
 قيد في الحكم المذكور كالاب عند عدم ولايته سواء كان بموته او برقه او جنونه او كفره
 وبشرط ان يثبت ولايته من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان تكلم اي ان تكلم امه
 الابن صح ولم تصر ام ولد له وتجب مهر مالا قيمتها ولد ما حرم بقايتها اي بقايتها الابن
 فان الامة ملكه ويشعرها الولد فيعتق على اخيه وقد نكح حرة قالت سيد زوجه اعنف
 حرة بالف ففعل وسقط المهر وعليها المولى الف خلا فان فانه قال لا يفد النكاح
 لعدم الملك واصله ان العتق يقع عن الامر عند ايتنا الثلثة انما امته باعنا فـ
 عبد عنها ولا يتصور ذلك لا بتقديم ملكها فيه فيقدر تقديمه اقتضاء فلما ثبت الملك
 اقتضاء فد النكاح فان قلت ان القبول ان لم يوجد ومورن البيع فلا يصح بدونه
 فلا يثبت الملك قلت انما لا يصح البيع بدون الاجاب والقبول اذا ثبت مقصودا كما اذا
 قال الامر بعتك بكذا بكذا وعتقه عني فقال المأمور بعت واعتقت حيث لا يقع
 عنه الامر اذا ثبت ضمنا وتبعافا ثبتت بلا انعقاد ركنه فان قلت الشرايط اصلية لا يثبت
 بطريق الاقتضاء كالاملية والملك شرط اصلي للاعتقاد فلا يثبت اقتضاء ولهذا لو قال

بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته

عبد او مكنيا او مجنونا او كافرا لا يصح دعوته فولدت فادعاه ثبت نسبه ان كانت
 الامة في ملك الابن من وقت العلوق الى حين الدعوة وصارت ام ولد له وعليه
 قيمتها لا عقربا لا يشترط في ذلك دعوى الشبهة ولا تصديق الابن لان له ولاية تملك
 مال ابنه عند الحاجة الى بقاء نفسه فكذا به ان يملكه عند الحاجة الى ابقاء نفسه لكن لا
 استبد من الثانية فلها يملك الطعام بغير شئ والجارية بالقيمة ويحل له تناول
 الطعام عند الحاجة ولا يحل له الوطى فلا حلل الحاجة جاز له التملك ولقصور ما وجبنا
 النفقة ضيانه لان الولد مع حصول مقصود الاب اذ ملكه مخدوم وزواله ببدل كذا قال
 فراينا فيها الحقين ثم هذا الملك يثبت قبيل الاستيلاء بشرطه اذ المصلحة له حقيقة
 الملك اوحقه وكل ذلك غير ثابت للاب فيها حجة يجوز له التدقيق بها فلا بد من تقديمه
 فتبين انه وطئ ملك نفسه فلذلك لا يجب عليه العقر وانما طيننا الكلام في هذا المقام
 لانه من مال الاقدام ومضال الافهام ولا قيمة ولد ما لا نعلق حرا لتقدم الملك عليه وقد
 قيد في الحكم المذكور كالاب عند عدم ولايته سواء كان بموته او برقه او جنونه او كفره
 وبشرط ان يثبت ولايته من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان تكلم اي ان تكلم امه
 الابن صح ولم تصر ام ولد له وتجب مهر مالا قيمتها ولد ما حرم بقايتها اي بقايتها الابن
 فان الامة ملكه ويشعرها الولد فيعتق على اخيه وقد نكح حرة قالت سيد زوجه اعنف
 حرة بالف ففعل وسقط المهر وعليها المولى الف خلا فان فانه قال لا يفد النكاح
 لعدم الملك واصله ان العتق يقع عن الامر عند ايتنا الثلثة انما امته باعنا فـ
 عبد عنها ولا يتصور ذلك لا بتقديم ملكها فيه فيقدر تقديمه اقتضاء فلما ثبت الملك
 اقتضاء فد النكاح فان قلت ان القبول ان لم يوجد ومورن البيع فلا يصح بدونه
 فلا يثبت الملك قلت انما لا يصح البيع بدون الاجاب والقبول اذا ثبت مقصودا كما اذا
 قال الامر بعتك بكذا بكذا وعتقه عني فقال المأمور بعت واعتقت حيث لا يقع
 عنه الامر اذا ثبت ضمنا وتبعافا ثبتت بلا انعقاد ركنه فان قلت الشرايط اصلية لا يثبت
 بطريق الاقتضاء كالاملية والملك شرط اصلي للاعتقاد فلا يثبت اقتضاء ولهذا لو قال

بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته

بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته

بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته
 بقيت امته

لعبه كغيره يملك بالمال او قال له تزوج اربعا لا يثبت الحرة اقتضاء قلت كون
 العبد مملوكا في ذاته شرط للاعتاق لا يوجد بدونه اما كونه مملوكا للام فهو امر زائد يجاز
 ثبوته بطريق الاقتضاء فان قلت ان الشيء اذا ثبت للضرورة يقدر بقدر ما هو جيب ان
 لا يظهر في حق فتح النكاح قلت الشيء اذا ثبت بثبت بلوانه وبطلان ملك النكاح من
 لوازم ثبوت ملك اليمين بحيث لا ينفك عنه والولا لها لانه عتق عليها ويقع عند كفاها
 لو نوت به اي نوت الكفارة بذلك الاعتاق وان قلت ذلك بلابدل اي قالت اعتقه على غير
 بالغ لم يفسد والولا له اي السيد اذا عتقها وقال يوسف هذا والاول سواء ان الملك
 ثبت شرط للاعتاق كما في الاول الا ان القبض وان كان شرط التبرع اذا كان قصدا سقط ما
 ثبوته ضمنا كما ان القبول ركن البيع فيما ثبت قصدا وقد سقط فيما ثبت ضمنا والشرط احق
 بالسقوط من الركن لانه دون ولها ان القبض فعل جسي فلا يدخل في ضمن القول وانما يظهر
 في ضمن الحكم لا الحسي وقياسه على القبول الحسي باطل لانه يحمل السقوط كما في صورة التعاطي
 والقبض الحسي في الهبة لا يحمل السقوط بحال فان اسلم المتزوجان بلا شهود في عدة كما في معتدنا
 ذلك لقراعليه وان اسلم الزوجان الحرمان فرق بينهما والطفل اسلم ان كان احد ابويه مسلما
 او اسلم احدهما اذا لم يختلف الدار او كان الطفل في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرة
 وفي العك لا يتبع ولده وكتاني ان كان بين مجوسي وكتاني لان المجوسي شر من الكتاني فكونه
 كتابيا انظر فيه وفي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر مجوسيا كان او كتابيا يعرف من الاسلام
 على الاخر فان اسلم فله له والافرق لا فرق بين ان يكون المقدسبيا مميذا او بالغ لا دونه
 كانت معتسبة فكذلك اباؤه ومواي التفريق طلاق ولو كان المذوح صغيرا لواليت ان
 الطلاق لا يكون من النساء ولا مهر من اي في ابائها الا لموطوء لم يذكر حكم المهر في ابائها كنفاء بيل
 كونه طلاقا فانه قد علم حكم مهر المطلقة ولو كان ذلك اي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر في دارهم
 لم تبين حتى تحيض ثلثا ويغني به ثلثة اشهر اي لم تحض قبل اسلام الاخر ولو اسلم زوج الكتابية
 وتبين بتباين الدارين لا بالسي خلافا لما في فان سبب الفرقة عنده السي دون تباين
 الدارين فلو خرج احدهما اليها اسلم او خرج سبيا بانته وان سبيا معالا ومن ساجدنا

سواء
 في دار الاسلام او في دار الحرة
 فان اسلم في دار الاسلام
 او في دار الحرة

بني
 بنو
 بنو
 بنو

بنو
 بنو
 بنو

مسألة او ذمهم وكذا اذا اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية بانته بلا عدة الحرة اذا
 خرجت اليها جرت من زوجها بالاجماع ولا عدة عليها عند خلافا لها وهذا الخلاف يتحقق
 في الحاضر في وجوب العدة وعدم وجوبها اما انه مل مجوز نكاح الحامل عند مع عدم العدة ففي
 ناس الرواية لا يجوز ذكره في الحقايق نقلا من مبسوط شيخ الاسلام وارتداد كل من اخرج خارج
 وبعض من اخرج بلح وسمرقند كانوا يفتون بعدم وقوع الفرقة حصلا باب المعصية وعائتهم
 يقولون يقع الفسخ ولكن يجز على النكاح لزوجه الاول بعد الاسلام لان المقصود يحصل
 بذلك وساج بخاري على مناذم للموطوء لمرهما سواء كان الردة منها او ليس ولغيرها نصف
 لو ارتدوا لاشي لو ارتدت وبقي النكاح ان ارتد معا وبقد ان اسلم احدهما قبل الاخر
باب القسم بفتح القاف وكون السين مصدر قسمت الشيء فانقسم وبالكسر واحد
 الاقام يجب العدل فيه والكر والتب والحديدة والعتيقة والملة والكتانية سواء
 وللاية والمكاتبه وام الولد والمدة نصف الحرة ولا قسم في القربى من شاء
 والفرقة اولى عندنا وعند الشافعي يجب وان تركت قسمها لفرقتها صح وان رجعت
باب الرضاع بكسر الراء وفتحها ومولفة مضى اللبن من الثدي وشرع عاقبة
 الرضيع من ثدي الادمية في وقت مخصوص وينبغي ان يزداد وما في معناه ليشمل صورة الاسماء
 وغير ذلك بثبت بمقتضى وما في معناها في حولين ونصف ما عنده وعند ما مدته حولان
 وعند زفر ثلثة احوال لا بعدة امومة المرصعة للرضيع ر من له اللبن لم اي للرضيع
 فيحرم منه ما يحرم من النسب الا ام شقيقه ا خا كان او اختا لانه من النسب يكون
 امه او موطوء ابويه وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضاع وما شاملة لثلث صور لا يخفى على المتأمل
 هذا ما قالوا وعندى لا حاجة الى الاستثناء بل لا وجه له لان ما لا يحرم من الرضاع في الصور المشقة
 لا يحرم من النسب ايضا والحرة الموجودة فيها انما من جهة المصاهرة لانه جهة النسب
 ولذلك وردت تلك الكلية في الحديث بلا استثناء واخت ولده اخت الولد من النسب اما
 البنت وامامت الموطوء ولا كذلك من الرضاع لقائلان يقول في الحصر نظر فان اخت الولد من
 بعد ان لا يكونا واحدة منهما كما ان كانت ثابتة النسب من اثنين صورة ان يدعى الشريك

من سن ثبت امانه قال لا الحامل
 قول صاحب الهداية وان كانت
 حاملا لم يزوج من نضع حملها
 فان قام من المانع
 عن الزوج هو
 وجوب العدة
 عليها

تاج الشريعة
 من قال الرضيع غير قد
 مولاه اوجب له

تاج الشريعة
 تاج الشريعة

تاج الشريعة

صد الشريعة

تاج الشريعة

ولدا لامة مشتركة فانه يكون بنت كل واحد منهما اخت ولد الاخر وليست بنته ولا بنت
موطوءة وحده ولده متى ام نفسه او ام موطوءة وكذلك من الرضاع وام شقيق اصله ابا كان
او اما وبشهر من امة وام عمته وام خاله وام خالته وام مولاد جدته او موطوءة جدته
الصحيح او جدم الفاسد وكذلك من الرضاع ويتمش الصور الثلث في جميع ما ذكر
اي هذه النساء المذكور لا تحرم للرجل اذا كانت من الرضاع وتحلل اخت شقيقه رضاعا
كما تحلل نساها كما في الاب له اخت من امة تحلل اخيه من ابيه ورضيعا كذلك كما في اخت اراد
التشبيه في الحرمة ولذلك لم يقل كما هو بين ومذاق علم ما سبق من قوله فتحرم منه ما تحرم من
النسب الا انه ذكر توطئة لا ذكر بعده لا اشار بالبن شاة وحكم خلط لبنها بما اود واد اولها
اخرى اولها شاة بالغلبة قال في الغاية ولم يذكر ولكم فيما اذا كان متساويين وينبغي ان ثبت
الحرمة احتياطاً ولا نه في مغلوب فلم يكن مستهلكا ومنشأه الغلبة عن معنى الغلبة قال في الغاية
فدر الغلبة في رواية ابن سماعه عن ابي يوسف فقال اذا جعل لبن المرأة دواء فغير لونه
ولم يغير طعمه او على العكس ما وجب صبي حرم وان اغير اللون والطعم ولم يوجد فيه طعم اللبن ذهب
لونه لم يحرم وفتر الغلبة في رواية الوليد بن محمد فقال اذا لم يغير الدواء من ان يكون لبنا
يشبه به الحرمة وبطعام اخر اى حكم خلط لبنها بالطعام الحلال كما في لبن دجاجة اذا مضى صبي
لبن رجل لا يثبت به الرضاع واحتقان صبي بلبنها وحرم بلبن البكر والميت وان ارضعت
اي امرأة رجل حرمتها رضية حرمتا عليه اى على ذلك الرجل ولا مهر للبيرة ان لم توطء ولا مهر
نصفه اى ان كان لها مسمى او نصف المتعة ان لم يكن لها مسمى ورجع الزوج به على الرضعة
كتاب الطلاق مورفع القيد الثابت شرعا بالنكاح الاصل فيه عندنا الحظر والاباحة
للحاجة وعندنا في الاصل فيه الاباحة فان قيل انه ما موربه فاني يكون مخطورا قلنا الاس
به لا ينفى الحظر فان الخطور قد يرخص بصيغة الامر حتى لا يقع في مخطور فوجه كالحث في البين
سنة من حيث العدد احسن وموطئة فقط في طهر لاوطي فيه لم يقل احد بكرا منه بخلافه
فان فيه خلاف مالك وحسن وموطئة لغير الموطوءة ولو في حيض وللموطوءة تغريق الثلث
في طهر لاوطي فيها فممن تحيض ويجوز تغريقها في طهر واحد اذا تحلل بينهما رجعة او نكاح

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

منها تفكيكا

واشهر

تاج الشريعة

واشهر في غيرنا الشهر في حق من لا يحض بمنزلة الطهر وقال مالك موطوءة لا باح الا واحدة
وحد طلاق من عقيب الوطى خلافا لغير السنة في الطلاق من حيث العدد يستوى فيها
الدخول بها وغير المدخول بها قال في الهداية والحنس موطوءة السنة لم يرد به انه سنون
والا لما كان الضرب الاول احسن منه بل اراد انه ثابت بالسنة ثم انه فرق بين طلاق السنة
والطلاق السني فان الثاني اعم من الاول لثنا وله الضرب الاول بخلاف السنة ومن حيث
الوقت طلاقه فقط في طهر لاوطي فيه مخصوص بالموطوءة لا يتحقق في غير ما وبدرعية
من حيث العدد المتعدد ثلثا كان او اثنين في طهر واحد سواء ارسل حلة او متفرقة وعند
الثاني موطوءة ومن حيث الوقت طلاقه في طهر وطهر في اوجبه موطوءة ونجب
رجعيتها في الاصح احتذا من قول من قال انه سحبه فاذا طهرت طهرها ان شاء وان قال لموطوءة
انت طالق ثلثا السنة بلانية تقع عند الكفر طهر طلاقه او ايتها تقع في طهر لاوطي فيه ذكره فانه
خالف في الجامع الصغير من اذا كانت من ذوات الحيض وان كانت من ذوات الاشهر يقع
للحال طلاقه وبعد شهر اخره وذلك ان الطلاق الثلث السني والما قيدنا بالثلث لان
الطلاق السني مطلقا اعم منه على ما بيناه انفا وان نوى الكفر ساعة صحت اى النية حتى يقع
الثلث في الحال خلافا لغيره لا بدعي وموسد السني ونحوه يقول الثلث دفعة سني الوقوع
اي ثبت وقوعه بالسنة ويقع طلاق كل زوج مكلف ولو عبدا او سكرانا او مكرا وما وجبها
خلاف الشافعي لا طلاق بايم وسيد على زوجة عبده والطلاق للحرمة وللامة اثنان ولزوجها
خلاف الشافعي فان اعتبار الطلاق عنده بالرجال وعندنا بالنساء **ايقاع**
الطلاق صريح ما استعمل فيه دون غيره من ارات مالف ومطلقة ومطلقة الطلاق لغة عبارة
عن رفع القيد مطلقا ولكن استعماله في النكاح بالتمثيل وفي غيره بالافعال ولهذا لا يحتاج
في قوله انت مطلق بالشد يد الى البينة وتخفيفها يحتاج اليها ويقع بها واحدة رجعية وان
نوى صداما اى الاكثر من الواحد او الواحدة البينة وقال الشافعي ان نوى اكثر من
الواحدة يقع ما نوى او لم ينو شيئا وفي انت الطلاق او طالق طلاق يقع واحدة رجعية ان
لم ينو شيئا او نوى بغير المصدر وانما قلنا هذا لان لو قال في الثاني اردت بقول طالق واحدة

تاج الشريعة

ولذلك ما بين الضم فاعلم
تاج الشريعة
طلاقه
تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة
اخذ من القيد في رضى ما كان
منه ولو لم يرد منه الطلاق سني

تاج الشريعة

تاج الشريعة
صدر الشريعة

فيه نظر
والرجوع موطوءة الطلاق
بعد الدخول غير مقصور بالثلاث
ولا بالعوض من بقاءه او غيرهما
من التفكيك

وبقول الطلاق اخرى يصدق ويقع رجعيان ان كانت مدخولا بها واحدة او اثنتين وفيه
خلاف لزفر وان نوى ثلثا فثلث من اللفظ مفرد فلا بد من مراعاة غير ان الفرد نوعان
حقيقي وموادي الجنس وحكمي وموجع الجنس فايهما نوى صحته نيته لان اللفظ يحمله والاول
الثنائية حتى لو كانت المرأة امة تصح نيته اثنتين فيه لانه جمع الجنس في حقها كالثلث في حق
الحره وبإضافة الطلاق الى ما يعبر به عن الطلاق كالرأس والرقبة والعنف والروح والبدن
والجد الفرق بينهما ان الرأس والاطراف داخله في المجددون البدن والعنف والروح
او اى جزء شائع كالنصف والثلث يقع والى يدهما او رجلها لا لانه لم يعرف استمرار استعمال
لفظه ولا عرفا وانا جابها على وجه الندرة حتى اذا كان عند قوم يعبرون به عن الجملة وقع
به الطلاق ذكره في التبيين ولزفر والشافعي خلافا فيها وفي كل جزء معين لا يعبر به عن
جميع البدن وكذا الظاهر والبطن قاله الاسود واما الظاهر والبطن فلا رواية فيها والظاهر
ان لا يقع ونصف طلقة وانما في كل جزء سماه ومن واحدة الى اثنتين او ما بين واحدا
الى اثنتين قوله واحدة مبتدأ خبر بنصف طلقة وفيها واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى
ثلث ثنتان وقال لا يقع في الاول ثنتان وفي الثاني ثلث وقال زفر في الاول لا يقع ثنتين وفي
الثاني يقع واحدة وبثلث النصف طلقين ثلث وبثلثة النصف طلقة طلقان لانها طلقة
ونصف فينكامل وبغير ثلث لان كل نصف يتكامل في نفسه فيصير ثلثا وفي ان طالق واحدة
ثنتين واحدة وان الضرب او الظرف لان عمل الضرب اثر في تكثير الاجزاء بعدد المضروب
فيه لافي زيادة المضروب والطلاق لا يصلح ظرفا فيلغو وقال زفر والحسين بن زياد يقع ثنتان
ان نوى الضرب وان نوى واحدة وثنتين اى نوى واحدة وثنتين فثلث وفي غير ذلك
واحدة مثل واحدة وثنتين اى اذا قال لغيل الموطوءة انت طالق واحدة في ثنتين ونوى
واحدة وثنتين يقع واحدة كما اذا قال لها انت طالق واحدة وثنتين تقع واحدة وان
نوى مع ثنتين فثلث وكذا في ثنتين في ثنتين يقع الثلث ان نوى مع ثنتين
والا يلغو ثنتين سواء نوى الضرب او الظرف او لم ينو شيئا وعند زفر يقع الثلث
اى ان نوى الضرب وفيها من اى الشام واحدة رجعية وقال زفر من باينة وبج الطلاق

يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل مكان طاعة لله ورسوله
مفلوحي قولوا انتم طاعة لله ورسوله

قال صاحب الكشاف في المعاني
والنوى والخفوي ما سوى الدلالة
عنا من النوى ص قال البدر
من الجحد

فاح الشريعة

في ملكه او في ملكه في الدار اي يقع في الحال في ملكه الصور وان عني به التعليق يصدق ديانة لافضاء
وعلق في اذ دخلت ملكه في دخولك الدار ويقع عند الفجر وانت طالق غدا او في غد ويقع بنية
الاخرى اخر النهار في الثاني فقط مراده في القضاء واما ديانة فيصدق فيها ومزاعده وقالوا
لا يصدق فيها قضاء ويصدق ديانة وعندنا في اليوم غدا او غدا اليوم يعني اذا قال انطلق
اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الوقت المذكور ولا حجة يقع في الاول اليوم وفي الثاني في غد
ولما انت طالق قبرا انز وجك وانت طالق اسد لمن تكلم اليوم لانه اسد الى حالة متافيه والملك
منافية لملكية الطلاق فيلغون ويقع الا في من كان قبل اسد لانه اسد الى حالة متافيه والملك
تصح اخبارا ايضا فكان انشاء والانشاء في المصلحة انشاء في الحال وانت طالق ثلثا ما لم يملك
او متى لم يملك او متى لم يملك وسكت يقع حالا انما قال وسكت لانه اذا قال موصولا انت
طالق عقيب قوله انت طالق ثلثا ما لم يملك بيت في يمينه خلا فان فرقا عنده يقع ثلثا تطلقا
ذكر في شرح العاوي والفرق بين البعد والحديث لا يظهر في انت طالق ما لم يملك ولذلك
قيد بالثلاث وفي انت طالق شتين انما ذكره ليظهر عمدة وقوع الاخيرة دون الاولى ولم يرد
ثلثا اذ لا يمتش ما ذكر في القياس الا في ذكر ما لم يملك انت طالق تطلق بالاخير ومناه
قال ذلك موصولا به والقياس ان يقع المضاعف فيقع ان كان مدخولا بها وموقوف
ونما ان لم يملك قبل موت احدهما في النوازل لا يقع بموتها لانا لياس انما يقع بموتها
فوجد الشرط عند انقضاء محل الطلاق وفي الصحيح ان موتها كونه لانها اذا شرت
على الموت فقد بقي من حيوتها ما لا يبع للثكم بالطلاق وهذا القدر من الزمان صالح
لوقوع المعلق لانه يستغنى عن زمان الثكم فوجد الشرط والملك قائم والمحل باق واذا ما
بلاية كانا عنده وعند ما كية اي قال انها تطلق قبل موت احدهما او فلا تطلق كما سكت
لانا كلمة اذا الوقت فصان عند ذلك متى وله انه يستعمل في الشرط ايضا فان اريد به الشرط
لم تطلق في الحال وان اريد به الوقت تطلق فلا تطلق بالملك والاحتمال لا يقال اذ انردت
في الوقوع تغليب الجانب الحرمة لانا نقول ترجح بالاصل وموانها في عصمتها بتعيين فلا تطلق
بالاحتمال كما اذا شك في الموضوع او في الحدث ترجح بالاصل وان كان الاحوط ايجاب الموضوع

تجدد خلاصه المجلد
تاج الشريعة

تاج الشريعة

وَأَمَّا الْيَهُودُ وَالنَّاصِرَةُ
فَهُمَا فِي الْكَلْبِ مُتَمِيقَانِ

کمان الاحتمال

واما دعوى الاشتراك
فلا حاجة لتبيين وجه كالاخيصة

ومع نية الوقت أو الشرط فكنيته أي يقع في الحال في الأول وقبل موت أحدهما في الثاني
واليوم للنهار مع فعل تمتد وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد الممتد عندهم ما صح فيه ضرب المنة
وتجمل الممتد ما لم يصح فيه ذلك والتفويض من الأول لأنه يصح أن يقال جعلت امرئ بيديك يوما
أو شهرا ويصير الأمر بيد ما في ذلك الزمان دون غيره والطلاق من الثاني حتى لو قال طلقك
شهرا كان ذكر المنة لغوا وكانت المدة مطلقة فعند الشرط ليلال لا يتخير في امرئ بيديك
يوم يقدم زيد وتطلق في يوم اتزقك فانت طالق أعلم أن اليوم يذكر ويبدأ به النهار
خاصة ويذكر ويبدأ به مطلق الوقت فيتناول الليل والنهار والضابط فيه أنه إذا قرنت
بفعل تمتد يبدأ به النهار وإذا قرنت بفعل غير تمتد يبدأ به مطلق الوقت والشرعية أن
ظرف الزمان إذا تعلّق بالفعل لا اللفظ فيكون معيارا له كقولنا صمت السنة بخلاف ما إذا
تعلّق به لفظ في كقولنا صمت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كان المعيار ممتدا فيبدأ
باليوم النهار وإن كان غير ممتد كان المعيار غير ممتد فيبدأ به مطلق الوقت ثم اختلف
عبارة رتبهم فيما ذابعت الاستداد وعدمه فالمفهوم من الهداية في هذا الفصل أن الاعتبار
الذي تعلّق به اليوم وهو الطلاق في المثال الثاني والمذكور في إيمان الهداية أن الاعتبار
الفعل الذي أضيف إليه اليوم وهو التزوج في المثال المذكور وقال في التلويح مومن
تأخّر حيث لم يختلف جواب لتوافق المتعلق به والمضاف إليه في الاستداد وعدمه ولما
إذا اختلف مثل امرئ بيديك يوم يقدم زيد فقد اتفقوا على أن الاعتبار مومن متعلق بالوقت
لأنما أضيف إليه حتى لو قدم ليلال لا يكون الأمر بيد ما لأن كون الأمر بيد ما باليد ممتدا
في أنت طالق شنين مع عتق سيدك لك إنما قال لك دون أبك كيلا يتعين المعنا المجازي
للعق وموالاتعاق فان المراد تصويب المسئلة على وجه ينتظم المعنيين للعتق لعدم
الفرق في الجواب على ما أفصح عنده صاحب الهداية لو اعتقك إذا قال رجل لزوجته أنت
أنت طالق شنين مع عتق سيدك لك واعتاقها سيدي ما طلقت شنين وبذلك التزوج
الرجوع لأنه علق التطليقين بالاعتاق والمتعلق بوجد بعد الشرط فيوجد التطليق
بعد الاعتاق كأنه أرسله في ذلك الوقت مقارنا للعتق الذي موكل بالاعتاق فتصريحه

صدر الشريعة
في سنة ١٢١١ هـ
بمدينة بغداد
في شهر ربيع الأول
في يوم الاثنين
في سنة ١٢١١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله الذي هدانا لهذا
والحمد لله الذي هدانا لهذا

ثم يقع عليها الطلاق الذي موكل بالتطليق بعد المهرمة فلا تحرم به حرمة غليظة لا يقال إن
كلمة مع القرآن فكيف يتصور ما ذكرتم لأننا نقول قد ذكرنا للتأخير أيضا قال الله تعالى فان
يسر أيحرم عليه بدل ما ذكرنا من معنى الشرط وفي شرح الطحاوي أن كلمة مع إذا أقم بيت
جنبين مختلفين يحل محل الشرط وعند من عدي بعد تعلّق عنهما وتطليقها بجيبه لا يقع
إذا قال المولى لأمته إذا جاء عند فانت حرة وقال زوجها إذا جاء فانت طالق شنين
فيما العتق وقع الطلاق ولا يملك الزوج الرجعة لأن الطلاق والعتاق بشرط واحد وهو
محل العتق فيقعان معا عند مجيئه فكأن العتق صادفها وهي لمة فكذلك الطلاق صادفها
وهي لمة والامة تحرم حرمة غليظة بخلاف المسئلة الأولى لأن وقوع الطلاق متوقف
على وقوع العتق كما نؤمن لعدم صحته بل لا ذكرناه أنفا خلافا لمذهب رواية أبي حفص الكلب
عنه فإنه قال يملك الرجعة لأن العتق أسرع وقوعا لأنه رجوع إلى الحالة الأصلية وهو
أمر مستحسن بخلاف الطلاق فإنه أبغض المباحات فيكون وقوعه بطؤا وتأخير لانت
في الطلاق رجوعا إلى الحالة الأصلية وسرعة الوقوع في الأمر السخنة وبطؤا في غير
السخنة استختلج بل لا نقوله أنت حرة أو جز من قوله أنت طالق شنين والمتعلق بالمرسل
عند الشرط فيكون كأنه المولى والزوجه أرسلتا في ذلك الوقت فبيع أو جز القولين أو لا
وموالاتعق وتعتد كالحرة بالاتفاق إذا بالاحتياط ويقع بانامك باين أو عليك
حرام أن نوى لا بانامك طالق وإن نوى خلافا للشافعية وأنت طالق واحدة أو لا خلافا لمذهب
أومع مودة أو مع موتك ولا طلاق بعد ما ملك أحدهما أو شقصة لوقوع الفرقة بينهما
بملك الرقبة والطلاق يستدعي قيام النكاح ولا يلزم على هذا الكاتب إذا اشترى زوجة
حيث لا يقع الفرقة بينهما لأننا لا نسلم أنه ملكا بل له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح
وبانت طالق مكررا يشير بالأصبع يقع بعده أي بعد الأصبع والأصبع بذكر ويؤنث
ويعبر المستورة لأن الإشارة تقع بالمشورة منها ووه المضمومة للعرق والسنة فلو نوى
الإشارة بالمضمومة يصدق ديانة لا قضاء ولو أشار بطور ما بالمضمومة بقي منها أصلا
أخر وسواها تكون رؤس الأصابع نحو الحائط فالوجه الشامل ما قبله لأننا نعلم

صدر الشريعة
إنما قال برؤية أبي حفص الكلب
لأنه قد روي عن سلمان فولد كونهما ذكر
في الحقايق سنة

صدر الشريعة

باب النسخ

ضم فالعبرة بالنسخ وان كان ضمنا عنه نشد فالعبرة للضم فاغرم وبانت طالق باين والبتة وقال
الشافعي يقع رجعيًا اذا كان بعد الدخول او انت طالق استند الطلاق واخسه او اخيه
او اسوه او طلاق الشبهة او البدعة او كما قيل وقال ابو يوسف يكون رجعيًا الا صرح عند
التي ضنته انه متى شبه الطلاق بشئ اى شئ كان يقع باينا ذكر العظم او لم يذكر وعندنا في يوس
ان ذكر العظم يكون باينا والا فلا اى شئ كان المشبه به وعندنا في ان كان المشبه به مما يوصف
بالعظم عند الناس يقع باينا والا فهو دجى وقيل يحد مع الاول وقيل مع الثاني او كالف اوله
البيت او نطليقة شديدة او طويلة او عريضة بلانية ثلث سواء لم ينو عددا او نوى واحدة
او ننتين ثم ان هذا في الحرة اما في الامة فثنتان بمنزلة الثلث واحدة باينة الا اذا نوى
ثنتين احدهما بقوله طالق والاخرى بقوله باين او بقوله البتة فان تقع ثنتان باينتان
ذكر في الهداية ومعهما ثلث ويقع بعدد قرن بالطلاق اما زاد قوله قرن كيلا يرد الحق
بما اذا اقتصر على ذكر الطلاق ولم يذكر معه العدد فان ح تقع الواحدة وليس وقوعها بعد
لا به فيلغوا انت طالق لو كانت قبل ذلك العدد وقعن اذا طلقها ثلثا قبل الوطى وان
فرق اى فرق الطلاق بان يقال انت طالق واحدة واحدة او يقال انت طالق
طالق طالق او يقال انت طالق انت طالق انت طالق باينت بالاولى ولم تقع الثانية
ففي قوله انت طالق واحدة واحدة تقع واحدة باينة اما البيوت فلو وقع الطلاق
قبل الوطى واما عدم وقوع الثانية فلعدم العدة وعدم توقف صدر الكلام على اخ
حيث عدم المغير فصارت كل واحدة اى على حدة وبانت طالق واحدة قبل واحدة
او بعد ما واحدة واحدة لان الواحدة الاولى وصفت بالقبيلية فلما وقعت لم يبق
للا ثانية محلا وبانت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد ما واحدة او مع واحدة او مع
واحدة ثنتان اما في قبلها وبعد ما فلان الواحدة الاولى وهي التي توقعها في وصفت بالقبيلة
فاقتضت وقوع واحدة متقدمة عليها لكونها لا قدر له على الايقاع في الزمان الماضي
فوقع في الحال فكون الواحدة الاولى والثانية متفارتين واحدة في مع ومعهما فظام
وفي الموطاة ثنتان في كلها لقيام الحلية بعد وقوع الاولى وبانت طالق واحدة واما

باب النسخ

باب النسخ

او فواحدة

باب النسخ
او فواحدة
او فواحدة

فواحدة اذا دخلت الدار ثنتان لو دخلت و واحدة ان قدم شرطه اى قال ان دخلت
الدار فانت طالق واحدة واحدة فعند تقدم الشرط تقع واحدة وهذا في غير الموطاة
فان الواحدة الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب
ومذا عنده واما عند ما يقع ثنتان بالفرق بين صورة العطف بالواو والعطف بالفاء
فيما ذكره كرخي وذكره الفقيه ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق في الثاني **وكتانية** ما لم يوصف
له واحتمله وغيره فلا تطلق الا بنية او دلالة الحال فان دلالة الحال اقوى من النية لانها
لما صدرت والنية باطنة ثم ان المراد من دلالة الحال ما يقع دلالة الحال على ما يستفاد عليه
بازن الملك المتعال فان قلت يشترط ان يبصر الصور فان دلالة الحال لا تكفي فيما يصلح
ردا فان الطلاق لا يقع في حال مذاكرة الطلاق بنحو اخذ ي واذ به وقوى بل يتوقف
على النية قلت صلاحه لرد كانت معارضة لحال مذاكرة الطلاق فلم يبق دليل ان كانت
الصور المذكورة خالية عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية والله اعلم بحقيقة الحال
ومنها اعتدى واستبرى رخص وانت واحد بها يقع واحدة رجعية تقع لا تقع هذه الثلثة
الا واحدة رجعية ولو نوى ثلثا او ننتين كما في المصريح اذا لم يذكر المصدر وبما فيها كانت
باين بنة بنته حرام حبك على غارتك خلية بنية الحق بملكك وسبتك لا ملكك سرحتك
فان قيتك انت حرة تغتني تخدعي استغنى اغد على اخبري قوى تبقى الان واج تقع واحدة
باينة ان نواها وقال الشافعي يقع بما سوى الثلثة الاول دجى او اثنتين وقال زفر بن
ثنتان ان نواها وثلث ان نواه وفي اعتدى ثلث مرات يقع في قوله لامرأته اعتدى اعتدى
اعتدى لو نوى بالاول طلاقا وبغيره حيضا صدق وان لم ينو شيئا فثلث هذه المسئلة
على اثني عشر وجها تفصيلا يطلب من المطولات واعلم ان الظاهر مما ذكر وقوع الطلاق
بالكتايات كلها عند دلالة الحال وليس كذلك فان وقوعه ببعض منها دون بعض وبيان
ذلك ان الاحوال ثلثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق وحالة
الغضب والكتايات ثلثة اقام قسم منها ما يصلح جوابا ولا يصلح ردًا ولا شتمًا و
ثلثة الفاظ امر كيبك اختارى اعتدى وما دفرها وقسم يصلح جوابا وشتمًا ولا يصلح ردًا

باب النسخ

باب النسخ
باب النسخ
باب النسخ

باب النسخ
باب النسخ
باب النسخ

وهي خمسة الفا خلية بديهة باين حرام ومردفها وقسم يصلي جوابا وركاوا الصلح
سبا وشقة وهي خمسة الفا اخبرني اذ منى اغزني قومي فنعني ومردفها في حالة
الوضاء لا يقع الطلاق بغير منها الا بالنية للاصباح ثم انما لا يكتفي في امرك ببيدك وفي اختيارك
بل لا بد معها من اختيار المنة نفسها والقول قوله مع اليقين في عدم النية في حاله فانه
الطلاق وموان تسال المنة طلاقها او يسال اجنبي يقع في القضاء بكل لفظ لا يصلح للردوي
القسم الاول والثاني ولا يصدق قوله في عدم النية لان الظاهر ارادته الجواب لانها
لا يصلح ان للرد وفي حالة الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح للسب والردة وسوا القسم الثاني
والثالث لانه يختار الرد والشم ولا منافاة في حال الغضب ويقع بكل لفظ لا يصلح لهما بل
للجواب فقط وسوا القسم الاول بطاير حاله **باب** التقويض لمن قيل لها طلقني
او امرتك بيدك او اختياري بنية الطلاق تطليقا في مجلس علمت به فلو خيرا ولم تسمع
او كانت غائبة فلها الخيار في مجلس علمها الا اذا كانت التقويض موتا ومضى الوقت
قبل ان تعلم وان طال قال حاكم الشهيد في الكاف وان طال او اكثر مما تقدم فان المجلس وان
لم يتبدل بمجرد القيام الا ان الخيار يبطل به لانه يدل على الاعراض ومناظرة من كلام صاحب
الهداية او لم تعلم ما يفي طوعا ذكره من ان لا يكتفي بقوله **لا بعد** لان المجلس لا يتبدل حقيقة
بل حكما ان ما ذكره اخص مما قيل او بعد لا يكون من جنس ما مضى مع انه لا يبطل به خيارها
وجلس القايمة وانكاه القاعدة وقعودا لمكينة ودعا الاب للشورى وشهود وشهدهم
قال في المحيط فان لم يجد احدا يدعو بالشهود فقامت لتدعوهم ولم تتحول من مكانها لم يبطل
لانها مضطرة للاستيثاق وان تحولت قير وقير ومن مناتين ان قوله ما لم يتم على
اطلاقه ووقف داية مري ركبته لا انقطع وفلكها كبنتها وسردا بنتها كير ما لا يتبدل
المجلس بجري الفك ويتبدل بسير الداية قال في المحيط الا ان تجيب مع كونه لانه لا يكتفي
الجواب باسرع من هذا فلم يوجد تبدل للمجلس حكما لان اتحاد المجلس انما اعتبر ليعبر الجواب
متصلا بالخطاب وقد وجد الاتصال وفي اختيارك لا يصح نية الثلث بارتين ان قالت
اخبرت نفسي او اختار نفسي وشرط ذكر النفس كما في المثال المذكور او ما يقوم مقامها

سبعة مائة
شأنها في نفسه

مجلس العلم

وان خفي على من قال في المجلس
الجواب بكونه ما لم يتم
سدا للثبوت
فأما السيد المجلس مبتدل
فأما حقيقة التحول الى مجلس
اخذوا زكاه بالاعتقاد

في المثال الثاني ذكره من احد ما لان وقوع الطلاق بلعظ الاختيار عرفا بجامع الصحابة رضوانه
واجامهم في اللفظة المفتحة الجائدين وفي اختياري اختياره لو قالت اخبرت نفسي لان
ذكر الاختيار كذكر النفس لان الهاء فيها تنبي عن الاتحاد واختيارها نفسها مو الذي يتخذها
وبعد اخرى ذكر التولية وتكرار اختياري يقوم مقام ذكر النفس ولو كرر اختياري
لثلاثا فرق بين ان يذكر الاختيارين بعطف من واو او فاء او غم ولم يذكر ذكره في التبيين
فقلت اخبرت اختياري او اخبرت الاولى او الوسطى او الاخيرة تقع ثلث عند وعندها
تطلق واحدة الا ان تقول اخبرت اختياري فانه يقع الثلث اتفاقا بل لانية انما لم
يكنج الى النية مع كونها من الكنايات لانه التكرار عليه او الاختيار في حق الطلاق مو الذي
يتكرر فكان متعينا ثم ان اشتراط النية على ما ذكره الصدر الشهيد والعناني في شرح جامع
الصغير ولم يتعرض له محمد في الجامع الصغير ولا في المبسوط واشتراطها في رواية الزيادة والجامع
الكبير وابو المعين الشافعي وغيره صرحوا باشتراطها في شروح الجامع الكبير ولو قال طلقت
نفسى او اخبرت نفسي بتطبيقه بانه بواحد مكذا ذكر في المبسوط والجامع والزيايات في شرح
الجامع الصغير سوى شرح صدر الاسلام والكافة للحاكم الشهيد وشرح الامام السخري وشرح
الطحاوي وفناوى الواجبي وجوامع الفقه وغير ما وذكر في الهداية انه يقع واحدة بكل
الرجعة على وقوع ما وقع في بعض نسخ الجامع الصغير وقال الصدر الشهيد واحدة باينة
وبما وقع في بعض النسخ غلط من الكتاب ولو قال امرتك بيدك في تطليقة او اختياري
تطليقة فاضارت نفسها تقع رجعية فان قيل قوله امرتك بيدك واختياري يفيد البيونة
فلا يجوز صرحها عنها الى غير ما قلنا لما قد نه بالصرح علم انه اراد الرجوع كما لو قرنت
الصرح بالباين في قوله انت طالق باين ذكره في التبيين ومحال ما في مقالة الشافعي
منه الحاق بقولنا من المبسوط وموان لو قال لهما انت طالق لثلاثا يقع باينا عندنا وعنده
رجعي ولو قال امرتك بيدك ونوى الثلث فقالت اخبرت نفسي بواحدة او بيمين واحدة
يقعن جعل الامر بيد ما لا يخفى في المسائل كلها الا في صحة الثلث فانه لا يصح نية في التخيير
وان قالت طلقت نفسي واحدة او اخبرت نفسي بتطبيقه واحدة باينة ولو قال امرتك

نحو الثلثة
منه ما بين ان ما قد
الشرط على من انفس
قد فسد

ما من علم ان ما قد
الحال العتق في الكنايات
ما بين الدلالة العقلية

ولما لم يذكر في الاسلام
في شرح الجامع وصحة

بيدك

اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه فيبطل من اليوم ان ردت وبقي الا من بعد غد خلافا
لنفي وفي امرك بيدك اليوم وغدا دخل الليل فلا يبقى الا من في غد ان ردت في يومها لا نه اس
واحد فلا يبقى لها الخيار بعد الرد ولو قال طلق نفسك ولم ينو او نوى واحدة فطلقت نفسها
يقع رجعي وان طلعت ثلثا ونواه وقعن انا قال ونواه لانها لو طلعت نفسها ثلثا وقدرت
الزوج واحدة لم يقع عليها شيء عنده وعندهما نفع واحدة ولو نوى ثنتين يقع واحدة لانه
عدد والنظر لا يدل عليه الا ان يكون امة لان الثنتين جميعا في حقها ويقع بايئت
نفس رجعية اما وقوع الطلاق فلان الابانة من الفاظه فصاحت جوا بال قوله طلعت نفسك
واما كون رجعي فلان المغوض اليها موارجعي وقد اتت بزيادة ومنه وسيل بينونه فيلغو
ذلك والمخالعة في الوصف لا تعدم الاصل فلا تعد خلافا في الاصل لان الطلاق اذا قرن
بالعدد يكون الواقع موالاعدد وباحضت نفس لا يقع لانه ليس من الفاظه الطلاق ولا يصح
الرجوع عن طلق نفسك لانه فيه معنى اليمين اذ هو تعليق الطلاق بتطبيقها واليمين تصرف
لازم لا يصح الرجوع عنها وليست توكيد ويتقيد بالجلس لانه تملك وفي طلق من شرط طلق
امر في خلافا في اي صح الرجوع عنه ولا يتقيد بالجلس لانه توكيد وفي طلق نفسك
شئت لا سقيداي بالجلس وفي طلقها ان شئت يتقيد لانه خلقه بمشيئة فصلك كليك
لا توكيلا ولا يرجع اي ليس للزوج ان يرجع عنه لكونه لازما لمعنى التعليق وقال فرمو
والا قل سواء ولو قال طلق نفسك ثلثا فطلقت واحدة فواحدة لانها ملكك ايقاع الثلث
فتملك ايقاع الواحد ضرورة ولا يقع شيء في عكس عنده وعندهما يقع واحدة ايضا لانها
انت بملكك وزيادة فيصح ما ملكك ويلغو الزيادة وله انهما انت بغير ما فوض اليها ايقاع
الواحدة قصدا في ضمن الثلث فيرد عليه انه لا عيب بهذا والا لا وقع واحدة في الصيغة
الاولى لان ما فوض اليها فبها ايقاع الواحد في ضمن الثلث لا ايقاعها قصدا ولو امرت
بالباين لم يفر او الرجعي لانها ما ما سبق من قول ويقع بايئت نفس رجعية فكل
وقع ما امر به ولا يقع في طلق نفسك ثلثا ان شئت لو طلعت واحدة لانه معناه ان شئت
الثلث ومثل ايقاع الواحدة ما شاءت الثلث فلم يوصد الشرط وعكس لان شئت الثلث

تاج الشريعة
تاج الشريعة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

تاریخ ۱۲۱۲

الاندلسية المتضمنة في
أهلها صاحب السيرة

المختار في القواعد

وهذا التحذير نبين ما في
نقد بر صدر الشريعة من
الخطأ فاعلموا

میرزا محمد علی قزوینی

هذا هو الحق في الاصول والاسماء والادب
والفقه والعلوم والادب والادب
والادب والادب والادب والادب
والادب والادب والادب والادب

عبارة صدر الشريعة فامتنع

ما قبل الكل صمد والبعض متين
ففي اعلية منظور فيه لان المتين
البعض الثالث ما في ضمن الكل
لا البعض المنفرد عند سوره

الطلاق باليمين

السماحة والعموم للصفة وهي الشبهة حتى لو قيل من شئت كان على خلاف **باب الحلف**
بالطلاق شرط صحة الملك والاضافة اليه او الى سببه اراد و بالاضافة الى احدهما تعليق
الطلاق به وفي صحة بالاضافة الى الملك خلاف للشافعي فلا تطلق اجنبية قال لها ان كانتك
فانت كذا فتكلمها فكلها خلافا لابن ابي ليلى وتطلق بعد الشرط ان قاله لزوجه ثم كلمها بالوجود
الملك وقت التعليق او قال لاجنبية ان تكلمها فانت كذا فتكلمها لوجود الاضافة الى سبب
الملك قال في الهداية ومن يصدق الاضافة الى الملك والفاظا للشرط اذا واداما وكل وكلما ومق ومثما
وفيها اي في الالفاظ المذكورة بخلاف اليمين اذا وجد الشرط مرة الا ان كلما فانه يخرج بعد الثالث
يعني في الحرة وفي الامه يخرج بعد الثنتين المراد بالخلال اليمين بطلانها بطلان التعليق ولا يصح
ان تكلمها بعد زوج اخر خلافا لفر الا اذا دخلت يعني كلمة كلما على الزوج نحو كلما تزوجت
فانت كذا وبزوال الملك بما دون الثالث لا يخرج اليمين انما قال بما دون الثالث لانه اذا زال
بها يخرج اليمين الا اذا كانت مضافة الى سبب الملك في لا تخجل بالثالث ايضا لان صحها
باعتبار ملك يحدث ويخرج بعد وقوع الشرط مطلقا اي سواء وقع في الملك في تنجر الاجزاء
او في غير الملك في تنجر الا الى اجزاء فان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاردان
يدخلها من غير ان يقع الثالث فحيلة ان يطلقها واحدة ثم يدخلها بعد انقضائها العدة ثم
يتم زوجها فان دخلها بعد ذلك لا يقع ثبوت لخلال اليمين وشرط للطلاق الملك او امر
اي العدة وانما اختلفا في وقوع الشرط سواء كان وجود امر او عدمه فالقول له لانه يكره
وقوع الطلاق ولا عبدة للملك بالا صرح بهنا والامام الخداجواب في صورة الشرط الموجود والمكره
فان المتك بالاصل في الثاني من المودة الامع جهتها لوقال لها ان لم اجامعك في حيضك فانت
طالق للسنة ثم قال جامعك فان كانت حايضا فالقول له لانه يملك الانشاء فلا يبرهم وان كانت
طاهرة لا يصدق لانه يبر بابطال حكم واقع في الطاهر لوجود وقت السنة وقضاة عقده بالسبب
لان المضاف سبب في الحال كذا في التبيين فالمسئلة السابقة والتي تاتي بعد ما ليست على
اطلاقها وفي شرط لا يعلم الا انها صدقت في حقها خاصة ففي ان حضرت فانت طالق وطلعت
وان كنت تحبين عذاب الله فانت كذا وعنده لوقالت واجب دفع طلاقها فقط واعلم ان

تاج الشريعة

تاج الشريعة
تاج الشريعة
تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

التعليق بالحبة كالتعليق بالحبيض الا في شئيين احدهما ان التعليق بالحبة يقتصر على الحبيض
كونه تحييرا فانت فانت وقالت احبته لا تطلق والتعليق بالحبيض لا يبطل بالقيام كالتعليق
والثاني انها اذا كانت كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالحبة لا قلنا وفي التعليق بالحبيض
لا تطلق فيما بينه وبين الله كذا في التبيين وفي الاحصن فانت كذا يحكم بالجزاء بعد اسفرار
الدم ثلثة ايام من اوله لانه تبيين باستمرار الدم ثلثة ايام انه حيض فيحكم بعد الثلثة
بوقوع الجزاء في اولها وفي ان حضرت حيضة لا يقع حتى تظهر لان الحيضة من الكماله وفي ان حضرت
يوما فانت طالق تطلق حين غربت من يوم صامت بخلاف ان حضرت لانه لم يقدره بمعيار
وقد وجد الصوم بركته وشرطه ولو علق طلقه بولادة ذكر وثنتين بانثي قولها
فلم يدر الاول طلق واحدة قضاء وثنتين من ما اي تباعد عن مظان الحرمة ومن قال
دبانه يعني فيما بينه وبين الله فقد اخطاه وانقضت العدة بوضع الجداي بوضع الثاني
وانما يقع به طلاقا لانا العدة تنقضي بالوضع ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق
فيتاءخر عن الوضع وقد انقضت العدة بالوضع فلا يقع بعده طلاق ولو علق
الطلاق بشئيين يقع اذا وجد الثاني في الملك سواء وجد الاول ايضا فيه او لا فالا
لنفر والا اي لم يوجد الثاني فيه سواء وجد الاول فيه او لا قلنا وتنجيز الثالث يبطل
تعليقه خلافا لنفر والثاني لم يقل والتنجيز يبطل التعليق لان تنجيزا دون الثالث
لا يبطل التعليق فلو علق الثالث بشرط ثم تجز الثالث ثم عدت اليه بعد التحليل ثم
وجد الشرط لا يقع شيء ومن علق الثالث بوطي زوجته فاولج اي ادخل ولا عبدة
في جواب المسئلة كونه الدار مقدارا خفية فقط وان اوهم قول صاحب الهداية قلنا
التفاهات لان الوجه المذكور في تعليقه صريح فيما قلناه ولبث فلا عقده عليه قال
في ديوان الادب العقدي من المرأة اذا وطئت عن شبهة والمراد منه هو المشروط في
الامام العناني في شرح الجامع الصغير وكذا لو علق امره بوطيها ولم يبرهم مراجعها في
مذا عند محمد وعند ابن يوسف يصير به مراجعها ولو نزع ثم اوج يجب العقد وكان
رجعة ولو قال انت طالق ان شاء الله متصلا لم يقع خلافا للمالك وانما تبطل قبل الا

تاج الشريعة

صدر الشريعة
تاج الشريعة

عبارة صدر الشريعة
فتنقض العدة بالوضع
والصواب ما قلناه منه
والجار على العهد تكلف
لعقد العدة منته

ومو ان الجاه ادخل الفرج
في الفرج والثلث بعد
الادخال ليس باء حائض

يقع

تاج الشريعة

تاج الشريعة
تاج الشريعة

اي قال انت طالق فاحذف التكلم بان شاء الله فمات قبل تمامه وفي انت طالق ثلثا الا
 ثلثين يقع واحدة وفي الواحدة ثلثا **باب طلاق الفارق عونه بالفار دون**
 المريض لعدم اختصاص حكم الباب به ومن عتونه بنظر اليه اصال فيه وفرق بغير
 طلاق في حكمه قال في الذخيرة ولو جاءت الفرقة من المرأة في مرضها برودة ورث
 الزوج منها الذي يصير قارا بالطلاق ويخص بترجمه بالثلث من غالب حالة المالك
 مريض كان او صحيح **باب اذا مرض وموصاهب الفرائد ذكره في الذخيرة** فخرج
 عن اقامة مصالحة خارج البيت انما قال خارج البيت اذ لا عبية للقدرة فيه ذكره
 في الذخيرة وقال وموصاهب **باب اذا مرض** قال هذا في حق الرجل فاما المرأة لا يحتاج الى الخروج
 من البيت في حوائجها فلا يعتب هذا الحد في حقها ولكن اذا كانت بحيث لا يمكنها الصعود
 الى السطح في مرضه او بارز رجلا او قدم لينقل في قضاها او رجم فلو بان اي من هؤلاء
 عرسه انما قال اباي لانه بالطلاق الرجعي لا يصير قارا من غير سواها فاما اذا طلقها بسواها
 فلا تراث ومات بذلك السبب او بغيره تراث خلافا للثاني **باب في العلم ان محل الخلاف**
 غير محصور في الثلث كما توهم فان البائن ايضا محل خلاف نص عليه في الكافي وطالبه رجعية طلفت
 لثلاثه الرجعي لا يزيل النكاح فلم يكن سواها راضية لبطان حقها فتراث ومباينة قبلت
 روجها لان البينونة قد وقعت باينة قبل تقبلها ومنه لا عنها اي وقت الفرقة بينهما باللعان
 في مرضه سواها كان الغذف ايضا في المرض او لا وفي الاخير خلاف لحد وانما تراث في هذه الصورة
 لان المرأة لا بد لها من الخصومة لدفع الفار عن نفسها فكان من قبيل تعليق الطلاق بفعل لا
 لها منه او الى منها مريض اي حلف في مرض موتها ان لا يقربها اربعة اشهر فلم يقربها حتى مضت
 المدة وقعت البينونة ثم مات كذلك تراث هو لا كانه ذكرته قبلها ومن قام بها اي بماله
 خارج البيت مشكيا محوما قال في الذخيرة فاما الذي يحى ويذهب في حوائجها فليس يرض
 ولا قار وان كان يتكلم مع ذلك ويحتم سكذا قال محمد ومن موصاهب في صف القتال او حسن
 بقضاها او رجم ليس بفار ان طلفت باينا ومو كذلك لا يراث وكذا المختلفه وخيرة احد
 نفسها ومن طلفت ثلثا بطلها او لا يطلها ثم صح اي صح مرضه ثم مات لا تراث ولو تصادف

في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها

في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها

في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها

وفي قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها

الزوجان في مرضه على ثلث في الصحة ومضى المدة ثم اقر لها بدين او اوصى بي فلها الاقل
 منه ومن الارث قوله من متعلق بالظرف اي يثبت لها الموصى به ومن الارث ما موافق
 من اقله وقال لا يجوز اقراره ووصيته بمن طلفت ثلثا بامر ما في مرضه ثم اقر او وصى
 فان لها الاقل من ذلك ومن الارث عند ايمتنا الثلثة خلافا لفر ولوعلى الثلث بشرط
 ووجود مرضه ان علقه بحي وقت او فعل احبب المراد من الفعل ما يعي الترتيب
 الا اذا علق في صحة ووجد الشرط في مرضه في لا تراث وان علق بفعله تراث سواء
 كان التعليق في مرضه او لا والفعل منه بد ككلام اجنب ولا بد له منه كاكل الطعام وصلوة
 الظلم وكلام الابوين وان علق بفعلها فان كانا اي التعليق والشرط في مرضه والفعل
 لها منه بد لا تراث وان لم يكن منه بد تراث وان كان اي التعليق في صحة لا تراث الا فيما
 لا بد لها منه عند الشخير فلا خلاف للثلاثين ذكره في الاسلام في مبسوطه ان
 في هذه المسئلة ما قاله محمد انه لم يوجد من الزوج صنع بعد تعلق حقها به ولها ان
 الزوج الجاني الى المباشرة فيمنقل الفعل اليه كانهما الة لكافي الاكرام وفي الرجعي تراث
 في الاحوال كلها وخص ارثها بموتة في عدتها فان انقضت عدتها ثم مات لا تراث اعلم
 ان المعتب منها عدة تحب بالدخول بها خاصة لا آلت تعنها والواجبة بالخلوة العتيق
 ذكره في فصل المهر من الذخيرة **باب الرجعة من استبراء النكاح واستبراء**
 الملك وعلى هذا يبقى حل الوطى عندنا وعند الشافعي انشاء النكاح من وجه واستبراء من
 وجه فيقول بالحكمة احتياطا ذكر في التحفة في العدة بعد الدخول لا بد من هذا القيد لان
 العدة قد تحب بالخلوة الصحيحة بلا دخول ولا يصح فيها الرجعة ذكره في الذخيرة
 لا غير ما لم يقل لا بعد ما لينتظم حكم النفق من لا عدة لها **باب الرجعة من استبراء**
 طلاق دون الثلث لانه مع اختصاصه بالحكمة شاملا لا رجعة لها كما مختلفه وانما اب
 بخوار جفتك وبوطيها وستهابشوة ونظره الى وجهها بها اي بشهوة وعند الشافعي
 لا يصح الرجعة الا بالقول مع القدرة عليه وتدريب استباهه على الرجعة وعند مالك
 وسواه قول الشافعي بحمل الشهاد واعلامها بها اي اعلام الزوج اياها بالرجعة

في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها

في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها

تاج الشريعة

في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها
 في قوله لا يطلها او لا يطلها

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ليلا يقع في المعصية بفعل الحرام بان تنزع بعد انقضاء مدة العدة رجلا آخر بناء على علمها
ان زوجها لم يراجعها وكون ذلك الفعل حراما ومعصية غير شروطة بالعلم نعم استحقاق
الفاعل بالعذاب مشروط به وموافقا لآخره وان ذلك ومن لم يفرق بين المفامين اعترض
واجاب فاحطاه في السوال وما اصاب في الجواب والله اعلم بالصواب وان لا يدخل
عليها حتى يوذنها ان لم يقصد رجعا ولو اذ في بعد العدة الرجعة فيها وصدقة فهو رجعة
وان كذبته فلا تترك المسئلة القائلة ولا يمين عليها عند لانها من سائر الدعوى ما في زوجها
وان قال راجعك يريد به الانشاء فقالت حبيبة مضت عدتي فلا رجعة والقول قولها
مع اليمين عندا في صيغة ذكر الكرخي في تحضر فان قلت فعلى هذا اذا نكحت صحت الرجعة
والرجعة لا يصح بذلها قلت الرجعة لا تثبت بكونها بالثبوت به العدة وبذلك الزوج الرجعة
من طريق الحكم لا يثبت بالنسب يثبت بالفراش عند شهادة امرأة واحدة بالولادة
وان لم يثبت النسب بشهادتها وقالوا تصح الرجعة لانها صادقت وقت العدة اذ هي
باقية ظاهرا الى ان تخبر وقد سبقته الرجعة ومحل النزاع ما لو اجابته متصلا بقوله حتى
ساعة ثم اجابت لا تصدق وتصح الرجعة اجماعا من المبسوط واليه الاشارة في قوله فقالت
اذ الفاء للتعقيب من غير فصل ثم انه لا حاجة الى ان يقال انما تصدق المرأة في انقضاء العدة
اذا كانت المدة تحتمل ذلك لان اعتبار المدة عند ادائها لانقضاء بالحيض واما اذا ادعت انقضاء
باسقاط القط فلا حاجة الى المدة والمذكورة في صورة المسئلة بضم المدة مطلقا كما في
امه ارجع بعد العدة بالرجعة فيها وصدقة سيد ما وكذبته فان القول قولها عندك وقال القول
قول المولى وعكس اى ارجع بالرجعة في العدة بعد انقضائها فصدقة وكذب المولى
وفي هذه الصورة لا تثبت الرجعة بالاتفاق في الصحيح او اختلفوا في مقبتها فقالت مضت
والنكاح الزوج والسبب مضى العدة وان انقطع دم اخذ العدة لعنة تمت
ولا فلاح لا تخفى تغتسل ويحضر قد رايه الغسل والتحنن من اخر وقت فرضها وبهم
فصل ولو نسيت غسل غرضها راجع وفيما دونه لا لانه لا اعتبار لما دون الغسل فكلما انقضت
ومضت عدتها والاما اختلف الحكم بالعهد والنسيان ولما اختلف عنه حذر التنقيح بالاحمال

عامة
در النكاح طيب عبد الفتاح
النفوذ الربوي صاحب القاموس

يبيع
سائر النكاح فيستخلص
منها ما لا يفتقد خلاصة

صدر الشريعة

مورد المبتدع في النكاح
وفي غير النكاح الشريعة
لا يبعد ما في النكاح
راجع الشريعة
راجع الشريعة
راجع الشريعة

بالزوجه
فانما الرجعة
وهو الماء
فانما الرجعة
وهو الماء
فانما الرجعة
وهو الماء

ان يصل الماء الى ذلك الموضع ويحجب سيرة حاجته لو تيقنت بعدم وصول الماء اليه بان تركت حمارا لا ينقطع
حق الرجعة نص عليه في المحيط والمراد بما دون العضوان لمعة يسيرة نحو اصبع واصبعين
ذكر في شرح الطحاوي ولو طلق ذات حمار وولد وانكر وطهرها فله الرجعة اى لو طلق امرأته
ومن حمارا وبعد ما ولدت في عصمتها وقال لم اراجعها سواء من القول منه حال التطليق او بعد فله
الرجعة قد مر ان الرجعة في قوله فله الرجعة الرجعة الواقعة قبل وضع الحمل في المسئلة الاولى
ومع كونها له انه لو راجعها تصح الرجعة الا ان صححها انما تظهر اذا ولدت لا قبل سنة اشهر من
وقت الطلاق وتوقف ظهور صحته على وضع الحمل لا ينافي صحته قبله فلا ساحة في الكلام كما في
الى بعض الاوعام وانما تصح الرجعة فيما ذكر من المسائلين مع النكاح الوطى لان الشرع كذب في
انكاره الوطى حيث اثبت النسب منه بقي من هنا بشي وموان التكذيب على تقدير ان لا يكون
بين الولادة والنكاح اقل من سنة اشهر وكون الولادة لا قبل سنة اشهر من وقت الطلاق
لا سندهم ذلك فلا بد في المسئلة من قيد آخر فتدبر وان خلاها وانكر اى انكر الوطى فلا اى
لا يملك الرجعة اذ لا يملك به الشرع في انكاره وموجه تحليه في عدم تأكد الملك بالوطى وتأكد المهر
بالخلوة ليس لانه قبض المعقود عليه بل لانها سلمت اليه وجوب العدة احتياطا فلا يكون القضاء
بها قضاء بالدخول حتى يتأكد الملك فيملك الرجعة فان طلقها اى بعد ما خلاها وانكر وطهرها راجع
فجاءت بولد لا قبل سنة اشهر يعني من وقت الطلاق صححت اى تلك الرجعة لانه ثبت النسب
منه اذ من لم تقرب بانقضاء العدة والولد لا يبقى في البطن هذه المدة فينزل واطمأ قبل الطلاق
لا بعده اذ على الثاني يزول الملك بنفس الطلاق لعدم الوطى قبله فيحرم الوطى ويجب
صيانة المسلم عنه وعلى الاول تصح الرجعة ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت
ثم احس ببطيئ وذلك بان يكون بين الولادتين سنة اشهر واكثر فهو رجعة
لانها طلقت بالولادة الاولى ووجبت العدة فيكون الولد الثاني من علوق حارث
منه في العدة لانها لم تقرب بانقضاء العدة فيصير راجعا ليكون الوطى حلالا فالولد الثاني
دليل الرجعة ومنه ما مع كونه رجعة وانما قال ببطيئ لانها اذا كانا بطن واحد اثبت
الرجعة اذ يكون علوق الولد الثاني قبل ولادة الاول وفي كل ما ولدت وولدت بوطى

راجع الشريعة

من هنا ظهر وجه العدول
قوله شكر الى ما ذكر من سيرة

صدر الشريعة

يبيع
سائر النكاح فيستخلص
منها ما لا يفتقد خلاصة

راجع الشريعة

صدر الشريعة

على أربعة أشهر الا يوما واحدا والله الاقرب بك سنة الا يوما فيه تفصيل وموانع ان
 قريها ينظر فان بقي من السنة اربعة اشهر واكثر صار مولى السقوط الاستثناء وبها المنة
 والا فلا وقوله بالبصرة والله لا ادخل الكوفة واملاها به لانه يمكنه القربان من غير شئ
 يلزمه بالاخراج من الكوفة ولا ايلاء من سائمة تعدية الا يلاء بمن باعتبار ما فيه من
 الامتناع من الوطئ كما في قوله تعالى للذين يولون من نسايتهم فاحفظي مخفي واجنبية نكحها بعده
 الا مضافا الى الملك بان يقول ان تن وجئت فوالله الاقرب بك ذكره في التبيين بخلاف
 مطلقة الرجعي فانها زوجة ولو حج عن النكاح بالوطئ لم يضر باحد من اوصافها او نكاحها او لم يضر
 اربعة اشهر منها فقيده قوله فيت اليها وقال الشافعي لا يصح باللسان اسلاوا الذي سب
 الطلوي فلا تطلق بعده لو مضت مدته ومو عاجز وان صح قبل مدته فقيده بوطئه الا طاف
 عن الجماع فيشتد فيه العجز المستوعب للمدة وانت على حرام ان نوى به الطلاق
 فباينه وان نوى الطهارا والثالث او الكذب فاما نوى خلافا لمحذوف الطهارا وان نوى المحرم
 او لم ينو شيئا فابلاء وقيل هو وكل حل على حرام ومرج بدست راست كبريم بروى حرام
 طلاق بلانية قال في الهداية ولو قال كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان
 ينوى غير ذلك والقياس ان يحث كما فرغ لانه باشر فعلا مباحا وهو التنفس
 ونحو هذا قول زفر وجه الاستحسان ان المقصود هو البذل لا يحصل مع اعتبار
 العوم واذ اسقط اعتبار ما ينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه يستعمل في تناول
 عادة ولا يتناول المرأة الابالنية لاسقاط اعتبار العوم واذ انما كان ايلاء ولا يعرف
 اليهم عن الماء كقول المشدوب وهذا كله جواب ظاهر الرواية وشاخصا قالوا فيه
 به الطلاق من غيرنية لغلبة الاستعمال وعليه الفتوى وبهذا التفصيل تبين فساد
 تعليل جواب المشايخ بالعرف ثم قال في الهداية وكذا ينبغي في قوله حلال بروى حرام
 للعرف واختلفوا في قوله مرج بدست راست كبريم بروى حرام انه من شرط النية
 والاظهار انه يجعل طلاقا من غيرنية للعرف والصحيح ان تقييد الجواب ونحوه ان نوى
 الطلاق يكون طلاقا فاما من غيرنية فالاولى ان يتوقف ولا يخالف المتقدمين

يعني انما يشترط فانه خطا
 انفقها فيما اراد به في نكاحه
 انفقها على غيره فانه لا يثبت
 نكاح الشريعة
 نكاح الشريعة

في تصدير صدر الشريعة
 فصول متفرقة
 نكاح الشريعة

وبه يفتى به الخلع مصدر خلع يخلع اذا قلع وازال واخص في ازالة الزوجة
 بالضم وفي ازاله غير ما بالفتح كما ان الترخيح عن قيد النكاح اخص بالطلاق وعن غيره
 بالاطلاق نحو في الشرع طلاق بعوضه ذكر صاحب التحفة مالى وان لم يصلح مهر الا لا من
 بعث ولا باءا سبعا عند الحاجة والواقع به وبالطلاق مال او على مال باين يعني الواقع بالخلع
 وبالطلاق الصريح اذا كان بعوضه يكون ياينا ويلزم البذل بقوله ما وكه اخذه ان نشر واخذ
 الفصل يعني الزاير على ما دفع اليها من المهر ان نشرت هذا هو المذكور في الاصل وبه اخذ
 القدوري والمذكور في الجامع الصغير انه لا يكره اخذ الفضل ولو خلع او طلق بغير او خلع
 لم يجب شيئا ووقع باين في الخلع ورجعي في الطلاق لانه لا يبطل العوض كان العامل في الاول
 لفظ الخلع وفي الثاني الصريح وهو يعقب الرجعة وان قالت خالعت على ما في يدي او على ما في يدي
 من مال او من راحم ففعل ولا شئ في يد ما لم يجب شيئا في الاولى ويرد ما قبضت في الثانية وثلاثة ديام
 في الثالثة وانما اختلفت على عبد لها ابق على بها ما زمانه لم تنكح لانه شرط فاسد لكونه مخالفا
 لموجب العقد فيبطل ولا يبطل به الخلع لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة سلمه الا قررت
 وفيه ان حثرت وانما طلبت ثلثا بالف او على الف فطلقها واحدة يقع في الاولى باينة بثلاث
 الالف وفي الثانية رجعية بلا شئ اذا عنده وقال لا يقع باين بثلاث الالف في الثانية ايضا
 لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضات حق ان قولهم احرمنا الطعام بدرهم او على درهم
 سواء وله ان كلمة على للشرط والمشرط لا يجوز على جزاء الشرط بخلاف الباء لانها
 للمعوض واذ لم يجب مال كان مستلها فوقع وبذلك الرجعة وان قال طلقك ثلثا بالف
 او على الف فطلقت واحدة لم يقع شيئا لانه لم يدر من بالبينونة الا بسلامة الف كلها ولم
 يتم بخلاف قولها طلق ثلثا بالف لانها لا رضيت بالبينونة بالف كانت ببعضها او لم
 ان ترضى وان قال انت طالق وعليك الف او انت حرة وعليك الف فبينا اولى فطلقت
 وعققت بلا شئ اذا عنده وقال على كل واحد من الالف اذا قبلنا وان لم تقبلنا لا يقع الطلاق
 والعناق لهما ان هذا الكلام للمعاوضة فان قولهم ولك درهم في حمل هذا المتاع وكنتهم
 بمنزلة قولهم بدرهم وله ان جهة تامة فلا يثبت بما قبله الا بدلالة اذ الاصل فيها الاستقلال

نكاح الشريعة

نكاح الشريعة

نكاح الشريعة

نكاح الشريعة
 لم يذكر في المتن لانه غير محمود
 بدونه كمال مخالفة مستحبة

خطا صدر الشريعة منها
 حيث هو الوقتية عقيب ذكر
 خلافا لظاهر

ولاد لانه الطلاق والعناق بنفطان عن المال بخلاف البيع والاجارة لانها لا يوجدان
بدونهما والخلع معاوضة في حقها يصح رجوعها ومن اذ كان الايجاب منها فرجعت قبل قبول
الزوج ويصح رجوعها بشرط اختيارها اختلعت بالف مثلاً على انها باختيار ثلاثة ايام
شرط الختان فان قبلت في الثلاث ثم الخبار وان ردت ارتدت ماذ عنده وعند ما صح
الخلع ابطال الشرط ويقتصر على المجلس اي اذ كان الايجاب من قبلها لا يصح قبول الزوج
الا في المجلس ويمن في حقها ان كان الخلع كذلك لان فيه بعض المعاوضة فان المرأة تبذل
لثمنها نفسها ومعنى اليمين لان اليمين بغير الله ذكر الشرط والجزاء فالخلع تعليق الطلاق
بقبولها ومذا من طرف الزوج فجعلها جانباً بينا وبينها معاوضة فان عكس الاحكام
اي اذ كان من جهته لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس
فيصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وطرق العبد في العناق كطرقها في الطلاق اي يكون شرط
العبد معاوضة ومجانبة المولى يميناً ومن تعليق العناق بشرط قبول العبد في الاحكام
المعاوضة في جانب العبد لا في جانب المولى ولو قال طلقتم اسم على الف فلم تقبلوا
قالت قبلت فالقول له ولو قال البايع كذلك فالقول للمشتري وجه الفرق الطلاق
بالا يمين من جانبه فالقرار به لا يكون اقراراً بالشرط لصحة بدونه ويكون القول له لا يبرك
الخلع والمرأة تزعيه اما البيع لا يتم الا بالقبول فالقرار به اقراراً باليمين الا به فانك القبول
رجوع منه ويقتط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد منهما على الآخر مما يتعلق بالكناع
يعني الحق الثابت وقت الخلع فلا ينتظم نفقة العدة لانها تجب بعد الخلع شيئا لا يبرك
به الا بالذكر واما السكن فلا يقطعه ايضا ثم انما ذكر عنده وقال محمد لا يقطعان اي
الخلع والمباراة الا ما سمياه وابو يوسف معه في الخلع ومع الشيخ في المبراة ولما انفقت
الماضية فنسقط بالفقرة باي وجه كانت ولا تأثير فيه للخلع والمباراة وانما قال ما يتعلق
بالكناع اذ لا يقطع بهما الا ما يتعلق به من الحقوق كمن ما اشتريت من الزوج وانما خلع
صبيته بالهالم يجب عليها شيء وبقي مهرها ونطلق في الاصح وان خلعها على انضام
صح وعليه المال وان شرط المال عليها تطلق بلا شيء ان قبلت **باب** الظهار بنوعه

صدر الشريعة

ما في نسخة من الشريعة من حكمه في الخلع والمباراة
الكناع بالثمن او سكت في ملكها
يجوز في الخلع والمباراة في النيبين
عند ما جاز ما في نسخة من صدر الشريعة
حيث ذكر ما انفقت الماضية في قوله
بالخلع والمباراة

يحل زناها كما قال
الحاكم في كتابه في الخلع
ما في نسخة من الشريعة

باب الشريعة
باب الشريعة

مقابلة الظهار بالظهار ذكره في التبيين وفي الشرح تشبيه عرسه او ما عرس به عنها او جزاء
شايع منها بعضو يحرم نظره اليه من اعضاء محرمه نسا او رضاها او مصامرة والحرمة
باحد هذه الوصوه لا يكون الا مؤقتة فلا حاجة الى ان يقال على التأييد كانت على كظفر
اخي او راسك او نصفك ونحوه كظفر ابي او كظفر ابي او كظفر ابي او كظفر ابي او كظفر ابي
حكم حرمة وطبها ودوا عيده وفي حرمة الدواي خلافا للشافعية حتى يلفظ فان وطئ قبله اي
قبل التكفير استعقل لا وطئ الحرام فقط اي ليس عليه شيء اذ من الكفارة وغيره ما بسبب
الوطئ قبل التكفير وغيره لسعد بن جبيرة فانه قال يجب عليه كفارة ان لا ينفخ فانه قال يجب ثلاث
كفارات ولا يطأ ما ثانيا حتى يكفر والعود اي المذكور في نص الكتاب الموجب للكفارة مو
عنه على وطئها العود بشرط وجوب الكفارة في الظهار اجماعا غير ان العود عندنا غير محرم على
وطئ المظاهرة عند الشافعية سكوتهم عن طلاقها في زمان يمكن ان يطلقها وعند مالك والوطئ
نفس ذكره في التبيين وليس هذا اي ما ذكره الاظهار سواء نواه او نوى طلاقا او ايلاء او
لم ينوشيا ولا يكون طلاقا ولا ايلاء وكذا انت على حرام كظفر ابي اي لا يكون هذا ايضا الاظهار
على التقدير وقالا لا موانى غير ان عند محمد اذا نوى الطلاق لا يكون ظهارا وعندنا لا يوسد
يكونان جميعا وفي انت على مثل ابي او كافي اي نوى الكرامة او الظهار صححت اي نيته وان نوى
الطلاق بآنت وان لم ينوشيا لغا وبآنت على حرام كافي صح ما نوى من طلاق او ظهار وان لم ينوشيا
شيئا فإيلاء عندنا في يوسف وظهار عند محمد ذكره في الهداية ونقص الظهار بعينه ثم يصح
من امنه ولا من تكلمها بلا اذنها ثم طاس منها ثم اجازت وبآنت على كظفر ابي لنسائه يجب لكل
كفارة وقال مالك يكفيه كفارة واحدة ومن عتق رقبة وجاز فيها السلم والكناف خلافا للشافعية
والذكر والانش والصغير والكبير والاعم يجوز الاصح في جميع الكفارات استحسانا والقياس
ان لا يجوز ومرواية النوادر لان منفعة السمع مقصودة وقد فات ذلك بالهم وجه
الاستحسان ان بالهم لم يفت منفعة السمع اصلا ولهذا يصح اذا صاح انسان في اذنه حتى
لو كان محال لا يسمع اصلا لا يجوز لغوات جنس المنفعة كذا في الكافي والاعور ومقطوع
يده ورجله من خلاف ذلك هذا القيد يفهمه على ان من قطع يده ورجله من جانب لا يقطع

باب الشريعة
فيه رد لصاحب الفتاوى
وخبره

صدر الشريعة

باب الشريعة
باب الشريعة
باب الشريعة

ووافقه ما في الهداية وكان
مدركا لشيء غافل عن
رواية النوادر ولذلك
قال ينبغي اه لا يجوز

باب الشريعة
باب الشريعة
باب الشريعة

الكفارة ومكاتب لم يؤد شيئا لقيام الرق من كل وجه خلا لاثا فاع والقيد المذكور
بمفهومه على ان مكاتبه ادى بعض بدله لا يصلح الكفارة وشك قريبه بنية كفارة واعاق
نصف عبده ثم باقية لا اعتناق لنصف عبده مشترك ثم باقية بعد ضمانه وقال لا يجوز له ان
الاعتناق لا يجزى عندهما فيعتق جزئ منه عتق كل قصار معتق كل العبد وموكله
ان المعتق اذا كان موسرا ضمن نصيب شريكه فلو كان عتقا بغير عوض فيجزئ
وان كان معذرا سعى العبد فلو كان عتقا بعوض فلا يجزئ عن الكفارة وله ان ينقص
نصفه في النصف الآخر لتعد استخدام الرق فيه وهذا النقصان حصل في ملكه شريكه ثم
انتقل اليه بالضمان ناقصا فلا يجزئ عن الكفارة بخلاف ما اذا اعتق نصف عبده ثم باقية
على ما تقدم لان ذلك النقصان لذات باب البعض بسبب العتق فجعل من الاداء ولا يكن
ذلك من الاداء قبل الملك فوضع الفرق لا يقال انه ملكه بالضمان مستندا الى زمان
الاعتناق فحصل النقصان في ملكه بهذا الاعتبار لا نأقول الاستناد في المضمونيات ثبتت
في حق الضامن والمضمون له لا في حق غيره فلا يثبت في حق الاجزاء عن الكفارة ونصف
عبده عن تكفيره ثم باقية بعد وطي من ظاهرها لان الماء موربه الاعتناق قبل الميسر
ولم يوجد لان اعتناق النصف وقع بعد السبس مناعنده بناء على تجزى الاعتناق على اصله
وعندهما يجزئ لان اعتناق البعض اعتناق الكل عند ما ومدبر وام ولد ووايت حبس
المنفعة اريد به المنفعة المقصودة من المالك لا المنفعة مطلقا فلا يرد النقص بالحق
والمحبوب كالاخي ومجنون لا يعقل حنن به عن يحن ويغيب والمقطوع يده او ابهامه
او رجلاه وان مجز عن العتق صام شهرين ولاه ليس فيها شهر رمضان ولا حنة نه صومها
وان افطر بعد ر او بغيره او وطيها اي التظلم منها انما قيدها لانها ان كانت غير الابل
الاستيناف في الشهرين ليللا ونهارا ان النهار الشرعي فيدخل فيه ما بين طلوع الفجر الى طلع
الشمس ولو سهوا استأنف الصوم لا الاطعام وان وطيها في خلا مناعندهما وقال ابو يوسف
لا يستأنف فيما عدا المفطر ومو الوطي نهارا عمدا لانه لا يمنع التتابع اذا لا يفد به الصوم
ومو الشرط وان كان تقديم على الميسر شرطا ففيما ذمنا شرطا تقديم البعض وفيما

هذا هو الصحيح في الكفارة
باعتق نصف عبده ثم باقية
لا يعتناق لنصف عبده مشترك
ثم باقية بعد ضمانه وقال
لا يجوز له ان يعتناق
نصف عبده ثم باقية لا يعتناق
لنصف عبده مشترك ثم باقية
بعد ضمانه وقال لا يجوز
له ان يعتناق نصف عبده ثم
باقية لا يعتناق لنصف عبده
مشترك ثم باقية بعد ضمانه

في قولنا لا يعتناق
نصف عبده مشترك
ثم باقية بعد ضمانه
وقال لا يجوز له ان يعتناق
نصف عبده ثم باقية لا يعتناق
لنصف عبده مشترك ثم باقية
بعد ضمانه وقال لا يجوز
له ان يعتناق نصف عبده ثم
باقية لا يعتناق لنصف عبده
مشترك ثم باقية بعد ضمانه

هذا هو الصحيح في الكفارة
باعتق نصف عبده ثم باقية
لا يعتناق لنصف عبده مشترك
ثم باقية بعد ضمانه وقال
لا يجوز له ان يعتناق
نصف عبده ثم باقية لا يعتناق
لنصف عبده مشترك ثم باقية
بعد ضمانه وقال لا يجوز
له ان يعتناق نصف عبده ثم
باقية لا يعتناق لنصف عبده
مشترك ثم باقية بعد ضمانه

وقال

وفيما قلتم تأخير الطل عنه ولها ان الشط في الصوم ان يكون قبل الميسر وان
يكون خاليا عنه ضرورة بالنص وهذا الشرط ينعدم به فيستأنف وان عجز عن
الصوم اطعم مائة وعشرين مائة لم يقل او نايه اذ لا يفهم منه اطعام الغير من مال والكل
فيه شئين سكيننا كقدر الفطرة او قيمته خلا فالشافعي فانه لا يجوز دفع القيمة
وان عدا هم وعشاهم واشبعهم في كل سنة ما فلو كانوا اشبعوا قبل الاكل لم يجز ذلك
في التلبين وان قل ما اكلوا او اعطى من بد وموى ثم اشبعوا او واحد شهرين
جاز وقال الشافعي لا بد من التلبين كافي الكسوة وفي يوم شخص واحد قدر الشهرين
لا الاخر يومه وا اطعم سنين سكيننا كالا صاعا عن ظهاري لم يصح وعدا افطار وظهر
صح مناعندهما وقال محمد بن حنبل يجوز عن الظهاري له ان بالمؤدى وفاهما والمصرف اليه محلها
فيقع عنهما كما لو اختلف السبب او فرق في الدفع ولها ان النية في الجنس الواحد
وفي الجنسين معتبرة واذا لغت النية في الجنس والمؤدى يعل كفاية واحدة لان نصف
الصاع ادنى المقدار يمنع النقصان دون الزيادة فلا يقع عنهما كما اذا نوى امر الكفاية
بخلاف اذا فرق في الدفع لانه في الدفع الثاني حكم سكين آخر كصوم اربعة اشهر او اطعام
مائة وعشرين سكيننا واعتناق عشرين عن ظهاري وان لم يتعين واحد الواحد لان
الجنس في الظهاري واحد ولا يجب التعيين و اعتناق عشرين او صوم شهرين ان يعين
لاي شاء وان اعتق مؤسلا من هذا العدا فلو كان كافرا جاز عن الظهاري استحسانا لان
الكافر لا يصلح لكفارة القتل فعين الظهاري ذكر في النبي عن قدر وظهر لم يجز عنه واحد
مناعندهما اثنتا عشرة وعند زفر لا يجزئ عن احدهما في كفارة ظهاري ايضا وعند النافخ
يجزئ به عن احدهما في الفصلين وكفر عبد ظاهرا بالصوم فقط لاستيده بالمال عنه
لانه ليس من ادراكه فلا يصير ما كفا بتمليك والكفارة عبادة فلهذا لا يكون فعله
اللعان من شهادات مؤكدة بالايان مقرونة باللعن فائمة مقام
هذا القذف في حقه ومقام هذا الزنا في حقه وعند الشافعي هي ايمان مؤكدة بلفظ
الشهادة من قذف بالزنا زوجته الحقيقية اي فعل الزنا واثمة وتفسير العفة عن الزنا

تأخر الشريعة

تأخر التعليق لمجموعة المذكورين
فيما افترق على احد ففقد افترق
سأص الحديث
ومرر الزبوي

على ما وقع في البدايع هو ان لا يكون المقدوف وطى في حرة وطيا حلا ما في غير ملك ولا كراح
 فاسد فساد اجماع عليه في السلف فان كان قد سقطت عقبتها سواء كان الوطى موجبا
 للحد او لم يكن ومعنى عقبتها عن تهمة الزنا هو ان لا يكون معها امرأة الزنا كولد ولد
 ليس له اب معروف ووجوده معها ليس بشرط ثم انه استغنى بالقيد المذكور تضمننا الى
 قوله وكل صلح شامدا على المصالح اشتراط كونها ممن يجزى قاذفها والمراد بصلاحيته
 الاعلية لا دانيها فلا يخرج به الفاسق وذلك ظاهر وكذا الاعلى قال الامام السرخسي في المبسوط
 وكذلك الاعلى من اهل الشهادة الا انه لا يقبل شهادته لتقصان في ادائه وهو انه لا يميز بين
 المشهود له والمشهود عليه الا بالصوت والنفخ واستدل في شرح الطحاوي على كونه
 اهلا لاداء الشهادة بانه لو قضى القاضي بشهادته جاز يعنى فيما يجوز الشهادة عليه بالشهادة
 والتسامح مخرج به في الخلاصة واما المحذور في القذف فلا يجوز لقضاء بشهادته اصلا
 نعم لو قضى بشهادته بنفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر اخر واما النفاذ فاحفظ
 هذا فانه حازل فيه الاقدام وضل في ذكره الافهام او نفى ولما كان لا يحل وجه يرجع الى انكار
 الولادة كما اذا قال ليس بابن ولا بانيك فان ذلك لا يوجب الحد ولا اللعان وطالبه
 ان يوجب القذف لا عن ان عجز عن المحرم قال في التحفة امر القاضي الزوج باقامة البينة
 على صدق مقالته فان عجز عنها حكم باللعان فانما انى حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه
 منها غاية اخرى ينتهي اليها عندنا ايضا وهو ان يمس عنه بطلاق او غيره ذكره
 الامام السرخسي في المبسوط فيجوز العفو والابلاء ولا يصلح فاه لا عن الاعنت
 والاحسنت حتى تلاعن او صدقته لا يجب عليها الحد بهذا التصديق ولا يفتى في
 ولما عنت وان كان اللعان بنفيه قال في شرح الطحاوي رجل له امرأة جاءت بولد فقاه
 فقال هذا الولد ليس مني او قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بينهما بوجوبه الزوج
 فانه لا يفتى في النسب سواء وجب عليها الحد او لا يجب وكذلك اذا كان من اهل
 اللعان ولم يتلاعنا وان كان موعدا او كافرا صورته ان يكونا كافرين واسلمت
 المرأة فحذفها زوجها قبل ان يهرض عليه الاسلام او محذورا في قذف حد له ليس

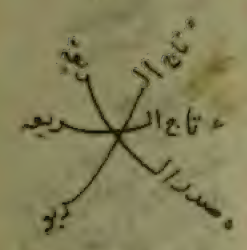
صدر الشريعة
 تاج الشريعة
 لا بد من هذا القيد في القذف
 الاستعداد المذكور لا يخرج

وقال صاحب الغاية ويطلق
 لعان الاعلى لانه ليس به احد الاداء
 وقال صاحب الغاية في كتابه
 لعدم اعلية الاعلى لاداء الشهادة
 وقال صاحب الكافي في كتاب الحدود
 بغير الاداء في حقه وقاض هذا
 الباب باعلية الاداء ومكنا
 الانتفاء في حقه

وقال في الشيب ولو صدق
 في الولد فلا حد ولا لعان
 وهو ولد ما لان النسب انما
 ينقطع كلما باللعان فلم يوجب
 ويوجب الولد فلا يصدق
 في اطلاقه انتفى هذا القول
 الموضع له اخطاء فيها
 صدر الشريعة

من اهل اللعان لعدم اعلية الشهادة وان صلح موثقا او مائة او كافرة او محذورا
 في قذف او صبيبة او مجنونة او زانية فلا حد عليه ولا لعان اما عدم الحد فلا مشاع
 من جهتها على ما صرح به في الهداية وذلك انما وجب القذف في حق الزوج عندنا اللعان
 وانما يصار الى الحد عند تعذر اللعان لاسر جهتها واما عدم اللعان فلعدم اعلية
 الشهادة وعدم عقبتها وصورتها ان يقول بوا ولا اربع مرات اشهد بالله انى صادق
 فيما ربيتها به من الزنا وفي الحاشية لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما رما به من الزنا شيئا
 اليها في جميع ثم يقول على ربع مرات اشهد بالله انه كاذب فيما رما به من الزنا وفي
 الحاشية غضب الله عليها ان كان صادقا فيما رما به من الزنا ثم يفرق القاضي
 بينهما فان قذف بنتي لولد او به او بالزنا ذكرا في اي في اللعان ما قذف به يفرق
 القاضي وينفي عنه بذلك التعريق عندهما وبالنفى المصريح عندنا يوسف قال في المبسوط
 وهو الصحيح ويلحقه بامه وتبين بطلقة فان اكدب نفسه او حد حل لنكاحها خلافا
 لابي يوسف وانما قال او حد ولم يقل حد لان مبني على اصل الامرين تكذيبه نفسه وان لم يجد
 وكونه محذورا ولو في قذف غيرهما وانما حل نكاحها لعدم بقاء اللعان بينهما وكذا
 ان قذف غيرهما محذورت انما لم يقل فحدت لعدم الحاجة اليه فانها بمجرد النكاح
 عن اعلية اللعان اى حل لنكاحها ان قذف غير ما بعد التلاعن او زنت بعده فان
 بقاء اعلية اللعان شرط لبقاء حكمه ولا لعان بقذف الاخيرة ونفي الحمل وان ولدت
 لاقتر سنة اشهر من ذلك عندنا في حنفية وزفر خلافا لما انما اذا ولدت لاقتر سنة اشهر
 تبين انه كان موجودا وقت النفي وله ان لا يتيقن في الحال بوجوده محل فلم يصرفه
 في الحال يصير كالمعلق بالشرط والقذف لا يصح تعليقه بالشرط وبزيت وهذا الحل منه
 تلاعنوا ولا يفتى القاضي للحل لان تلاعنهما كان بسبب قوله زنت لا سفي الحل بل لانه
 حكم على الحمل والاحكام لا تثبت له ولا عليه قبل الولادة قال الاقطع لا يفتى فيه وموكل
 عند امها بنا جميعا وعلمه بما ذكرنا فان نفى الولد زمان التهنية وشرك آله الولادة
 صح وبعد لاعنا اذا كان حاضرا اما اذا كان غائبا فتنى بلفظ الخضر فعنده موكوت الولادة

تاج الشريعة
 صدر الشريعة
 من قال بعدم اعلية
 فكانه غفل عن ان كونها
 محدودة في القذف لا في
 اقصاها منية
 حقة العطف بالاولاد
 العلة لعدم اللعان في الصورة
 المذكورة جميع الامرين
 على وجه التوزيع لا احدها
 لا يهينه منه سلم الله
 تاج الشريعة
 كذا في الهداية وهو
 المتاسب لقوله عليها
 وفردى تلك المناسبة
 في جانب الزوج



والتعليق السابق بشرط
 ان خلاف ذلك كما لا يخفى

ولا عن في حاله ارادها حال صحة النقي وحال عدمها ومن مناظره ان اللعان بنفي الولد
تحقق ولا بنفي النسب فقول فيما سبق وسفي نسبه ليس على طلاقه وان نفي او تزويج
واقرب بالاخر حد لانه اكدب نفسه يدعي الثاني لانها مخلوقان من ماء واحد وفي
عنه لانه قد ف بنفي الثاني ولم يرجع عنه والاقرار بالعقبة سابق على الذقة
وصححها في الوجهين لاعترا ف باحدها وما من ماء واحد **باب**
العنين وغيره ومن لا يدر على الوطء او يصل الى الشيب دون البكر او لا يصل الى امه
بعينها تحسب انما تكون ذلك لانه اول ضعف في خلقه او يكبر سنه او للتأخير من ازاله
انه لم يصل اقبلا طام ان طبعته اى ان طلبت المرأة التأجيل وهذا اذا لم تعلم وقت النكاح انه عني
سنة قريه مدتها ثلثا سنة واربعه وخمسون يوما وثلث يوم وثلث عشر يوم في الصحيح ردة
لا روى الحسن عنه اى خيفة انه يؤخر سنة شمسية ومن مدة وصول الشهر الى النقطة التي فارقتها
من تلك البروج وذلك على ما ذكره ابو عبد الله البلخي في المدخل الكبير واسنده الى بطليموس ثلثة
وخمسة وستون يوما وربع يوم غير جز من ثلثا سنة جز يوم ولأ تعين في ظاهر الرواية بل طلق
فيها السنة في حكم المطلق على المتعارف على السنة القريه ذكره في الذخيرة ومختارات
النوازل ورضان وايام حيضها منها لامة مرضه ومرضها فان لم يصل يارسه القاض بالقرية
بينهما ان طلبته اى ان طلبت التفريق فان اى الى الزوج فرق اى فرق القاض وتبين بطلته
ولها كل امر ان خلاها ونجب العدة وان اختلفا اراد الاختلاف ابتداء لا بعد التأجيل ولا
تبيها او بكرة فظرت النساء فقلن شيب حلف فان حلف بطل حقها وان بطل او قلن بكرة
ولو اجر ثم اختلف فالتفيم منكم امر فيه ماسئلة لان التأجيل لا يكون الا بعد ما ثبت
بشهادة النساء انها بكرة وشيب بها انه شيب الا انه نكل عن الحلف فبعد ذلك لا مجال الا
لتفيم المارة ذكره بتمامه ثم يرد بعض اقسامه وبطل حقها بحلفه حيث بطل عنه كالواضحة
وخيرت منا حيث اجرته والخصى كالعين فيه اى في التأجيل وفي المجبوب فرق حاله
في الحال بطلها اذا لا فائدة في تأجيله بخلاف الخصى فان الوطء منه متوقع ولا يتخير
في الآخر خلافا للشافعي في العيوب المحتمة اذا كانت بالامه ومن الجنون والخدام والب

سدر الشریف

والفرقة والرتق وعند محمد ان وجدت زوجها بجنونا او مجنونا او برص فالحاق
الفرقة اذا كان بحال لا يطبق المقام معه ذكره في الحقايق وان وجد زوجته كذلك لانه يمكن
له دفع الضرر عن نفسه بالطلاق **باب** العدة هي في الشرح اسم لاجل ضرب لانقضاما
بقي من اثار النكاح مناعنده وعند الشافعي اسم لفعل الترتيب وهو فعل تكلف كذا في البلاء
او الفرائض لا بد منه ليستنظم عدة ام الولد حرة تحيض للفرقة سواء كان بالطلاق او بالفسخ
او بالرفع اعلم ان النكاح بعد تمامه لا يحتمل الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح
كالفرقة بخيار البلوغ والفرقة بخيار العتق والفرقة لعدم الكفاءة فسخ وكالفرقة بغير
طلاق بعد تمام النكاح كالفرقة بملك احد الزوجين للآخر والفرقة بتقبيل ابن الزوج
ونحوه ورفع ومنا واضحه عندهم له خبر في هذا الفن ثلث حيض كواحد فلا عبدة للناقص
لا ابتداء ولا انتهاء كام ولدمات عنها مولاها او اعنتها لتحقيق السبب والشرط وهما الغيا
وزواله وموطوءة بشبهه كالتي زفت الى غير زوجها فوطئها ونكاح فاسدا كالنكاح بغير شهود
في الموت والفرقة يتعلق بالصورتين معا على وجه التوزيع ولله لا تحصر حدة كانت
او ام ولد لصعدا وكبد لم يقبل لم تحض لكان او كبد او بلغت بالسهة ولم تحض ثلثة اشهر
اي العدة لمن لا تحيض لما ذكرنا من الاسباب ثلثة اشهر وللموت عطف على قوله للفرقة
اربعة اشهر وعند ولامة تحيض حبستانا ومن لا تحيض او مات عنها زوجها بانقضاما للفرقة
والحامل الحق او الامة وامات عنها صبي وضع حملها وان كان الموضوع سقطا استبان
بعض خلقه ان كان زوجها الميت صبيا فعدتها بوضع الحمل عند ابي حنيفة ومحمد وعند
ابي يوسف والشافعي عدتها عدة الوفاة لان العدة بالوضع لصيانة الماء وذلك
في ثابت النسب ومنا لا يثبت عن الصبي ولما ان قوله تع واولات الاحمال اجلن
الاية نزل بعد قوله تع والذين يتوفون منكم الاية ناسخا له في مقدار ما تناوله الانسان
ومواحل توفى عنها زوجها ومن جيلت بعد موت الصبي عدة الموت لعدم الحمل
وقت الموت ولا نسب في وجيبه ولا امرأة الفار البائين ابعد الاجلين من عدة الوفاة
 وعدة الفرقة وقال ابو يوسف تعتد عدة الفرقة ومعا لقياس وللرجعي بالموت

ولما اعتقت في عدة رجب ما حدة وفي عدة باين او موت ما لامة وآية رأت الدم بعد
عدة الاشهر نساء نف بالحيس كذا ذكر الشيخ ابو الحسن الكرخي وذكر الشيخ ابو الحسن
الغدوري ان ما ذكره ابو الحسن ظاهرا والآية التي لم يقدروا فيها للاياس تقديرها ابو
عليه خالب الظن لانها لما رأت الدم دل على انها لم تكن آية فلا تعتد بالاشهر لانها بدل
فلا يعتد به وجود الاصل وما على الآية التي وقتوا للاياس وقتا اذا بلغت ذلك الوقت
ثم رأت الدم بعده لم تكن ذلك الدم حيفا كالدم التي تراه الصغيرة التي لا تحيض مثلها
وكذا قال المجتهد ان ذلك في القننات انها آية فاما الآية فانه من الدم لا يكون حيفا
قوله بعد عدة الاشهر اي بعد انقضاءها فيصح عن ذلك تعليم القابل لانه تبين انها مذكورة
الاقرار كانت نف بالشهور من حاصت حيضة ثم آية يعني قتا نف بها بعد الحيضة
التي رأت ما نف عليه في الميسوط حيث قال لو حاضت حيضة ثم آيست اعتدت بالشهور
ثلاثة اشهر بعد الحيضة لان اكمال الاصل بالبدل غير ممكن فلا بد من الاستيناف انتهى ولا يزال
لاحتساب وقت الحيضة من عدة من حيث انه وقت لان الاعتداد بالاشهر لا يثبت
ليسبب بآية وتقد وعلى معتدة وطيت بشبهة عدة اخرى وتداخلتا وحيض تراه اي
بعد لو طي بالشبهة منها اي من العديتين وقال الشافعي لا تتداخلان وكذا الخلاف العديتان
من رجلين اذ لو كانتا من واحد تنقضيان بمدة واحدة في احد قوليه وفي قوله الآخر
لا تجب العدة بالسبب الثاني اصلا فلا يتصور الخلاف من الميسوط والحانية فاذا
تمت الاولى والثانية تجب انما صورته بان الزوج فاضت حيضة فوطيها
موا وغيره بشبهة فعليها عدتان والحيضة الاولى من العدة الاولى وحيضتان
بعد ما تكون من العديتين وتمت الاولى ولا بد من حيضة رابعة لتمام الثانية وتنقضه
الفرقة والموت وان جهلت بهما اي بالفرقة والموت ومبدأ ما عقيبها وفي نكاح
فاسد عقيب نفريقه او اظهار عزمه ترك لو طي وذلك بان يقول تركت او خيلت
سبيك او خوذك لا مجرد العزم ذكره في التبيين وقال زفر من آخر لو طي طيات ولو طان
انقضت عدتي وكذب حلفت اي القول قوله مع البين ولو تكلم معتدة من باين

في عدة رجب ما حدة وفي عدة باين او موت ما لامة وآية رأت الدم بعد
عدة الاشهر نساء نف بالحيس كذا ذكر الشيخ ابو الحسن الكرخي وذكر الشيخ ابو الحسن
الغدوري ان ما ذكره ابو الحسن ظاهرا والآية التي لم يقدروا فيها للاياس تقديرها ابو
عليه خالب الظن لانها لما رأت الدم دل على انها لم تكن آية فلا تعتد بالاشهر لانها بدل
فلا يعتد به وجود الاصل وما على الآية التي وقتوا للاياس وقتا اذا بلغت ذلك الوقت
ثم رأت الدم بعده لم تكن ذلك الدم حيفا كالدم التي تراه الصغيرة التي لا تحيض مثلها
وكذا قال المجتهد ان ذلك في القننات انها آية فاما الآية فانه من الدم لا يكون حيفا
قوله بعد عدة الاشهر اي بعد انقضاءها فيصح عن ذلك تعليم القابل لانه تبين انها مذكورة
الاقرار كانت نف بالشهور من حاصت حيضة ثم آية يعني قتا نف بها بعد الحيضة
التي رأت ما نف عليه في الميسوط حيث قال لو حاضت حيضة ثم آيست اعتدت بالشهور
ثلاثة اشهر بعد الحيضة لان اكمال الاصل بالبدل غير ممكن فلا بد من الاستيناف انتهى ولا يزال
لاحتساب وقت الحيضة من عدة من حيث انه وقت لان الاعتداد بالاشهر لا يثبت
ليسبب بآية وتقد وعلى معتدة وطيت بشبهة عدة اخرى وتداخلتا وحيض تراه اي
بعد لو طي بالشبهة منها اي من العديتين وقال الشافعي لا تتداخلان وكذا الخلاف العديتان
من رجلين اذ لو كانتا من واحد تنقضيان بمدة واحدة في احد قوليه وفي قوله الآخر
لا تجب العدة بالسبب الثاني اصلا فلا يتصور الخلاف من الميسوط والحانية فاذا
تمت الاولى والثانية تجب انما صورته بان الزوج فاضت حيضة فوطيها
موا وغيره بشبهة فعليها عدتان والحيضة الاولى من العدة الاولى وحيضتان
بعد ما تكون من العديتين وتمت الاولى ولا بد من حيضة رابعة لتمام الثانية وتنقضه
الفرقة والموت وان جهلت بهما اي بالفرقة والموت ومبدأ ما عقيبها وفي نكاح
فاسد عقيب نفريقه او اظهار عزمه ترك لو طي وذلك بان يقول تركت او خيلت
سبيك او خوذك لا مجرد العزم ذكره في التبيين وقال زفر من آخر لو طي طيات ولو طان
انقضت عدتي وكذب حلفت اي القول قوله مع البين ولو تكلم معتدة من باين

تأخر الشريعة

ولما

ولما قبل وطى فعليه مهر نام وعدة مستقلة من اخذها وقال زفر لها نصف المهر
او المتعة ولا عدة عليها وقال لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى لفرقها بالقبض
ان العدة الاولى بطلت بالنزوح ولا تجب العدة بعد الطلاق الثاني ولا اكمال المهر
لانه قبل الدخول ومحمد يقول كذلك غير ان اكمال العدة الاولى وجب بالطلاق الاول لكنه
لم يظهر حكمه حال النزوح الثاني فاذا ارتفع الثاني ظهر حكمه ولها ان الوطى في بقوضه في
يده بالوطى الاول لبقائه اثره وموالدة فاذا عقد عليها ثانيا تاب القبض الاول عن
القبض المصحح بالثاني ولا عدة على ذمته طلعا ذم ان لم تجب في معتد من مزاخنة وعند
تجب مطلقا ولا حربية خرجت اليها مسلمة وتحد معتدة البايين خلافا للشافعي والموت
كبير مسلمة حرة او لا قوله او لا عطف على قوله حرة بترك الزينة ولبس الذعفر والمعفر
والحناء والطيب والدين والكحل لا يعتد لا معتدة عتق هي ام ولد اعتقها مولا ما وتكاح
فاسد لانه لاظهار التائب على فوات نعمة النكاح ولم يفتهان نية النكاح ولا خطبت معتدة
الرجعي والباين الا نفيضا قال ابن عباس رضي الله عنه التعريض ان يقول اني اريد ان تزوج
وتخرج معتدة الرجعي والباين من بينهما اصلا وتخرج معتدة الموت في الملوين وتبيت
في منزلها اذ لا نفقة لها فتحتاج الى الخروج بخلاف المطلقة لان النفقة دار عليها وتعند في
منزلها وقت الفرقة والموت الا ان يخرج او طافت تلف ماله او الانهدام او لم يجد كرا
البيت ولا بد من ستة بينهما في البايين وان ضاق المنزل عليها فلا ولي خروج وكذا مع
فقد واحد ان يجعل بينهما طارده على الخيلولة اذ ان جعل القاض امرأه نفقة تقدر على الخيلولة
فهو حسن ولو ابانها او مات عنها في سفر وليس بينهما وبين مصرية سفر رجعت اليها
بينهما وبين مقصد ما تلك والاختار في الحنفية وان كان من كل جانب اقل من مدة السفر
كان لها الخيار اذ ليس فيه انشاء السفر وفي عكس الاول اي اذا كان بينهما وبين مصر
سفر وبينهما وبين مقصد ما اقل من ستة في المصنف ولا فرق في هذه الصور بين كونها في سفر
يصلح للاقامة وكونها في غير علم ما افضح عنه صاحب التحفة وكذا اذا كانت تلك تلك
جانب ان لم يكن في مصر معها محرم او لا والعود احد قال في التحفة وان كانت في موضع لا يصلح

بالطلاق

في غير حدود الشريعة
قصور ظاهر في
تأخر الشريعة

صدر الشريعة

منها تغيير كلي

في رد ما ذكره صدر الشريعة
بقوله وان كانت في مصر
منه وان كانت المسافة اقرب

للاقامة ونحوها على نفسها او مالها فان شاءت مضت وان شاءت رجعت لاستواء
الامرين لكن اذا بلغت الى ادنى الموضع الذي يصلح للاقامة فهو على الخلاف الا في ذكره
كانت فيه تعتد بمهرها حرما ولا منعه عنده خلافا لما في الاول قال في التحفة اقامت في ذلك
الموضع واعتدت ولا منعه عنده وعلى قولهما ان لم يكن بها محرم فكذلك وان كانت بها محرم
مضت على سفرها **باب النسب والحضانة** من قال ان نكحتها فهي طالق
فكأنها فولدت لنصف سنة منذ نكحها لزمه نسبه ومهر ما اما النسب فلانها فراشه ومو
لدها ما ولدته سنة اشهر من وقت النكاح فقد ولدت له لا قبل منها من وقت الطلاق
فكان العلوق قبله في حال النكاح فان قيل لا يساغ للوطي في هذا العقد لوقوع الطلاق قبله
مهلة فوجب ان لا يثبت نسبه منه قلنا هذا هو القياس وهو قول زفر وقول محمد الاول
وفي الاستحسان يثبت وهو قول محمد الاخير لان النسب لا يثبت وقد امكن ذلك
بان يجعل كانه تزوجها وموكلها فوافق الانزال النكاح ثم وجد الطلاق بعد ذلك
لان حكمه فصار كزوج المفترق المشدق وبينهما مسير سنة فجاءت بولد سنة اشهر
من يوم تزوجها للاسكان العقلي وموان يصلح لها بخطوة كرامته واما المهر فلانه لما ثبت
النسب منه تحقق الوطى منه حكما وسوا قوى من الخلوة فكذا به المهر لا يقال كان ينبغي ان يوجب
عليه مهران مهر بالوطى ومهر بالنكاح كما اذا تزوج امرأة في حالها بيطاؤها كان عليه مهران
لانا نقول بوجوب ما ذكر في تصحيح ثبوت النسب حل الوطى ووجوب العقد به على تقدير
حرمة وثبت نسب معتدة الرجعي وان جاءت لاكثر من سنتين ما لم تقرب بانقضاء
العدة لاحتمال العلوق في العدة لجواز ان يكون ممتدا الطهر اما لو اقرت بانقضائها
ثم ولدت وبين وقت الاقرار والولادة اكثر من سنتين لا يثبت النسب على ما اذا
انه انما يثبت اذا كان بين تينك المدينتين اقل من نصف سنة وبانت في الاقرار بانقضاء
العدة ويثبت نسبه لوجود العلوق في النكاح او في العدة ولا يصح مراجعته الا في كتمان
العلوق قبل الطلاق ويحتمل بوجه فلا يصح مراجعته بالشك وراجع في الاشكال العلوق
بعد الطلاق والظاهر انه منه لا تنفاد الزنا منها فيصير بالوطى مراجعته ميتونه بالحيث عطف

هذا هو الحق في النكاح حيث قال في طرقات المهر انما هو
في النكاح ما في طرقات المهر انما هو في النكاح
في النكاح ما في طرقات المهر انما هو في النكاح
في النكاح ما في طرقات المهر انما هو في النكاح

صدر الشريعة وجوز ان
في النكاح ما في طرقات المهر انما هو في النكاح
في النكاح ما في طرقات المهر انما هو في النكاح
في النكاح ما في طرقات المهر انما هو في النكاح

اخلاء صدر الشريعة وجوز ان
في النكاح ما في طرقات المهر انما هو في النكاح
في النكاح ما في طرقات المهر انما هو في النكاح
في النكاح ما في طرقات المهر انما هو في النكاح

على معتدة الرجعي وهي المطلقة طلاقا باينا او ثلثا ولدت له لا قبل منها اي من سنتين من
وقت البتونه الى وقت الولادة لاحتمال قيام الولد وقت الطلاق فلا يثبت بزوال
الفراس فيثبت النسب احتياط وان ولدت قدامها لا لا بدعوة وبحار على وطئها
بشبهة في العدة ومراعاة اي ثبتت نسب ولد مطلقه مراعاة وهي صبوية بجامع مثلاً
وسمها بحمل البلوغ ولم يظهر بلوغها بعد انت به لا قبل من سنة اشهر من وقت الطلاق
وسمها لا ان لم يدع احبل لا بد من هذا القيد وقد امل في البداية ويجوز من الكتب ان الحيلة
تحتاج الى بطلان وتفصيل وقد اوفى حقه صاحب الحقايق حيث قال طلق رجل امرأته الصغيرة
بعد الدخول بها فولدت فهذا لا يخ امان اقرت بانقضاء العدة عند مضى ثلثة اشهر او لم يقر
والطلاق رجعي او باين فان اقرت بانقضاء العدة عند مضى ثلثة اشهر ثم ولدت لا اقرت
سنة اشهر منذ اقرت بثبت نسب ولما منه للخطأ في اقرارها وان ولدت لاكثر منها ثلثة
ومو من علوق حادث والرجعي والباين في هذا سواء وان اقرت بالحبل فان كان باينا يثبت
النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعياً يثبت الى سبع وعشرين شهرا
ويصير مراجعته اذا ولدت في الثلثة الزاوية على السنين اما اذا لم تقرب في العدة فيكون
سكونها كاقرارها بالحبل حيث لم تقرب بانقضاء العدة بثلثة اشهر لنعيتها عدة للصغير فلان
جاءت به لا قبل من سنة اشهر من وقت الطلاق يثبت ولاكثر منها لا يثبت رجعي كان او باينا
قال في رواية الدعاوى والبيّنات لصاحب المحيط الخلاف ذكرنا في صغيرة يتوهم في الخبر
اما في صغيرة لا سوهم منها الحبل ففوله كقولها قاله شيخ الاسلام ومعتدة اطلقها تناول
معتدة الوفاة ومعتدة الطلاق رجعي كان او باينا او ثلثا اقرت بمضى المدة وولدت
لا قبل من نصف سنة اي من وقت الاقرار على ما ذكر في البداية لانه وقت الطلاق كما نؤمن له
منها ظهور الكذب بيقين على ما ذكرنا لا على ما ذكره كيف فانه لو مضى اقل مدة الحبل بين الطلاق
والوضع ولم يرض بين الاقرار والوضع يكون ظهور الكذب بيقين على حاله ومهنا شرط
اخر ذكره في الاسلام وغيره وموان يكون الولادة لا قبل من سنتين منذ بانت
وفي الرجعي كيف ما كان ولصعها لا اذ لا يعلم بطلان الاقرار لعدم ظهور الكذب

صدر الشريعة

صدر الشريعة

بقيت لاحتمال حدوث بعد خلاف الاول ومعددة ظهر جملها واقدر الزوج بهادته
 مع طلاق رجعي او باين او صدقها الورثة وولدت لاقلم سنين لا بد من تصديقهم
 في ثبوت الولادة ومن كونه الولادة لاقلم سنين في ثبوت النسب لانه بقيام
 الفراش وقيامه بعد انقضاء العدة ان كانت من وفات او ثبت ولادتها بحجة تامة
 اي شهادة رجلين او رجل وامرأتين عند عده وقال لا يثبت نسب بشهادة القابلة
 اعلم ان شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في هذه الصور كلها على ما نص
 عليه صاحب ملته البحار واشير اليه في الهداية بقوله والتعيين يثبت بشهادتها
 وانما الخلاف في ثبوت النسب بحد شهادتها قيل تقبل شهادة الرجلين ولا يفسق
 بالنظر الى العورة اما لكونه قد يتلف ذلك من غير قصد نظر ولا تعدد او للضرورة وكافي
 شهود الزنا ومكوحه انت به لسنة اشهرى من وقت النكاح واقرب الزوج واستسنة
 فان ثبوت نسب الولد المكوحه لا يحتاج الى الاقرار وان جحد ولادتها ثبت بشهادة
 امرأة عليها اي على الولادة فتلاحن ان تغاه اي بعد ذلك ثم ان وجوب اللعان لا يتوقف
 على ثبوت النسب لانه يجب بالقذف الحاصل بنفي نسب منه سواء ثبت او لا ولاقول
 منها لا نسب عطف على قوله لسنة اشهر فانه اذا كان بين النكاح والولادة اقل من سنة لم
 لا يثبت النسب وان ولدت وادعت النكاح منذ ستة اشهر والزوج الاقل صدقت
 اي القول لها وموابنه لان الظاهر شاملا لها فانها تلد ظاهرا من نكاح لامن سفاح ويجب
 ان يتخلف عندهما خلافا لانه لا اختلاف في النسب ومن السنة المختلف فيها كونه
 كتاب الدعوى ولو علق طلاقها بولادتها فشهدت امرأة به لم يقع مذاعده وقال لا يقع لان
 شهادتهن حجة فيما لا يطلع عليه الرجال ولا انها ما قبلت على الولادة تقبل فيما يتوقف عليها
 وهو الطلاق وله انها ادعت الحنث فلا يثبت الا بحجة تامة وهذا لان شهادتهن ضرورية
 في الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها وان اقر بالحمل سواء كان اقراره قبل التعليق
 او بعده او كان ظاهرا في النهاية يقع بلا شهادة مذاعده وقال لا يثبت شهادة القابلة
 لانه لا بد من حجة لدعواها الحنث وشهادتها حجة فيه وله ان الاقرار بالحمل اقرار بما ينفق اليه

بقيت لاحتمال حدوث بعد خلاف الاول ومعددة ظهر جملها واقدر الزوج بهادته
 مع طلاق رجعي او باين او صدقها الورثة وولدت لاقلم سنين لا بد من تصديقهم
 في ثبوت الولادة ومن كونه الولادة لاقلم سنين في ثبوت النسب لانه بقيام
 الفراش وقيامه بعد انقضاء العدة ان كانت من وفات او ثبت ولادتها بحجة تامة
 اي شهادة رجلين او رجل وامرأتين عند عده وقال لا يثبت نسب بشهادة القابلة
 اعلم ان شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في هذه الصور كلها على ما نص
 عليه صاحب ملته البحار واشير اليه في الهداية بقوله والتعيين يثبت بشهادتها
 وانما الخلاف في ثبوت النسب بحد شهادتها قيل تقبل شهادة الرجلين ولا يفسق
 بالنظر الى العورة اما لكونه قد يتلف ذلك من غير قصد نظر ولا تعدد او للضرورة وكافي
 شهود الزنا ومكوحه انت به لسنة اشهرى من وقت النكاح واقرب الزوج واستسنة
 فان ثبوت نسب الولد المكوحه لا يحتاج الى الاقرار وان جحد ولادتها ثبت بشهادة
 امرأة عليها اي على الولادة فتلاحن ان تغاه اي بعد ذلك ثم ان وجوب اللعان لا يتوقف
 على ثبوت النسب لانه يجب بالقذف الحاصل بنفي نسب منه سواء ثبت او لا ولاقول
 منها لا نسب عطف على قوله لسنة اشهر فانه اذا كان بين النكاح والولادة اقل من سنة لم
 لا يثبت النسب وان ولدت وادعت النكاح منذ ستة اشهر والزوج الاقل صدقت
 اي القول لها وموابنه لان الظاهر شاملا لها فانها تلد ظاهرا من نكاح لامن سفاح ويجب
 ان يتخلف عندهما خلافا لانه لا اختلاف في النسب ومن السنة المختلف فيها كونه
 كتاب الدعوى ولو علق طلاقها بولادتها فشهدت امرأة به لم يقع مذاعده وقال لا يقع لان
 شهادتهن حجة فيما لا يطلع عليه الرجال ولا انها ما قبلت على الولادة تقبل فيما يتوقف عليها
 وهو الطلاق وله انها ادعت الحنث فلا يثبت الا بحجة تامة وهذا لان شهادتهن ضرورية
 في الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها وان اقر بالحمل سواء كان اقراره قبل التعليق
 او بعده او كان ظاهرا في النهاية يقع بلا شهادة مذاعده وقال لا يثبت شهادة القابلة
 لانه لا بد من حجة لدعواها الحنث وشهادتها حجة فيه وله ان الاقرار بالحمل اقرار بما ينفق اليه

فان دفع ما قيل في كفاية اللعان
 بنفي نسب بشهادة امرأة
 وهو حد على ما عرفت في موضع
 واجب عنه بانما يثبت بالنسب بعد
 شهادتها وانما يثبت بالنسب بعد
 الولد ثم يثبت النسب بغيره
 ذلك بالقدرة ضرورة فونه
 مولودا في فراشه ثم نفيه
 بوجوب اللعان فيه

ومع الولادة والتمسدة الحمل سنين وعند الشافعي اربع سنين واقبلها ستة اشهر
 ومن كتم امه فطلقها غير اثنتين فحشا ما كان ولدت لاقلم من سنة منذ ما لم تزل
 والافلا لانه في الاول ولد المعتدة فان العلوق سابق على الشراء وفي الثاني ولد
 المملوك لانه ايضا في الحادث الى اقرب او فاته فلا بد من دعواه وانما قال غير اثنتين لان
 يثبت الى سنين من وقت الطلاق لانها حرمت حرمة غليظة فلا يضاف العلوق
 الا الى ما قبله لانها لا تخل بالشراء ذكره في الهداية ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد
 فهو مني فشهدت امه على الولادة فهي ام ولد لانه ثبت بدعوهه والولادة بشهادة
 القابلة قال في الهداية لان الحاجة ماسة الى تعيين الولد وفيه نظر او لطفل عطف على قوله
 لامته موافقا ومات فقالت امه موافقا وانما زوجته يرثه ان عرفت امومتها وهي حرة
 لان النكاح الصحيح هو المتعين لذلك وصفا وعادة ولو لم يعلم انها حرة فقالت الورثة
 انت ام الولد لا ميراث لها لان ظهور الحرية باعتبار الدار حجة في دفع الرق لافي استحقاق
 الارث كذا في الهداية والا اي لم يعرف امومتها لم يرث من ميراثها وانما ميراث الوارث
 احد ما اى ان جحد الامومة او الحرية والحضنة هي القيام على الصغير في تربيته للام بلا جحد
 قال الفقيه ابو الليث نجيب الام والفتوى على الاول طلقت اولام لامتها وان علت ثم ام امه
 خلافا لفرقان الخالة او لي منها عنده ثم اخته لابي وام ثم بنت اخته لابي وام ثم بنت
 اخته لام قال قاضي خان ثم تختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة ثم لابي ثم خالته كذا لم يثبت
 كذلك ومثلا لان الاصل في هذا الباب الام فالقربة من جهرتها مقدمة على القربة من جهتها
 بشرط حديتها فلا حق لامته وام ولد في الحضنة والزمية كالمسلة في ولد المسلم ما لم يعقل او ما
 او يخاف ان يالف اكثر قوله او يخاف بمعنى الى ان يخاف كافي قولهم لان منك او تعطين حتى اي
 الى ان تعطين حتى ويكافح غير ذي رحم حرم من سقط حتمها وبذي رحم حرم لا كتم حرم ويعود
 الحق بزوال النكاح سقط به فان طلقت رجعا لا يعود حقا حقة تنقض العدة لعدم زوال
 النكاح قبله ثم العصبات على ترتيبهم يعني في الارث لكن لا تدفع صبيبة الى عصبة غير حرم كولي
 العناتة وابن ولا فاسق ما حرم ولا يجيز طهر خلافا للشافعي والام والحدة احق بالابن حرم

بقيت لاحتمال حدوث بعد خلاف الاول ومعددة ظهر جملها واقدر الزوج بهادته

نائج الشريعة

بقيت لاحتمال حدوث بعد خلاف الاول ومعددة ظهر جملها واقدر الزوج بهادته
 مع طلاق رجعي او باين او صدقها الورثة وولدت لاقلم سنين لا بد من تصديقهم
 في ثبوت الولادة ومن كونه الولادة لاقلم سنين في ثبوت النسب لانه بقيام
 الفراش وقيامه بعد انقضاء العدة ان كانت من وفات او ثبت ولادتها بحجة تامة
 اي شهادة رجلين او رجل وامرأتين عند عده وقال لا يثبت نسب بشهادة القابلة
 اعلم ان شهادة القابلة لا بد منها لتعيين الولد اجماعا في هذه الصور كلها على ما نص
 عليه صاحب ملته البحار واشير اليه في الهداية بقوله والتعيين يثبت بشهادتها
 وانما الخلاف في ثبوت النسب بحد شهادتها قيل تقبل شهادة الرجلين ولا يفسق
 بالنظر الى العورة اما لكونه قد يتلف ذلك من غير قصد نظر ولا تعدد او للضرورة وكافي
 شهود الزنا ومكوحه انت به لسنة اشهرى من وقت النكاح واقرب الزوج واستسنة
 فان ثبوت نسب الولد المكوحه لا يحتاج الى الاقرار وان جحد ولادتها ثبت بشهادة
 امرأة عليها اي على الولادة فتلاحن ان تغاه اي بعد ذلك ثم ان وجوب اللعان لا يتوقف
 على ثبوت النسب لانه يجب بالقذف الحاصل بنفي نسب منه سواء ثبت او لا ولاقول
 منها لا نسب عطف على قوله لسنة اشهر فانه اذا كان بين النكاح والولادة اقل من سنة لم
 لا يثبت النسب وان ولدت وادعت النكاح منذ ستة اشهر والزوج الاقل صدقت
 اي القول لها وموابنه لان الظاهر شاملا لها فانها تلد ظاهرا من نكاح لامن سفاح ويجب
 ان يتخلف عندهما خلافا لانه لا اختلاف في النسب ومن السنة المختلف فيها كونه
 كتاب الدعوى ولو علق طلاقها بولادتها فشهدت امرأة به لم يقع مذاعده وقال لا يقع لان
 شهادتهن حجة فيما لا يطلع عليه الرجال ولا انها ما قبلت على الولادة تقبل فيما يتوقف عليها
 وهو الطلاق وله انها ادعت الحنث فلا يثبت الا بحجة تامة وهذا لان شهادتهن ضرورية
 في الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لانه ينفك عنها وان اقر بالحمل سواء كان اقراره قبل التعليق
 او بعده او كان ظاهرا في النهاية يقع بلا شهادة مذاعده وقال لا يثبت شهادة القابلة
 لانه لا بد من حجة لدعواها الحنث وشهادتها حجة فيه وله ان الاقرار بالحمل اقرار بما ينفق اليه

مصدر الشريعة

نائج الشريعة

نائج الشريعة

نائج الشريعة

نائج الشريعة

نائج الشريعة

العبرة لغاية القلابة
 والادوية من القيد
 المذكورين ومما ذكره
 في الهداية وغيره ما
 استفي بالشافعي بسبب الاقضية

۱۰۰/۱۰۰

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فانه يحق النفقة
ذكوره في الحائضه
سما منا تبين ما في قول
مفسد الظاهر ما في الالهيه
عندنا و عندنا في واقع
حال الفوج من هذه

او حقاً
باب السابعة

قال في شرحه لو خاف الزرع
حاله كونه نادرا على انا الشقة
وكنه لا يوق حقا فقيه وجان
الاول انه لا يفسخ ما كان
يعتد الحاكم الى حكمه بغيره والماله
ان كان موضع معلوما وانما
شئت الفسخ واليه المرجع
من اصحابه ووافقا بذلك
المصلحة

ما نقله الذيلعي وذكر في
الحقايق كذلك مسج

تاج الشريعة
صدر الشريف

بما هو الواضح في الخطأ
فيها بعد الشريعة خطأ
فأما حيث زعم انه يباع
في سوقهم بمائة من الدراهم

صدر الشريفة

بان يحاق عليها الفاد فله ان يمنهم من ذلك ايضا ذكره في البايع وقيل لا يمنع من
 الخروج الى الوالدين ولا من دخوله عليها كرجعة وفي محرم غيرهما كل سنة من الصلح
 كذا في الهداية وفي الثانية وعليه الفتوى ويفرض نفقة عرس الغايب وطفله واولاده
 في مال له من جنس حقه كالدراهم والدنانير والطعام والاكسوة التي تليقون بها بخلاف
 ما اذا لم تكن من جنس حقه كالعروض التي يحتاج الى بيعها لتصرف الى النفقة واول هذا
 اشار بقوله فقط لكن الابوين يجوز لهما بيع عروض الولد الغايب عند الحاجة
 استحسانا ولا تعرض لهما القاضي ويصرفان في نفقتهما بالمعروف ذلك في النفقة
 عند مودع او مضارب او مديون ان اقربهم وبالسبب لم يقل بالنكاح لاختصاصه
 باحدى الصور او علم القاضي ذلك ويحلف اي يحلف من يطلب النفقة انه لم
 يستوف النفقة وفي التحليف المداة يزيد قوله ولم يوجد سبب يمنع النفقة كالنكاح
 وغيره ويكفله اي ياء خذ منه كفيلا وانما اخرا التكفيل لان القاضي يحلفه او لا ثم اذا
 حلف يعطيه النفقة وياخذ منه كفيلا لا باقامة بيته عليه اي على السبب اي
 لا يفرض القاضي النفقة لهم باقامة البينة ولا ان يحلف ما لا فاقامه المداة بيته اي
 على النكاح لفرض عليه وياخذ منه كفيلا لا بالاستدانة عليه ولا يقضى به اي بالنكاح لانه
 قضاء على الغايب وقال زفر يقضى بالنفقة لا بالنكاح ذكر في المحيط وعندنا يوسف
 بقيل البينة وتفرض ولا يقضى بالنكاح وذكر في الصغير بخودك وفي الثانية نفلا
 من الخلو اى قال شيئا قول اى يوسف مثل قول زفر والله اعلم وحمل القضاء اليها
 على هذا الحاجة وكون المسئلة مجتهدا فيها ولطاقة الرجعي والبايت والفرقة
 بلا معصية كمن فرقت بخيار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة النفقة والسكنى اى
 في العدة وفي نفقة معتدة البايين اذا لم تكن حاملا خلافا لثافي له حديث فاطمة
 بنت قيس ولنا قول عم المطلقة الثالثة النفقة والسكنى ما دامت في العدة وانما
 ما قيل لناردهم رضي الله عنه فيرد عليه انه لا يصلح تعليلا لقولنا وان صلح جوا باعت
 حجة الخصم ثم ان حديث فاطمة لا يخالف اصلنا فلا حاجة الى رده وانما قلنا ان النكاح

نفقة
 نفقة
 نفقة

نفقة
 نفقة

نفقة
 نفقة

اصلنا لانها لم تلازم بيت عدتها فصارت نازلة وصرح بذلك في الاختيار
 في تعليل المسئلة القائلة لانفقة الناشئة ويوافق ما ورد في الصحيحين وقد
 نقله الصغاني في المثارق وقد تقرر عندنا ان المعتدة اذا اشترت تسقط
 نفقتها وسكنها ما بل نقول لا وجه للتمسك ببداهة عمر رضي الله في الجواب عن احتياج
 الخصم به لان اصحابنا قد تمسكوا به في سقوط نفقة الناشئة على ما اشترانا اليه
 انقلا للمعتدة الموت المتى في حقها النفقة خاصة والمنفقة بمعصية ما قبلها
 كالردة وتغيير ابن الزوج وردة معتدة الثلث وتمكينها ابنه لا يستطاع لانه لا اثر
 للردة والتمكين في النفقة لانها قد ثبتت قبلها فلا يقطعان النفقة الا ان المعتدة
 بحج لوب فتسقط نفقتها ككونها محبوسة وقد مر سقوط النفقة بالحبس ونفقة
 الصغير والبالغ الذي والاعم ذكره في الهداية والبيت ولو بالعت على الاب ان لم
 يعلم مال والا فلا صدر ان يكون نفقة كل شخص من ماله لا يشترط احد نفقة ابوه
 وعمره به يفتي انما قال هذا في رواية الخصاص والحسن نفقة الولد البالغ على الابوين
 اثلاثا وفي طائفة الرواية كلها على الاب وعليه الفتوى وليس على امه ارضاعه
 قال في التمه لوابت الارضاع وهي متكوتة او مائة لا يجبر على ذلك سواء اخذ الولد
 لبن الغيب او لم ياءخذ في طائفة الرواية قاله الامام الخلو اى وقال الامام الشيخ
 انها تجبر اذا لم ياءخذ الولد لبن الغيب بلا خلاف وهو الصحيح وفي الذخيرة اذا لم يكن
 للصبي ولا لايه مال اجبرت الام على الارضاع وهو الصحيح الا اذا نعت بان لا ياءخذ
 لبن الغيب ولا يوجد من ترضعه او توجد ولكن لا ترضع بلا اجرة ولا قدره عليها و
 يستاجر الاب من ترضعه او توجد ولكن لا ترضع بلا اجرة يعني اذا لم ترضع الارضاع
 ولم يعط له عند معناه اذا ارادت ذلك لان الحضانه لها ولو استاجر مملوكا
 له او معتدة من رجعت لرضع لم يجز لان الارضاع مستحق عليها ديانة قال الله تعالى والوالدان
 يرضعن اولادهن وسوا من بصيغة الخبر ومؤكد الا انها عذرت لاحتمال محرمها
 قال الله تعالى لا تطعم الله نفسا الا وسعها فاذا اقدمت عليه بالاحر ظهرت قدرته وكان

نفقة
 نفقة

صدر الشريعة
 نفقة

نفقة
 نفقة

نفقة
 نفقة

باب في ما يجب من الحقوق
في الميراث من غير النكاح
والا حجب الوفاة

واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه وفي المبتوتة روايتان في رواية لا يجوز وفي اخرى
جاز لان النكاح قد زال وجه الاول انه باق في بعض الاحكام ولا رضاء بعد العدة او لانه
من غير ما صح سواء كانت في نكاح او في العدة او بعد ما هو حق من غير ما الاد اطلبت
زيادة اجراء الاتم احق بارضاء الولد بعد انقضاء عدتها ما لم تتطلب اكثر من حاجة
الغير لانها اشفق وانظر للصبي فكانت او في فان التمسست اكثر من ذلك لم يجز الاب
عليها دفعا للضرر عنه قال الله تعالى لا تضار والدة يولد ولا مولود له بولده اي الضار
من باخذ الولد منها ولا يضار بمولودها اكثر من اجرة الغير وقال الله تعالى وان تغاضوا
له اخرى وان رضيت الغير ان ترضعه بغير اجر وبدون اجر المثل والام باجر المثل
فالغير ولو لما قلنا قال في الخائنة والظلمية ارادت العمة ان ترضي الصغير بغير اجر
غير ان تمنع الاتم عنه والام بان ذلك فالام احق بالولد وانما سطر حقها اذا حكمت
في اجراء الرضاع باكثر من اجرتها والصحيح ان يقال الام اما ان تمسك الولد بغير اجر
واما ان تدفع اليه العمة فاذا انقضى هذا فاحط المذكور بقوله الا اذا اطلبت زيادة اجر
على غير ما هو الصحيح وعلى الموسر بار الفطرة من ادخل اختيار صاحب الهداية وقال
في مختارات النوازل الفتوى عليه وفي خلاصة الفتوى على ان النصاب نصيب
الذكوة واقتصر عليه فانه خان والله اعلم بنفقة اصول الفقراء بالسوية بين الابن
والبنات ويعتبر فيها القرب والجزئية لا الارث ففيم له بنت وابن ابن على البنت
مع ان الارث نصفان بينهما وفي ولد بنت واحد على ولد ما مع انه محبوب حب حسان
عن الارث بالاخ ونفقة كل فقير من ذي رحم محرم صغير او من او احمى او انفق على الفقير
في العمل كما مر ان الاصل ان نفقة الابن في مال نفسه صغيرا كان او كبيرا سالما كان او مريضا
ثم العجز عن الكسب وسوا الرمانه والعجز في الذكر والانثى عاجزة على كل حال فلذلك
اطلقها على قدر الارث لان التنصيص على الوارث في قوله تعالى وعلى الوارث من ثمنه
على اعتبار المقدار قال في الهداية ولان العزم بالغنم وفيه ما فيه على استيفاء عليه
عن قريب ويجز عليه لا يفاء حق مستحق ويعتبر فيها السلية الارث لا احراز الله

صدر الشريعة

باب في ما يجب من الحقوق
في الميراث من غير النكاح
والا حجب الوفاة

بني سبيل

باب في ما يجب من الحقوق
في الميراث من غير النكاح
والا حجب الوفاة

لا يعلم الا بعد الموت لان المنقذ الاحراز المحقق ولا يمنع له بل لا ذكر في الهداية ان المعسر
اذا كان له خال وابن عم يكون نفقته على خاله وميراثه يحزره ابن عمه يعني ان بقيا بعد
موتة فنفقة من له اخوات منفقات عليه اخماسا كثرته ونفقة من له خال وابن عم
على الخال ولا نفقة مع الاختلاف دين الا للزوجة والاصول والفروع لا حاجة الى
زيادة ما قيد ولا على الفيل لاله والفرع ولا الغني الا لاله لان فيما تقدم في عنه كالا
علم من تاتلفه ووقف على وجوه الادلة وباع الاب عرض ابنة الكبر حايلا لا بد من قيد
الكبر لان في الصغير له بيع عقاره ايضا ومن قيد الغيبة اذ لو كان حاضرا لبيد له بيع عرضه
ايضا بالانفاق من اكمله مفهوم من الهداية للعقار الضيعه وقيل لو كان له اصل من
دارا وضيعه من المغرب لنفقة اذا باع ابوه متاعه في نفقته جاز عنه وهذا استحسان
وان باع العقار لم يجز وقال لا يجوز ذلك كله ومنا القياس لانه لا ولاية له لانقطاعها
بالبلوغ راشيدا ولهذا لا يملك حال حضرته ولم ان للاب ولاية الحفظ في مال الغائب
وبيع المنقول من باب الحفظ وكذلك العقار لانها محصنة بنفسها واذا جاز بيع الاب
فالتمن من جسد حقه وسوا النفقة فله الاستيفاء منه كولو باع العقار والمنقول على
الصغر جاز لكل الولاية ثم له ان ياخذ منه نفقة لانه من جسد حقه ولا دلالة فيما ذكر على ان
علة جواز بيع الاب متاع ابنة الغائب الحاجة الى النفقة كما سبق الى بعض الافهام
وانما دلالة على ان له ذلك لتلك المصلحة اي لا ياتي ان فعله ولا يمنع القاض والمناقل
في تعليل ما ذكر ان للاب ولاية تلك مال الابن عند الحاجة وانما لا يبيع العقار لانه
للانتفاع مع بقاءه ومنا الزراعة وولاية الاب نظيرية ولا نظر في بيع العقار فليس
بشي لان ما ذكره انما يصلح وجهها لعدم ولاية الاب على بيع عقار ابنة الغائب لاجل
الحفظ والكلال في عدم ولاية عليه عند الحاجة اليه لبقاء نفسه وما ذكر لا يصلح له
اذ لغايل ان يقول كما انه لا نظر لابن في بيع عقاره كذلك لا نظر له في استئجار غيره
واذا جاز ذلك لضرورة بقاء نفسه فلم لا يجوز بيع عقاره لتلك الضرورة للدين له
عليه انما لم يجز بيع متاع الابن الغائب لهذه المصلحة لانه يلزم ح القضاء على

باب في ما يجب من الحقوق
في الميراث من غير النكاح
والا حجب الوفاة

صدر الشريعة
صدر الشريعة

الغايب فلا يجوز بخلاف النفقة فانها واجبة قبل الفضا وانما فضا القاض اعانة فكن
في غاية البيان وعلم من ان المراد عدم الجواز فضا لاديانته فاندفع ما قيل اذا كان للاب
حال غيبة ولاية الحفظ فالمانع له من البيع بالدين ولا الام بيع ماله لنفقة اذ الولاية
لها اصلا في التصرف في حالة الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر ومن قال لان ملك مال الابن
مخصوص بالاب لقولهم انت وما لك لا بيك فقد اخطا في التعليل الثاني ولم يصيب في الاثر
فما تروى من مودع الابن لو انفقها على بويه بلا امر فاض لا الابوان لو انفقها على احداهما دل
مذاعلي ان الام ايضا ملك مال الابن عند الحاجة اذا لم يرجع الى البيع بان يكون من جنسهما
واذا وصفي بنفقة غير العرس ومضت مدة سقطت لان نفقة غير ما باعتبار الحاجة وقد
وقعت الغنية عن الماضي قال في الزينة ان نفقة ما دون الشهرة لا تسقط لانه لو سقطت
بعض المدة البسيرة ما استيفوا ما فقدوا والغافل بالشهر الا اذا استدان باذن
القاضي في يصير ينال وانما لم يقل الا ان يا ذن القاضي بالاستدانة اذا لم يجد ذلك
من الاستدانة ونفقة الملوك على سيد فان اتى كسب وانفق وان حجر امر يبيع لانه
من اصل الاستحقاق وفي البيع ايضا حقه وليس فيه ابطال حق المولى لانه الممن يقوم مقامه
والابطال الى خلف كالا بطل **كتاب العتاق** عنون الكتاب بالعتاق
دون الاعتاق لتنظيم مسائل الفصل الا في ذكره وباب الاستيلاد فان الاعتاق
لا ينتظمها كما لا يخفى على ذي الرشاد مو في الشرح قوة حكمية نسبت للرفيق يدعيها
بدا الاستيلاد والتمسك عن نفسه ويصير مالا لولاية والشهادة والمالكية ويصير من مالك
المالكية تستلزم الحرية بدون العكس فلذلك قال مالك دون حر من مكلف بصرح لفظ
بلانية كانت حرا وعتق او عتيق او اعتقتك او حررتك او مدام او اولادك
اذا كان اي العبد معروف النسب لفظا المولى مشتكلا حرم معانية العتق وفي
العبد المعروف نسب بعد هذا المعنى فالتحقق بالصرح في عدم الحاجة الى التنية
ورأسك حر وخواه ما عجز به عن الجحد وكنانية ان نوى كلاكك في عليك ان كان
مذكناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع وخواه وبالا عتاق ولا سبيلا وكذا السير

صدر الشريعة

صدر الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

في عليك ان معناه الاملك في عليك فان الملك هو الطريق المؤدى الى التصرف والانتفاع
ولاسيما في اليك الى التصرف فيك او الى الانتفاع بك ولا ريب ان الرق ضعف شرعي يتبع العجز
في المحل فحججه عن التصرفات الشرعية وسلب عند اهلية الولاية وخرجت من ملكي الملك
اتصال شرعي بين الانسان وبين شيء يكون مطلقا تصرف فيه لولا المانع وحاجزا عن تصرف الغير
فيه وكما يتحقق الملك بدون الرق في غير الحق كذلك يتحقق الرق بدون الملك في الرقيق اذا كان
وقفا والرق في الابتداء سببه الملك ففي قوله لا ريب عليك اطلق الرق واراد به الملك وحليت
سببك ولا متناطفتك وهذا ابي فراد حرق الباء ليعلم انه عطف على قوله بكنانية وانما عطف
عليه لانه ليس بكنانية فان المقلد ان كان يولد مثله لمثله وسوجب هول النسب وثبت على دعواه
بشئ نسب منه ويكون حرا وان لم ينو وان لم يكن كذلك تكون هذا اللفظ مجازا عن الحرية فيحقق
وان لم ينو ولو كان كناية لا يحتاج الى التنية وما يقوم مقامه من قرينة الحال للاسفل والاكبر فيما لا يولد
مثله لثله سواء كان اكبر سنا منه ولا خلافا لابي يوسف ومحمد ثم ان صاحب الهداية اعتبر بها
القدوري في صورة المسئلة شرط ومعا للثبوت على ذلك واسقط نظرنا الى انة شرط للثبوت
للا ثبوت العتق لان الرجوع عن العتق لا يصح وعن النسب لا يصح نص على ذلك في الاسلام
لا يابى وبياحي لان المقصود بالهداية استحضار المنادى بصورة الاسم من غير قصد الى المعنى
واذا لم يكن المعنى مقصودا لا يثبت مجازا وهو اخر من ما فيه من القصور فان ثبوت العتق
لا يلزم ان يكون بطريق المجاز كما اذا كان المنادى ممن يولد مثله لثله وسوجب هول النسب
لان العتق ح لا يثبت بطريق المجاز على ما بين آغاب لان الهداية لا اعلام المنادى لكنه من كان
يوصف بكنانية من جهة حال الهداية كان التحقيق ذلك الوصف في المنادى ليس هو بالوصف
المقصود كقوله باحر باعتق ومن كان يوصف لا يمكن اثباته من جهة حال الهداية كان حر في الاعلام
دون تحقيق الوصف والبنوة لا يمكن اثباتها حال الهداية من جهة ولا سلطانا في عليك الى لا يد
وزوال اليد غير لازم للعتق لانه قد ثبت ولا يزال اليد كما اذا كان العتق صغيرا فانه يخرج
عن يد مولاه بالعتق ومذكار كناية على لزوم الكنية للملكي عنه لا على العكس كما توهم من قال
فيمكن ان يكون عبدا ولا يكون عليه يد حرة وخواه بقدرية قوله مع نية العتق فان تلك اللفظ

صدر الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

انما قلنا من صفاته لان
العتيق على الوجه بعد الترتيب
وان كان مشروطا بالكون
بين الاثنان فلو ان الكون
من مرتبة اشهر كمرتبة العلم
تحققا لشرط الملاكو فغير
الولادة الا اذا كان المخرج
بجسم لا يشتمل على احد
لفعلوا زنا الطلاق يستلزم

بين الاعناق والولادة اقل من سنة اشهر وتحقق هذا الشطرا ليعلم ما لم يولد ولذلك
ذكر فيه الولد دون الحمل ثم ان عتق الحمل على الوجه الاقل لما كان في ضمن عتق امه لاعتقا
مستقلا لكن اعتبار التبعية فيه من هذا الوجه وذلك لا ينافي اعتبار عدم التبعية فيه
من الوجه الذي قررناه فوقع في الهداية وغيره انه يعتق تبعا لامتلاجه من وجه
الصحة ولما كان الاعناق المتعلقة بالام متعلقا بالحمل ايضا في العتق على الوجه المذكور
صح ان يقال انه يعتق قصدا فلا يمكن ان يجار ولا يه الى موالى الاب واما القول بان يعتق
اصالة فلا يراه وجها وانما دسب اليه قايله لزمجه ان عدم انجار ولا يه يبتق عليه وقد
عرفت ان ابتناؤه على اعتاقه قصدا لا على عتقه اصالة والفرق بينهما دقيق فافهم وولد
الامه من زوجها ملك لسيدها منا اذا لم يكن الزوج مفقورا فان ولدا المفقور حر بالقيمة
على ما بالى في موضعه وولد ما من مولا ما حر لانه مخلوق من مائه فبعثني
عتق البعض ان اعتق بعض عبده صح وسعي فيما بقي لاجتماعه بل ان شاد ما المولى فانه
مخير بين تكليف السعاية عليه وتخليصه باعتاق الباقي اوضح بذلك في المبسوط وسو
اي معتق البعض بعد ما تعين في حقه السعاية باختيار ما المولى كالمكاتب بل ارق الى
الرق اى الى حكمه وموكونه بحال التملك والتملك بالبيع وغيره فانه زايلا بخلاف
بخلاف الرق نفسه فانه غير زايلا عنه عند ائ حنيفة ولو عجز وقال اعتق كله اعلم ان
العتق حصولا في المحل لا يتجزى عندنا وعند الشافعي ان كان المعتق موسرا لا يتجزى
وان كان معسرا يتجزى حتى يعتق ما عتق ويبقى الباقي رقيا بياع ويشترى اما
الاعتناق فعلى قولنا حصة به يتجزى في حالق اليار والعار وقالا لا يتجزى في الحالين
والمعنى به ان المحل في قبول حكم الاعتناق يتجزى عنده فيتصور شؤنه في البعض دون
البعض وعندنا المحل في قبول حكم الاعتناق لا يتجزى فالى الامر ان حكم الاعتناق ماذا فقوله
انه انا لة المحل عنده ولا شك ان المحل في قبول انا لة الملك متجزى مشيت حكم الاعتناق
في قدر ما اضاف اليه واثبت فيه وسقى كل المحل رقيا كما كان فان الاعتناق لا يؤثر في الرق
عنده وعندنا حكم الاعتناق اثبات العتق بازالة الرق الذي موصدة والمحل في قبول

قد اشار الى هذه التسمية الخطا
 في الحديث في الحديث والحق انهم يجازون
 به كما يظن
 وما ينبغي لذلك مع انه يجب ان
 لا يفرق بين صاحب الكفاي صاحب
 البيان وبين القليبة يؤيد في الحديث
 لان الشرح اعني منه في الحديث
 فيه اشارة

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته العظيمة التي لا تحصى
والتي لا يفهمها إلا من رحم ربه

صدر الشريعة

مسافر وصيب عليه العاية بصيت
خروج ناه الشدقة

الملک عن

فبما الخلاف على الحاكم الاثنان
واثر ما ذاولاد خافه الاثنان
فعدم تجري الفسق

في قولهم انما لا يملك العبد نفسه
فان قوله انما لا يملك العبد نفسه
هو الذي هو المراد

ان الخبر لا يشهد للمعتق وخالفه في السعاية فان عند ما لا سعاية مع العفي
ولو دبره احد الشكا فاعتقه آخر وما موسر من السكاك مدين لا معتق لاد
بيان من عليه التضمين فكانه يقول ان التضمين على تقدير تعيينه باختيار الساكت
اياه يكون على المدين لا على المعتق والمدين معققة لثمة مديرا لا في ضمنه مزا عند ذلك لا
التدبير متجيز عند ما لا اعتاق فقتصر على نصيبه لكنه افسد نصيبه من بكة فاحدها
اخارا اعتاق حصته فتعين حقه فلم يبق له اختيارا من ارض كالتضمين وغيره
ثم للساكت نوجه سببا ضمان التدبير والا اعتاق لكن ضمان التدبير ضمان معاوضة لانه
قابل للاعتاق من ملك الى ملك و ضمان المعاوضة موالا اصله فيضمن المدين ثم للمدين فيضمن
المعتق ثلث قيمة العبد مديرا وقيمة العبد مديرا نصف قيمة ثمنه ومساو الاصح وعليه
الفقوى ذكره في البسوط والتممة وقيل ثلثا قيمته فتا لان المنافع انواع ثلاثة وهي
علم ما ذكر في كتابة العبد المشتري من الهبات البيع واشباهه ومساو الاستخدام واشتاله
والاعتاق وتوابعه فبالقدير فالت بيع ولا يضمن المدين المعتق الثلث الا في
السكاك مع ان ذلك الثلث صار ملكا للمدين بسبب الضمان لانه ملكه باداء الضمان
ملكه مستندا وموثبات من وجه دون وجه فلا يظهر في حق التضمين واما الولاء فثلاثة
للمدين وثلث للمعتق وقال لا يضمن مدينه لشريكه لان التدبير كالا اعتاق لا يتجزى عندها
فحين دبره احد صارا كالمدين بثلث فيضمن ثلثي قيمته لشريكه موسرا او معذرا لان ضمان
تملك فلا يختلف بالبار والعار بخلاف ضمان الاعتاق لانه ضمان جنائية ولو قال
في ام ولد شيك وانكر خدمه يوما وتوقف يوما ولا سعاية للمالك ولا سبيلها للمق
مناعنده وقال ان شاء المالك استجى الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لا سبيلها
لا سبيلها يصدق صاحبها انقله اقراره عليه كانه استولد ما فيمنع الخدمة ونصيب المالك
على ملكه في الحكم فيخرج الى الاعتاق بالسعاية وله ان المقر لو صدق كانت الخدمة كلها
للمالك ولو كذب كان له نصف الخدمة فيثبت ما مولا المتيق به ومساو النصف والخدمة
للمدين والشاهد ولا استعلاء لانه تبرر عن جميع ذلك بدعوى الاستيلاء والضمان

في نسخة ١٢٢٧ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٢٨ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٢٩ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٣٠ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٣١ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٣٢ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٣٣ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٣٤ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٣٥ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٣٦ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٣٧ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٣٨ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٣٩ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٤٠ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٤١ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٤٢ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٤٣ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٤٤ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٤٥ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٤٦ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٤٧ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٤٨ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٤٩ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٥٠ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٥١ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٥٢ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٥٣ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٥٤ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٥٥ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٥٦ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٥٧ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٥٨ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٥٩ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٦٠ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٦١ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٦٢ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٦٣ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٦٤ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٦٥ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٦٦ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٦٧ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٦٨ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٦٩ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٧٠ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٧١ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٧٢ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٧٣ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٧٤ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٧٥ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٧٦ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٧٧ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٧٨ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٧٩ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٨٠ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٨١ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٨٢ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٨٣ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٨٤ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٨٥ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٨٦ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٨٧ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٨٨ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٨٩ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٩٠ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٩١ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٩٢ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٩٣ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٩٤ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٩٥ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٩٦ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٩٧ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٩٨ صدر الشيعي
في نسخة ١٢٩٩ صدر الشيعي
في نسخة ١٣٠٠ صدر الشيعي

والاقرار بانومية الولد تضمن الاقرار بالنسب وهذا امر لازم لا يرتد بالردة فلا يمكن
ان يجعل المقر المستولد وذكر في الاصل رجوع الى يوسف الى قول ان حنيفه ولا قيمة
لام ولد فلا يضمن غنى عنه ما مشتركه مزا ايضا عند وقال لا يضمن نصف قيمتها لان
مالية ام الولد غير مقومة عند ومتقومة عندهما ولو قال لعبد من عند من
ثلثه له احد كما حر فخرج واحد ودخل اخر فاعاد اى كلام المذكور ومات بلا بيان
عق من ثبت ثلثه ارباعه ومن كل من غير نصفه مزا عند ان حنيفه وان يوسف وعند محمد
ربع من دخل ومن غير كما قال لا يعتق من الخارج نصفه بالاجماع لان الايجاب الا قول
داير بينه وبين الثالث فصعب الخارج منه نصفه ويعق من الثالث ثلثه ارباعه
بالاجماع نصفه بالايجاب الاول كما مر وربعه بالايجاب الثاني لانه في حقه جمع بقدر
النصف لانه قد تحقق نصف الحرية بالايجاب فشاع النصف المستحق بالثاني
في نصفه فاصاب المستحق بالاول لغا وما اصاب الفارغ بقي فكون له الربع
اما الداخل فعق ربعه عند محمد لان الايجاب الثاني حار بينه وبين الثالث وقد
اصابه منه الربع فكذلك نصيب الداخل الربع وقال لا يعتق نصفه لان قضيه مزا
الايجاب النصف لكونه ايدا بينهما ولكن نزل الى الربع في حق الثالث لاستحقاقه
النصف بالايجاب الاول ولا استحقاق للداخلين قبل فيثبت فيه النصف وان
قاله مريضاً ولم تجز وارث ولما له سواهم وقيمتهم سواء جعل كل عبد سبعة كسهم
عق عندهما وعق من ثبت ثلثه ومن كل من غير سهمان وعند محمد كل ستة كسهم
عق عنده وعق من خرج سهمان ومن ثبت ثلثه ومن دخل سهم وسع كل في باقية
علم القولين ويصح الثلث والثلثان اى اذا كان القول المذكور منه في مرض الموت
ولم تجز وارث ولم يخرجوا من الثلث جمع بين سهم العتق وسبعة على قولها
لانا نعمل كل رتبة على اربعة فحاجتنا الى ثلثة الارباع فنقول يعتق من الثالث ثلثه
ومن الآخرين من كل واحد منها سهمان فسلخ سهم العتق سبعة والعق في مرض
الموت وصية ومخر فغدا ما الثلث فلا بد ان يجعل سهم الورثة ضعف ذلك فيجعل

نسخة الشيعي

صدر الشيعي

كثر رقبته على سبعة وجميع المال حد وعشرون فاعتق من الثابت ثلثه وبيع في رقبته
 ومن الباقيين من كل واحد منها سهمان وبيع ختمه وعند محمد يجعل كل رقبته على
 ستة لا يعتق من الداخل عنده سهم فنقضت سهام العتق بسهم وصار جميع المال
 ثمانية عشر وباقي التخرج ما مر وان طلق كذلك قبل وطل أي ان كانت له ثلثة
 وجاءت مهرين على السواء فطلقهن قبل الوطى لكون الايجاب الاول موجباً للبينة
 فما اصابه الايجاب الاول لا يبقى محل للايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى كاعتق سقط
 ربع مهرين خرجت وثلاثة اثمان من ثبوت وثمن من دخلت لان الايجاب الاول سقط
 مهر الواحد منصفاً بين الخارجة والثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة ثم بالايجاب الثاني
 سقط الربع منصفاً بين الثابتة والداخلية فاصاب كل واحدة الثمن فسقط ثلثة اثمان
 مهر الثابتة بالايجابين وسقط ثمن مهر الداخل ثم قال يفيض لمشايج هذا قول محمد واما
 عندها فيسقط من مهر الداخل ربعه وقيد بقولهما ايضا وعلى من الراية الفرق لهما ان
 الكلام الاول انما اعتبر تعليقاً في حق الداخل في حكم يقبل التعليق واما في حكم لا يقبل يكون
 تنجيها بالنسبة اليه فثبت التدفد في الكلام الثاني بين الصحة وعدمه في حقه فينصف
 بخلاف العتق فانه يقبل التعليق فلا يكون الكلام الثاني متردداً في حقه فثبت كل واحد
 والموت بيان طلاق مبهم أي قال لزوجهه احديكما طلق فوطى احدها او ماتت احدهما
 فكلمتها بيان ان المراد من الاخرى اما الوطى فلا لا يحل الا في الملك واحدها فذال
 عنده الملك بالطلاق فكان بالوطى مستقبلاً للملك في الموطوءة فتعينت الاخرى لمزول
 الطلاق واما الموت فلما عرف ان البيان انشاء من وجه فلا بد له من محله كونه بيع
 وصية وصدقة وتدريب واستيلاء في عتق مبهم أي ان قال احديكما صفت احدها او باع
 احدها واستولد احدها فكل من التصرفات المذكورة بيان ان المراد موالاخر لان الاعتاق
 انما للملك فالبيع ونحوه يدل على ان الملك باق في البيع فلا يكون مردداً بالاعتاق واما
 الموت فقدم بيانه قال في الكفا في ذكر التسليم في الهبة والصدقة في الهبة وفيه اتفاق
 يعنى لا يحتاج اليه لان الاقدام عليه دليل على بقاءه لان هذا تصرف لا يصح الا في الملك فلا ينفذ

انما لا يحتاج اليه لان الاقدام عليه دليل على بقاءه لان هذا تصرف لا يصح الا في الملك فلا ينفذ

دلالة على القبض دون وطى فيه هذا عنده وقالوا هذا ايضا بيان لانه لا يحل الا في الملك فيقول
 على ان الموهبة ملكه فلم يكن مرادة بالاعتاق وله ان الملك ثابت فيها ولهذا كان له ان يستخرجها
 وهذا لان العتق المبهم معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل قبله وباقول ولد تدينه ابنا
 فانت حرة ان ولدت ابنا وبنثا ولم يدر الاول عتق نصف الام والبنث ولا بن عبد لان
 الاول ان كان موالا بن فالام يعتق بالشرط والجارية تكونها تبعاً لها اذ الام حرة حين ولدها
 وان كانت البنث لم يعتق احد فعتق نصف الام والبنث واما الغلام فيرق
 في الخلق فلان يكون عبداً ولو شهد العتق احد عبده بطلت هذا عنده
 خلافاً لهما واصل هذا ان الشهادة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى العبد عنده
 والدعوى من المجهول لا يتحقق فلا تقبل الشهادة وعندهما تقبل الشهادة في الصورة
 المذكورة وان انعدم الدخوى الا في وصية أي ان شهدا ان اعتق احد عبده في يوم
 موته او شهدا على تدبير في صحته او مرضه واديا الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة
 تقبل استحقاقا لان التدبير حيث ما وقع وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية
 واخص في الوصية انما هو الموصي لان نفعه يعود اليه وهو معلوم وعنه خلف وموالي
 او الوارث ولان العتق يبيع بالموت فيها فصار كل منهما خصماً متعيناً ولا اشكال
 في الدليل الاول من حيث ان المولى ينكر تدبير احد عبده او الوارث ينكر ذلك بعد موت
 المورث والعبدان يريان ثباته فكيف يقال ان المدعي موال موصي وخلفه لان كونه مدعياً
 حكم باعتبار ان النفع يعود اليه لاحق فيقضي فلا ينافي انكاره هذا في نفسه والامر في خلفه
 اسهل فتأمل نعم يرد على الدليل الثاني انه مخصوص بما اذا اديا الشهادة بعد الوفاة
 ثم انه لا يخالف القياس على فلا وجه لاطلاق الاستحسان عليه قال في ختم المحيط وان شهدا
 بعد موته انه قال في حيوة احدهما حرة فلا رواية فيه واختلفوا على قوله لا اختلاف في
 الاستحسان فعلى طريق الوصية لم يقبل وعلى طريق الشروع يقبل والصحيح انه يقبل لجواز
 ان يكون معلولاً لعنتين فيتعدى احدهما في حق امتناع القبول وقيل في طلاق
 احدي نسائه انما قال ابو حنيفة يقبل الشهادة مهنا لان في الطلاق ولو في المبهم تحريم الله

واما ما ذكر من صدور الشبهة فليس
 بشئ لان الاعتاق قد دل عليه في
 الدقة فلا بد من الصحيح كما في كل
 من

صدر الشريعة
 انما لا يحتاج اليه لان الاقدام عليه دليل على بقاءه لان هذا تصرف لا يصح الا في الملك فلا ينفذ

اسقط قولنا في الشريعة
 بشرطية الدعوى في عتق
 العبد عنده لا الطلاق لان
 المعهود تجزئ بالمسارعة والاول

و هو حق الله فلا يشترط الدعوى بخلاف العتق في المهر فانه لا يحرم الفرج عنه فذلك
لا يقول بقبول الشهادة في عتق احدى امتيه بعين ما مر في عتق احدى عبديه وعتق
الامة ان حرم الفرج فلفت في عتق احدى امتيه تفريع على ما دل عليه قوله ان حرم
الفرج بطريق المفهوم **باب الحلف بالعتق** يعتق بان دخلت فكل عتق
يؤمّن من حيث دخل ملكه بعد حلفه او قبله وبلا يؤمّن من له وقت حلفه فقط مثل
كل عتق او ملكه حر بعد عتق اى كما يعتق من له وقت حلفه فقط في قوله كل عتق اى ملكه
حر بعد عتق عنه اى يعتق عند بعد العتق لا العتق بملكه الى ذكر حر وان ولدته لاقول بعتق
سنة اى وان تعين وجوده وقت الحلف وان قيد بالذكر لانه عند الاطلاق عنه يعتق الام
ويتبعها الحر ودبر بكل عتق او ملكه حر بعد موت من له يوم قال الامن ملك بعد لانه ما اضاف
العتق الى الموت فن حيث انه ايجاب العتق يتناول المملوك في الحال ويصير مديرا من حيث
تعليقه بالموت ولا يجوز بيعه ولا يتناول من ملكه بعد ولا يصير مديرا حتى يتحق العتق فيجوز
بيعه فان مات عتق من له وقت اليمين ومن ملكه بعده من التملك اما عتق الاول فلا يبرئ
واما عتق الثاني فلان اضافة العتق الى الموت من حيث انه ايجاب بعد الموت يصير وصية
في تناول ما يملكه بعد هذا القول لان المعتق في الوصايا الملك حالة الموت ومن اعتق على ما قلناه
ستقف على فائدة هذا القيد او به بان يقال انت حر على الف او بالف فقبيل عتق والمال عليه
صحيح حتى يصح الكفالة بخلاف بدل الكفالة على ما سيأتى في موضع التعليق عتقه بالاداء بان يقال
ان ادبت الى كذا فانت حر مادون ليمكن من اداء المال ان ادى عتق لا مكاتب وبعث اياه
بالجسد ان عتق بان وبأذ الا ورجع المولى عليه ان ادى ما كسبه قبل التعليق لانه بعد عتقه
في حاله اى في حال اديه ما كسبه قبل التعليق وحال اديه ما كسبه بعده وان خلى بينه وبينه لى بين
المولى وبين المال بان وضعه في موضع يتمكن المولى من اخذه متصلا بقوله وعتق اى يعتق وان
كان الاداء بطريق التحلية فانه كحصوله لان ادى بعضه اى لا يعتق ان ادى بعضه وان نزل
قابض في فضليه اذ ادها ما ذكر من العتق باء الكفر وعدم العتق باء البعض وانما قلنا
لان عند بعض المشايخ ان ادى البعض لا يجبر على القبول فعلى هذه الرواية ان ادى البعض

اسقط قولنا في الشريعة
لعدم التحريم

باب الشريعة

باب الشريعة

في عتق الامم
انما هو ان يملكه
او يملكه غيره

في عتق الامم
انما هو ان يملكه
او يملكه غيره

بطريق التحلية لا ينزل المولى منزله القابض لكن المختار انه يكون قابضا لكنه لا يعتق لان شرط
العتق اداء الكفر ولم يوجد فلا يعتق لهذا لانه لم يصدر قابضا في حق البعض قال في التبيين
هذا اذا كان المال معلوما وان كان مجهولا بان قال ان ادبت الى دارهم فانت حر لا يجبر على
قبول المال لان مثله انما لا يكون في المعاوضة فيكون يميننا محصا ولا جبرها وفي است حر بعد
موتى بالعتق قبل بعد موته انما اعتبر القبول بعد الموت لان ايجاب العتق اصيل الى ما بعد
الموت وانما يعتبر القبول بعد نزل الاجاب واعنفه الوارث او الفاي او الوصي لان
العتق ناخر عن الموت والعتق من تاخر عن الموت لا يثبت الا باعنا في واحد من مؤلّا كذا
في غاية البيان عتق به اى بالالف والاك وان لم يوجد مجموع الامرين فلا يلى لا يعتق اما عدم
عتقه على تقدير عدم الامر الثاني فلما مر ان العتق من تاخر عن الموت لا يثبت الا باعنا في الوارث
او ما يقوم مقامه واما عدم عتقه على تقدير عدم الامر الاول فلان الكلام في العتق بالالف لاني
العتق سلقا وذلك لا يوجد بدون قبول العبد بعد موت المولى ولو حرره على نفسه سنة
فقبيل عتق وخذ سنة اى وجب عليه احدى سنة وان مات مولاه قبلها اى قبل احدى سنة
اى قيمة العبد وعند محمد قيمة خذ سنة كبيع عبد لله بعين فذلكت بحج قيمة وعند مالك
الاولى مبنية على الخلافية الثانية ووجه البناء انما ينذر تسليم العين بالهلاك يتغذر الوصول
الى الخدم بموت العبد فصار تطييل لها لانه معاوضة مال بمال لان نفس العبد ليست مال
في حقه اذ لا يملك نفسه ولها ان معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق المولى وفي اعتقها بالالف
على ان سر وجبها ان فعل وابيت عتقت ولا شيء على امره لان اشتراط البدل على الغير
لا يجوز في العتق بخلاف الطلاق ولو قال عتق اى بدل على وباقي المسئلة بحالها قسم على قيمته بائنه
اى مملوكها وبحج حصه القيمة لانه لما قال عتق تضمنت الشراء قبضا واذا كان كذلك فقد قبل
الالف بالرقيته شراء والبضع نكاحا فانقسم عليها ووجب حصه ما سئل له ومو الرقيته وبطل
وبطل عنه ما لم يلم ومو البضع ولو نكحت فحصة مهرها اى حصته مهر مثلها مهر ماني ومهر اى
فيما لم يقر عني وفيما قال وما اصاب قيمتها سقط في الوجه الاول ومو للمولى في الوجه الثاني **باب**
التدبير عتق الشريعة تعليق العتق بمطلق موت المولى والاستيلاد ومو في الشريعة طلب

باب الشريعة

باب الشريعة
في عتق الامم
انما هو ان يملكه
او يملكه غيره

باب الشريعة
في عتق الامم
انما هو ان يملكه
او يملكه غيره

باب الشريعة
في عتق الامم
انما هو ان يملكه
او يملكه غيره

الولد من الامة وام الولد المستولدة ومما من الاسماء التي خرج بها في الشرع من العوم
 الى الخصوص ومن اعقب عن دبر مطلقا حُرَّ به عن التقيد ومما قيد فيه الموت بقيد
 لا يحكم بوقوعه مع عادة نحو ان مت من مرض من مرضه بحد اميت فانت حيا وانت حية
 عن دبرها وانت مدبر او دبرك او ان مت الى مائة سنة ان مت في وقت من هذا الزمان
 الى ذلك الوقت مائة سنة فانه مطلق معنى وان كان مقيدا لفظا اذا كان الغالب موته
 قبل هذه المدة بان كان احب ابن ثمانين سنة مثلا وفيه خلاف لابي يوسف وغلب موته قبلها فيه
 لا يباع ولا يوجب خلافا للشايع فان عنده يجوز انتقاله من ملك الى ملك ويستخدم
 ويساجر والامة توطأ وتكلم فان مات سيده عنق منه ثلث ماله وسعى في الثلث ان لم يكن
 عير وفي كلمة ان استغرق دينه لان التدبير وصية لانه تدبر مضاي الى وقت الموت ولكن
 غير ثابت في الحال فينفذ من الثلث ويباع اي صح بيعه وجميع ما يوجب انتقاله من ملك الى
 ملك ان قال له ان مت في سفرى هذا او مرضى هذا او الى سنة او نحو ما لا يغلب وقوعه
 ان وجد شرط لعنق المدبر اي يعنق من الثلث كما يعنق المدبر المطلق منه وامة ولدت
 سيد ما اوسر زوجها ملكها ام ولد له وفي الاخير خلاف زفر والشافعي وحكمها كالتدبير الا انها
 تعنق عند موته من ماله ولم تسع لديه ولا يثبت نسب ولداته الا ان يعرف به فان اقرولان
 اخر يثبت نسب بلا دعوة وان تنفي بغيره اعلم ان الفرائض انا ضعيف وفي الامة اوسط
 وعلم الولد وقد تم حكمها او قوي وفي المكروه فيثبت نسب ولد ما بلا دعوة والبنفي
 بالثني بباري اللعان وام ولد الذي اذا اسلمت في قيمتها ويعنق بعد ما يبعد العاية
 وقال زفر يعنق في الحال والعاية دين عليها ان عرض عليه الاسلام قال ومن جازها اي
 يبقا ام ولد كما كانت ان عرض فاسلم وان ادعى ولداته مستحكة اي بين الدعي واخرت
 نسبهم منه لانه لما ثبت النسب في نصف لصادفة ملكه يثبت في الباقي ضرورة انه لا يجزي
 لان سببه وبوالعلق لا يجزي اذ الولد الفاحد لا يتعلق من ماء رجلين وعلم ولد
 هذا بالانفاق لان الاستيلاء لا يجزي عندهما وعند بصيص نصيبه ام ولد لم يثبتك نصيب
 صاحب بالضممان ومما ذكره بقوله ومن نصف قيمتها ونصف عرقها لانه في

من المدة
 من المدة
 من المدة

من المدة
 من المدة
 من المدة

من المدة
 من المدة
 من المدة



جارية مشتركة اذ الملك يثبت حكما للاستيلاء فينصفه الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب
 اذ الاستيلاء جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر لان الملك متأكد ثبت شرط الاستيلاء
 فينقدمه فصار واطيا ملكا نفسه وانما كان ذلك لان ماله من الحق لا يكفي للاستيلاء لانه
 تمكن لاحقيقه ملك ولا حقه فلذلك لا يجوز له ان يتزوجها بخلاف الشريك فان له حقيقته
 الملك في النصف فيكفي لصحة الاستيلاء فلا حاجة الى النقل لقيمة ولما لان النسب يثبت
 مستندة الى وقت العلوق والضممان يجب في ذلك الوقت فيحدث الولد على
 ملكه ولم يتعلق شي منه على ملك الشريك وان ادعى حياه معا فموتها خلافا للشافعي
 فان عنده يرجع الى قول القاييد وهي ام ولد لها وعلى كل بعض عرق على قدر حصته
 ونقصان تاويا ويرث من كل ارب ابن لانه اقر له بميلته وموحيته في حقه وورثا
 منه اربا لا استواءهما في السبب وان ادعى ولداته مكاتبه لانه عرقها لانه لا يتقدمها
 الملك لاما من ماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء ونسب الولد وقيمتها لانه في معنى ولا المعز
 حيث اعتمد ليدلا وموانه كسب كسبه فلم يرض به فيكون حقا بالقيمة ثابت النسب
 للامية اي لا يصير الامة ام ولد لانه لا ملك له فيها حقيقة ان صدق مكاتبه وعن ابي يوسف
 انه لا يعتبر تصديقه اعتبارا بالاب ووجه الظاهر الغاروق ان امولى لا يملك النصف في اكتساب
 مكاتبته حتى لا يتكلم والاب ملك مملكه فلا يعتبر تصديقه والاى وان لم يصدق مكاتبه لا يثبت نسب
 الا اذا ملكه بعد فان حثبت نسبته من لقيام الموجب وزوال المانع **كتاب**
 الايمان هو اى اليمين في الشرع كقوله في عدم الخلف على الفعول والنكر اعلم ان
 اليمين نوعان نوع يعرفه اهل اللغة ومما يقصد به تعظيم المقسم به ويسمونه ذلك
 قسما لانهم يخصون ذلك بالله وفي الشرع هذا النوع من اليمين لا يكون الا بالله والنوع الاخر
 الشطو والجزاء ومويعين عند الفقهاء لما فيه من معنى اليمين وموانع والابواب ولكن
 اهل اللغة لا يعدون ذلك اذ ليس فيه معنى التعظيم والمصدا الكتاب سان النوع فقال
 القسم ثلث عوس ياء ثم به وهو حلف كاذبا عما سواه كان على فعل وترك او على غيرهما اذا قال
 والله انه حجر الآن ولغو يبي عفووه وهو حلفه فانما انه حقه وموضعه ومنعده وهو حلفه على آت

من المدة
 من المدة
 من المدة

من المدة
 من المدة
 من المدة

من المدة
 من المدة
 من المدة

من المدة
 من المدة
 من المدة

من المدة
 من المدة
 من المدة

من المدة
 من المدة
 من المدة

وكفر فيه فقط خلا لا الشافعي فانه كفر عند في الغوس ايضا ان حث ولا تأثير له ولو كان
 في الحلف والحث يعني يجب الكفارة في ان كان الحلف او الحث سهوا او اكراما خلافا
 للشافعي والمدا منه السهو ما يعي النسيان لانه يتصور في الحث وان لم يتصور في الحلف
 وموبالته او باسم آخر سواء تعارف الحلف به او لا في الظاهر من مذنب اصحابنا ومو
 ذكره في التبيين كالحرم او الرجم والحلف او بصفة يحلف الله به وحلاله وكذب يائه وعظمته
 وقدرته لا يغير الله كالبني حرم والقراء واللعبة ولا بصفة لا يحلف بها غير فالحرم وعلمه
 ورضايه وعظمته وسخطه وعذابه وقوله لعن الله مويين باعتبار النص قال الشافعي لو لم
 ويحرم وبالبقاء من صفات الذات وكانت قال والله الباقي من المبسوط وايم الله قال
 محمد بن عناه ايم في جمع اليمين تغديره وايم الله الا ان النون اسقطت عند كثرة
 الاستعمال للتخفيف وهذا هو مذنب كوى ككوفه واما البصريون فيقولون فيضلف
 والله وايم صله وعمره الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقر الله فيضلف
 فر على نذرا ويمين او عهد وان لم يصف الى الله وان فعل هذا فهو كافر وان لم يفعل
 انما قال هذا لانه علق الكفر بالفعل المذكور فيكون يميننا بسبب التعليق وعدم الله
 بذلك الفعل مظنة الدلالة على عدم صحة التعليق ويلزم عدم صحة اليمين وكان
 في عدم الكفر ذلك اليوم فدفعه بما ذكر وانما يكون يميننا لانه ما علق الكفر بذلك الفعل
 فقد اعتقده واجب الامتناع وقد امن القول بوجوبه لغيره بحمله يميننا كقول
 في تحريم الحلال علقه باض اوات اي لا يكفر به سواء علق الكفر بفعله باض او مستقبل
 وعدين شقان كان يعلم انه كاذب بكفارة علق الكفر بما هو موجود والتعليق
 بالموجود تنجيز وعنه اي يوسف انه لا يكفر باحتيال الماضي بالمستقبل والصحيح انه
 ان كان عالما انه يمين لا يكفر في الماضي والمستقبل وان كان جاهلا وعنده انه يكفر بالحلف
 في الغوس او ببياشرة الشرط في المستقبل يكفر فيها لانه لا اقدم عليه وعنده انه
 كفر وقال الشافعي لا يكون يميننا كذا في التبيين وسوكتدي خورم يمين قوله
 لعن الله مبتداه ويمين خبى وانما لم يقل قسم لما عرفت ان القسم خص بالقسم الاول

باب الكفارة

صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة

صحة يمينه في الحلف واليمين

صحة يمينه في الحلف واليمين

من اليمين وبعض ما ذكر ليس منه وحقا وحق الله قال في الحائية وحق اليمين عند الشافعي
 وقال ليس يمين وموروا يمينه وقوله والحق يمين اتفاقا وحقا فيه خلاف والصحيح
 انه يمين ان اراد به اسم الله تعالى وحرمه وسوكتدي خورم بخدي يا بطلاق زن صيغة المضارع
 في اللغة الفارسية مشتركة بين الحال والاستقبال وانما يخص بالاول بزيادة لفظ
 مي ومنه موسرين قوله سوكتدي خورم وقوله سوكتدي خورم حيث كان الاو
 يميناً دون الثاني وان فعله فعليه عزيمة او سخط السخط لا يكون الا من الكبرياء
 والعظمة دون الاكفاء والنظر والفضب يستعمل في النوعين فكون اعم منه
 يقال سخط السلطان ولا يقال سخط الحجام من فوايد خواهر زاده او لعنه وانما
 او سارق او شارب خمر او كاذب بوالا ووروق القسم الباء والفاء والتاء وتقدر
 كانه فعله وكفارة عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في الظاهر وكسوتهم
 ككربوب يستراكت بدنه فلم يجد السواويل الا اذا كان قيمة قيمة طعام عتق يمينه
 فان خرج يمينه عن الطعام باعتبار القيمة وان حجز عنها اي عن الثلث المذكورة
 وقت الاداء يعني وقت وجوده لا وقت اراته دل على ذلك ما في المبسوط من انه
 اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم او يكسو لم يجزه الصوم
 وعليه الكفارة بالا طعام او الكسوة صام ثلثة ايام ولا خلافا للشافعي ومحمد بن
 حنبل ان قدم الكفارة على الحنث لم يجز خلافا للشافعي لانه اذا ما بعد السبب
 ومواليهين فاشبه التكفير بعد الجرح ولنا ان الكفارة لسنا الجنابة ولا جنابة
 واليمين ليست بسبب لانها ما نعت غير مفضية بخلاف الجرح لانه مفضي ثم لا يتد
 ومن المسكين لو قوع صدقة كذا في الهداية وفيه ان سنا الجنابة حكم الكفارة لاعتبارها
 والعبادة للعللة لا للحكمة قالوا وجه ان يقال ولنا ان ليست بسبب لانها ما نعت فانها لا تفت
 للبر والكفارة على تقدير الحنث فلا يكون اليمين سببا لها بل السبب الحنث واليمين
 شرط فلا على الحنث وخلاف الشافعي في الكفارة المالية ووجه الفرق وماله وعليه كتب
 الاصول ومن حلف على عزيمة لعدم الكلام مع ابيه حث اي يجب عليه ان يحث

ماج الشريعة
 تاج الشريعة
 صدر الشريعة

انما يندر بلا حنث اذا خلا فيه
 انما الخلافية في انه لا يجوز قبل حنث
 والمذكور في الخلافية من

مدنية

اكل من خبز ما حنت وندر حنت عند ما اذا اكل خبزها ذكر محمد في الاصل ما يدل على انه
 لا يحنث وذكر في الجامع الصغير ما يدل على انه يحنث كذا في البايغ وقال في الهداية
 ولو قضى ما حنت عند ما ومما الصحيح لعموم الحجاز وله ان له حقيقة مستعلة ومن فاضية
 على الحجاز المتعارف وقال شيخ الاسلام في المبسوط وياكل عينة لا يحنث عند ما في الصحيح
 والخلاف فيما اذا لم تكن فيه نية وهذا الدقيق ياكل ما يتخذ منه خبز كان او غيره لان عينة غير
 ماء كونه فانصرف الى ما يتخذ منه فلا يحنث لو استعمله كما هو وانما قلنا ان عينة غير ماء كونه لان اكل
 على ما ذكر في المبسوط ايضا لا يحنث الى جوفه بغيره مشوما او غير مشوما او غير مشوما
 مما يتاقي فيه الشتم والمضغ فاكل عينة الدقيق متعذر لا يجوز كما توهم والاستفاق اكل الشيء
 اليابس بالكف والشواء بالحم والطبخ بالطبخ من اللحم والارز بل س يكبس في التناين بيا
 في مصره عملا بالعرف فان سفل الايمان والشحم بشحم البطن وقال لا يتناول شحم الظاهر ايضا والخز
 يحنث البز والشعير قال في المبسوط وان حلف لا ياكل خبزا فاكل خبز حنطة او شعيرة حنت
 لانه خبز حقيقة وعرفا وان اكل من خبز غيرهما لم يحنث الا ان ينويه لانه لا يسمى خبزا مطلقا
 ولا يواكل ذلك عادة في عانة الامصار وهذا صريح في انه لا حنطة لعادة مخصوصة وبعض ذلك
 لم يقيد لمص قوله لا يحنث الارز بما قيده بعضهم بقوله ببلد لا يعتاد وصاحب الهداية بعد
 ما اجزى الكلام على وفوق ما في المبسوط حيث قال وذلك خبز الحنطة والشعيرة لانه موافق
 في غالب البلدان قال ولو اكل خبز الارز بالعراق لم يحنث لانه عينة معتاد عند من حتى
 لو كان بطبرستان او في بلد طعامهم ذلك يحنث فناقض آخر كلامه قوله ثم ان موجب اعتبار
 القيد المذكور عدم اطلاق الجواب في خبز الشعيرة ايضا لانه ايضا في بعض البلاد لا يعتاد
 والفاكهة بالتفاح والشمش والبطيخ لا العنب والرمان والربط والقش والحيات
 وقال العنب والرمان والربط فاكهة ايضا والشرب من دجلة الشرب ايضا لا يحنث الى جوفه بغيره
 مما لا يتاقي فيه الشتم والمضغ وفي حال ايماله ذكره في المبسوط بالكدح منها تفيد الكدح عذابي
 ان يخوض في الماء ويتناول به بغيره من موضع ولا يكون الا بعدا فوض في الماء لانه من الكدح وهو
 من الانسان ما دون الركبة ومن الدواب اللعب كذا في الفتاوى الطهرية فلا يحنث

راجع الى ما في المبسوط
 من ان خبز الشعيرة
 لا يحنث لانه
 لا يسمى خبزا
 مطلقا

صدر الشريعة

على العرف

ما في الشريعة

راجع الى ما في المبسوط
 من ان خبز الشعيرة
 لا يحنث لانه
 لا يسمى خبزا
 مطلقا

لو شرب منه بانه مذاعنده وقالوا اذا شرب بانه حنت لانه المتعارف المفهوم وله ان كلمة من
 للتبويض وحقيقة في الكدح ومن مستعلة ولهذا يحنث بالكدح اجماعا فسمع المصير الى الحجاز
 وان كان متعارفا منذ اذ كان الحلف على الشرب من دجلة واما اذا كان على الشرب
 من غير كون من عنده لا ابتداء الغاية وعند ما للتبويض والمعنى لا يشرب من مائه وذلك
 ان النهل ليس من جنس المشروب فلا بد من المصير الى الحجاز اما في كلمة من او في النهل ورجع
 ابو حنيفة الاقل نظرا الى ان ابتداء الغاية اصل التبويض على ما نقله الرضا من المبتدوع عبد
 القاسم والنحو فكل من لم ينقل عنه معناه الاصل ورجع الثاني نظرا الى المتعارف
 بخلاف الحلف من مائه وتحليف الوالي ليعلم بكل واعدا في حال ولايته اي بعد تحليف الوالي
 رجلا ليعلم بكل مفدا في البلد بحال ولايته والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه
 بالحياة لا الفسار لان معناه التطهير وتحقق ذلك في الميت والقريب اي بعد القريب
 بما دون الشهر في ليقضينه دينه الى قريب والشهر بعيد وما اصطيغ به فادام قال ابن
 الانباري الادام ما يطيب الجسد ويصلحه ويلتذبه الاكل ومويع المايغ وغير المايغ واما
 الصبي فمختص بالمايع وهو ما يغرس فيه الخبز ويلقون به كذا في المفردة والتنجية على عموم الادام
 قال وكذا الملح لا الشواء خلافا لمحمد فانه قال لا ياكل من المايغ الخبز خالبا فهو ادام كالم والبيض وكحو
 ولا يحنث في لا ياكل من هذا البسوقا لربطه او من هذا الربط او اللبن ليس بما كونه
 بل مشروب الا ان ما يتخذ منه مكول فاكله حراما او شربا حراما واستخرج ماؤه او بسا فاكل
 رطبا قال في المبسوط لان الربط وان كان من جنس البسوقا لان الانسان قد سمع من
 تناول احدهما ولا سمع من تناول الآخر فان كلام الصفتين يصلح داعية الى الجمين و
 الاصل انه متى عقد يمينه على عينة بوصف يعود ذلك الوصف الى الجمين بقيد الجمين بقاء
 ذلك الوصف ومنه منزلة الاسم او الحافا كالم كطريا كان او لم يكن وفيه خلافا لما لك
 او لم او شجرا فاكل آية ولا في لا يشترى رطبا فاشترى كباسة بس فيها رطب الكباش
 من عتقود النخلة وحيث لو حلف لا ياكل رطبا او بسا او ولا بسا فاكل من نبات اكل رطبا
 من نبات او بسا من نباتا والرطب المذبذب بكس النون الذي اكثره رطب وشي قليله رطب

راجع الى ما في المبسوط
 من ان خبز الشعيرة
 لا يحنث لانه
 لا يسمى خبزا
 مطلقا

طلب تفسير الادام

راجع الى ما في المبسوط
 من ان خبز الشعيرة
 لا يحنث لانه
 لا يسمى خبزا
 مطلقا

ضرورته انتفاء الحج فيتحقق الشرط قال في كتاب الحدود ومن المبسوط لا يقال ان
 ذلك اذ لا يتكرر كرامة الاولياء فيجوز ان يكون في يوم واحد بكفة والكون في الاثنا عشر
 انا امرنا ببناء الاحكام على ما هو الظاهر المعروف وفيه نظر لما في باب النسب من
 انه يثبت لمن ولد ستة اشهر من زوج مشرق وزوجه في المغرب ولها انها قامت على
 النفي لان المقصود منها نفي الحج لا اثبات النكحة لانه لا مطالب لها فصار كما اذا شهدوا
 انه لم يحج غاية الامر ان هذا النفي مما يحيط علم الشاهد به ولكنه لا يثبت بين نفي وبين نفي
 كذا في الهداية فاندفع بقوله غاية الامر ما قيل ان النفي الذي يحيط به علم الشاهد
 هو مثل الاثبات وحيث يصوم ساعة بنية في لا يصوم لوجود الشرط اذ الصوم هو
 الامسك عن المفطرات على قصد التقرب والشارع في الفعل متى فاعلا عرفا لا بد منه
 الضميمة التي ذكرت في التبيين اذ به يندفع ما يقال الصوم الشرعي موصوم اليوم واللفظ
 اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحل على المعنى الشرعي لا بما قيل الشرع اطلق على ما دون
 اليوم في قوله ثم اتوا الصيام الى الليل اذ لا دلالة في الآية المذكورة على اطلاق الصوم على
 الامسك ساعة ولو سلم فليس كل ما يطلق عليه اللفظ في القدران معنى شرعيا له وذلك ظاهر
 لا الوضوح يوما او صوما حتى يتم لانه يباد به الصوم التام المعتبر شرعا وذلك بانها يهتد الى اخر
 اليوم واليوم صريح في تقدير المدة به وبركة في لا يصل الى ابدانها وان ضم صلوة فبشع
 لا اقل ارا د بالسفع الركعتين ولا عبدة باتيان العقدة وبولديت في ان ولدت فانت
 كذا وعنتي الحى في ان ولدت فهو حذر ان ولدت ميتا ثم حيا هذا عنده وقال لا يعنى لان
 الشرط قد تحقق بولادة الميت لانه ولد حقيقة وعرفا وشرعا فتدخل الميت الى جنس الاله
 الميت ليس بحال الحرية وهو الجزء وله ان مطلق اسم الولد يتقيد بوصف حيوة لانه فصلان
 الحرية جزءا وهي لا تثبت في الميت وليقتضين دينه اليوم وقضاء ريوفا او نهيرة او
 مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بر ولو كان ستوقا ورصا صا او ومبه لا ياتي في آخر كتاب
 القضاء ما لم يوف والنهيرة والستوق وفي لا يقبض دينه درهم دون درهم حيث ينفذ
 كذا منفرقا لا ببعضه دون باقية او كله بوزنين لم يحل لهما الاعمال لوزن وفيه خلاف لرف

صدر الشريعة
 فيرد صاحب الهداية
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة

ولا في ان كان في الامانة فكذا ولا يملك الاخمين لان المقصود منه عند قاننى ما زاد على المانية
 وفي الجامع الكبير لو ملك زيادة ان كان من جنس مال الزكوة حنث والا فلا ولا في لا يشتم
 ربحا نانا ثم وردا او باسمينا لانه اسم لا يساق له وله اساق وفي البنفسج والورد يعبر
 عرف بلده اى بلدا حالف قال في الهداية على وفق ما في اصل الجامع الصغير من حلف
 لا يشترى بنفسج ولا نية له فهو على دمنه اعتبارا للعرف يعنى عرف املا الكوفة ولولا
 يسمى بايع بايع البنفسج والشداء يبتنى عليه وان حلف على الورد فاليمين على الورد
 لانه حقيقة فيه والعرف مقدر له وفي البنفسج فاض عليه وذكر الكرخي في مختصر انه لو اشترى
 الورد يعنى فيما اذا حلف لا يشترى بنفسج يحنث ايضا قال في التبيين وهذا هو معنى
 على العرف وفي عرف املا الكوفة بايع الورد لا يسمى بايع البنفسج وانما يسمى بايع الورد
 فبها الجواب في الكتاب على ذلك ثم شامدا الكرخي عرف املا بغداد انهم يسمون بايع الورد
 بايع البنفسج ايضا فقال يحنث به
 الحلف على القول وحنث
 في لا يملكه ان كلمة بايع بشرط ايقاظه هذا على بعض روايات المبسوط قال صاحب الهداية
 وعليه شيئا خنا وفي التحفة وسوال صحيح وفي الاباذنه ان اذن ولم يعلم به فكله خلافا لا يفتي
 فانه عنده لا يحنث لان الاذن الاطلاق ولها ان الاذن مشتق من الاذان الذي هو
 اعلام فاذا اذن ولم يعلم لا يكون اذنا وما في الهداية او من الوقوع في الاذن
 وذلك لا يتحقق الا بالسمع لا يناسب المقام لان الكلام فيما اذا لم يعلم لا فيما اذا سمع
 وفي لا يملك صاحب هذا التوب قباهه فكله وفي لا يملك هذا الشباب فكله شيئا لان الوعد
 المذكور لا يصلح ما نعا من التكلم فيرد به الذات لان وصف الشباب فكله شيئا لان الوعد
 صالح للمنع من التكلم بل لانه لم يعتد داعيا في الشرع بناء على ان مجازا المسلم يمنع الكلام
 منه عند لافي لا يتكلم فقله القدران او سجع او ملأ او كتب في الصلوة وفي خارجها يحنث
 قال في الهداية ان حلف لا يتكلم فقله القدران في صلوة لم يحنث وان قرأ في غير صلوة حنث
 وعلى هذا التسبيح والنهليل والتكبير وفي القياس يحنث فيها ويوقل السا في لانه كلام حقيقة
 ولنا انه في الصلوة ليس بكلام عرفا ولا شرعا وقيل في عرفنا لا يحنث في غير الصلوة ايضا

فالاستدلال في الجواب بالاختلاف في العرف
 فالوجه في الجواب ما ذكره المصنف ان
 ساد من قال على الورد الا حنثا
 عند الدين لا عند الاعمال كما سبق
 الى بعض الافهام مستطاع
 صدر الشريعة

مداية
 صدر الشريعة

غير مما ترتيب
 تاج الشريعة

مما يثبت وجوبها في قول
 تاج الشريعة او جازيها وعدم
 فثبت صدر الشريعة لانه
 قولان في قوله
 قولان في قوله

لانه لا يثبت متكلما بل قاريا وسجايغ ان عقد عينيه بالفارسية قال الفقيه ابو الليث ان
عقد عينيه بالفارسية لا يثبت بالقراءة والتسبيح خارج الصلوة ايضا العرف فانه
يسمى قاريا سجلا متكلما وعليه الفتوى ويوم كنه على الملوك لما مر في باب ايقاع
الطلاق ان اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد بزمانه مطلق الوقت والكلام لا يمتد
بنية النهار اى خاصة لانه يتعل فيه ايضا وعنه اى يوسف انه لا يصدق قضاء لانه خلاف
المستعارف وليد كنه على الليل وفي الحكم عبده وامرته او صديقه ولا يدخلوا ان زالت
اضافته وكلا لا يثبت في العبد والدار ذكره في المنظومة وسائر الكتب اشار اليه بهذا
اولا وفي غيره ان اشار بهذا حديث والا فلا معنا عندهما وقال محمد وزفر يثبت في العبد
والدار ايضا لهما ان الاضافة للتعريف والاشارة ابلغ منها فيه لكونها قاطعة للشك فانه
ولفت الاضافة وصار كالمرأة والصديق والشيخين ان الداعي الى اليقين محقق في المضاهية
لان هذه الاعيان لا تتجر ولا تعادى لذواتها فكذلك العبد لسقوط منزلته بل لعنف
في مالكها فسقيد اليقين بحال قيام الملك بخلاف ما اذا كانت الاضافة اضافة نسبية
كما في الصديق والمرأة لانه يعادى لذاته فكانت الاضافة للتعريف والداعي لعنف في المضاهية
اليه غيظا لعدم التعيين بخلاف ما تقدم وحيث وزمان بلانية نصف سنة تكفي
او عرف لان الحين قد يراى به الزمان القليل قال الله تع فبما ان الله حين تسمون
وقدياد به اربعون سنة قال الله تع مد الى على الانسان حين ومنه ما هو الوسط فانه
اليه ومنه لان السيد لا يقصد بالمنع لعدم الحاجة والمؤبد لا يقصد بالبال لانه بمنزلة الابدية
ولو سكنت عنه يتأكد في عين ما ذكرنا وكذا انما ان يتعمل استعمال الحين يقال ما راى
منه حين ومنه زمان بمعنى واحد ومعها ما نوى يعنى ما ذكرنا اذ لم يكن له نية اما اذا نوى
شيئا فهو على ما نواه لانه حمله كلامه والدم لم يدر منكرا ولا بد معرفا قال ابو حنيفة
لا ادرى ما هو وعندنا نصف سنة مثلا لحيث قوله منكرا احتراز عن العرف فانه لا خلاف
فيه انه لا بد لقوله عم لاصيام لمن صام الدهر واراد جميع الدهر من اجل الرواية الصحيحة في
رواية بشر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا فرق بينها واما منكرا فثلثة مثلا على رواية

وفي رواية كتاب الأيمان على عشرة عنده وعندهما على سبعة أيام كذا في التهمة وقال
الامام الرضي في المبسوط وان قال اياما ولا نية له على قول ابي يوسف ومحمد ومو على ثلثة
ايام وكذلك قول ابي حنيفة في الجامع الكبير وهو الصحيح وذكرنا على قوله يكون على عشرة
ايام سواء قال اياما او قال الايام واكثر ما يحننا على ان هذا غلط والصحيح ما ذكر
في الجامع ايام كثيرة والايام والشهور عشرة هذا عنده وعندهما سبعة في الايام وكثرة
في الشهور وفي هذا حرجان بعته او اشتد بعته ان عقد بالخيار للمراد خيار البائع في الاول
وخيار المشتري في الثاني وشط فيه ان لا يكون للبائع ايضا خيار اذ لو كان له خيار
لا يخرج المبيع عن ملكه فلا يتمكن المشتري من التعرف فيه وجواب المسئلة على
اصحها قلنا مردلان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه عندهما واما على اصله فلا
لما علق العتق بالشراء فكأنه قال بعد الشراء بالخيار فهو حر لان المعلق بالشراء كالمخبر
عند وقوعه فيعتق وفي ان لم ابعه فكذا فاعتق او دبر لان الشرط ومو عدم المبيع قد
تحقق لغوات المحلية لا يقال يجوز ان يتكرر الرق اذا كانت امة بالارتداد والحق بدار
الحديث السبي وكذا يجوز بيع المدبر بقضاء القاض لان الخالف عقد عينه باعتبار الملك
وقضاء القاض ببيع المدبر ومو ومو والاحكام لا تنفي على المومومات فتحقق البطلان
عن البيع نظرا الى الاصل وبفعل وكيله او ما شور لا بد من هذا لعدم صحة التوكيد في بعض
ما ذكر على ما اشيل له في الهداية في حلف النكاح والطلاق بال او بغير مال والخلع والعق
والكتابة والصلح عن دم عمد والنية والصدقة والاقرض والاستعارة والايديع والاسبا
والاعانة والاستعانة والذبح وضرب العبد والعصاة والاقتضاء اي قضاء الدين
واقتضائه والبناء والحيطة والسوة والحد لان الوكيل في هذه الامور سفير ومعتبر
ولذا لا يضيفها الى نفسه بل الى امره وحقوق العقد ترجع الى امره لا اليه ولو قال يوتيت
ان لا افعل بنفسى صدق في الذبح والضرب ديانة وقضاء وفي الباقي ديانة لا قضاء لان عقد
البيع والشراء والاجارة والاستيجارة والصلح عن مال يعفى الصلح عن اقرار لا سياتيات
الوكيل في الصلح عن انكار سفير محض والمحضومة والقسمه وضرب الولد لان العقد

تاج الشريعة

او ما يقوم مقامه وجده من المباشرة حق كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان المباشرة هو الخالف بحيث
في بيته فلم يوجد ما سوا الشرط ومما يعقد او ما يقوم مقامه من الامور الثابت له حكم العقد
الا ان ينوي ذلك لان تشديدا او يكون الخالف من لا يباشرة العقود بنفسه لانه يمنع نفسه
عما يعتاد والغرف بين ضرب العبد وضرب الولدان الضرب فعلا صحت لا يستقر
احدا في اخر الا اذا صح التوكيد ومعه التوكيد يكون في الاموال الصريح في العبد دون الولد
وفي اول عبد اشتريته حر ان اشتري عبد عتق اى لا احتياجه في اوليته الى شيء عبد اخر
وان اشتري عبيدين ثم اخر فلا اصلا لان الاول فرد لا يكون غيره من جنسه سابقا عليه ولا
مقارنا له ولم يوجد فان صح وحده اى ان قال اول عبد اشتريته وحده فاشترى عبيدين
ثم اخر عتق الثالث لانه اول عبد اشتريته وحده وفي اخر عبيد ان اشتري عبيدا ومات ايعق
اى قال اخر عبد اشتريته وحده فاشترى عبيدا ومات المشترك لا يعق هذا لان الاول لم يوجد
والاخر لا بد له من اول وان كان للاول بد منه وهذا كالمقبول والبعد فان البعد لا بد من قبيل
المقبول وان اشتري عبيدا في الصحة لا بد من هذا القيد اذ لو كان الشراء في مرض الموت يكون
العتق من الثلث بلا خلاف ثم اخر ثم مات عتق الاخر يوم شري من كل ما له عنده وعندهما
يوم مات من ثلثه لان الاخرية لا تثبت الا بعد موت شئ غيره بعده وذلك يتحقق
بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه ولم ان الموت معرف فانا
انصافه بالآخرة فمن وقت الشراء فيثبت بطريق التبيين لا بطريق الاستناد
كما يفهم من الهداية اعلم ان لثبوت الاحكام اربعة طرق الاول الاقتصار كثبوت الاحكام
بالنصرات الانشائية بلا تحلل مانع والثاني التبيين وموان يتبين في ثانيا حال
ان الحكم كان ثابتا من قبل كثبوت حكم الحيض بعد تمام ثلثة ايام والثالث الاستناد
وموان يثبت الحكم بعد زوال مانع مضى الى السبب السابق كثبوت الملك
للفاضل بعد الضمان مستندا الى العصب السابق والرابع الانتقال وهو تبدل الحكم
الى اخر كتبدل حكم البدن في اليمين بعد الحنث الى الكفارة ولا يصير الزوج قارا لو علق الثلث
به اى بالآخر صورته رجل قال اخذ امرأة اتز وجهها طلق ثلثا فزوج امراته ثم اخرى ثم

مباين

صدر الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة
تاج الشريعة

طلقت عند الزوج فلا يصير قارا فلا تترث هذا عنده خلافا لما قاله تطلق عند
الموت عندهما فيصير قارا فتترث ويكره عبد بشرى بكفا فهو حر عتق اول ثلثه
بشره متعاقبين لان البشارة اسم يخبر يفيد بشره الوجه ويشترط كونه سارا
في العرف هذا انما يخقق من الاول والظن ان بشره معا لان البشارة تحققت
من الظن وسقط الكفران بشره ابيه لها اى للكفارة وقال زفر والى في لاسقط لالة الشر
شرط العتق فاما العلة من القربة وهذا لان الشراء اثبات الملك والاعتاق ازالته
وبينها منافات ولهم ان شرب القريب اعتاق لقوله من لم يجزى ولد والده الا ان
يجد ملوكا فيشتريه فيعتقه جعل نفسه الشل اعتاقا لانه لا يشترط غيره وصار
تظهير قوله سقاء قارا ومكانا في الهداية وفي المبسوط في تحقيق تعليلنا ان عتق القريب
يثبت بالقربة والملك جميعا ومقتضى الحكم بعلة ذات وصفين يحال به على اخر ما وجب
لان اتمام العلة به واخر الوصفين من الملك فيكون له معتقا وبهذا تبين فساد ما قيلهما
جعل القربة علة للعتق والملك شرطا ونحن جعلنا على العكس لاشراء عتق حلف
بعته اى قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فشره بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان
الشرط قران النية بعلة العتق وهو اليمين واما الشراء فشرط لا يقال قد ذكر في اصول
الفقه ان التعليق عند نية العلية فاذا وجد الشرط يصير التعليق علة فكون النية
مقارنة لعل العتق لاننا نقول قد ذكر في الاصول ايضا ان المعتبة مقارنته النية لذات
لا لوصف العلية ولذلك شرطوا الاصلية حال التعليق لاحال وجود الشرط التي مؤنلا
حدوث العلية واللازم من منع التعليق العلية قبل وجود الشرط مقارنته النية للعلية
لا مقارنته لذات العلة ومستولدة عطف على عبادى ولا بشره مستولدة بشكاح علق
عتقه عن كفارة بشره صورته ان يقول لانه استولد ما بالنكاح ان اشتريته
كانت حرة عن كفارة يمين فاشترى ما عتق لوجود الشرط ولا يجزى عن الكفارة لان
صيرته مستحقة بالاستيلاء وعتق بان شريته امره حرة من نسائها ومسلكه يوم حلف
لانه شراها فتمسك ما خلا فان فرله ان التسترى لا يصح الا في الملك فكان ذكره ذكر له وفيه نظر

منها على ما ذكره صاحب الهداية
وفي المبسوط ان الخلافة مخصوصة
بالشافعي منته

صدر الشريعة

صدر الشريعة

ومع ان هذا قول بالاقضاء ومن لا يقول به ولم ان الملك يصير مذكورا ضرورة في
 التبري وتنويعه فيتنقذ بقدره ولا يظهر في صحة الجزاء وهو الحرة التي
 ان تبوا ما يتوا ويحصرها اي عنهما من الخروج والانتشار وشرط في الجامع الصغير
 شرطا ثالثا وموان يجامعها هذا عند ما وعند الثالث يشترط طلب الولد حتى
 لو وطئها وخل عنها لا يكون تبرعا عنده خلافا لما كان في الحقايق وبكل علم لو كان
 امهات او لاده ومدبره وعبيده المكاتبة لانه اضاف العتق الى مملوك مطلق والمملوك
 في الاولين مطلق كامل رتبة ويذا واما النقصان في الرق ومكة في المكاتب ناقص وان كان
 رقة كاملا بثبوته رقة لا يدا لا يثبتهم لان فيه تغليظا على نفسه وتثديرا وبهذا احرارنا
 وهذا العبد مملوك ثالثهم وخير الاولين كالطلاق لان اول اثبات احد المذكورين وقدا خطا
 بين الاولين ثم عطف الثالث على المعتق لان العطف للمشاركة في الحكم فيخصص بحكم
 فضا كما اذا قال احدنا كاحر ومنه ولا م دخل على فعل يقع عن غيره كبيع وشراء واجار
 وخياطة وصباغة وبناء اقتضى امره ليخصه فلم يحث في ان بعث لك ثوبا ان باعه
 بل لا امر ملكه او لا ارا بدخوله على فعل قربة منه لا تغلق به لانه امر معنوي لا يوقف عليه من جهة
 المتكلم وعبارة المتكلم صريحة فيه حيث قال بخلاف ما اذا قال ان بعث لك ثوبا لان حرف الام
 دخل على العين لانه اقرب اليه اه ففي قوله ان بعث لك ثوبا فعبده حر الام متعلق بالبيع
 فقتضى اختصاص البيع بالمخاطب والفعل لا يختص بغير الفا حل الا بالامر فلهذا اقتضى امر
 وان دخل على غيره او فعل لا يقع عن غيره كالكاء وشرب ودخول وضرب الغلام ذكر طيب
 الذين ان المراد بالغلام الولد دون العبد لان ضرب العبد يجتمل النيابة والوكالة فصا
 نظير الاجارة لانظير الاكل والشرب والغلام يطلق على الولد قال الله تعالى جسدوه بغلام
 وذكر قاضي خان ان المولد به العبد للعرف ولان الضرب مما لا يملك بالعقد ولا يلزم به
 فانصرف الى المحل المملوك بالتقدم والتأخير كذا في التبيين اقتضى ملكه فثبت ان بعث
 ثوبا لك هذا نظير الدخول على العين وسوا الثوب وفي ان اكلت لك طعاما هذا نظير دخوله
 على فعل لا يقع عن غيره ان باع ثوبه او اكل طعامه بل الامر علم بذلك او لم يعلم وفي كل عرس

قوله لا يملكه
 في قوله لا يملكه
 في قوله لا يملكه

قوله لا يملكه
 في قوله لا يملكه
 في قوله لا يملكه

صدر الشريعة

فكذا بعد قوله عن سب تكلمت على طلقته من وجه بنة خبير مادية لا قضاء له بخصيص
 العام هذا هو الوجه لا ذكر واماما قيل فانه قال هذا الكلام ارضا لها فليكون المراد غير ما
 لا من وجه ما روى عن ابي يوسف انها لا تطلق واجيب عنه في الهداية بانه قد يكون غرضه
 اي حاشا حين اعترضت عليه فيما احله الشرع ومع التردد لا يصلح مقيدا **فان**
 الحدود والحدود ستة انواع حد الزنا وحد الشرب وحد السكر وحد القذف وحد
 السرقة وحد قطع الطريق فمن قال انها خمسة لم يصيب منهم الا امام قاضيا حيث قال
 في فتاواه اخذ وختمه حد الزنا وحد القذف وحد الشرب وحد السرقة وحد قطع الطريق
 ومتشابه عدم الفرق بين حد الشرب وحد السكر والقذف واضح على ما ذكر في البايغ
 حيث قال واما حد الشرب فبسبب وجوب الشرب ونحوه خاصة حتى يجب الحد شرب
 قليلها وكثيرها ولا يتوقف الوجوب على حصول السكر وحد السكر بسبب وجوب السكر
 الخالص شرب ما سوى الخمر الا الشربة كالسكر ينقيع الذيب والمطبوخ اذ في طبعه من
 خصية العنب او التمر والمثلث ونحو ذلك ومنهم صاحب البايغ حيث قال الحدود
 خمسة انواع حد السرقة وحد الزنا وحد الشرب وحد السكر وحد القذف ومتشابه
 عدم الفرق بين حد السرقة وحد قطع الطريق والفرق واضح على ما ذكر في الثانية
 وغير ما احدثه قوبة مقدرة تجب زاد هذا القيد على ما في الهداية كيلا يتوهم انتصاب
 حقا بمقدرة حقا لا يقع الا في هذا الحد القذف لان الغالب فيه عندنا حق الشرع وما فيه
 من حق العبد فهو في حكم التبع فلهذا اذا عفي عنه المقدور في بعد ما قضى القاضي به
 لا يسقط الحد ذكره في المبسوط فلا يصح تعزير ولا قصاص حد اما التعزير فله عدم القذف
 واما القصاص فلانه حق العبد سدا ينتظم اصلها ايضا بخلاف ما قيل فلانه حق ولي
 القصاص فانه لا ينتظم لانه عند ما هو المقتول وينتقل الى الورثة بطريق الخلافة
 على ان المقتول قد لا يكون له ولي ويتوفيه السلطان وليس حقه ولذلك لا يملك
 والزنا وطى حرام قال في التحفة واما شرطنا كونه حراما لان وطى المجنون والصبي لا يكره
 زنا لان فعلها لا يوصف بالحرة في قيدا اثر القيد على الفرج الاختصاصه بالانسان بخلاف

صدر الشريعة

اذ كان كذا
 في قوله كذا
 في قوله كذا

صدر الشريعة

في قوله كذا

الفرج

اختار

خال عن الملك قيد الحرمة لا يقع عن هذا لأنها قد جامع الملك كما في الامنة المجوسية وشبهته
 المراد ملك الواطى وشبهته ولذلك عرف الملك وشبهته الملك الشبهة في المحل لا الشبهة في
 الفعل المستماة بشبهة الاشتباه واما وجودها الاينا في تحقق الزنا فمعتدة الثلث الاصل
 مثلا لا مبالاة بوجود فيها الشبهة في الفعل دون الشبهة في المحل على ما توقف عليه وشبهت
 بشهادة اربعة في مجلس واحد اتحاد المجلس شرط لصحة الشهادة بالنزاع عندنا خلافا
 للشا في حق لوجا في متفرقين لا يقبل عندنا ويجدون احد القذف خلافا لذكره في المسوط
 بالنزاع لا يوطى او جامع فيا لهم الامام ما هو هذا لان بعض الناس يطلقونه على كل وطى عام
 والشرع ايضا اطلق على غير هذا الفعل حيث قال العينان تن نيات وكيف هو هذا الاصل
 عن الاكراه ذكره في شرح مشكلات القدرى لا لأنه يقع الوطى من غير النقاء الخلفين
 لأنه يندفع بتفسير مدينة الزنا على ما يستق عليه واين رضى منا لان الزنا فيما لا يخلو تحت
 والاية الامام لا يوجب الحد ومضى في هذا ليس لان التقادم لا يوجب الحد لأنه يوجب
 اذا كان ثبوته بالاقرار صرح به في المسبوط بل لان التقادم يمنع الشهادة على الزنا اذا
 لم يكن التأخير لعذر ومن رضى هذا السؤال عن المنية اذا كان الشهادة على الثاني
 وفايده الاستكشاف عن شرط التكليف وهذه الفايذة توجد في الاول ايضا
 فان يتنوه وقالوا رأينا وطئها في القبل كما قيل في المحلة فيه بيان انه لا يكفي في بيان
 ما يمينه بالاجال وعدلوا سرا وعكنا حكم به وباقراره عطف على قوله بشهادة اربعة مثله
 ذكره في الهداية اربعة اى اربع مرات خلافا للشا في فانه يثبت عنده باقراره مرة
 في اربعة مجالس خلافا لابن ابي ليلى فانه عنده يقام بالاقرار اربعة اى وان كان في مجلس
 واحد ذكره في المسبوط رده كل مرة الا اربعة قال في المسبوط ينبغي للامام ان يدلفه
 بالزنا في المرة الاولى والثانية والثالثة بحديث عمر رضي الله عنه قال اطردوا المعتقرين
 بالزنا فاذا اعاد الرابعة واقر عنده ساء له عن الزنا ثم ساء له فائدة السؤال عن
 متى غير منحصر فيما مر بل في فائدة اخرى تعم صورة الاقرار وهي انه يحتمل ان يكون الزنا
 في زمان الصبي وفي السهال المذكور يستكشف ذلك فلا بد منه ايضا ولذلك قال كبر اى

نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة

تاج الشريعة

على الوجه المذكور ولك ان تقول لاحاجة منها الى السؤال عن المنية لاسيما ان حملها
 لا يمنع وجوب الحد بالاقرار فابين حجب تلقينه رجوعه بملكك لمست او قبلت
 او وطأت بشبهة فان رجع قبل حذوه او في وسطه حتى خلافا للشا في وابن ابي ليلى والحد
 وهو المحض اى الحد مكلف سلم والشا في يخالفنا في شرط الاسلام وكذا ابو يوسف
 في رواية وطى بنطاح صحيح ومما يصفه الاحصان قيد الفراغ عن الوطى لا للشروع فيه
 فلا حاجة الى التلطف الذي ارتكب في توجيهه ومما شرط آخر وهو ان لا يبطل احصانها
 بالارتداد قال في شرح الطحاوى لو ارتد بطل احصانها ثم اذا اسلم اليهود احصانها
 الا بالدخول بها بعد الاسلام رجعت لم يقبل الحجة لانه معتبر في مفهوم الرجوع في قضاء صحته
 ببدء به شهوده وعند الشافعي لا يعتد في الرجوع ببدء الشهود ولكن الامام هو الذى
 يبدأ به فان اى اى عمه الابتداء احدهم لم يقبل فان ابا اذ يكفي في سقوطه ايا واحد منهم
 صرح به في المسبوط او غاب او مات ولو بعد القضاء سقط ثم الامام من ليس
 حاكمه في حضوره ليس بل لازم ثم الناس وفي المعنى ببدء الامام ثم الناس وكفى
 وصلى عليه وغيره المحض من اطلاقه يشمل المستأمن ولا حد عليه وانما اطلاقه اعتمادا
 على البيان الآتى كما اطلق في قوله جلدة مائة حيث لم يذكر قيد اعتمادا على قوله
 ولترقيق نصفها وسطا بسوط لاثمة له لان عليا رضي الله عنه لما اراد ان يقيم الحد كسر ثمرته
 وفي عبارة الكسندالة على ان المراد من الثمة العذبة وهي ذنبه لا العقدة ينزع ثيابه الا
 الاثار ويفرق على بدنه الاراس وفي القول الاخير لا يوسف يضرب الراس ايضا ضربته
 واحدة ووجهه ووجهه قائما في كل واحد بلا مئذ من غير ان يلقي على الارض ويمد رجله وقيد
 من غير ان يمد الضارب يده فوق رأسه وقيل من غير ان يمد السوط على العضو بعد الضرب
 وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المحقق فان قلت لم يمكن ارادة هذه المعاني معان
 قوله بل مد قلت نعم فان المشتكى ينتظم المعاني المتعددة اذا كان في موضع التعليل ذكره
 صاحب الهداية في باب الوصية للاقرار ولترقيق نصفها ولا يحده سيده الا باذن
 الامام خلافا للشا في ولا ينزع من ثيابه الا القدر واعشوا وحد جالس وجاز

نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة
 نسخة من نسخة

تاج الشريعة
 تاج الشريعة

قد اكد الواقع في شرح صدر الشريعة
ليدرك ان المستر

ابله وبنوه سائر الاديان
تاج الشريعة
سورة الاحزاب
التي فيها نزلت
آية الاحزاب

تاج الشريعة
مداد المفهوم
من الكافي

صدر الشريعة
الاب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في هذه
الكتاب من كنوز الفقه
والفقه في الدين
والدين في الدين

الحق في الرجم لها لاله ولا جمع بين جلد ورجم ولا جلد ونفي الالسياسة خلاف ذلك
فان غير المحض لو زنى يجلد ويغرب سنة عنه حدا وعندنا التعذيب غير مشروع
هذا الا ان يرى الامام المصلحة في ذلك فيغربه على قدر ما يرى تغذيرا وسياسة كذا
في الحقايق ويرجم مريض زنى ولا يجلد حق براء وحامل زنت تدرج حين وضعت وتجلد
بعد النفاس لان النفاس نوع مرض وتجسس كيدا تهرب الا اذا ثبت اي الزنا بالافواه
فانها لا تخفى لان الرجوع عنه عامل فلا يفيد الجبس **باب** وطى يوجب
الحدا ولا الشبهة دارية الحد اعلم ان الشبهة ثلثة اضرب في الفعل وفي المحل وفي العقد
ولا يمكن درج الثالثة في الثانية لان النسب يثبت فيها ولا يثني فيها على الجاني وان
اعترف بالحرمة وهي في الفعل تثبت باشتباه غير الدليل بل لا دليل لم يقبل غير
الدليل ليلالان ذلك الظن بنفس الشبهة وقد افصح عند ذلك صاحب الهداية
فلم يخد الجاني ان ادعى الحلل لم يقبل ان ظن انها تحلل لانه العبرة لا دعوى الظن لا لظن
نفسه فانه ان لم يدع وان حصل للظن ولا حد ان ادعى وان لم يحصل للظن في وطى
امتنا بوجه لو عرسه خلا فالزفر فيها وسيدة والمرتين المرمونة في الاصح احتراز عن رواية
كتاب الرضا والمعتدة بثلث وبطلاق على مال وباعتناق ام ولده اعلم ان الاتصال
الاملاك بين الاصول والفروع قد يوهم ان للابن ولاية وطى جارية الاصل كما في العتق
وغنى الزوج بالزوجة المفهوم من قوله **ووجدك عاتلا فاغنى** اي بمال خديجة فولاية
قد يورث شبهة ولاية تصرف الزوج في مال الزوجة وبسوطه بيعت العبد والمولى
في الانتفاع بماله ورضاه بذلك عادة منظمة لا اعتقادهم حل وطى جارية لان وطى الجوارح
من قبيل الاستخدام ولا دخل كونهم معذورين بالجهد في ظنهم هذا انما دخل في الاعتبار
لذلك الظن وما لكية المرمونة ملك يد يوم حل وطى المرمونة له وبقاء انما لكان
وسوالعدة لا يبعد ان يورث الاشتباه في حل وطى المعتدة بثلث والمعتدة بطلاق
على مال والمعتدة بالاعتناق حال كونها ام ولده وفي المحل لقيام دليل في الحرمة اذا
فلم يجد وان اقر بحرمتها عليه في وطى امته ولده ومعتدة الكنايات والبائع المبيعة

تاج الشريعة

والزوج المهور قبل تسليمها والمشاركة الدليل الثاني للحرمة ذانا قوله **وم انت** وما كان
لايك وقول بعض الصحابة ان الكنايات راجع وكون المبيعة في يد البائع حيث
لو ملكت ينتقض المبيع دليل الملك وكون المهر صلة اي غير مقابل مال دليل عدم زوال
الملك كالمبيعة والملك في الجارية المشتقة دليل حل الوطى ومعنى قوله ناف للحرمة خاتا
انا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون نافيا للحرمة فان ادعى النسب
يثبت في هذه في الاولى وفي العقدية اي فيما اذا كان الشبهة في العقد يثبت النسب
بالعقد فلم يجد بوطى محرم نكحها سواء كان عالما بالحرمة او لم يكن ولكن ان كان عالما بها
يرجع بالضرب تعذيرا له من اخذه وعندنا قول الشافعي ان كان عالما بالحد في ذات
زوج ومخير عليه على التام بيد وحد بوطى امه شقيقة وشقيق اصله واجنبية وجدما
على فراشه ينع وان ظن انها تحلل وان سوا عن الاجنبية اي لا يجد بوطى اجنبية
زنت اليه وقيل من غير ذلك لم يقبل وقلنا اذ يكفي خبر الواحدة وعليه مهرها وذمية
عطف على الضمير المستتر في حد ومنذا جائز لوجود الفاصلة زنى بها حد في وطى
زنى محرمية الاخرى والحريية يعني الداخلين دارنا بامان اذا لاحد في دار الحرب وعندنا
حدون جميعا وعند محمد حدان زنى الحرق الحريية لاحد وبهية كنه عزرا وافي في دبر هذا
عنده وعندنا وسواحد قول الشافعي حدان ان لم يكن المالك به عبده او امته او مكنونه
لا يجد بخلافه وان كان حراما بالاجماع وفي قول اخر للشافعي يقتلان بكل حال لقوله **عم**
اقتلوا الفاعل والمفعول لهما ان في معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في محاربتهم على سبيل الحال
على وجه يخص حرمانا لغرض فصح المأذول انه ليس بزنا لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم
من الاحراق بالنار وعدم الجوار والتكليس من مكان من تقع باتباع الحجارة وغير ذلك
ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه اضرار الولد واشتباه الانساب وكذا موندرو قويا
لانعدام الداعي في احدا الجانبين والى الزنا من الجانبين وما رواه الشافعي في محمول على الكثرة
او على المستحل الا انه يعز رعيه لا يبينا كذا في الهداية وفي الجامع الصغير للترمذي
والراي فيه اي الامام ان شاء قتل اذا اعتاده وان شاء ضرب به وسجد او زنى في دار

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة
تاج الشريعة

صدر الشريعة

فان كان على ما في المتن من ان
 في المتن من ان
 في المتن من ان

صدر الشريعة

نابج الشريعة

حرب او بغير خلاف للشافعي ولا يبنى غير مطلق اصله الا على هذا ولا على غيره
 زفروا في تحريم وفي حكمه حد موقوف ولا ان اقر واحد به والاخر بشكاح وقتل امر
 بنا بحب الحد والقيمة والحليفة لا حد لانه صاحب الحق بل لانه صاحب الاستيفاء
 ويقتضى ويؤخذ بالمال لانه يتوفيه وفي الحق اما بتكليفه او بالاستفائه يمنع المسلمين
باب شهادة الزنا والرجوع عنها من شهد بحد متقدم لم تنفع البعد
 من امامة لا حجة للبعد اذا لم يكن منشاء للتأخير لم يقبل خلافا للشافعي الا في ذن
 اذ فيه حق العبد وما فيه حقه فالدعوى فيه شرط فيحمل التأخير على انعدام وجه
 السرقة اي ان شهدوا بالسرقة المتقدمة ثبت الضمان لانه حق العبد فلا يسقط
 بالتقدم ومو لم يقدره في الاصول تقديره وانما ما يقول في الجامع الصغير يثب
 ان سبقت فافوقها متقدمة وقدر في رواية الاصول ان الشهر فافوقه متقدم ومن
 اي يوسف جرد ما بان حيفته حتى يتبين لنا في ذلك مدة فاق وقال ما يرى الامام فيمن
 الاخيرة وعن محمد ومرواية عن الشيخين انه قدره بالشهر قال في الهداية وهو
 الاصح وان اقرب اى بالحد المتقدم حد خلافا لفر موي معتبه بالبيته ولهم ان المانع
 من قبول الشهادة على الحد المتقدم تطرق التهمة عليها من حيث ان الشاهد على
 سببه مخير في الابتداء بين ان يستر عليه ويشهد عليه فبتاء خيره كان ميلا لانه
 فامرا ثم اقدامه على ادا الشهادة كان محمولا على العداوة حملته على ذلك وهذا المع
 لا يوجد في الاقرار الا في الشرب على ما ياتي فان قلت اليه ما ذكرنا فاشاملا
 للاقرار بالشرب قلت نعم ولذلك قال محمد المتقدم لا يبطل الاقرار بالشرب
 في حد الزنا الا ان الشيخين اخذا فيه بالاثور رجاء على القياس وتقدم الش
 بزوال الرجوع وعند محمد بمضي شهر ولغيره بمضي شهر قال في المبسوط والاصح ما نقل
 عن اي يوسف ومحمد انها قدر ذلك بشهر وان شهدوا بنزى ومن غايية حد وبسدة
 من غايية الشرطية الرجوع في السرقة دون الزنا ولو اختلف اربعة في ان ثبتت
 هذا استحسان والقياس ان لا يحد باختلاف المكان حقيقة وجه الاستحسان ان

صدر الشريعة

صدر الشريعة

او ام ولد ولا يخفى ما فيه

فانما يحل بحد الشريعة

فانما ينعقد في حد العبد من نكاح

صدر الشريعة

نابج الشريعة

نابج الشريعة

مكنا بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانتها في زاوية اخرى بالاضطراب او اقرب
 وجهها حد لانه لا يخفى عليه امراته او امته لانها تحتمل ان تكون امته ابنة ومن يجوز ان يخفى
 عليه بل لا ذكر في التقسيم والشجيرة من شروح الجامع الصغير انه اقرب بالنزاهة ومو غيرهم
 في حق نفسه وان شهدوا كذلك اي شهدوا وجهها والموطوءة لا حد على اليهود عليه
 لاحتمال انها امراته لو امته بل الظاهر هو ولا على اليهود لوجود النصاب واختلاف
 في طوعها سدا عنده ومو قول زفروا لا يحد الرجل اتقاء الاربعة على زناه لا المرأة
 للاختلاف في طوعها ولانه اختلف اليهود عليه لانه نافع ولا يفعل واحد يقوم بها ولا يحد اليهود
 لاسر او بلذناه لا حد عليها ولا على اليهود ولما مر وفي الثاني خلاف زفروا اتفق حجتاه وفي
 واختلفا في بلده لا حد عليها للتيقن بكذب احد الفريقين ولا رجحان لاحدهما فيد الجمع
 ولا عليهم لاحتمال صدق كل فريق يعنى مع وجود النصاب اذ بدون لا يجدى ذلك الاحتمال
 وبدون احتمال الصدق لا يجدى وجود النصاب والظاهر بالصواب او شهدوا بنزى ومن
 بلذاي يثبت بكارها بشهادة النساء فيندري به حد الزنا ولا يثبت حد القذف للشرطة
 الرجال فيه او ممن فسقه لا حد عليه لان شهادة الفساق غير مقبولة ولا عليهم لانهم اسلم
 الشهادة ومنهم اربعة او يهود على يهود لم يحد احد لان في شهادتهم زيادة شبهة ومنهم من سبوا
 اليهود عليه الى الزنا بل كواشهادة الاصول بذلك واذا كان القذف لا يكون قاذفا وان
 شهد الاصول ايضا بعد من لان شهادتهم قد ردت منه وجهه ببد فروعهم في عينه الحاجة
 اذ هم قائمون مقامهم بالامر والتحمل وكفى هذا القدر في در الحد واما ما قيل في الشهادة الاصول
 لانهم سقوا الى اثبات الزنا بامر غير شروع فلا يكون شهادتهم حجة بل سعيها في اشاعة
 الفاحشة لعداوة او خوفا فسد شهادتهم لذلك فلا يخرج عن المصادرة لان سعيهم على اثبات
 الزنا بامر غير شروع على تقدير عدم قبول شهادتهم والكلام في اثباته فبناء بانه على ذلك
 يفتى في ما قلنا وان شهدوا عينا او ثلثة او احدهم عبدا ومحدود في ذن ترك المسئلة
 القائلة او محدودين لقذف لانها ما ماذ لم يطرئ الدلالة او وجد كذا بعد الحد حدوا
 لعدم النصاب في اسلية الشهادة تحملا او اداء فيجب الحد لقوله تعالى والذين يرمون

المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية وارش جرح جلد مدراى جلد بشهادة الشهود
 فخرج الجرح ظهر احد الشهود عبدا او محبدا في قذف فارقش الجلد مدراى وقال
 في بيت المال لانه ينتقل فعلا الجرح الى القاضي وموعا لم للمسلمين فتجب الغرامة في مالهم
 وله ان الفعل الجرح لا ينتقل الى القاضي لانه لم يامر به فيقتصر على الجرح الا انه لا يجب عليه
 الضمان في الصحيح كذا لا يمنع الناس عن الاقامة مخافة الغرامة ودية بر جرح في بيت
 اى رجم بشهادة الشهود ثم ظهر احد منهم عبدا او نحوه فدية الرجم في بيت المال واى
 رجع من الاربع بعد رجم حد اى حد الرابع فقط حد القذف وقال زفر لا يجزى لانه ان كان
 قاذ في حى فقد بطل بالموت وان كان قاذ في ميت فهو مرجوم بحكم القاضي فيورث ذلك
 شبهة ولهم ان الشهادة انما سقطت قذا بالرجوع اذ به تفسخ شهادته فجعل الجرح في
 الميت وقد انقضى الحج فيفسخ ما يثبت عليه وعوا الحنفى في حقه فلا يورث شبهة
 بخلاف ما اذا قذف غيره لانه غير محصن في حق غيره لقيام القضاء في حقه وعلم رجم
 الدية وقال الشافعى يحل القتل دون المال بناء على اصله في شهود القصاص وقوله اى
 قبل الرجم حدوا فقط اى حد جميع الشهود حد القذف ولا يجزى المشهود عليه وقال زفر
 ان كان الرجوع قبل الحكم يحد الرابع خاصة لانه لا يصدق على غيره ولهم ان كلامهم
 قذف في الاصل وانما يصير شهادة باتصال القضاء به فاذا لم يتصل به قذفا فيجوز وقال
 محمد ان كان الرجوع بعد الحكم حد الرابع ولا يحد الباقيون لان الشهادة تارة كانت
 بالقضاء فلا تفسخ الا في حق الرابع كما اذا رجع بعد الامضاء ولهم ان الامضاء من القضاء
 فصان كما اذا رجع واحد قبل القضاء ولهذا يسقط الحد عن المشهود عليه ولا يثبت
 على خامس رجع يفرع بعد الرجم وان رجع احدهما حدا وغیرما رجع دية لان المعبر
 بقاء من بقي لا رجوع من رجع وقبى النصاب في الاولى وثلاثة اربعة في الثانية ودية
 الدية من قتل الماء مور برجم بان ضرب عنقه مثلا او ركي شهود في عطف على قتلهم
 فظهروا عبدا او كفارا فيهما اى في سبلى القتل والتزكية والضمان على المتك في قتل
 اى حنيفة وعند من الاضمان عليه بل في بيت المال وبيت المال ان لم ينزل رجم اى من

صدر الشريعة
 انفسح القضاء

منهاج الشريعة

بيت المال اذا شهدوا بالرجم فرجم قبل التزكية فظهروا عبدا ونحو ذلك وان شهدوا
 بذنا واقر او بنظرهم حد قبلت اى شهادتهم بياح لهم النظر لتحمل الشهادة وان اكر
 وطى جرحه وقد ولدت منه او شهد باحصانه رجل وامرأتان رجم خلا فانه فرو الشافعى
 فالشافعى م على اصله ان شهادته من غير مقبولة في غير الاموال وزفر يقول انه
 شرط في معنى العلة لان الجنائية تنقل عنه فيضاد الحكم اليه فاشبه حقيقة العلة
 فلا تقبل شهادة النساء فيه احتياالا للدرء ولهم ان الاحصان عبارة عن الخصال الحميدة
 وانها مانعة عن الزنا فلا يكون في معنى العلة حد الشرب هو ثلثون
 سوطا للحر ونصفها للعبد بشرب الخمر ولو قطرة من اخذ برمجها وان زالت بعد
 المسافة قال في الذخيرة واذا اخذه اليهودي وموسكران او اخذوه وقد شرب خمر
 ورجحما بوجد منه فذمبوا الى مصرفيه الامام فانقطع ذلك منه يعفى الراية قبل ان يشربها
 به الى الامام يحد ومذا لان الاحتراز عن مثل هذا غير ممكن فلا يعتد مانعا عن اقامته
 الحد كما لو ذمبت الراية بالمعاجة او السكر انما قال هذا لان الشوط وجودا حدهما قال
 قاضى خان في شرح الجامع الصغير وكذا لو شهدوا عليه بشرب الخمر ورجحما بوجد منه
 او جازا به سكران ويوافق اشارته صاحب الهداية في قوله وان اخذه اليهودي ورجحما
 بوجد منه او جازا به سكران ثم اشار الى حد السكر بقوله زابل العقل موته لا يفرق
 الارض من السماء ولا الرجال من النساء ومذا عنده وعند من يهذى ويخلط كلامه
 جده بهذله وعلى قولهما اكثر المشايخ وعند الشافعى المعبر ظهورا اشار السكر في شيه وكره
 والطرافة ومنما يختلف بالاشخاص فان الصالحى ربما يمايل في شيه والسكران قد لا يمايل
 ويشقى مستقيما ولو بشييد يعنى النبيذ المحرم ذكره في التبيين واقربته اى بشرب الخمر
 او السكر من سائر الاشربة المحرمة النبيذ كان او غيره مرة خلافا لابي يوسف فانه يشترط
 الاقرار مرتين او شهادته رجلان انما قال رجلان لعدم قبول شهادة النساء وعلم شربه
 طوعاى لا مكرها ولا اضطررا شيئا من هذا في الهداية يحد صاحبيا قال قاضى خان في شرح
 الجامع الصغير لا يحد قبل ذماب السكر لانه ربما يصح فدية شبهة تمنع الحد ولان

منهاج الشريعة

صدر الشريعة

منهاج الشريعة

انما هو الكسر اذ لم يثبت تخصيص
 الشرع الذى ذكره بقوله طوعا او مكرها
 الصور يثبت ولا وجه له الا بالقياس
 والمعتبر في القذف المكسرة حق
 المعصية ما قاله الا اتفاق الاضطرار
 في الحرمان منه

منهاج الشريعة

روى عن الشريعة

الرجل لا يحصل باقامة الحد قبل ذهاب الكروان اقرب او شهدا عليه بعد وقال الشيخ
 لم يقدر منها لا بعد ما اعتمد اعلم ما فهم مما سبق من قوله وان زالت لبعدها ما افترقا
 او وجد ريجها منه اي علم شربه الخمد باحد مدين بلا اقرار وشهادة او رجوع عنها او ار
 شرب الخمر والسكر او اقر كذا لا الى الحد في هذه الصورة علم انه لا يحد عندهما
 ان اقر بعد ذهاب رايها وعند محمد كدله انه غيرتهم في الاقرار فيؤخذ باقراره كافي بغير
 الحدود ولها ان حد الشرب بالاقرار ثبت باجماع الصحابة رضي الله ولا اجماع الابرار عمرو
 بن مسعود رضي الله وقد شرط في اقامة حد الشرب بالاقرار ذكره في الذخيرة وكذلك اذا
 شهدوا عليه بعد ما ذهب ريجها لم يحد عندهما وقال محمد يحد بحد قال قاضي خان في شرح
 الجامع الصغير اجمع اصحابنا على ان التقادم يمنع قبول هذه الشهادة لكن اختلفوا
 في حد التقادم فيها فعند ما حده فيها انقطاع الراجحة وعند محمد الشهر كافي بغير
 الحدود والمفهوم من الهداية ان يحد اخذ فيه بالقياس وما اخذ بالاثار وموقوف
 ابراهيم بن مسعود فان وجدتم رايحة الخمر فاجلدوه وفيه انهم صرحوا في موضع بان القياس
 لا مدخل له في التقدير خصوصاً فيما يتعلق بالحدود لانه حقها القوط بالشبهة
 ولو ارادوا التحريم عرسه اي لا يعتبر ارتداده لعدم القصد والاعتقاد وموسط
 فيه وعند ابن يوسف ارتداده ذكره في الذخيرة ونزع ثوبه ورفق جلده كافي الزنا في
 المواضع التي استثنيت في حد الزنا حد القذف مو في اللغة عباره عن
 الرمي مطلقا وفي الشرع الرمي بالنار صرحا من قذف محصنا اي حد مكلفا مسما
 عفيفا عن الزنا وما في معناه اشار اليه في المبسوط حيث قال واذا تزوج امرأة
 بغير شهود او في عدة من زوج اخر او تزوجها وهي مجوسية ووطئها سقط به احصانه
 لا بالعقد الفاسد بخير موجب للملك والوطئ في غير الملك في معنى الزنا بصريحه لو قال
 لامرأة يا زاني فعليه الحد وبه اخذ محمد كذا في المبسوط فاذكر على اطلاقه انما ينطبق على
 او بنات في الجبل لان معناه زنت في الجبل فانه جاء ناقصا جاء فهو انما يكون
 لغيره زنا في الجبل وقال عنيث صعود الجبل حد عندهما وقال محمد لا يحد لان المهور

في غير صدر الشريعة
 في صورته
 في غير صدر الشريعة
 في صورته

تاج الشريعة

في غير صدر الشريعة
 في صورته
 في غير صدر الشريعة
 في صورته

في غير صدر الشريعة
 في صورته

منه الصعود حقيقة وذكر الجبل بقدر مراد ولها انه تسجل في القاعة فهو ايضا
 لان من العرب من يهمل الملتين كما يلين المهور وحالة الفضب ولا سباب
 نعتي القاعة مراد وذكر الجبل انما يعين الصعود مراد اذا كان مقرونا بكلمة
 على اذ هو المستعمل فيه او لست لا يبيك او لست لفلان موا بوه من امة محصنة
 لا بد من هذا القيد لان هذا المعنى في الزنا في صورتين المذكورتين الام
 والمعتبر احصان المقدوف لا احصان من يطلب الحد صرح بذلك في المبسوط
 في غضب يتعلق بالصورة الثالث فان في النسب في غير الفضب يحتمل المعانة
 او بياها الزانية لمن امة ميت محصنة حد ثمانية سوطان طلب اي الخواص
 بيان من له الطلب لا يلبست بامر فلان سوطه وينسبته اليه والى عمه او
 خاله او رايته اي زوج امة فالجذاب مجازا فلو نفي ابوه لا يحد وكذا لو نسب
 اليه وكذا العم والخال والراب يسمي با مجازا وقوله يا ابن مائة السماء ويا بني لعرق
 اذ لا يراهما في النسب بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حالة الفضب
 تأتي عن قصد التشبيه فيما يوصف به في الاصل كما تأتي عن القصد الى معنى الصعود
 في زنا في الجبل والطلب بقذف الميت للولد والده والولد وولده يشمل
 هذا ولد البنت وفيه خلاف محمد في غير ظاهر الرواية وقال زفر مع وجود الولد
 ليس لولد الولد ذلك ذكره في الحقايق ولو محروما خلافا للساق في مطلق بناء
 على ان حد القذف يورث عنده وعندنا لا يثبت لمن يلحق به العار ولزفر
 فيما اذا كان المحروم عبدا او كافرا ولا يطلب احد سيده واباه بقذف امة
 وليس فيه ارت هذا تنصيص بافهم من قوله ولو محروما وعفوا واعتياض وعند
 الشافعي يجري فيه الارث ونحوه وهذا بناء على ان ما في حد القذف من حق العبد
 يغلب على حق الله تعالى تقديم الحق من له الحاجة وعندنا على العكس لان حق العبد
 وينودفع العار راجع الى حق الله تعالى ايضا بناء على ان النسبة الى الزنا انما تكون
 سببا للعار لان الله تعالى لا يخلق ما في هذا المبنى من الخلل بل لان ما في العبد

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

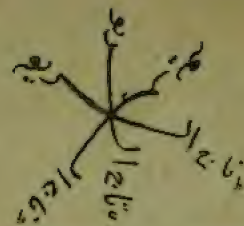
تاج الشريعة

صدر الشريعة

في غير صدر الشريعة
 في صورته

تاج الشريعة

صدر الشريعة



الحق يتولاه مولاه فيصير حق العبد مرعيا به ولا كذلك حكمه لانه لا ولاية للعبد
 في استيفاء الحق الشرع الانبياء وان قال ياتاني فيدبيل انت حرام لم يقل بل ياتني
 اذ لا حاجة الى زيادة ولا لو قال لعنه ومو املا الشهادة انما قال هذا لانه اذا لم
 يكن لها لا يكون موجب قذفه لعنا بل جدا فيجوز فدت به مدت واللعان
 لانها قاذ فان وقذفه بوجوب اللعان وقذفها بوجوب الحد وفي البداية ابطال
 اللعان لما عرفت ان الحدود في القذف ليس باصله ولا ابطال في عكسه اصلا فحال
 للحد اذا اللعان في معنى الحد وبزيت بك اي اذ اردت بقولها زنت مدرا الى الحد
 ولا اللعان لانها صدقة فسقط اللعان بتصديقها ولم تصرف قاذفه لان فعل المرأة بزوجه
 لا يكون زنا وكذا في المبسوط ولا عدا اذا اقر بولد ففيه لان النسب يثبت باقراره
 ثم بالنفي يصير قاذفا فيجب اللعان وعدا ان عكس لا كذب نفسه فيجب والولد فيها
 اي يثبت النسب في صورتين لا قراره سابقا ولا حقا ولا شيئا بليس بابي
 ولا بابنك لانه انكر الولادة اصلا ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له اي ليس له اب هو
 لانه اماراة الزنى فلا يوجد ثبوت عن الزنى او الملاعة بولد انما قال بولدا يجب
 الحد بقذف الملاعة بغير ولد والفرق بينهما انه وجد في الاول اماراة الزنا وفي
 ولادة الولد الذي لا اب له دون الثاني ولا بقذف من وطئ حراما لعينه كوطئ في غير
 ملك من كل وجه او من وجه كامة مستدكة او وطئ مملوكة حدثت ابدا كامة التي عاينه
 رضاعا ولا بقذف من زنت في كفدها ومكاتب مات عن وفاء لان الحد انما يجب
 بقذف الحد وفي حرة هذا المكاتب اختلاف الصوابية وحد بقذف من وطئ حراما
 كوطئ عرسه حايضا ووطئ مملوكة حرة موقفة كامة مجوسية او مكاتبة حرة
 الاولى موقفة الى زمان اسلامها او كونها كتابية والثانية الى زمان وعند زنى
 وطئ المكاتبة يسقط الاحصان ومرواية عن ابي يوسف كجوسى كلعن امه فاسلم
 هذا عنده خلافا لها وبنو خلاف على ان النكاح المحرم حكم الصحة فيما بينهم اولادهم
 بالرفع عطف على الضم المستند في حد قذف مسلم لم يقل من العدم الحاجة الى ذكره فان

كذلك
 هذا المذكور في البداية

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما يجب في القذف
 من حيث هو وما يجب فيه
 من حيث هو وما يجب فيه

صدر الشريعة

تاج الشريعة

المستأن وان كان عامما بحسب المفهوم لم يضر دار الحرب بامان لكن خص
 منها بحري دخل دار الاسلام بامان بقريظة ذكره في مقابلة مسلم وكفى حجابايات
 الحد جنسها فان اختلف لا وقال الشافعي ان اختلف المذوف او المذوف به
 لا يندخل لان المغلب فيه حق العبد عند وعندنا لما كان حق الله تعالى غالبا
 يتداخل اذا المقصود الانزجار اما اذا اختلف الجنائيات فالمقصود من جنس
 غير المقصود من آخر **فصل** في التعزير مونا ديب دون الحد اصله
 التطهير قال الامام السرخسي في آخر باب الامان من شرح كتاب السير الكبير
 لا مقام على الذم والمستأن ما كان محض حق الله تعالى ولكن يوجع عقوبة على ما صنع
 ويجوز في السكن على قدر ما يرى الامام ولم يقل يعذر لان لفظ التعزير يماضي
 عن معنى التطهير والتعظيم قال الله وتعدوه وتوقروه والكافر ليس من امله اكثر
 تسعة وثلاثون سوطا لانه ينبغي ان لا يبلغ الحد واقله اربعون ووجد الصبي في
 القذف والشرب هذا عندنا وعند ابي يوسف يبلغ به حمة وسبعين سوطا
 وفي رواية عنه وموقوف زفر يبلغ به تسعة وسبعين سوطا وفي الزخيرة قال ابو يوسف
 التعزير على قدر عظم الجرم وما يرى الحاكم في احتمال المضروب فيما بينه وبين
 اقل من ثمانين وفي الامالي حنة لو ان قاضيا رأى تعزير مائة فقد اخذ بالاثوان
 ضرب اكثر من ذلك فهو بالخيار واقله ثلث وذكر مشايخنا ان ادناه على ما يراه
 الامام بقدر يقدر ما يعلم به انه حرمة لانه يختلف باختلاف الناس من البداية
 وصح حبه مع ضربه وضربه اسد لانه جرى التخفيف فيه من حيث العدد
 فلا يخفف من حيث الوصف كيلا يؤدي الى قوت المقصود ولهذا لم يخفف
 من حيث التعزير على الاعضاء ثم للزنى لانه ثابت بالكتاب وحد الشرب باجماع
 الصحابة رضوانهم انه ثابت بالقياس فقدموا لا تقر في الاصول ان القية
 لا يجري في الحد ودفع للشرب لانه متيقن به ثم للقذف لان سببه محتمل الاحتمال
 كونه صادقا وعذر بقذف مملوك او كافر يربى ومسلم الملم اذا شتم الذي يعذر

صدر الشريعة

صدر الشريعة

ذكرنا اننا رخصنا وانما رخصنا المسلم منا بالذكر لمكان قوله يا قاسق ياكافيا حيث
 يا سارق يا فاجريا محنت يا خاين يا لوطي قال في المبسوط واذا قال يا لوطي
 لاحد عليه بالاتفاق لانه نسبة الى نبي من انبياء الله فلا يكون هذا اللفظ مرعا في
 القذف فاما اذا افصح بنسبته الى ذلك الفعل فعندنا ان حنيفة يعزروا
 يحد لانه نسبة الى فعل لا يلزمه الحد بذلك الفعل عنده وعندهما يلزمه حد القذف
 لانه نسبة الى فعل يستوجب بمباشرة الحد عندها يا ذنديق مو مقرب زنده
 وزند اسم كتاب المجوسي كذا في المغرب يا لص يا ديوت هو الذي لا يخبر له
 ذكره المجوسى يا قريظان هو الذي يرى مع امرأته او محرمه رجلا فيدخلها
 بها يا شارب الخمر يا اكل الربوا يا ابن النجبة لا يقال النجبة في العرف انما
 من الثانية لانه الزانية قد تعذر سدا وتناف منه والنجبة من تهاجر به بالاجرة
 لانا نقول لذلك المعنى لم يجب الحد بذلك اللفظ فان الزنا بالاجرة يستقطب الحد
 عنده خلافا لما يابن الفاجرة فان الفجور يكون بكل معصية انت ماوى
 اللصوص انت ماوى الزواني يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده معناه
 المتولد من الوطئ وهو اعلم من الزنا لا يقال في العرف لا يولد ذلك بل يولد ولد
 الزنا لانا نقول كثيرا ياد به اجر بنزاحب فلماذا لا يجب الحد لا بيا حرام يا حديد
 يا كلب يا تيس يا قرد يا حجام يا ابنه وابوه ليس كذا يا مواجرا لموا جديتول
 فيمن يواجر امه لذي لكن معناه الحقيقي المتعارف لا يوزن بالزنا يا باعنا هذا النصف
 من شتم العوام يتفهمون به ولا يعرفون ما يقولون يانا كس يا سخرة يا سخرة
 بوزن الصخرة من يضحك عليه الناس وبوزن الهمزة من يضحك على الناس
 وكذا السخرة ونحوه والضابط في هذا انه ان نسبة الى اختيارى كرم في الشيء
 وبعد عار في العرف يجب التعزير والا لا يخرج بالقيد الاول النسبة الى الامور
 الخلقية فلا يعزروا في احوار ونحوه فان معناه الحقيقي غير مراد بل معناه المجازي
 كالبليد ونحوه واما خلقه وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا

نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا
 به نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا
 به نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا
 به نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا

نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا
 به نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا
 به نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا
 به نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا

نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا
 به نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا
 به نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا
 به نسبة الى ما لا يحرم في الشنع فلا يعزروا

في ايجام ونحوه ما يعذر عار في العرف ولا يحرم في الشنع وبالقيد الثالث
 النسبة الى ما لا يعذر عار في العرف فلا يعزروا في بالاجرة الشنع ونحوه ما يحرم
 في الشنع وحكم الهندواني انه يعزروا في زماننا في مثل قوله ياكلب يا حذير لانه
 يرا به الشتم في عرفنا وقال شمس الائمة الرخصي الاصح عندي انه لا يعزروا
 وقيل ان كان المسبوب من الاشفاق كالفقهاء والعلماء يعزروا لانه بعد سبها
 في حقهم ويلحقه الوحشة بذلك وان كان من العامة لا يعزروا قال في التبيين وسئل
 احمد ما قيل فيه ومن حد او عذر فأت مددته وقال الشافعي يجب الدية في سب
 المال ولو عذر روج عذره لا **كتاب البرقة** هي لغة اخذ الشي من الغير
 على الخفية بحيلة وفي الشريعة زيدت عليه اوصاف اخر تقف عليها كذا في الحقائق
 ركنها الاخذ على سبيل الاستحفاء دون خفية لان الاخذ خفية لا يوجد فيما اذا نقب
 الجدار ليلا واخذ المتاع مكابرة فانه لم ياخذ خفية لكن سلك سلكه يقصد
 الاخذ خفية ومحلها مال ملوك سياتي في كتاب البيع ان بين المال والملك عموما وخصا
 من وجه متقوم قال في البدائع ومنها اي من الشايط الرابطة الى الموقوفات
 تكون متقوما مطلقا فلا يقطع في سرقة الخمر من مسلم سلكا السارق او ذميا لانه
 لا قيمة للخمر في حق المسلم وكذا الذي اذا سرق من ذي خمر او خنزير لا يقطع وان
 متقوما عندهم فليس متقوما عندنا فلم يكن متقوما على الاطلاق محرز بلا شبهة
 كبيت او صندوق او محفظ كجاس في طريق او مسجد عند ما قال في البدائع
 ومنها ان يكون محرز مطلقا خاليا عن شبهة العدم مقصودا بالحد وموضعا لها
 كونه خارجا عنها محتاجا اليه ونصابها قدر عشرة دراهم مضروبة النصاب
 عشرا عشرة دراهم او ما يبلغ قيمته عشرة دراهم وعند الشافعي في رواية ربع درهم
 ومودرمان ونصف وفي رواية ثلث دراهم وهو قول مالك كذا في الحقائق ومحلها
 القطع فان سبق سلفا صرا وعبد قدر النصاب واقر به مرة هنا عندنا وعند
 ابي يوسف لا يقطع الا اذا اقر مرتين ويروى عنه في مجلسين مختلفين

في الشنع

في الشريعة

في الشريعة

في الشريعة
 من شأنهم في تقصير صاحب
 الهداية قول الشافعي في الخلل
 قائله

في قوله لا تأكل من ثمرها
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

في قوله لا تأكل من ثمرها
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

في قوله لا تأكل من ثمرها
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

لانه تحض حلاله مع كذا الزنا فلا بد فيه من اقرارين حتى يقوم كل اقرار مقام شاهد
واحد كافي حد الزنا ولها ان الاصل كفاية الاقرار مرة واحدة لعدم التهمة في الاقرار
على نفسه وانما عدل عنه في حد الزنا بالنص على خلاف القياس فلا يقاس عليه وذكر
بشر جوع الى يوسف الى قولها وشهد رجلان وسألها الامام ما هي لانه ربما يتوهم
انه لا احتياج الى الاستخفاف كما في السرقة الكبرى وكيف لم يعلم انه اخذ من امواله
من سوارج ومضى لم يعلم انها استفادته ام لا وايضا لم يعلم انها في دار الاسلام او في
دار الحرب ولم يعلم انه كان نصابا ام لا ومن سرق لم يعلم انه ذورح محرم او لا
وبينا ما قطع وان شارك جمع فيها واصاب كل واحد منهم قدر نصيب قطعوا
وان اخذ بعضهم اى ان كان المباشرة لبعضهم فقط وفيه خلاف لزوم قطع بالسراج
والقناة والابنوس والصنديل والعصود احضر اريد به الذمرد والياقوت والزمرد
والاناء واللباب المتخذين من خشب انما هذه الاشياء لانها من جنس الخشب
والخشب المباحين في الاصل فيتوهم ان لا قطع فيها ثم ان المراد باللباب غير المكسب
وانما اطلقا اعتمادا على ما سياتي حكم المركب على خلاف مذاق في الهداية انما يجب
القطع في غير المركب اذا كان خفيفا لا يشغل على الواحد حمله لا بناء فيه يوجد بها حاق
دارنا خشب وحشيش وقصب وسمك وصيد الصيد موا حيوان الممنوع الممنوع
باصلا حلقا اما بقوايم او بجناحيه فالسمك ليس منه ورينج ومغرة مو الطير لا
ونورة ولا يفسد سريعا كالبين ولحم وفاكهة رطبة ومز على شجر عطف على ما يفيد
لا على لبن لان المراد منه ما يعثر الجوز واللوز مما لا يفسد سريعا وبطيخ وقال الشافعي
يقطع في كل شيء الا الماء والثراب والطين والسرقيين وسور واية عن ابي
كذا في النبيين ولنا قول عائشة رضي الله عنها كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله
في النبي التافى الحقيق وقوله لم لا قطع في الطير وقوله لم لا قطع في ثمر الاشجار
وروى لم يحد لعدم الخرز والى الشربة مطربة والآت له ووصلي من
د سب او فضة او شطرنج ونحوه لان من اخذ ما يتناول الا لافته والكسب

في قوله لا تأكل من ثمرها
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

مركب سواء كان باب سجدا وغيره لانه حذر لا محذور خلافا للشافعي ومصحف
لانه يتناول القراءة او النظر فيه خلافا للشافعي وصبي حذر لانه ليس بالولي عتيق
لان الخلية تبع وعن ابي يوسف انه يقطع اذا بلغت الخلية نصابا وعبد لانه غضب
او ضاع وودق لانه المقصود ما فيه وليس بالمال الا الصغير الا اذا كان بعد عن نفسه
لانه والكبير سواء في اعتبار يده وقال ابو يوسف لا يقطع وان كان صغيرا لا يعقل ولا
يتكلم وودق الحساب لان ما فيه لا يقصد بالاخذ فكان المقصود مواكوا خذولا في كلب
وفهد وخيانه وخلص ونهب وبشر خلافا لابي يوسف والشافعي في الاخير ومغم
ومال عامة كمال بيت المال وماله فيه شركه ومثل حقه حالا او مؤجلا اى كان له على
درهم مثلا سواء كانت حالة او مؤجلة فسرقت منها ولو لم يدر لانه بمقدار حقه يصير
شريكا وما قطع فيه وموجاهة اى لا قطع بصفة عين قطع فيها ثم وصلت
الى مالكها ولم يغير عن حالها والقياس ان يقطع وسور واية عن ابي يوسف
وسور قول الشافعي لقوله لم وان عاذا فاقطعوه من خيل فصولنا ان القطع او جب
سقوط عصمة المحل على ما يعرف به بعد ان شاء الله وبإذنه الى الملك ان عاذا حقيقة
العصمة بقيت شبهة السقوط نظرا الى اتحاد الملك وقيام موجب وموال القطع
فيه وانما الجواب عن الحديث فنقول قد طعن فيه الطحاوي والكوفي وعلى تقدير صحة
بحول على السياسة بدليل انه قال في المرة الخامسة وان عاذا فقتلوه وانما الجواب
بان المعنى ان عاذا الى السرقة لا السرقة لا يثبت لان العود الى السرقة متحقق
في محل النزاع وان تغير فسرق قطع ثانيا كفضل قطع فيه فسرق ولا ان سرق
مادة رجم محرم منه سواء كانت القنابة ولاد او غيرهما للشبهة في الخرز ولنا في
خلاف في الثاني بخلاف ماله اى مال ذي رجم محرم من بيت غيره اى بيت الاجنبى لوجه
الحذر بلا شبهة ومال مرضعة الموضع التي من شأنها ان ترضع وان لم تباش الا رضاع
في حال وضعها والمرضة التي في حال الارضاع ملقمة ثديها الصبي كذا في الكشاف
فمن قال من هنا مرضعته لم يصيب سواء سرق من بيتها او بيت غيرها خلافا لابي يوسف

في قوله لا تأكل من ثمرها
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

في قوله لا تأكل من ثمرها
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

في قوله لا تأكل من ثمرها
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

في قوله لا تأكل من ثمرها
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

في قوله لا تأكل من ثمرها
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

في قوله لا تأكل من ثمرها
والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

في رواية عنه لانه لا يدخل عليها من غير استئذان وحكمة بخلاف الاخت من الرضا
 لانعدام هذا المعنى فيها وجه الظاهر لاقاربة والمحرمية بدونها لا تحترم كما اذا ثبتت
 بالنزاهة والتبديل بشهوة ولا من زوج وعرض ولو من حرز خاص له انما قال هذا تنصيصا
 للرد على الشافعي فان له خلافا فيدولاه سيدة او عرسه او زوج سيدة ولاه ملكا
 ولا من مضيقه وبيت اذن في دخوله يدخل فيه كالحمام فلا حاجة الى ذكره وعدم
 القطع فيه لاختلال الحرز الا اذا سرق منه ليلا لانه يفيلا حدان الاموال والاذن
 يختص بالنهار واعلم ان الحرز بالحفاظ لا اعتبار له بحد وجود الحرز بالمكان فلا
 سرق في الحمام شي ولو حافظ فلا قطع لان الحمام حرز غاية اخترا بالاذن بالدخول
 فلا اعتبار بالحفاظ فيه بخلاف الحافظ في المسجد ليس بحد فاعتبر بالحفاظ او سرق
 شياء ولم يخرج من الدار ونقب بيتا فادخل يده فيه فاختص شياء وعنا اي يوسع
 انه يقطع كما اذا دخل يده في صندوق الصير في واخرج الفطرق ولنا ان مثل الحرز
 يشترط فيه الكمال وموتى الدخول وقد امكن الاعتبار والدخول هو المعتاد بخلاف
 الصندوق لان الممكن فيه ادخال اليد دون الدخول او دخل عطف فادخل وناول
 اي اخذ شياء وناول من مخرج وعا في يوسف ان اخرج يده وناولها الخارج
 قال يقطع على الداخل وان ادخل الخارج يده فتنالها من يدا الداخل فاعلم ان القطع او
 مصرورة لم يقدر صفة لان الظاهر من ان يكون من ان وعاد اخرج يده فذلك غير لازم
 وعبرة الذخيرة وهي من هذه كان في كتمه دراهم مصرورة يوافق ما ذكره خارجة من كتم
 وان ادخل يده في الكتم فخر قطع وذلك ان كل حرز يمكن الدخول فيه فتمتلكه بدخوله وما
 لا فساد خال اليد فيه والاخذ منه والكم منها حرز للدرهم فحق ادخل يده فيه واخذ فقد
 سكن الحرز فوجب القطع والا فلا وما في حرز الرباط فبالعكس لانه اذا حرز الرباط
 من ادخل يده في الدرامم داخل الكتم فحصل الاخذ من الحرز فيجب القطع وعنا اي يوسع
 انه يقطع في الاحوال كلها لانه حرز بالكم او بصاحب فلهذا الحرز هو الكتم لانه يعتمد ولنا
 قصده قطع المسافة والاستراحة فاشبه الجوالق او سرق جلال من قطار او جلا

فان يد سنا اعتبار النقب
 في هذه الصورة ايضا على
 وفق ما في الهداية مسكة
 عن في الهداية وقال صدر الشريعة
 فعلمه القطع وليس بذلك

صدر الشريعة

لان القاييد والسايق والراكب بقصدون قطع المسافة وتقل الامتعة دون الحفاظ و قطع
 اي سارق الجار والحرز ان كان حافظا ولو نالها عليه لم يقدر ان يحفظه ربه لان الشرط ان يكون
 مكان حافظ ولا يلزم ان يكون ربه او شق الحرز واخذ منه شياء لان الجوالق في مثل هذا حرز
 او ادخل يده في صندوق غيره او كتمه او حبيبه او اخراج من مقصورة دار فيها مقامير الى
 صحنها لان كل مقصورة باعتبار ساكنها حرز على حدة او سرق رب مقصورة من اخرى
 منها لا ذكر او التي شياء من حرز في الطريق ثم اخذه وقال زفر لا قطع فيه لان الالقايح
 موجب للقطع كالوضح ولم يأخذ ولم ان الرمي حيلة بعتاده السارق ولم يعثر
 عليه يد معتبرة فاعتبر ككل فعلا واحدا واذا اخرج ولم ياه خذ فهو مضيق لاسارق
 وعند الشافعي يقطع سوا اخذه او تركه في الطريق او حمله على جارسا قه وانه
 لان سير الحار ايضا في اليد بوقه ولما يضمن السايق ما تلفت الدابة ولو لم يسقه
 وخرج بنفسه لا يقطع وفي قوله فساد اشارة اليه **فصل** يقطع بين السارق
 من زنده وتحمم ثم رجه اليسرى ان عاد وان عاد ثلثا لا وعند الشافعي يقطع في
 الثلث يده اليسرى وفي الرابع رجه اليمنى لقوله ومن سرق فاقطعوه فان عاد
 فاقطعوه ولنا الاجماع ذكره صاحب الهداية وقد مر الجواب عن الحديث ولو كان
 صحيحا غير ما قل لا انعقد الاجماع على خلافه ويسجن حتى يتوب من الاستحسان ويعزر
 ايضا ذكره بعض المشايخ وان كان يده اليسرى او يدها ما او اصبعها سوى الابهام لانه لو لم يضمن
 اليمنى وقوة البطش فابنته في اليسرى يلزم تفويت جسد المنفعة وموتى الحقيقة اما
 او رجه اليمنى مقطوعة او سلا لانه اذا لم يكن للسان يد ورجل من طرف واحد فهو لا يقدر
 على المشي صلا بخلاف ما اذا كان من طرفين فانه يضع العصا تحت ابطة او رده الى
 ماله وان لم يسرق منه او الى المسروق منه وان لم يكن ماله قبل الحصومة وعنا اي يوسع
 انه يقطع اعتبارا اذا ارد به الحصومة وجه الظاهر ان الحصومة شرط لظهور الدقة
 لانه البيته انما جعلت حجة ضرورة قطع المنازعة وقد انقطعت الحصومة او ملكه
 انما قال ملكه ليعلم ان المراد الرهنه مع الغرض بهينة او بيع او نقصت قيمته من حيث

من غير خلاف في الحكم ايضا ثم ان قيل
 خصوص بالاول يجب في الغرضين
 فانه مركبة

صدر الشريعة
 عن ابي الشريعة

وإن كان المالك قد سرق

السعر من جهة تغير العين ذكره في الذخيرة من النصاب قبل القطع قال زفر والشافعي
يقطع فيها أو سرق فادعى ملكه فيه خلاف للشافعي وأحد السارقين وإن لم يبد من أولم
يطلب من له حق الطلب لأن الخصومة شرط لظهور السرقة أو غاب قبل الاستيفاء
لأنه من القضاء في باب الحدود وإن اقر موها فيه خلاف للشافعي فلا قطع لأنه لما كان الدعوى
شرطا لا بد من المطالبة وإن سرقا وغاب أحدهما فشهدا على سرقتهما قطع الآخر وقطع
الخصومة ذي بدعافطة كودع وغاصب وصاحب ربوا أي باع دينارا بدينارين وقبضها
فرقام يده وقال زفر والشافعي لا يقطع إلا بخصومة المالك ومستير وساجر ونصاب
ومستبضع وقابض على سؤم الشراء ومنه ومن وصى وولي وستولى الوقف وبخصومة المالك
من سرق منهم أعلم أن الدعوى شرط لظهور السرقة ولقطع اليد وإن كان من حقوق الله لأنه
لا شك أن المروءة منه أعرف بحقيقة الحال من الشهود وكذا من السارق المقر إذ يمكن أن
يكون ملكا لا يسارق بطريق الارتث أو ملكا لدى رحم حرم وهو غير عالم به ففي ترك السرقة
منه الدعوى وكذا غيبته مظنة تعزم وجوب القطع فيلزم غيبته المزنية وإن كان فيها
توهم أنها لو كانت حاضرة أذعت أسرا سقط الحد فلا اعتبار به لأنها راضية بالزنا فكأن
متهمة في دعوى ما سقط الحد ويرد عليه أنه يشكل بسقوط الحد عند دعواها النكاح لقيام
التمتة حايضا ثم إن قوله لأنها راضية محزن نظر لأن سرقة عطف على التمهيد المستكن في قوله
وقطع من سارق قطع لسقوط عصمته وقطع عبدا بسرقة وردى المروءة وإن كان
قايما إلى ماله هذه المسئلة على وجوه ثلاثة لا يخفى ما أن يكون العبد ما ذونا ومجورا والمال
قايما في يده أو ماله والمولى مصدق أو مكذب فإن كان ما ذونا يصح إقراره فيقطع يده
ويرد المال على المروءة منه إن كان قايما وإن كان ماله لا ضمان عليه صدقة مولا أو كذبه
وإن كان مجورا والمالك يقطع ولم يضمن كذبه مولا أو صدقة وإن كان قايما وصدقة
مولا يقطع عندهم ويرد المال على المروءة منه وإن كذبه وقال المال مالى قال أبو حنيفة
يقطع يده والمال للمروءة منه وقال أبو يوسف والشافعي يقطع يده والمال للمولى وقال أحمد
لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد بعد العتق وقال زفر لا يصح إقراره في حق القطع ما ذونا

تابع الشريعة

صدر الشريعة

تابع الشريعة
باب في إقرار العبد بقتله
باب في إقرار العبد بفساده
باب في إقرار العبد بغيره
باب في إقرار العبد بغيره

كان

كانه أو مجورا ويصح إقراره بالمال إن كان ما ذونا وإن كان مجورا لا يصح إقراره بالمال أيضا وما بقي
أن يبقى رد ولا تضمن وإن اتلف مزار رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو المشهور وفي رواية
الحنابلة عنه أنه يجب للضمان في الاستهلاك وقال الشافعي يضمن فيها لأنها حقان فلا خلاف بينهما
فلا ضمان فاقطع حق الشرع وسببه ترك الانتهاج عانز عنه والضمان حق العبد وسببه أخذ
المال فصار كاستهلاك صيد مملوك في الحرم ولنا قوله عدم لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه ولا
وجوب الضمان ينافي القطع لأنه بملكه بأداء الضمان مستندا إلى وقت الأخذ فبين أنه ورد على ملكه
فينتفي القطع وما يؤدي إلى انتفاؤه فهو المنتفى وأما ما يفران في حال السرقة صار المال معصوما حقا
للشرع فلم يبق معصوما بحق العبد فلا يجب للضمان فشكل وجوب الضمان في استهلاك صيد مملوك
في الحرم ولا يضمن شيئا من سرقة مرات فقطع بكلها أو بعضها عندنا وعند وقال لا يضمن كلها إلا التي
قطع لها والخلاف فيما إذا حضرا حرمهم وأدعى السرقة وأما إذا حضروا جيبوا وقطعت يدهم بخصومتهم
لا يضمن شيئا بالاتفاق ولا قاطع يار من أمر يقطع يمينه بسرقة ولو عدا وقال لا يضمن عليه في الخطأ
ويضمن في العمد وقال زفر يضمن فيها وهو القياس وقطع من شق ما سرق في الدار ثم أخرجه وإن
أبى يوسف أنه لا يقطع لأن فيه سبب الملك وهو الخرق الفاحش فإنه يوجب القيمة كلها فمثل
المضمون ولما إن الأخذ وقع سببا للضمان لا للملك وإنما الملك ست ضرورة إذا الضمان كيلا
يجمع البدل في ملك واحد ومثله لا يورث الشبهة لأن سرقة شاة فزكحها فخرج لأن السرقة
نبت على النعم ولا قطع فيه ومن جعل ما سرق دياره أو ذنابا يقطع إن ساءى النصاب وقت الأخذ
حد وأما ما يذكر من القيد لأنه مفروغ عنه وردت هنا عنه وقال لا يجب رد مال من هذه صنعة
فإنه مقومة عندنا خلافا له وإن حرق فقطع فلا رد لأن الصبي قائم صورة ومعنى وحق المالك في
الثبوت قائم صورة لا معنى ولا ضمان لأنه لا جامع القطع وقال محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد الصبي
فيه وإن أسود رد من عندنا حنيفة لأن السواد نقصان عنده وكذا عند محمد كافي الحرة فإن الصبي
لا يقطع حق المالك عنده وأما عند أبي يوسف فلا يرد لأن السواد زيادة كالحرة عنده
قطع الطريق من قصد معصوما على معصوم أي حال كون القاصد والمقصود عليه
مسلا أو ذميا فأخذ قبل الأخذ شيئا ومثل جسد حتى يوجب ويظهر فيه سيما الصالحين فإن قطع

صدر الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

فلا اختصاص بحد صورة
المالك ما أو من قاتل
ملكه فلا ضمان

صدر الشريعة

صدر الشريعة

لا يجب بقصده قطع الطريق ما لم يحذف المارة قتلتم وقصدن الاشارة اليه بقوله علي بن عاصم
وان اخذتمالا ونصيب كل منته نصاب قطع يده ورجله من خلاف وان قتلتم بلا اخذ قتلتم حيا من المارة
ملا اقصا صافلا يعفوه ولى تقريع على كون القتل حيا وان قتلوا اخذ قطع ثم قتل او صلب
حيا قوله او قتل عطف على قطع اي ان شاء الامام قطع ثم قتل او صلب وان قتل او صلب
من غير قطع ويصح بدم حتى يموت البعج شق البطن وينك ثلثة ايام وما اخذ قطع الا من
اي اذا قتل القاطع فلا ضمان عليه في مال اخذه اعتبارا بالسرقة الصغرى وبقتل احد
حدوا اي باشر القتل احد ثم يجب الحد على الجميع ومجر وعصا لم كيف وان جرح واخذ قطع
ومجر جرحه وان جرح فقط او قتل حد اثنان اي ناب قبل ان يؤخذ او كان منهم غير مكلف
وعن ابي يوسف انه لو باشر المكلفون بخذ الباقون او ذورحم محرم من المارة او قطع بعض
المارة على البعض او قطع الطريق ليل او نهارا في مصر وفيه خلاف الشافعي عن ابي يوسف
انهم ان قصروا في المصير بالسلاح مجرى عليهم احكام قطاع الطريق وان قصدوا بالجر
او الخشب فان كانوا خارج المصير فذلك الحكم وان كانوا يقرب منه او في المصير ان كان
بالليل فذلك ايضا وان كان بالنهار لا مجرى عليهم حكم قطاع الطريق واستحذ النائم
منه الرواية وبه يفتى كذا في التبيين او بين مصريه اذا كانا قرييين بحيث يلقى القتل
غالب الكوفة والخيرة ففيه خلاف الشافعي فلا حد وللولي قوده وارشه وعفوه اي
لا يجب الحد في الصورة المذكورة بل ان كان القتل عدوا فلولي القود والعفو اي تخفيف
بينهما وان كان غير عدو فله الدية والعفو وفي الحنفية والحنق دية الحنق من قبيل القتل بالثقل
وفيه القصاص عند غيرنا في حنيفه ومن فعل غير مرة قتل به يعفى سياسة السباسة ولا
ما حكى عن الفقيه ابي بكر الاعشى ان المدعى عليه السرقة اذا انكر فلا امام ان يعلف فيه بالسراية
فان غلب على ظنه انه سارق وان المال مدوق عنده عاقبه كذا في التبيين كتاب
الجهاد مو في الشرع بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة بالمال وبالرأى
او سيرا السواد او غير ذلك موفر كفاية سواء اي يفرض علينا ان نبداهم بالقتال
وان لم يقاتلوا وبدمج كونهم على الكفاية بقوله ان اقام به بعض سقط عنه الباقي يعني انه

حيدر الشيرازي

صدر الشريعة

صدر الشريف

نَجْدُ الشَّامِ

أى يحصل بهم الفرض من
العباد وهو على ما تقدم من الحكمة
وغيره إذ لا الكفاية في إقناع
دين الله في دفع الشبهة
العباد والله

يقترض على جميع من مؤمن بالله واليوم الآخر والجهاد ولكن اذا اقام به البعض بان يحصل الكفاية بهم فقط
عن الباقيين فلم يحصل الكفاية لا سقط ذكره في البداية فاما ان تتوهم ان فرض الجهاد
سقط عن المسلمين في ديارنا باقامته من في ديار الهند والشرك اذا حصل الكفاية بذلك
وموتوا السقوط عن الباقيين وان تركوا اموالهم المكلفون به واشهد على تقدير تركهم مطلقا
لا تركهم خاصة حتى لو قام به غيرهم من العبيد والنساء سقط الائم عنهم ولذلك قال ان ترك
اثموا ولم يقدروا تركوا اثموا لا على صبي وعبد وامرأة واحم ومقتدوا قطع وفرض عيزان
مجموعا اى على بلد من بلاد الاسلام او ناحية من نواحيه قال في المغرب المجوم التبان بفتح
والدخول من غير استئذان فتخرج المرأة والعبد بلا اذن لان المقصود لا يحصل الا
باقامة الكل في فرض على الكل وحق الزوج والمولى لا يظهر في حق فروض الاعيان قال في الرد
اذا جاء النفير انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو وهم بقدر رتب على الجهاد
فاما من وراءهم فيبعد من العدو فان كان الذين هم بقرب العدو عاجزين عن مقاومة العدو
او قادرين الا انهم لا يجامدون كسلبهم او نهوا عن افتراض على من يليهم فرض عين ثم من يليهم
كذلك حتى يفرض على هذا التدرج على المسلمين كلهم شذفا وغربا وعلى هذا التفصيل في
الجهاد والتجهيز وكره جعلهم في وبدونه لا جعلها يجعل للعالم على علمه والمحال ان يفرض
الجهد على الناس الذين يخرجون الى الجهاد وانما كره لانه يشبه الاجر ولا ضرورة اليه لان
مال بيت المال ينفد لنوايب المسلمين ومذا من جعلها وان حوصروا اى الكفار دعوا
الى الاسلام فان ابوا فالى الجزية هذا في حق من يقبلونه الجزية وسياتي بيان انهم ممنوعون
فان قبلوا فلم يلائمنا الانتصاف وعليهم ما علينا من الانتصاف وكون عقد كتاب
السيد لبيان هذا النوع من الاحكام كفي قرينة ولا يقابل من لم يبلغ الدعوة ونذبت
اى الدعوة الجديدة لمن بلغته فان ابوا اى عادوا اليه حوربا بمجنين وغريق وغريق
ورعى ولو نشر سواهم بنيههم لانيته وقطع شجر وفساد زرع بلا عذر ولا شدة الغر
الحيانة ونقض العهد لا مطلقا بل اذا لم يكن بطريق البذل ان نقضه بذلك الطريق في
سنون والجدعة التي اشير الى جوان ما في قوله عم الحرب جذعها لم يتضمن النقص

٢٠٠

فأفكر من غير خصوصية بما إذا
أخذنا من غير طيب انفسهم

مع الشريعة

صدر الشريعة

نام الشریف

المذكر الغلو الان تعلق
بالغنم فافهم مستند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صدر الشريعة

فلا اختصاص بجوار ما بزمان قيام الحرب والمثلة اسم من مثله اي تكلم به معناه جعله
نكالا وعبرة لغيره مثل قطع الاعضاء وتوبيد ومثله العديدين نسخت بقوله عزم
لا تغلوا ولا تعدوا ولا تمثلوا قال في الاختيار المثلثة المنهية بعد الظفر بهم ولا بأس بها
قبله لانه ابلغ في كتبهم واضربهم وقتل غير مكلف وشيخ فان قال في الذخيرة هذا الجواب
في الشيخ الكبير الفاني الذي لا يقدر ولا على الصياح ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل
الرأى والتدبير اما اذا كان يقدر على ذلك يقتله لانه يقتله محارب ويجنيه عن محاربه
القتال وبالا حتيال كمثل المحارب واجه ومقتله خلافا للثا في في الشيخ والاعم والمقتل
وامانة الاملكه ذكر في النكا في ان الصواب ايضا يقتل اذا كان ملكا او مقاتلا منهم او مقيما بالمال
او الرأى والاحتيال واب كافر بدار اي لا يقدر الا بانه الكافر ابتداء وانما قال ابتداء لانه اذا
قصد الاب قتله بحيث لا يمكن دفعه الا بقتله يجوز له قتله فيقتله بالنصب اي لان يقتله
غير ابنه فالفعل المضارع ينتصب بان مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها سببا لا بقاء
بعد عدة اشياء منها النفي فينبغي ان يصير اباد الابن عن قتل ابيه على وجه يتضمن السببية
لقتله غيره اياه بان يثقله ويلبسه الى ان يحكي اخر فيقتله اشير الى من في عبادة الهاديه
القائلة فان ادركه امتنع عليه حتى يقتله غيره حيث قال عليه دون عنه واخرج صحف
وامانة الا في جيش يؤمن عليه وصولوا ان خيرا ولو منهم مال ان لنا به حاجة ونبذل ما
فقولوا لفظ كان مضمرا في المواضع الثلاثة والنبا القاء الجليلهم بنقض العهد وقبل
بنداي قوتلوا قبل نبل لو خانوا لم يقبلوا لعدم الحاجة اليه فان خيانتهم لا تتحقق بدونه
وصوح المرتدي عن القادر على المحاربة الممتنع عن الاخذ على ما دل عليه عبارة العامة
بلا مال لانه يكون جزية لانه بعد النزول ساحتهم يكون غنيمة بل لان في اخذ المالكين
نوع تقدير لهم على الارتداد وذلك لا يجوز ولا رد ان اخذ لانه مال غير معصوم ولا يباح
سلاح وحديد منهم ولو بعد صلح اي لا يفعل ذلك لانه مكروه لانه لا ينبغي ان يفعل ذلك لانه
غير مستحب كما يقع من الهاديه وصح امان حرورة فان كان شرابا وادب اي المباش
لذلك الصلح ولغا امان الذي وصل في دارهم اسير كان او تاجر او من اسلمه ثم لم يجر

صدر الشريعة

وضمن بعض الاحوال المنع عن
العداوة
صدر الشريعة

وتابع الشريعة
منه في اجازة الامانة في دار الحرب
منه في اجازة الامانة في دار الحرب
منه في اجازة الامانة في دار الحرب

صدر الشريعة

ومجنون وصبي وعبد الاما ذونين قال في الاختيار وعامة الشايخ على انه لا يصح صلح
ملكه ذون لان المصلحة واخيرة حقيقة لا يمتد الى اليها الامانة كشرية تجدية وممارسة
وذلك بعد البلوغ المقم وقسمته قسم الامام بين الجيش ما فتح خوة
او اقرا صله عليه بحرية وضاح عطف على قوله قسم الامام ثم عطف على احد ما
وقر الاسرى ان لم يملوا او استدرهم او تركهم احرار ذمة لنا اي لكون امل من لنا اذا
لم يكونوا من مشركي العرب والمتردين وانما لم نعرض لهذا البيان من اعمادا على ما يأتى
في موضع ونفي منهم وفداؤهم المنة ان يطلقهم بحا ناسوا كان الاطلاق بعد اسلامهم او قبله
اشير الى ذلك في التعليل الذي ذكر في الهاديه وقال الشافعي يجوز المنة والفداء ان يطلقهم
باخذ مال او اسير في مقابلتهم قال في الهاديه ولا لغاوى بالاسارى عندا في حنيضة وقال الا في
بهم اسارى المسلمين وموقول الشافعي واما المفاداة بمال ماخذه منهم لا يجوز في المشركين
بهم المذنب وفي السيد الكبير انه لا بأس به اذا كان بالمسلمين حاجة استدلالا بالاسارى
بهم وهذا البيان من ظاهر في عدم الفرق بين ان يكون ذلك قبل وضع الحرب او ارضا
او بعده ثم انه علم من نفي المنة والفداء في دارهم الى دارهم بطريق الدلالة فلا حاجة الى ذكره
ولذلك تركه وعقد ابيه شق بغير ما ذهبنا وحرفت وقال الشافعي تنكر وقسمه مع
ثم خلافا للثا في الا ابراعا ان لم يكن للامام حوله بحمل عليها الغنائم فيرد منها ويقسم والرد
ومرد تحميم كفا نرفية اي في المقم خلافا للثا في بعد انقضاء القتال الاسوق لم يقاتل
ولامن مات ثم لانه بالاحراز يصير ملكا لنا وعند الشافعي باستقرار مزينة الكفار يصير
ملكنا نحن مات بعد ذلك يورث نصيبه عنده ويورث قسط من مات منا وحل
لنا ثم طعام وحلف وحطب ودمن شرط الحاجة في السيد الصغيرة حتى لو كان بلا حاجة
يكفه ولم يشترطها في السيد الكبير وبه اخذ المصوات والامال والدواب فالحاجة شرط فيها
بلا خلاف ولذلك قال وسلاح به حاجة بلا قسمه لا بعدا لخروج منها ولا بيعها الى الجور والفاغين
بيعها ذكره في المبسوط ونحوها ورده الفضل الى المقم ومن اسلم ثم احرز نفسه انما قال
ولم يقر عصم لان من اسلم في دار الحرب ولم يخرج الى دار الاسلام لا يكون معصوما عند

منه في اجازة الامانة في دار الحرب
منه في اجازة الامانة في دار الحرب
منه في اجازة الامانة في دار الحرب

منه في اجازة الامانة في دار الحرب
منه في اجازة الامانة في دار الحرب
منه في اجازة الامانة في دار الحرب

صدر الشريعة
منه في اجازة الامانة في دار الحرب
منه في اجازة الامانة في دار الحرب

ج ٥٠ الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

التي خيفة ويكون محرزا مرة في ذلك في البداية وطغلة لانه صار سائبا فاعلموا بالاموال
 محرزا سائبا كان اودميا انما قال محرزا دون معصوما ليشنا ولا سلم ثم لا والله كبرا
 وعرضه وجلها خلافا للشا في في الاخير وحقاره وقال الشافعي موله لانه في يده
 فصار كالمقول ولنا ان العقار في يد اسر الدار وسلطانها اذ هو من جلد دار الحرب
 فلم يكن في يده حقيقة وعنده مقتلا وماله مع حرى بقصب وما كان غصبيا في يده
 اودمى فهو في يده عند خلافا لما اوجب على اختلاف الروايتين او وديعة ويعتبر وقت
 المجاوزة اى العبد في استحقاق سهم الفارس للفرس وقت الانفصال من دار الاسلام
 اذ دار الحرب وموا لمعنى المجاوزة اى مجاوزة الدرب وموا الباب الواسع فخر
 وبالفارسية درواز اريد به مدخل دار الحرب وعند الشافعي وقت القتال من دخل
 دارهم فارسا فنعق فرسه اى مات فشهد الواقعة راجلا فله سهمان سهم فارس
 عنده وعند الفارس ثلثة اسهم وثوقا لثا في ومن دخل راجلا فله سهم فارس فله سهم فارس
 وجوانا لثا في على العكس ولا يسهم الا للفرس اى واحد فلا يسهم للبغال والابل وعند الشافعي
 يسهم للفرسين ولا للملوك لم يقل بعد لعدم شموله المكاتب على ما اوضحه عنه قول صاحب
 الهداية والمكاتب بمنزلة العبد وصحب وامرأة وذى ورضخ لهم الرضخ اعطاء الفيل
 والبراد من الفيل من سهم الغنيمة ثم المملوك لما يرضخ له اذا قاتل اودل على الطريق فله
 للسكين واليتيم وابن السبيل وقدم فقرا وذوى القربى عليهم ولا يسهم لغيرهم وذكر
 في الحسن للتبديك وسهم النبي عرم سقط بموته كالصفي وعند الشافعي يقسم على خمسة اسهم
 سهم الرسول عرم وهو الخليفة وعندنا سقط من ايموته عرم كما سقط الصفي فانه كان النبي
 ان يصطفى لنفسه شيئا من الغنيمة وسهم ذوى القربى لهم اى لبنى ما شئ وبها المطلب
 يستوى فيه فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين له قوله ولذى القربى
 من غير فصل بين الغنى والفقير ولنا ان الخلفاء الاربعة الراشدين قسموه على ثلثة
 على نحو ما قلنا وكفى بهم قدوة وقال عليه السلام يا معشر بنو ما شئ ان الله كره لكم غلبة الفارس
 واوساخهم وعوضكم منها الخس والخسر من الغنيمة والعوض انما ثبت في حق من ثبت

في حقه المعوض وسهم الفقراء والنبي عرم اعطاهم النصف الا يرى انه عرم عدل فقال انهم
 لم يزلوا مع سكر في الجاهلية والاسلام وشبك بين اصابعه وبهذا تبين ان المراد
 بالنصف قرب النصف لا قرب القربة فلم يبق بعد موته عرم فلا يستحقون بعده الا
 بالفقر هذا قول الكرخي وقال الطحاوى فقيرهم ايضا محروم وجه الاول وقيل هو الاصح
 ما روى ان عمر رضي الله عنهما على الفقراء منهم والاجماع انعقد على سقوط حق الاغنياء
 اما فقراؤهم يدخلون في الاصناف الثلاثة ومن دخل دارهم فاغار حرم الامن لانه
 له ولا اذن لان الخدم من الغنيمة وهم ما يؤخذ من الكفار قهرها وهذا بالمنفعة فان لم يكن
 منعة لكن وجد اذن الامام فهو في حكم المنعة لانه بالاذن التزام نصرتة بالامداد فصار
 كالمنعة وللامام ان ينقل وقت القتال حثا فيقول من قتل قتيلا اسمه قتيلا لغير
 من القتل فله سلب التنفيل اعطاء شئ زائد على سهم الغنيمة والتركيب يدل على الزيادة
 او لدية من قطعة من الجيش جعلت لكم الربيع مثلا بعد الحرس اى بعد رفع الحرس لكم
 ربيع الباقي او ثلثه او نحو ذلك لا بعد الاحراز من اى بدار الاسلام اذ يصير ملكا
 للفاغين الامن الحرس وسلبه ما معه حق مركبه وما عليه السلب كما ما ثبت به القول
 عليه ما سودة القتال او زينة للقائا كشيابه وسلاحه وفرسه وكذا خاتمه وسواره
 ومنطقته في الصحيح كذا في الحقايق ومولاه لان لم ينقل خلافا للشافعي فان السلب
 عنده للقاتل اذا كان من اصلان يسهم له في الغنيمة وقد قتله مقبلا بين الصفيين
 على وجه المبارزة له قوله عرم من قتل قتيلا فله سلبه ونحن هذا على التنفيل لا على
 وضع الشرع لما قال عرم لحبيب بن ابي سريته ليس لك من سلب قتيلك الا
 ما طابت به نفس امارتك **باب استيلاء الكفار اذ اغلبوا على مالنا واموالهم**
 بداهم اوسى بعضهم بعضا واخذوا ما لهم ملكوه شرطا للاحراز بالدار مخصوص
 بالسبي الا على ما اوضحه عنه صاحب الهداية ولذلك قدمها وقال الشافعي
 لا يملك الكفار ما لنا بالاستيلاء والاحراز لان النهي عن الافعال الحسية يوجب
 الفسخ لعينه والقبض لعينه لا يفيد حكما شرعيا ومو الملك فلنا ان الاستيلاء

ج ٥٠ الشريعة

غيره يجب ان الشريعة واصاب
 وفاته لو اذنت كما وقع في الواقع
 لنوم نعلق الشريعة ما شئ

على الاموال ليس منها لذات بل بواسطة العصمة في الحيا والعصمة انما تثبت في
حقنا لا في اصل الحرب لانها بالخطاب ولا تثبت له في حقهم لانقطاع ولاية التبليغ
والالزام فكان استيلاؤهم على هذا المال واستيلاؤهم على الصيد وسواه ولو سلم ان
العصمة ثابتة في حق الجميع الا انها انتهت بانتهاء سببها وهو الا حراز فانه بالبراءة
وقد انتهت كالايمان بالحراز مع بدار الحرب واذا انتهت العصمة سقط النهي فلم يبق الا
مخاطرة فصلح ان تكون سببا للملك بخلاف حرازنا لان العصمة عن الاستدقاق بالحري
المؤكد بالاسلام ولم ينفى بالاحراز الموجود منهم وبغيره فانه اليهم فاخذه والتحقق بالاستيلاء
ادلا للجهاد ولا حرا ومردنا وام ولدنا ومكاتبنا ونحوها فيها اي في دار الحرب انما
قال هذا لانهم لو اخذوه في دار الاسلام واحرزوه بدار الحرب لم يكونوا اجاعا ابقاوا اخذوه
خلافا لما فيها اخذوه لهما ان عصمت كانت لحق المولى وقد زالت فصار مباحا ووقع في
ايديهم وله ان يظهر يده على نفسه باخروجه من دارنا لان سقوط اعتبار التحقق بالمولى
حليته فكيفنا له من الانتفاع وقد زالت يد المولى فظهرت يده على نفسه وصار معصوما بغير
فلم يبق حلا للملك فلو ابق بمتاع فاحدما الكفار فصار ما منهم رجلا اخذ العبد بما نواخره
بالثمن لما سارهم لا يكون العبد الا بقر وميكولون متاعنا وقال لا ياخذ العبد ايضا وتلك
بالقلبة حرم وما هو ملكهم ومن وجدنا ماله في يد الغائب او في يد غيره من مصادف الغنى
او في يد تاجر شرى منهم ولا حاجة الى ان يقال بعد ما غلبنا عليهم لان الوعدان في يد المالكين
لا يكون الا بعد ذلك وانما ترك قيد الوعدان بما ذكر اعتمادا على انفسهم من قوله اخذه
بلا شيء ان لم يقسم اي بين ارباب الحقوق وبالقائمة ان قسم وبالثمن ان شراه منهم
تاجر به وبقيمة العرض ان اشتد به وبقيمة ان وسب له وان استعبد فبيع ثم كذا اي
اسر منه ايضا فبيع مرة اخرى فله المشتري الاول اخذه من الثاني بثمن ثم لبيده اخذه
منه بالثمنين وقيل اخذ الاول لا كالا يوضع الثمن الذي اعطاه بارس عينه اي عيب
العبد الماسور شيئا اي ان فقدت عينه في يد التاجر فاخذ ارشه فالملك القديم باخذ
بكل الثمن ان شاء ولا يحط من الثمن شيئا بازا ما اخذ من الارش وعقبت عبيد مسلم شاة

صدر الشريعة

ما كان الاستيلاء ماله وام كان له حالة البقاء حكم الاستيلاء

تاج الشريعة

لا حاجة الى قيد القيد العاج في كلام صدر الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

مما غلبت الغائبات

تاج الشريعة

تاج الشريعة

لا يحط ما في الشريعة
اخره عن موضع اورد فيه
تاج الشريعة واصابنا
عرض ان الضمير في عينة
راجع الى الماسور منه

مستأنس منا واخذنا من ماله عندنا وقال لا يعتق لان الازالة كانت مستحقة بطريق
معين وموالبع وقد انقطعت ولاية الجهاد عليه فبقي في يده عبدا وله ان يخلصه المسلم
عن ذلك الكافر واجب في مقام الشط ومقام التغريق فيما اذا اسلم احد الزوجين
في دار الحرب كعبد لهم اسلم ثم فجاونا او ظهرنا عليهم انما قال فجاونا نادونا فخرج الينا ليعم
ما اذا عكرا المسلمين ومم في دار الحرب المستأنس من مويهم لملاذخر
دار الحرب بايمان او كافرا دخل دار الاسلام بايمان لا يتعدى من تاجرنا ثم لهم وماله
الا اذا اخذ منهم ماله او حبه او غيره بعله ولم ينفه عنه وما اخرجنا اي بطريق التوثيق
ملك ماله حراما لانه ظفر بماله مباح وانما كان حراما للعذر فينصدق به وان اذانه حرمي
ونته واذنته وذنته اقضت كذا في المغرب او اذان حربي او غصب احد من الاخر
وجاءتنا لم يقض لاحد شين لانه لا ولاية لنا على المستأنس اذ اوجبه على اطلاقه بل لانه
ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعاله وانما التزم فيما سبق في حق حكمه بيش
في دارنا وقال ابو يوسف يقض بالدين على المسلم دون الغصب لانه التزم احكام
الاسلام حيث كان واجيب عنه بانه لما امتنع في حق المستأنس ايضا تخفيفا للتوثيق
بينهما وكذا لو فعل ذلك حربيان وجاءيا مستأنسين لما ذكرنا وان جاءيا مسلمين ففهمنا
بالدين لو وقع المداينة بتراضيهما والتزامها الاحكام بالاسلام لا الغصب لان الغاصب ملكه
بان فقلنا لم ستأنسنا مثله جدا او خطاء ادى من ماله وكفر الخطاء دون العمد لانها لا يجب
للعبد عندنا اما الكفارة والدية في الخطاء فليقولوا من قتل مؤمنا خطأ فخرير بدينه مؤمن ودية
سنة الى امله وانما يجب في ماله لان العاقلة لا قدرة على الصيانة مع تباين الرايين والوجوب
عليهم على اعتبار تركها وانما يجب في العمد في ماله ان العوقل لا تعقل العمد والقصاص في سقط
للشبهة فلا بد من الدية صيانة للدم المعصوم فتعين ان يكون ذلك من ماله وفي الاسيرين
كفر فقط في الخطاء اي لا يجب عليه سوى الكفارة في الخطاء ومنع عنه وقال لا يجب عليه الدية
في العمد والخطاء من ماله لان العصمة لا تبطل بالاسر كما لا تبطل بالادخول دارهم بالامان وله ان
الاسير صارت بغيره بالقر فلا يجب بقتله دية كاصله وموافقا بخلاف المستأنس فانه ليس

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة
كان دار الحرب دار اباة الدين
فحينئذ ذلك شبهة سقطت العقوبة
لان عود سون الاربعة سقطت
العقوبة الا انك انما سقطت
بقوله اقلوا في مستأنس

من قال بالاستيلاء فقدس في كلامه
صدر الشريعة

خطا من صدر الشريعة حيث علم

نقول بوضع عليهم الجزية اذا كانوا يقدرون على العار وموقوف الى يوسف قال عمر بن الخطاب
قلت محمد بن قيس قال القياس ما قال ابو حنيفة كذا في شرح القدرى للاقطع وهو وامر
ويعملون واجي وزين وكذا المغلوج والشيخ الكبير عن ابي يوسف انه يجب اذا كان ذاملا
وفقلا ليسب وقدمه خلاف الشافعي فيه وتسقط بالموت والا سلام خلاف الشافعي فيها
وتدخلنا لتكر خلافا لها والشافعي ولا يحد بتبعه للنصارى وكنيسة اليهودى
من اولهم اعادة الهندية وميز الذي في رية وسركه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيالا ولا
يعمل سلاح ويظهر الكسب موطئ غليظ بقدر الاصبع من الصوف يشده الذي على وسطه
وموخي الزنار من الابرسيم ويركب على سرج كاف وميزت نساؤه في الطريق والحكم
على دورهم كيلا يستفعلهم ونقص هذه ان غلب على موضع حربنا او حق بدارهم وصار لهم
في الحكم بغيره بلحاظ لكن لو استردت والمرد بعد لان اشع عن الجزية اوزن بمسنة
او قتلها او سب النجم سب النجم لو كان من مسلم حردم ذكره الاقطع في شرح القدرى
وعند الشافعي موقوف العهد ويؤخذ من مال بالغ يغلب على يغلب وتعليبه لانه اراد بالتغلب
ذلك الجبل ذكر اكان او اتى ضعف زكوتنا ومن مولا الجزية واخراج خلافا لغيره فانه يقول
يؤخذ منه ضعف زكوتنا ومولنا في الاراضي ونصف العشر في غير ما يجب فيه الزكاة
كقول القريشي فانه يؤخذ منه الجزية واخراج فقوله عليه السلام مولى القوم منهم انما يعمل
في حرية الصدقة فيجعل مولى الهاشمي كالحاشمي في هذا الحكم لان الحرمات تثبت بالشبهات
ومصر في الجزية واخراج ومال التغلب ومدينتهم للامام وما اخذ منهم بالاربعة مصادق
تغزو بنا قنطرة وجسر القنطرة ما يكون مركبا والجدر خلافا لما يشد على السفن
وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق المقاتلة وذرايرهم ومن مات في نصف السنة حرم
من القضاة لانه مسلمة فلا يملك قبل القبض ويقتط بالموت واملا العطاء في زمانا القاتل
والفقير والمدريس **باب** المرتد من ارتدوا العياذ بالله عرض عليه الاسلام وكشف
شبهته وان استعمل جسد ثلثة ايام فان تاب جزاء الشرط بخذوف وموفاهاى فبالخسلة
الحسنة اخذ والا فمضى الى التوبة بالتبكي عن كارتين سوى الاسلام او عا انتقل اليه

قدس نفيظنا في باب المسلمين

سدر الشريعة

سدر الشريعة
على عدم ملك الصلوة قبل القبض

سدر الشريعة

قيل

قيل العرض ترك ندب بلا ضمان لان الكفر يبيح والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب
وعن الشافعي انه يجب ان يمهله الامام ثلثة ايام ولا يحل قتله قبل ذلك ويؤول ملكه
عن ماله موقوفات يفرز والامراحي وقال لا يؤول ملكه فان اسلم عاد وان مات او قتل او طلق
بدارهم وحكم به عتق مدبره وام ولد وحردين عليه لانه في حكم الميت والدين المؤجلين
حالا يموت المديون وعند الشافعي يبيع موقوفه اكان وكسب اسلامه لو ارثه المسلم
ان لم يمتصحه عند حوقه بدار الحرب وكسب ردة في مناعته وقال افيما اذا قتل
او مات كلاما لو ارثه المسلم وقال الشافعي كلاما في وقضى دين كل حاله كسب تلك الحال
وقالا يفتقرون دينه من الكسبين وبطلانها وجه وجه طلاق واستيلاده وتوقف
مفاوضة ويبيع وشراؤه ومبته واجارته وتديره وكتابته وصيته ان اسلم نفذ وان
مات او قتل او حرق وحكم به بطلان العلم ان تصرفات المرتد على قسمين نافذ بالاتفاق كالا
والطلاق لانه لا يفتقر الى حقيقة الملك وتام الولاية وبطلان الاتفاق كالشكاح والبيع لانه
يعتمد الملة والامانة وموقوف بالاتفاق كالمعاوضة لانها تعتمد المساواة ولا مساواة
بين المسلم والمرد ما لم يسم ومختلف في توقيفه وموفاى ما ذكر فانه موقوف عنده وناقض
عندما وان جاء مسلما قبل حكم فانه لا يرتد وان جاء بعده وماله مع ورثته اخذه ولا يقتل مرتد
خلافا للشافعي ونجس حقه مسلم ومصحفها وكسبها لورثتها فان ولدت امته فادعاه فهو له
حرا يرتد في المسلم مطلقا سواء كان بين الارتداد والولادة اقل من سنة اشهر او اكثر
لان الولد يبيع المسلم ابو يه فيتبع الام فيكون مسلما والمسلم يرث المرتدان مات او حرق
بدارهم وكذا في النصرانية الا اذا جاءت لنصف حوالا واكثر منذ ارتد لان الولد يبيع الاب
حيث لان الاب يجبر على الاسلام فيكون اقرب الى الاسلام من الام فصار في حكم المرتد
والمرتد لا يرث المرتد وانما قال لنصف حوالا واكثر لانه اذا ولدت له اقامته يبقيا حيا
عند الردة فيكون مسلما تبعلا لبيه بخلاف ما اذا جاءت به ستة اشهر او اكثر ذكره
في التبيين وان حرق اي بدار الحرب بماله فظهر عليه فهو في يه ليس لورثته عليه
سبل لان ملكهم فيه غير ثابت حيث لحقها بعد ابتداء فسقطت عصمة بالحقاق

سدر الشريعة

سدر الشريعة

سدر الشريعة

سدر الشريعة

سدر الشريعة
قال الامام اذا جاءت الاشهر
نصف حوالا

وكذا عصمة ماله لانه تبع للنفس وان رجع بعنه بعد ما لحق لها بالمال وحكم به فالحق انه الذي
 بماله فظهر عليه فهو لورثته قبل قسمته يعني بين الغائبين لا لما لحق بها والحرب وحكم به
 ملكته الورثة فلذلك القديم ان ياخذ ماله قبل القسمة يعني ان يرضى وان قضى بعد من يرضى
 الحق لابنه اي قضى لابنه فكانه في سلمه صلبها والولاء للاب لان الكتابة وقعت جائزة
 والابن خليفة الاب فاذا جاء الاب سلمه صلبه الابن كالموكلين الاب فالبدل له والعق
 واقع عنه ومن قتل من دخل خطا فالحق او قتل فديته في كسب الاسلام لان الدية لا تكون
 على العاقلة عند عدم النص فكلون في ماله فعنده يكون في كسب الاسلام لان كسب الدية
 في وعندهما في الكسبين ومن قطع يده عدا قاتله والعياد بالدم ومات منه او لحق اي لحق به
 الحرب فلفظي في سلمه فمات منه ضمن القاطع نصف للدية في ماله لوارثه لان القطع حر كالحل
 والراية حدثت بخلافه معصوم فاعتبر القطع لا الساية فيجب نصف الدية وانما يجب ماله
 لان العدا لا تتحل العاقلة وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو الارتداد وان اسلم
 من فمات اي من ذلك القطع ضمن الكمال لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت الساية
 من اعندهما وقال محمد بن حنبل في النصف من الارتداد اذا اذ احذر الساية فلا يثقل
 بالاسلام الى الضمان مكاتب ارتد فالحق فاخذ ماله فقتل فديته لسيده وما بقي لوارثه
 زوجان ارتد فالحق فولدت من الولد فظهر عليهم فالولدان في الاول يجبر على
 الاسلام لاولده وفي رواية الحنبل يجبر ولد الولد ايضا ومنابا على ان ولد الولد لا يبع
 الجد في الاسلام فامر الرواية وسبعة في رواية الحسن وصح ارتداد من يعقل واسلم
 ويجبر عليه ولا يقتل ان اتى من اعند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ارتداده ليس
 بارتداد واسلامه اسلام ذكره في البداية وعند زفر بن قيس الشافعي لا يبع ارتداده
 ولا اسلامه ولا يثقل حنيفة وابي يوسف ويحمد ان عيلاد اسلم في صباه وصح التبعهم اسلامه
 واقتضاه بذلك مشهور قال سفيان بن عيينة على الاسلام طرا غلاما ما بلغت او ان حلفي
 البغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام دحاهم الى العود
 وكشف عن شبهتهم فان يحسنوا اي اتخذوا حيتلا وما قيل اي انجازوا يعني بالوا

بقيته

بقيته

بقيته

سدا الشريعة

تأيد الشريعة

الى

الى فئة من المسلمين ليستعينوا فليس بذلك اذ لاله فيما ذكر عليه ولا يوسر منها
 بجمعة من حلفائهم ببناء عكدها ذكر شيخ الاسلام خولدها وهو المذهب عندنا وذكر
 القدوري في مختصره لا سدا م يقتل وسوق لالشافي لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفعا
 ومن مسلمون ولنا ان الحكم يدار على دليله وموتعكرهم واجتماعهم فان صبر الامام الى
 ان يبذروا بما لا يمكن دفع شرهم ونجسهم على جبرهم يقال اجزئت المجتوح اذا سرعت
 قتله وفيه ايضا خلاف الشافعي والافلا اي ان لم يكن لهم فئة لا يجوز جرحهم ولا تتبع موالهم
 لان قتلهم كان لدفع شرهم وقد اندفع بدونه فلا يقتل لكونه مسلما ولا يسي ذريتهم ويجسد
 ماله الى ان يتوبوا ويستعملوا سلامهم وخيلهم عدا الحاجة خلافا لالشافي ولا يجب شي
 يقتل باع مثله ان ظهر عليهم اذ لا ولاية للامام عليهم حال القتل فلم يوجب ولم ينقلب
 موجبا بعده وان غلبوا على مصر فقتل من اسلمه اخر منه عدا فظهر عليهم قتل به سدا اذا
 لم جبر على اسلم مصر احكامهم بل ان جرحهم الامام العدل قبل ذلك عنه لان ولاية الامام العدل
 لا ينقطع قبل ان يجري احكامهم فيجب القصاص وبعد الاجراء ينقطع فلا يجب وباع
 قتل عاد لا امر عيا حقيقته مصر عليه اي قال كنت على الحق وانا الان عليه قال في غاية البيان
 سدا الارت ان تكون مصر على دعواه فاذا رجع فقد بطلت ديانته فلا ارث يرثه كغيره
 اي كايث العادل الباغي فان اقرانه على باطل لا سدا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 لا يرث الباغي العادل سواء ادعى حقيقته او اقرانه على الباطل وقال الشافعي لا يرث العادل
 ايضا كذا في التبيين وفي البداية ان قوله كقول ابي يوسف ويبيع السلاح من رجوان
 علم انه من اسلم الفتنة كرهه والافلا **كتاب** اللقيط هو في الشريعة اسم لحي مولود
 طرعه اسلمه خوف من العيلة او اقرانه من نعمة الرية مضيقه ثم حرره غام وغاسم
 لقيط باعتبار ماله وتفاوت الاستصلاح حاله كذا في المبسوط رفعه احب وان خيف
 سدا كره اي غلب على ظنه ضياعه يجب كالتقطه من اعلى وفوق ما في البداية وفي البداية اما
 حال الذئب فهي ان يخاف عليها الضيعة لوتدكها وما حاله الاباحة فهو ان لا يخاف عليها
 الضيعة فياخذ ما لصاحبها من عندنا وقال الشافعي اذا خاف عليها الضيعة

صدر الشريعة

وتبع موالهم ان لم يمت
 وفيه ايضا خلاف الشافعي

صدر الشريعة

تأيد الشريعة

صدر الشريعة

وبما فقد في شرح القدوري
 لا يقع

يجب اخذها وان لم يحف يستحب اخذها وموصلا بحجر رقة ونفقته وجنايته في بيت
 المال وارثه له ولا يؤخذ من اخذه ونسبه من ادعاه ولورجلين حرين مسلمين
 لا بد من مذهب الشرطين عندنا خلافا للشافعي والتقصير يطلب من شرح القدوري
 للاقطع او من يصف منها علامة به اى كائنه به في نفس الامر فلا حاجة الى ذكر قيد العرق
 قال في شرح الطحاوي ان ادعى رجلان نسبه فابهما اقام البينة يقض له ولو اقاما جميعا
 يقضى لهما وان لم يقيما البينة يخبر ان احدهما وصف العلامة في حده فاصاب والاخر
 لم يصف فانه يجعل بين الواسف ولو لم يصف واحد منهما فانه يجعل بينهما جميعا وعيدا
 عطف على قوله ولورجلين وكان يصح الى ان كان المدعى عبد بنيت نسبه منه لانه لا يظن
 يكون حقا لان الاصل في دار الاسلام الحرية او ذميا وكان مسلما ان لم يوجد في مفرقه اى في
 مفرا لذي بيت لم يقبل ان لم يكن لان العبد لا يولد له ولدان فيه لا لعدم كونه فيه وقت
 الدعوة وذبما ان كان ذميا ان وجد فيه والواجد ذميا قال هذا لان العبد من اللواجد
 لا المدعى وهذا ظاهر من الهداية وان خفي على من قال وذبما ان وجد اعلم ان السيلة على
 اربعة اوجه احدها ان يجده مسلم في مكان المسلمين كالسجد فكون مسلما وثالثها ان
 يجده كافرا في مكان الكفار فكون كافرا وثالثها ان يجده مسلم في مكان الكفار ورابعها ان
 يجده كافرا في مكان المسلمين وفي ما تميز الصور بين اختلاف الرواية في كتاب اللقب
 من المبسوط اعتبار المكان لسبقه وفي بعض نسخ كتاب الدعوى منه اعتبار الواحد وهو
 رواية ابن سماعة عن محمد بن قنوة البجلي في بعض نسخ اعتبار الاسلام يعبر ايهما كان موجبا
 للاسلام يعتبر ذلك نظرا للصغير وما شدد عليه صرف اليه بامر قاض وقيل بدونه ولللفظ
 قبض بنبته وتسلمه في مرة لانها لم تصرق ماله ولا اجازته في الاصح احتذر به عن
 رواية القدوري في مختصر كتاب **اللقطة** بضم اللام وفتح القاف عن يوب
 ضايحا للقطعة من اللقط ومواخذ النبي من الارض وماله ان اسهده على اخذه ليرفعه
 على ربه الا شهاده ان يقول سمعته يشهد لقطه فدله والى ان لم يشهد له خلافا
 ضمن ان محمد المالك اخذه للرد عندنا **وعندنا** في يوسف الا يضمن بل القول

تاج الشريعة

سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 تاج الشريعة

في رد تاج الشريعة

سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في رد تاج الشريعة

في انه اخذه للرد قبل الخلاف فيما اذا ترك الاشهاد مع التمكن منه اما عند عدمه بان لم يجد
 من يشهد وخاف ان يادخه منه نظام لا يكون ضامنا ذكره في المبسوط وخبر فيها في مكان ومجا
 اى سفيان يعرفها في المكان الذي لقما فيه وفي الجامع فان ذلك اقرب الى الوصول
 الى صاحبها وعن الحلواني انه يكفي في الاشهاد ان يادخها ليرد ما على صاحبها ويكون
 ذلك تعريفا ومواذكون في السير مدة لا تطلب بعد ما في الصحيح اختلفوا في مدة
 التعريف والصحيح انها غير مقدرة بمدة معلومة بل هي مفوضة الى راي المتلفظ فوفى
 الى ان يغلب على ظنه انها لا تطلب بعد ذلك وقد رما محمد في الاصل بالحوار من غير تفصيل
 بين القليل والكثير وموقوف مالك والشافعي سواء اخذت من الحلال والحرام وقال الشافعي
 لقطه الحرام يجب تعريفها الى ان ينج صاحبها وما لا يبقى كالطعم المعدة للاكل وبعض الثمار
 الى ان يخاف فسادها ثم ينفع بها فقيرا والاى وان لم يكن فقيرا تصدق وعند الشافعي يجوز
 ان ينفع بها وان كان غنيا ولو على أصله وفرعه وعمره لم يقبل ان كانا فقرا لا انهما
 من قوله تصدق فانه لا يكون الا على الفقير واستكثار جوار الطفر بصاحبها من ذمها لا يخاف
 فاداه فان جاز بها واجازة فله اجرة اى ثواب التصديق او ضمن الآخذ والمكث
 ان مكث في يده وان كانا قايما اخذه ذكره في الهداية كما في بهيمة وجدت لافرق عندنا في اللقط
 بين ان يكون بهيمة وغيره وعندنا مالك والشافعي اذا وجد بهيمة او بقرة او فرسا في الصحراء
 فالترك افضل وما انفق عليها بلا اذن حكم بترع وباذنه دين على ربهها واجرا لقانونها لم
 منفعة وانفق عليها من الضال فان قلت ما الفرق بين المأبوق والضال حتى جاز اجاز
 الثاني دون الاول قلت لان في اجابة الأبق تعريفه على خلاف الضال فانه لا يابى غالبا
 كذا في غاية البيان وما لا منفعة له اذن بالانفاق عليها وشرط الرجوع على ربهها في الاصح
 ان كان اى الامر بالانفاق وشرط الرجوع اصله والاباعها وامر بحفظ ثمنها احتذر
 بقوله في الاصح عن رواية اخرى ومن الامر بالانفاق يكفي في ولاية الرجوع على صاحبها
 والمنفق جسمه لا اخذ نفقته فان مكث بعد جبه سقطت اى النفقة لانها بالجبر صلت
 طر من ومو يضمنون بالدين من ادعى وفوق ما في الهداية وذكر في البناء ان جبه لا تسقط

صدر الشريعة

في رد تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

في رد تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

النفقة عند علمائنا الثلاثة خلافا لرفوف في التقريب لابي الحسين القدوري قال الامام ابو القاسم
 علي بن ابي طالب رحمه الله عليه وعلى القاضى وجبها بالنفقة فملكتم لم تقط النفقة خلافا لرفوف لانها دين غير بدل
 عن عين ولا عن علمه فيها ولا تناولها عقد يوجب الضمان وقبله الا ان ملكتم قبل الحرس
 لا تقط النفقة وان بين مدعيها علمتها محل الدفع ولا يجب بل الحجة وقال الشافعي وما لك
 اذا بين العلم بوجوب الدفع **كتاب** الباقي الا باق انطلاق الرقيق ثم ادب اخذ
 لمن قوى عليه وترك الضال احب لانه لا يختفي على مالكه وهو يطلبه فحده ولا كذلك
 ولما داهى راد الباقي قننا او مرتبا او اتم ولد من مدة سفار يعوب درهمان لم يعد
 لها اي لم يكن قيمته اربعين درهما قننا قولنا يوسف وقال محمد ان كانت قيمته اقل من
 اربعين درهما يقضيه بقيمة الادرهما ان اشهدناه اخذه للرد وقال الشافعي لا يجزي
 بلا شرط ومن اقرضها بقسطه وان ابق منه اي من الذي اخذه للرد لم يضمن وان لم يشهد
 فلا شيء له وضمن ان ابق منه خلافا لابي يوسف فان الاشهاد ليس بشرط عنده فلا يضمن
 ويتحقق جعل اذ ادره وعلى المدة من جعله منه اذا كانت قيمته مثل الدين او اقرضه
 وان كانت اكثر فيقدر الدين عليه والباقي على الراهن **كتاب** المفقود وهو اصطلاح
 الفقهاء عايب لم يدر اشتهر اي خبره فلا يدري حيوته وموته حتى في حوائفه فلا يباح
 وقال مالك اذا مضى ربع سنين يفرق القاضى بينه وبين امراته وتعتد عدة الوفاة ثم ينفق
 من شاء ولا يقسم ماله ولا يفسخ اجارته ويقيم القاضى من يقبض حقه ويحفظ ماله ويبيع ما كان
 فسادا وينفق على ولده وابويه وعرضه موقوف الحكم في حوائجه لم يقدر بيت في حوائجه
 اذا باه بالشرع الا في ذكره وايضا لا يقع المعلق على موته فيوقف قطعه من مال موته الى
 تعيين سنة اختلف في المدة وظاهر الرواية ان يقدر يموت الاقران وقيل الارفاق ان ينفق
 بتعيين سنة وعليه الفتوى ذكر في الكافي وانما كان ارفق لانه اقر المقادير لعينته والنكاح
 عن حال الاقران انهم ماتوا او غير ممكن او فيه حرج فان ظهر حيا فله ذلك لم يذكر حال ظهوره
 ميتا فله حال فيه وبعد ما اي بعد المدة حكم بموته في ماله يوم تمت المدة فعند عرسه
 الموت ويقسم ماله بين من يرثه الآن وفي مال غيره من حين فقد قبرة ما وقف الى

الى من يرث الف غير مملوثة وذلك ان حيوته بالاستصحاب فان علمنا حيوته فيستفاد
ما لم يظهر خلافه واستصحاب الحال يصلح لابقاء ما كان على ما كان لا لاثبات ما لم يكن ثابتا وفي الاستماع
عن قسمته ما له بين ورثته ابقاء ما كان على ما كان وفي توريثه من الفياثبات ان لم يكن
ثابتا له والان حيوته باعتبار الظاهر وهو يصلح جهة لرفع الاستحقاق للاستحقاق فلا يتحقق
ميراث غيره ويدفع استحقاق ورثته لما له كذا في المسوق **كتاب الشركة**
على الخلطة فسمى العقد شركة وان لم توجد فيه خلطة من ضربان شركة ملكي ومن ان يملك لثان
فصاعدا عينيا باي سبب كان وكل كاجنبي اي كالذي لا شركة فيما لصاحبه وشركة عقد
وركنها الاجاب والقبول وشرطها كون المعقود عليه قابلا للوكالة وعدم ما يقطعها
كشرط درهم ستمائة من الربح لاحد مما فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه الدراهم
السماة بربح يشتركان فيه ومن لم يبع او جه من اهل الشركة او جه من اهل الشركة او جه من اهل الشركة
منه ان لا تكون شركة الصنایع والوجوه مفوضة ولا عانا ولا ليد كذلك في الوجوه في القسم
ما ذكره الطحاوي والكشي واختاره صاحب البدایع انها على ثلثة اوجه شركة بالاسواق وشركة
بالاعمال وشركة بالوجوه وكل منها على وجهين مفوضة وعنان مفوضة ومن شركة متساويين
في المال بعض المال الذي يصح فيه الشركة ولا بأس بزيادة مال لا يجري فيه الشركة والنصف
بعض الكفالة من جهة والوكالة لا مطلق النصف اذ لا بأس ان يكون بيع احدهما او شراؤه
كثير من الآخر وهذا اي التناوي في التصرف مستلزم التناوي في الدين لان الاختلاف
في الدين يؤدي الى الاختلاف في التصرف فان الكافر اذا اشترى خذا وخنزيرا لا يقدر الم
ان يبيعه وكالة من جهته فيفوت شرط التناوي في التصرف ولهذا لم يذكر المص التناوي
في الدين اكتفاء بذكر التناوي في التصرف وهذا تصرف دقيق لا يهتدي الى امثاله الا من
درية في سنا الفن فلا يصح الا بين متحدين حرة وعلموا ملة اي لا بد ان يكونا حرةين بالغين
سنتهما واحدة فلا تصح بين مسلم وكافر وتصح بين مسلمين وكافرين وان كان احدهما مجوسيا
فان الكفر ملة واحدة وهذا عند ما وعند ابي يوسف الاتحاد ملة ليس بشرط وعند الشافعي
لا يجوز لمغا وملة اصلا وقال مالك لا ادري ما المغا وملة ولا ننفعه الا بلفظها اي بلفظها

صدرا الشيع
ثاء الشيع
ثاء الشيع

عن مالك بن نويرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يغفر الله له
بالماء

كل ما يقتضيه وهذا لان المعتمد والمتضمن الوكالة والكفالة فكل منهما وكيل الاخر وكفيلة فاذا
 اشترى احدهما شيئا فللبايع مطالبة الثمن واخذ من الآخر ومشي كل واحد منهما الاطعام
 وكسوتهم وكذا طعام نفسه وكسوته وهذا لا يرد على الدلالة وكذا لو كان لهما مال
 باي شيء فيه الشراكة كالشراء والبيع والاستيجار احتد بالقيود المذكورة مما لم يسم
 لا يصح فيه الشراكة كالجناية والتكاح والخلع والصلح عن دم عدا وعن النفقة او بكفالة باس
 ضمنه الاخر خلافا لهما وبغيره من الاموال الصالحة اي الزم احدهما بما بسبب الكفالة من غير
 الكفو لعنه فالصحيح ان هذا الدين لا يصح بين الشريكين الاخر وضمان العصب والاستهلال
 بمنزلة اي بمنزلة عندنا حنيقة ومعد خلافا لابي يوسف كذا في التبيين وان ورث احدهما او
 وسب له ما يصح فيه الشراكة وقبض اي الموموب صارت عينا اي ينقلب اليها في العود
 والحقان بقيت مفاوضة اي ان ملك احدهما سواء كان بالارث او بالهبة عرضا او عقارا
 بقيت مفاوضة لان مال الشركة لم يزد وعنان وهي شركة في كل تجارة او في نوع ولا تضمن
 الكفالة وتصح ببعض ماله ومع فضل مال احدهما وتساوى مالهما الا الرجح اي تصح بان
 يشتري كل واحد من المال ساويا ولا يكون الرجح ساويا خلافا للزفر والشافعي وكون مال
 احدهما دراهم والاخر دنانير وبلا خلط خلافا لهما من ايضا وكل مطالب بثمن شيء لا غير
 لعدم تضمن الكفالة ثم رجع على شريكه حصته منه ان اذاه من ماله ولا تصح الا بالنقد
 والفاوس النافقة قالوا هذا قول محمد واما عندنا فلا يجوز الشركة والمضاربة ايضا
 بها والتهرب والنفقة ان تعامل الناس بها التبرؤ من غير مضروب والنفقة فضة غير
 مضروبة وقال مالك يجوز بالعروض والكثير والموزون ايضا اذا اتحد الجنب والعقد
 بعد ان باع كل نصف عرضة بنصف عرض الآخر وعقد الشركة وهذا لانه بالبيع صار
 شركة ملك حتى لا يجوز لواحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد بعد ذلك
 صار شركة عقد فجاز لكل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد
 الشركة في العروض لانه بذلك يصير نصف مال واحد منهما مضمونا على صاحبه الثمن
 فكون الرجح اخا صلا من المالكين ربح ما يضمن فيجوز خلاف ما اذا لم يبيعا وتاويله ان اذا

من قال كان النفقة فكانت شركته
 كافية بسبب الدين

تاج الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

كانت قيمة متاعيهما على السواء ولو كان بينهما تفاوت يبيع صاحب الاقل بقدر ما يشاء
 به الشركة وملاك مالها او مال احدهما اي ملك مال الشركة او مال احد الشريكين
 قبل الشراء يبطلها وملاي الهلاك على صاحبه قبل الخلط ملك في يده او في يدي الآخر
 وبعده اي بعد الخلط عليهما فان ملك مال احدهما اي قبل ان يشتري شيئا بعد شراء
 الآخر بماله فشره لهما ورجع على الآخر بخصته من ثمنه اي رجع المشتري على الذي
 ملك ماله بخصته من الثمن لان الشراء قد وقع عليها فلا تغيب به الملك المال وان ملك
 قبل شراء الآخر وكله حين الشركة صريحا فشره لهما شركة ملك ورجع بخصته ثمنه اي
 ان لم يشرك الاخر بماله ان صرحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشتري مشترك بينهما على
 ما شرط لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قايمة فكان مشتركهما حكم الوكالة ويكون
 شركة ملك ويدرج على شريكه حصته من الثمن والا فله اي ان ذكرنا مجرد الشركة ولم
 ينص على الوكالة فيها كان المشتري للذي اشتراه خاصة لان الوقوع على الشركة
 حكم الوكالة التي تتضمنها الشركة فاذا بطلت تبطل ما في ضمنها بخلاف ما اذا صرحا بالوكالة
 لانها مقصودة وكل من شريكي مفاوضة وعنان ان يبيع ويودع ويضارب
 اي يدفع المال مضاربة ويوكل يعني الاجنبي بالبيع والشراء والمال في يده امانة اي في
 يد الوكيل لانه قبض المال باذن المالك لا يحل وجه البذل والوثيقة فصار كالوديع وشركة
 الصنائع والتعب منه هو الوجه الثالث من الشركة وهو ان يشتركا صانعان كالحائك
 او خياط وصباغ وتقبل العمل الاجد بينهما صححت وان شرط العارضي في الاجر ان لا
 وعند الشافعي لا يجوز هذه الشركة وعند زفر لا يجوز الا عند اتحاد العمل في النقطة
 وشروطه وزم كلا عمل قبله احدهما فيطالب بالاجر اي يطالب كل منهما باجر العمل
 سواء كان العامل اياه او شريكه ويبدأ الدافع بالدفع اليه اي يبدء المستعمل بدفع
 الاجرة الى احدتهما واكتسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجوه هذه ربح
 الوجوه من الشركة وهي ان يشتركا بالمال ليشتريا بوجهها اي يشتريا بالانقد
 الثمن بسبب وجابتهما ويبيعا فاحصرا بالبيع يدفعان منه ما وجب عليهما بالشراء

ففي الشركة قبل ان احد مال الشركة
 ملك مال احدهما فبطلت الشركة وقبض
 عنه في الشركة فبطلت الشركة وقبض
 قبل الشراء اي قبل ان يشتري شيئا بعد
 ذلك بعد شراء الآخر وعقد الشركة
 فاصد عنه ولو اني بتم والفاصل بين
 في قوله ملك الاخر ثمن الدلالة على

من قال ان مال الشركة
 صدر الشريعة حيث قال في يد
 كل واحد من الشريكين

تاج الشريعة

تاج الشريعة
 ه قال يطالب به لا يطالب به اياه
 فلا بد اذ النفقة مستمرة

عن من قال ان كل واحد منهما
 فقد سهم من الشركة
 صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

وما فضل يكون بينهما ومنه الشركة لا يجوز عند الشافعي وتصح مفاوضه اذا انصاعا على القدر
 وذكر اجمع ما يقتضيه المفاوضه واجتمع فيها شرائطها ومطلقاتها كحسان وكو كبره لا
 بالشراء يعنى في صورة الاطلاق واقا في الصورة الاولى فكل وكيل الاخر وكفيله وان شربا
 مناصفة المشرى او من الثلثة فالزوج كذلك وبطل شرط الفضل لان الزوج لا يستحق الا
 بالفضل كما مضى او بالمال كسب المال او بالضمان كالاسناد الذي يتقبل العمارين
 الناس ويلقبه على التليذ باقرا اخذ فيطيب له الفضل بالضمان ولا يستحق بغيره
 واستحقاق الزوج في شركة الوجوه بالضمان ومو بعدا ملك في المشترك مكان الزوج
 عليه زوج ما لم يضمن ومو غير جائز وفي المضاربة جاز على خلاف القياس وشركة الوجوه
 ليست في معناها اذ لا يعمل في مال معين وتعين هو الجوز في المضاربة الا يرى ان المال
 لما كان معين في غير شركة الوجوه جاز فيه ايضا اشتراط النفاض بشرط العمل كذا في التبيين
فصل في الشركة الفاسدة ولا يكون للشركة في الاحتطاب والاحتشاش والاشطاب
 وما حصل لكار ولو بغاونه الاخر مثال ان يقلع احدهما ويجمع فله خاصة وللآخر اجر مثله
 بالغاما بلغ عند محمد ولا يزداد على نصف عندنا في يوسف وما اخذه معا فلهما نصفين
 ولا في الاستقاء بان كان لاحدهما بغل وللآخر رابطة واستقيا احدهما والكسب للعامل
 وعليه اجر مثل بالآخر والزوج في الشركة الفاسدة اذا شط في الشركة دراهم سبعة
 من الزوج لاحدهما فانه يفسد الشركة على قدر المال حتى لو كان المال نصفين وشرط الزوج اثلاثا
 فالشط باطل ويكون الزوج نصفين ويبطل الشركة بموت احدهما وحاقه بدارا حرب مثلا
 اذا قضيه ولم ينك احدهما مال الاخر بلا اذنه وان اذن كل صاحب فاديا ولا ضمن الثاني ولو
 جهل راد الاول وقال اذا جهل راد الاول لا يضمن كذا اشار في كتاب الزكوة وفي الزيادات
 ولا يضمن علم باءا شرعية او لم يعلم وهو الصحيح عندنا كذا في التبيين وان ادبا معا بان ادى
 كثرته ما بغية صاحبه واتفق اذا واما في وقت واحد وكذا اذا لم يعلم تقدم احدهما على الاخر
 ضمن كل شرط الاخر وان شربى مفاوضه امت بآذن شرعية ليطا فمحل بلائين وقالا يرجع الزوجان
 على المشترك بنصف الثمن لانه ادى ديننا عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحبه

صدر الشريعة

تأرجح الشريعة

صدر الشريعة

تأرجح الشريعة

تأرجح الشريعة

صدر الشريعة

تأرجح الشريعة

صدر الشريعة

بنصيبه وله ان الجارية دخلت على البغاة جريا على مقتضى الشركة فاشبه حال عدم الاذن
 غير ان الاذن يتضمن مبة نصيبه منه لان الوطى لا يحل الا بالملك ولا وجه الى اثباته بالبيع
 لانه يخالف مقتضى الشركة فاشبهه بالهبة في ضمن الاذن واحدا كذا في غيرها اي للبايع ان يطلب
 بالثمن اية ما شاء لمعرفت ان المفاوضه تتضمن الكفالة **كتاب** الوقف مولفة
 الحسد وفي الشرع حسد العيب على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة هكذا قالوا
 ولو قيل وصرف منفعة الى وجه من وجوه الخبر لكان اولى لان الموقوف له لا يلزم ان يكون
 فقيرا والتصدق لا يكون الا كالعارية يعنى يرجع عنه ثم يشاء ويبيعه ويورث عنه هذا
 عنده وعندنا مو حسد على حكم ملك الله تعالى انما زاد لفظ الحكم لان ملكه يورثه من تصرف
 العبد فيه انما تصرفه في حكمه قال في الحقايق قلن بعض اصحابنا انه يخرج عن قوله من اشاف
 ظاهرا رواية ان ابا حنيفة كان لا يجيزه لكن مراده ان لا يجعله لازما واما اصل الجواز فتايت
 عنده فلو وقف على الفقير وبمسقية او خان الخان ما بقى في المفاوضه على طريق البلاد
 لينزل ابناء السبيل ذكره في المستصفى لئلا يسبيل ودرابطا الرباط ما بقى في الشقوق لينزل
 فيه الغزاة او جعلا رضى مقبرة لا يزول ملك الوقف عنه وان علق بموته بخوان مت
 فقد وقعت قال في التبيين لو علق الوقف بموته ثم مات صح ولزم اذا خرج من الثلث
 لان الوصية جائز كالوصية بالمنافع ويكون ملك الميت باقيا فيه حكما فصديق عنه داما
 وان لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى ان يظهر له مال آخر
 او يجيز لورثة فان لم يظهر له مال ولم يجز لورثة تقسم الغلة بينهما الا ان الثلثة للوقف
 والثلثان للورثة وقوله في الصحيح رد على ابي الحسين القدوري حيث صرح في محله
 بنحو ان الملك بالتعليق بالموت قال في لوعلق بموته يكون لازما بالاجماع ولكن عنده يكون رتبة
 ملكا لورثة اوله وعندنا لا يكون لاحد ولكي ان تقول يجوز ان يكون مراد ابي الحسين
 من الملك التاثير في صورة التعليق ملك التصرف لا ملك الرقبة فانها قد يفترق ان كاف
 الكتاب فانه ملوك للمولى رتبة لا ايدا الا ان يحكم به قاض استثناء عن عدم زوال
 ملك الوقف لانه عدم لزومه كما توهم لمعرفت انه لازم في الصورة السابقة ايضا اعلم

صدر الشريعة

تأرجح الشريعة

منهم من انشؤوا في الاصل فندمهم

تأرجح الشريعة

احد كذا في غيره يتعلق قوله في السبيل كذا في غيره

منهم من المانع ان اخذوا فيها صدر الشريعة حيث ايقظ بين عدم الوقف وزوال الملك فقلنا الوقف لا لازم عنده وان علق بالموت مست

صدر الشريعة

ان الخلاف بينه وبين صاحبه في موضعين احدهما زال ملك الوقف بالوقف
وقد تعرض له المصنف والثاني لزومه وسكت عنه قال في الحقايق الوقف لا يلزم عند
الابطريقين احدهما قضاء القاضي بلزومه لانه يجزئ فيه والثاني ان يخرج
الوصية فنقول الوصية بغلة دارى منه او بقول جعلتها وقفا فتصدقوا بغلتها
على المساكين وعندهما الوقف لازم بغير هذه التكاليف والناس لم يأخذوا بقوله
في هذه الاثارة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسيئة والعتق
والفتوى على قولها ولقد احسن من قال لاجته لهم في ذلك على الامام يعنى للناس في اخذهم
بقولها بما شاءوا من وقفها لغيرهم لانه في لزوم لا الصحة في المذهب الصحيح والوجه
لا يدل على اللزوم ولين سلم انه لا يصح عنده فعدم الصحة غير مستغرق لافرادهم بل
المضاف والحكوم بجوازه فلم لا يجوز ان يكون الوقف الموجود من تلك الافراد وكيف
يصح الطعن على سيد التابعين بانه لم يشأ الوقف في الحرمين مع انه جرحا
حجة ولقي فيها الصحابة ربه والا في مسجد بني وكذا في مصلى لانياء فيه ذكره قاضي خان في قوله
وافر طريقه من عند ما خلا لابي يوسف واذن للناس بالصلوة فيه وصلى واحد جعله
مسجدا فعندنا في حنيفة ومحمد لا يكون مسجدا بدون التسليم غير ان عند محمد يتم التسليم
اذا صلى واحد بانه وموافق الروايتين عن ابي حنيفة وفي رواية اخرى عنه يشترط ان
وعند ابي يوسف اذا بناه على بيعة المساجد وحلى بينه وبين الناس يكون تسليما والصلوة
ليست بشرط للزوم كذا في جامع قاضي خان وان جعل تحت مسجدا بالمصالح وان جعله
اي لغير مصالح او جعله وسط داره مسجدا واذن للصلوة فيه ولا يفقد شرط افلا الطيق
وعند ابي يوسف يزول بنقل القول لم يدان لا يزول بدونه لما عرفت انه يزول بالغير
ايضا وعند محمد بشرط التسليم وذلك في المسجد بالاذن المذكور انفا وفي غير بنصب الموط
وتسليم اياه فصيح وقف مشاع يقسم عند الاول دون الثاني تفريع على الخلاف المذكور
انما بناه على ان القسم من تمام القبض وانما قال يقسم لانه اذا كان مما لا يحكمه القسم لا يقع
الوقف في المسجد والمعتبر عند الاول ايضا وفي غيرهما يصح الوقف عند الثاني ايضا فان

سنة ١٠٩٠
سنة ١٠٩١
سنة ١٠٩٢
سنة ١٠٩٣
سنة ١٠٩٤
سنة ١٠٩٥
سنة ١٠٩٦
سنة ١٠٩٧
سنة ١٠٩٨
سنة ١٠٩٩
سنة ١١٠٠

سنة ١١٠١
سنة ١١٠٢
سنة ١١٠٣
سنة ١١٠٤
سنة ١١٠٥
سنة ١١٠٦
سنة ١١٠٧
سنة ١١٠٨
سنة ١١٠٩
سنة ١١١٠
سنة ١١١١

سنة ١١١٢
سنة ١١١٣
سنة ١١١٤
سنة ١١١٥
سنة ١١١٦
سنة ١١١٧
سنة ١١١٨
سنة ١١١٩
سنة ١١٢٠
سنة ١١٢١
سنة ١١٢٢

فيما يحتمل القسمة قال في المحيط ابو يوسف كان يضيق في امر الوقف غاية التضيق او لا
منه الى حنيفة ثم رجع ووسع غاية التوسيع حتى لم يشترط القبض والافراز ومحمد توسع
بينهما ولهذا اختلف به عامتهم وجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وشرط ان يستبدل ارضا
اخرى اذا شاء وكذا لو شرط ان يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها ذكره في الخلاصة عند ابو
سفيان وملا مع ابي يوسف وعليه الفتوى كذا في واقعات قاضي خان وذكر الانصار
في وقفه وينبغي للحاكم اذا رفع اليه ولا منفعة في الوقف ان يان له في بيعها اذا انظر
لاسل الوقف ذكره في الاجناس وذكر في المنتقى عن محمد اصرار الوقف بحال لا ينتفع به
المساكين فلما خشي ان يبيعها ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك الا للنفاء وشرط لتمامه
ذكر مصرف مؤيد وقال ابو يوسف صح بدونه واذا انقطع مصرف الى الفقراء وصح
وقف العقار لا المنقول خلافا لما فانهما قال لا يجوز وقف الكراع والسلاح والضيعة
بغير ما اكرتها والآت الحرق وعند الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء اصله
يجوز بيعه بجوز وقفه وعند محمد خلافا لابي يوسف صح وقف منقول فيه تعاملا بالناس
واندوا القدم والمنشار والجنارة وثيابها والقدور والمرجل والمصحف وعليه التمسك
فقهاء الامصار وعن نصير بن يحيى انه وقف كتبه لخالها بالمصاحف وهذا صحيح واذا
صلى الوقف لا يملك ولا يملك لامتانه يزول عنه الملك ولكن يجوز قسمة المشاع عند
ابي يوسف القسمة في غير المملكات يغلب فيها جهة التملك لاجته الافراز ومع
مدا جواز ابو يوسف قسمة المشاع وجعل جهة الافراز غالبية في الاوقاف فان وقف نصيب
من عقار مشترك يجوز للواقف ان يقسمه مع الشريك وان وقف نصف عقار
كله فالقاضي يقسم مع الواقف ولا يقسم بين مزارعه ويبداء من ارتفاع الوقف
بعارته وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان وقف على معين وآخر
للفقراء ففي مال فان امتنع او كان فقيرا اجبه الحاكم وعمره باجدة ثمرة الى مصرف
ونقصه مصرف الى عمارتها ويؤخذ لوقت الحاجة اليه وان تعذر مصرف اليها يبيع
وصرف عنه اليها

سنة ١١٢٣
سنة ١١٢٤
سنة ١١٢٥
سنة ١١٢٦
سنة ١١٢٧
سنة ١١٢٨
سنة ١١٢٩
سنة ١١٣٠
سنة ١١٣١
سنة ١١٣٢
سنة ١١٣٣

سنة ١١٣٤
سنة ١١٣٥
سنة ١١٣٦
سنة ١١٣٧
سنة ١١٣٨
سنة ١١٣٩
سنة ١١٤٠
سنة ١١٤١
سنة ١١٤٢
سنة ١١٤٣
سنة ١١٤٤

ينصف ذراع لا يعتد به لكن يجيد في صورة النقصان لان الذرع وصفه وانما اخذ
حكم المقدار بالسطح وهو متيد بالذراع في الاقل بقي الحكم على الاصل وعند محمد يعتد به
فيجوز في اخذه بحصة في صورتين لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم
مقابلة نصفه بنصفه وعند ابي يوسف يأخذ الناقص حصة الكاملة لانه لما افرد
كل ذراع ببذل نزل كل ذراع من ذل ثوب وقد انتقص وصح بيع عشرة
اسهم من مائة سهم لا يبيع عشرة اذرع من مائة من دار من اخذه وقال اصح في
الوجيبت لانه باع عشرة اشاع من الدار وله ان في الثاني المبيع حكم الذرع
ومويعين بجول الاشاع بخلاف السهم ولا يبيع عدل على انه عشرة اواب
ومواقل او اكثر للجها لة في حصة الموجود او في المبيع ولو بين لكل ثمانية في الاقل
بقدره وخير وفسد في الاكثر وصح بيع البر في سبيله وللشافعية فيه قولان و
الباقلان والارز والسهم في قشر ما قال الشافعية لا يجوز الباقلان والاخضر والجوز
والقور والقستق في قشر ما الاول انما قال في قشر ما الاول ليعلم الحكم فيه اذا كان
في قشر ما الثاني بطريق الدلالة ولو اطلق لتبادر الوهم الى الثاني وبيع ثمره لم يرد
صلاحها هذا على الاصح قدمه رعاية للترتيب الطبيعي وامتثال لما فيه قوة الخلاف
او قد بدا تصحح بما فهمه لالة وتنصيب على الرد للشافعية وتجريد موضع خلاف
وتجب قطعها في الحال وشرط تركها على الشجرة فسد البيع كاستئناس قدر معلوم
منها بان باع ثمره واستثنى ارباطا معلومة لان الباقي بعد الاستثناء مجهول ولا فرق
بين ان يكون مقطوعا وبين ان يكون على الشجرة يد شريك اليه ما في النهاية
من الاطلاق على وفق العوم المفهوم من التعليق المذكور واجبة الكيل والعقد والوزن
والذرع على البايع واجبة وزن الثمن ونقده على المشتري وفي بيع سلعة
بثمن سلم مولى الثمن درهما كان او دينار او لالا ان السلعة يتعبد بالبيع والدرهم
والدينارين لا يتعينان الا بالتسليم ولا بد من تعيينه كيلا يلزم الربوا وفي غير مبيع
السلعة بالسلعة وبيع الثمن بالثمن سلكا معا لتساويهما في التعيين في احد

صدر الشيعة

صدر الشيعة

صدر الشيعة

صدر الشيعة

الصورتين وعنده في الاخرى هذا اذا كان كل من البديلين عينا واما اذا كان
احدهما دينارا مبيعا كان كما في السلم او ثما كما في البيع بثمن مؤجل فاللازم خقيب
البيع تسليم ما موالعين فقط الخيار صح شرط الخيار لاحد العاقدين
فقط بايعا كان او مشريا ولهما معا ثلثة ايام واقل لا اكثر فانه مفد للبيع خلافا
لابي يوسف ومحمد الا انه تجوز البيع ان اجاز من الخيار في الثلث خلافا لفرعان
شري على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا يبيع صح واذا رجع لا خلافا لمحمد
فهو على اصله وكذا ابو حنيفة واما ابو يوسف فانه قد اخذ بالاث في الموضوعين وكذلك
انه روى عن ابن عمر في الخيار الزيادة على الثلث وفي هذه المسئلة ثلثة ايام فانه
هذا لا يفيما لا يدرك بالقياس ذكره في الاسلام في الجامع الا انه ان نقدر في الثلث
جاز ترك التفريع منها واصاب وكذا فيما سبق لان اشتراك المسئلة في العلة
انما يصح ذكر احدهما عقيب الاخرى لا تفريع احدهما على الاخرى ولا يخرج مبيع
عن ملك بايعه مع خياره فملكه فيها اي في يد المشتري عليه بالمثل ان كان مثليا
او بالقيمة ان لم يكن مثليا لان البيع كان موقوفا فانفسخ بالهلاك لعدم امكان
النفاذ بدون الحل فا حقه مقبوضا على سؤوم الشراء ويخرج مع خيار المشتري
فملكه في يده بالثمن كتعيبه فيها فانه نظير الملك في صورتين على ما افصح عنه صاحب
الهداية عينا لا يرتفع كما اذا قطعت يده واما اذا كان عيبا يجوز ارتفاعه كالمريض
فهو على الخيار اذا زال المرض في الايام الثلثة واما اذا مضت الثلثة والعيب قائم
لزمه العقد لتعذر الرد كما في الايضاح ولا يملكه المشتري بعه اذا كان الخيار
وقالا يملكه وثمره الخلاف تظهر في المسائل المذكورة بقوله فثما عرسه بالخيار
لا يفسد نكاحه فان وطئها المشتري في ايام الخيار يملك رد ما لانه بالنكاح فلا
يكون اجازة الا اذا انقضت به اي بالوطئ بكذا كانت او ثيبا ولا يفتق قريبه عليه
انما ذارع محرم ولا من شئ فانه ان ملكت قويا فهو حر ولا بعد حبس المشيئة
فيها مع الاستبداد لانه انما يجب بعد ثبوت الملك ولا استبداد على البايع ان ردت

تاج الشيعة

صدر الشيعة

تاج الشيعة

رد صدر الشيعة

تاج الشيعة

علمية

تاج الشيعة

تاج الشيعة

تاج الشيعة

تاج الشيعة

تاج الشيعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسعة من العلم

باب الخيار
صدر الشريعة

عليه خيار لانه انما يجب بتعدد الملك ولم يوجد حيث لم يدخل في ملك غيره فكان
لم يزل ملك البائع ومن ولدت فيها بالنكاح في يد البائع بان اشترى زوجته
بالخيار ومن حامل فولدت في ايام الخيار لا تصير له ولد له وعكس الرد وقال لا يملك غيره
في ملكه وتصير ام ولد له لو ادعى الولادة ولد والفراس ضعيف وانما قال في يد
البائع لان الولادة لو كانت في يد المشتري تصير ام ولد له بالاتفاق لانها
تتقيد بالولادة فلا يملك فتصير ملكا للمشتري فتصير ام ولد له ولادخل فيه لو توفى
الولادة فيه ومثله في يد البائع عليه ان قبضه المشتري باذنه واودعه عنده
اي في المدة لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك فلم يصح الايداع فملكه بعد ذلك في يد البائع
ان كان في المدة فهو ملك قبل القبض وقبل الملك وان كان بعد مضيتها فهو ملك قبل
القبض فيكون من ماله كما في البيع البات وعند ماله مال المشتري لصحة الايداع
باختيار الملك له وبقي خيار ما دون شري بالخيار وابراية بايعه عن ثمنه فيها لان المأذون
يلو عدم التملك تفصيله انه لما لم يملكه بسبب الخيار كان ردّه ببقاء الخيار امتناعا
عن التملك والمأذون ولاية في ذلك فانه اذا اوصب له ثمنه فله ولاية ان لا يقبله
وقالا لا يبقى له الخيار لانه ان بقي كان له ولاية الرد وقدمه فكون ردّه تملكه بغير
عوض والمأذون لا يملك ذلك وبطل ردّه ذي من ذم خيرا بالخيار ان اسلم فيها
اي ان اسلم المشتري في مدة خياره لئلا يملكها مسلما باسقاط خياره وقالوا بطل الخيار
لئلا يملكها مسلما بردة لانه ملكها ومن له الخيار بخير وان جهل صاحبه ولا يفسخ
بلا علم خلافا لابي يوسف والشافعي من اذا كان الفسخ بالقول وانما اذا كان
بالفعل كالاغتياق والبيع والوطي فيجوز بلا علم بالاتفاق فان فسح وعلم فبأنه
والآثم عقده لا يقال ان في شرط العلم ضررا للملأه الخيار اذ يجوز ان يحتفي صاحبه
فلا يصلح اليه الخبز في مدة الخيار لا نقول يكت تداركه بان ياد خذ منه وكذا يشقوب
حتى اذا بدله الفسخ ردّه عليه وبورث خيار الغيب والتعيين لا الشرط
والردية خلافا للشافعي وان اشترى وشرط الخيار لغيره فاي اجاز

خيار الردية لا يثنى
عند الشافعي على ما سئل

صدر الشريعة

باب الخيار

قيام

صدر الشريعة

باب الخيار

صدر الشريعة
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسعة من العلم

صدر الشريعة

او نقض صح ذلك شرط الخيار للاجنبي انما يثبت بطريق النيابة عن شرط
من العاقلين فيثبت له اقتضاء فرضي البائع بخيار الغير يقتضيه رضاه بخيار
المشتري ضرورة ان الرضى بفعل النائب رضا بفعل الاصل وتوقف ثبوت
الخيار للغير على رضاه من له الشرط من العاقلين لا استدلاله نيابة عنه ايضا
الا ان ثبوت الخيار لكل من العاقلين متوقف على رضاه الآخر ولا نيابة
فان اجاز احدهما وفسخ الآخر فالاول اولى وان وجد معا فالفسخ اولى ببيع
عبد من بالخيار في احدهما صح ان فصل عن كل وعين محل الخيار وفسد في الاوجه
الثلاثة الباقية وذلك ان المبيع بشرط الخيار داخل في الايجاب للحكم فهو مبيع
من وجد دون وجه ففي صورة الجهالة في الجملة اختبر جهة انه ليس بمبيع وفي صورة
عدم الجهالة اصلا اختبر جهة انه مبيع فلم يلزم جعل قبول ماله مبيع شرطا
لقبول ما موبيع حتى يفسد العقد وشله احد التووين على ان يعقد الاشياء
في ثلثة ايام صح لان لم يشترط تعيينه من اهل رواية الجامع الصغير وقال شافعي
موال صحيح ورواية الجامع الكبير على خلاف ذلك وقال في الاسلام موال صحيح ولا
في احدى رتبة لان الرخصة على خلاف القياس لمكان الحاجة وهي تندفع بالثلثة
لاشتمالها على الجيد والردى والمتوسط واخذ بالشفعة دار البيعت بحجب
ما شرط فيه الخيار رضا لان الاخذ بالشفعة يقتضيه اجازة المنفوع به وصار شرط
المشتريين سقط برضا احدهما وكذا خيار الغيب والرؤية خلافا لهما لان اثبات
الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما فلا يسقط باسقاط صاحبه لما فيه من ابطال حقه
وله ان المبيع خبز عن ملكه خبز معيب بعيب الشككة فلورده احدهما ردّه
معيبا وفيه الزام ضرر زائد وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا بردة احدهما
لتصور اجتماعهما على الرد وعبد مشتري بشرط خبزه او كتبه ووجد خلافا اخذ
بثمنه وترك لان من ذا وصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط في العقد ثم فواته
يوجب التخييل لانه لم يرض به ودونه واذا اخذه اخذه بجميع الثمن لان الاوصاف

صدر الشريعة

صدر الشريعة

سدر الشريعة

على الرد لا يقضى القاضى بالرد ذكره في شرح الطحاوى ولو باعه بعد رؤيته عيبه
لان الرد قد امتنع قبله فلم يكن بالبيع حاب للبيع كالمواضع قبلها اي قبل
رؤية العيب بجائنا او دبت له او استولده او ماتت عنده فان في هذه الصور
يرجع المشتري بالنقصان وان اعتقه على مال او قبله او اكل الطعام ولو بعثه
مذا عنده وعند ابي يوسف يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي ان رضى البايع والا
فلو وعند محمد يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي مطلقا وعليه الفتوى والخلاف
فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد او لم يكن في وعاء وان كان في وعين فلم يرد
الباقي بحصته من الثمن في قوله كذا في الحقيق والحانية او لبس الثوب فخرق لم يرجع
اعلم ان الاصل ان امتناع الرد من جهة المشتري اذا كان بفعله مضمون بطارفة
في الرجوع بنقصان العيب واذا كان لا بفعله مضمون لا يبطل حقه في الرجوع
والعق ليس بمضمون بدليل ان الشريك المعبر اذا اعتق لم يضمن وكذا التديان
شري بيضا او بطنيا او خيالا او جورا فخرق فوجد فاسدا فله نقضه في المشتفع به
وكذا ثمنه في غيره ومن باع مديته ورد عليه بعيب بقضاء باقرار او بيعة او نكول
رد على بايعه اي يكون له حقا الخصومة مع بايعه وان رده برضا لان الرد بالرضا
بيع جديد في حق غيرهما والبايع الاول غيرهما فلا يعود الى المشتري الا في الملك
المستفاد من جهة البايع الاول ليخاصمه والرد بالقضاء فسخ في حق الكل فعاد الى
المشتري الاول قدم ملكه فكان له حق الرد على بايعه وقال زفر في النكول والاقرار
لا يرد لان الرد بهما يكون بيعا جديلا لا فسخا في حق البايع الاول لانه حصل بينهما
لان النكول والاقرار بالعيب سبب الفسخ ومباشرة السبب تكون رضى حكمه
ولنا ان الرد حصل بالقضاء جديلا لان الشرع ينزله بالكلول باذاجين والقاضي انما
بالاقرار استرداد المبيع جبلا فلا بد من ان يجعل فسخا والنكول والاقرار ليس
سبب الفسخ لان الفسخ لا يوجب بهما بل بالقضاء لا عن اختيار فلا يكون
رضا بالفسخ فصار كالفسخ بالبيعة مكذا ذكره في الميعة في المبسوط وهذا لعدم

سراج الشريعة

سراج الشريعة

سراج الشريعة

سدر الشريعة

الحاجة الى التأويل الذي ذكره صاحب الهداية بقوله معنى القضاء بالاقرار
انه انكر الاقرار فان ثبت بالبيعة واتضح فساد ما قيل في توجيهه انه اذا اقر عند
القاضي يكون طائعا في اخذ المبيع فلا يكون له ولاية الرد على البايع الاول وان
قبض مديته وادعى عيبا لم يجز على دفع ثمنه حتى يحلف من التحليف لانه الحلف
بايعه انه لا عيب او يقيم بينة عطف على يحلف بايعه فكون اقامة المشتري
بينة على دعواه غاية لتعيت عدم الجبر كالتحليف لا لعدم الجبر حتى يلزم
الجبر على دفع الثمن عند اقامة البينة على العيب وانما قلنا انه غاية لتعيت
عدم الجبر اذ يحتمل ان لا يقبل البينة فيجبر المشتري على دفع الثمن ويحتمل ان
يقبل فيبقى عدمه كالمكان ونظير هذا قوله لا يقضى لاحد الخصمين حتى يسمع كلام
الآخر فان سماع كلام الآخر غاية لتعيت عدم القضاء لاحدهما لا لعدم القضاء لانه
يتعيت القضاء لاحدهما عند سماع كلام الآخر وعند غيبة شهوده دفع المشتري
الثمن ان حلف بايعه ان لا عيب ولزم عيبه ان نكل البايع عن الحلف وان
ادعى اباقة اقام بينة او لا انه ابق عنده ثم حلف بايعه بالله لقد باعه وسلم وما
ابق قط لقائل ان يقول في هذا الوجه ترك النظر للبايع لان قوله وما ابق قط
شامل للباقي من الغاصب اذا لم يعلم منزل مولاه او لم يقدر على الرجوع اليه
ومو ليس بعيب او بالله ما له حق الرد عليك من دعواه هذه او بالله ما ابق عنك
قط لقائل ان يقول فيه ترك النظر للمشتري لانه لا يتناول الا باق من الموضع و
المستاجر والمستعير والغاصب لا الى منزل مولاه مع القدرة على الرجوع
اليه مع انه عيب وكذا لا يشمل الا باق عند من اشترى عند البايع وعند مورثه
وواهبه مع انه ايضا عيب لا بالله لقد باعه وما به هذا العيب اذ يمكن ان لا يكون
العيب وقت البيع ويحدث بعد البيع قبل التسليم وح للمشتري حق الرضا ايضا
فيتضرر بالحلف على الوجه المذكور ولا بالله لقد باعه وسلم ما به هذا العيب اذ
يمكن ان يفل البايع كلامه ويدين العيب لم يكن موجودا عند البيع والتسليم

سدر الشريعة

سدر الشريعة

معا فتعذر المشتري بمثل ما مر وقد اندفع هذا الاحتمال في الصورة المقبولة
بعبارة قطلا لهما موضوعا لعموم السلب في الماضي وعند عدم بيينة المشتري
على العيب عنده يحلف بايعه عندها انه ما يعلم اليق عنده واذا انطرح اليمين
يحلف ثانيا للرد واختلفوا على قوله لهما ان الدعوى شرط حتى يترتب على دعوى
صحيحة وليس تصح الا من خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب فلا يمكن
اثباته بالحلف اما البيينة فقد تقام لصير خصما لكن لا يحلف لصير خصما ويشكل
هذا بما قالوا في الشفعة من ان المشتري ان لم يقرب ان التشفيع بها ملك الشفيع
ولم يكن له بيينة على انها ملكه يتحلف المشتري ما لم يعلم انها ملكه فان ظهر ثبت
انها ملكه ثم نشأ خصومة الشفعة فالتحليف في الصورة المذكورة لانشاء الخصومة
ولو قال البايع بعد التقابض بعثك هذا العبد مع آخر وقال المشتري بل هذا
وحده فالقول له مع اليمين ان القول للقباض امينا كان او ضمينا كما في الوديعه
والغصب وكذا اذا اتفقا في قدر البيع واختلفا في المقبوض كما مر ولو اشترى
عبدين صفقة واحدة وقبض احدهما وجد به او بالآخر عيبا اخذهما او ردهما
ولو قبض احدهما المغيب خاصة لان الصفقة انما تتم بالقبض وتفرق الصفقة
قبل التمام لا يجوز وبعد يجوز وكيل او وزي قبض ان وجد ببعضه عيبا رده
كله او اخذه لانه اذا كان مع جنس واحد فهو كشيء واحد قيل هذا اذا كان في وعاء
واحد او لم يكن في وعاء لان تميز المغيب من غيره يوجب زيادة عيب في المغيب
فيصير ردها عيبا جادا فلا يصح واما اذا كان في وعاءين فهو بمنزلة عبيدين
ولو استحق بعضهم يعنى بعد القبض لم يرد الباقي لانه لا يضر التبعض والاستحقاق
لا يمنع تمام الصفقة لانه برضى العاقبة ولو استحق قبل القبض فله حق الفسخ في الباقي
لتفرق الصفقة قبل التمام بخلاف الثوب لان التبعض يضره فله حق الرد
في الباقي ومداواة المغيب وركوبه في حاجته رضا ولو ركب لردة او سقيه او شاة
علفه ولا يبدله منه فلا قطع بعد قبضه او قتل سبب كان عند بايعه رده واخذ

منه المسمى
بمسمى المسمى
بمسمى المسمى
بمسمى المسمى

صدر الشريعة

منه الرد في صورة القطع واما في القتل فلا رد بل اخذ المثل ثم ان هذا عنده
وقالا ليس له ان يرد به بل يرجع بالنقصان ولو باع وباعه كخر عيب صح
وان لم يعد ما خلا فالسافعي لان البداية عن الحقوق المحبوبة لا تصح عنده
وعندنا تصح لعدم افضائه الى المنازعة ثم ان هذه البداية تشمل العيب الحادث
قبل القبض عندهما خلافا لمحمد كذا في شرح الطحاوي وشرح الكافي للسرخسي
البيع الفاسد الفاسد كما يذكر في مقابلة الباطل كذلك يذكر
في مقابلة الصحيح فيرد به ما لم يطلع المراء منهما ما لم يطلع العام وهو المناسب
المقام فلا تغليب كما سبق الى بعض الاوصاف ثم ان عقد الباب للبيع الفاسد وقد
يذكر فيه بعض الصحيح تبعا على ما استوقف عليه بطل بيع ما ليس بالمال عين تجري
فيه التناقص والابتذال فيخرج التناقص ونحوه كالدم والميتة التي ماتت حتفاتها
والحد والبيع به وكذا بيع ام الولد والمكاتب والمدبر البيع في هؤلاء باطل موقوف
ينقلب جائزا بالرضى في المكاتب وبالقبض في الآخرين لقيام المالية ولذلك فصله
بقوله وكذا وبيع مال غير مقوم التقوم على ما ذكر في التلويح ضربان عرق وهو بالاحد
غير المحزن كالصيد والحشيش ليس بمقوم وشرعي وهو باهية الانتفاع به وهو المراء
مناسفا كالحجر والخنزير بالدين انا قال بالدين دون الثمن لان الدين اعم منه والمعتبر للمقابل
به دون الثمن على ما افصح عنه صاحب النهاية حيث قال واما بيع الحجر والخنزير فان
كان قويا بالدين كالدرهم والدينار فالبيع باطل وان كان قويا بغيرين معينين فالبيع
فاسد حتى يملك ما يقابله وان كان لا يملك غير الحجر والخنزير وبيع فن ثم الى حد
ذكية ضمت الى ميتة وان سمي ثمن كل هذا عنده وقال لا يجوز البيع في القن والذكية عند
تسمية الثمن على التقصيل ومنه الخلاف على ان الصفقة لا تعد دمج وتفصيل الثمن بل لا بد
تكرر لفظ العقد عنده خلافا لما وصح في قن ضم الى مدبر او قن غيره بحضته لان المدبر
محل البيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فكون البيع بالخصه في البقاء
دون الابتداء وقاعدة ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر كذلك ثم الى

صدر الشريعة

منه الشريعة

صدر الشريعة

الوقوف في الصحيح وفديع عين خرضا كان او غيره والعرض سوا المتاع
القيمي بالخرد وعكسه حتى يمكن العين بالقبض ويجب قيمته لكن لا يملك الخرد لطلان
البيع فيه ولم يجوز بيع سمك لم يصنع عدم الجواز منها مع البطلان لعدم الملك
وفيما ذكره بقوله او صيد والى في حظيرة لا يؤخذ منها الا بحيلة بمعنى الفاء للعين
عن التسليم وصح ان اخذه بلا حيلة الا اذا دخل بنفسه ولم يسه مدخله اما لو سدد
مدخله فيجوز لان السد منه فعل موجب للملك ولا بيع طير في الهواء هذا نظير بيع
السمك على الوجوه المذكورة وبيع الحمار والنتاج اى نتاج الحمار هذا البيع بطلان
المبيع في بيع النتاج معدوم او مشكوك واللين في الضرع لانه مشكوك الوجود
فلا يكون مالا وفي القدح ان كان لاسرة لانه اجزاء الادى والرق غير نازل فيه
فلا يكون ملكا وفيه خلافا للشافعي مطلقا ولا لابي يوسف ان كانت انة اعتبارا
للجزء بالطول والصوف على ظهر الغنم قال في شرح الطحاوى لو باع شيئا متصلا
بغيره ان لم يكن في تميزه ضرر للبائع ولا لغيره جاز البيع الا الصوف على ظهر الغنم فانه
لا يجوز البيع فيه استحسانا بخبر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن ذلك والقبيل
انه يجوز وجذع في سقف يعني الجذع المعين لان الغير المعين يبيع باليعود
صحيحا ذكره الزامدى في شرح القدورى وذراع من ثوب اطلقه كافي
الهداية ولم يقيد بما يضره التبعض لان الحاجة اليه في الكر بلس واما الثوب
فلما تبعض عن ضرر ذكر قطعه او لا فان البيع فيها فاسد ويعود محمي
ان قلع الخدع او قطع الذراع قبل فسح المشتري لزال المفسد قبل تقوية
وضربة القانص وهو ما يحصل من الصيد بضرب الشبكة مدة عدم الجواز
منها يبيع البطلان والمزابنة وهى بيع التمر على التخيل بتمر مجذوذ مثل
كيلة خرضا اى يكون التمر على التخيل مثلا بطريق الخرص كثير التمر المجذوذ
فساد البيع في هذه الصورة لاحتمال الربو والملاسة والقاء الحصى والنافع
وهى ان يتساو ما سلعة لزم البيع ان لسمها المشتكى او وضع عليها

صدر الشريعة

صدر الشريف

حصاة أو نبد ما البايع اليه وفساد البيع في هذه الصورة لوجود القرار
ولا المدعي أي الكلاء ولا اجارته أما بطلان بيعه فلهذا المالك وأما بطلان
اجارته فلأنها على استهلاك عين ولا الخلل لأنه ليس بالعدم الانتفاع
بعينه وقال محمد و الشافعي يجوز إذا كان محذرا الأفع الكوارة يعني إذا
كان فيها عسل لأن صحة بيعه مشروط به والكوارة بالضم والمثديد عسل
الخل إذا سوى من طين ودود القز وببيضه بيعهما باطل عنده وعندنا يفسد
يجوز أن ظهر القرب وعند محمد يجوز مطلقا والأبى للعمر عن تسليمه وفي
انقضاء بيع الأبى روايتان وخيار صاحب الهداية عدم الانقضاء وهو
ظاهر الرواية وبه يفتي أبو عبد الله السلي وجامعة من المشايخ الأئمة سوغه في
يجوز لعدم المانع وشعره خنزير لأنه نجس العين فيبطل بيعه وإن حل الانتفاع به
لحر ضرورة ولا شعر الأدمى ولا الانتفاع به كرامته ولا جلد الميتة قبل دبه لأنه ليس
بمال وإنما حصل المالة بصنع مكتسب وإن صح بيعه والانتفاع به بعده كعظمها
وعصها وصوفها وشعرها ووبرها الشعر لأنسان وغيره والصوف والغنم والوبر
للابل وقرها أن يصح بيع هذه الأشياء والانتفاع بها لأن الموت لا يخل فيها والفيل
كالبع حتى يجوز بيع عظمه والانتفاع خلافا لمحمد فإنه كخنزير عنده ولا يبيع علوه
بعد سقوطه أذ بعد السقوط لم يبق إلا حق التعلي وموليه بمال وبيع السيل ومبته
وصحاي البيع والهبة في الطريق قيدان أريد به رقبه السيل والطريق فقدر
ما يشغله الماء مجهول فلا يجوز فيه البيع والهبة وأما الطريق فعلوم وإن لم يمت
فقدر بعض باب الدار فيجوز فيه البيع والهبة وإن أريد حق التسييل فإن
كان على الأرض فجهول المأتم وإن كان على السطح فهو حق التعلي متعلق بعين لا يبيع
وحق المرور فيه روايتان وجه البطلان أنه ليس بمال ووجه الصحة الاحتياج إليه
ومو حقه معلوم متعلق بعين باق وبيع شخص على أنه أمته ومو عبد خلافا
لما إذا باع كبشاً ومو نجه حيث ينفقد البيع ويتغير وبني الفرق على أن الذئب

صدر الشريعة
صدر الشريعة

• تاج الشيعة •

ميت قالوا يا اباي
ثم عاد هذا الابا
العقد لا نرو
الانعام الحلال
عبدالشريف

تاج الشريعة

محتاج الشريعة

تاج الشريعة

سور الشريعة

في البيع بالقبض لا بد من القبض على الباع
 او على وكيله او على من يملك له
 القبض لان القبض على الباع
 لا يوجب القبض على الباطل لا يفيده الملك
 الاصل ولم يذكر شرط المالك في العوضين لعدم الحاجة اليه لان فساد البيع عند
 اى حنيفة لا يوجد بدون الشرط المذكور وانما قلنا عند اى حنيفة لانه يوجد
 عندهما كما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن فان البيع فاسد عندهما فلا صحة لذلك
 الشرط على قولهما ملكه ولزمه بغير ما نعتذر الفسخ به لان البيع اوخرجه
 عن ملك المشتري مثله حقيقة ان كان المبيع من ذوات الامثال او مبيع ومو
 القيمة ان كان من ذوات القيم ولكنهما فسخا ما دام في ملك المشتري قبل القبض
 مطلقا اى كيف ما كان الفساد وكذا بعده ان كان الفساد في صلب العقد اى في
 العوضين كبيع درهم بدرهمين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدى له مديون
 له الشرط بغير حق الفسخ لا يكون الا لمن له الشرط خاصة دون من عليه ذكر في شرح
 الطحاوى ان ولاية الفسخ لصاحب الشرط لا لصاحبه لان الفساد لكونه محتملا للخرق
 والاسقاط لا يكون قويا فيظهر في حق صاحب الشرط ويؤثر في سلب اللزوم في
 حقه لا في حق صاحبه ولم يحكم خلافا به اخذ صاحب الهداية الا انه لم يصب في
 تعليقه حيث قال لا يتحقق المراضاة في حق من له الشرط لان ذلك على تقدير عدم
 التنازع الاخر الشرط والحكم عام وذكر الكرخي الاختلاف فقال في قولهما يملك كل
 واحد الفسخ وفي قول محمد حق الفسخ لمن له الشرط خاصة وبوا فقه في الفسخ
 والتجريد والايضاح وبه اخذ صاحب الكافي بقي منها احتمال آخر وهو ان الفساد
 بشرط زائد ومن له الشرط خير العاقلين وينتظم تصوير قاضى خان المسئلة في قاضى
 ولم اجده في الكتب فان باعه المشتري او ومبه وسله او اعتقه صح عليه
 قيمته او مثله نص عليه في شرح الطحاوى فيها اى في البيع والهبة ومثله في الاخذ
 اى في العتق خلافا للامامين وسقط حق الفسخ لتعلق حق العبد بالبيع

في البيع بالقبض لا بد من القبض على الباع
 او على وكيله او على من يملك له
 القبض لان القبض على الباع
 لا يوجب القبض على الباطل لا يفيده الملك
 الاصل ولم يذكر شرط المالك في العوضين لعدم الحاجة اليه لان فساد البيع عند
 اى حنيفة لا يوجد بدون الشرط المذكور وانما قلنا عند اى حنيفة لانه يوجد
 عندهما كما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن فان البيع فاسد عندهما فلا صحة لذلك
 الشرط على قولهما ملكه ولزمه بغير ما نعتذر الفسخ به لان البيع اوخرجه
 عن ملك المشتري مثله حقيقة ان كان المبيع من ذوات الامثال او مبيع ومو
 القيمة ان كان من ذوات القيم ولكنهما فسخا ما دام في ملك المشتري قبل القبض
 مطلقا اى كيف ما كان الفساد وكذا بعده ان كان الفساد في صلب العقد اى في
 العوضين كبيع درهم بدرهمين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدى له مديون

في البيع بالقبض لا بد من القبض على الباع
 او على وكيله او على من يملك له
 القبض لان القبض على الباع
 لا يوجب القبض على الباطل لا يفيده الملك
 الاصل ولم يذكر شرط المالك في العوضين لعدم الحاجة اليه لان فساد البيع عند
 اى حنيفة لا يوجد بدون الشرط المذكور وانما قلنا عند اى حنيفة لانه يوجد
 عندهما كما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن فان البيع فاسد عندهما فلا صحة لذلك
 الشرط على قولهما ملكه ولزمه بغير ما نعتذر الفسخ به لان البيع اوخرجه
 عن ملك المشتري مثله حقيقة ان كان المبيع من ذوات الامثال او مبيع ومو
 القيمة ان كان من ذوات القيم ولكنهما فسخا ما دام في ملك المشتري قبل القبض
 مطلقا اى كيف ما كان الفساد وكذا بعده ان كان الفساد في صلب العقد اى في
 العوضين كبيع درهم بدرهمين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدى له مديون

تأه الشيعة
 تأج الشيعة

في البيع بالقبض لا بد من القبض على الباع
 او على وكيله او على من يملك له
 القبض لان القبض على الباع
 لا يوجب القبض على الباطل لا يفيده الملك
 الاصل ولم يذكر شرط المالك في العوضين لعدم الحاجة اليه لان فساد البيع عند
 اى حنيفة لا يوجد بدون الشرط المذكور وانما قلنا عند اى حنيفة لانه يوجد
 عندهما كما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن فان البيع فاسد عندهما فلا صحة لذلك
 الشرط على قولهما ملكه ولزمه بغير ما نعتذر الفسخ به لان البيع اوخرجه
 عن ملك المشتري مثله حقيقة ان كان المبيع من ذوات الامثال او مبيع ومو
 القيمة ان كان من ذوات القيم ولكنهما فسخا ما دام في ملك المشتري قبل القبض
 مطلقا اى كيف ما كان الفساد وكذا بعده ان كان الفساد في صلب العقد اى في
 العوضين كبيع درهم بدرهمين وان كان بشرط زائد كشرط ان يهدى له مديون

الثاني ويقضى الاول لحق الشرع وحق العبد مقدم لحاجته ولا يباذله الباع
 اى لا يباذله المبيع بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لانه محبوس بالثمن بعد الفسخ
 فان مات موأى الباع بعد ما فسخ البيع والمشتري احق به حتى يباذله
 ثمنه ولا يكون اسوة لغرماء الباع وطالب للبائع ربح ثمنه بعد التقايبض
 لا للمشتري ربح مبيعته فيتصدق به والا صر فيه ان المال نوعان نوع لا يتعين
 في العقود كالدرهم والدنانير ونوع يتعين كالعروض والجنس نوعان
 احدهما باعتبار عدم الملك والثاني لفساد الملك فالجنس باعتبار عدم
 الملك كما في المفصوب يوجب حقيقة الجنس فيما يتعين وشبهته
 الجنس فيما لا يتعين عند اى حنيفة ومحمد لان ما لا يتعين بالتعيين لا يتعلق
 للعقد به بل يتعلق بما في الذمة وانما موصولة من وجه فيوجب شبهة الجنس
 والشبهة معتبرة فلا جرم انعدم الطيب لعدم الملك في المالكين جميعا
 والجنس لفساد الملك يورث الشبهة فيما يتعين لان الجنس لفساد الملك
 ادنى من الجنس لعدم الملك ويورث شبهة الشبهة فيما لا يتعين وشبهة
 الشبهة ليست بمعتبرة فلهذا تصدق الذي اخذ المبيع بالربح ولم يتصدق
 الذي اخذ الثمن به كما طالب ربح مال ادعاه فقضى اى قضى المدعى عليه ذلك
 المال ثم ظهر عدمه اى عدم وجوب المال عليه بالتصادق لان المال لمقتضى بدل
 الدين الذي هو حق المدعى والمدعى باع دينه بما اخذ فاذا تصادق على عدم
 الدين صار كانه استحق ملك البائع وبطل المستحق ملوك ملكا فاسدا
 فكون البيع في حق البدل بيعا فاسدا فلا يؤثر الجنس فيما لا يتعين بالتعيين
 ولو بقى في داره ما اشتراه فاسدا لزمه قيمتها مزا عنده وعند ما انقض
 البناء وشك ابو يوسف في حفظ الرواية عن اى حنيفة فيها اى في المسئلة
 المذكورة وقد نص محمد على الاختلاف في كتاب الشفعة وكره النجش
 بقتنين ويروى بالسكون وموان يزد في الثمن ولا يرد الشراء بغير

فقد

في البيع الشريعة

ربيعي

والان دالة على كرامة
البيع بعد الاذان الاخذ

صدر الشريعة

دناج الشريعة

دناج الشريعة

صدر الشريعة

الا اذا نادى الى تمام قيمته فانه محجود غير مضموم ذكره في شرح الطحاوي والسوم
على سوم غيره اذا رضى بتمن واما قبل ذلك فلا باءس لغيره ان يشتري
بازيد لان من يبيع ممن يزد في القيد المذكور دلالة على عدم الكرامة في بيع
من يزد وتلقى الجلب المضرب بالمر الصرا جلب الجلوب فانه اذا قرب من
البلد يكره استقباله وشرؤه ثم لا نه عليه السلام ان يتلقى السلع حتى
يدخل الاسواق رواه الطحاوي في شرح الآثار وبيع الحاضر للبادي الاصل فيه
ما حدث البخاري في صحيحه باسناده الى عبد الله بن طاوس عن ابيه عن ابن
عبد بن ربه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكون سمسارا وقال غم في حديث
ابن عجلان ما قوله لاسع حاضر لباد قال لا تكون سمسارا وقال غم في حديث
آخر رواه صاحب السنن وزوا الناس يوزق الله بعضهم من بعض طعا في
التمن العالي زمان القحط صورته ان يربح الحاضر بسلعة البدوي بان يقول
البلدي للبدوي دعه سلعتك لايبيعها لك بتمن غال ويجبسه عنده الى
ان يغالى في ثمنه فيفوت الرزق والرنح على الناس والبيع عند اذان
الجمعة لقوله تعالى واذروا البيع وفيه نظر وقد ذكرنا ان المعبر فيه في كتاب الصلوة
وتفريق صغير عن ذكره محمد بن منة عندهما وعن ابي يوسف انه يفسد البيع
في قرابة الولاد ويجوز في غيره وعنه انه يفسد في الجميع بلا حق مستحق
فلو كان بحق مستحق كدفع احدهما بالجناية والرد بالعيب لا يكره
الا قاله في فسخ في حق العا قدين بيع في حق حي مما فائدة كونها بيعا في حق
حيها وجوب الشفعة والاستبراء فان الشفعة حق الشفيع والاستبراء
حق الدرع وكل منهما غير العا قدين فان لم يكن جعلها فسخا في حقها يبطل
وعند ابي يوسف من الا ان لا يمكن جعلها بيعا فيجعل فسخا الا اذا تعذر جعلها
فسخا فتبطل وعند محمد في فسخ الا اذا تعذر جعلها فسخا فيجعل بيعا
الا ان لا يمكن فتبطل شرط صحة في جعلها بيعا تعذر جعلها فسخا لعدم

باب في حاله ان كان الفسخ
عند جلد وان لم يكن
لا يوجب فسخا جعلها
فسخا عند اذان فسخ
وعند اذان فسخ
على تقدير الا على تقدير
صدر الشريعة

جعلها فسخا والتعذر دون عدم الامكان فلا اشكال في جعلها بيعا عنده
وفسخا عند اذان حنيفة اذا تقايلا على اكثر من الثمن الاول فانه لم يطلت
بعد ولادة المبيعة بعد القبض لعدم امكان الفسخ وقال لا تبطل الامكان
جعلها بيعا انما قال بعد القبض لانها اذا كانت قبله تصح الاقالة عنده و
صححت بمنزلة الثمن الاول وان شرط خير جنسه او اكثر منه من اذاعده بناء
على انها فسخ وفسخ لا يكون الا على الثمن الاول وذلك الشرط شرط
فاسد والا قاله تفسد بالشرط الفاسد فصحت من وبطل الشرط وعندها
يكون بيعا بذلك المسمى وكذا في الاقل اي تصح الاقالة اذا تقايلا على اقل منه و
يجب الثمن الاول الا اذا تعيب فيجب ذلك اي الاقل من اذاعده وكذا عند ابي
يكون بيعا بالاقل بناء على انها بيع عنده وعند محمد يكون فسخا بالثمن الاول لانه
سكوت عن بعض الثمن الاول ولو سكوت عن الكل وقال كان فسخا فهذا
اول الا اذا تعيب فيكون فسخا بالاقل ولم ينعها ملك الثمن بالبيع وملك
بعضه منع بقدره
الملاحة والتولية المراجعة بيع المشتري
بشأن ان يكون بتمن وفضل اطلقه لان كونه مثليا ليس بشرط في تحقق الملاحة
في الجملة وان كان شرطا في تحققها على وجه الاطلاق على ما سياتي ثم انه لم ينعرض
بكونه معلوما لكونه معلوما مما سبق من ان معلومية الثمن شرط صحة البيع مطلقا
فلا حاجة لذكره من هنا والتولية بيعه بشرط ان يكون به بلا فصل ما ينضم الى الثمن
في عرف التجار لا يعد فضلا وشرطها على وجه الاطلاق شرطا في بطلان ذلك ان
التمن الاول اذا لم يكن مثليا لا يعرف قدره فلا يتحقق التولية ولا الملاحة فلا
يجوز الا اذا باعه بذلك البدل من يملكه او به وبزيادة ربح معلوم في يجوز لانها
الجملة وله ضم اجد القصار والصبي والطراز والفترا والحد الى ثمنه والا صر فيه
ان كل ما يزد في البيع او في قيمته يلحق به كمن يقول ح قام على بكذا لا اشتريته
بكذا تحذر عن الكذب وان ظهر للمشتري خيانة في الملاحة اخذه بتمنه وورقه

ناج الشريعة

صدر الشريعة

ناج الشريعة

ناج الشريعة

صدر الشريعة

وفي التولية حظ من غنم وعند ابي يوسف يحط فيها الا ان الخط في التولية قرر
الخيانة وفي المراجعة قدر ما وقدر حصتها من النخ وعنده محمد خير فيها هذا
اذا كان المعقود عليه محل الفسخ وان لم يكن محل الفسخ بطل خياره ولزم
جميع الثمن ذكره في شرح الطحاوي وان شترى ثانيا بعد بيع براح فان راح
طرحه عنه ما راح وان استغرق ربح الثمن لم يراجح اذا اشترى بعشرة
وباعه بنخلة عشرة ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مراححة بنخلة ويقول قام
على نخلة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة البيوع
مراححة اصلا من اخذه وعند ما يبيعه مراححة في الفصيلين لان الاخير عقد
متجدد منقطع الاحكام عن الاول فيجوز بناء المدحجة عليه وله ان يشبهه
حصول النخ الاول بالعقد الثاني ثابتة لانه تأكده بعد ما كان على شرف الزوال
بالظهور على عيب والشبهة كالحقيقة في بيع المراححة احتياطا ورايح من شترى
من ماء ذونه المحيط دينه برقبة اعتبار هذا القيد لتحقيق الشري قال الفقيه
ابو الليث في الجامع الصغير فان كان العبد لادين عليه فالشراء الثاني بطلان
اذا كان لادين عليه فانه لو لاه على ما شترى بايعة ناقصا كان الثمن الاول من الثمن
الثاني وزايدا عليه ويقول قام على بكنا كذا ذون كذلك شترى من سبعة لانت
بيع المولى من عبده الماء ذون وشراؤه منه اعتبر عدا في حق المراححة لثبوته
مع المتاني ثم ان ما ذكره اذا لم يبين اما اذا بين انه اشتراه من ماء ذونه او شترى
مومن سيده فيجوز مراححة على ما شترى نفسه ورب المال على ما شترى مضاربة
بالنصف او لا ونصف ما راح بشرائه ثانيا منه اذا كان مع المضارب عشرة
دنانير بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال بنخلة عشر
فانه يبيعه مراححة باثن عشر ونصف وان احورت البيعة وعند زف
وموقوف الشافعي ورواية عن ابي يوسف لا بد فيه من بيان قال الفقيه
ابو الليث وقول زفر اجود وبه ناء خدا وطيت ثيبا راح مكذا في عامة

تاج الشيعة
صدر الشيعة
زيلي
تاج الشيعة
صدر الشيعة
زيلي
تاج الشيعة
صدر الشيعة
تاج الشيعة
صدر الشيعة
تاج الشيعة

الكتب والمفهوم من هذا الاطلاق ان لا يقول قام على بلا بيان اي لا يجب عليه
بيان حدوث العيب في يد ولا بيان تصدق لانه لم يجس عند شي يقابل الثمن
لان الاوصاف ما عدا لا يقابلها الثمن وكذا ما فاع البضع لا يقابلها الثمن والمسيك فيها
اذا لم ينقصها الوطى وان فقا عينها الفقهاء ومو عور بانحساف العين
البايع والا جنى بخلاف ما اذا فقي عينها بفعل نفسه ذكره في المبسوط
واخذار منها لا بد من هذا القيد على ما يفسح عنه التعليل لاني ذكره او وطى
بكر لزمه بيان لانه حين بعض العين فلا يملك بيع الباقي بالكل مراححة اذ
الاوصاف اذا صارت مقصودة بالتناول صار لها حصنة من الثمن وهذا لا
ما فات كالسالم له معناه باخذ بدله ان جنى غيره وكذا ان جنى نفسه لانه لو لا
الملك لكان مضمونا عليه فصار سقوط الضمان عنه كالبدل وفرضه فار الغرض
بالغاء وقيل بالقاف او حرق نار للشوب المشتري كالاو وتكدره على وجه
يوجب انتقاصه بشدة وطيه كالثانية ومن شترى بنساء وراح بلا بيان خيرة
فان اتلفه ثم علم لزمه كل غنم وكذا في صورة التولية وان وثى بما قام عليه ولم يعلم
شترى قدره فد وان علم في المجلس خير لم يجز بيع شترى
قبل قبضه لانه من يبيعه ما لم يقبض الا في العقار فيه خلا في مخدور فوان
عملا باطلاق الحديث واعتبارا بالمنقول ولهما ان ركن البيع صدره اصله في
حكمة ولا عذر فيه لان الملك في العقار نادر بخلاف المنقول والعذر المنه عنه
عند انفساخ العقد والحديث معلول به عملا بدلا ليل الجواز ومن شترى كيليا
كيلاى بشرط الكيل من شتره كذلك هذا القيد مذکور في الهداية ولا بد منه على
ما افصح فيه صاحب الخلاصة وغيره لم يبيعه ولم ياكله حق كيله لانه النبي
نعم بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البايع وصاع المشتري
لان محله اجتماع الصفقتين على ما نيت في باب السلم ان شاء الله تعالى بالقول
اذا ابتعت فاكلت واذا بعث فاكل ولانه يحتمل ان يذير على الشروط وذلك

صدر الشيعة
ابو الليث
وقال ان فاع البضع لا يقابلها الثمن
الاشد وجوب غنم سبب اخذه
فان خذ حكمه لا يثبته الا ببيان
على احد لعدم العلم بالباقي او العجز عن
الاثبات فلا يتحقق سبب الاخذ
صدر تاج الشيعة
عبارة الهداية رجوعا الى الملاح
الحديث شمس
تاج الشيعة
صدر الشيعة
الاشد
حيث قال اشترى من الفضا
بدوم وزنا وقبضه كان
القبض ذم شانه وباع منه
بكل المشتري الاكل قبل
الوزن وان كان اشتد
نؤه لاخذ لاشترى الا قبل
الوزن بالبيع مشقة

1731

१२१

صدر الشريف

مناج الشافية

ال

الربوا سوفضل

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

نام الشريعة

تأليف الشريف

فيه شبهة الفضل والنية
فيه كالحقيقة في حكم الحرمة منه

ما انقلب اليه

في الصورة المذكورة
سجدة الاساقفة
بعد ذلك افتتح

فاج الشريعة
فاج الشريعة
فاج الشريعة

والتدقيق
والتدقيق
والتدقيق

五

بين الكيل والموزون فعلى تقدير ما ذكر بلزم ان لا يجوز اسلام الموزون
في الكيل لان احد الوصفين محرم بالنساء وقد نص على جواز اسلام الحظنة
في الزيت عندنا فحرم بيع الكيل والوزن في جنسه متفلا ولو غير مطعوم كالخض
والحديد والحصى كيلي والحديد وزني وفيها خلاف الشافعي بناء على ان العلة عند
الطعم في المطعومات والثمنية في الاثمان والجنسية شرط والمساواة تخلص
والا صلح الحرمة وما لك بناء على ان العلة عند الطعم والادخار وحل البيع في
الاشياء المذكورة مما تلا وبلا معيار اى فيما لا يدخل تحت المعيار وهو الكيل والوزن
على ما مر وفيه خلاف الشافعي بناء على ان الاصل عند الحرمة والمساواة تخلص فلا
يدخل في المسوى الشرعي يبقى على الاصل وهو الحرمة وعندنا الاصل هو الحلال والدخول
تحت المعيار شرط الحرمة فما يدخل في الكيل والوزن ثبت فيه الحرمة وما لا يدخل
في واحد منهما يبقى على اصله وهو الحلال ولا دخل في ذلك للخلاف في تعيين العلة
وانما جعل الحرمة اصلا لقوله حرم لا تتبعوا الطعام بالطعام الاسواء بسواء
فلا يكون مساويا كان حلالا ما قيل المعنى لا تتبعوا الطعام الذي يدخل في المسوى
الشرعي الاسواء بسواء كما اذا قيل لا تقتلوا الحيوان الا بالسكين تكون المصاد
الحيوان الذي يمكن قتله بالسكين لا القمل والبرغوث ويرد عليه انه المختص
في الحديث وفي المثال المذكور العرف يخص فان الحيوان لا يطلق في العرف
على القمل والبرغوث فان وجد الوصفان اى الكيل والوزن مع الجنس قال
في الهداية الجنس والمعنى المضموم اليه لم يقل والقدر كما عرفت انه اعم فانه اذا
اختلف كيلا وزنا لا يوجد المعنى المضموم اليه ويوجد القدر حرم القضاء والنساء
فلا يجوز بيع قفيز بقر قفيز منه متساويا احدهما بنساء وانما قلنا متساويا
لانه اذا لم يوجد التساوى يكون الحرمة للفضل فلا يثبت انها للنساء وانما قلنا
واحدتهما النساء لانه اذا كان كلاما متساويا لا يكون الحرمة لربوا النساء بل لانه بيع
الكيل بالكيل وسومنه بالنص وان عدما حلالا وان وجد احدهما فقط حل الفضل

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة



لا النساء فيجوز بيع قفيز بقر قفيز شعير وبيع حمة اذ راع من الهوى
نحوه منه نية وعندنا في الجسد بانفراد لا يحرم النساء والبقر والشعير
والتمر والمخ كيلي والذهب والفضة وزني ابدا وان تركا فيهما اى ان ترك الكيل
في احد الجنسين المذكورين وهو الاربعون المتقومة والوزن في الجنس الاخر وهو
الاخيلان لقوله عم الحظنة بالحظنة الحديث ويحمل في غيرهما على العرف فلم يحرم
بيع البقر بالبقر متساويا وزنا والذهب بجنسه متماثلا كالكلام يحرم بحارزة واعتد
تعيين الربوى في غير الصرف بلا شرط تقابض عقد الصرف ما وقع على جنس الاثمان
يعتبر قبض عوضه في المجلس لقوله عم الفضة ماء وماء ومعناه يد ايد وما سواه
ما فيه الربوا يعتب فيه التعيين ولا يعتب فيه التقابض خلافا للشافعي في بيع الطعام
وجاز بيع الفليس بالفليس باحيائها خلافا للمحدث ان الثمنية تثبت باصطلاح الكل
فلا تبطل باصطلاحها واذا بقيت اثما لا يتعين فصار كما اذا كان بغير احيائها
وكبيع الدرهم بالدرهمين ولها ان الثمنية في حقها اثما تثبت باصطلاحها اذ لا ولاية
لغير عليها فتبطل باصطلاحها واذا بطلت الثمنية تتعين بالتعيين فلا يعود وزنا
لبقاء الاصطلاح على العقد في نقضه في حق العقد فساد العقد فصار كالجوز بغير
خلاف النقود لانها للثمنية خلقه وخلاف ما اذا كان بغير احيائها لانه بيع الكل بالكل
وقد نهى عنه وخلاف ما اذا كان احدهما بغير عينه لان الجنس بانفاده يحرم والتم بالحيوان
لانه بيع الموزون باليس بموزون وقال محمد لا يجوز الا اذا كان اللحم الكلداني
الزائد في مقابلة السقط والريق بجنسه والربط بالربط والتمر والعنب
بالزبيب كالاخره عن الكل كالايتوم اختصاصه بالقبض وعندنا وهو قول
الشافعي لا يجوز ان ينقص الربط بالجفاف والبزربط او مبلولا بمثله او باليابس
والقرا والزبيب بالنقص منها متساويا وقال محمد لا يجوز جيع ذلك لا يعتب
المساواة في اعدل الاحوال وموالمال ومما اعتدنا ما في الحال عملا باطلاق الحديث
المنهوق فانه يتناول البقر والتمر والعنب على اى صفة كان الا ان ابا يوسف ترك

في الشريعة

وموقوف الحظنة بالحظنة
مثلا مثل شريعة

هذا الاصل في بيع الرطب بالتمر ومحمد فرق بين هذه الفصول وبين الرطب
 بالربط والرطب بالتمر وجهها مطلب من الهداية ولم حيوان بلح حيوان آخر متفادلا
 وكذا اللب وكذا خلد الدقل خلد العنب ونعم البطن بالالبية او بالحلم والخبز بالبر والقيق
 وان كان احدهما نسبة به يقع لان الخبز صار عدد يا وموز ونا فحينئذ هو ان يكون
 مكيلاه كوجه وهذا اذا كان نقدين وان كان البر والقيق نسبة جاز ايضا وان كان
 الخبز نسبة يجوز عند اني يوسف وعليه الفتوى لاي بيع الجيد بالردى من الربوة
 او البر بالتمر الا تساويا فلا يجوز بيع الذمب بالذمب ولا الفضة بالفضة
 الا تساويا وان اختلفا جودة وصباغة ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم غلة
 بدرهمين صحيحين ودرهم غلة لتحقق التاوي في الوزن وسقوط اعتبار
 الجودة والغلة ما يرد به بيت المال ويا خذ التجار لاي بيع البر بالقيق او بالسويق
 او بالقيق بالسويق متفاضلا ومتساويا والزيتون بالزيت والسهم بالخل
 حتى يعلم ان الزيت والخل اكثر مما في الزيتون والسهم يكون بعض الزيت
 للشجر واما اعتبار العلم لان كونه اكثر في نفس الامر لا يكفي بل لابد ان يكون
 ذلك معلوما خلا فالزيتون صحيح بيع كزيت وكزيت شعير بكزيت وكزيت شعير
 درهمين ودينار بدرهم ودينارين يجعل كل واحد من الجنين خلافة وقال
 زفر والشافعي لا يجوز لهما ان في الصرف الى خلاف الجنس يغير تصرفه لانه
 قابل الجلة بالجملة ومن قضية الانقسام على سبيل الشيوع لا على التعيين
 فالتعيين لا يجوز وان كان فيه تصحيح التصرف ولنا ان المقابلة المطلقة يحتمل
 مقابلة الفرد بالفرد كما في الجنس بالجنس وانه طريق متعين لتصحيحه على وجه
 وفيه تغير وصفه لانه يبقى موجبه الاصل وموثبوت الملك في الكل بمقابلته
 الكل وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار بما ذكرنا انفا ويستوفى
 الخبز وزنا لاعداد عند اني يوسف للتفاوت في احاده وبه يقع وعندنا في نسبة
 لا يجوز اصلا للتفاوت الفاحش وعند محمد يجوز بها بايهما كان للتعامد والاروا

صدر الشريعة

عن نافع الشريعة هذه
 المسئلة في باب الصرف
 وضعها ان يتكلم بها لا يخفى
 نافع الشريعة

في بيع الرطب بالتمر
 في بيع التمر بالرطب

بين سيد وعبده منا اذا كان ما ذونا ولم يكن عليه دين اذ لو لم يكن ما ذونا
 لا يتحقق اصل البيع وان كان عليه دين يتحقق الربو بينهما لان ما في يده ليس
 ملك المولى عنده وعندهما تعلق به حق الغدما فصار كالاجنبي ومسلم وحده
 في داره لان ماله مباح في دار الحرب فبأي طريق اخذه سلم اخذ مالا مباحا اذا
 لم يكن فيه عذر خلا فالانبي يوسف والشافعي اعتبارا بالستان في دارنا
 الحقوق والاستحقاق يدخل البناء والمفتاح والعلو والكثيف
 وموالمستراح في بيع الدار لا النظلة وهي الساياط الذي احد طرفه على الدار
 والطرف الاخر على دار اخرى او على الاسطوانات في السكة سواد كانت
 مفتحة الى الدار او لا ومن امنها السدة التي فوق الباب فقد ومن لا يذكر كل
 حق مولها او برافقها او بكل قليل وكثير موفيا او منها لاثمها مبنية على سواء الطريق
 فاخذت حكمها هذا عنده وعندهما ان كان مفتحة في الدار يدخل من غير ذكر شيء
 ما ذكرنا لانه من توابعها فشا به الكثيف والشجر لا الذرع في بيع الارض ولا الثقب
 في بيع الشجر الا بشرط وان ذكر الحقوق والمرفق والعلو في شرا بيت بكل
 حق ولا في شراء منزل الا بذكر ما ذكر يعني قوله كل حق الى قوله ومنها والخصل ان
 العلو يدخل في بيع الدار مطلقا ويدخل في بيع المنزل ان ذكر ما ذكر ولا يدخل
 في بيع البيت اصلا وهذا لان المنزل بين البيت والدار لانه لا يتأق فيه مرافق
 السكن مع ضرب قصور اذ لا يكون فيه منزل الدواب فلهذه بالدار يدخل
 العلو فيه تبعا عند ذكر التوابع ولشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدون ولا الطريق
 والشرب والمسيل في البيع الا بذكر ما ذكر ايضا خلافا لاجارة فانها تدخل فيها
 بلا ذكر ما ذكر لانهما تعقدان انتفاع فلا يتحقق بدون هذه الاشياء واما البيع فيمكن
 ان ينتفع به بدونها بان يتجر فيه ويؤخذ الولدان استحققت امة بيته وان اقر
 بها لانه اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها رجلان استحقها بيته
 ياخذ ما ولد له لان البيته حجة مطلقة فيظهر بها ملكها عن الاصل والولد

صدر الشريعة

عن نافع الشريعة

ناج الشريعة

مطلب
 قالوا الغاصب انما ينفذ احده
 بعد اداء الضمان لان الغاصب
 ليس بالملك ليشترط
 عند الضمان مستند الى ضرورة لا يغير
 في ضمان الزوايد للتفصيل
 ذكره في غاية البيان مستطاع

كان متصلا بها فتكون له وان استحقها باقرار ذي اليد خذها ولا يخذلها
 لان الاقرار حجة قاصرة يثبت به الملك في المجدبة ضرورة وما يثبت ضرورة لا يظهر في حق
 النوايا والمنفصلة فلا يكون الولد من اذ لم يدع المقتله الولد وانما اذا ادعاه كان له
 لان الظاهر له ذكره في النهاية شخص قال اشترى فاني عباد فاشترى فبان حرا ظهوره
 يجوز ان يكون يدعى شخص آخر كما اذا ادعى رجل انه ابنه واقام البيينة عليه قال الامام
 السرخسي في باب الشهادة في الولادة والنسب من المسوطة في هذه الصورة قضى انه ابن له
 لاثباته دعواه بالحجة وجعل حرا لان في الحكم بثبوت النسب منه حكما بانته مخلوق من مائة
 وما الحزب منه فيكون حرا ما لم يتصل بدم الامة وحين لم يمتوا الامة في الشهادة لم يظهر
 اتصال مائة بدم الامة فبقى على الحرية انتهى وبما قرناه تبين ان الاشكال في وضع
 المسئلة وان ما قالوا ان الشهادة على حرية الاصل تتضمن تحريم الفسخ لان الشهود
 لا بد لهم من تعيين الامة ليد بذاك ضمن ان لم يدرك ان كان بايعة وعن ابي يوسف انه لا يرجع
 لان الرجوع بالمعاوضة او بالكفالة والموجود ليس الا اخبارا كاذبا فصار كما اذا قال
 الاجنب ذلك ووجه ظاهر الرواية ان المشتري صار مغرورا من جهة والغرور
 في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض يجعل سببا للضمان دفعا للغرور بقدر الكفاية
 ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير وما قيل في وجهه لانه بالامر بالشراء يصير
 ضامنا للثمن عند تعذر الرجوع على البائع دفعا للضرر منظور فيه لان موجب
 ان لا يكون لقوله اني عباد دخل في جواب المسئلة وما ذكر في الهداية في تعليل النص
 في الحاجة اليه ورجع ذلك ماضى عليه اي على البائع وان علم لاى ان علم ملكات
 البائع لاضمان على الشخص المذكور ولا ضمان في الرهن اي ان قال ان هن فاني عباد
 فانته فبان حرا فلا ضمان عليه اي سواء علم مكان الرهن او لا لانه ليس بمعاوضة
 وما يجعل سببا للضمان انما موال الغرور في المعاوضات ولا رجوع في دعوى
 حق مجهول في دار صوح على ثبوت معين واستحق بعضا اذ ادعى ان يقول
 دعوى في هذا الباقي وفهم منه اي من جواب المسئلة صحة الصلح عن المجهول على ما علم

هذا هو الوجه في ان
 البائع لا يضمن
 لان الظاهر له
 صدور الشريعة

رد للمدانية وغيره

صدر الشريعة
 رد للمدانية وصد
 الشريعة

اصلا

ناهج الشريعة
 تاج الشريعة

لان الجهالة فيما سقط لا تنفع الى المنازعة وفهم منه ايضا ان بطلان الدعوى
 لا يضر صحة الصلح وان استحق كلها يرد العوض لدخول المدعي في المستحق
 ورجع بحصتها في دعوى كلها ان استحق ثلث منها لوجوب الرجوع ببطله
 عند فوات سلامة المبدل في بيع الفضولي موافق اصطلاح الفقهاء
 من تصرف في حق الغير بلا اذن شرعي لما لك باع غيره ملكه بغير اذنه فسخ
 سواء بقي العاقدان او لا بيع الفضولي ينقض عندنا خلافا للشافعية وله
 اجازته ان بقي العاقدان والبيع وكذا الثمن ان كان عرضا معيناً قيده بالتعيين
 لان الاحتراز عن الدين انما يحصل به فان العرض قد يكون ديناً على ما استوقف
 عليه وموالت الثمن ملك للبخير وموالتك وامانة عند بايعة اي بعد الاجازة وله
 اي للفضولي فسخه قبل الاجازة دفعا للضرر عن نفسه فان حقوق العقد
 يرجع اليه وجازاً عن ائق المشتري من الغاصب ان اجيز قال محمد لا يجوز لانه
 عتق بدون الملك ولها ان الملك يثبت موقوفاً صرفاً مطلقاً موضوعاً لظن
 الملك ولا ضرر فيه فيتوقف الاحتياق مدتها عليه وينفذ تفاديه لاييعة ان
 بالاجازة ثبتت للبائع ملك باث فاذا طرد على ملك موقوف لغير ابطله
 ولو قطع يده ثم اجيز فارش ماء خوفاً كان قبل الاجازة او بعده للمشتري
 لان الملك يتم له من وقت الشراء فتبين ان القطع حصل على ملكه ونصدق
 ما زاد على نصف غنه لانه لم يدخل في ضمانه وفيه شبهة عدم الملك ومن سدرى
 عبداً من غير سيده واقام بيينة على اقرار بايعة او سيده بعدم امره اي بالبيع
 من يداره لا تقبل لان البيينة في حقوق العباد لا تقبل الا عند صحة الدعوى ولا صحة
 له منها للتناقض اذ الاقدام على الشراء اقرار منه بصحة واقامة البيينة على
 اقرار بايعة او سيده بعدم امره بالبيع سواء كان ذلك الاقرار قبل البيع او بعد
 سبوقه بدعوى عدم صحته وهي مناقضة لدعوى صحته ولو اقر بايعة بعد
 قاضى اي بعدم الامر وطلب مسدده رده رد بيعه لان التناقض لا يمنع صحة

تاج الشريعة
 تاج الشريعة

كان في اللغة المنسوب الى
 ملا في فيه قولك ان الفضول
 غلب على ما لا يرضيه وكان
 في الاصطلاح الفضل معنى
 الزيادة
 تاج الشريعة

صدر الشريعة
 ومدا
 صدر الشريعة
 تاج الشريعة

ومن وهم ان التناقض
 مخصوص بالصورة الاولى
 فقد وهم في هذا ما هو
 ان التناقض ينقض عند
 ضمان المالك وهو متحقق في
 الصورتين كما لا يخفى

الاقرار فله شريك ان يسا عد البايع في ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما فلهذا
شرط طلب المشتري والله السلم مبادلة مال مؤجل
بمال آخر فان التاجير والتجديد في البديين معتبران في حقيقة اذ هما يتنازعان
غيره من انواع البيوع صح فيما يعلم قدره وصفته اي صح السلم اذا كان السلم فيه
وموالمبيع مما يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره كالكيل والموزون المضمن احتراز
بهذا القيد عن الدارم والدنانير والمذروع كالثوب مضبوطا ذرعه وصفته
وضيعته والعددي المتقارب كالجوز والبيض والفلس واللبن والاجر
بملين معين وصح في السمك المبيع بقال سمك مبيع ومملوح ولا يقال مالح
الا في لغة رديئة فانما قيد السمك بالمبيع لان في الطري تفصيلا سياقي وزنا وضربا
اي نوعا معلومين والطست والقمحة والخفين الا اذا لم يعرف اي الصفة
لا فيما لا يعلم قدره وصفته كاللحم والحيوان لغرض التفاوت وجوز في اللحم اذا وصف
موضوعا معيننا بصفة معلومة وجوز الشافع في الحيوان اذا تبين نوعه
وسنه وصفته واطرافه كالراس والاكارع وجلوده عددا والحطب قوما
والرطب جزا لانه مجهول لا يعرف طوله وغلظه لوعرض ذلك بان يبين
الحبل الذي يشد به الحطب والرطب ويبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤخذ
اي النزاع جان والجوهر والحذر وبصاع وذرعين معين لم يدر قدره
وبقرية وعمدة خلع معينين وفيما لا يوجد من حين العقد الى حين
الحل فلا يصح ذلك في السكر الطري الا في حينه اي في وقت يوجد السكر في
الماء وشروطه بيان جنسه كبد وشعير ونوعه كسقمه وبخسه وهي
التي لا تسقى منسوبة الى البخس ومو الارض التي تحسنت حنطتها من الماء وصفته
جيدة وردى وقدره معلوما نحو كذا كيلة لا حاجة بهنا الى ان يقال لا ينقبض ولا
ينبسط لان الكيلة في غير غنم لا يطلق الا على ما يكون كذلك او وزنا واجله معلوم
حلا في الشافع واقله شهيد في الاصح روى ذلك عن محمد وفي رواية الطحاوي

يقع السلم

يقع السلم

صدر الشريعة

نه ناهج الشريعة

فيما لا يوجد من حين العقد الى حين الحل فلا يصح ذلك في السكر الطري الا في حينه اي في وقت يوجد السكر في الماء وشروطه بيان جنسه كبد وشعير ونوعه كسقمه وبخسه وهي التي لا تسقى منسوبة الى البخس ومو الارض التي تحسنت حنطتها من الماء وصفته جيدة وردى وقدره معلوما نحو كذا كيلة لا حاجة بهنا الى ان يقال لا ينقبض ولا ينبسط لان الكيلة في غير غنم لا يطلق الا على ما يكون كذلك او وزنا واجله معلوم حلا في الشافع واقله شهيد في الاصح روى ذلك عن محمد وفي رواية الطحاوي

عن اصحابنا ثلثة ايام و قيل اكثر من نصف يوم وعن الكرخي انه ينظر الى
مقدار السلم فيه والى عدد الناس في مثله والاول اصح وبه يفتى وقد راس المال
وموالمثل في الكيل والوزن والعددي فان العقد فيها يتعلق بالمقدار فلا بد
من بيان مقداره من عندده وقال لا يكتفي بالاشارة لانه يصير معلوما بها كما في الثوب
وله انه ربما لا يقدر على تحصيل السلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال فيجب ان يكون
معلوما بخلاف ما اذا كان رأس المال ثوبا معيننا لان العقد لا يتعلق بمقدار بل ببيان
بيان قدره واما ما قيل ربما يكون بعض رأس المال زيوفا ولا يتبدل في المجلس
فلو لم يعرف قدره لا يدري كم بقي فيرد عليه ان سبها شطرا اخذ ذكره التامري
في شرح مختصر القدوري نقلا عن المحيط به يندفع هذا الاحتمال وموان يكون
رأس المال منتقدا فلم يحجز الاسلام في جسيث بلا بيان رأس مال كل منهما تفريق
على الخلافة المذكورة ولا يتقدمين بلا بيان حصته كل منهما من السلم فيه ومكان
ايضا سلم محله مؤنة نجب بيان مكان ايقائه عنده وقال لا يجب بيانه وينعبد
مكان العقد وعلى هذا الخلاف في الثمن والاجر اذا كان محلهما مؤنة وقمته اي اذا
اقتسما الدار وجعلوا مع نصيب احدهما شيئا محله مؤنة ومالا مؤنة في حله لا يحتاج
فيه الى بيان مكان الايقاء بالاجماع لانه لا يختلف قيمته كذا في الهداية وفيه نظر وفيه
حيث يشاء موالا صح قال القدوري يوفيه في المكان الذي اسلم فيه وقال صاحب
الهداية من ارباب الجاهل مع الصغير في البيوع وذكر في الاجارات يوفيه في اي
مكان شاء وموالا صح لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الحال وفي محيط السبعة
معين موضع العقد وموالا صح ومو قولها لان قيمته يختلف باختلاف الاماكن
فان قيمة الكافور في المصدر اكثر من قيمته في السواد كثرة رغبة امد المصدر
وفلة رغبة امد السواد وبهذا تبين ان ما ذكره صاحب الهداية في تعليل
الاصح ليس بصحيح وقبض رأس المال قبل الاتفاق شرط بقاءه على الصحة
فهو ينقصد صحيحا ثم يبطل بالاتفاق لانه قبض ولهذا لا يصح السلم مع خيار

مدار
صدر الشريعة

انما السلم في شئ محله مؤنة

صدر الشريعة

وجاء الترمذي انه ان اراد عدم اختلاف القيمة مطلقا فلا صحة له على ما سياتي وان اراد عدم اختلاف قيمته من جهة المثل خاصة فلا يتم التقريب اذ يكفي في النزاع اختلاف القيمة مطلقا مستندة فلا يكون الاماكن كلها سواء

في رد الصدقات

سدر الشريعة

الشرط لا يمنع تمام القبض لكونه مانعا من الانعقاد في حق الحكم بخلاف خيار
العيب لانه لا يمنع تمام القبض واما عدم ثبوت خيار الرؤية فيه فلا يخفى
لان الدين في الذمة فطما رده عليه بخيار الرؤية اعطاه غيره لكونه لا يتعين
فلا يفيد قلو اسلم مائة نقد او مائة دينار على المسلم اليه في كثر بطل في حصة الدين
فقط لانه دين بدين وصح في حصة النقد لوجود قبض راس المال في المجلس
بقدره ولا شيع البطلان لان القبض قبل الافتراق شرط البقاء فيكون ضعيفا
بل لانه طارئ اذ السلم وقع صحيحا في الكل والبطلان الطارئ لا شيع ضعيفا
كان سبه او قويا كما اذا باع عبدين فملك احدهما قبل القبض بطل العقد في دون
الاخر ولم يجز التصرف في راس المال والمسلم فيه بان يعطى بدل احدهما شيئا اخر
كالشركة كما اذا قال رب السلم لاخر اعطني نصف راس المال فكون نصف السلم فيه
لك والتولية قبل قبضه كما اذا قال اعطني مثلهما اعطيت السلم اليه حتى يكون
المسلم فيه لك ولا شيل شي من السلم اليه بلس المال بعد الاقالة حتى يقبضه لقوم
لا ياخذ الا سلكك او راس مالك اي لا ياخذ الا السلم فيه حال قيام العقد وراس
مالك حال انفاخه ولو شري كذا وامر رب السلم بقبضه قضاء لم يصح لانه
اجتمع مناصفتان السلم ومذا الشراء كلاهما بشرط الكيل فلا بد من الكيل
مترين للحديث الذي مر ذكره في باب المدركة ولو امر بقرضه به صحى لو
استقرض بترام اشتري من آخر بترام فاسلم المقروض بقبض البت منه قضا القرض
صح وان لم يعد الكيل لان القرض اعادة فكان المقبوض حين حقه تقديرا كالبائين
فليكن الشئ بخسه نية فلم يتحقق الصفقتان بشرط الكيل وكذا صح لو امر رب
سلم بقبضه منه اي بقبض المشتري من البائع له اي لاجل السلم اليه ثم انفسه
لنفسه فالتا له لم يقل بقبضه لان في اكتياله معنى زائدا يهيم في المقام ومواخذ الكيل
عقيب الكيل يقال كال المعطى فالتا له اخذ له ثم لنفسه اذ ج بجرى فيه الكيلان
ولو كان السلم اليه في ظرف رب السلم بامر به بغيبته او كال البائع في ظرفه او طرف

سبه بامر المشتري لم يكن قبض لان في السلم لم يصح امر رب السلم بالكيل لانه حقه
في الدين لا في العين فاسره لم يصادف ملكه فالمسلم اليه جعل ملكه في ظرف استعارة
من رب السلم وفي البيع لم يصح امر المشتري لانه استعار الظرف من البائع ولم يقبضه
فلا يصير في يده فكذا ما يقع فيه فعله وانما قال بغيبته لانه اذا كان حاضرا ينتقل
اليه كما توهم بل لانه لو كان حاضرا وكاله المسلم اليه حضرة وخلى بينه وبين الطعام
يصير قابض لان التحلية تسليم كذا قال الزيلعي بخلاف كلبه في ظرف المشتري كما
اي اذا اشتري بترام عينا و دفع المشتري الي البائع طرفا وامر ان يكيله ويحمله
في الظرف ففعل البائع والمشتري غايب صح لانه ملك العين بالشل فاسره
صادف ملكه فكون قابضا جعله في الظرف ويكون البائع وكيله في اسكال الظرف
فيكون الظرف في يد المشتري حكما ولو كان الدين والعين في ظرف المشتري كما اشتري
رجلا اخر كذا بعقد السلم وكترام عينا بالبيع ثم امر المشتري البائع ان يجعل الكيلين
في ظرف المشتري ان يدا بالعين كان قابضا اما في العين فصححة الامر واما في الدين
فلا اتصاله بملك المشتري وان يدا بالدين لا اي لا يصير قابضا عند اي حقيقه اما في الدين
فلعدم صحة الامر واما في العين فلا لانه خلط ملكا قبل التسليم فصار مستهلكا عند قبض
البيع وهذا الخلط خير من يله من جهة جواز ان يكون مراده البداية بالعين فلم
يتعين برضاه به حتى يكون شريكه وعندهما معا خيار ان شاء نقض البيع وان
شاء شاركه في الخلط لان الخلط ليس باستهلاك عندهما ولو اسلم امته وكترام قبضت
الامته ثم تقابل الامت الامة في يده اي في يد السلم اليه بقي اي التقابل وجب قيمتها
يوم قبضها على المسلم اليه يرد الى رب السلم ولو ماتت ثم تقابل الامت التقابل
لان صحة بيعه ببقاء المعقود عليه ومو السلم فيه وكذا المقابضة اي كاله السلم
في وجهه اي في وجهه لبقا لخلط الشراء بالتمن فيها اي في الوجهين المذكورين
للتقابل ولو اختلف عاقد السلم في شرط الرداء والاجل فالقول لمدعيها اما اذا
المدعى السلم اليه فبالانفاق واما اذا كان المدعى رب السلم فكذا عند وعندهما

القول الآخر وذلك لان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج
خصوصه ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمعنى الصحة عنده وعند غيره وان كان
الصحة والاستصناع باجلا ذكر على سبيل الاستعمال دون الاستعمال فانه لا يصير سائلا
فيغير شرطه بما ملوا فيه ولا خلا فاما في الاول فانه استصناع عند ما وبلا اجل
معلوم لا بد من هذا القيد لان التأجيل باجل غير معلوم لا يخرج الى حد السلم فيما
يتعامل كحرف وثقة وطست صح بيعا لعدة الاستصناع ان يقول للصانع لا تخاف
مثلا اصنع لي من ما لك خفانة من هذه الصفة بكذا فيجوز الصانع على تسليمه بغير عكوبة
بيعا لعدة وانما قال على تسليمه ولم يقل على عمله لانه لا يملك ان المعقود عليه العين دون
العمل ولا يرجع الامر عنه والمبيع موالعين لاعلمه فان جاء بما صنع غيره او موافق العقد
فاخذ منه ولا يتعين له الا باختياره فصح بيع الصانع قبل اختيار الامر لم يقل قبل رؤية
الامر لا عرفت ان مدار تعينه له على اختياره وهو يتحقق بقبضه قبل الرؤية وله اخذ
وتركه لا عرفت ان المبيع موالعين فله خيار الرؤية ولم يصح فيما لا يتعامل كالشوب
عطف على قوله صح بيعا فقيده المذكور مقدما وموان تكون بلا اجل معتبر منها
مسائل شتى صح بيع الكتاب خلافا لما في النسخة العينية عنده لا عند المشتري
وعن ابي يوسف انه لا يجوز بيع الكتاب العقور والعهد والسباع علمت اولها ولا
كالم في بيع غير اخر واخذت او جرحت في غير موضع الذبح وذبح
المجوسى كالحنزيه فالمستثنى غير مختص بها كما يفهم من الهداية ومما في عقد الذي كالحل
والشاة في عقد السلم فالخر عنه من ذوات الامثال والحنزيه من ذوات القيم ومن روة
مشيئة قبل قبضها صح فان وبلت فقد قبضت لان وطى الزوج حصل تسليط من جهة
المشتري فصار فعله كفعله والا فلا اذ تجرد التزويج لا يتحقق القبض والقبض ان القبض
لانه تعيب حكمي فيعتب بالتعيب الحقيقي ووجه الاستحسان ان في الحقيقي استيلاء على
المحل وبه يصير قابضا وكذلك الحكم فافتقروا من شى قنا واداة قال شيخ الاسلام رحمه
ناده انما وضع المسئلة في العبد لان في الدار لان في الدار لا يتعدى القاضى لذلك والبيع

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

فان القياس ان لا يجوز في العبد ايضا الا انه جوز فيه استحسانا ليقط النفقة عن
البائع ولا يحتاج الى النفقة في الدار ومن تبين ان من ذكر الشئ بدل القن لم يصيب
وغاب غيبة معروفة فاقام بايعة بيته انه باعه منه فان قيل البيعة لا تقبل من غير
خمس حاضر قلنا منه بيعة تقام لكشف الحال لا للقضاء والخصم في مثل هذا ليس بشرط
لم يبيع في دينه اى في ثمن المبيع لانه يمكن وصول البائع الى حقه بدون البيع وفيه ابطال
حق المشتري وان جهل مكانه بيع اى بيع القن وادى الثمن ثم ان فضله في ثمن
المشتري وان نقص يبيعه البائع اذا ظفربه ثم ان هذا البيع وان كان قبل القبض
الا انه ليس بقصود انما المقصود احياء حقه وفيه يصح بيعه لان الشئ وقديح
ضما وان لم يصح قصدا وان شري اثنان وغاب واحد فلما حضر دفع ثمنه وقبضه
وجه ان حضر الغائب الى ان ياخذ حصته لانه مضطر اذا لا يمكن الانتفاع بنصيبه
الا باء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى منه شئ والمضطر
يرجع وان كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عندهما الى ان يستوفي حقه ولو وجد
لا يصير غاصبا وعند ابي يوسف كان متطوعا فيما ادى عن صاحبه لانه قضى دين
غيره بغير امواله فلا يرجع عليه وليس له الحبس ويصير غاصبا به فيه بالقيمة
وان شري شيئا بالف مثقال ذهب وفضة بحب من كل نصفه وفي بالف من
الذهب والفضة من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم وزن سبعة قد سبق
في كتاب الزكوة ولو قبض زينا بدل جيد جاملا به انما قال جاملا به اذ لو كان جاملا
بصفة المستوفى عند القبض يقطع حقه بلا خلاف وانفق او نفق اى ملك انما
وضع فيما انفق او نفق اذ لو كانت قائمة يرد ما ويسترد ما يجاد عندهم فهو قضاء
وعند ابي يوسف يرد مثل نفسه ويرجع بجيده لان حق صاحب الدين يرد اى
محيث التوصيف كما يدعى من حيث القدر ولا قيمة له اذا قوبل بحسنه فوجب
المصير الى ما ذكر وقال ابو حنيفة ان ايجاب رد الزيف اخذ اجيدا ايجاب له
عليه بالنسبة الى شئ واحد ومثله لم يعهد في الشرع وتكاليف الشرع ليست

صدر الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

من هذا القبيل لأنها ليست بالنسبة إلى شيء واحد ولحمده فيه قولان قوله الأول مع أنجيل
 وقوله الأخير مع أني يوسف ذكره في زمن المبسوط وفي الحقايق نقله عن العونان
 ما قاله أبو يوسف حين وادفع للضرر فاختاره للفتوى و لوفى أبو بصير
 في أرض جردا وتكر فلي فيها أي أنكدر جله إنما قال تكدر لأنه لو كسر ما أصاب
 له إلا أخذ وفي بعض الروايات تكدر أي دخل في الكناس وهو ماواه فهو لا
 لا صاحب الأرض لأن الصيد لمن أخذ هذا إذا لم يكن أرضه ميتة لذلك كصيد تعلق
 بشبكة تصبغت للجفاف ودرهم أو شتر شتر فوقه على ثوب لم يفتله ولم يكف
 ولو أعده الثوب لذلك أو كفى بعد وقوعه عليه فهو لصاحب الثوب خلاف
 ما إذا غسل الخمر في أرضه لأنه عد من أناله فيملكه تبعها لأرضه
 هو مبادلة مال بالمال من جنس الأثمان إنما زاد لفظ الجنس ليعم غيل المضروب
 منه الذهب والفضة ذكره خواصه في قوايده ولم يقل من جنس واحدة الأثمان
 لأن اتحادها جنس ليس بشرط والتقابض المراد بالقبض في هذا العقد القبض
 بالراجح لا بالتخليئة قبل الافتراق شرط بقاءه صحيحا قال خواصه في قوايده هذا القبض
 شرط بقاء العقد على الصحة لا بشرط انعقاده صحيحا يدل عليه قوله وإن افتراقه بطل
 العقد والشيء إنما يبطل بعد وجوده ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو
 به أي بالثمن الغير المقبوض ثوبا فسد أي سئل الثوب ومن باع أمة تغفل الف
 درهم مع طوق قيمته الف بالعين وقد تقدم من الثمن الف أو باعها بالعين ألفا
 والف نقدا وباع سيفاً حليته خمسون درهما وتخلص بلا ضرر مائة ونقد حين
 فأنقد ثمن الفضة وموالي الف في بيع الأمانة والخمسون في بيع السيف سكت أو قال
 خذ منها مائة منها أما في الأول فلأن المراد بها على الصلاح وأما في الثاني فلأن المخصوص
 بأصل الشئ ينسب إليهما قال الترتي يخرج منها الأول والمرجان وخروجها
 من أحدهما فيعمل عليه نظائرها والآلة ظاهر من كلامه أن يكون المعنى خذ منها على أنه
 ثم كل منها فإن أتمت قبلا قبض بطل في الحلية فقط أن تخلص بلا ضرر ولا يبطل فيها

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة
 تاج الشريعة
 تاج الشريعة
 تاج الشريعة

أن غلب على الدرهم الفضة وعلى الدينار الذهب فهما فضة وذهب حكاه المحرر
 بيع الخالص به ولا يبيع بعضه ببعض إلا ما وباه أو ناعى ما عرف في باب الربوا وإن
 لم يقبل سواء غلب الفضة أو تساوى أو غلب الذهب في حكم عرضين فبيعه بالفضل بالخلف
 على وجوه حلية السيف أي أن كانت الفضة الخالصة أكثر من الفضة التي في الدرهم
 وعلم ذلك صح أن لم يفت قبلا قبض والأفلا يصح ونجسه متفاديا صح بشرط القبض
 وأنا يصح صرف الجنس إلى خلافه لأنه في حكم شئيين فضة وفضة فإذا اشترط القبض
 في الفضة يشترط في الصفر لعدم القين والمراد بقاءه صحيحا لا حرقت أن القبض شرط
 له لا لصحة أصل العقد قبل الافتراق وبقاء المجلس ليس بشرط وإن شري بالدرهم الفضة
 أو الفلوس النافقة صح فإن كسرت قبل تسليمها بطلت عنده وعندهما لا يبطل ثم إن
 قيمتها يوم البيع عند أي يوسف وأخرى ما تعامل به الناس عند مجرد فلو استقرض
 فلوسا فأكسدت يجب مثلها عنده وعند أي يوسف يجب قيمتها يوم القبض وعند
 يوم الكساد كما ومن شري بنصف درهم فلوسا أو دانق فلوسا أو قنطرة فلوسا
 القنطرة عند الحاتب نصف عشر المثقال صح وعليه ما يباع بنصف درهم أو دانق أو قنطرة
 منها أي اشتري بنصف درهم أو دانق أو قنطرة على أن يعطى عوض ذلك الثمن فلوسا
 صح وعلى المشترك من الفلوس ما يعطى في مقابلة ذلك الثمن وعند من لا يجوز من البيع
 لأن الفلوس عددى وتقديرها بالدانق ونحوه يثنى عن الوزن ولأن الثمن
 هو الفلوس ومن معلومة ولو قال لمن أعطاه درهما أعطني بنصفه فلوسا ونصفه
 نصف الأجرة أي قال أعطني بنصفه فلوسا ونصفه ما ضرب من الفضة على وزن
 نصف درهم الأجرة فقد البيع للزوم الربوا بخلاف أعطني نصف درهم فلوسا ونصفه
 الأجرة لأنه ذكر الثمن ولم يقسمه على أجزاء الدرهم فالنصف الأجرة بمثلها وبما بقي
 بالفلوس ولو كسر أعطني صح في الفلوس فقط ولم يصح في الدرهم الأجرة لأنه لا كسر
 لفظ أعطني صار بيعين ومن باع أمانة فضة وقبض بعض ثمنه ثم افتت قاصح فيما
 قبض ثمنه فقط ولا يشيع الفساد لأنه طار واشتركا في الأمانة وليس للشارع

تاج الشريعة
 تاج الشريعة
 تاج الشريعة
 تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

الرد بعيب الشدة لان التفريط جاز من قبله حيث افترق عن صاحبه قبل ان
 عن الكار وان استحق بعضه اخذ المشتري باقية حصته او رده لان الشدة عيب
 قد جاز من قبل الشرع لان قبله فله ولاية الرد ولو استحق بعض قطعة بقية
 بيعت اخذ ما بقي حصته بلا خيار لان التبعض لا يصرف ما فاشدكة ليست بعيب
 وصح بيع من عليه عشرة دراهم من ماله الى من الدين دينار بها اي بتلك العشرة
 مطلقة اي لم يصف العقد الى العشرة التي عليه ان دفع الدينار وتقاضا العشرة
 بالعشرة وجهه انه يجب بهذا العقد ان يجب تعيينه بالقبض والدين ليس بهذه
 الصفة فلا يقع المقاصة بنفس العقد لعدم الجائز فاذا اتقاصا يتضمن ذلك فسخ
 الاول والاضافة الى الدين اذ لو لا ذلك يكون استبدال بدل الصرف وفي الاضافة
 الى الدين يقع المقاصة بنفس العقد والفسخ قد ثبت بطريق الاقتضاء ورف
 خالفنا فيه لانه لا يقول بالاقتضاء هذا اذا باع الدينار بعشرة مطلقة واما اذا باع
 بعشرة التي له عليه صح بلا خلاف ويقع المقاصة بنفس العقد
 الكفالة هي ثم دمة الى دمة في المطالبة سواء كان المطلوب من احدتهما سواء المطلوب
 من الآخر كما في الكفالة بالمال او لا يكون كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب من الاصل
 فيها هو المال ومنه الكفيل النفس ولفظ المطالبة باطلا فترتبط بها لا في الدين هو الصحيح
 ذكره في الهداية وعند البعض هي ثم دمة الى دمة في الدين لانه لو لم يثبت الدين لم يثبت
 المطالبة والاول هو الصحيح لانه لم يعمد في الشرع ان يجب دينان ولا يتوقف
 الا احدهما لانه منقوض بمسئلة صلح الكفيل بحسب اخر على ما ياتي بل لانه لا تنظم الكفالة
 بالنفس والكفالة بالعين والكفالة بالفعل واما وجوب المطالبة بدين غير موجود
 كما في الوكيل بالشراء ومنه ضمان بالنفس والمال والاول يصح بكفلة بنفسه وبما
 يعتبر به عن البدن وبجزء شائع وبضمنت وبعلى والى وان ارجح او قيل به و
 يلزم احضار المكفول به اذا اطلب المكفول له فان لم يحضر حبه انما هذا اذا لم يظهر
 محضه واما اذا ظهر فلا يجب الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل فيلزمه وبطال

سواء كان الدين مائة او عشرة اشياء او غيرها
 بشرط ان يكون الدين مائة او عشرة اشياء او غيرها

تاج الشريعة
 وصد الشريعة

بشرط ان يكون الدين مائة او عشرة اشياء او غيرها
 بشرط ان يكون الدين مائة او عشرة اشياء او غيرها

ولا يجوز بينه وبين استعاله ذكره في الايضاح فان عتق وقت تسليمه لزمه ذلك
 وبينا بموت من كفله ولو كان عبدا اراد به دفع توهم ان العبد مال فاذا اتفق
 تسليمه لزمه قيمته وبذمعه الى من كفله حيث يمكنه خاصة وانه لم يقل اذا دفع
 اليك فانما يرى فلا يبرأ ان سلم في بركة او في السواد او في السجن وقد جسد غير
 اي غير هذا الطالب قيل هذا اذا كان السجن سجين قاض آخر وان شرط تسليم
 في مجلس القاض وسلم في السوق او في مصر آخر يرى وقال زفر اذا سلم في
 السوق سواء كان في ذلك المصر او في مصر آخر لا يبرأ وبه يفتي في زماننا انتهى
 الناس في اقامة الحق وبسليم المطلوب نفسه كفالة اي كفالة الكفيل لانه مطالب
 بالحضور فكان له ولاية الدفع وبسليم وكيد الكفيل ورسوله اليه بشرط ان يقول
 كذا واحد من هؤلاء سلمت اليك ككفالة واما قال اليه لان رسوله الى غيره كالاجني
 ولو مات المكفول له فلو وصى والوارث مطالبة به اي مطالبة الكفيل بالمكفول به
 وان كفله بنفسه على انه ان لم يات به غدا فهو ضامن لاه عليه ولم تسلم غدا لزمه
 ما عليه خلافا للشافعي انه ان تعليق سبب وجوب المال بالخطر فلا يجوز البيع
 ولنا انه تعليق بوجوب المطالبة لا الوجوب المال على ما من فلا شبهة له بالبيع
 فيصح كذا ذكره الزيلعي ولم يبرأ من كفالة بالنفس لعدم سبب البراءة وان
 مات المكفول عنه في الصورة ضمن المال لوجود الشط وموعدم الاتيان به ومن
 ادعى على رجل ما لا معددا كناية دينار يمينه او لا اي يمين صفة على وجه يصح ادعى
 او لم يمين فلكفله بنفسه اخر على انه ان لم يواف به غدا فعليه المال صححت الكفالة
 ويجب المال عند الشط خلافا لمحمد في عدم الجواز عنده بناء على انه اطلق
 المال ولم يقل الشيء على المدعي عليه فعلى هذا لا فرق بين بيان المدعي المال
 وعدم بيانه وقيل بناء على انه لا يمين المدعي لم يصح الدعوى فلم يستوجب
 احضاره المدعي عليه الى مجلس القاض فلم يصح الكفالة بالنفس فلا يجوز الكفالة
 للمال لا بتناؤها عليها فعلى هذا ان سين يكون الكفالة صحيحة ولها ان يبرأ بالمال

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

عبارة الهداية بالخصوصية
 وفيها ان الكفالة قد تكون
 بعد تمام الخصومة متى

بشرط ان يكون الدين مائة او عشرة اشياء او غيرها
 بشرط ان يكون الدين مائة او عشرة اشياء او غيرها

المقدر المعهود فان بين المدعي قطار وان لم يبين فبعد ذلك ان بين
بالحق البيان باصل الدعوى فسيب صحة الكفالة بالنفس ويترتب عليها
صحة الكفالة بالمال ولا يجبر على اخطار كفيل في حد وقصاص من عند وعندهما
يجبر في حد القذف لانه فيه حق العبد والقصاص لان الغالب فيه حق العبد و
الحق المترتبة حد السرقة بهما وله ان مبناهما على الدر فاجب على اعطاء الكفيل
فيهما يفض الى فساد الوضع وليست تقيد بجبر عند ما منها ان يجبر بالحسد و
غيره من العقوبة ولكن يائمه قاض بالملازمة وان يدور معه حيث دار وان
سمحت نفسه به اى لو اعطى برضاه كفيل فيها صح قال في البدايع وجوز الكفالة
نفس من عليه القصاص في النفس ومادونها وكذا القذف والسرقة اذا بذلها المظنون
بلاخلا في بين اصحابنا مو الصحيح ولا حسد فيها حتى تشهد فيه متوران او عند
يعرفه القاضي لان الجس للتهمة منها والتهمة تثبت باحد شطري الشهادة العرف
والعدالة وصحة الكفالة والدين بالخارج لانه دين يطالب به يمكن الاستيفاء بخلاف
الزكوة لانه ليس بدين لما مر في كتاب الزكوة انها من الديون بل لانها
ليست من الديون المطلقة لسقوطها بالموت واخذ كفيل بالنفس ثم اخروها
كفيلان اى ليس اخذ الثاني ترك الاول والكفالة بالمال تصح ولو مجهولا اذا كان
دينا صحيحا الدين الصحيح على ما فهم من الهداية حيث قال وشرط ان يكون صحيحا
وملاده ان لا يكون بدل الكتابة موقفا لا يثبت مع المنافي ولا يكتفى ذلك في صحة الدين
لتحققه في دين الزكوة مع انه لا يصح الكفالة به لا يقال ذلك لفقد وصف الاطلاق
على ما ذكرنا انما لا يفقد وصف الصحة لانا نقول بشرط الاطلاق غير خارج عن شرط
الصحة والامام صح الاكتفاء فالوجه ما قيل الدين الصحيح بالايقظ بالا اداء والابراء
والمداد من الابراء ما يع الحكمى وموان يفعل فعلا يلزمه سقوط الدين
فلا يد النقص بدين المهر لان سقوطه مطلقا وعنه الابتن وجها من قبيل الابراء
بالهذه المذكور نحو كملت بما لك عليه او بايد كركى في هذا البيع مزايا حتى ضمان

صدر الشيعة

تأخر الشيعة

صدر الشيعة

انتقالا بطلب الغاية

بالحق في ١٩٥٠

بالحق في ١٩٥٠

الذكر

و ضمان الاستحقاق لانه يتضمن للمشتري روة الثمن اذ استحق المبيع ولا يؤخذ ضمان
الدرن ان استحق المبيع ما لم يقض ثمنه على بايعه اذ يجوز الاستحقاق لا يقض المبيع
في ظاهر الرواية ما لم يقض بالثمن على البايع فلم يجب على الاصيل روة الثمن فلا يجب
على الاصيل او علق شرط ملايم الظاهر ثبت يكون الشرط سببا لوجوبه كقوله ان
استحق المبيع او يكونه كتمان من الاستيفاء لقوله ان قدم فلان ولا يزم ان يكون
كقوله لا عنه قال في البدايع لان قدومه وسبيله الى الاوان في الحجة يجوز ان يكون
كقوله لا عنه او مضاربه او يكونه سببا لتعذر الاستيفاء من كقوله ان مات فلان
فهذه جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها نحو ما يجب فلا نالو قال ما عصب
اصل هذه الداركم بخر حتى يسمى اسما نابعا عنه ولذلك قال فلان ذكره الزايد
في شرحه او ما ذاب اى ما وجب له عليه او ما عصبنت على ما شرطت
ان بايعت فلانا فاني ظمان لثمنه لانه اشترت منه فاني ضامن لبيع لان
الكفالة بالبيع لا يجوز على ما يأتي وان علق بخر والشروط اخر اذ يجوز والشروط المحض
ليس بتعارف لكان مبت الرجوع او جاء المظن ببيع الكفالة ان علق بخر
الرجوع وكذا لنزول المظن لانه لا يصح التعليق ويصح الكفالة كما انه لا يصح التناجيل ويصح
الكفالة او اجعل الاجل فيها الى عبوب الرجوع قال القاضي ابو زيد في الاسرار لا
خلاف في الاصل انما ينظر بالشروط المحضة لا يقال ان الكفالة ما صح تعليقها
بالشرط لا ينظر بالشروط الفاسدة لانا نقول نعم لا ينظر بالشروط الفاسدة كمن ينظر
بالشرط اخر المتعارفة وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لها والشروط المذكورة
لونه غير متعارف على ما افصح عنه فاضى خان في شرح الجامع الصغير حيث قال ان
الكفالة بحال شرع ابتدأ بمسألة الوصية حتى لا ينظر بالشروط الفاسدة معا وضد في
لان التعليق يرجع على الاصيل كما كفل بعد الاوان او كفل بصره فيكون بيعا في الزمان
الثاني والبيع لا يحتمل التعليق والوصية بخلافه بالشهدين وقتها بانها يحتمل التعليق
الشرط المتعارف ولا يحتمل باليس متعارف كدخول الدار فان نزل بالثمن

عليه ضمن قدر ما قامت به بينة ولا بينة صدق الكفيل فيما يقر به مع حلفه على
 نفي الزيادة على العلم لا على البينات والاصيل في اقراره بكم من على نفسه
 فقط ان لا يتعدى قوله الى الكفيل لعدم ولا بينة عليه والاقرار على الغير لا يتعدى
 الا اذا كان عن ولاية ومطالب مطالبة من شأنه من اصيله وكفيله ومطالبهما في ان
 طالب احدهما فله مطالبته الاقرار ان المطالبة بالكفالة لا تضمن التمثيل بخلاف المالك
 اذا اختار تضمين احد الغاصبين لانه يتضمن التمثيل منه عند قضا الغاصبي فلا
 يكسب التمثيل من الثاني وتصح براءة الاصيل وببراءة غيره ثم ان امره وهو غير صحيح
 عليه وغيره بمسحور عليه يرجع عليه بما ضمنه حتى لو كان ما ضمنه جارا او امارا
 زبونا يرجع على الاصيل بالجوار وكذا اذا صالح على جس اخوانه مبادلة فيملكه
 بجميع الالف وبرد عليه ان فيه تملك الدين من غيره من عليه الدين ولا ضمان
 وقيل في دفعه ان الدين يجعل ثابت في ذمة الكفيل ضرورة صحة التمثيل وفيه
 بعد اوانه الى طالبه ولا بصلابة قبله لانه لا يملك قبل الاوانه ان يضمن مبادلة حبيبه
 وان لم يضمن لم يرجع فان لو لم يضمن بالمال فله ملازمة اصيله وان جس فله حصة
 ما حقه من حصة فيعامل بملكه وان ابراء الاصيل او او في المال برى الكفيل سقوط الدين
 وصنا ظاهر على اصل من قال ان الدين واحد وكذا على اصل من قال انه منعقد لان
 حتى سقط باء واحد وان ابراء مولاه ابراء الاصيل لان عليه المطالبة وبقاء الدين على
 بدونهما جائز وان اقر عن الاصيل تأخر عنه بخلاف ملكه اعمد بالبراءة التي
 بالموبر فان صالح الكفيل الطالب عن الف على فانه يبرى الكفيل والاصيل لا يرضا الصلح الى
 الف الدين وهي على الاصيل فبرى عن ستمائة وبراته لو جوب براءة الكفيل ثم برانا جميعا
 عن المائة باء الكفيل وان صالح عن موجب الكفالة ثم ابراء الاصيل لان هذا
 الصلح ابراء الكفيل عن مطالبته فلا يوجب براءة الاصيل وان قال الطالب للكفيل
 براءت الى من المال يرجع على اصيله لان البراءة التي استأدها من الكفيل استأدها
 الى الطالب لا يكون الا بالبقاء فكأنه قال براءت بالاداء الى غيره رجوع بالمال على الاصيل
 ان كانت

ان كانت الكفالة بامره وانما يذم له لانها مائة مما تقدم وكذا في بريت عندنا في
 خلافا لمحمد انه ان البراءة تكون بالاداء والبراءة فيثبت الادنى ولا يرجع الكفيل
 بالشك ولا في يوسف انه اقر بالبراءة التي ابتدأها من المطلوب ومن بالاداء
 فيرجع وهذا اذا كان الطالب غائبا فان كان حاضرا يرجع بالبيان اليه لان الاجال
 جاز من جهة كذا في شرح الجامع الصغير وغيره وفي ابراءك سقط عنه الاصيل
 ذكره في الحقايق انما لم يقل لا يرجع لاشعاره السقوط عن الاصيل ولا يصح تعليقه
 البراءة عن الكفالة بالسطح كسائر البراءات ولا الكفالة بما تعذر استيفاؤه عن
 الكفيل كالحدد والقصاص واللعان والوديعة ومال المضاربة والشركة والمضعة
 والمتاجر والمردون اي بالينة لكن يصح تسليمه بعد القبض الى الدائن والمبيع
 اراد الكفالة بالينة وذلك لان ماليتها غير مضمونة على الاصيل فانه لو ملك بنفسه
 البيع ويجب رد الثمن واما الكفالة بتسليم المبيع قبل القبض فصحيحة لكن لو ملك
 لا يجب على الكفيل شيء بخلاف الثمن لانه دين يمكن استيفاؤه عن الكفيل كبر الدين
 واما فصل هذه الاربع عما قبلها لانها من نوع آخر قال صاحب التحفة اما الكفالة
 بالايمان فمن انواع ثلاثة احدها الكفالة بعين موامنة غير واجب التسليم
 كالوديعة ومال المضاربة والشركة وهي لا تصح اصلا والثاني الكفالة بعين
 موامنة لكنه واجب التسليم كالعارية والمتاجر في يد المتاجر وكذا العين
 المضمونة بعينه كالمبيع قبل القبض مضمون بالثمن وكالمر من مضمون بالدين
 في الجواب في الكل واحد وموانة لا تصح الكفالة بتسليم العين فتملك لا يجب
 على الكفيل قيمة العين والثالث العين المضمون بقيمة كالمغضوب والمبيع
 يعا فاسدا والمقبوض على سؤم الشراء تصح الكفالة به ويجب عليه تسليم العين
 مادام باقيا واذا ملكك يجب تسليم قيمته متى ثبت الغصب بالينة او بالاداء
 وبالحمل على دابة مستأجرة معينة اذ لا قدرة له على تسليم دابة الغير بخلاف غير
 العينة لانه يمكنه الحمل على دابة نفسه والحمل هو المستحق فكذا قالوا ويد على العطل

تأخر الشيعة

تأخر الشريعة

الاول ان موجه ان لا يصح الكفالة بتسليم دابة معينة متاجرة مع صحبة على
 ما مت انفا فالوجه ما في البدايع وهو ان في الاول الواجب على الآخر فعل تسليم
 الدابة دون الحمل فلم تكن الكفالة بالحمل كفالة مضمونة على الاصيل فلم يحز وفي الدابة
 الواجب عليه فعل الحمل دون تسليم الدابة فكانت الكفالة بالحمل كفالة بفعل
 مضمونة على الاصيل فجازت وتضمنت عبدا مستاء جرها معيت لما ذكر في الدابة
 وعنه ميت مفسد من اعنده وعند ما تصح لان الدين كان ثابتا في حيوة فالتقط
 الا بالبقاء او الالباء او الانفساخ سبب الوجوب وبالموت لا يتحقق واحد منها وهذا
 يؤخذ به في الآخرة ولو تباع انسان بقضايه جاز وله ان كفله بدين سا قطلا له
 طامات ولم يتدرك مالا ولا كفلا يقطع في حق احكام الدنيا فلا يصح الكفالة به وانا
 يصح التبذع به بناء على انه باق في حق صاحبه لان سقوطه عن المديون ضرر
 فتقدر بقدر ما فيظهر في حق من عليه دون من له وبلا قبول في المجلس قال
 في الحقايق كفله بنفس رجل او مال عن رجل بغيبة الطالب جاز عنده وعند
 لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل في المجلس فيتوقف على اجازته انتهى فشرط
 الصحة مطلق القبول واما قبول الطالب بخصوصه فانما هو شرط النفاذ الا اذا
 كفله عن موته في مرضه بامر له لا بد من هذا القيد على ما اوضح عنه صاحب الهداية
 في تصويبه المسئلة ويرشدك اليه التعليق الا في ذكره مع غيبة عنه ما به
 لان ذلك في الحقيقة وصية ولهذا تصح وان لم يسم المكفول له وبما لا كتابة لانه
 ليس بدين صحيح حر كفله او عبدا ذكره دفعا لتوهم ان كفالة العبد به ينبغي
 ان يصح لانه يجوز ثبوت مثل هذا الدين عليه لانه محل الكتابة ولا يرجع اصيلة
 بما ادى الى كفيله وان لم يعطه طلبة اي اذا عجز الاصيل فادى الى الكفيل بان لم
 له ان يسترده وان لم يعطه الطالب بعد كما اذا عجز اداء الزكاة لان الكفالة
 بامر المكفول عنه انعقدت سببا لدينين دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على
 المكفول عنه مؤجلا الى وقت ادايته فاذا وجد السبب وعجز عن الاداء ومالك

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

الكفيل فلا يسترد الكفول عنه وهذا بخلاف ما اذا اداه على وجه الرسالة لانه
 تخضع امانته في يده فان ربح الكفيل فيه اي فيما ادى الاصيل اليه فهو له لا تصدق
 به ولا يرده الى قاضيه ان كان اي ما ربح فيه مالا يتعين كالدرهم
 والدينار لانه حلال طيب لما ذكرنا انه ملكه والا اي كان مما يتعين بتعيين
 كالكسرة الى اي الى قاضيه احب لانه يمكن فيه حيث بسبب ان الاصيل
 حق استرداده على تقدير ان يقض الدين بنفسه فيكون حق الاصيل متعلقا
 به وهذا الجنب يعمل فيما يتعين بالتعيين بخلاف ما لا يتعين بالتعيين
 ولذلك لم يكن الرد احب في المسئلة السابقة ولا احب عليه في الحكم من اعنده في
 رواية الحامص الصغير وقال مولد ولا يرده على الذي قضاه وموروا به عنه
 وعنده انه يتصدق الكفيل كغير امره اصيلة بان يتعين عليه ثوبا اي امر الاصيل
 الكفيل بان يشتري له ثوبا باكثر من القيمة ليقضي به دينه بطريق الغيبة مثلا ان يتقضى
 من تاجر عشرة فيتأدى عليه وسع منه ثوبا يساوي عشرة نخعة عشر
 نسبة رغبة في نيل الزيادة فيبيعه المستقضى بعشرة وتجارخه ويجب عليه
 للبايع خمسة عشر الى اجل سمي به لما فيه من الاعراض من الدين الى العين ومذكوره
 لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض مطاوعة لشح النفس ففعل فهو له اي الثوب
 الكفيل وما ربح بايعة فعليه قبل من ضمان لما يخسر المشتري نظرا الى قوله على فهو
 فاسد وليس بتوكيل وقيل بتوكيل فاسد لان المبيع غير متعين وكذا الثمن
 لجها لانه ما زاد على الدين وكيف مكان فالشراء للمشتري وهو الكفيل والربح اي
 الزيادة عليه لانه العاقد ولو كفله ما ذاب له او بما قضى له عليه وغاب اصيلة
 فاقام مدعيه بينه على كفيله ان له على اصيلة كذا ردت لان المكفول به مال مقضى به
 ومثل في لفظه القضاء فاسد وكذا في الاخرى لان معنى ذاب تقدر ومو بالقضاء او مال
 يقضى به وهذا ما صار به المستقبل والدعوى مطلق عن ذلك فلا تصح وان اقام بينه ان له
 على زيد كذا من كفيله بامر له ابتداء مسئلة لا تعلق له بما قبله في عليه ما يكون الكفيل حق

تاج الشريعة

خلاصة صدر الشريعة
 الوجيز في مسائل

الرجوع على الاصيل خلافا لفرانه انك كان زعمه ان هذا الحق غير ثابت بل المتع ظلم
 فلا يكون له ان يظلم غيره قلنا الشرع كذبه فبطل زعمه وفي الكفالة بلا امره على الكفيل فقط
 اي اقام البينة انه كفيل بلا امره بقبض القاض بالمال على الكفيل فقط ولو ضمن الدرك بطل
 دعواه بعده لانه ترغيب المشتري في الشراء فيكون بمنزلة الاقرار بملك
 البايع فلا يصح دعواه بعد ذلك وانما اطلق الدعوى ليعم دعوى الشفع ولو
 شهد اي كتب شهادة وختم الا ان الشهادة ليس فيها ما يدل على انه اقر للبايع
 بالملك اذ البيع يوجد من غير الملك كما يوجد من الملك ولعله كتب الشهادة ليحفظ العاقد
 او لينظر في البيع حقه اذا راي فيه مصلحة اجازة وقوله وختم وقع اتفاقا باعتبار
 عاداتهم قالوا ان كتب في الصك باع ملكه او بيعنا فذا او موكتب شهد بذلك بطلت
 لان شهادته تكون اقرارا بان البايع قد باع ملكه او باع بيعنا فذا فاذ ادعى الملك
 لنفسه بعد ذلك يكون مناقضا ولو كتب شهادته على اقرار العاقدين للعدم التناقض
 ولو ضمن العدة انما بطل هذا الضمان لان العهدة قد جاءت لتلحق للصك القديم والعقد
 ولحقوقه والدرك والخيار فلا يشبث احد بالشك ولا تأثير في تمام هذا التعديل
 لعدم صحة الكفالة بالعهدة بمعنى الصك لكونه ملكا للبايع واخلاصه مناعده لانه
 عبارة عن تخليص المبيع عن التحق وتسليمه لا محالة وموغير قادر عليه و
 عندهما مو بمنزلة الدرك وموت تسليم المبيع او ثمنه فصيح فالخلاف راجع الى التفسير
 او المضارب الثمن لرب المال اي باع المضارب وضمن الثمن لرب المال او الوكيل
 بالبيع لموكله انما لا يجوز فيها لان الثمن امانة عند المضارب والوكيل والضمان تغييره
 الشرع ولان حق الطالبة لهما فيصيران ضامنين لنفسهما واحدا للبايعين حصه
 صاحبه من ثمن عبيد باعاه بصفقة بطل لانه لو صح الضمان مع الشركة يصير ما من النصف
 ولو صح في نصيب صاحبه يؤدى الى قسمة الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز وبصفتين
 لانه لا شركة لضمان النوايب وهي اما بحق كبرى النهر واجرا خارج وما يوافق التجديد
 الجيد وغير ذلك واما بغير حق كالجبايات في زماننا والكفالة بالاولى صحيحة اتفاقا

صدر الشريعة
 ناه الشريعة

ن يلى

١٣٢٢ سنة ١٢٣٠

قالوا بطلت لان شهادته على اقرار العاقدين للعدم التناقض
 ولو ضمن العدة انما بطل هذا الضمان لان العهدة قد جاءت لتلحق للصك القديم والعقد
 ولحقوقه والدرك والخيار فلا يشبث احد بالشك ولا تأثير في تمام هذا التعديل
 لعدم صحة الكفالة بالعهدة بمعنى الصك لكونه ملكا للبايع واخلاصه مناعده لانه
 عبارة عن تخليص المبيع عن التحق وتسليمه لا محالة وموغير قادر عليه و
 عندهما مو بمنزلة الدرك وموت تسليم المبيع او ثمنه فصيح فالخلاف راجع الى التفسير
 او المضارب الثمن لرب المال اي باع المضارب وضمن الثمن لرب المال او الوكيل
 بالبيع لموكله انما لا يجوز فيها لان الثمن امانة عند المضارب والوكيل والضمان تغييره
 الشرع ولان حق الطالبة لهما فيصيران ضامنين لنفسهما واحدا للبايعين حصه
 صاحبه من ثمن عبيد باعاه بصفقة بطل لانه لو صح الضمان مع الشركة يصير ما من النصف
 ولو صح في نصيب صاحبه يؤدى الى قسمة الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز وبصفتين
 لانه لا شركة لضمان النوايب وهي اما بحق كبرى النهر واجرا خارج وما يوافق التجديد
 الجيد وغير ذلك واما بغير حق كالجبايات في زماننا والكفالة بالاولى صحيحة اتفاقا

بعضهم يذهب الى ان النوايب لا تكون راتبا والنوايب ما ليس راتبا كذا قيل وان قال ضفته الى
 شهر صدق مو ان ادعى الطالب انه حال اي اقرانه كفيل بدين عن فلان وادعى
 الاجل فصدمه المقدر له وهو الطالب في الكفالة وكذبه في الاجل كان القول قول
 المقر لانه اقر له بثبوت حق بعد شهر دينا كان او مطلوبة والمقيد عليه في الحال
 ومو يتركه كان القول قوله بخلاف ما ان اقر بالدين المؤجل فصدمه المقر في الدين
 وكذبه في الاجل حيث يكون القول قوله المقدر له لان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا
 لنفسه وهو الاجل فلا يقبل قوله بلا بينة كفاية الرجلين دين على

وفي الثانية خلاف والفوق على الصحة فانها كالا يورن الصحيح حتى لو اخذت
 من الاكار فله الرجوع على مالك الارض والقسمة الفرق بينهما وبين النوايب ان
 القسمة ما تكون راتبا والنوايب ما ليس راتبا كذا قيل وان قال ضفته الى
 شهر صدق مو ان ادعى الطالب انه حال اي اقرانه كفيل بدين عن فلان وادعى
 الاجل فصدمه المقدر له وهو الطالب في الكفالة وكذبه في الاجل كان القول قول
 المقر لانه اقر له بثبوت حق بعد شهر دينا كان او مطلوبة والمقيد عليه في الحال
 ومو يتركه كان القول قوله بخلاف ما ان اقر بالدين المؤجل فصدمه المقر في الدين
 وكذبه في الاجل حيث يكون القول قوله المقدر له لان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا
 لنفسه وهو الاجل فلا يقبل قوله بلا بينة كفاية الرجلين دين على

كفاية الرجلين دين على

اثنتين كفلا كل واحد منهما

وقوع المؤدى كما عليه اصاله اولى عن وقوعه عما عليه كفاية ولو كفايا بشي

عن رجلين بامر ثم كفلا كل واحد منهما

الكفيلين عن صاحبه بامر بذلك الشيء رجوع عليه اي رجوع كل منهما على صاحبه

بنصف ما أدى وان غل لان الكفالة كفالة مبنية فلا رجوعان على الاصيل لانها

أديا عنه دينه بامر احدهما بنفسه والاخذ بنصيبه وان شاء رجوع على الاصيل بكل

ما أدى لانه كفلا بكل مال بامر هذا اذا كفلا كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين

على التعاقب ثم كفلا كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع واما اذا كفلا كل واحد منهما

بالنصف ثم كفلا كل واحد منهما عن صاحبه فهي كالمسئلة الاولى في الصحيح حتى

لا يرجع على شريكه بما أدى ما لم يزد على النصف وكذا لو كفلا عن الاصيل بالجميع

الدين معا لم كفلا كل واحد منهما عن صاحبه لان الذين ينقسم عليهم انصافين فلما

تكون كل واحد منهما كفلا عن الآخر بالجميع وكذا لو كفلا كل واحد منهما عن

الاصيل بالجميع متعاقبا ثم كفلا كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف وان ابدل

الطالب احدهما اخذ الآخر بقله لان كلاهما كفلا بالكل عن الاصيل ولو وضعت

بعضهم يذهب الى ان النوايب لا تكون راتبا والنوايب ما ليس راتبا كذا قيل وان قال ضفته الى
 شهر صدق مو ان ادعى الطالب انه حال اي اقرانه كفيل بدين عن فلان وادعى
 الاجل فصدمه المقدر له وهو الطالب في الكفالة وكذبه في الاجل كان القول قول
 المقر لانه اقر له بثبوت حق بعد شهر دينا كان او مطلوبة والمقيد عليه في الحال
 ومو يتركه كان القول قوله بخلاف ما ان اقر بالدين المؤجل فصدمه المقر في الدين
 وكذبه في الاجل حيث يكون القول قوله المقدر له لان المقر اقر بالدين ثم ادعى حقا
 لنفسه وهو الاجل فلا يقبل قوله بلا بينة كفاية الرجلين دين على

صدر الشريعة

لان جهة الضمان فيه اختلفت
 لان نصف المال كان واجبا عليه
 بحكم الكفالة ضمانا بغير واسطة
 والنصف الاخر كان واجبا عليه
 بحكم الكفالة الضامنة والضمان
 فيها بواسطة فكذا هذه مسئلة
 المسئلة الاولى مستوحشة

المفاوضة اخذ رب الدين ايا شاء من شريكها بكل دينه لما عرفت لما عرفت ان شركة
المفاوضة تتضمن الكفالة ولا يرجع احدهما على صاحبه الا بما ادى الى ادى النصف
لما عرفت ان جهة الاصله راجحة على جهة النية بكفالة كانت او وكالة فلا يختلف
الحكم بكون المؤدى هو المشتري او صاحبه عبدا او توبا بعقلا بدين ووجه العقد
في نية وجه الاستحسان على ما ستقف عليه ولذلك اعتبرت في صورة المسئلة
واما تعيين الاجل بان يقال الى سنة مثلا فلا حاجة اليه وكفلا كل عن صاحبه بامره
رجع كل على آخر بنصف ما ادى هذا استحسان والقياس ان لا يجوز ان في
كفالة الكاتب وكفالة بدل الكتابة وكل واحد بانفاده باطل فعند الاجتماع اولى
فصار كما اذا كانت كتابتهما بعقد من وجه الاستحسان ان تصرف الانسان
بحسب تصحيحه بقدر الامكان وقد يمكن تصحيح هذه الكفالة بان يجعل المال كله
على كل واحد منهما في حق المولى وفي حق نفسه وعقده الاخر متعلق بادائه فيطال بالمولى
كل واحد منهما بجميع المال حكم الاصله لا بحكم الكفالة فايهما ادى عتقه وعقده الاخر
تبعاله كما في ولد الكاتب لكن كل واحد منهما كفيل في حق صاحبه لان المال في الحقيقة
تقابل بينهما حتى انقسم عليهما فصارت كفالته باعليه اصاله وكفالة الكاتب باعليه
جائز فكان كل واحد منهما اصيلا في الكل كفيل عن صاحبه بالكل ولا يظهر الكفالة الا
في حق صاحبه لانهما ضرورة فتقدر بقدر ما حق يكون مطالبة المولى كل واحد منهما
حكم الاصله لا بحكم الكفالة فاذا ادى احدهما شيئا وقع عن كذا البديل فيقع نصف
ذلك عن صاحبه لاستوائهما فيدفع به عليه بخلاف ما اذا كانت كتابتهما بعقد
لان عتق كل واحد منهما تعلق بحاداه المال على حدة وموصيحيه في نفسه فلا يراه
الى تصحيحها ذكرنا من الطريق فلا يوجد وجه الاستحسان في بطل الكفالة بحكم
القياس فان اعتق السيد احدهما قبل الاداء صح وله ان ياءخذ حصته من بعقده
منه اصاله ومن المعتق ضمانا ورجع المعتق على صاحبه بما ادى عنه لا صاحبه عليه
بما ادى عن نفسه لان غير المعتق اصيلا فلا يرجع على احدهما ادى والمعتق

صدر الشريعة
تاج الشريعة

تاج الشريعة

كفيل عنه بامره فيدفع به عليه ومال لا يجب على عبده حتى يعتق حال على كل من
تفليه مطلقه غير متعرض للحلول والناء جيل لان المال حال على العبد لوجوده بالسيب
وقبول الذمة الا انه لا يطالب بعقده اذ جميع ما معه ملك المولى ولم يرض بتعلقه
والكفيل غير مصر ولوا دى رجوع عليه بعد عتقه ان كانت بامره ولوبات
عبد مكفول برقبته واقيم بيته انه لمذعيه ادعي رجل برقبته عبد فكفلا بها اخر
فمات العبد فاقام المذعي بيته انه له ضمن كفيله قيمته اذ على المولى رد رقبته على
وجه خلفها قيمته وقد التزم الكفيل ذلك وبعد الموت تبقى القيمة واجبة على
الاصيل فكذلك على الكفيل بخلاف ما اذا ادعي مالا على العبد فكفلا اخر برقبته فمات
العبد في تلك الصورة لا يثني على الكفيل لبيلا الا صيلا كما اذا كان المكفول بنفسه حرا
وان تفلس سيد عبده او موصي غير مدبون فيه به تصحيحي الكفالة فان كفالة
عبدا مدبون عن مولا لا يصح عن سيده فعتق فادى لا يرجع على صاحبه لان
الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان احدهما لا يستوجب دينه على الاخره قل
زفر ان كانت الكفالة بالامر يدفع كل منهما على صاحبه لان المانع ومو الرقا قد زال
قلنا وقعت غير موجبة للرجوع فلا سقلب موجبه له بعد ذلك
الحوالة من نقل الدين او المطالبة من ذمة الى ذمة الاقل عند اى يوسف والثاني عند
محمد فيجوز عنده ابله المحتال المحيل من الدين لا عند اى يوسف ذكره الزيلعي
صح بالدين لا بالعين برضى المحتال والمحتال عليه ولا حاجة الى رضى المحيل ذكره محمد
في الزيادات وانما اشتراط القدورى للرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية واذا
تمت الحوالة بالقبول بربى المحيل من الدين هذا عند اى يوسف وعند محمد لا يبداء
الاعن المطالبة لما مرنا ولم يرجع عليه اى على المحيل المحتال بينه الا اذا توضح
بموت المحتال عليه مقل او طلقه منكرا حوالة لا بينة عليها هذا عنده وقاله
بان فله القاضى بناء على ان تفليس القاضى معتبه عندهما خلا فله ويصح برلم
الوديعة ويبطل المحتال عليه وموالمودع عن الحوالة بملكها في يده وبالمقصوبة

وساوم المال فخط
فى العبد فقد وم تعلقه

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

كما نوه صدر الشريعة

صدر الشريعة

ولا يبرأ المحتال عليه وهو الغاصب عن الحوالة بهلاكها لان مثلها كلفها التماثل
لان مثلها دون لان قيمتها لان الدرامم من المثليات وبالدين اي بدين المحيل
على المحتال عليه فلا يطالب المحيل المحتال عليه بذلك الدين لانه تعلق به حق الغير
مع ان المحتال اسوة لغرماء المحيل بعد موته وذلك ان الحوالة بالدين وان كانت موجبة
لتعلق حق المحتال بذلك الدين لكنها اذ خربت من الدين حتى لا تكون المحتال احق به بعد
موت المحيل وفي عبارة مع اشارة الى ان ذلك التعلق لا ينافي عدم كونه احق به
وفي المطلقة انه اي في الحوالة لانه لم يقيد بالوديعة والمغضوب او الدين للمحيل الطلب
اي طلب الوديعة والمغضوب والدين من المحتال عليه ولم تبطل الحوالة باخذ ما عليه
اي على المحتال عليه او عنده وهو الدين والمغضوب والوديعة من في المطلقة فاختار
على ما افصح عنه صاحب الهداية ولا يقبل قول المحيل المحتال عليه عند طلبه اي طلب المحتال
من المحيل مثل ما حال مثلا حال عليه مائة ثم طلب منه المائة احلت بدين الى عليك مقول القول
وغرضه من ذلك القول دفع رجوعه عليه وانما لم يقبل قوله عليه عند انكاره لان
سبب الرجوع عليه متحقق وموقوف دينة بامره وقبول الحوالة لا يكون اقرا
بالدين لانها تصح من غير ان يكون للمحيل على المحتال عليه شيء ولا قول المحتال للمحيل
عند طلبه ذلك اي طلب المحيل ذلك لانه من المحتال احلت بدين الى عليك ويؤثر المحتال
ببرء ما اخذه الى المحيل لان المحيل سلك عليه شيئا والقول للسكر ولا يكون الحوالة اقرا
من المحيل بالدين للمحتال على المحيل لانها مستعجلة للوكالة ايضا ويكره السقطة بدين
وفتح الثاء مهرب سفته قيل معناه الحكم وفيه نظر وقيل معنى الجحوف والطلق على
القرض المعروف تشبيها وفيه بعد ومضى اقراض لسقوط خطر الطريق صورته دفع في
تخراسان مثلا الى رفيقة القامحة الخطر في الطريق لياخذ مثله بخوارزم من يد اوب
ناييه وانكاره لان فيه جنة منفعة ومضى سقوط خطر الطريق وقدره التبرع من دفع
جدة منفعة

هذا هو الوجه في صحة الحوالة بالدين
فان قلت ان المحتال عليه لو كان
موت المحيل لم يبرأ من الدين
قلت نعم لان الدين كان
موت المحيل لم يبرأ من الدين
لان الدين كان

صدر الشريعة

صدر الشريعة

حكم القضاء يستفي من حكم الشهادة وشرط اعليتها اي اعلية اداها بشرط اعليتها
فالغاصب اعلية لصح تقليدك ويا ثم المقلد كما يصح قبول شهادته ويا ثم القابل ولو
صق العدل استحق العزل في ظاهره المذهب كحب على من قلده ان يهزم عليه
شايخنا وعند بعضهم ينعزل وعليه الفتوى والاجتهاد لا ولوية لا للصحة ولو قلده
جاملا صح ترك التعريض لان الجاملا من هنا يقابل العالم لا يقابل المجتهد يرسدك اليه خلاف
الشافعي واختار الا قدر والا ولا وعند الشافعي لا يصح تقليد الغاصب والجاملا
وما قاله كان احوط في زمانه وفي زماننا الاحتياط فيما قلنا لان في اشتراط العلم والعقل
سد باب القضاء ولا يطلب القضاء والاباء من في الدخول فيه لم يقر وصح الدخول فيه
لان الصحة لا تدل على عدم الكفاية لمن يتق عدله وكره لمن خاف عجزه او حقيقه يكفي
احد ما في الكرامة نص عليه القدوري ومن قلده سائل ديوان قاض قبله وبه احتياط في
الصكوك والسجلات والزم محبوسا اقر بحق لان الاقرار ملزم لانه لا يثبت وان
اخذ به المهر ولا لانه بالعزل التحق بالرعايا وشهادة الفرد لا تثق والآي وان لم يثبت
على المحبوس المنكر سادى عليه ايا ما ان كثر له حق على فلان بن فلان المحبوس فليحضر
مجلس القاضي فان حضر خصم جمع بينه وبينه وان لم يحضر تاق عليه ايا ما على حسب
ما يرى ثم يجليه بعد اخذ الكفيل لاحتمال ان يكون محبوسا حق الغايب وعلى الوبايع
وغلة الوقوف بالبيتنة او باقرار ذي اليد لا بقول المعزول لانه لا اذا اقره والبيانة سلم
منه اي من القاضي المعزول وصديق بلايين قاض عزل وقال لزيد اخذت منك الفاقية
به لعمرو ودفعت اليه ولو قال قضيت بقطع يدك في حق واذا زيدا اخذه وقطع يدا
واقر بكونها في قضائه لانه لا اقر بكونها في زمان قضائه والظاهر ان القاضي لا يظلم قائل
للقاضي وكذا اذا لم يقر بكونها في زمان قضائه بل قال انما فعلت هذا قبل التقليد او بعد الوفاة
موا الصحيح وموا اختيار غير الاسلام وصدر الشهيد لانه اسند فعله الى حاله معروفة ساقية
للضمان وقال الامام الشيخ القول قول المدعي لانه هذا الفعل جاز فيضا في الاقرب
اوقات ولا احتراز عن محله الخلاف قال واقر بكونها في قضائه ويجلس الحكم محبوسا

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

في كلام صدر الشريعة

هذا هو الوجه في صحة الحوالة بالدين
فان قلت ان المحتال عليه لو كان
موت المحيل لم يبرأ من الدين
قلت نعم لان الدين كان
موت المحيل لم يبرأ من الدين
لان الدين كان

صدر الشريعة

حتى يعلموا انه جالس لقطع الخصومات المصلحة من الاحتكاك وغيره في مسجد وعنده
الشافي يكره جلوسه في المسجد والجامع اولى هذا اذا كان الجامع في وسط البلد
ان كان في الطرف يختار مسجدا اخر في وسطه يسيرا للناس ولو جلس في داره واذن
للناس بالدخول جاز ولا يقبل مدينة السكير للتقليل الامم الذي رجم محرم او ممن اعتاد بهادته
قد راجعوا اذا لم يكن لها خصوصية ولا حضرة دعوة الا عامة فوس مالو علم المضيف ان
القاضي لا يحضر ما لا يتخذ ما الاجل القضاء ويدخل في هذا الاطلاق قد نبهه وهو قول الشيخين
خلافه لما ذكره الطحاوي وقول الظاهر فما ذكره الخصاص ويشهدا بجازة ويعود المريض
ويسوي بين الخصمين جلوسا و اقبالا ولا يسان احدهما ولا يضيفه ولا يدير اليه ولا يقف
حجة ولا يصحك في وجهه ولا يمنح اطلاق المناجح ولم يقيد بقوله مع لانه منهي في مجلس
الحكم مطلقا لما به بهادته القضاء وكذا تلقيت الشاهد بقوله اشهد بكذا وكذا واسخه
ابو يوسف فيما لا ائتمه فيه وذلك فيما لا يستفيد بتلقيته زيادة علم ويجوز الخصم من راعاه
مصلحة في الصحيح اختلفت الروايات في تقدير ما والصحيح ما ذكره لاختلاف احوال الناس
في ذلك بطلب وفي الحق ذلك ان امتنع المقر عن اليمين لعدم امر القاضيه به اذ لم يعرف كونه
ما طلائ اول الوصلة فلعلمه طبع في الامهال فلم يتصور الحال او ثبت الحق بالبينة فانه
يجب كما ثبت لظهور المظالم بانكاره فيما لم يمه بعقد كمر اى المعجل وكفالة وبدل اعمال
حصل له ثمن مبيع وفي نفقة حرسه وولده لا في دينه اى لا يجب في دين الولد وفي غير ما
الاخوال ديات وارث الجنائيات ان ادعى فقره الا اذا قامت بينة بضده

تاج الشريعة
صدر الشريعة

تاج الشريعة
صدر الشريعة
لم يقل فان شهدوا ان قالوا الصالح فانه
اذ لا وجه للقاء بهما ولم يوقع خبا
في كلامه صاحب الهادى للفقهاء
فيه بما في قوة الاجال قال في كتاب
القاضي الى القاضي على ان يجب
فذكر احداهما لانه ذكر للاض
فاستدعي تفصيلا لرجح
تصديق باداة التفسير وتنفقه
صدر الشريعة

الاحتكاك

تاج الشريعة

جب القعة وهو دين فيجوز فيه الكتاب الحكمي وانما نقل فيما ذكر اذ لا احتياج الى
الاشارة بل بعدد بالصفة لا في العين المنقول للحاجة الى الاشارة هذا في ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف انه يقبل في العبد دون الامة لغلبة الا باق فيده ونها وعنه يقبل
فيها بشرط تعذر في موضعه وعن محمد قبوله فيما يتقل مطلقا وعليه المتأخرون
ويجب ان يقبل على من يشهدهم او يعلمهم به ويختتم عندهم ويسلم اليهم ويدفع اليهم كتابا
اخر غير مختوم و ابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك واكتفى بشرط ان يشهدهم ان ذلك
وختمه وفي رواية عنه ان الختم ايضا ليس بشرط وبه اخذ الامام السخري تبعا لعلم
ان الكتاب يدفع الى الشهود عندهما وكذا عند ابي يوسف على هذه الرواية فلذلك قال
ان الختم ايضا ليس بشرط واذا سلم الى المكتوب ليس لم يقبله الا بحضرة خصمه وبشهادة اثنين
او رجل وامرأتين لم يشترط القدورى ظهور العدالة للفتح وبه اخذ المصنف في الهادى
والصحيح انه يقضى الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا ذكره الخصاص لانه يحتاج الى
زيادة الشهود وانما لم يكن اداء الشهادة بعد قيام الختم وللفقهاء ان يقول نعم
لا يمكن اداء الشهادة الا بعد قيام الختم لكن فتح الكتاب لا ينافي قيامه عليه والفرق
واضح فانما شهدوا انه كتاب فاضى فلان قراء علنا في محله وختمه وسلمه اليه ففتح
القاضي وقراء على الخصم والزمه فيه ان يفي الكتاب قاضيا فيبطل بوثته وعنده
عن الامامية قبل وصوله وكذا المكتوب اليه الا اذا كتب بعنا سمة والى كل من يصل اليه من
قضاة المسلمين واسقط ابو يوسف شرط ان يكتب الى قاض معين حينئذ يفتى بالفضل
ولم تحتكش من المشايخ تسهلا للاسروان مات الخصم بنقض القاضي على وارثه وصح
قصاء المرأة الا في حدود قود اختار ابشهادتها ولا يستخلف قاض ولا يوكلا وكبر الامم
فوض اليه في المفوض نايبه لا ينعزل بعزله وموته موكل بالموكل بيب الا صلح
شوة التوكيل بالذكر لان التوكيل ينعزل بعزله وبموت الموكل بخلاف نايب القاضي
فكانت موضع اشتباه فبينها بان المفوض ليس بموكل حقيقة بل لو كثره فوض اليه
التوكيل وفي غير اى غير المفوض ان فعل نايبه عنده او اجاز موافقا فيهما لانه

تاج الشريعة

تاج الشريعة
صدر الشريعة

قال الزبيدي وعنه ابو يوسف
لا يشترط على الشهود الا
نقل الكتاب والشهادة على انه
كتاب فلا ينافي مع في
ان الكتاب المذكور يدفع
اليهم في الرواية متقدمة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الدين
الدين والدين والدين
والدين والدين والدين

صاحب الهداية
تاج الشريعة

تاج الشريعة
في الاربعة فقيه ان العبد في هذا الباب
الاشياء في الدين لا يكون خلاف
النفس او الدليل القطعي للاختلاف
حتى لو لم يعرف في السنة خلاف
كأن السنة دليله ولم تكن قطعي
يقض القاض على خلاف المذهب
يجوز وعلى العكس لا يجوز
تقديرا في باب الدين والدين
ما يحل عليه الفقه وما تركه من الدين
وفي اخره في باب الدعاء الى الاسلام
لوراي امام من ائمة المسلمين
ان يعمل الحذية من مشرك
العرب فله جاز وان كان سدا
خطا عند النظر لا موضع
الاجتهاد فان كان قد جازق
يعطوا الحذية عن يد مشرك
مطلقا لا يفصل بين مشرك
العرب وغيره من الكفرة
كذا في تمة الفتاوى الصغرى
ومن هذا تبين ان الاجتهاد
صادق موضع الاجتهاد في
سواء كان فيه اختلاف او لم يكن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الدين
الدين والدين والدين
والدين والدين والدين

اذا فعل بحضوره ينتقل الفعل اليه وكذا اذا فعل بغيره ووصل الى الجاهز او
كان الوكيل الاول قد راى المثل في الوكالة صح اذ بتقدير المثل حصل لاية وباعلم لا يكون
يوكل بغيره اذا اذن الموكل للوكيل بمثل ما ذكر من العبارة كان له ان يوكل غيره ويخص
حكم قاض لم يقبل حكم اجتهاد الحكم لان الحكم فيه غير منا ولم يقيد بقوله اضليم فنفذ
قبل ذلك في مختلف فيه ترك التقييد بقوله في الصدر الاول لانه مع كونه خلاف الاصح
لا يجمع قوله والاجماع على قول الشيخين غير مخالف للكتاب الذي لم يختلف في تأويله
السلف مثل القضاء بحل متروك التسمية عمدا فانه مخالف لقوله ولا تاكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه والسنة المشهورة مثل القضاء بحل المطلقة ثلثا بثلثا الزوج الثاني بلا دليل
فانه مخالف بحديث العسيلة وهو مشهور والاجماع مثل القضاء بحل متعة النساء
فان الصحابة رضوا جوعا على فاده الا اذا كان الاختلاف في نفس القضاء اذا كان
نفس القضاء مختلفا فيه فيه روايتان في رواية لا ينفذ ذكره الخصاف وهو الصحيح
لان محله خلاف الثاني لا يوجد قبل القضاء فاذا قضى في وجه محله الاختلاف والاجتهاد
فلا بد من قضاء اخرين في احدهما ومثال ذلك قضاء من وثق بالرسوة والقضاء
بجواز بيع ام الولد واما القضاء على الغائب فلا يصلح مثالا لانه لان المجتهد فيجب
القضاء وموان البيئته من كون حجة ما غير خصم حاضر للقضاء ام لا ذكره صاحب الطائفة
في كتاب المفقود ومناشط اخر وموان يكون القاضي عالما بان ما حكم فيه مجتهد فيه
ولا يكفي فيه علمه بان المسئلة مجتهد فيها اذا قضى ببيع ام الولد غير عالما بانها ام الولد
قانه لا يجوز ولو كان عالما بان مسئلة اجتهادية ذكره في منية المفقود فيما اجمع
عليه الجمهور لا يعتبر خلافا في البعض قال في الهداية وذلك خلافا وليس باختلاف ذكره
قيدا لقوله لا يعتبر لا تعليل له ولذلك لم يقل لان ذلك خلاف يعنى ان عدم اعتبار في اللغة
البعض ليس مطلقا بل مقيد بان يكون خلافا لا اختلافا وذلك ان واحدا منهم اذا
خالفهم ان سوغوا له ذلك يكون اختلافا كما في لغة ابن عباس في اشتراط حب الام
من السدس الى الثلث بالجمع من الاخوة وان لم يسوغوا له ذلك يكون خلافا كما في لغة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

في مدته بها الفضل كذا ينبغي ان يلاحظ المقام ولا يلتفت الى ما سبق الى بعض الامام
ثم قال في الهداية والمعتبر الاختلاف في الصدر الاول انما لم يقل اختلاف الصحابة رض
لان اصل الصدر الاول لا ينم ان يكون صحابيا كما توهم ذكره في التفويم ثم ان المعتبر
في الاختلاف هو اختلاف الصحابة ومن كان بينهم لا اختلاف في الشافعي ولا اختلاف
ما كان لهما لم يكونا موجودين في زمن الصحابة فلم يكن خلافا معتبرا وفيه نظر والقضاء
في العقود والفسوخ ارا بالفسخ ابطال العقد بائ وجه كان فيعهم الطلاق وانما
لم يقل بحرمته او حلاله الا في تنظيم القضاء بالحكمة بسبب الرضاع وخوفا والثاني
القضاء بالملك بالا حلال في المباحات وليس للقاضي ولاية الانشاء فيها خلاف القضاء
في العقود والفسوخ فالصواب بعنوان المسئلة به ولو بشهادة زور سفيظا مسلا
وباطنا الا صلا ان قضاء القاضي بشا مدي الزور فيما له ولاية انشائه في الجملة يفيد الحذر
عنده خلافا لهما وموقول الشافعي وقضاؤه فيما ليس له ولاية انشائه اصلا لا يفيد
الحذر بالاجماع وجه الفرق عنده ان قضاء القاضي يحتمل الانشاء انشاء له فسفيظا مسلا
وباطنا كالانشاء صريحا لان القاضي مأمور بالقضاء بالحق ولا يقع قضاؤه بحق فيما
يحتمل الانشاء الا بالجلد على الانشاء لان البيئته قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة فيعمل
انشاء والعقود والفسوخ مما يحتمل الانشاء من القاضي فان للقاضي ولاية انشائها
في الحلة خلافا للملك المرسل لان نفس الملك مما لا يحتمل الانشاء ولهذا لو انشاء القاضي او غيره
صريحا لايصح وبخلافا ما اذا كانت المرأة محرمة بالعدة او الردة او الرضاع او المصاهرة
كذا في البدايع فلا اشكال على مذهبه الا انه لا بد في المسئلة المذكورة من زيادة قيد وهو
ان لا يكون في المحرمات من انشاء العقد قولا اقام بيئته زورا نه تروجا وحكم به
حليها وطبها ولها التمكن وشروطه على ما نهيت عليه انما ان يكون المحل قابلا فاذا كانت
تحت زوج او كانت معتدة لا يقبل الانشاء ولا شرط اليهود في النكاح الذي
يشينه القاضي لانه يقضي في ضمن صحة القضاء وما ثبت اقتضاء لا يرد في فيه شرط
والقضاء في مجتهد فيه بخلاف مذهبه لم يقل بخلاف لاية لايها منه ان يكون الكلام في

تاج الشريعة

وذكر ان القاضي اذا اخطى في
الادوية في نوع انما يكون في نوع
واحد كما هو من سبب الشافعي في نصب
متفقا عليه حتى لو رفع الى قاض آخر
يرى من سبب خلافا مضافا ولا
تطلب ذكره في قوله لا اذ لا يكون
قال في تمة الفتاوى الصغرى
المسئلة تبين ان المختلف فيه بين
السلف كما يختلف فيه بين الصحابة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

المجتهد خاصة وليس كذلك ناسيا قال ابو الليث في العيون لو ان قاضيا فهم
 اليه في امر من الامور مما فيه اختلاف ومويز من ذلك الى مذنب وشي من مذنبه
 وقفي بخلافه فان ابا حنيفة قال يخفى هذا الحكم ولا يرجع عنه وقال ابو يوسف
 يرد ذلك ويقض بما كان رايه في ذلك وذكر القاضي الامام علي السعدي وشهد
 الائمة السرخسي في آداب القاضي قول محمد بن ابي يوسف او عامدا لا ينفذ عندهما
 في العدة روايتان عنه وقال لا ينفذ في الوجيبين وبه يفتي ذكره في الهلاية وقيل
 الفتوى على النفاذ ذكره في الكافي ولا يقض على غايب الا بحضرة نايبه حقيقة
 كان بانائه كالوكيل تركه المصلح لظهوره او بانائه الشرع كوصي القاضي او حكما بان
 كان ما يدعي على الغايب سببا لا محالة ذكر هذا القيد في الحقايق وفايدته الاحتراز
 عما يترز سبب صورة رجل اشترى جارية ثم ادعى ان مولاهما زوجها من فلات
 الغايب واراد رد ما بهيب الزوج لا يقبل منه لاحتمال انه طلقها وزوال الغيب
 لا يدعي على الخاضع من غير صورة يطلب تفصيلها في المطولات وان كان شرط اذا ادعى
 عبد على مولاه انه علق عتقه بتطبيق زيد زوجته واقام بينته على التطبيق بغيبة
 زيد لا يقض من المتأخرين من قال في الشرط ايضا يقض كما في السبب منهم
 فخر الاسلام على اليزدوي والصحيح انه لا يقض فلا حاجة الى ان يقال انما لا يقض
 على الغايب في صورة الشرط اذا كان فيه ابطال حقه واما اذا لم يكن كذلك اذا علق
 طلاق امراة بدخول زيد في الدار يقض لان عبارة على تدل على ذلك دلالة قاطعة
 ويعرض مال اليتيم ويكتب ذكر الحق لان في الاقراض مصلحة لبقاء المال
 محفوظا مضمونا والقاضي يقدر على الاستخراج والكتابة ليحفظ وفي كتاب
 الوصايا من مجمع الفتاوى والقاضي انما يملك الاقراض اذا لم يكن ان يشترط
 بانه مستغلا اما اذا امكنه فلا يملك الاقراض بل يتعين الشراء كذا قال محمد
 وكذا اذا وجد من يدفع اليه المال مضاربة انتهى وان اقراض الوصي ضمن لانه
 لا يقدر على الاستخراج والاب بمنزلة الوصي في اصح الروايتين لعجزه عن الاستخراج

في الغايب سببا لا محالة ذكر هذا القيد في الحقايق وفايدته الاحتراز عما يترز سبب صورة رجل اشترى جارية ثم ادعى ان مولاهما زوجها من فلات

يعرض مال اليتيم ويكتب ذكر الحق لان في الاقراض مصلحة لبقاء المال محفوظا مضمونا والقاضي يقدر على الاستخراج والكتابة ليحفظ وفي كتاب الوصايا من مجمع الفتاوى والقاضي انما يملك الاقراض اذا لم يكن ان يشترط بانه مستغلا اما اذا امكنه فلا يملك الاقراض بل يتعين الشراء كذا قال محمد وكذا اذا وجد من يدفع اليه المال مضاربة انتهى وان اقراض الوصي ضمن لانه لا يقدر على الاستخراج والاب بمنزلة الوصي في اصح الروايتين لعجزه عن الاستخراج

وصح حكيم الخميني من صلح قاضيا ولزمها حكمه بالبينة والتكول والاقرار واخبار
 باقرار احد الخصمين وبعدالة شاهد حال ولايته لان اخبار ح قائم مقام شهادة
 رجلين بخلاف ما اذا اخبر بالحكم لا نقضاء الولاية به والتحاقره بواحد من الرعايا وكل
 منهما ان يرجع قبل حكمه ولا يصح حكم الحكم والموتى لاصله وفرعه وعرضه كالا يصح
 الشهادة ولا التحكيم في حد وقود والاصدان حكم الحكم بمنزلة الصلح فايحوز استيفاء
 بالصلح يجوز فيه التحكيم وبالا فلا واستيفاء الحد والقود لا يجوز بالصلح فلا يجوز
 بالتحكيم ودية على العاقلة في دم خطأ لانهم لم يحكموه وان حكم بها على القاتل لا يصح ايضا
 لانه مخالف بحكم الشرع الا اذا ثبت القتل باقراره لان العاقلة لا تعقله وصح في سائر
 المجتهدين كالحكم في الكسايات بانهار واجع وضح اليدين المضافة وغير ذلك وذكر
 المجتهدين ليدل على غير ما بالطريق الاولى ولا يفتي به دفعا لتجاسر العوام كان القاضي
 الامام ابو علي النسفي يقول كنتم هذا الفصل ولا تنق به كيلا يتطرق الجهال الى ذلك فيؤدي الى
 عدم تدبيرا واذا رفع حكمه الى قاض ان وافق مذنبه امضاءه والابطله اذ ليس حكم الحكم
 حكم الموتى في انا المختلف فيه يصيبه بمجموعا عليه مساليل شتى ليس لصاحب سفر عليه
 علولا خذ ان يتد في سفله او يتقرب قوة بلارضى الاخر من اعنده وعند حال ذلك ولا
 الاملا يفتي مستطيلة تشعب منها مستطيلة غير نافذة فتح باب في القسوى اى
 في المنشعبة من الاولى وفي مستديرة لذك طر فاحا اى انشطر فاحا بالمستطيلة و
 المراد بظرفها نهاية سعتها ولا يلزم ان يكون مثل نصف دائرة او اقل دل على ذلك
 تصوير شمس الائمة الخلو اى حيث قال في كتاب الشفعة من يحيط سكة غير نافذة بيعت
 فيها دار فاسلمها شفعا لانهم شركاء في حقوق المبيع فان كان فيها عطف فان
 كان مرتبعا فاصحاب العطف اولى بالمبيع في عطفهم لانه سبب الترتيب يصير
 العطف المرتب كالمنفصلة عن السكة لان ميئات الدور في العطف المرتب
 مخالف ميئات الدور في السكة فصار العطف المرتب بمنزلة سكة اخرى فصار
 سكة في سكة ولهذا يمكنه نصب الدرب في اعلامه وان كان العطف مدورا فالحكم

تأية الشريعة
 تأية الشريعة
 سدر الشريعة
 في قصور

وساغل من اثاره في حفظ
 رونق الحكم مستطيلة

تأية الشريعة اى اداة
 التعريف والمحسن منه

دور العرف والشريعة
 مدركون في غاية البيان

الخضم فلا حاجة الى ان يقال بعد النكاح بغيره ثم انهما من مسائل الجامع الصغير وصورتها
 فيه منه ومن ادعى على اخوانه باع جارية فقال لم ابعتها من قبل فاقام البينة على
 الشراء فوجدوها احراراً فاقام البايع البينة انه برى اليه من كل عيب لم يقبل
 بنية البايع ولم يذكر فيه خلافاً بين اصحابنا وذكرها المحقق في الباب الثاني
 واثبت فيها الحكم فقال لا تقبل بنية البايع على البراءة في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 تقبل وجه قول ابو يوسف ان صا ابناً كان التوفيق لانه يجوز ان يقول لم يكن بانيع
 والله لم ابيع البع سألته ان يبرأني من العيب فابراهي فلما امكن التوفيق قبلت البينة لعدم
 التناقض فعلق من هذا الصورة التي ذكرها المحقق لا تصلح ان يكون موضع خلاف
 لابي يوسف لان وجهه لا يتبين فيها انما تنسب في الصورة المنقولة عن الجامع الصغير
 ومن لم يعرف بين الصورتين لم يكن على بصيرة ومضى من قال لا تقبل خلاف لان التوفيق
 ممكن بان لم يبعها هو وانما باعها وكيله وبراءة عن العيب قبلت صا قايح بعض الصور
 المذكورة فها هنا ايضا ان يكون موضع خلاف واما القياس على مسألة الدين فلا بد
 في الاحتجاج وذكرنا ان الله في هذه المسألة كتاب الاقرار بالمال وغيره فغيره من كل
 كلمة ومقاييس وعند ما اورد في صواسخان ووجهه ان الاستسناد لا يفرق بين
 ما عليه لان الصلح للاستسناد في ذلك الاصل في الكلام الاستسناد وله ان امكن كشيء واحد
 بحكم العطف ولو ترك وجهه فالو لا يتحقق به وبصير كذا السكوت في مقامات فقلت
 عرس اسلمت بعد موته وقال ورثته لابل قبله صدقوا وعذر في القول فقلت
 لان الاسلام حادث فيصاف الى اوتب الاوقات وانا ان سبب الوفاة
 ثابت في الحال فيثبت فيما مضى تحكما الحال وجه تصحح حجة الترفع للاستسناد كما في
 فقال عرس اسلمت قبل موته وقالوا لابل بعده لما ذكر ومن قال بعد ابن
 الميت لا وارث له فغيره وفيها الى الود بغيره ولو اقر بعد الوفاة لم يورثها
 اقره موته ومحمد الاول نصي له الى الاول لانه لا يصح اقراره بالاول انقطع به من المال
 فلا عبرة لا وارث له لكونه على البع ولا يخل غريم ولا وارث في تركه فثبت بين الوفاة

جامع الشريعة

صدر الشريعة

مباح الشريعة

جامع الشريعة

او الورثة

جامع الشريعة
 جامع الشريعة

او الورثة يشهد لم يقولوا لا تعلم له عرسا او وارثا آخر انما قال يشهد لانها اذا قسمت
 بالاقرار تكفل بالاتفاق وانما قال لم يقولوا به لانهم ان قالوا ذلك لا يكفل بالاتفاق وهو
 اي التكفيل في الصورة المذكورة احتياط ظلم اي ميل عن سواء السبيل ومنع عند
 اي حنيفة وقال ياخذوا كغيره فقل عنه انه شيء احتياط به بعض القضاة فكانه يتكبر
 عن اجتهاد فلا يتكشف قوله انه ظلم عن منعه ان المجتهد يخطئ ويصيب وعقار
 اقام زيد حجة انه له ولاخيه الغايب ارضا فقص لم ينصفه وترك باقيم مع ذلك اليد
 بالاكتفيل جدد عوايه ولا سدا عنه فان ذا اليد قد اختلفت الميول فلا تقص
 يد عماليس مدعيه حاضرا وقالان جدد ذو اليد لا يتك الباقى في يده لانت
 الجاحد خاير فيؤخذ منه ويجعل في يد امين وان لم يجد تدرك في يده ولا يؤخذ
 منه كغيره والمنقول مثله اي هو ايضا على الخلاف وقيل سويؤخذ منه بالاتفاق قال
 الزامدي العتاق ولو كان عرسا يؤخذ من يده بالاجماع لانه يمكن تغيبه ووصيته
 بثلاث ماله على كل شيء ومالي او مالمك صدقة على مال الذمومة من عند الثمنا الثلاثة
 وعند فرقة على كل شيء فضة اطلاق اللفظ ونحن احتبنا ايجاب العبد بايجاب
 الله فان لم يجد الا ذلك اسسك منه قوته فاذا ملكك تصدق بما اخذ ولم يقدر
 لاختلاف احوال الناس وقيل المحترف يسسك قوته ليوم وصاحب الغلة لشهر
 وصاحب الضيعة لسنة على حسب تفاوت وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب الفخارة
 يسسك بقدر ما يرجع اليه ومما لا يصح الا على الوصي لا التوكيل اي انه او ماله ولم يعلم
 بالوصية حتى باع شيئا من التركة فهو وصي والبيع جائز ولا يجهز بيع الوكيل حتى يعاود
 الى يوسف انه لا يجوز في الفصل الاول ايضا وشرا بغير عدا او مستورين لعن الوكيل
 قصدا لا بد من هذا التقييد لان عزل الحاكم موت الموكل وجونه المطبق يثبت قبل العلم وعلم
 السيد بجنابة عبده والسفيع بالبيع والبيع بالنكاح وسلم لم يهاج بالشرايع للصوة التوكيل
 من اعلم من الناس بالوكالة يجوز تصرفه لانه اثبات حق لا الزام امر ولا يكون الترخيص بالوكالة
 عزلا حتى يشهد شاهدان او رجل عدل من اعنده وقالوا من الاول سواء لانه من المعاملات

رد على المذاهب وغيرها

حيث لم يقدر بعض المجتهدين
 وايضا في التعبير شيئا من
 الحقير على ما لا يخفى ولو قال
 يكون عن اجتهاد لا اقدم
 على ذلك

صدر الشريعة

صدر الشريعة

جامع الشريعة

ويجوز الواحد فيها لثانية وله ان خبره من فكلوا شهادة من وجه فيشترط احد شرطها وهو
 العدد والعدالة بخلاف الاول وعلى هذا الخلاف اذا اخبر المولى بجناية عبد والشفيع والكبد
 والمسلم الذي لم يهاجر ولا يضمن قاض ولا امينة ان باع عبدا للذين واخذ منه قضاء واسحق
 العبد او مات قبل قبضه لان امين القاض قائم مقامه والقاض مقام الامام وواحد من الامانة
 ضمانا لئلا يتقاعدوا عن قبول هذه الامانة فضيع الحقوق فيرجع المشتري على الدارين
 لان البيع واقع له فيرجع عند تعذر الرجوع على العاقد وان كان البائع وصيا
 بامر القاض رجع المشتري على الوصي لانه عاقد نيابة عن المبيت وان كان باقائه
 القاض عنده فصار كما اذا باعه بنفسه وسو عليه لانه عاقد له ولو امره ان يرضع عالم
 عدل بفعله ففني به على هذا من رجم او قطع او ضرب وسعد فعله وصدق عدل
 جاسر يدر فاحسن تفسيره ولم يقبل قول غيرهما من انما اختاره الامام ابو منصور
 لما تدرى حيث قال ان كان عدلا عالما بقوله لانعدام تهمته الخطا والخيانة وان
 كان عدلا جاسلا يستقر ان احسن التفسير وجب تصديقهم والافلا وان كان
 جاسلا فاسقا او عالما لا يقبل الا ان يعاين سبب الحكم لتهمته الخطا او الخيانة
 الشهادة والرجوع عنها على الاخبار بالشيء عن مشادة وعيان ولا يشك
 من الشهادة بالتسامع لان اعتبار ما استحسن وتعدى الشرح تكون على وجه
 القياس وشرط في مفهومها الشرح ان يكون في مجلس القضاء بلفظ الشهادة ذكره
 في التبيين ولا يلزم ان يكون بحق للغير على الآخر كما في الشهادة على الفرقه فيها
 قبل الدخول ثم ان الاخبار اربعة اربعة لا ثلاثة رابعها الانكار ذكره في شرح الطحاوي وقال
 كل من ادعى ما في يده نفسه فهو مكدر وجب بطلب المدعي بغيره انه موقوف على
 طلبه فلا يجب الا به لانه يجب له البتة ثم ان في عبارة المدعي اشارة الى ان الكلام فيما
 يتوقف على الدعوى اعلم ان الدعوى ليس بشرط لافي صحة الشهادة ولا في وجوبها
 سلقا ثم ان كلامه الوجوب والطلب يوجد بدون الاخذ اما الاول ففي الطلاق الدارين
 وعق الاثمة والوقف واما الثاني ففي صور ذكر ما في مختارات النوازل بقوله ان كان

نسخة ٢١٢
 نسخة ٢١٢

نسخة ٢١٢

نسخة ٢١٢
 نسخة ٢١٢
 نسخة ٢١٢
 نسخة ٢١٢
 نسخة ٢١٢
 نسخة ٢١٢
 نسخة ٢١٢
 نسخة ٢١٢
 نسخة ٢١٢
 نسخة ٢١٢

في الصك من قبل شهادتهم يبعد ان يمتنع منها وكذا اذا حان على نفسه من جوارج
 او غيره او لم يتذكر الشهادة على وجهها او كان اشهد على باطل وسند ما في الحدود وامن
 اي افضل الا في السرقة فان فيها يقول اخذ لاسرق يعني ان السارق افضل في جميع
 ما يوجب الحد الا في السرقة فان فيها يجب الكشف لكن على وجه لا يجب الحد ولا يضيع
 المال فعليه ان يقول اخذ فانه ثبت المال ولا يجب الحد لاسرق اذ به يجب الحد ويضيع
 المال لانه القطع والضمان لا يجتمعان ونصابها اي ادى ما يكفي لم يقبل وشروطها ما سياتي
 ان المرأة ليست بشرط في الولادة واختها لثلاثة اربعة رجال وللنكاح وباقي الحدود ورجال
 وللبكارة والاستتلال لم يقبل للولادة لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تكفي عندنا
 خلافا له على ما مر في باب ثبوت النسب واما شهادتها على الاستتلال فمقبول بالاجماع
 في حق الصلوة انما قلنا في حق الصلوة لان في حق الارث لا يقبل عنده خلافا لهما وعيوب
 النساء فيما لا يطع عليه الرجال لم يقبل الرجوع كما لا يفهم ان الشرط عدم الحلال الجسد
 امرأة ويقبل فيها شهادة رجل واحد ايضا لانه لا يقبل فيها شهادة المرأة كان الرجل الطريق
 الاولي وغيره ما لا كان او غير ما وفي الثاني خلاف الشافعي كتابه ورضاع وطلاق
 وكافة ووصية رجلان او رجل وامرأتان وشرط للملك العدالة قال اصحابنا انها شرط
 القبول للشهادة وجودا على الاطلاق وجوبا لا شرط اصل القبول حتى ثبت القبول
 بدون وقال الشافعي انها شرط اصل القبول كذا في البدايع ولفظة الشهادة اعلم ان كل
 موضع لا يشترط فيه لفظ الشهادة كطهارة الماء والموت ورؤية مدلل رمضان لا تكون
 الواقع فيه من قبيل الشهادة الشرعية بل من قبيل الاخبار فلا يقبل ان قال اعلم او اتقن
 ولا يسأل قاض عن شهادتي لا يستفسر من عدالة بلا طعن الخصم فيه الا في حد وقود
 وقال بسال في الكسرة وعلنا وبه يفتي في زماننا ويكفي سدا عن الفتنه قال محمد بن كريمة
 العلانية بلا وفتنة وكفى للشك في موحد في الاصح قيل لا بد ان يقول موحد جائز
 الشهادة اذ العبد والحدود اذا تاب قد يعدل والاصح ان يكتفي بقوله موحد لثبوت
 الحرية بالدار كذا في الكافي قوله لثبوت الحرية بالدار يعني ان الاصل فيمن كان في دار الاسلام

فية اشارة الى ان الملك دست
 اسباب الحدود
 و تاج الشيعة
 سدر الشيعة
 رد لصاحب الكف والنيل في

صاحب الكف

وذلك ترمي الحد في يستعملون
 فيه لفظ الخبر دون الشهادة تنسقه
 تاج الشيعة

فانه الحسنة وعدم الحدود في
 الاصل شيان ومن لم يشهد
 خطا صاحب الكافي يوم يدر ان
 المختار بين ائمتنا فلتة تنسقه
 صاحب الكف والنيل

الحرية فهو يجازته جواب عن النقص بالعبد وبذلك لا تنقض النقص بالحدود
ولا يصح تعديل اعم بقوله موعدل سواء زاد عليه قوله اخطا او شىء ولم يذكره في
الكافي فان قال موعدل صدق صح التعديل لم يقل ثبت الحق لانه امر اخر ولا التعديل
قد ثبت عليه وقد يخلف عنه وفي واحد لتزكية السداد من هذا القيد لان
العدد شرط في تركية العلانية اجماعا ذكره الخصاص في ترجمة الشاهد والرسالة الى الذي
والاثنان احوط من عندنا وعند محمد يجب الاثنان ولم يسمع بيعا في لفظ الاثنان
والقبول او اقرارا او حكم قاض او اراء عصباء او قتلا ان يشهد به وان لم يشهد عليها
فلا يشهد عليها من يسمع شهادة شاهدة او الاثبات على الشهادة لانه ما حمله وانما حمله
ولا يشهد من رآه خطه ولم يذكر شهادة قال صاحب المنظومة في مقالة النعمان لا يعمل
الشهود والقضاة بالخط اذ ينسونه والدواة وقال لا ان يقض ويشهد ويروي
اذا علم انه خطه على الحقيقة قال في العون نفق بقولها من الحقائق وفي شرح التبيين
مرا عنه لان الخط يشبه الخط قال محمد يجوز لكل واحد منهم ان يعمل بالكتاب ان يفتن
وان لم يتذكر الواقعة توسعة لا مد على الناس وقال ابو يوسف يجوز للراوى
ان يعمل به لدلالة الظاهر وكذا للقاضي لانه عاجز عن حفظ كل حادثة لكثرة اشتغاله
وليس الشاهد ان يشهد برؤية خطه ما لم يتذكر الشهادة ولا بالنسب مع بلاحيان
الاق النسب وطريق معرفة النسب ان يجمع انه فلان بن فلان من جماعة لا يتصور
تواطؤهم على الكذب عند اى حنيفة وعندنا اذا اخبى عدلان انه ابن فلان فلا خلاف
الشهادة على النسب والفقهاء ابو بكر الاشكافي كان يفتي بقولها وموافقا للنسبي
كذا ذكره القاضي الامام طهيد الدين والموت روى ابن سماعة عن محمد اذا اخبى
واحد عدل بالموت وسعك ان تشهد به والصحيح ان الموت بمنزلة النكاح
وغيره لا يكتفى فيه شهادة الواحد ذكره قاضى خاں وخير النكاح والدخول وكذا
المس ذكره امام الشهيد في المنتقى وولاية القاضي واصل الوقف بياض المصنف
داخل في اصل الوقف وانما قال اصل الوقف لان شرطه ان لا يخلف فيه الشهادة

تأنيد الشيعة

ج. ٢٠٠ الشيعة

بعض ما ذكره في هذا الكتاب من فوائد في معرفة النكاح والطلاق والطلاق

تأنيد الشيعة

تأنيد الشيعة

اذا شهد عنه لم يقل اذا اخبى لان ما قال بكفاية السماع من العدلين بشرط
ان يكون الاخبار بلفظة الشهادة كذا ذكره الخصاص في رجلان او رجل وامرأتان
من العدول لم يقل عدلان ورجل وامرأتان لان الظاهر منه تخصيص شرط العدالة
بالصنف الاول ولا يخفى فساد ثم ان قصر الاستثناء على ما ذكره في اعتبار التسامع
في الولاة وهو الصحيح وعندنا يوسف يعتبر فيه ايضا لانه بمنزلة النسب ويشهد
رأى جالس مجلس القضاة يدخل عليه خصوم انه قاض ورجل وامرأة يسكنان
بينهما وبينها انبساط الا زواج انها عرسه قوله رجل وامرأة عطف على قوله جالس
وقوله انها عرسه عطف على قوله انه قاض فهذا من باب العطف على معول عاملين
مختلفين والمجروح مقدم فان جالس معول رآى وان قاض معول يشهد وشىء
سوى الآدمي انما استثنى الآدمي لانه لا يباع على نفسه في دفع به الغير عن نفسه والمراد
من يعتبر عن نفسه ولم يعرف بالرق ذكره صاحب البداية في يشرح ان له قال قاض
خان في شدة الجامع ولا يشترط انضمام التصرف اليها لان يد التصرف قد يكون بغير ملك
ايضا فيجعل نفس اليد ليلان قد شهد للقاضي شهادة بالتسامع او حكم اليد بطلت
لان اليد مع انها محتملة جعلت حجة للشهادة لمكان الضرورة فاذا ثبت الشهادة الى اليد
والشهادة محتملة يرداد الاحتمال فلا يقبل كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خاں ومن
شهد انه شهد من زيد وصلى عليه قبلت لان معاينة الموت لا تكون الا من واحدا
ثبث لانه علة جواز الشهادة بالتسامع على الموت بل لانه لا يجري في مثل ذلك
التبليس عادة فحضور الدفن وكذا الصلوة معاينة على ما افصح عنه قوله وموعدين
القبول وعدمه بقبول الشهادة من اصل الاموال وقال الشافعي
لا يقبل لانه اخلط وجوه القسوق ولنا انه فسق من حيث الاعتقاد وما وقع فيه
الادنية به الا الخطيئة من قوم من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة لكل من حلف
عندهم وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة والذي على مثله وان خالفنا لمية
وعلى المسألة والمستمع على مثله دون العكس خلافا لشافعي وماك في الصور المذكورة

تأنيد الشيعة

تأنيد الشيعة

صدر الشيعة

من ما ثبت وجه حسن العدول
منه فليقل الى الآدمي مستأني
تأنيد الشيعة هذا هو
ما في الهداية وخلفه تأنيد الشيعة
فانه في ما قيل ان يحد العدول
سبا للضمان لا يطرأ عليها رتب
الشهادة واضمحلت التاميد
بقول يوسف مستأني

فقد اصابه هذا في
قضاة قبله من عدم التاميد
تأنيدها وانما ذكره في هذا الكتاب

ان كانا من دار وانا كانا من دارين كالترك والروم لا يقبل اتفاقا وعدو بسبب الدين
 ومن اجنب الكبار قال في الفتاوى الصغرى ذكره الشيخ فوامر زاده في شرح الشهادات
 حد الكبيرة ما كان هرا ما محضا يمتقي فاحنة في الشرع كاللواط او لم يسم في الشرع فاحنة
 لكن شرع عليها عقوبة محضة بنقض قاطع اما في الدنيا بالحد كالسرقة والزنا وقتل
 النفس بغير حق والوحيد بالنار في الآخرة كاتكل باليتيم ولم يصير على الصغار
 لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار عليها وكذا بالغلبة على ما افصح عنه في الفتاوى
 الصغرى حيث قال العدل من يجنب عن الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالة
 وفي الصغار العبرة للغلبة او الدوام على الصغيرة لتصير كبيرة ولذلك قال وغلب
 صوابه واما الاجتناب عن الافعال الخبيثة الدالة على الذنابة اي عدم المسوة فقد
 اكتفى عنه القيد الاول بناء على ما ذكر في الخلاصة من ان كل فعل ير فض المروة والكرم فهو
 من الكبار يبقى منها شيئا ويومان ما ذكر لان تفصيل العدل لم يكن ذكره في جملة من يقبل شهادة
 مناسبا اذ حقه ان يذكر على انه شرط قبول الشهادة والا قلف لانه لا يخل بالعدالة الا
 اذا تركه استخفافا بالدين قال بوبكر الرازي لم يرد بالاستخفاف الاستهزاء لان الاستهزاء
 بشي من الشرايع كلف واما اراد به التواني والتكاسل والخصوص ولد الزنا والمخفي والعل
 قال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير معناه العمال الذين كانوا اخوان السلطان في ذلك
 العصر لان الصلاح كان غالبا عليهم فاما هؤلاء الذين في زماننا فلا يقبل شهادتهم لان
 الظلم غالب فيهم ولا خية وحنة ومن حرم رضاعا او مصامة لامن احب لا يقبل شهادته الا في
 في شيء من الحقوق اذا تجملها ومواحي واذا ما ومواحي وبالا جماع فاما اذا تجملها وموا
 بصير فاذى ومواحي في المنقول لا تقبل اجماعا وفي الدين والعقار تقبل عند خلاف
 لها ولو كان بصيرا عند التجمل والاداء غير انه احب قبل القضاء فعلى الخلاف من المحيط
 وفي الذخيرة الخلاف فيما لا يجوز الشهادة بالشبهة والتسامح اما في خلافه فقبل
 شهادة الاحب للاخلاق وملكوك ومحدودي قد في وان تاب وقال الشافعي تقبل
 ما تاب الا من حد في كف فاسلم وعدو بسبب الدنيا على من يعاديه انما قال على من

سدا الشريعة

تاء الشريعة

تاء الشريعة

تاء الشريعة

يعاديه لانه يقبل له على عكس ما ذكر بقوله ولا الاصله وفرحه ووجه وعرضه خلافا
 لشافع في الاخيرين وسيد لعنه ومكانه وشريكه فيما استتكت كانه انما قال هذا لانه يقبل
 للشريك في غير مال الشكة واجبره قيل المراد به التلبذ الخاض الذي يعذر استاذه ضرر
 نفسه وتقع نفع نفسه وقيل يرد به الاجر سائمة او مشامة وتحدث مراده المحتش
 في الردى من الافعال لانه فاسق فاما الذي في كلامه لين وفي اعضائه تترك خلفه
 فهو مقبول الشهادة وناجحة ومعقبة ومن الشرب يعنى شرب الاشربة المحرمة
 مطلقا على اللهو لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الا زمان ووجه ان نفس شرب الخمر
 يوجب الحد فيوجب رد الشهادة وشروط في شهادات الاصل الا زمان لانه اذا شرب
 في السقط عدالة لان الانسان امر آخر ورا الاطلاق بل لان شرب الخمر ليس بيمين
 فلا يقط العدالة الا بالاصرار عليه وذلك بالادمان قال في الفتاوى الصغرى ولا سقط
 عدالة شارب الخمر بقول الشرب لان هذا الحد ما ثبت بنقض قاطع الا اذا دام على ذلك
 انتهى وقيد الهمولا احتراز عن الشرب للتداوى فانه لا سقط العدالة لان فيه لاجهاد
 مساعا ومن يلعب بالطيور او الطيور او يغني للناس انما قال يغني للناس اي يسمعهم لانه
 لو كان لاسماع نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير ان يسمع غيره لبا سبه ولا سقط
 عدالته في الصحاح او يتركب ما يحذره ينبغي ان يستثنى منه شرب الخمر لانه اعتمد على ما ذكر
 قبل من ان يدخل الحمام بلا ازار او باكل الربوا شرط في المبسوط الشهرة بذلك وفي الفتا
 الصغرى الادمان والشبهة او ما يقام بالشرط او بفوته الصلوة به او يلعب
 بالنرد مجرد اللعب بالشرط ليس بفسق لاجتهاد فيه ساعا بخلاف النرد قال
 في الذخيرة من يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة على كل حال او يبول على الطريق او ياكل
 فيه او يظهر سب السلف يعنى الصالحين منهم ومن الصيانة والتابعون والعلماء المجتهدون
 كالحقيقة واصحابه ولو شهد بان ان الابا وصلى الى زيداى جعله وصيا في التركة فهو يمين
 سمحت الشهادة وانما شرط الدعوى لانه لو اكد لا تقبل الشهادة كشهادة دايق الميت
 وسيدويه والموصى لهما وصيه على الابهة اي صح شهادة مؤلاد اذا ادعى زبانه

تاء الشريعة

تاء الشريعة

انما يقبل بعد الردى اذ
 تنصيح فيما تحت شرط

ومن خسه بالخمر يصيب منه

تاء الشريعة في الذخيرة

رد لصاحبها في القافية

قال في الذخيرة المداوم على الادمان
 الدوام بالشراب في يمينته ان
 يشرب بعد ذلك ان وجدها
 ولا يذهب عليك انه امر حتى
 لا يصلح ان يكون مدالا لعدم
 قبول الشهادة مستط

تاء الشريعة

تاء الشريعة

وصح وان شهد ان ابائنا الغائب وكلمة بقبض دينه وادعى الوكيل او مجردت لان
القاضي لا يمكن نصب الوكيل عن الغائب ولو ثبت ثبت بشهادتهما ولا يمكن ثبوتها
بها لكان التهمة بخلاف الايضاء لان للقاضي ولاية نصب الوصي اذ كان طالبا والموت
معروف فيكون القاضي بهذه الشهادة مؤتمنة التعيين لان ثبت بها شيء فصلا كالفقير
كالشهادة على جرح مجرد وهو ما يقتضيه الشاهد ولا نوجب حقا للشرع او العبد
مثل موفا سقا او اكل ربوا او انه استاجرهم انما لا تقبل البيعة على الجرح المجردة لانه
لا يدخل تحت الحكم والبيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزموم
لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على العدالة وكونه بعد ما فان قلت ليس الجرح
عن فسق الشهود قبل اقامة البيعة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها
قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت امر يقطعهم عن جرح القبول ولذلك
لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا
عن جرح الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل وتقبل على اقرار المدعي بفسقهم لان الاقرار
ما يدخل تحت الحكم وعلى انهم جرح او محدودون في قذف او قذفوا فلا نا وموجب
او شربوا خمر ولم يتقدم قال في الكافي لا تقبل الشهادة على انهم شربوا خمر وتقبل
على انهم شربوا الخمر ولم يتقدم او شركاء المدعي او انه استاجرهم بكذالها واخطأ
ذلك ما كان في عنده او في صاحبهم على كذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على وشهدوا
فان في هذه الصور توجب الجرح حقا للشرع او للعبد على الشهود فيدخل تحت حكم
القاضي فتقبل ولو شهد عدل ولم يبرح حتى قال او امت بعض شهادتي قبل من قوله الموت
اخطأت بنسب ما كان بحق على ذكره او بزيادة كانت باطلة وان قال ذلك بعد
ما زال عن المجلس لا تقبل شهادته اذا كان موضع شبهة وان لم يكن موضع شبهة فلا
بإعادة الكلام مثلا ان يدع لفظ الشهادة او اسم المدعي او المدعي عليه ونحو ذلك وان
زال عن المجلس بعد ان يكون عدلا ما مونا وسط موافقة الشهادة الدعوى معنى
والموافقة بين الشهادتين لفظا ايضا عنده وقال لا تفي الموافقة المعنوية في الثاني

تأنيد الشريعة

بما لا يقبل من الشهود
في الجرح المجردة
لان القاضي لا يمكن
نصب الوكيل عن الغائب
ولو ثبت ثبت بشهادتهما
ولا يمكن ثبوتها بها
لكان التهمة بخلاف
الايضاء لان للقاضي
ولاية نصب الوصي اذ كان
طالبا والموت معروف
فيكون القاضي بهذه
الشهادة مؤتمنة

بما لا يقبل من الشهود
في الجرح المجردة
لان القاضي لا يمكن
نصب الوكيل عن الغائب
ولو ثبت ثبت بشهادتهما
ولا يمكن ثبوتها بها
لكان التهمة بخلاف
الايضاء لان للقاضي
ولاية نصب الوصي اذ كان
طالبا والموت معروف
فيكون القاضي بهذه
الشهادة مؤتمنة

بما لا يقبل من الشهود
في الجرح المجردة
لان القاضي لا يمكن
نصب الوكيل عن الغائب
ولو ثبت ثبت بشهادتهما
ولا يمكن ثبوتها بها
لكان التهمة بخلاف
الايضاء لان للقاضي
ولاية نصب الوصي اذ كان
طالبا والموت معروف
فيكون القاضي بهذه
الشهادة مؤتمنة

بما لا يقبل من الشهود
في الجرح المجردة
لان القاضي لا يمكن
نصب الوكيل عن الغائب
ولو ثبت ثبت بشهادتهما
ولا يمكن ثبوتها بها
لكان التهمة بخلاف
الايضاء لان للقاضي
ولاية نصب الوصي اذ كان
طالبا والموت معروف
فيكون القاضي بهذه
الشهادة مؤتمنة

بما لا يقبل من الشهود
في الجرح المجردة
لان القاضي لا يمكن
نصب الوكيل عن الغائب
ولو ثبت ثبت بشهادتهما
ولا يمكن ثبوتها بها
لكان التهمة بخلاف
الايضاء لان للقاضي
ولاية نصب الوصي اذ كان
طالبا والموت معروف
فيكون القاضي بهذه
الشهادة مؤتمنة

ايضا فيرد ان شهدا احدهما بالف والاخر باليمين او طلقه وطلقتين وعندهما
يقبل على الاقل اذ ادعى المدعي الاكثر لافي العكس لتكذيب المدعي شامدا الاكثر وقبلت
على الف في بالف والف ومائة ان ادعى المدعي الاكثر انما قال هذا لانه ادعى الاقربان
قال لم يكن الا الف وسكت عن دعوى المائة الزائدة لم يقبل شهادة مثبت الزيادة
واما ان قال كان اصل حق الف ومائة لكن استوفيت المائة او ابرأت عنها قبلت للتوفيق
كطلقه وطلقت وبعض فان الشهادة مقبولة اتفاقا للاتفاق على الف وعلى الطلقة
لفظا ومعنى والمراد من اتفاق الشهادتين لفظا تطابق لفظها على فادة المعنى
بطريق الوضع لا بطريق التضامن فالفرق بين الصورة المردودة والمقبولة ظاهر
ووجهه باس ولو شهدا بالف قرضا كان او ثمن متاع وزاد احدهما قرضنا قبلت بالف
ورده قوله قضى كذا لان شهادة الفرد غير مقبولة الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد على
اي يجب عليه ان لا يشهد حتى يقر المدعي عند تقديره الدعوى بما قبض كيكلا يصير معينا
على الظلم وذكر الطحاوي عن بعض اصحابنا انه لا يقبل وموقول زفران المدعي الكذب شامدا
القضاء قلنا هذا الكذاب في غير المشهود به الاول ومثله لا يمنع القبول ولو شهدا
بقتل زيد بمكة واخذان بقتله بكوفة ردنا لان احديهما كاذبة يتيقن ولا رجحان
وان قضى باحديهما ثم قامت الاخرى ردت على ان الاولى ترجحت باتصال القضاء
ولو شهدا بسرقة بقره واختلفا في لونها قطع ولو اختلفا في الذكورة لا وعندهما لا قطع
في الوجبين لهما انهما اختلفا في المشهود به فيمنع به القبول وله التوفيق ممكن لان
التحجر في الليل من بعيد واللونان ينشأ بهما او يجتمعان فيكون السواد من جانب
وساويين والبياض من جانب آخر والاخر يشامده ويرد عليه انه احتيال في الجواب
الحذو والا صل خلاف ذلك وما قيل في دفعه انه ميانة للجمعة عن التعطيل وانما يجب
شدة ضعيف كما لا يخفى ولو قيل ثبت المال لكان التوفيق وبسقط الحد لكان
الشبهة لكان او فوق للاصول واقرب الى المعقول ولو شهد بشا عبدا وكتابت بالف
واخر بالف ومائة ردت لان العقد يختلف باختلاف البديل فيكون على كل واحدة

صدر الشريعة

تأنيد الشريعة

صدر الشريعة

لا يدخل التعيين الوقت
فجواب المسئلة ولذلك
استقر القس مستند

في اختلاف في تعيين الشاهد
وقوله شامدا الاكثر
في جميع الامور وفيما
لا يفي بمتطلباته

صدر الشريعة

[illegible]

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاء الشريفة

ساح الشريعة

سنة الشريعة

الدخول كتابة عن الخلو
الصحيحة وعلى المعنى مناسبت
الشيء
فانما الشريعة

نحن الفرع لان القضاء وقع بشهادة الفرع من وجه وبشهادة الاصل من وجه
وقول الفرع كذب اصلي وغلط فيها ليس بشئ يعنى بعد الحكم بشهادتهم لان ما مضى
بالقضاء لا ينقض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم فاشهدوا
على غيرهم وضمن المولى بالكذب خلافا لما لا ضمان لانه شرط محض فلا يضاف
الحكم اليه بخلاف التذكية فانها قبلت الشهادة بشهادته ومما قاسا المولى على شاهد
الا حصان كما ضمن شاهد الميمى لا الشرط اذا رجعوا لانها صاحب العلة
لو كان له جاز التوكيل وموت فويض التصرف الى غيره وشرطه ان يملك الموكل اعلم ان من
شرط الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف ان الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقتدر
عليه من قبله ومن لا يقدري على شئ كيف يقدر عليه غيره وقيل من ادعى قولها فاعلم ان
فالشرط ان يكون التوكيل حاصلا باي ملك الوكيل فاما كون الموكل مالكا فليس بشرط حتى يكون
عنده توكيل المسلم الذي بشراء الخمر وقيل المراد به ان يكون مالكا للتصرف نظرا الى
صل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعرض النوى ويعقله الوكيل ويقصد المراد
ان يعرف ان الشراء جالب للمبيع وسالب للمثلن والبيع على حكم ويعرف الغبا فافهم
من اليسير ويقصد بذلك ثبوت اولى الخ لا المنزل فصحة توكيل الخمر البالغ والمادة دون
عبد كانا وصيبا عاقلان كلاهما لم يقل مثلها لان جواز الوكالة غير مشروطة بالمشيئة
في الحديثة والرق وصيبا لم يقل يعقله لانه شرط مفروض عنه وعبد مجبورين ويرجع حكم
الى موكلها دونها بكل ما يعقد به نفسه متعلق بقوله فصحة توكيل الخمر والمادة بالخصوص
في كل حق ولا يلزم بلارضى خصمه خلافا لما والشا فمضى في غير الخلاف في الصحة والصحة ان
في الذوم حتى لا يلزم الخصم الحضور في الجواب بخصوصية الوكيل بقولها اخذوا البيث
وابوالقاسم الصغار وقال في فتاوى العتاي ومو المختار لا لموكل مريض لا يمكن حضور
مجلس الحكم بقدميه ذكره في الحقايق او غايب مسيرة سفر او مريدا للسفر اذا قال
اريد السفر يلزم منه التوكيل بلارضى خصمه كذا في الكافي او محدثة قال في الحقايق
وكذا من المحدثة وهي التي لا تخالط الرجال بكرا كانت او ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا علم

هذا هو الوجه في صحة التوكيل
بما لا يملك التصرف في نفسه
فان كان له جاز التصرف في غيره
فان كان له جاز التصرف في نفسه
فان كان له جاز التصرف في غيره
فان كان له جاز التصرف في نفسه
فان كان له جاز التصرف في غيره

هذا هو الوجه في صحة التوكيل
بما لا يملك التصرف في نفسه
فان كان له جاز التصرف في غيره
فان كان له جاز التصرف في نفسه
فان كان له جاز التصرف في غيره

الفاني ان الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وبايقاف طرعه واستيفاءه الا في
استيفاء حذانه يندرى بالشبهات فلا يستوفى من يقوم مقام الغير لما في ذلك من
ضرب شبهة كذا في العناية وما قيل في حذانه في شبهة ان يصدق القاذ في حذانه
السقة شبهة ان يدعى المال دون السقة انما يمتنع في خلاف اني يوسف في صحة التوكيل
الاثبات حذانه في حذانه السقة والكلام منها في الاستيفاء بعد الثبوت فلا احتمال
ما ذكره وقود بعينه موكله عن المجلس وقال الشافعي يستوفى القود لانه حق العبد
ولنا انه حقوبة فتسقط بالشبهة وشبهة العفو ثابتة في حال غيبة الموكل وحقوق
عقد يضيئه الوكيل الى نفسه يعنى الذي لا يحتاج فيه الى اضافته الى الموكل وتكتفى
بالاضافة الى نفسه كبيع واجارة وصلح عن اقرار متعلق به اي بالوكيل وقال الشافعي
سعلق بالموكل سلم المبيع في الوكالة بالبيع ويقبضه في الوكالة بالشراء ومن مبيع ومالك
بهم مشريه ويحاصم في عيبه وشفعه مبيع وسوقيه وان سلمه الى امره فلا بد بالبيع
الا بانه ويرجع بهم مشريه مستحقا اعلم ان الحقوق نوعان حق تكون للموكل
وحق تكون عليه والاول قبض المبيع والمطالبة بهم المشرك والخاصة في العيب
والرجوع بهم المستحق وفي هذا النوع للموكل ولاية هذه الامور ولكن لا يجب
عليه فان امتنع لا يجبر الموكل عليه لانه متبرع في العمل بل يوكل الموكل له وان
مات الوكيل فولانيها لورثته فان امتنعوا وكلوا موكل مورثهم وعند الشافعي
ولاية هذه الافعال بل لا توكيل من الوكيل وارثه وفي النوع الآخر الوكيل مدعي عليه ظلمي
ان يجبره على تسليم المبيع وتسلم الثمن واخواتهما ويثبت الملك للموكل ابتداء فلا
يعتق قريب وكيل بشراية قال لا يملك بالملك بالملك يثبت الوكيل ثم ينتقل الى الموكل ولهذا
لو حالف يلزم المشتري وقال ابو طاهر الدباس يثبت للموكل ابتداء فلهذا لو اشترى
قريبا لم يحرر لانعتق عليه قال في الهداية وسوال الصحيح وعلى قول لا يحرر في ايضا لا يعتق
قريبه لعدم تقرر ملكه وحقوق عقد يضيئه الى موكله مراده انه لا يستغنى عن الاضافة
الى موكله حتى لو اضافة الى نفسه لا يصح والمراد من القينة السابقة انه يصح اضافة

تأجيل الشريعة
سدر الشريعة

سدر الشريعة

هذا هو الوجه في صحة التوكيل
بما لا يملك التصرف في نفسه
فان كان له جاز التصرف في غيره
فان كان له جاز التصرف في نفسه
فان كان له جاز التصرف في غيره

الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه شرط ولهذا لو اضاف الى الوكيل بالشراء
 الشراء الى موكله صح بالاجماع فلفظ الاضافة واحد والمادة تختلف كمنع وجعل و
 صلح عن انكار هذا الصلح لا يصح اضافته الى الوكيل بل لا بد من اضافته الى الموكل بخلاف
 الصلح عن اقرار فانه يصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت اخلافا المراد من الاضافة
 في الموضوعين فافترقا الصلحان في الاضافة او دم عده وعتق على مال وكتابة وتوسيع
 وصدقة واعارة وايداع ورهن واقرار سعلق بالموكل لانه فلا يطالب وكيله
 بالهرس ولا وكيله برس تسليمها وببدال الخلع وللمشترى منع الثمن من موكله بايع فلا
 دفع اليه صح ولم يطالبه بايعة ثانيا
 الوكالة بالبيع والشراء الاستدانة
 الطعام على البز في درهم كثير وعلى الخبز في قليله وعلى الدقيق في متوسطة وفي مخدر
 الوليمة الخبز بكل حال الطعام يقع على كل ما يطعم لغة الا ان العرف خصه بقرونا
 بالشراء بالانواع الثلاثة المذكورة وقال بعض مشايخ ما وراء النهر الطعام في عرفنا
 ينصرف الى المهيأ للاكل كاللحم المطبوخ والشوى ونحوه وقال الصدر الشهيد وعليه
 الفتوى ولا يصح شراء شيء فحشر الجهد في جنسه كالدقيق والدابة والثوب وان يبين
 اعلم ان الجمالة انواع فاحشة وهي ما كانت في الجنس كما في الثوب والدابة تنوع الوكالة
 وان يبين الثمن لا يصح ما لم يبين النوع ويسيرة وهي ما كانت في النوع كالحض كالحق
 الحمار والفرس يصح وان لم يبين الثمن ومتوسطة وهي ما تكون بين الجنس والنوع
 كما في العبد والجارية ان يبين الثمن والصفة بان قال تركها مثلاً صحت الوكالة والدار
 ملحقة بالجنس من وجه لانها مختلفة بقله المرافق وكثيرها فان بين الثمن المحقق
 بجمالة النوع وان لم يبين المحقق بجمالة الجنس والمتاخر وان قالوا في ديار النجف
 بدون بيان المحلة لانها تختلف باختلافها وبما سمي من الثمن ذكره قاضي خان في شرح الجامع
 الصغير فلا حاجة الى ان يقال الا اذا ذكر نوع الدابة كالحمار وثن الدار والمحلة لانه يكون
 من النوع الثاني المذكور بقوله وصح شراء شيء علم جنسه لاصفة كالثاء والبقر فانها
 نوعان فالجمالة فيهما يسيرة في عرفهم وانما قال لاصفة لان الصفة بحال الموكل تصيد

وحيث ان
 من ان يبين الثمن
 في كل ما يبيع
 في كل ما يبيع

معلومة ذكره الا قطع في شرح القدرى وبشأنه شيء جمل جنسه من وجه كالعبد ذكر
 نوعه كالشرك او عن لان هذه الجمالة متوسطة بين الجنس والنوع لا فاحشة ولا يسيرة
 فاذا بين ثمنه علم من اي نوع مقصودة لان ثمن كل نوع من العبيد معلوم بين
 الناس فالتحقق بجمالة النوع كذا في التبيين وبشأنه عتق بدين له على وكيله المراد
 بالعين الشيء المعين وفي غير عين ان ملك في يد الوكيل ملك عليه فان قبضه امره فهو
 له مناعنده وقالوا لا يلزم للامان قبضه الماء مور لها ان الدار مع والد باين لا تعينان
 في المعاوذات وبنا كانت او عيننا الا يرى انه لو تباها عينا بدين ثم تصادقات
 لا دين لا بطل العقد فصار الاطلاق والتقييد فيه سواء فيصح التوكيد يلزم الامر لان
 يد الوكيل كيد وله انما تتعين في الوكالة لا يرى لو قيد الوكالة بالعين منها او بالثمن
 منها ثم استمكن العين او اسقط الدين بطلت الوكالة واذا تعينت كان هذا ملك الدين
 من غير من عليه الدين من غير ان يوكله بقبضه وذلك لا يجوز قال في النهاية قيد الاستدانة
 لان بطلان الوكالة مخصوص بالاستدانة دون الهلاك وبشأنه نفس الماء مور من سيده
 ان قال بع نفسه لفلان فباع اي اذا قال رجل لعبد اشترى نفسك من موكل قال العبد
 ان قال بع نفسي لفلان فباع يقع على الامر وان لم يقل لفلان عتق لان المطلق يحكم
 الوجهين فلا يقع امثالاً بالشك فيبقى التصرف واقواله وفي شراء نفسه لفلان
 من سيده باللف دفع ان قال لسيده اشترى نفسه فباعه عتق عليه اي قال عبد
 لرجل اشترى نفسي من مولاي باللف ودفعها اليه فقال الوكيل اشترىته لنفسه
 فباعه يكون اعتاقا على مال وان لم يقل لنفسه كان الشراء لو كيلة وعليه اي على المشتري
 ثمنه والا فليس له لا تركيب عبده وان قال اشترى عبدا لأم فمات اي امر
 رجلا بشراء عبد باللف فقال الوكيل قد فعلت ومات العبد عندي وقال الأمر
 بلا اشتريت لنفسك صدق الوكيل لان دفع الأمر الثمن والا فلا امر لان في البيع
 الاقل مواميت بريد الخروج عن عبدة الامانة فقبل قوله وفي الثاني اخبر
 عملا يملك استيفاءه وهو الرجوع بالثمن على الأمر وموتك والقول للمتكس كذا

نائب الشايخ

فلا حاجة الى تقييد الثمن بقوله
 عين نوعا ولذلك الملق على
 وفق ما في الهداية مستند
 نائب الشايخ

في رد صدر الشايخ
 لم يبق بين الهلاك والاستدانة
 فقال فمكنت مستند
 صدر الشايخ

او رد صدر الشايخ
 عنه بان سب المسئلة الشكينة
 المذكورة في الهداية مستند
 نائب الشايخ

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a short note, located at the bottom of the page.

١٢٢١
١٢٢١

2. الشيف

ولا يلزم ان يكون مثلاً اختلاف
السعد السعد والجمال كما فيهم من نقد
الطائفة المستقيمة

ولا يلزم ان يكون ما يابى ونيهان
منه بل هو كما يابى عليه الملائكة

حصان الهمامية بابا وخاتمة
والبلدية بذلك فان الشئ بعد
السا والالاف ومواعين فانهم
تاج الشيعة

كلام صدر الشريعة عليه السلام

هو الصحاح

تأليف الشديعة

وتابع الشريعة

عن تاج الشريعة

لم يزلوا في ذلك حتى استقر
 بينهم في سنة ١٠٠٠ هـ
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة

الشيعة

عبد الرحيم

منه الشريف

شجرة الشريعة

صدر الثمينة

تابع الشريعة

صدر الشريف

2. 1. 2.

نجم الشيف

صدر الشريعة

ولا يعقب في كلام نافع الشريعة
وصدا الشريعة من كلام لا يحل ولا حلال

لا انالكير قد يقع مطلقا
فقد النقد والشيء وقد يقع
مقيدا باحدهما وتو والذليل
على الاطلاق فان القول قول
مدر الشيخ
تاج الشيعة

في الشجرة

فما قصر المستحق فيما عداها
الم يصيب مستحقه
صدرا الشريف

تابع الشرح

لا يخفى في تحرير هذا الشريفة
من القلم فاعلمت مستطاع
في سنة 1206 هـ

في حلا فية زو ليسه و اب
هذا الكتاب مستقره
في ساحة الخفافه في

خلافاً لرفقته

الى المحلة بيتينة او تنكول ردة على الامر وكذا باقرار في مالا يحدث مثله ان ردت بقضا
 انما قال فيما لا يحدث مثله لانه اذا كان فيما يحدث لزمه الا ان له ان يخاص الموكل
 فيلزمه بيتينة او تنكوله ان كان الرد عليه بقضا والا فلا وانما قال ان ردة بقضائه
 ان كان يغير قضاء ليس له الرد على الموكل والخصوصية معه في عامة الروايات والتفصيل
 يطلب من الهداية ثم ان اشتراط البيئنة او التنكول او الاقرار فيما يحدث مطلقا ميب
 وفيما يحدث في الجملة كمن لا يحدث في هذه المدة اذا كان تاريخ البيع مثبتا على القاي
 او كان العيب مما لا يعرفه الا النساء او الاطباء فان قولهن وقول الطبيب حجة في توج
 الخصوصية لا في الرد فيفتقر الى احدى هذه الحجج للرد حتى لو علم القاي تاريخ البيع والعيب
 ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها كما اذا كان العيب مما لا يحدث اصلا وان باع عا فقال امره
 ان يترك بقدره قال لو كيلر طلقت صدق الامر ان الامر سعاد منه ولا دلالة على الاطلاق
 وفي المصاربة المضارب لان الاصل فيها العموم فعامت دلالة الاطلاق ولا يصح تقي
 حد الوكيلين وحده فيما وكلا به دفعه واحدة بان قال وكاتكرا بفلان واما اذا وكلهما على
 التعاقب جاز لاحدهما ان ينفرد بالتصرف ونسره في غاية البيان الا في خصوصية وفيه
 خلافا لفرود ودية وعارية وعصب ذكرهما فاض خان في شرح الجامع الصغير
 وقضادين وطلاق وعتق لم يعوضا اما في الخصوصية فلاه الاجتماع فيما يقضى الى الشعب
 والراى يحتاج اليه سابقا لتقديم الخصوصية واما في الامور الاخر طعوم الحاجة الى الراى
 ولا يصح بيع عبده ومكاتب وكافر ميا كان او حرييا لا خلا في الخنثى انما خلا في الخنثى
 في المرئ اذا مات على ردة تنص على ذلك الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير
 مال صبرة السلم وشاؤه به اى بانه لان الرق والكفر يقطعان الولاية **باب**
 الوكالة بالخصوصية والقبض للوكيل بالخصوصية القبض عين كان او دينما ظاهرا
 الرواية ذكره قايه فان في شرح الجامع الصغير وفيه خلافا في الفتوى اليوم على
 قولهم بظهور احيائه في الوكالة كالوكيل بالقبض على اصل الرواية لانه في معناه ومنع
 الا انه العرف في خلافه وهو قاض على الوضع والفتوى على ان لا ينك كذا في الهداية

و مشهور له مجموع التعليلات الا في ذكره - منه

وقال في غايه البيان يعني ان الوكيل يتقاضا الدين يملك القبض اتفاقا في جواب كتابه
 الوكالة لكن فتوى الشيخ على ان لا يملك لفساد الزمان والوكيل يقبض الدين الخصومة
 خلافا لما لا الذي يقبض العين من ابا لاجاع فلو قام ابي باوادة التفرع لتفرع على ما
 تقدم من ان الوكيل يقبض العين لا يكون وكيل بالخصومة حجة ذلك اليد على وكيل يقبض
 عبدا ان موكله باع منه يقص يده ولا يثبت البيع من الاستحسان والقياس ان يدفع الى
 الوكيل لان البيعة قامت لا على ضم فلم يعثر وجه الاستحسان انه ضم في قص يده ليقا
 مقام الموكل في القبض فتقص يده في مقام ثانيا على البيع اذا حضر ضم لم يقل اذا حضر
 الغايب لان حضور نفسه ليس بشرط كما يقص يد وكيل بغير النيابة والعبد بلا طلاق وعق
 اي بلا ثبوت واحد منها لو قامت مجتمعا من جهة الملة والعبد عليه حتى حضر اخصم
 ويقوم عليه اي لا يقع الطلاق والعق حتى يحضر اخصم ويقوم مجتمعا عليه وصح اقرار
 الوكيل بالخصومة بقبض المال ان كان وكيل من جانب المدعي وبوجوبه ان كان من جانب
 المدعى عليه عند القاضي وعند غيره لا استحسانا ولكنه يخرج به عن الوكالة مذهبنا عندنا
 ونجد وعندنا يوسف يصح عند غير القاضي ايضا وعند زفر والشافعي وهو قول
 اي يوسف او لا لا يصح اصلا وهو القياس لانه ما مور بالخصومة ومن منازعة والافراد
 ايضا يصاد ما لانه سألته والاسباب التي لا يتناول ضده وجه الاستحسان ان التوكيل صحيح
 فيد تحت ما يملكه الموكل وهو الجواب مطلقا دون احدهما عدا اذا يجوز له ان يتكلم اذا
 كان خصمه محقا والخصومة ياد بها الجواب عدا فاجاز لانها سببه فيصير محقا للصحة
 كتوكيل رب المال اي كما لا يصح توكيله كقبض ما له على المكفول عنه لان الوكيل يعمل بغير
 ولو صح ما صار عاملا لنفسه ومصدق التوكيل يقبض ان كان عن عامر يدفع دينه الى
 الوكيل لانه اقرار على نفسه لان ما يقبضه خالص حقه اذ الديون يقبضها مثاله ان
 كذب الغايب دفع الغريم اليه ثانيا لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقول
 في ذلك قوله مع يمينه فيفدا لاداء ورجع به على الوكيل فيما بقي في يده لان غرضه من
 براءة ذمته ولم يحصل فله ان يقبض قبضه وفيما ضاع لانه بتصديقه اعترف انه محقق

صدر الشريعة

هذا القول منقول عن الشيخ
 وقد ذكرناه في كتابنا في
 الفقه في الدين

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

هذا القول منقول عن الشيخ
 وقد ذكرناه في كتابنا في
 الفقه في الدين

في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره الا اذا كان ضمنه عند
 يجوز في قوله ضمنه التشديد والتخفيف وما ضمنه ما اخذه الطالب ثانيا لانا اخذه
 الوكيل لانه امانة في يده لتصادقها على انه وكيل والامانات لا يجوزها الكفالة ذكره
 الزيلعي في التبيين او دفع اليه على دعائه غير مصدق وكالته في مائتين الصورتين
 ان انكر الغايب فالغريم ضمن الوكيل ان ضاع المال وان كان اي ان كان مصدق التوكيل
 هو دعاهم يوم يرد فعلا اليه اي يدفع الوديعة الى مدعي الوكالة لان تصديقه اقرار
 بما لا غير بخلاف الدين على ما مر ولو قال تركها المودع ميلا ثانيا لا وارث له غيري
 اي ادعى ان المودع مات وترك الوديعة ميلا ثانيا وصدق المودع امر بالدفع اليه
 ولو ادعى الشراء منه لم يؤمر لانه اقرار على الغير بخلاف ما تقدم لانها اتفاقا على موت
 المودع فكان هذا اتفاقا على انه ملك الوارث ومن وكل يقبض مال وادعى الغريم
 تبصر دايته ولا يمينه له دفع اليه وسخلف دايته على قبضه اذا حضر وانكر القبض
 لا الوكيل على العلم بقبض الموكل الدين لانه نايب والنيابة لا تجري في الايمان قال
 القدوري في كتاب التكريب وقال زفر حلفه على علمه فان اثنى ان يحلف مخرج من الوكالة
 وجه فوز زفر ان البيعة لما جاز ان سمع على الوكيل لافيه من اسقاط في الخصومة جاز
 ان يستخلف لينكر فيثبت هذا المعنى ولا يرد الوكيل يعيب قبل حلف المشتري
 وقال البائع رضى مو به اي رضى المشتري بالعيب والغرق بين منه المسئلة وما
 تقدم من سئلة الدين ان التدارك ممكن من ان يسترد ما قبضه الوكيل اذا ظهر
 الخطاء عند تكوله ومنها غير ممكن لان القضاء بالفسخ ماض على الصحة وان ظهر
 الخطاء عند ان حيفته كما هو منه في العقود والفسوخ ولا يستخلف المشتري عند
 بعد ذلك لانه لا يفيد واما عند ما فحجب ان يتحد الجواب في الفصلين والابوخر
 لان التدارك ممكن عند ما بطلان القضاء وقيل لا صح عندنا يوسف ان يؤخر في
 الفصلين ومن دفع الى آخر عند ينفعها على املة فانفق عليهم عشرة له في
 بها لان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء وان لم يدر فيه ما ذكر قبل هذا استحسان وفي القيل

هذا القول منقول عن الشيخ
 وقد ذكرناه في كتابنا في
 الفقه في الدين

هذا القول منقول عن الشيخ
 وقد ذكرناه في كتابنا في
 الفقه في الدين

هذا القول منقول عن الشيخ
 وقد ذكرناه في كتابنا في
 الفقه في الدين

هذا القول منقول عن الشيخ
 وقد ذكرناه في كتابنا في
 الفقه في الدين

هذا القول منقول عن الشيخ
 وقد ذكرناه في كتابنا في
 الفقه في الدين

هذا القول منقول عن الشيخ
 وقد ذكرناه في كتابنا في
 الفقه في الدين

ليدله ذلك فيصير متبرعا وقيل القياس والاستحسان في قضاء الدين لانه ليس بشيء
 فالامانفاق لتفهم الشراء فلا يدخله عزل الوكيل للموكل عند وكيله
 على علمه ويظهر الوكالة بموت احد ما وجوبه مطبقا اي مستوعبا هذا المطبق منه
 عندنا في يوسف وعنه انه اكثر من يوم وليلة وعند محمد حول كامل فقد ربه احتياط
 وخافه بدار الحرب من تداءل المداد بلحاظه ثبوت الحكم وكذا بجري موكله مكانا وحجر ماله
 واقتراح الشريك اي احد الشريكين وكل ثالث في التصرف في مال الشكة فافترقا نظر
 الوكالة وان لم يعلم به وكيلهم الضير للثلاثة المذكورة آنفا وتصرف الموكل فيما وكل به لانه لا تصرف
 بنفسه تعذر على الوكيل التصرف فطلبت الوكالة ضرورة وفي الكافي ان الموكل اذا طلق امره
 والعدة قائمة بقيت الوكالة قال في التبيين لبقاء المحر والى هذا تنص في فساد ما قيل سواء
 بحال التصرف او بقي بحاله **كتاب الدعوى** هي اسم على فعلي والفعلة التماس
 فلا يكون وجعها دعوى بفتح الواو لا غير كفتوى وفتاوى هي اضافة الشيء الى نفسه
 حالة المنازعة الدعوى لغة عبارة عن اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة
 جميعا ما هو ذات قولهم ادعى اذا اضاف الشيء الى نفسه بان قال في من دعوة الولد لانه
 يضيفه الى نفسه وفي الشرع يرد اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة لا غير من بسوء اخوله
 زاده فان قلت فلا يلزم على هذا التفسير ان يكون بعض المتكلم مدعى قلت بل اللازم ان
 يتحقق حقيقة الدعوى الشدعي في جانب بعض المتكلم ومع ذلك لا يطلق عليه المدعي
 الاعتبار الشدعي في المدعي شرطان ايدا وغاية ما يترتب على هذا ان لا يكون الوضع العرفي في فعلي
 المدعي والمدعي عليه نوعيا بل شخصيا ولا باء من فيه وكانهم اشاروا الى هذا بعدم توسيط
 التفرع بين تفيد الدعوى وتفيل المدعي والمدعي لا يجبر على الخصومة لم يقل اذا تكلم
 كما قال القدوري ومن تبعه لانه غير مجبور حاله التمسك والفعل والقيلا المذكور يوم الاختلاف
 والمدعي عليه من يجبر عليها ومنهم من قال المدعي من يلمس خلاف الظاهر ولا يلزم ان يكون اسما
 حادنا والمدعي عليه من يمسك بالظاهر ولا يلزم ان يكون عدما اصليا وقال محمد في الاصل
 المدعي عليه هو المتكلم وهذا صحيح لكن الشأن في معرفة المتكلم والاعتبار في هذا المدعي حتى

مدى الشريعة
 مدى الشريعة

مدى الشريعة

مدى الشريعة
 مدى الشريعة

مدى الشريعة

مدى الشريعة
 مدى الشريعة

مدى الشريعة
 مدى الشريعة

ان المودع اذا قال رددت الودعة يكون القول له مع اليقين لانه ينكر الصمت
 وان ادعى الرد صورة ومما انما تصح في الدين بذكر جنسه وقدره فيلزم ان كان وزنا لا بد
 من ذكر الصفة بان يجيد او ردى ومن ذكر النوع نحو بخارى الضرب او نيسابورى الضرب
 هذا اذا كان في البلد نقود مختلفة كلها في الرواج سواء اما اذا كان نقد واحد ونقود
 احد ما روج فلا فانه يصير ذلك كالمفوض في الدعوى فلا يحتاج الى البيان ذكره في النهاية
 وفي العين المنقول اي الذي يحتمل للنقل بالاشارة اليه فعلى الغريم احضاره الى مجلس
 القاضى الا اذا تعذر بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في المختار انه حظ الحكم عندنا وبعد
 امينا او تعذر حقيقة بان كان مالكا او حكما بان كان غايبا ذكر قيمته ليصير معلوما ولا عبء
 في ذلك التوضيف لانه لا يحدر نفعها بدون ذكر القيمة وعند ذكرها الحاجة اليه اشيد
 الى ذلك في الهداية ويقول انه في يده عطف على قوله بالاشارة اليه بغير حق دفعا
 لاحتمال ان يكون مضمونا او محبوسا بالثمن في يده وفي غير المنقول وهو العقار يرد له
 في الدار وكذا في الضيعة لا بد من التحديد وان كانت مشهورة عنده وعند من لا ينته
 لان الشهرة مغنية عند الاربعة والثلاثة لاختلاف في انه لاكتفي فيه بذكر حد واحد وكذا
 بذكر حدين عند ما خلا فالان في يوسف ومثل يع بذكر ثلثة حدود قال علماءنا الثلثة ثم قال
 زفر لاوع مسئلة كتاب الشرط من البدايع واسماء اصحابها ومنهم الى الجدل ان تمام التمسك
 به عندنا حنفية ولو كان الرجل مشهورا يكتفي بذكره وبانه في يده لا بد منه لانه انما تنصب
 خصلا اذا كان في يده ولا يثبت اليد فيه الا بيينة لم يقل كبح لانه تناول الاقرار وعلم القاضى
 فلا يكفي تصديق المدعي عليه انه في يده لما فيه من تهمة المواضعة ولا تخفى ما فيه من الضرب
 لصاحب اليد واذا ثبت اليد بالبيينة او علم القاضى مرتفع هذه التهمة وليس من قبلها
 ما قيل ان الدار اذا كانت في يد رجل مائة فتوضع المدعي وذو اليد على ان ذا اليد لا يقول
 انه امانة في يده حتى يقيم المدعي بيينة على انها في يده في يد ذي اليد فان سبناه على مواضع الضمين
 وشاعى زور ولا مدفع لها والمطالبة به عطف على قوله وان في يده وبهذا يدفع في دفع
 العقار ما اندفع في المنقول بزيادة قوله بغير حق واذا حجت سائل القاضى الختم عنها

مدى الشريعة

مدى الشريعة

مدى الشريعة
 مدى الشريعة

مدى الشريعة

مدى الشريعة

مدى الشريعة
 مدى الشريعة

فان اقرأى ان اقرها او انكر وسأل المدعي البينة فقام فحضر عليه وان لم يقر فلا ينظم
 صورتين احدهما ان يقول لا انكر ولا اعترف والاخرى ان لا يقول ذلك بل يكت
 وفي الاولى لا تخلف عنده وعندهما ستخلف كما في السكوت لتساقط قوله
 بالتعارض ثم عنده يحبس حتى يقر او ينكر ذكره العتاق في فتاواه وفي الثانية تخلف
 بلا خلاف والمراد بقوله حلف ان طلب خصمه هذه الصورة فان نكل من اى قال
 لا احلف او سكت بلا آفة فحضر عليه بالنكول لم يقل وقضى بالنكول صح لعدم دلالة
 على ان حقه ان يقضى فكم من شئ ليس حقه ان يقع ويصح بعد الوقوع كقبول شهادة
 الفاسق والقضاء بها وعرض اليمين ثلثا ثم القضاء احوط ويرد اليمين على مدع
 وان نكل خصمه خلافا للشافعي فان عنده اذا نكل الخصم برد اليمين على المدعي فان
 حلف فحضر له وان اى انقطعت الملازمة وعندنا يستخلف المدعي عليه لا غير
 في رد اليمين على المدعي بدعة واقل من قضي به معاوية ومضى مخالفة للحديث
 المشهور يعني بدعة مردودة بدلالة قوله ومضى مخالفة للحديث المشهور فلا يحتمل
 التاء ويرى انه ليس المراد ان ذلك امر ابتدعه معاوية في الدين بناء على خطائه بل
 المراد انه امر مبتدع لم يقع العمل به الى زمن المعاوية لعدم الحاجة اليه ولا يخلف
 عنده خلافا لهما والفتوى على قولهما في النكاح من التمة والحائنة في نكاح صورتها
 ان يدعى رجل على امرأة او مولى عليها نكاحا والاخر ينكره ووجه صورتهما ان تدعى
 المرأة في العدة او بعد ما او مولى عليها بعد العدة ان راجعها فيها واكثر الاخرة
 وفي الاول صورتهما ان يدعى المولى عليها بعد المدة او مولى عليها بعد المدة او قبلها انه
 فاء فيها والاخر ينكر واستلاد صورتهما ان تدعى امته على مولاها انها ولدت منه
 ولدا قد مات واسقطت سقطا مستبين الخلق وانكر المولى ولا يجزى في هذه
 السئلة العكس لان المولى اذا ادعى ذلك عليها تكون اقرا منه ولا يعقب جحودها
 ورق صورتهما ان يدعى رجل على مجهول رقا او يدعى لمجهول عليه انه رقيقه وانكر
 الاخر والمراد بمجهول الحال مخرج به في الفصول العادية لا بمجهول النسب كما توهم وس

هذا هو الوجه في قوله لا اعترف ولا انكر
 في قوله لا اعترف ولا انكر
 في قوله لا اعترف ولا انكر

تاج الشريعة

هذا هو الوجه في قوله لا اعترف ولا انكر

في قوله لا اعترف ولا انكر

هذا هو الوجه في قوله لا اعترف ولا انكر
 في قوله لا اعترف ولا انكر
 في قوله لا اعترف ولا انكر

صدر الشريعة

وفي المنظومة وولاد قال في الحقايق لم يقل ونسب لانه انما يتخلف في النسب
 المجرد وعندما اذا كان ثبت باقراره كالأب والابن في حق الرجل والاب في
 حق المرأة وولاد صورتهما ان يدعى على رجل معروف انه معتقه ومولاه او ادعى
 المعروف في ذلك عليه او كان ذلك في ولاد الموالاة ذكر قيد المعروف في الحقايق
 وانما يتخلف عندما لان النكول اقرار والطامر انه حلف على تقدير صدقه
 فاذا امتنع عنه ظهر انه غير صادق في انكاره اذ لو كان صادقا لا قدم عليه واذا
 كان النكول اقرارا والاقرار يجزى في هذه الامور فيحلف حتى اذا نكل يقضى بالنكول
 ولاى حيفة ان المرء كثير ايتما يجتزى عن اليمين الصادقة فسدل شيئا ولا يحلف
 واذا امكن حمله على البذل لاشتباه الاقرار بانك فعلت على البذل لان انزاله باذلا
 اولى كيدا يصح كاذبا في الانكار والبذل لا يجزى في هذه الاشياء ومعناه مبنيا ترك
 المنع والا عراضه عن المنازعة لا الهبة والتمليك مخرج بذلك في الهداية وشي وحقق
 عدم جريانه في الصورة المذكورة انه لا يعمل فيها فان هذه الحقوق لا يستباح تناولها
 بالاذن بخلاف الاموال وفي حذر النكول على البذل يكفي ان كان معناه ولا يلزم ان يترتب
 عليه فائدة فاندفع ما قيل لا لم يجز البذل في هذه الاشياء لا يجعل البذل نكولا فيحلف
 على الاقرار وحده سواء كان حذرا او حذرا القذف او حذرا الشرب ولعمري هذا اتفاق
 ووجه الفرق عندما ان الاقرار يجزى فيها لكن النكول اقرار فيه شبهة والحدود تنكر
 بالشبهات واللعان في معنى الحد وحلف السارق وضمن ان نكل ولم يقطع لان الضمان
 يعمل فيه النكول دون القطع فصارك اذا شهد عليها رجل وامرأتان وكذا الزوج
 اذا ادعت طلاقا لانه يحلف في الطلاق بالاتفاق فان نكل يثبت الطلاق ويضمن
 المهر وكذا في النكاح ان ادعت هي المال اى ان ادعت المرأة النكاح وغرضها المال
 كالمهر والنفقة فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحلف لانه
 المال يثبت بالبذل لا بالخروج في النسب اذا ادعى حقا لكان كالارث والنفقة
 او غير مال كحق الحضنة في اللقيط والعنف بسبب المكك وامتناع الرجوع

اذ لا اثبات له منها انما
 تاج الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة

صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

في الهبة فان نكح شئت الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالاقرار
وان كان منه فعلى الملاك المذكور وكذا منكر القود فانه يتخلف بالاجماع فان
نكح في النفس جرح يقر وخلف وفيما دونها يقتض فان الاطراف بمنزلة الاموال
فيجرب فيها البذل بخلاف النفس منا عنده وعندهما يلزم الارش في النفس
ومادونها لان النكول اقرار فيه شبهة فيثبت المال دون القصاص فان قال في يئنة
حاضرة اى في المصا اذ ذكرنا القيد لانه لو قال في شهود الا انهم غيب يتخلف ولا يتغير
كما اذا قال لا يئنة لي وطلب حلف الخصم لا خلف وقال لا خلف ومحمد مع اى حليفة في
رواية من الحقايق وتغير بنفسه ثلاثة ايام فان اى اى اى الخصم عن الكفيل لازم اى
مع حيث دار ثلاثة ايام والغريب عطف على الضمير المنصوب في لازم قدر مجلس
الحكم اى لازم المدعى الغريب الى ان يقوم القاضى عن مجلس الحكم ولا يتغير اى الغريب
الا الى اخر المجلس فان اى باليئنة فيها والا خلف ان شاء او يدعه والخلف بالله لا بالطلا
والعق فان اى الخصم قيد صرح بها في زمانا كان لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع مما هو
منه عنده شرعا ولو قضى عليه بالنكول لا ينفذ ويغلب بصفاته اى بذكرها ولكن تحرر
كيلا يتكرر عليه اليمين لا بالزمان والمكان خلا فالشافعي فانه يغلب بها عنده ان كان
اليمين في قسامة او لعان او في مال عظيم وحلف اليهودى بالله الذى انزل التوراة
على موسى والنصراني بالله الذى انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذى خلق النار
والوثني بالله لان الكفرة باسهم يعتقدون الله فان الدرسية منهم لا يعتقدون
ولاد لانه في قوله تعالى ولئن سالتهم الاية على ذلك بل ان الوثني يعبد غير الله ويعتقد
انه تع خالقه ولا يخفون في معابدهم ويخلف على الحاصل بالبيع والنكاح بالله ما يسكن
بيع قائم او نكاح قائم في الحال وفي الطلاق ما بين منكن الآن وفي الغصب ما يجب
عليك رده لا على السبب بالله ما بيعت ونحوه اى ما نكحتها وما طلقها وما غصبته
لان هذه الاسباب قد تقع ثم ترتفع برفع كالطلاق والاقالة والنكاح الجديد والهبة
فيخلف على الحاصل لانه لو خلف على السبب يتضرر المدعى عليه وهذا لانه لو خلف على

ما ج الشيعي

صدر الشيعي

مداية

صدر الشيعي



نفى السبب كالبيع ونحوه يكون كاذبا ولو لم يخلف يجب تسليم البيع كما يدل عليه
بالاقالة لانه لو ادعى المدعى الطارى لم يقبل قوله واذا حلف على الحاصل فقد اوفى
المدعى والمدعى عليه حقهما العلنان المقصود المدعى به دعوى البيع ونحوه ثبوت
الحكم ونق امكن ايفاء حقهما كان اولى من ايفاء حق احدهما وابقاء الآخر منا عندهما
وعند اى يوسف يخلف على السبب في جميع ذلك الا عند تعريض المدعى عليه
بان نقول انهما القاضى قد يبيع الانسان شيئا لم يقبله فيخلف القاضى على الحاصل
وعنه انه ينظر القاضى الى انكار المدعى عليه ان انكر السبب خلف على السبب وان
انكر الحكم خلف على الحاصل وعليه اكثر القضاة وقال في الاسلام يفوض الى راي القاضى
كذا في الكافي الا اذا اترك النظر اى يلزم من الخلف على الحاصل ترك النظر للمدعى فيخلف
على السبب بالاجماع كدعوى شفعة بالمجور ونفقة بنتوته والخصم لا يبرأ بان كان
شا فيها اذ لو خلف على الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة او ما لها عليها النفقة بصدق
في يمينه في معتقده فيفوت النظر في حق المدعى وكذا في سبب لا يرتفع كعقد سلم
يدعى عقده فانه لا ضرورة على الخلف على الحاصل لان السبب لا يكون ارتفاعة فان العبد
المسلم اذا اعتق لا يسترق ولو قلنا ان يقول نعم اذ اعتق سلم الاسترقا يكون يجوز
ان يهتق حال كونه فيبتكر عقده بهذا الاعتبار وفي الامة والعبد الكافر على الحاصل
لان تكرار الرق عليها بالردة والحق والسبق فيرفع السبب فيها وخلف على العلم
مهورت شيئا فادعاء آخر لانه لا علم له باصنع المورث فلا يخلف على البنت وعلى
البنت اكر على القطع ان وسب له او اشتراه لوجوب المطلق لليمين في الشراء
سبب لثبوت الملك وضعا وكذا الهبة وصحة فداء الخلف والصلح منه ولا يخلف
بعده ابدا لانه اسقط حقه **باب** الخالفوا اختلعا في قدر الثمن او البيع
حكم لمن بر من وان بر منا حكم لمثبت الزيادة وسوا البايع في الاول والمشتري في
الثاني وان اختلفا فيها كما اذا قال البايع بعت هذا بالفين وقال المشتري بعت
بعته مع الاخر بالف فجاء البايع في الثمن وحجة المشتري في البيع اولى وان عجز

لا يطلب منه البيعة وعسى
ان لا يقدر عليها فانه دفع ما هو
الصدر الشيعي

وهذا مقتضى العبد المولى بالحي

عن العامة المحجة في أي صورة كانت من الصورة المذكورة ولم يرضى واحد منهما بما قال الآخر
بعد ما قيل لكل واحد منهما ما ان ترضى بما قاله صاحبه والآخر لا يرضى بالبيع عليك كالحالف
لم يرضى كل زيادة يدعيه الآخر الا تحالف الا ان شرط التحالف عدم رضى واحد منهما بما قاله
الآخر لا عدم رضاء كل منهما بما قاله الآخر وحلف المشتري او لا في الصور الثلاث هذا
قول محمد اولا وادى يوسف اخذ ومورواية عن ابي حنيفة ومو الصحيح لان المشتري
اشد ما انكارا لانه يطالب اولا بالثمن او لانه يتحمل فايدة التناول ومو الزمان الثمن ولو يرضى
ببعض البايع تتأخر المطالبة بتسليم المبيع الى زمان استيفاء الثمن وفي القايضة والبرقي
بداء القاض بآتيهما شاء استوائهما وحلف كل على نفى ما يدعيه الآخر ولا حاجة الى ضم اثبات
ما يدعي مو في الزيادات حلف بضم الاثبات الى النفي تأكيدا والاصح الاقتصار على النفي
لان الايمان وضعت على ذلك وفتح القاض البيع اي بعد التحالف يطلب منهما اي
من احدهما وقيل يفسخ بنفس التحالف والصحيح مو الاول ذكره في الكافي ومن كل لزم
دعوى الاخر يعني اذا انتصرت له القضاء اذ بدونه لا يوجب شيئا اما على اعتبار ان التناول
بذل فظاهر وانما على اعتبار ان اقرار فلا تارة اقرار فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا لنفاذه
ثم اعلم ان التحالف اذا كان قبل قبض احد البديلين فظاهر وموقفا وان كان بعده
في التحالف للقياس لان القاض منهما لا يدعي شيئا على صاحبه وانما سكر ما ادعاه الآخر
وكذا عرفناه بالنظر ومو قولهم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قايمة بعينها التحالف
وتلا كذا ذكره في التبيين ولا تحلف في الاجل سواء اختلفا في اصله او في وصفه خلافا
لما في الشافعي وسنط الخيارات سواء اختلفا في اصله او في مدته وقبض بعض الثمن
وحلف المنكر ولا بعد ملك المبيع وحلف المشتري ان ملك المبيع ثم اختلفا في
الثمن لم تحلفا عند ما والقول للمشتري والشافعي يتحالفان ويفسخ البيع على
قيمة المالك وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن ملكه او تغير وصار كحال لا يقدر على رده
بالعيب له ان كلاهما يدعي عقدا ينكره الآخر ولهما ان التحالف بعد قبض المبيع على خلاف
القياس ورد الشرح به في حال قيام السلعة ولا بعد ملك بعضه الا ان يرضى البايع

والفريق واضح وان حفي
على ما في الشريعة

مصدر الشريعة

مصدر الشريعة

مصدر الشريعة

بشر حصة المالك في التحالف اذا اعتده وقال ابو يوسف تحالفان في الباقي ويفسخ
العقد فيها ويرد الباقي وقيمة المالك هذا على تخرج عامة الشايخ على ان الاشتا
ينضاف الى التحالف وقال ما يرضى بالبيع ينصرف الى عين المشتري والمبيع لا يتحالفان
عنده ويكون القول قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البايع الباقي ولا يرضى
اخر في الحلف المشتري لانه انما يحلف اذا كان ملك ما يدعيه البايع فاذا اخذ البايع
الباقي صلحا عن جميع ما ادعاه على المشتري فلا حاجة الى تحليفه ويرد عليه ان الاخذ
معلق بشية البايع ولو كان اخذ الباقي بطريق الصلح لكان معلقا بشية البايع ولا يبدل
الكسبة هذا عند وقال يتحالفان ويفسخ الكسبة ومو قول الشافعي ولا في راس المال
بعد اقالته وصدق المسلم اليه ان حلف لان الاقالة في باب السلم ليس ببيع بل هو ابطال
ما كان وجوه فان رب السلم لا يمكن السلم فيه بالاقالة بل سقط فله ان يرضى بالبيع مع التحالف
فاخبر فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه مو المنكر حقيقة فكان القول له ولا يعوم السلم
بخلاف البيع فانه يفسخ الاقالة بعد التحالف ويعوم البيع اذا اختلفا في قدر الثمن
بعد اقالته ولو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة قبل القبض اي قبل قبض بدل الاجارة
في احدى صورتين وقبل قبض المنفعة في الاخرى تحالفوا وحلف المتاجران وان
اختلفا في الاجرة والمواجدان اختلفا في المنفعة وائ نكل ثبت قول صاحبه وائ
بر من قبل وان بر من فحج المواجدان وان اختلفا في الاجرة وحجة المتاجران اختلفا
في المنفعة اعتبارا لمثبت الزيادة وحج كل في فصل يدعيه ان اختلفا فيها واقام
ولا تحالفان اختلفا في قدر الاجرة بعد قبض المنفعة والقول للمتاجر لانه يمكن
لزيادة ومنعها طاسر لان ملكا العقود يمنع التحالف عند ما وكذا عند محلا لان
البيع انما يفسخ بقيمة المالك ومنه ليس للمنافع قيمة وبعد قبض بعضها تحالفوا
فيما بقي لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة فكانها تنعقد بعقد مختلف ففيها بقي
يتحالفان لا فيما مضى والقول للمتاجر فيما مضى لانه المنكر وان اختلف الزوجان
في متاع البيت ولا يمينه اي لواحد منهما فلها ما صلح لها وله ما صلح له او لهما مع العين

وان مات احدهما فاشكر اى ما يصلح لها الحق مع اى مع اليمين منا عنده وقال
ابو يوسف يدفع اليها ما يجزئها والباقي له مع عينه والحيوة والموت سواء لقيام
الورثة بمقام المورث وقال محمد ان كانا حيتين فكما قال ابو حنيفة وبعد الموت المشكل
لورثته وان كان احدهما مملوكا فالكل للحيوة والحيوة ممكنة في عامة الكتب وفي شرح
الجامع الصغير للسرسي انه سهو وفي رواية محمد والن غفراني للحرب بالاربعاء الموت
وقالا العبد المأذون والمكاتب كالحرة **فصل** ولو قال ذواليد هذا الشيء او دعني
او احراني او احرني او ركني زيدا وخصيته منه وبر من عليه سقطت خصومة
المدعي لان يد مولا ليست يد خصومة وقال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا صالحا
بندفع الخصومة لان كان معروفا بالجيل لاحتمال ان يدفع ما في يده الى من يغيب
عن البلد ويقول اودعه عندي خضرة الشهود كيلا يمكن لاحد الدعوى على وقال
ابن شامة لا يدفع الخصومة مطلقا وقال ابن ابي ليلى يدفع بلائيتة ومما قولنا
ومو لمحمد على ما سياتي ولذلك سميت المسئلة مخمة كتاب الدعوى وان قال شريفة
من الغايب اقربى من هذه الصورة بيد الخصومة فلا تقط عنه او قال المدعي خصيته
او سرقته او سرق من لالة اغا صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يبدى بخلاف
دعوى الملك المطلق فانه ضم فيه باعتبار يده وان بر من ذواليد على ايداع زيد
منا عندهما خلافا لمحمد كالمو قال الشهود اودعه من لا يعرف لاحمال ان يكون هذا الذي
اودعه عنده بخلاف قولهم يعرف بوجهه لا باسمه ونسبه لانهم عالمون بان المدعي
ليس هو المدعي منا عنده وقال محمد لا تسقط الخصومة لانه ما جاله الى معين يمكن
للمدعي اتباعه فلو ان دفعته لتقر به ولو قال اشتريته من زيد وقال ذواليد وخصي
موسقطت بلائيتة لانها لو توافقت على ان اصل الملك فيه لغيبه فكون وصولها الى
يد ذواليد من جهة فلا يكون يده يد خصومة الا اذا بر من المدعي ان زيد وكله بقبضه
لانه اثبت ببيئته كونه احق باسمها **دعوى الرجلين** محمد انا
في الملك المطلق احق من حجة ذواليد خلافا لشافع وان وقت احدهما فقط خلافا

صدر الشريعة
صدر الشريعة
تاج الشريعة

لاي يوسف فانه يقول صاحب الوقت احق ولو بر من خارجا على ثبوت
قضي لها هذا عندنا وعند الشافعي في احد قوليه تهاوت البيئتان وان بر من
في النكاح سقط لتعذر الجمع بينهما ومن لم يصدق هذا اذا لم يؤرخا وان اترخا قال
احق وان اقرت لمن لا حجة له فمن له وان بر من الآخر قضى له به لان البيئته اقوى
من الاقرار وان بر من احدهما وقضى له ثم بر من الآخر لم يقض له الا اذا ثبتت
كما لم يقض بحجة الخارج على ذي يد ظهر نكاحه الا اذا ثبت سبقه اى اذا كانت امرأة
في يد رجل ونكاحه من وادى الاخر انماها زوجته واقام البيئته لم يقض له الا اذا
ثبت ان نكاحه اسبق وان بر منا على شراء شئ من ذي يد فكل نصفه بنصف وتركه اى
لكل واحد منها الخياران شاء اخذ نصف ذلك الشئ بنصف الثمن وان شاء تركه
وبشك احدهما بعد ما قضى لها لم يبا خلافا لآخره السابق ان اترخاى ذلك الشراء من
ذواليد تاريخا ولم يدعى ذواليد ان لم يؤرخا وان احدهما ولذى وقت ان وقت احدهما
تقطوا لا يد لها اى اترخا السابق احق وان لم يؤرخا وان احدهما فان كان في يد احدهما
فذلوا ليد اى وان لم يكن في يد احدهما فان وقت احدهما فهو احق وان لم يوقت
واحد منها فقد مر ان لكل نصفه بنصف الثمن او تركه والشراء احق من مبيع ومرة
مع قبض اى قال احدهما اشتريته من زيد وقال الآخر ومبي ذواليد وقبضته فبر منا
مدعى الشراء احق والشراء والمهر سواء وزمن مع قبض احق من مبيته معه فان بر من
خارجا على ملك مورخ او غير مورخ من واحد او خارج على ملك مورخ وذو يد
على ملك اقدم فالسابق احق وان بر منا على شراء شئ من تاريخهما من آخرى
قال احدهما اشتريته من زيد وقال الاخر اشتريته من عمرو او وقت احدهما فقد
استويا فالأصل انه اذا وقت احدهما فقط وتلقيما من واحد فصاحب الوقت
احق وان تلقيما اثنين فهما سواء وان بر من خارجا على ملك وذواليد على الشراء
منه او بر منا على سبب ملك لا يتكرر كالنكاح ومثل لبن واتحاد حين اوليدا و
جذوف فذلوا ليد احق ولو بر من كل على الشراء من الآخر بلا وقت انما قاله وقت

قال صدر الشريعة وان لم يوقت
احدهما ولا يخفى ما فيه من كونه
او تصدق ذواليد وقبضته

بل بين الجارين لو تنازعوا على يكون الجدلين بينهما اذا تنازعا ولا حدم عليه مرادى وول
 الآخر وذوي بيت من دار كذا بيوت منها في حق ساحتها لا استوائها في استعمالها ولو
 المور فيها رضى ادى شخصاتها في يده واخر كذلك وبر منا قضى بيدهما وان برين
 احدهما او كان لبن فيها او بنى وحصر قضى بيده لوجود التصرف والاستعمال فيها
 دعوى النسب ببيعة ولدت لا قبل نصف سنة منذ بيعت فادعى البائع الولد
 ثبت نسبه منه واثبت بها ويفسخ البيع ويرد الثمن ان لم يدع المشتري قبله ما عدا
 الثلثة وعند زفر والشافعي دعواه باطلة لان البيع اعتدق منه بانه عبد فكان مناقضا
 في الدعوى ولا نسب بدون الدعوى ولهم ان اتصال العلوق بمكة شهادة ظاهر على
 كونه منه لان الظاهر عدم الزنا ومبنى النسب على الحفاء فعلى فيه التناقض واذا
 صححت الدعوى اسندت الى وقت العلوق فتبين انه باع ام ولده فيفسخ البيع
 ويرد الثمن لانه قبضه بغير حق وانما قال ان لم يدع المشتري قبله لانه ج ثبتت نسبه
 منه لوجود المحذور وموكلك ويثبت لها امومية الولد باقراره ثم لا يصح دعوى البائع
 بعد لان النسب لا يحتمل الا بطلان والانتقال ولا يتعين الحمل على ان المشتري كملها
 واستولد ما غم اشتلها او يحتمل ان يكون المشتري ما كملها قبل ذلك ويكون العلوق
 في ذلك نعم لو اشترط في المسئلة ان البائع اشترى الجارية وباعها بعد سنتين لم يفسخ
 هذا الاحتمال فان قلت لا يثبت اتصال بمكة لادركه الاحتمال قلت لا ان حصل الحق
 وتبين انه لا بد في صورة المسئلة من قيد زائد على ما صرح به صاحب الخلاصة وكذا
 لو ادعاه بعد موت الام ويرد كل الثمن عنده وحصة الولد فقط عند حملها
 موت الولد لان الولد اصل في ثبوت النسب ولم يثبت نسبه بعد الموت لعدم
 الحاجة ولو ادعاه بعد عنقها يثبت نسبه ويرده حصته من الثمن اى لو ادعى
 البائع الولد انه ولده وبعد ما اعتق المشتري الام وقد جادت به الاقل من نصف
 حول يثبت نسب الولد ويرد البائع حصته من الثمن بان يقسم الثمن على قيمتهما
 يعنى قيمة الام يوم القبض لانهما دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

لانه صار له القيمة بالولادة فيعتبر قيمته عند ذلك ذكره في التبيين وبعد عن
 ردت دعواه لما ذكرنا ان الولد موالا اصل كما لو ولد للاثمن نصف حول واقل من
 سنتين او اكثر منها الا اذا صدق المشتري فحكم الثاني وموما اذا ولدت للاثمن
 نصف حول واقل من سنتين كما لا قول وموما اذا ولدت لاقل من نصف حول وفي
 الثالث وموما اذا ولدت للاثمن سنتين لم يبطل بيعه ولا يعتق الولد ولا تيمم
 الامه اتم ولد له لان العلوق حادث بعد البيع ولا يستند الى ما قبل البيع من يبطل
 وموما ولد على المعنى اللغوي فكاحا اى يحل على الاستيلاء بالنكاح حلالا لمعنى الامه
 ولو باع من ولد عنده ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه مع نسبه ورد بيعه لانه البيع يحتمل النقص
 وماله من حق الدعوى لا يحتمل فينقض البيع لاجله وكذا لو كاتب الولد اى اشترى
 امته مع ولدها وكاتب الولد او رهنه او اجده او كاتب الام او رهنها وزوجها
 ثم ادعاه لان هذه العوارض يحتمل النقص فينقض ذلك كله ويصح الدعوى بخلاف الاعاق
 والتدبير على ما مر ولو باع احد التوسيت قد تم تغير التوسيت في مسئلة النفاس
 ولما عنده واعتقه مشتريه ثم ادعى البائع الاخر يثبت نسبهما وبطل عنق المشتري
 لان من ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت نسب الاخر ولو قال لصبي تركي فبيعه
 لانه ليس بشرط ذكره في التبيين وموابن زيد ثم قال موابن لم يكن ابنه وان محمد زيد
 بنوه منا عنده وقال ان محمد زيد بنوته وموابن للذى معه لان الاقرار بالبنوة
 فصار كان لم يكن والقرار بالنسب يرتد بالرد وان كان لا يحتمل النقص لم انت
 النسب مما لا يحتمل النقص بعد ثبوته والاقراء عثله لا يرتد بالرد فبقي فيمنع دعوى
 ولو كان مع مسلم وذى فقال المسلم ومو عبدي وقال الذى موابن فهو ابن للذى
 وحركى يثبت نسبه من الذى حركى يثبت الخرية ويكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام
 كذا في الحنفية وانما لم يقل فهو حر ابن للذى لان المنفرد على الدعوى موال بنوة وام الخرية
 فهو اسطنها ولو قال زوج امرأة لصبي معها موابن من غيرها فهو ابنها ان ادعى اسما
 والا فعلى التفصيل الذى ذكره في شرح الطحاوى ولو ملك امه باى سبب كان ذكره

تاج الشريعة

صدر الشريعة
 لم يقل ان الولد كالحال ان
 التبادر منه المعنى الاصطلاحي
 والاحتمال له منها مستبعد
 ولذا لم يخلو الاستدلال
 عنه بالولد بعد ما عتق بالهدى
 فادفع ما هو من صدر الشريعة

مخالف لما في الهادي وغيره
 تاج الشريعة

تاج الشيعة

صدر الشيعة

تاج الشيعة

تاج الشيعة

الرجوع بالثمن من مال
كتاب البيع وقد ذكر في
موضع من كتب

بأنه لا يثبت له
الرجوع بالثمن من مال
الرجوع بالثمن من مال

بأنه لا يثبت له
الرجوع بالثمن من مال
الرجوع بالثمن من مال

بأنه لا يثبت له
الرجوع بالثمن من مال
الرجوع بالثمن من مال

بأنه لا يثبت له
الرجوع بالثمن من مال
الرجوع بالثمن من مال

في التبيين قولنا من لا بد من هذا القيد واستحققت عدم الاب اي المستحق قيمة
الولد يوم الخصومة لانه يوم المنع وموحد لانه ولد المفرد ومن يطأ امرأة معتمدا
على ملك يمين او نكاح قتله منه ثم يتحقق وولد المفرد حر بالقيمة باجماع الصحابة
وانما سمي مفورا اذ غره من ملكه فلو مات الولد تفريع على قوله يوم الخصومة قبلها
لا بد من هذا القيد اذ لو مات بعد الخصومة يفرم لتحقيق المنع منه فلا شئ عليه و
تدرك له لانه حر الا صر في حقه فدرته وان قتله مو او غيره فاخذ دية لا بد من هذا
القيد عدم قيمته ما في الصورة الاولى فلو جرد المنع واتا في الثانية فلان سلاته بدل
سلامته ومنع بدله كمنع ورجع بها على بايعه ان ملكه بالشراء لانه ضمن له سلامته كما يجر
بمنها لا بالعقد الذي اخذ منه المتحقق لانه لزمه لاسفاه منافعها فلا يرجع به وفيه
خلاف الشافعي **كتاب الاقرار بما خبا بثبوت حق** قال صاحب الهداية
في مختارات النوازل الاقرار بما لا يثبت لغة يقال اقر الشئ اذا ثبت وفي النسخ
مواثبات عما كان ثابتا قبله وموجب حمل الصدق والكذب لان الشاؤه حقه ان يذكر
منها لا بعد قوله فحكم ظهور المقربة لان الاشياء في ان الاقرار بنفسه انشاء لا في حكمه
انشاء فصحة الاقرار بالحق لم لو كان انشاء وحكم الثبوت لما صح ذلك لانه لا يصح تمليك
الحزب لم لا بطلاق او عتق مكرما ولو كان انشاء لصح لان طلاق المكره واعتاقه
عندنا ولو اقر مطلق ترك قيد الحرية لعدم الحاجة اليه في صحة مطلق الاقرار انما الحاجة
اليه في صحة الاقرار مطلقا والفرق واضح بحق معلوم او مجهول صح لما عرفت انه
اظهار لما عليه من الحق وقد يكون ما عليه مجهولا ونزاهه بيان ما جهل بما له قيمة وصدق
مع حلفه ان ادعى المقر له اكثر منه بلا حجة ولا يصدق في اقل من درهم في على مال
ومن النصاب في مال عظيم من الذهب او من الفضة ومن محمد وعشرين في
الابل ومن قدر النصاب قيمته في غير مال الزكوة ومن ثلثه نصب في اموال عظام و
درهم ثلثه ودرهم كثيرة عشرة من اذ عنده لان العشرة اكثر ما يذكر بلفظ الجمع
وكان مو اكثر من حيث اللفظ فنصرف اليه وقال لا يصدق في اقل من مائة وكذا

صدر الشيعة

درهما درهم كذا في الهداية وفي التهمة والحانية لوقال كذا دينار عليه ديناران لانت
كذا كناية عن العدد واقل العدد اثنان ويرد عليه ان هذا هو العدد اصطلاحا
والكناية بكذا لا يختص به كما لا يخفى وكذا كذا احد عشر وكذا كذا احد وعشرون
لان كذا كناية عن العددين واقل عددين ينكران بالواو واحد وعشرون ولو ثلث
بلاواو فاحد عشر حملا للواحد منها على التكرار اذ لا نظير له سواء ومع واو عاينة
واحد وعشرون وان ربع اي مع الواو زيد الف وعلني وقبلي قرار بين لان
على صيغة ايجاب وقبلي بنى عن الضمان وصدق ان وصل به مو وديعة وان قصر
لان اللفظ يحتمل مجازا حيث يكون المضمون حفظه والمال حله فيصدق به
لا مفصلا كالاستثناء والتخصيص وعندك ومع او في يفي او كسوا وصدق
امانة وقوله كدعي الالف اثنتيها وانقدما واحلقني به او قضيتها او ابلتني
منها او تصدقت بها على او ومبتهها الي او احلقني بها على زيد اقرار لان الهاء
في الاول والثاني كناية عن المذكور في الدعوى والتا جيل انما يكون في حق
واجب والقضاء يتلو الوجوب ودعوى الابل كالقضاء وكذا دعوى الصدقة
والهبة لان التمليك يقتض سابقه الوجوب وكذا دعوى الحوالة لانها تحويل
دين وبلا ضمير لا اي لا يكون اقرار لعدم انصرافه الى المذكور فكون كلاما مبتدأ فلا
يلزمه شئ ومائة ودرهم كلها درهم وفي مائة وثوب ومائة وثوبان نفس المائة فالتا
في نفس المائة اليه ومو القياس في الاول وبه قال الشافعي لان المائة مبهمة والدرهم
معطوف عليها بالواو والعاطفة لا تفيده فيبقى المائة على اربها كما في الثاني وجه
الاستحسان ومو الفرق انهم يشتغلون تكرار الدرهم فيما يشاء استعماله وذلك في
الافان والكيل والموزون وفيما عداه بقي على الحقيقة ومائة وثلاثة اثواب كلها ثياب
لان الاثواب لم يذكر بحرف العطف فانصرف التفسير اليها لاستوائها في الحاجة اليه
والاقرار بعبارة في اصطلاحها فقط وخاتم حلقته وقصه من باب العطف على دعوى
عالمين مختلفين والمجرور مقدم وكذا قوله وسيف جفنه وحامله ونصله وحمله

صدر الشيعة

فكانه قال نقد وزان الناس
لوقاد او كسوا المال واترك
الدعوى الباطلة واتا ما قبل
بجمل ان يبادر كلامك بميزان
العقل الخ فبناه عدم الفرق
بين زنا وان زن والغرق
واضح قال في ديوان الادب
وزن لمعنى فانه لا احد كما يقول
نقد المعنى فانتقد الاحد مستدعيه

وما يبيت من بين الثياب والسيد العبدان والكسوة وتم في قومه اياما كثوبا
في مديرا وفي ثوب وثوب في عشرة اثواب واحد هذا عند ابي يوسف وقال
محمد احدث ثوبا لان النفي من الثياب قد يلف في عشرة اثواب فامكن
جملة على الطرف ولا يوسف ان قد تكون بمعنى البين فلا يجب بالثوب والامر
براءة الذم وجمعة في حجة بنية الضرب حجة وقال زفر عشرة وقال المحاذير
خمس وعشرون وقد مر في كتاب الطلاق وبنية مع عشرة وفي من درهم الى عشرة
وما بين درهم الى عشرة عليه نعمة هذا عنده لان الاصل في الغاية عدم الدخول
ويدخل الاول من ضرورة وعند ما يدخل الغاية لانها لا بد ان تكون موجودة وجوبا
بوجودها وعند زفر لا يدخل شي منها وما القياس وفي له من داري ما بين هذا
الحايط الى هذا الحايط له ما بينهما والفرق لا ينفك ما اشترنا اليه انما بقوله ويدخل الاول
من ضرورة وموانه لا وجوده لا فوق الواحد بدونه بخلاف ما بين الحايطين ولو اقر
بالمرجح وحمل على الوصية من غير اى يحمل هذا الاقرار على ان شخصا او على الحمل الاخر
الموصى فالان بقروا رثته بانه للموصى له وكذلك اى يصح الاقرار للحمل ان بين سببا صالحا
كارث ووصية بان قال اوصى له فلان او مات ابوه فوزته فان الوصية للحمل تصح والحمل
ترث وانما قال ان بين سببا صالحا وان بين سببا غير صالح فلا يجوز اتفاقا والفرق الثاني
ان الوصية متعينة في الاقرار بالحمل بخلاف الاقرار له فان فيه اسبابا متعارضة فان ولدت
حيث في مدة يعلم انه كان قايما وقت الاقرار ولا يلزم ان يكون لاقل من نصف حول
لانه اذا كانت المرأة معتدة فحجاءت بالولد لاقل من سنتين وان كان اكثر من ستة
اشهر حكم بوجوده في البطن وقت الاقرار لانه حكم بثبوت النسب فكون ذلك حكما
بوجوده في ذلك الوقت وهذا التعليل مذكور في المبسوط فله ما اقر وان ولد من حين
فلها وان ولدت ميتا فلموصى او المورث لان في بيان السبب اقرار بملك الموصى
او المورث فيقسم بين ورثته وان فتربيع او اقراض او اهبهم الاقرار لغايمه
اى يوسف وعند محمد يصح الاقرار ويحمل على السبب الصالح وان اقر بشرط

صدر الشريعة

صدر الشريعة

هذا الاقرار لا يثبت له ثبوت النسب
بل يثبت له ثبوت الحمل فقط
فان ولد من حين اقراره
فله ما اقر وان ولد من حين
اقراره ميتا فله ما اقر

هذا الاقرار لا يثبت له ثبوت النسب
بل يثبت له ثبوت الحمل فقط
فان ولد من حين اقراره
فله ما اقر وان ولد من حين
اقراره ميتا فله ما اقر

الحيار صرح وبطل شرط لان الخيار الفسخ والاقرار لا يحتمله ومن المسائل المهمة انه اقر
ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند ما لا يلتفت الى قوله وقال ابو يوسف يحلف
المقوله ان المقدم لم يكن كاذبا في اقراره والفتوى على قوله وكذا لو ادعى وارث
المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله والاصح التحليف وان كان الدعوى على
وارث المقوله فاليمين عليهم بالعلم انا لانعلم انه كان كاذبا **باب**
الاستثناء من استثنى بعض ما اقر به متصلا بغيره باقية وان استثنى كله فكله
لان استثناء الكل لا يصح وان استثنى كيليا او وزنيا من درهم صح فجمعة وان استثنى
غيرهما منهما كما اذا قال الاثوب اى يصح هذا عند ما لوجود المجانسة من وجه اذا كان
مكيلا او وزنا وعند محمد لا يصح في الكل لعدم المجانسة وعند الشافعي يصح في
الكل المجانسة من حيث المالمية ومن اقر ووصل به ان شاء الله بطل اقراره ومن
استثنى بناء دارا قريبا كان للمقوله لان البناء داخل في هذا الاقرار معنى اللفظ ولا يشترط
تصرف في المملوكة ولو قال بناؤى مالى وعرضها لك فكما قال وقصر الحاتم وتخلر البستان
بناؤها لانه يدخل فيه تبعا للفظ وان قال له على الف عن ثمن عبد ما قبضته و
عينة الصميدان للعبد فان سلمه المقوله لزمه الا لى ان سلم المقوله ذلك العبد
الى المقر من ماله لا فلا وان لم يعين اى العبد لزمه وما قبضته اى قوله قبضته
لغو عنده وصلا لم فصل لانه رجوع عن موجب قوله على فلا يصح وان كان موصيا
وعندهما ان وصل صدق ولم يلزمه شي وان فصل لم يصدق كقوله من عن محمد
اى يكون لغوا عنده وصلا لم فصل وعندهما ان وصل صح وان فصل لا وفى من عن
منه او قرض وهو ز يوف او بهرجة او ستوقه او رضا لزمه الجيد عنده وصل
ام فصل وعندهما ان وصل يصدق لانه رجوع عنده وبيان تغير عندهما وفى
ما غصب او وديعه ان ادعى احد هذه صدق الا فصل في الاخيرين انما يصدق
في الاولين وصلا لم فصل لان الاث ان يغصب ما يجد ويودع ما يملك فلا يصدق له
في الجداد ولا يعلم فلا يكون بيانا للنوع فيصح وان فصل ولا يصدق في الاخيرين

باب الشريعة

باب الشريعة

ان فصل لانهما ليس من جنس الدراهم الا ان الاسم يتناولها بما جاز فكان بيانها غير فلاح
 من الوصل وصدق في غصبت ثوبا وجاء بعيب وفي له على الف درهم الا انه نقص
 كما متصلا وان فصلا لان الاستثناء يصح متصلا لا منفصلا ولو قال اخذت منك الف
 وديعة فملكته وقال اخبر بل غصبا يضمن وفي اعطينته وديعة وقال لا اخبر غصبت
 لا وذلك ان في الاول اقرب بموجب الضمان وموالاته وفي الثاني لم يقرب بذلك بل
 الحضم يدعي عليه الغصب وهو يتكده والقول المتكدر وفي هذا كان وديعة في غصبت
 فاخذته وقال موني اخذه اي المقر له لانه اقرب باليد له ثم ادعي استحقاقها عليه وهو
 يتكدر والقول المتكدر وصدق من قال اجرت في سوا وثوى هذا فركبه ولبه ورده
 او خاط موني هذا بكذا فقبضته هذا عنده وقال لا القول قول الذي اخذ منه العين
 وموالاته ووجه في الوديعة وجه الاستحسان وموالاته الفرق ان اليد في الاجارة
 ضرورية ثبتت ضرورة استيفاء العقود عليه وموالاته فكونه عديا بها
 وراء الضرورة فلا يكون اقرب له باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة
 وقال في الاسرار ان خلاهما اذا لم تكن الدائنة معروفة للمقر بها
 من الاقرار دين الصحة مطلقا سواء علم بسبب او علم بالاقرار ودين المرض المبرر
 مرض الموت بسبب فيه ما ليس من التبرعات وعلم بالاقرار كبدل ما ملكه او اتمله
 او مهر عرسه سواء وقدم على ما ثبت باقراره في مرضه خلافا للشافعي فانه يقول
 لا قصور في سببه وموالاته ولنا انه لا يعتبر اذا تضمن ابطال حق الغيب وفي قوله
 المريض ذلك لان حق غريم الصحة تعلق بهذا المال استيفاء واكراهي قدم الكل
 يعني دين الصحة ودين المرض الثابت بالاقرار ودين المرض الثابت به على الارث
 وان شهد ما له اي استوعب جميع ماله ولا يصح ان يخص اي المرض مرض الموت
 غريبا بقضاء دينه لان في ثبات البعض ابطال حق الباقي ولا اقراره لو ارثه
 الا ان تصدقه البقية الاستثناء عن الاخ والمولد من البقية بقية الورثة اذا ارث
 لتصديق بقية الغريم دين ذلك الغريم في صحة قضائه نعم لقبولهم ذلك القضاء

صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 تاج الشريعة

هذا هو الحق في الدين والارث
 من غير ان يكون الدين والارث
 من غير ان يكون الدين والارث

و هو غير التصديق ومناظرة من الهباته وان حلف على من قال اي بقية الغريم
 في الدين وبقية الورثة في الاقرار لو ارث فاسد الكلام لفظا ومعنى وفي شرط التصديق
 خلاف الشافعي وان اقر اي المريض بشي لشخص ثم بينوته ثبتت نسبة منه اي صادق
 بشرايطه وبطل ما اقر وصح ما اقر لا جنسية ثم تكلم بها وجه الفرق ان ثبوت النسب
 من وقت العلوق فتبين انه اقر لانه فلا يصح ولا كذلك الزوجية ولو اقر بينوة
 غلام جهل بنسبه ويولد مثله مثله اي بنسبه ما بحيث يولد مثله المقر له وصدره
 الغلام اعتبار هذا الشرط لثبوت نسبة مطلقا والا فلا حاجة اليه اذا كان مملوكا
 او حرا لا يعتبر عن نفسه ثبتت نسبة ولو في مرض وصح اقرار الرجل والمرأة بالوالدين
 والولد والزوج والمولى وشرط تصديق مولا الا اذا كان المقر صغيرا في يد المقر
 ومولا يعتبر عن نفسه او عبدا له فيثبت نسبة بمجرد الاقرار ولو كان عبدا لغيره
 يشترط تصديق مولا كذا في التبيين كما شرط تصديق الزوج او شهادة في اقرارها
 بالولد هذا اذا كانت ذات زوج وادعت انه منه على ما اشار اليه وان كانت
 معتدة فلا بد من حجة تامة عندها خيفة وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة او كان
 لها زوج وادعت ان الولد من غير ذلك فلا حاجة الى امر زاي على اقرارها وصح التصديق
 بعد موت المقر الا من الزوج بعد موته معرفة من عند ماله لان حكم النكاح انقطع
 بالموت لظهور فساد بدلان النكاح انقطع به ولهذا لا يصح له غلبها عندنا
 وعندنا يصح تصديق الزوج بعد موته لان الارث من احكامه له ان التصديق يستند
 الى اول الاقرار والارث معدوم وانما ثبتت بعد الموت فلا يصح التصديق
 على اعتبار الارث ولو اقر بنسب على الغير سواء كان من ولاد كاهن الابن وكراهه الزوجة
 في شرح مختصر القدوري او من غيره والا لا يصح لافيه من تحميد النسب على الغير
 فلا يرث الا عند عدم وارث معدوف قريب كان او بعيدا والمراد خيل الزعيم
 لان وجودها غير مانع وان اقرب باخ وابوه ميت شاركه في الارث بلا نسب
 لان الميراث حقه فيقبل فيه قوله واما النسب ففي ثبوته تحميد على الغير ولا يقبل فيه

هذا من جهة المواضع التي اخطأ
 صدر الشريعة خطأ فاحش لا شك
 انكم يذكر انتم انتم انتم

لانها يقتصر على زمان التشريع
 ففي اقراره لاجنبية مقتضى

تاج الشريعة

صدر الشريعة
 فان الارث حكم وموالاته
 بلا خلاف مستند

صدر الشريعة

ولو اقر احد بنى ميت له على آخر دين صفة ميت يقبض اليه نصفه فلا شيء له او
 لنصف الآخر لان اقرار المقدر ينصف **كتاب الصلح** متى وقع الشرع عقد يرفع
 النزاع صح مع اقرار وسكوت وانكار يعني اقرار المدعي عليه وسكوت وانكار
 وفي الآخرين خلاف الشافعي والاول كبيع ان وقع عن مال بال من غير جنه وانما قال
 هذا لانه اذا كان من جنه فهو حط وابداء او قبض واستيفاء او فضل وروا فيجوز
 قبل الشفعة ان كان عن عقار او بعقار ثم ان جريان الشفعة لا يختص بهذه
 الصورة بل يجري في الآتية ايضا اذا كان المصالح عليه عقارا او الرد بعين
 وخيار رؤية وشرط اي تثبت تلك الخيارات لكل واحد منها ويفد جهالة
 البذل دون جهالة المصالح عنه لانه سقط وشرط القدرة على تسليمه وما استحق
 من المدعي يرد المدعي حصته من العوض وما استحق من البذل رجع بحصته من المدعي
 وكاجارة ان وقع عن مال بمنفعة فشرط التوقيت فيه ان كان مما يعلم به انما قال
 هذا لان التوقيت انما يشترط اذا كان الصلح على مثل خدمة العبد او سكنى الدار وفيما
 عداه لا يشترط كما اذا اصالحه على نحو صنيع الثوب او ركوب الدابة او حمل الطعام
 الى موضع وتبطل بعت احدهما وبذلك المحل الذي يحل بالمنفعة قبل الاستيفاء وكذا اي
 كالسابق ذكره تكون كالاجارة ان وقع عن منفعة بمال او منفعة من جنس آخر قال
 في التبيين الا يرى ان الورثة لو صالحوا الموصى له بالخدمة على مال او منفعة جاز
 فهذا او يكون معلوما لان لها مدة منامية لكن انما يجوز عن منفعة على منفعة اذا
 كانتا مختلفتي الجنس والآخر ان اى الصلح مع السكوت والصلح مع الانكار رعاة
 في حق المدعي وفدا بدين وقطع نزاع في حق الآخر ولا شفعة في صلح عده ان كان
 اى مع السكوت او مع الانكار لانه ياخذ ما على اصل حقه ويعطى المال دفعا للوفاء
 وزعم المدعي لا يلزمه وجب في صلح على دار لان المدعي ياخذ ما عوضا عن المال فلو
 بزمه وما استحق من المدعي رد المدعي حصته من العوض ورجع بالخصومة فيه ان كان
 المستحق فيما استحقه وما استحق من البذل او ملك رجع الى الدعوى في كله او بعضه

سنة ١١٧٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١١٧٠ هـ

سنة ١١٧٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١١٧٠ هـ

سنة ١١٧٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١١٧٠ هـ

كتاب الشفعة

كتاب الشفعة

هذا منقول في الهداية
 وقد جعلها في الشريعة

اي ان استحق كل البذل رجع الى دعوى الكل وان استحق بعضه رجع
 الى دعوى هذا القدر من المصالح عنه ولو صالح على بعض دار انما قال على بعض دار
 ولم يقر على بعض المدعي تخصيصا لوضع المسئلة بالعين لان الصلح عن الكل على البعض
 اذا كان في الدين جائز على ما سياتي مدعيها لم يصح الا ان بعض الدار لا يصلح عوضا عن
 الكل اذ بهلا يتم التعديل لبقاء احتمال الآخر وموان يكون اخذ البعض حقه واسقاط الباقي
 كما في مسئلة الصلح عن الدين ببعضه بل لان ما قبضه من عين حقه وحيلته ان يريد
 في البذل شيئا فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يبذل اي يلحق به ذلك البذل عن
 دعوى الباقي فان البذلة عن دعوى الاعيان صحيحة وان لم يصلح عن الاعيان
 كما اذا برى بعض الورثة عن نصيبه وصح الصلح عن دعوى المال والمنفعة كما يصح
 عن المال والمنفعة على ما مر واجتازية في النفس وما دونها عدا او خطأ والرق ودعوى
 الزوج النكاح وكان عتقا بمال اى كان الصلح بماله عن دعوى الرق عتقا بمال من اى
 حق المدعي وفي حق المدعي عليه يكون لدفع الخصومة لانه يزعم انه حر الا اصله بالالة
 لا ولا لانكار العبد الا ان يقيم البيينة فتقبل وثبتت الولا كذا في الهداية ومن اصرح في
 اختصاص وضع المسئلة بصورة الانكار وما في حكمه من السكوت لانه اذا اقترب به جده
 يرفع النزاع فلا معنى للصلح لقطع النزاع وخلعا اى كان الصلح بمال عن دعوى
 الزوج النكاح خلعا لانه امكن تصحيح خلعا في جانبه بناء على زعمه وفي جانبها بذل المال
 لدفع الخصومة وقالوا لا يحل له ان ياخذ المال اذا كان يبطلا في دعواه وما قالوا لا يحل
 لها التزوج في العدة ان كان محققا فيها لانه لا يستلزم العدة فان وجوبها مشروط
 بالدخول ولم يعتبر في المسئلة ولم يجز عن دعوى ما النكاح مكذا في بعض نسخ القدوري
 وهو الصحيح صرح به الزامدي في شرحه ولذلك اختار المص ووجهه انه بذل لها
 المال لترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منه فرقة فالزوج لا يعطى العوض
 في الفرقة وان لم يجعل فالمال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء تقابل العوض
 فلم يبع وفي بعض نسخ ذكر جواز الصلح ووجهه ان يجعل بدل الصلح زيادة

قد اشبه منا على صدر الشريعة
 فقال ما قال وماذا بعد الحق
 الا الضلال مستطاع

صدر الشريعة

واما ذكره صدر الشريعة
 فوجهه ان المسئلة هي المنة
 مختارا والفرقة ما يقع مستطاع

في ماله ولا عن دعوى حد لانه حق الله تعي لاحقه ولا اذا قتل ما دون آخره افضال
عن نفسه وان كان القاتل عبدا له جاز صلحه عنه وجه الفداء ان رقبته ليست
من تجارته فلا يجوز تصرفه فيها بخلاف عبده فانه من تجارته فيجوز تصرفه فيه والصلح
عن مغبوب تلف باكثر من قيمته او عرض مائة عنده وعند ما يبطل الفضل عن قيمته
ما لا يتغلب الناس فيه لان الواجب من القيمة ومن مقدرة فالزيادة عليها تكون ربوا لانا
ما اذا صالح عن عرض لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس وبخلاف ما ينبغي ان
الناس فيه لانه يدخل تحت تقويم المقومين فلا تظهر الزيادة وله ان حقه في الرابك
باق فاعتياضه باكثر لا يكون ربوا اذا لا يجانب بين العبد والنقود ذكره في البسط
ثم قال وموضع الخلاف ما اذا لم يكن القاضى قاضى بالقيمة اذ لو كان قاضى لا يجوز بالا جاع
وفي موسى احتق نصفه وصالح عن باقية باكثر من نصف قيمته بطل الفضل هذا لا ينافي
ووجه الفرق له ان القيمة منصوب عليها منها وتقدير الشارع لا يكون دون تقدير القاضى
فلا يجوز الزيادة عليها وثمر غير منصوص عليها ولو صالح بعرض صح وان كان قيمته اكثر
من قيمة نصف العبد وبطل صلح عن دم عبدا وعلى بعض دين يبيعه يلزم الموكل لا وكيل
لان الصلح عن القود معاوضة باسقاط الحق والصلح عن بعض الدين اسقاطا محض
فالوكيل فيه سفير ومعبى الا ان يضمنه الاستثناء منقطع لانه مومواخذ بعقد الصلح
لا بعقد الصلح وفيما موكيح بان كان مال بال عن اقرار وانما يكون البطل من غير
المصالح عليه فليس بشرط والصلح عن فرس بفرس جائز وموكيح اذا كان عن اقل
لزم وكيله لان الوكيل اصد في المعاوضة المالية وان صالح فضوى اى عن جانب المدعى عليه
مع المدعى وضمن البطل او اضاف الى ماله بان قال على الف من مالى او على عبدي مائة
او اشار الى نقد او الى عرض به بان قال على مائة الف او على مائة العبد او اطلق
بان قال على الف درهم ونقد صح وان لم ينقد ان اجابه المدعى عليه لزمه البطل والآلة
لان العقد يكون موقوفا و صلح على بعض جنس ماله عليه اخذ بعض حقه وحط
لباقه لا معاوضة لان في حمله عليها فاد العقد للربوا فصح عن الف حال على مائة

في بيان صدقك بغير قصور
في بيان صدقك بغير قصور

في بيان صدقك بغير قصور
في بيان صدقك بغير قصور

في بيان صدقك بغير قصور
في بيان صدقك بغير قصور

حالة او على الغنم مؤخر وعن الف حياض على مائة ذبوف بخط بعض الاصل في الاول
وخط وصفه في الثاني وموايضا حقه وخطهما في الثالث ففي هذه الصور يصح
الصلح ولا يشترط قبض البطل ولم يصح عن درهم على دنانير مؤجلة لان ماله الدائم
لا يستحق الدنانير حتى يكن حله على التاجر فكان معاوضة ومو صر فلا يجوز تاجله
او عن الف مؤخر على نصفه حال لان المجلد خير من المؤجل وموغي مستحق بالعقد يكون
بازا حط عنه وذلك احتياض عن الاجل ومو حرام او عن الف سواد على نصفه ايضا
لان البيض غير مستحق بعقد المعاوضة ومن زائدة وصفا فكون معاوضة الالف خمسة
وزيادة وصف ومو ربوا ومن اسباده نصف دين عليه غدا على انه يرى ما زاد ان
قبل يري ولم يرف عاه دينه مائة عندي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يعود دينه
لانه ابراء مطلقا وكنته على وان كانت للمعاوضة لكن مدخولها وموادها النصف الا يصلح
عوضا لكونه مستحقا عليه فوجوده كالعهد وله انه ابراء مقيدا بالشرط فيفوت
بقواته وذلك ان كلمة على وان كانت للمعاوضة فهي محتملة للشرط لوجود معنى القابلة
فيعمل عليه عند تعذر حمله على المعاوضة تصحيا التصرف فان قلت مدخول على ليس
بشرط بل مشروط قلت فائدة على تقيدا حد في الكلام بالآخر ومراجعة اشتراط
ما يصلح ان يكون مشروطا بالآخر سواء كان ذلك مدخول على او لا فانه وان لم يكن
داخله في اللفظ على الشرط لكنناه احدثه عليه في المعنى وان لم يوقت لم يعد لانه ابراء
مطلقا وكذا لو صالحه من دين على نصف يدفعه اليه غدا ومو يرى ما فضل انه لم يدفعه
غدا فالكمل عليه ففي هذه الصورة ان قبل يري عن الباقي فان لم يؤد في الغد فالكمل عليه
ولا خلاف لهما ماله لانه اتي بصريح التمسيد وان ابراء عن نصفه على ان يعطيه ما بقي
غدا فهو بطل دي الباقي او لا فرق بين ما اذا قدم البراء وبين ما اذا اخره وقال
باطلاق البراء في الاول لانه اطلاق البراء او لا واداء الباقي لا يصلح عوضا مطلقا ولكنه
يصلح شطا فوقع الشك في تقييده في الشرط فلا تقيد به ونقصه يصلح شطا لا يقع
مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك مائة في الهداية وبهذا البيان اتضح الفرق بين الصور

في بيان صدقك بغير قصور
في بيان صدقك بغير قصور

صدر الشريعة

حالة او على الغنم مؤخر وعن الف حياض على مائة ذبوف بخط بعض الاصل في الاول
وخط وصفه في الثاني وموايضا حقه وخطهما في الثالث ففي هذه الصور يصح
الصلح ولا يشترط قبض البطل ولم يصح عن درهم على دنانير مؤجلة لان ماله الدائم
لا يستحق الدنانير حتى يكن حله على التاجر فكان معاوضة ومو صر فلا يجوز تاجله
او عن الف مؤخر على نصفه حال لان المجلد خير من المؤجل وموغي مستحق بالعقد يكون
بازا حط عنه وذلك احتياض عن الاجل ومو حرام او عن الف سواد على نصفه ايضا
لان البيض غير مستحق بعقد المعاوضة ومن زائدة وصفا فكون معاوضة الالف خمسة
وزيادة وصف ومو ربوا ومن اسباده نصف دين عليه غدا على انه يرى ما زاد ان
قبل يري ولم يرف عاه دينه مائة عندي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يعود دينه
لانه ابراء مطلقا وكنته على وان كانت للمعاوضة لكن مدخولها وموادها النصف الا يصلح
عوضا لكونه مستحقا عليه فوجوده كالعهد وله انه ابراء مقيدا بالشرط فيفوت
بقواته وذلك ان كلمة على وان كانت للمعاوضة فهي محتملة للشرط لوجود معنى القابلة
فيعمل عليه عند تعذر حمله على المعاوضة تصحيا التصرف فان قلت مدخول على ليس
بشرط بل مشروط قلت فائدة على تقيدا حد في الكلام بالآخر ومراجعة اشتراط
ما يصلح ان يكون مشروطا بالآخر سواء كان ذلك مدخول على او لا فانه وان لم يكن
داخله في اللفظ على الشرط لكنناه احدثه عليه في المعنى وان لم يوقت لم يعد لانه ابراء
مطلقا وكذا لو صالحه من دين على نصف يدفعه اليه غدا ومو يرى ما فضل انه لم يدفعه
غدا فالكمل عليه ففي هذه الصورة ان قبل يري عن الباقي فان لم يؤد في الغد فالكمل عليه
ولا خلاف لهما ماله لانه اتي بصريح التمسيد وان ابراء عن نصفه على ان يعطيه ما بقي
غدا فهو بطل دي الباقي او لا فرق بين ما اذا قدم البراء وبين ما اذا اخره وقال
باطلاق البراء في الاول لانه اطلاق البراء او لا واداء الباقي لا يصلح عوضا مطلقا ولكنه
يصلح شطا فوقع الشك في تقييده في الشرط فلا تقيد به ونقصه يصلح شطا لا يقع
مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشك مائة في الهداية وبهذا البيان اتضح الفرق بين الصور

فبين ان محل التعجب عدم الفرق بينهما ولو علق من كان اذيت الى كذا او اذا
 او لم لا يصح فان تعليق البراء بالشرط من حال لا يصح بخلاف ما اذا لم يكن صريحا في الصور
 السابقة وذلك ان في البراء معنى التملك حتى يرتد بالرد ومعنى الاسقاط حتى لا يتوقف
 على القبول والاسقاط لا ينافي تعليقه بالشرط والتملك ينافي فيه فلا عينا المعنيين وقلنا
 ان كان التعليق من حال لا يصح وان لم يكن صريحا يصح وان قال الاخرى لا اقول ان كان
 حتى يؤخره عن فعله ففعل يصح عليه ولو اعلن اخذ الحال ولو صالح احد الدين
 اشترى الدين بان يكون واجبا بسبب متحد كمن المبيع اذا كان صفقة واحدة وقيمة
 المستلكن المشترك عن نصفه على ثوب اسع شريكه عن نصفه او اخذ نصف الثوب
 من شريكه الا ان يصح ربح الدين فلا حقه له في الثوب ولو قبض شيئا من الدين شاركه
 شريكه فيه ورجع على الغريم بما بقي لان ما اعطاه لا كان مشتركا بين الشريكين لم يكن
 للغريم ان يقول للذي اعطاه النصف اني قد اوفيت حقي ولو شري نصف شيئا اي
 لو اشترى احد الشريكين بنصف الدين من الغريم شيئا ضمنه شريكه ربح الدين لانه
 صار قابضا بنصف الدين بالمقاصة فيضمنه شريكه بنصف ذلك النصف ومورع الكل
 او ابيع غريمه لانه حقه في ذمته باق لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة
 فله ان يشارك وفي البراء عن حقه انما لا يرجع في هذه الصورة لان البراء اتلاف
 لا قبض والمقاصة بدين سبق لم يرجع الشريك لانه قاض دينه بالمقاصة لا قابضا شيئا
 ولو ابراء عن البعض قسم الباقي على سهامه فان كان الدين بينهما نصفين وبراءا
 نصف نصيبه ومو الربح قسم الباقي لثلاثا لانه بقي له ربع وللآخر نصف وبطل صلح احد
 ربحي سلم بنصفه على ما وقع اي على ما وقع من راس المال وهذا عند اى حصة ويحد
 وقال ابو يوسف يجوز هذا الصلح وانما شرط ان يكون على راس المال لانه لو كان على غيره
 لا يجوز بالاجماع لما فيه من استبدال السلم فيه لانه تصرف في خالص حقه فيجوز ما في سائر
 الديون ولها ان لو وقع في نصيبه خاصة لزم قسمة الدين في الذمة ولو جاز في نصيبها
 لا بد من اجارة الاخر ولم توجد وان اخذ احد الورثة عن عرض وعقار بال او ذيب

في حصة من الدين
 في حصة من الدين
 في حصة من الدين

نقطة او عكسه او تقديرا بها صح قبل بدله او لا انما صح عن التقدير بهما سواء قبل البديل
 او كثر لانه يصرف الجنس الى خلاف الجنس لكن يشترط فيه التقابل للصرف على ما تنقض
 وفي تقديرين وغيرهما باحد التقديرين الا ان يكون المعنى الثمن من قسطه من ذلك الجنس
 ليكون ما ياب وى حصته في مقابلتها وما فضل في مقابلتها من الدراهم احتراز عن الربوا
 وذلك لان الصلح لا يجوز بطريق البراء لان الشرك اعيان والبراءة لا تجوز ولا بد من
 التقابل فيما يقابل نصيبه من الذميب والفضة لانه صرف في هذه القدرة وبطل
 الصلح ان شرط فيه لهم الدين من الشركة يعني ان اخذ احد الورثة وفي الشركة يكون
 بشرط ان يكون الدين لبقية الورثة بطل الصلح لا تملك الدين من غير من عليه الدين
 ثم ذكر لصحة الصلح حيلة فقال وان شرطوا براءة الغريم منه هذا اولى الخيل ومن شرط
 الورثة ان يبراء المصالح الغريم عن نصيبه من الدين ويصالح عن اعيان الشركة بال
 وفي هذا نوع ضرر لسائر الورثة حيث لا يمكنهم الرجوع عن الغريم بقدر نصيب المصالح
 ونوع نفع لهم حيث لا يبقى للمصالح حق فيما على الغريم فنقصان ذلك الضرر بحسب
 هذا النفع او قضا نصيب المصالح منه بتدعا من اثنائها ومن ان يعجز سائر الورثة قضاء
 نصيب المصالح من الدين متبرعين وموان يحيل لهم حصته من الدين على الغريم ثم يصالح
 عما بقي من الشركة وفيه ضرر النقدر فانه حينئذ النسيئة او قرضه قدر قطعه منه فيكون
 لهم عليه واما لهم بالقرض على الغريم وهم يقبلون الحوالة ثم صالحوا عن غيره
 بما يصلح ان يكون بدلا صح هذا ثلثها ومن احسنها ذكر ما اخصاف في كتاب الخيل وصحة
 الصلح عن شركة جهلت عن مكيل او موزون اختلافا قال ظهير الدين المرغناطي لا يجوز
 احتمال الربوا وقال الفقيه ابو جعفر كوز لان من اشبهه الشبهة ولا عبدة لها وذلك انه
 يحتمل ان يكون في الشركة من جنس بدل الصلح وعلى تقدير ان يكون يحتمل ان يكون زايدا
 على بدل الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة ولقال لان يقول حق الجواب التفسير
 بالان يقال ان كانا في الشركة مجتدين بدل الصلح لا يجوز وان لم يكن يجوز وان لم يدره حال الشركة
 فعلى الاختلاف ولو جهلت ومن غير مكيل والموزون في بدليته صح في الاصح وجه عدم

فيه دخل صاحب الديانة حيث
 اعتبر الضرر المذكور ولو لم يبق النفع المذكور
 والصد الشريعة حيث عكسه

تأني الشريعة
 من قال بان يكون بدل الصلح
 حصة من الدين فقد فهم ما حرم
 ان الصلح عنه خاصة العدة وعن
 الدين جميعا يستلزم

الصحة ان هذا الصلح بيع الابد لان البراءة عن الاعيان لا يجوز وان كان بيعا فاد
 البدلين مجهول فلا يجوز ووجه الصحة وموالا صح ان الشركة اذا كانت بدقية الوتر
 فالجمله لا تنفص الى المنازعة فيجوز ويظهر الصلح والقسمه مع دين محيط ولا يصح
 قبل القضاء في غير محيط اي ينبغي ان لا يصالح قبل قضاء الدين في دين غير محيط ولو فعل
 قالوا صح لان الشركة لا تخلو عن قليل دين والداين قد يكون غايبا فلو جعلت الشركة
 موقوفه تنصر الورثة والداين لا يتضرر لان على الورثة قضاء دينه ووقف قدر
 الدين وقسم الباقي استحسانا ووقف الكل قياسا ووجه القياس ان الدين يتعلق بكل
 جزء من الشركة ووجه الاستحسان لزوم ضرر الورثة **كتاب المضاربة في الشرع**
 عقد الشركة في الزبح بال مال من جانب وعمل من آخر وهي تتضمن اداءا عند الدفع
 يعني دفع على وجه المضاربة وتوكيلا عند العمل وشركة عند الزبح واجارة فاسدة
 عند الفاد فلان لم يملكه عند الفاد بل اجره من الزبح ام لا بالغا ما يبيع
 عند ما ذكره في المحيط وعند ابي يوسف في غير ظاهر الرواية لا يملك على ما شرط ويظهر
 اي المضارب غاصبا ان حاله واستبصحا ان شرط كل الزبح للمالك ومستقضا ان
 شرط للمضارب انما قال ويصير اذا الاحتمال لان تكون المضاربة غصبا او بضاعة او قرا
 ولا يمتش وجه التغليب في امثال هذا لا يخفى ولا يصح الا بال صح فيه الشركة وتسلمه
 الى المضارب وشيوع الزبح بينهما في فقدان شرط الاحتمال زيادة عشرة اذ حينئذ
 لا تحقق شيوع الزبح بينهما وهو شرط الصحة قال في التحفة ومن شرط صحتهما ان يكون
 جزا مشاعا من الجمله فاما اذا عين قدرا فلا يصح لاحتمال ان الزبح لا يكون الا هذا القدر
 فلا يحصل الزبح لرب المال ومنها انقطاع يدرب المال عن راس المال ومنها اعلام قدر
 الزبح فكل شرط يؤدي الى جهالة الزبح تفسد المضاربة وان كان لا يؤدي اليها
 يبطل الشرط ويصح العقد مشران بشرط ان يكون الوضعية على المضارب او عليها
 فالشرط يبطل ويبقى العقد صحيحا والمضارب في مطلقها ان يبيع بنقد ونسيئة الا باجر
 لم يعمد اطلاقها بان دفع اليه بالنصف مثلا ولم يرد عليه وان يشتري ويوكل بها اي يبيع

هذا هو الوجه الذي عليه في
 الشركة بين رجلين في بيع
 بضاعة فاحد منهما يشتري
 بالدينار والآخر بالنسيئة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

والشراء ويا فروعه عن ابي يوسف انه ليس له ان يبا فروعه عن ابي حنيفة
 ان دفع في بلدة فليس له ان سافر وان دفع في غير بلدة فله ان يبا في اى بلدة
 ويضع ولورب المال ولا تغدر به خلافا لفر ويوجب ويرى ويرى ويوجب
 ويتاجر ويحال بالثمن اي يقبل الحوالة على الايسر والاعسر وليس له ان يضار
 الا باذن المالك او باعلا بريك لان الشيء لا يتضمن مثله فلا بد من التخصيص عليه والقول
 المطلق اليه ولا يفرض او يستدين وان قل له ذلك اي اعلم بريك ما لم ينصر عليها
 اي على الاقراض والاستدانة وهذا ان المراد من قوله اعلم بريك التعميم فيما هو موعود
 التجارة وليس منها فصار كالهبة والصدقة بخلاف المضاربة فانها منها ونظير ما للشركة
 واخطأ بال نفسه لانها منها فلو شري بال مال بوا وقصا وحار باله وقبله ذلك اي اعلم
 بريك فقد نطوع لانه استدانة على رب المال فلا ينظمه هذا المقال وان صعد احرضه
 بالذكر لعدم الخلاف في كونه زيادة بخلاف السواد فانه نقصان عهده فهو شريك بما زاد
 ودخل في الصبغ تحت اعلم بريك كاخلط باله كاخلط باله بخلاف القسامة لانه اخلط
 من ماله فلا يضمن اي بصبغه احرر وباخلط باله اذا قال بريك وله حصته صبعه ان يبيع وحده
 الثوب في المضاربة اي في ماله وان تجاوز بلدا وسلعة او وقتا او شخصا عنه رب
 المال فان جاوز عنه ضمن وله ربحه ولا ان يزوج عبدا او امة من ماله اي من مال المضاربة ولا
 ان يشرك من يعق على ربه المال سواء كان بسبب القرابة او باليمين فلو شري كان
 له لاله اي كان للمضارب للمضاربة ولا من يعق عليه ان كان ربحه ولو فعل ضمن ما نقد
 من مال المضاربة وان لم يكن ربحه صح فان زادت قيمة عتق حصته ولم يضمن شيئا اذا لم يضمن
 له في زيادة القيمة وسعي العبد في قيمة حصته منه اي في قيمة حصته رب المال من العبد
 مضارب بالنصف شري بالقها امة فولدت اي وطئها فولدت ولدا مساويا للقها واما
 موسا فصارت قيمته اي قيمة الولد القها ونصفه سعي رب المال في القها وربعه واعقه
 ولرب المال بعد قبض الالف تضمين المدعى نصف قيمتها وجه ذلك ان الدعوى صحيحة
 في الظاهر محلا على فاش النكاح لكنه لم ينفذ لفقد شرطه وموالاتك لعدم ظهور الزبح لان

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

انما قال هذا لانها لو كانت
 واحدة على ما روي في
 النسخة

هذا القدر من ثوب في البداية
 وقايد التبيين على الاحتمال
 الفقه لم يختلف منها بيار
 والعار لكون نفوذ الفقه
 يمكن من صنع المضارب مستغنى

مال المضاربة اذا صار اعيانا مختلفة الاجناس حقيقة او حكما كل واحد منها يابى او
 راس المال لا يظهر الربح بل كل واحد يصلح ان يكون راس المال لانه يمكن ان يهلك ما سواه ويبقى
 موقفا فلا رجحان لواحد منها لكونه راس المال او كما فاذا اذات القيمة بعد الدعوة حق
 صار قيمة الولد الفا وخمسة مائة ظهر الربح فنفذت الدعوة السابقة وشبهت النسب
 وعنفق الولد لقيام ملكه في البعض فلا يضمن لرب المال شيئا من قيمة الولد لان عتق
 بالنسب والملك احدهما فيضاهى اليه ولا يصنع له فيه ومذاخران اعتاق فلا بد من التعدي
 ولم يوجد ولم ان يستحق الولد في راس المال ونصف الربح لانه احتسب ما لينة عنده ولم ان
 بعثق لان المستحق كالمكاتب عندنا حنيفة ثم اذا قبض رب المال الالف له ان يضمن المدعى
 نصف قيمة الام لان الالف المأخوذ للاستحقاق برأس استيفاء ظهوران الجارية كلها ربح فكون بينهما
 وقد تقدمت دعوة صحيحة لاحتمال الغرائس الثابت بالتمكاج وتوقف نفاذ ما فقد
 الملك فاذا ظهر للملك نفذت تلك الدعوة وصارت ام ولد فيضمن نصيب رب المال لانها
 ضمانا فالا يشترط له صنع ولا يضمن المضارب بدفعه مضاربة بل اذا ان يعامل الثاني
 في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وموقولهما والى ان يربح في رواية احمد عنه وقال في
 يضمن بالدفع تصرف او لم يتصرف وموروا به عن ابي يوسف لانه بالدفع متصرفا ليس
 للمضارب ان يضارب وجه الظاهر ان الدفع ايداع وموكله فاذا عملت به المضارب
 فيضمن وجه الآخر ان الدفع قبل العمل ايداع وبعده ايضاح وموكلهما فاذا ان ثبت
 الشك في يضمن كما لو خلط بغيره ولو اذن بالدفع فدفع بالثلث وقبل له اي وكان رب
 المال قال للمضارب الاول ما رزقك الترع بيننا نصفان فنصف ربحك للمالك وسدس
 الاول وثلثه للثاني لان الدفع الى الثاني مضاربة قد صح لوجود الامر به من جهة المالك
 ورب المال شرط لنفس جميع ما رزقه الترع فلم يبق للاول الا النصف فتصرف تصرفه الى
 نصيبه وقد جعل من ذلك بقدر ثلث الجميع للثاني فكون له فلم يبق الا السدس وان
 قبل ما رزقه الترع فكل ثلث لان للمضارب الثاني ما شرط له وهو الثلث ففي الثلث
 بين المضارب الاول ورب المال نصفين ففصيب كل منهما ايضا الثلث ولو قبل ما ربح

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

نحوه

يؤيد

الملك
 ما شئ

اي ما ربح من ثمن فيبقى وبينك نصفان ودفع بالنصف اي قد دفع المال الى المضارب
 بالنصف فللثاني نصف ولهما نصف لان الاول شرط للثاني نصف الربح واذ كان
 اليه من جهة رب المال فيستحقه وقد جعل رب المال بنفسه نصف ما ربح الاول ولم يربح
 الا النصف فكون بينهما ولو قيل ما رزق في نصف او ما فضل فصفاه اي لو كان
 قال ان ما رزقك الترع فلي نصفه او قال فما كان من فضل فيبقى وبينك نصفين وقد دفع
 بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني ولا يبق للاول لانه جعل لنفسه نصف مطلق الفضل
 فنصف في شرط الاول النصف الثاني الى جميع نصيبه فكون للثاني بالشرط ويجوز ان لا
 يغير ثمن ولو شرط للثاني ثلثيه فللمالك والثاني شرطها وعلى الاول سدس يضمنه للثاني
 من ماله فيكسر به ما شرطه ووجه شرطه للمالك ثلثا وبعده ثلثا ليعمل معه اي مع المضارب
 ونفسه ثلثا ويظهر موت احدهما وحق المالك من ثمنه بخلاف حق المضارب بدراخر
 من تراحيث لا تبطل المضاربة لانه عبارة صحيحة ولا ينحل اي عزل رب المال المضارب
 لا ينحل حتى يعلم بعزله فلو علم فله بيع عدهما ثم لا يتصرف في ثمنه ولا في نقد الحام
 الى قيد نص بل لا وجه له لان النقد لا يصير نصا الا بالانقلاب من المتاع ولا وجه لا يعتبر
 هذا القيد منها كما لا يخفى من جنس اسما لم ويبدل خلافة به اي تبدل نقد خلافا
 جنس راس المال بان كان احد عمارا ثم والاخر دائر بذكر الجنس استحسانا والقياس
 ان لا يبدله به لوجود العزل والالكان بيع عرضها ايضا استحسانا ولا وجه للاحتراز
 بقوله ولا ضرورة لانها متحققة بل لان التقدير جنس واحد من حيث الثمنية ذكره
 في التبيين وجه الاستحسان فان الربح لا يظهر الا عند اتحاد الجنس فتحققت الضرورة
 ولو اقتضا في المال دين لزمه اقتضاء دينه ان كان ربح اذ جعل بالاجرة والا فلا
 لانه متبذع في العمل ويوكل المالك به اي بالاقتضاء لان الحقوق يرجع الى الوكيل
 فلا بد من توكيل المضارب المالك اذا امتنع عن الاقتضاء لعدم الربح وكذا ما يرب
 الوكلاء فانهم يوكلون المالك اذا امتنعوا عن الاقتضاء والبيع موالد لان المالك
 مواسم لم يعمل بالاجرة يباع وشراء ذكره في المبسوط خبر ان عليه اي على الاقتضاء

تابع الشريعة

صدر الشريعة

اخطأ تابع الشريعة وما غنى
 عبارة الحديث وراس المال ربح
 او ذنايب وقد نصت ولم يذكر
 ان معاملة انقلت اليها من التابع
 واختار ان يناسب تلك المقام

صدر الشريعة

صدر الشريعة

لأنها يعملان بالأجرة وما ملك صرف إلى الربح ولا فإن زاد على الربح لم يضمنه المضارب لأنه أمين وإن قسم الربح وفسخ عقده والمال في يد المضارب ثم عقدت فذلك المال أو بعضه لم يتبدل إلى الربح وإن لم يفسخ ثم ملك تداوا أخذ المالك ماله وما فضل قسم وما نقص لم يضمنه المضارب لأنه أمين وتفق مضارب عملي في مصره في ماله كروا إشارة إلى أنه لا يدخل في النفقة وهذا على ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة أنه يدخل فيها وفي سفره طعامه وشربه وكسوته وأجرة خادمه وغسل ثيابه والدخول في موضع يحتاج إليه كالحج أو زكوة مثله وكذا وعلفه في ماله بالمهر وفي ضمن الفضل أي أنفق ما بقى على المهر وفي ضمن الزيادة ورده ما بقي في يده بعد قدومه مصره أي ماله إلى ما بقي مما ذكر وما دون سفره يقدو إليه ولا يبيت بأمله كالسفر وإن بات بهم كسوق مصره فإن ربح أخذت المال ما أنفق من ماله أي أخذ من الربح ما أنفق المضارب من رأس المال حتى يتم رأس المال فإن فضل شيء قسم مضارب بالنصف شري بالفراهر وأبغى بالغين وشري بها عبدا فضاعا في يده أي ضاع الألفان في يد المضارب قبل التسليم للبائع غرم المضارب ربعهما لأنه ملك المضارب والمالك الباقي وربح العبد المضارب وباقيهما ورأس المال الفان وخمسائة لأن رب المال دفع أولا الفان وفي الفان وخمسائة ورشح على الغين أي أن باعهم مراحمه يقول قام على بالغين فقط إلا أن خمسائة لأن الشراء وقع بالغين فلا يضمن الوضيعة التي وقعت بسبب المالك في يد المضارب ولو بيع بضعها فخصتها ثلثة آلاف والربح منها نصف الغين هما لأن ربع العبد وموالاته ملك المضارب خاصة ولأن الغين وخمسائة رأس المال ولو شري من رب المال عبدا مثله بنصفه أي شري رب المال ذلك العبد بنصف الألفان بنصفه لأن شري المضارب من رب المال وإن كان جائزا ففيه شبهة العتق ومبايعة المحرم على الأمانة فيعتبر أقل الثمنين وكذا لو كان بالعكس على ما مر في باب المداخلة ولو شري بالفراهر عبدا بعد ضعفه فقتل رجلا خطأ ربع الفداء عليه وباقي على المالك أي إذا امتنعاه الدفع واختار الفداء ينع الجناية بقدر ما بقدر العبد

هذا الحديث المذكور في البداية وقد
أمكن تأرجع الشريعة مستقلة
سدر الشريعة
تأرجع الشريعة

ربعه للمضارب لأن رأس الف والعبد يابى الغين وإذا قد باع من عنها أخرج العبد عن المضاربة أما نصيب المضاربة لأنه مضمون عليه ومال المضاربة أمانة بينهما منافات وأما نصيب رب المال فلقضاء القاض لا قضاء القاض بانفام الفداء عليها لأنه تضمن قيمة العبد بينهما والمضاربة تنهى بالقسمة فيخدم المضارب يوما والمالك ثلثة أيام ولو شري عبدا بالفراهر ومالك الألف قبل نفقه دفع رب المال ثمنه إلى المضارب من آخرى ثم وسم أي مكنا أن ملك في الدفعة الثانية والثالثة وجمع ما دفع رأس المال وصدق مضارب قال معي الف دفعته إلى والف ربحي للمالك قال الكل دفعته كان أبو حنيفة يقول أو لا القول قول رب المال وموقوف فرات المضارب يدعي عليه الشركة في الربح وسويكر والقول قول المالك ثم رجع إلى ما ذكر لأن الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض ضمنا كان أو أينا لأنه أعرف بمقدار المقبوض ومالك أي صدق ملك أن اختلغا مع أي مع الاختلاف السابق في مقدار الربح لأن الربح يحق بالشرط ومو يستفاد من جهته وإيهما قام حجة أي على ما دعي من فضل قبلت لأن البيّنات للأثبات ولو قال من مع الف هو مضاربة زيد وقد ربح صدق زيد أي مع اليمين لأن قال بضاعة لأن المضارب يدعي عليه تقويم علما وشرطا من جهته أو يدعي الشركة في الربح ومو يكر كما لو قال فرض وقال زيد بضاعة أو ودعته أو مضاربة لأن المضارب يدعي عليه التملك ومو يكر ولو قال المالك عينت نوعا صدق المضارب أي مع اليمين أن مجددا أن الأصل في المضاربة العموم والإطلاق والتخصيص يعارض الشرط بخلاف الوكالة فإن الأصل فيها الخصوص ولو ادعى كل نوع صدق المالك لأنهما اتفقا على التخصيص والأذن يستفاد من جهته **كتاب الوديعة** من في الشريعة أمانة تركت للحفظ وفي اللغة مشتقة من الودع وهو مطلق الترك فلا يضمنها المودع أن ملكته أي بلا تعدد من له حفظها بنفسه وأمينه لم يقر وعياله لأن الدفع إلى العيال إنما يجوز بشرط الأمانة وعند تحققه لا طية إلى كونه عيالا قال في الذخيرة لو دفعها إلى أمين من أمانة فليس في عياله يجوز وعليه

هذا الحديث المذكور في البداية وقد
أمكن تأرجع الشريعة مستقلة

سدر الشريعة
تأرجع الشريعة

تأرجع الشريعة
تأرجع الشريعة

الفتوى والسفود بها السفود والخروج الى السفود وقطع المسافة كذا في الصلوة
 وكلامها مصدران وانا اختار الاقل لانه اراد بيان جواز الخروج عن موضع دفع
 الوديعة اليه في ذلك الموضع عند عدم التمسك والحق فان نهى عنه او كان
 الطريق نحو فافا فرفلك المال ضمن واعتبرا بويوسف ومحمد شرطا آخر وهو
 ان لا يكون لها حمل وموتة بخير ان عند محمد هذا اذا بعدت المسافة اما اذا قربت
 فله ان يبا فيها ذكره في الحقايق وقال الشافعي ليس له ذلك على كل حال ولو خطا
 بغيرهما ضمن الا اذا خاف الخروج او الغرق فوضعهما عند جاره او في قنطرة
 وان حبسها بعد طلب دينها فادرا على التسليم او محمد ما بعده اي بعد طلبه فيلزم
 معه لان التأثير للجور بعد طلبه لا للجور عند اذ يجوز ان يكون الجور عند بعد
 طلب الظالم ثم اقربها او لا وان جهل المودع الوديعة عند الموت يصير غاصبا وخطا
 بماله او مال اخر حتى لا يثبت ولا يسيل للمودع عليه عنده وكذا عند ما ان خطاها بالخطا
 جنبها وان خطاها بجنبها وموغي مانع شركة ان شاء عندها وان كان مانعا فعند
 اني يوسف يجعل الاقل تابعا للاكثر اعتبارا للغالب اجزاء وعند محمد شركة بكل
 لان الجنس لا يغلب الجسد او تعدى قلبه ثوبها او ركب دابتها وانفق بعضها
 ثم خلط مثله ما بقي في دار امر به في غيره ضمن وان اختلطت بلا فعله اشترك ولو
 ازال التعدي زال ضمانه خلافا لشافعي ومعه زوال الضمان زوال ما يؤدى اليه
 عند علاكها وانما قلنا هذا لان زوال الحقيقة لا يمكن لان حقيقة الضمان بعد الهلاك وبعد
 لا يمكن الازالة ولا يدفع الى احد المودعين قسطه بغيبة الآخر خلافا لهما قال في الحجة
 منهم من حقق الخلاف في التكيل والموزون خاصة وقيل الخلاف في الكار والاول شبه
 بالصواب واختاره في الهداية ولا احد المودعين دفعها الى الآخر فيما لا يقسم و
 دفع نصفها فقط فيما يقسم اي ان كانت الوديعة مما لا يقسم يحفظها احدهما بالثمن
 الآخر وان كانت مما يقسم لا يجوز لاحدهما ان يدفعها الى الآخر للحفظ بل يقسمان
 فيحفظ كل واحد نصفه هذا عنده وعندهما يجوز الدفع الى الاخر فيما يقسم ايضا و

صدر الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

تابع الشريعة

هذا هو الحق في هذه المسألة
 والله اعلم بالصواب

ضمن دافع الكل النصف لا قابضة لان مودع المودع لا يضمن عنده ولو نهى
 عن الدفع الى عياله فدفع الى من له بدنه والى من لا بد له منه كدفع الدابة الى
 عبده ونهى كحفظه النساء الى عرسه لانه لو امر بحفظها في بيت معين من دافعها
 في اخر منها هذا اذا لم يكن بين البيتين تفاوت ظاهر بان كان في احدهما عور
 ظاهر ولذلك قال ان لم يكن له خلاف ظاهر ولو اودع المودع فملكته ضمن الاول
 فقط وقال لا يضمن المالك ايا شاء وان ضمن الاخر رجوع الى الاول لهما ان المالك لم يرض
 بامانة غيره فكون الاول متعديا بالتسليم والثاني بالقبض فحسب بينهما ولم انه
 قبض المال من يدايه لان بالدفع لا يضمن ما لم يفارقه لحضوره فلا يتعدى منها
 فاذا فارق فقد ترك الحفظ الملتزم فضمنه بذلك وكذلك واما الثاني فمستمر على
 الحالة الاولى ولم يوجد منه صنع كما اذا ألقت الدرع في ثوب غني ولو اودع
 الغاصب ضمن ايا شاء وهذا بالاتفاق ولو اودع كل من رجلين الفاع ثالث انه لم
 اودعه اياه فنكل لهما اي يحجزا عن البيعة خلفه القاضي لكل واحد فنكل عن
 التحليف لهما ولائهما بقاء القاضي بالتحليف جاز والاولى عند الشراح ان يقرع
 بينهما نفي التهمة الميلر وعند النكول الاول لا يقضي به حتى يحلفه الثاني ليكتشف وجه
 القضاء على مولها او لاحدهما خلافا لما اذا اقر لاحدهما فانه يحكم به له لان الاقرار
 حجة ملزمة بنفسه والتكول لا يكون الا بالقضاء ولهذا لا تكلف الا باليمين
 فهذا والقاضي عليه لهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما سواء ببذله او باقراره
 وذلك حجة في حقه ويصرف اليهما صار قاضيا نصف حق كل واحد بنصف الآخر
 فيقر منه **كتاب العارية** هي في الشئ يملك منفعة بالابل وقال الكوفي والشافعي
 اي اباحة الانتفاع بملك الغير ونحن نقول انها تنبذ على التملك لانها ما يخصه من
 من العارية وهي العطية في الثمار بالتمليك من غير عوض ثم استعمال في المنفعة لذلك
 فاقضت تملكها وهذا يعقد بلفظ والمنافع قابلة للتمليك كالوصية بخدمة العبد
 ويصح باعدها ويصح تملك المنفعة اسم العطية التي تستغنى الانسان بها زمانا ثم يرد لها
 فيكون كمنعها من التملك

صدر الشريعة

تابع الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

والداد بالجهة كونه سببا
 لثبوت الملك لا كونه سببا
 للحكم فلا يجوز ان يقال ان قضاة
 الحكم يتوقف على جهة لان
 الحكم انما يكون بالجهة ولو كان
 جهة بقضاء بلانهم الدورية

صدر الشريعة

ما سبب ان تملك

المنفعة لا عوضا بل بغيره

كقوله عارية مشقة

البيعة

واذا ريد بها فادى ملك العين

والا يبق على كل موضع خارج

قال في العارية
 الثاني في التملك
 الثالث في التملك
 الرابع في التملك
 الخامس في التملك
 السادس في التملك
 السابع في التملك
 الثامن في التملك
 التاسع في التملك
 العاشر في التملك

منفعة المطلوبة منها عادة فقدرنا في معنى العارية وعمرى سكنى اي دار كان
 عمرى سكنى فعمرى مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره اعمرها لك عمرى والعمرى
 جعل الدار لاحد مدة عمره وسكنى تميم ويرجع المعير فيها متى شاء ولا يضمن بلا تعد
 ان ملكك خلا فالشافعي ومحل الخلاف ان يملك في غير حالة الانتفاع اذ لو ملك في حالة
 الانتفاع لا يضمن بالاجماع وكذا لو ملك فيها لا بالانتفاع في احد قوليه وفي قوله الآخر
 يضمن كذا في الحقايق ولا توجب لان الشيء لا يضمن ما فوقه فان اجر ما قطع من
 المعير ولا يرجع على آخر والمستاجر عطف على الضمير المنصوب في ضمنه ويرجع على
 موجه ان لم يعلم انها عارية دفعا لضرر الغرور بخلاف ما اذا علم ويعار ما اختلف
 استعماله او لا ان لم يعين استعماله ان عار شيئا ولم يعين من سفع به فاستعمل
 ان يعين سواء اختلف استعماله كزئوب الدابة او لم يختلف كالحمل عليها وما اختلف
 ان عين اي ان عين من يتفع به فان لم يختلف استعماله يعين وان اختلف لا
 الموجب اي المستاجر ان يعين مطلقا ان لم يعين الموجب من يتفع به وان لم يعينه
 ما لا يختلف استعماله فقط ان عينه وعند من قال العارية ابا حنة الانتفاع بملك
 الغير ليس المستعير الاعارة لان الباح له لا يملك الا باحة بخلاف من ملك المنافع
 فان له ان يملكها غيره فمن استعار دابة او استأجر مطلقا له ان يحمل ويعمل بها
 للحمل ويركب ويركب ويا فعل تعين وضمن بغيره وان اطلق الانتفاع فالوقت
 والنوع انتفع ما شاء اي وقت وان قيد ضمن بالطلاق الى شئ فقط التقييد اما ان يكون
 في الوقت فقط او في النوع فقط او فيها فان عمل على موافقة التقييد فظاهر وان قال
 فان كان الخلاف الى مثل او الى غير لا يضمن والى شئ يضمن وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر
 اي ان وافق او خالف الى مثل او غير لا يضمن والى شئ يضمن ورد ما الى اصطبل ملكها
 او مع عبده او اجيره مسانحة او مساندة بخلاف اجير مياومة اذ ليس في عياله فيضمن
 بالتسليم اليه فذلت المسئلة على ان المستعير لا يملك الايداع او مع اجير بها او عبده يقوم
 على دابته او لا من اذ على الاصح تسليم قبالة ملك بعده لا يضمن كذا مستعار غير تقييد الدار

صدر الشريعة

نابع الشريعة

مالك فان من اتقن كالجو موصوف لا يرد الا الى العين بخلاف رد الوديعة والمعصوب
 الى دار مالكها فان من لا يكون تسليمه بل لا يرد الى المالك وعارية التقديس والمكيل
 والموزون والمعدود قرض فيضمن لو ملكته في يده قبل الانتفاع وانما كان قرضا لان
 العارية تملك المنافع ولا يمكن الانتفاع بها الا بائنه ملك عينا فاقضى تملك العين
 ضرورة وذلك بالتميز او بالقدرة والقرض اذا تميزا فثبتت قالوا من اذ اطلق الا
 اما اذا عين الاجرة بان استعار دابة لم يعير بها تميزا او يميز بها وكذا لم يكن قرضا
 ولا يكون له الا المنفعة المسماة وصح اعارة الارض للبناء والغرس وله ان يرجع عنها
 او يكلف قطعها ولا يضمن ان اطلق اي لا يضمن المعير ما نقص من البناء والغرس بالقطع
 ان كانت الاعارة مطلقة اي في موقعة وضمن ما نقص بالقطع ان وقت الاعارة
 ورجع عنها قبل ذلك الوقت وانما يضمن للغرور وفي صورة الاطلاق ما غره بغيره
 حيث اعتمد على الاطلاق وكذا الرجوع قبله اي قبل الوقت المعهود لان فيه خلف العهد
 ولو اعاد للزرع لا يؤخذ به يحصد وقت اوله لان للزرع نهاية معلومة وفي التكرار
 مراعاة الحقيق بخلاف الغرس اذ ليس له نهاية معلومة واجرة رد المنعار والغصون
 والمستاجر على المستعير والغاصب والموجب لان الرد واجب على الاولين والاجرة
 الرد بخلاف الثاني فان الواجب عليه التمكن والتحلية وهو الرد ويكتب المعار قد
 اطعنى ارضك لا اعترقني اذا اعيت للزراعة من اعاد ارضا بغيرها للزراعة انك
 اطعنى عنده لان لفظ الاطعام ادل على المراد لانها تختص الزراعة والاعارة تنظمها
 وغير ما كالبناء وكحجره وقال لا يكتب انك اعترقني لان الاعارة موضوع له والكتابة
 بالبيع شوع اول **كتاب الميراث** في الشريعة تملك مال الحال بلا عوض لم يقل تملك عيني
 لان العين قد لا يكون مالا وانما زاد قيد الحال احترازا عن الوصية وتتعدد لم يقل وصح لان الصوة
 امرا خروا بالانعقاد لها شرايطان صادفها تصح والانتفاء فاسدة والكلام منها
 في بيان انعقاد ما بالفاظ مخصوصة بوجوبه وتحت واعطيت واطعنتك من الطعام
 فان الاطعام اذا نسب الى ما يطعم عينه كان مبة واذا نسب الى ما لا يطعم عينه

صدر الشريعة

منه ما تبين ان تملك العين
 غير مخصص في البيع والهبة منه

اي وقت

نابع الشريعة

منه ما تبين ان تملك العين
 فيها صدر الشريعة حيث قال
 لان الرد واجب على الاولين
 عند طلب المالك من المستعير

نابع الشريعة

نابع الشريعة

صدر الشريعة

كالارض تكون عارية وجعلت منك لا فالحرف اللام للملك واعلم انك وجعلته لك
 عمري لقول عم من اعمر عمري فهو للمعد ولو رثته من بعده بخلاف ما اذا قال داري
 لك عمري سكنى جعله عارية على ما تر وجعلتك على هذه الدابة بنيتها وكسوتك هذا
 الثوب وداري لك مبة تسكنها لان قوله تسكنها مشورة وليس بنفسه وموتنيبه
 على المقصود وفي مبة سكنى لان قوله سكنى غير تفسير لما قبله فتكون عارية
 او سكنى مبة اي داري لك بطريق الكسوة حال كون السكنى مبة او موصوبة او سكنى
 النخل اسم من النخل اي الاعطاء تقديره جعلتها نخلية ثم قوله سكنى يمين او سكنى صدقة اي
 داري لك بطريق السكنى حال كون السكنى صدقة او صدقة عارية اي داري لك حال كونها
 صدقة بطريق العارية فعارية تميم فهم منها المنفعة او عارية مبة اي داري لك بطريق
 العارية حال كونها مبة فلما قال عارية فهم منها المنفعة فعنا ما حال كون النافع موصوبة
 لك عارية مبتدأ خبره قدم ويقم بالقبض الكامل الا ان الحال تختلف بحسب محل الوسيلة
 والقبض الكامل في المنقول ما يناسبه وفي العقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار فقبضها
 والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة احواله وذلك بالقسمة وفي ما لا يحتملها يتبع قبض الكل
 ونصحه ان قبض في مجلسها بلا اذن وبعده به لان الهبة دليل الاذن لان دلالتها مشددة
 فلا يصح القسك بها في احدى الصورتين دون الاخرى بل لان القبض بمنزلة القبول
 في الهبة من حيث انه يتوقف عليه ثبوت حكمه وهو الملك فيكون الايجاب منه تسلط
 على القبض بخلاف ما اذا قبض بعد الاختراق لاننا اثبتنا التسليط فيه لما قاله بالقبول
 القبول مقيد بالحاجة فكذلك ما يلحق به كمشاع لا يقسم اي الذي اذا قسم لا تبقى منفعة
 كالحج والحمام والبيت الصغير لا يقسم خلافا لما في لسانه انه عقد ملكك في
 في المشاع وغيره كالبيع بانواعه ولنا ان القبض منقوض عليه في الهبة فشرط
 كاله والمشاع لا يقبله الا بضم غير اليه وذلك غير موصوب ولا فرق عندنا بين
 ان يهب من الشريك وبين ان يهب من الاجنبي والمفسد هو الشيوع المقارن
 لا الشيوع الطاري كما اذا وصفت ثم رجعت في البعض الشايح او استحق البعض

تاج الشريعة
 صدر الشريعة

هذا هو الوجه في
 رد المحتار
 صدر الشريعة

المشايخ بخلاف الرمن فان الطار ايضا مفسد فيه فان قسم اي بعد ما وصفت
 النصف المشاع مثلا وسلم صح لان تمامها بالقبض ولا شيوع عنده وان وصفت
 دقيقا في بزاود منها في مسم او ان طعن او اخبر وسلم وكذا السمن في اللبن لان
 الموصوب معدوم وقت الهبة والمعدوم ليس محل للملك بخلاف المشاع ومبته لين
 في ضرع وصوف على غنم وزرع وتخل في ارض وتنفذ في تحيد كالمشاع اي لا يجوز
 مبة هذه الاشياء لكن ان فصلت عن ملك الواسب وقبضت نصحه ومبته
 ما مع الموصوب له بلا قبض جديد وما وصفت لطفلة بالعقد وما وصفت اجنبي بقبض
 عاقلا او قبض ابية او جن او وحي احد ما او ام موصوعا او اجنبي برتيه وموصوعه او
 زوجها لها بعد الزمان اي زوج الصغير الموصوب لها لاجلها لكن بعد الرقاف
 وصح مبة اثنين دار الواحد لان الكل يقع في يده بلا شيوع وعكس لا مناعه
 وعندنا تصح لانها مبة الجمل اذ التملك واحد فلا يتحقق الشيوع كما اذا رهن
 من رجلين ولان مناهية النصف من كل واحد فثبت الشيوع بخلاف الدمن
 لان حكم الحبس ويثبت لكل منهما مالا تصدق عشرة على غنيين فلانه لا يصح
 عنده وكذا اذا وصفت لهما الشيوع وعندنا تصح لان الصدقة على الغني يراى بها
 الهبة مجازا والهبة لاثنتين جائز لعدم الشيوع عندنا وصح على فقيرين لان
 يراى بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع وكذا لو وصفت العشرة لهما لان الهبة
 على الفقير صدقة **باب الرجوع** فيها من وصفت ثم رجعت لقولهم الواسب
 احول لهبته ما لم يثبت اي ما لم يعوض وقال الشافعي لا يصح الا في مبة الوالد لولده
 لقولهم لا يرجع الواسب في مبة الا الوالد فيما يهب لولده ونحن نقول المراد
 نفى الاستبداد في الرجوع واثباته للوالد لانه يملكه للحاجة ويسقط ذلك رجوعا ومنه
 الزيادة متصلة كبناء وعرض ومنه لا منفصلة كولد وارث وعقر وموت احد
 العاقرين وعوض اضيف اليها ولو من اجنبي بنحو خذ عوض مبيتك او مبيتك
 قبض طو وصفت ولم يصف رجعت كل مبة فيه اشارة الى انه ليس بعوض حقيقة

تاج الشريعة

صدر الشريعة
 تاج الشريعة

وما قيل لا ينبغي ان يرجع
 ان يرجع اليه لان الثابت صحة
 رجوع الوالد وانما لا ينبغي لانه

صدر الشريعة

بل هو عليك مبتدأ ولهذا يشترط فيه القبض ويجوز باق من الموموب من جنسه
 في المقدرات وخروجها من ملك الموموب له والزوجية وقت الهبة فلو ووب
 لها ثم نكحها رجع ولو ووب لها ثم ابان لا وقربة المحمية خلافا لما في قوله
 على ما مر وملك الموموب وضابطها حروف ذم فيه فالزال الزيادة
 والميم الموت والعين العوض والحاء الخرج والزاء الزوجية والفاء القرابة
 والهاء الهلاك ورجع في استحقاق نصف الهبة بنصف عوضها في استحقاق
 نصف العوض حتى يرد ما بقي وقال زفر يرجع بالنصف اعتبارا بالعوض
 الاخر ولنا انه يصلح عوضا لكل من الابتداء وبالا استحقاق ظهر انه لا عوض له
 الا ما لا انه يقدر لانه ما سقط حقه في الرجوع الا ليس له كل عوض ولم يلم فلم
 ان يردده ولو عوض نصفه رجع ما لم يعوض فلو باع نصفها او لم يبع شيئا رجع
 في النصف لان له الرجوع في الكل ففي النصف اولى ولا يصح الابتداء او حكم قاض
 فلو اعتق اى الموموب له الموموب بعد الرجوع قبل القضاء صح ولو منع
 اى منع الموموب له الموموب عن الواجب بعد ما رجع قبل القضاء او بعد
 فذلك لم يضمن لان ايد غير مضمونة الا اذا طلب بعد القضاء فنعم مع القدة
 على التسليم لانه تعدد ومو مع احدهما اى الرجوع مع التراخي افضاء القاضى
 من الاصل لا مبة للواسب فلم يشترط قبضه وصح في المشاع فان تلف الموموب
 اى في يد الموموب له فاستحق فضمن الموموب له لم يرجع على وامبه لانه
 عقد تبرع فلا تحقق فيها السلامة وهو غير عامل له والغدر وفي ضمن عقد
 المعاوضة سبب الرجوع لاني غيره وهو بشرط العوض مبة ابتداء بشرط قبضها
 اى قبل العوضين وبطل بالشيوخ بيع انتهاء اى عند القبض فيرد بالعيب
 وخيار الرؤية ويثبت الشفعة وقال زفر والشا فعي موبيع ابتداء وانتهاء لان
 فيه معنى البيع والعبرة في العقود للمعاني ولنا انه اشتغل على حديث فجمع بينهما
 ما امكن عللا المشهتين فكون ابتداءه معتبرا بلفظه فيجوز فيه احكام الهبة و

في بيعه بالشفعة

انتهاءه معتبرا بعناؤه فيجوز فيه احكام البيع ولا تنافي بين حكمها لان الهبة من
 حكمها تاتى الملك الى القبض وقد يتراخي عن البيع الفاسد والبيع من حكمه اللزيم
 وقد يغلب الهبة لازمة بالتعويض **فصل** ما ووب امته الاحلها او على ان
 يرد ما عليه او يعقها او مستولدا او ووب دارا او تصدق بها على ان يرد عليه
 منها شيئا صححت وبطل استثناءه وشروطه لان هذه الشروط تخالف مقتضى
 العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها قيل فيه اشكال فانه اراد به الهبة بشرط
 العوض فهي والشروط جائزان فلا تستقيم قوله سطل الشروط وان اراد به ان يعوض
 عنها شيئا من العين الموموبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا
 ونحن نقول المراد هو الثاني ولا تكرار لان في عبارة العوض مغلظة الصحة كالا يخفى
 ثم انه لا فرق بين ان يكون الشيء الذي شرطه او كونه عوضا قدرا معلوما او لا
 لان كلامهما يخالفان مقتضى العقد ولو اعتق اخذتم منها صححت اى الهبة لانه يبيع
 الحسن على ملكه فاشبه الاستثناء ولود بده ثم ومبها لان الحمل في ملكه فلم يكن شيئا
 الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه لمكان التدبير فتبقى مبة المشاع او مبة شئ مشغول
 بملك الملك ومن قال لغت بها اذا عد فهو كذا وانت منه برى فهو باطل لان التعلق
 الصريح في الابراء لا يصح وجاز العري للمعدة حال حيوتة ولورثته بعده ومن جعل داره
 له مدقعه واذا مات يرد عليه هذا الشرط باطل على ما دل عليه حديث المار ذكره
 وبطل الرقبي الرقبى اسم من الرقوب ومومن الانتظار كانه ينتظر موته ومن ان من فذلك
 فهو كذا لانه تعليق التملك يحظر وقال ابو يوسف يصح لانها تملك الحال واشتراط
 الاستعداد بعد موته فرجع الاختلاف الى تفسير ما والصدقة كالهبة لا تصح الا بقض
 ولا في شايع يقسم لانها تبرع كالهبة فيلزم فيها ما يلزم في الهبة ولا عود فيها لانت
 المقصود الثواب وقد حصل وكذا اذا تصدق على فقرا استعانا لانه يقصد على الفقير
 الثواب وكذا اذا ووب للفقير لمقصود **كتاب الاجارة** قال الواحدى
 قال الاخفش من العرب من يقول اجرث غلامى اجرا فهو ما جاوره اجرا

زيلعي
 صدر الكتاب
 في وصية
 قد ووب
 فخره
 فخره

صدر الشريعة

فهي مودرو أجرته على فاعلته فهو مودرو قال المبرد اجرت داري وملوكي
 غير مودرو واجرت مودرو والاول اكثر ايجارا واجارة الى من كلام الواحد ذكره النووي
 في تهذيب الاسماء في اللغة اسم للاجرة كاجارة كاجارة وفي الشرع عليك نفع بعوض
 والمعلومية في البدلين انما هي شرط في الصحاح منها ومطلق الاجارة ينتظم الفاسدة
 دين او عين او منفعة قال في باب اجارة النافع بالنافع من الجريد المنفعة
 اذا قولت بحسبها لم يصح العقد ان يستاجر ذراعا بنافع دار وان قولت
 بغير جنسها جاز كما استاجر الدابة بخدمة العبد وقال الشافعي يجوز في الفصيلين
 ويعلم النفع بذكر المدة كسكني الدار ودراعة الارض مدة كذا طالت او قصرت كسكني
 في الوقف لا يصح فوق ثلاث سنين في المختار ذكر بعض ما يخفى في شرح حيل الخلفاء
 الحيلة لجواز الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقدوا عقودا متفرقة كل عقد على
 سنة فيكون عقد الاقل لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال صاحب الذخيرة
 هذه الحيلة عندى ضعيف لان من لم يجوز الاجارة الطويلة على الوقف انما لم يجوز صيانة
 للوقف عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يد المتاجر مدة طويلة والناس يرونه
 يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلبهم انه ملكه فيشهدونه لو ادعاه يوما من الدهر
 فيبطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان تكون الاجارة معقودا بعقد واحد
 وبين ان تكون بعقود متفرقة ولا يذهب عليك ان الفرق بينهما واضح فانه اذا
 كانت الاجارة بعقود متفرقة لتتولى الوقف ان يفسخ الاجارة اذا خاف بطلان
 الوقف من جهة ما ذكر لانها غير لازمة في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت
 بعقد واحد ففهم الضعف من ضعف الفهم وذكر العار كصبي الثوب وحياطنه
 وحمل قدر معلوم على دابة مسافة علت وبالاشارة كنقل هذا الى غنم ولا يملك
 الاجارة بالعقد خلا فالشافعي لا خلاف في ان وجوبها بسبب كان وجوب
 تسليم المنفعة بسبب نعم انكر اصحابنا وجوبها عقيب العقد وقالوا انها يجب
 بالعقد مؤجلا موقو فاعلى تحقق احد الآتي ذكر ما وفي عبارة الهداية اشارة الى

في تهذيب الاسماء في اللغة اسم للاجرة كاجارة كاجارة وفي الشرع عليك نفع بعوض والمعلومية في البدلين انما هي شرط في الصحاح منها ومطلق الاجارة ينتظم الفاسدة دين او عين او منفعة قال في باب اجارة النافع بالنافع من الجريد المنفعة اذا قولت بحسبها لم يصح العقد ان يستاجر ذراعا بنافع دار وان قولت بغير جنسها جاز كما استاجر الدابة بخدمة العبد وقال الشافعي يجوز في الفصيلين ويعلم النفع بذكر المدة كسكني الدار ودراعة الارض مدة كذا طالت او قصرت كسكني في الوقف لا يصح فوق ثلاث سنين في المختار ذكر بعض ما يخفى في شرح حيل الخلفاء الحيلة لجواز الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقدوا عقودا متفرقة كل عقد على سنة فيكون عقد الاقل لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال صاحب الذخيرة هذه الحيلة عندى ضعيف لان من لم يجوز الاجارة الطويلة على الوقف انما لم يجوز صيانة للوقف عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يد المتاجر مدة طويلة والناس يرونه يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلبهم انه ملكه فيشهدونه لو ادعاه يوما من الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان تكون الاجارة معقودا بعقد واحد وبين ان تكون بعقود متفرقة ولا يذهب عليك ان الفرق بينهما واضح فانه اذا كانت الاجارة بعقود متفرقة لتتولى الوقف ان يفسخ الاجارة اذا خاف بطلان الوقف من جهة ما ذكر لانها غير لازمة في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد ففهم الضعف من ضعف الفهم وذكر العار كصبي الثوب وحياطنه وحمل قدر معلوم على دابة مسافة علت وبالاشارة كنقل هذا الى غنم ولا يملك الاجارة بالعقد خلا فالشافعي لا خلاف في ان وجوبها بسبب كان وجوب تسليم المنفعة بسبب نعم انكر اصحابنا وجوبها عقيب العقد وقالوا انها يجب بالعقد مؤجلا موقو فاعلى تحقق احد الآتي ذكر ما وفي عبارة الهداية اشارة الى

في تهذيب الاسماء في اللغة اسم للاجرة كاجارة كاجارة وفي الشرع عليك نفع بعوض والمعلومية في البدلين انما هي شرط في الصحاح منها ومطلق الاجارة ينتظم الفاسدة دين او عين او منفعة قال في باب اجارة النافع بالنافع من الجريد المنفعة اذا قولت بحسبها لم يصح العقد ان يستاجر ذراعا بنافع دار وان قولت بغير جنسها جاز كما استاجر الدابة بخدمة العبد وقال الشافعي يجوز في الفصيلين ويعلم النفع بذكر المدة كسكني الدار ودراعة الارض مدة كذا طالت او قصرت كسكني في الوقف لا يصح فوق ثلاث سنين في المختار ذكر بعض ما يخفى في شرح حيل الخلفاء الحيلة لجواز الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقدوا عقودا متفرقة كل عقد على سنة فيكون عقد الاقل لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال صاحب الذخيرة هذه الحيلة عندى ضعيف لان من لم يجوز الاجارة الطويلة على الوقف انما لم يجوز صيانة للوقف عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يد المتاجر مدة طويلة والناس يرونه يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلبهم انه ملكه فيشهدونه لو ادعاه يوما من الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان تكون الاجارة معقودا بعقد واحد وبين ان تكون بعقود متفرقة ولا يذهب عليك ان الفرق بينهما واضح فانه اذا كانت الاجارة بعقود متفرقة لتتولى الوقف ان يفسخ الاجارة اذا خاف بطلان الوقف من جهة ما ذكر لانها غير لازمة في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد ففهم الضعف من ضعف الفهم وذكر العار كصبي الثوب وحياطنه وحمل قدر معلوم على دابة مسافة علت وبالاشارة كنقل هذا الى غنم ولا يملك الاجارة بالعقد خلا فالشافعي لا خلاف في ان وجوبها بسبب كان وجوب تسليم المنفعة بسبب نعم انكر اصحابنا وجوبها عقيب العقد وقالوا انها يجب بالعقد مؤجلا موقو فاعلى تحقق احد الآتي ذكر ما وفي عبارة الهداية اشارة الى

في تهذيب الاسماء في اللغة اسم للاجرة كاجارة كاجارة وفي الشرع عليك نفع بعوض والمعلومية في البدلين انما هي شرط في الصحاح منها ومطلق الاجارة ينتظم الفاسدة دين او عين او منفعة قال في باب اجارة النافع بالنافع من الجريد المنفعة اذا قولت بحسبها لم يصح العقد ان يستاجر ذراعا بنافع دار وان قولت بغير جنسها جاز كما استاجر الدابة بخدمة العبد وقال الشافعي يجوز في الفصيلين ويعلم النفع بذكر المدة كسكني الدار ودراعة الارض مدة كذا طالت او قصرت كسكني في الوقف لا يصح فوق ثلاث سنين في المختار ذكر بعض ما يخفى في شرح حيل الخلفاء الحيلة لجواز الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقدوا عقودا متفرقة كل عقد على سنة فيكون عقد الاقل لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال صاحب الذخيرة هذه الحيلة عندى ضعيف لان من لم يجوز الاجارة الطويلة على الوقف انما لم يجوز صيانة للوقف عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يد المتاجر مدة طويلة والناس يرونه يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلبهم انه ملكه فيشهدونه لو ادعاه يوما من الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان تكون الاجارة معقودا بعقد واحد وبين ان تكون بعقود متفرقة ولا يذهب عليك ان الفرق بينهما واضح فانه اذا كانت الاجارة بعقود متفرقة لتتولى الوقف ان يفسخ الاجارة اذا خاف بطلان الوقف من جهة ما ذكر لانها غير لازمة في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد ففهم الضعف من ضعف الفهم وذكر العار كصبي الثوب وحياطنه وحمل قدر معلوم على دابة مسافة علت وبالاشارة كنقل هذا الى غنم ولا يملك الاجارة بالعقد خلا فالشافعي لا خلاف في ان وجوبها بسبب كان وجوب تسليم المنفعة بسبب نعم انكر اصحابنا وجوبها عقيب العقد وقالوا انها يجب بالعقد مؤجلا موقو فاعلى تحقق احد الآتي ذكر ما وفي عبارة الهداية اشارة الى

في تهذيب الاسماء في اللغة اسم للاجرة كاجارة كاجارة وفي الشرع عليك نفع بعوض والمعلومية في البدلين انما هي شرط في الصحاح منها ومطلق الاجارة ينتظم الفاسدة دين او عين او منفعة قال في باب اجارة النافع بالنافع من الجريد المنفعة اذا قولت بحسبها لم يصح العقد ان يستاجر ذراعا بنافع دار وان قولت بغير جنسها جاز كما استاجر الدابة بخدمة العبد وقال الشافعي يجوز في الفصيلين ويعلم النفع بذكر المدة كسكني الدار ودراعة الارض مدة كذا طالت او قصرت كسكني في الوقف لا يصح فوق ثلاث سنين في المختار ذكر بعض ما يخفى في شرح حيل الخلفاء الحيلة لجواز الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقدوا عقودا متفرقة كل عقد على سنة فيكون عقد الاقل لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال صاحب الذخيرة هذه الحيلة عندى ضعيف لان من لم يجوز الاجارة الطويلة على الوقف انما لم يجوز صيانة للوقف عن البطلان فان الوقف اذا بقي في يد المتاجر مدة طويلة والناس يرونه يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلبهم انه ملكه فيشهدونه لو ادعاه يوما من الدهر فيبطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان تكون الاجارة معقودا بعقد واحد وبين ان تكون بعقود متفرقة ولا يذهب عليك ان الفرق بينهما واضح فانه اذا كانت الاجارة بعقود متفرقة لتتولى الوقف ان يفسخ الاجارة اذا خاف بطلان الوقف من جهة ما ذكر لانها غير لازمة في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد ففهم الضعف من ضعف الفهم وذكر العار كصبي الثوب وحياطنه وحمل قدر معلوم على دابة مسافة علت وبالاشارة كنقل هذا الى غنم ولا يملك الاجارة بالعقد خلا فالشافعي لا خلاف في ان وجوبها بسبب كان وجوب تسليم المنفعة بسبب نعم انكر اصحابنا وجوبها عقيب العقد وقالوا انها يجب بالعقد مؤجلا موقو فاعلى تحقق احد الآتي ذكر ما وفي عبارة الهداية اشارة الى

حيث قال وقال الشافعي بملك

ان الدار

ان المراد من الوجوب المنفي من مانعة الملك ومن غفل عنه تعسف في توجيه قوله
 بل بتعجيلها او بشرطه من اذا لم يكن مضافا ذكر في وقف الخاتمة واجمعوا على
 ان الاجر لا يملك في الاجارة المضافة باشتراط التعجيل او بالتمكن من استيفاء النفع
 فهم منه بطريق الدلالة ووجوبها عند الاستيفاء بل نقول لما وجبه بالتمكن من
 الاستيفاء وهو يتقدم على الاستيفاء لم يجز ان يجب به كيلا يلزم تكرار الوجوب
 فوجب لدار قبضت ولم سكنها ويقط بالعصب بقدر فوت ملكه ولا وجوب
 طلب الاجر للدار والارض كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد لانه بمنزلة
 التأجير والدابة لكل مرحلة وقال زفر لا يجب الا بعد انتهاء السفر وللقصارة
 والحيطة اذا تمت وان عمل في بيت المتاجر انما قال هذا لانه اذا عمل في بيت
 المتاجر فرق الثوب بعد ما خاط بعضه فله الاجرة بقدر العمل فكان هذا
 مظنة ان يتوهم ان الاجرة تجب بقدر العمل اذا كان في بيت المتاجر مطلقا
 فدفعه بما ذكر وجه الفرق انه بالسرقة انتهى عمله على البعض وهو معلوم
 بالنسبة الى الكمل فوجب ما عمل بخلاف ما اذا لم يبينه العمل على البعض فانه
 لا يمكن ان يطلب الاجرة بكل عمل قليل ولا تقديره بالايعاض فيتوقف الطلب
 على العمل ولا يخفى بعد اخراجه من التنوير فان احترق يعني من غير فعله بعد اخراجه
 ومو في بيت المتاجر فله الاجر لانه صار ملما بالوضع في بيت ولا غرم لانه لم يترك
 منه الحيانة وقال لا يغرم مثل دقيقه ولا اجرة لانه مضمون عليه فلا يبرأ الا بعد
 حقيقة التسليم وان شاء ضمنه الخبز واعطاه الاجر وقبلة لا ويعدم ذكر في غاية
 البيان اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا قال في شرح
 الطحاوي قال ابو حنيفة في مثل ما مضى من لانه ما جئيت براء بتقصير في القلع من
 التنوير فانه ضمنه قيمته بخبروا اعطاه الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن له اجر والطبع
 بعد العرق اعتبارا للعرق ولضرب اللبن بعد اقامته وقال الاستحقاق حتى يخرجه
 ان الشئ مخرج وهو تنضيد وضم بعضه الى بعض من تمام عمله وعنده موزا يد كالتفكر

صدف قال الشافعي بملك
 تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

منه الواضع له اخطأ
 فيها تاج الشريعة حيث قال
 فيه لا يلزم فيها منقصة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

بأنه ما بالاجماع لان الجمل لم ينتقص ولز في الثاني فانه عنده له الاجر في الطعام و
 الكتاب وصح استيجار دار او كان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف
 فيها الكف فيصرف اليه اذا المتعارف كالشروط وانه لا يتغابن فيصح العقد
 لانه لا ينتظم قوله وله كل عمل سوى مومن البناء كالقصور بل لان الاصل ان كل
 لا يضر البناء يستحقه بطلان ولو عين الساكن له ان يكنه غير لان التقييد
 مفيد لعدم التفاوت بخلاف ما لو عين اللابس او الراكب عند استيجار الثوب
 او الدابة فانه ليس له ان يلبس غيره ويركب غيره للتفاوت في اللبس والركوب
 وله ذلك ان اعم بان قال علي ان يلبس او يركب من شاء وان ابره بان يذكر شيئا
 يدل على واحد العموم والخصوص لا الالبس بعض الاشخاص وركوبه غير معلوم عرفا
 لينصرف مطلق العقد اليه بل لكل متعارف ومما يقع فيه التفاوت عالم بين
 لا يصير العقود عليه معلوما فلا يحكم بالجواز من الذخيرة وان سمى نوعا وقد جرد
 الدابة نحو كونه بئر فله حمل مثله ضرا او اقل كالشعير الاخر كالمخ وضمن باردا فجرد
 وقد ذكر ركوبه اي ركوب المستاجر من غير ذكر الرديف نصف قيمتها بلا اعتبار
 الفعل لان الدابة بعض حمل الراكب الخفيف لجهله بالفروسية ونحوه عليه ركوب
 الثقيل لعمله بها وبالزيادة على حمل ذكر ما زاد الثقل لانه عطف بما موما ذون فيه غير
 ما ذون فيه والسبب الثقيل فانقسم عليها ان الحاققت يعني الحقاقت الدابة
 حمل الاثنين في المسئلة الاولى وحمل المشروط وما زاد في الثانية والاكل قيمتها اي ان لم
 تطلق الدابة ما ذكر يضمن المستاجر كل قيمتها كعطيتها بصره وكبحه يقال كبح الدابة
 بلها ما اي جذبها الى نفسه لتقف ولا تجرى يعني يضمن بهلاك الدابة بسبب الضرب
 والكيخ كل قيمتها وما عنده وقال لا اذا فعل فعلا متعارفا بلا ان الموجه ذكره
 في الحقايق وجواز ما عا استوجرت اليه ولو ذابا وجاينا ورد بها اليه بالجر عطف على
 جواز ما اي يضمن جواز الدابة عن موضع استاجرت اليه ثم ردها الى ذلك الموضع
 وان كان الاستيجار ذابا وجاينا انما قال هذا نغيا لما قيل انه انما يضمن اذا استاجرهما

من مال الذي يبيع
 في مال الذي يبيع
 في مال الذي يبيع

ويفيق بقوله ما ذكره في العون وهذا اذا ضرب اللبس في ملك المستاجر اما اذا ضرب
 الاجير في ملك نفسه لا يجب الاجر عنده الا بالعد عليه بعد اقامته وعند ما بالعد
 عليه بعد التمتع ذكره في الحقايق ومن لعله اثر في العين سواء كان ذلك الاثر
 مالا كالنشاء والبيض في عمله فصار يقصر بهما ولم يكن مالا كالنسيج والصبغ وهذا
 لان القاييم بالثوب لون الصبغ لا عينه ذكره في المبسوط والمضار وورد لكل من النوعين
 مثلا فقال كصباغ وقصار يقصر بالنشاء والبيض له حسبها للاجر قال في المبسوط
 والاصل ان كل جبر يكون اثر عمله قايما في المعول كالنشاء والقصار والصباغ و
 القتال فله حق الحب لان المعقود عليه الوصف الذي احدثه في الثوب وهو
 قائم فتكون له ان يجبه ببدله وكل من ليس لعمله اثر في المعول كالحال فانه لا يستحق
 الحب لان المعقود عليه نفس العمل ولم يبق بعد الفراغ منه فلا يكون له ان يحب
 فان حبب فضاع فلا غرم ولا اجر وقال العين كانت مضمونة قبل الحب
 فكذا بعده لكنه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة غير معول ولا اجر له وان شاء ضمنه معولا
 وله الاجر وله ان يغير متعدي في الحب فبقي امانة كما كان ولا اجر له لانه المعقود
 عليه قبل التسليم ومن لا اثر لعمله كالحال والملاح وغسل الثوب لا حبس له الا اذا
 الاثر فان له حق حبس لا استيفاء الجعل ولا اثر لعمله لانه كان على شرف الهلاك وقواجا
 فكانه باعه منه فله حق الحب وقال زفر ليد له حق الحب سواء كان لعمله اثر ام لا
 ولما اطلق له العمل لم يجر غير الا اذا قيد بيده كما اذا اجره ان يحيط بيده ولا
 الجبر يعني ان مات بعضهم وجاء من بقي اجره بحسابه وملاذه اذا كانا معلومين
 وحكي عن الفقيه اني جعفر ان تاويل المسئلة اذا كانت المؤنة سقسان العدد اما اذا
 كانت مؤنة الكل ومؤنة البعض سواء فانه يجب الاجر كما ملكت في الجامع الصغير
 البرماني ولا اجر لما ملكت الكتاب للجواب ولا لما ملكت الطعام ان رده للموت خلا فالحال في الاول
 فانه له اجر الدواب لانه او في بعض العقود عليه وموقع المسافة ولها مات
 المعقود عليه نقل الكتاب وقد نقصه ولو ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يستحق الاجر

بأنه ما بالاجماع لان الجمل لم ينتقص ولز في الثاني فانه عنده له الاجر في الطعام و
 الكتاب وصح استيجار دار او كان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف
 فيها الكف فيصرف اليه اذا المتعارف كالشروط وانه لا يتغابن فيصح العقد
 لانه لا ينتظم قوله وله كل عمل سوى مومن البناء كالقصور بل لان الاصل ان كل
 لا يضر البناء يستحقه بطلان ولو عين الساكن له ان يكنه غير لان التقييد
 مفيد لعدم التفاوت بخلاف ما لو عين اللابس او الراكب عند استيجار الثوب
 او الدابة فانه ليس له ان يلبس غيره ويركب غيره للتفاوت في اللبس والركوب
 وله ذلك ان اعم بان قال علي ان يلبس او يركب من شاء وان ابره بان يذكر شيئا
 يدل على واحد العموم والخصوص لا الالبس بعض الاشخاص وركوبه غير معلوم عرفا
 لينصرف مطلق العقد اليه بل لكل متعارف ومما يقع فيه التفاوت عالم بين
 لا يصير العقود عليه معلوما فلا يحكم بالجواز من الذخيرة وان سمى نوعا وقد جرد
 الدابة نحو كونه بئر فله حمل مثله ضرا او اقل كالشعير الاخر كالمخ وضمن باردا فجرد
 وقد ذكر ركوبه اي ركوب المستاجر من غير ذكر الرديف نصف قيمتها بلا اعتبار
 الفعل لان الدابة بعض حمل الراكب الخفيف لجهله بالفروسية ونحوه عليه ركوب
 الثقيل لعمله بها وبالزيادة على حمل ذكر ما زاد الثقل لانه عطف بما موما ذون فيه غير
 ما ذون فيه والسبب الثقيل فانقسم عليها ان الحاققت يعني الحقاقت الدابة
 حمل الاثنين في المسئلة الاولى وحمل المشروط وما زاد في الثانية والاكل قيمتها اي ان لم
 تطلق الدابة ما ذكر يضمن المستاجر كل قيمتها كعطيتها بصره وكبحه يقال كبح الدابة
 بلها ما اي جذبها الى نفسه لتقف ولا تجرى يعني يضمن بهلاك الدابة بسبب الضرب
 والكيخ كل قيمتها وما عنده وقال لا اذا فعل فعلا متعارفا بلا ان الموجه ذكره
 في الحقايق وجواز ما عا استوجرت اليه ولو ذابا وجاينا ورد بها اليه بالجر عطف على
 جواز ما اي يضمن جواز الدابة عن موضع استاجرت اليه ثم ردها الى ذلك الموضع
 وان كان الاستيجار ذابا وجاينا انما قال هذا نغيا لما قيل انه انما يضمن اذا استاجرهما

صدر الشريعة

بأنه ما بالاجماع لان الجمل لم ينتقص ولز في الثاني فانه عنده له الاجر في الطعام و
 الكتاب وصح استيجار دار او كان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف
 فيها الكف فيصرف اليه اذا المتعارف كالشروط وانه لا يتغابن فيصح العقد
 لانه لا ينتظم قوله وله كل عمل سوى مومن البناء كالقصور بل لان الاصل ان كل
 لا يضر البناء يستحقه بطلان ولو عين الساكن له ان يكنه غير لان التقييد
 مفيد لعدم التفاوت بخلاف ما لو عين اللابس او الراكب عند استيجار الثوب
 او الدابة فانه ليس له ان يلبس غيره ويركب غيره للتفاوت في اللبس والركوب
 وله ذلك ان اعم بان قال علي ان يلبس او يركب من شاء وان ابره بان يذكر شيئا
 يدل على واحد العموم والخصوص لا الالبس بعض الاشخاص وركوبه غير معلوم عرفا
 لينصرف مطلق العقد اليه بل لكل متعارف ومما يقع فيه التفاوت عالم بين
 لا يصير العقود عليه معلوما فلا يحكم بالجواز من الذخيرة وان سمى نوعا وقد جرد
 الدابة نحو كونه بئر فله حمل مثله ضرا او اقل كالشعير الاخر كالمخ وضمن باردا فجرد
 وقد ذكر ركوبه اي ركوب المستاجر من غير ذكر الرديف نصف قيمتها بلا اعتبار
 الفعل لان الدابة بعض حمل الراكب الخفيف لجهله بالفروسية ونحوه عليه ركوب
 الثقيل لعمله بها وبالزيادة على حمل ذكر ما زاد الثقل لانه عطف بما موما ذون فيه غير
 ما ذون فيه والسبب الثقيل فانقسم عليها ان الحاققت يعني الحقاقت الدابة
 حمل الاثنين في المسئلة الاولى وحمل المشروط وما زاد في الثانية والاكل قيمتها اي ان لم
 تطلق الدابة ما ذكر يضمن المستاجر كل قيمتها كعطيتها بصره وكبحه يقال كبح الدابة
 بلها ما اي جذبها الى نفسه لتقف ولا تجرى يعني يضمن بهلاك الدابة بسبب الضرب
 والكيخ كل قيمتها وما عنده وقال لا اذا فعل فعلا متعارفا بلا ان الموجه ذكره
 في الحقايق وجواز ما عا استوجرت اليه ولو ذابا وجاينا ورد بها اليه بالجر عطف على
 جواز ما اي يضمن جواز الدابة عن موضع استاجرت اليه ثم ردها الى ذلك الموضع
 وان كان الاستيجار ذابا وجاينا انما قال هذا نغيا لما قيل انه انما يضمن اذا استاجرهما

تأخذ الشريعة
 تأخذ الشريعة

من مال الذي يبيع
 في مال الذي يبيع
 في مال الذي يبيع

بأنه ما بالاجماع لان الجمل لم ينتقص ولز في الثاني فانه عنده له الاجر في الطعام و
 الكتاب وصح استيجار دار او كان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف
 فيها الكف فيصرف اليه اذا المتعارف كالشروط وانه لا يتغابن فيصح العقد
 لانه لا ينتظم قوله وله كل عمل سوى مومن البناء كالقصور بل لان الاصل ان كل
 لا يضر البناء يستحقه بطلان ولو عين الساكن له ان يكنه غير لان التقييد
 مفيد لعدم التفاوت بخلاف ما لو عين اللابس او الراكب عند استيجار الثوب
 او الدابة فانه ليس له ان يلبس غيره ويركب غيره للتفاوت في اللبس والركوب
 وله ذلك ان اعم بان قال علي ان يلبس او يركب من شاء وان ابره بان يذكر شيئا
 يدل على واحد العموم والخصوص لا الالبس بعض الاشخاص وركوبه غير معلوم عرفا
 لينصرف مطلق العقد اليه بل لكل متعارف ومما يقع فيه التفاوت عالم بين
 لا يصير العقود عليه معلوما فلا يحكم بالجواز من الذخيرة وان سمى نوعا وقد جرد
 الدابة نحو كونه بئر فله حمل مثله ضرا او اقل كالشعير الاخر كالمخ وضمن باردا فجرد
 وقد ذكر ركوبه اي ركوب المستاجر من غير ذكر الرديف نصف قيمتها بلا اعتبار
 الفعل لان الدابة بعض حمل الراكب الخفيف لجهله بالفروسية ونحوه عليه ركوب
 الثقيل لعمله بها وبالزيادة على حمل ذكر ما زاد الثقل لانه عطف بما موما ذون فيه غير
 ما ذون فيه والسبب الثقيل فانقسم عليها ان الحاققت يعني الحقاقت الدابة
 حمل الاثنين في المسئلة الاولى وحمل المشروط وما زاد في الثانية والاكل قيمتها اي ان لم
 تطلق الدابة ما ذكر يضمن المستاجر كل قيمتها كعطيتها بصره وكبحه يقال كبح الدابة
 بلها ما اي جذبها الى نفسه لتقف ولا تجرى يعني يضمن بهلاك الدابة بسبب الضرب
 والكيخ كل قيمتها وما عنده وقال لا اذا فعل فعلا متعارفا بلا ان الموجه ذكره
 في الحقايق وجواز ما عا استوجرت اليه ولو ذابا وجاينا ورد بها اليه بالجر عطف على
 جواز ما اي يضمن جواز الدابة عن موضع استاجرت اليه ثم ردها الى ذلك الموضع
 وان كان الاستيجار ذابا وجاينا انما قال هذا نغيا لما قيل انه انما يضمن اذا استاجرهما

صدر الشريعة

قلت نعم لكن في السنة آتة قد بها مدة الاجارة لاني السنة المعروفة فالحزور
في الزم واللازم غير محذور واجارة الحمام والحمام والظير باج معين بطعامها
وتسوتها وقال لا يجوز للجهاالة ومو القياس وله ان الجهاالة لا تنفض الى المنازعة
لان العادة التوسعة على الاظهار شفقة على الاولاد ومواسحة وان ولد زوج وطبها
لا في بيت المتاجر لان البيت في يده فله المنع عن الوطى فيه وله في نكاح ظامر
فصحتها ان ياء ذن بها وان اقرت بنكاحه لا اى ان كان النكاح ظامرا بين الناس
او يكون عليه شهود فللزواج فسخ الاجارة صيانة محبة اما ان علم النكاح باقرارها
لا ولا مدرك الصبي فصحها ان مرضت او حبلت لان لبنها يضرب بالولد وعليها غسل
الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودمنه لا ثمن شيئا منها ومو واجره على ابويه وان ارضعته
بلبن ثنائة او عذته بطعام ومضت المدة فلا اجر ولم يصح للاذان والاقامة
والحج وتعليم القرآن والفقه والغناء والنوح والملاهي وعسب التيس ويقو
اليوم بصحتها تعليم القرآن والفقه الا صل عندنا انه لا يجوز الاجارة على الطاعات
والمعاشي كمن لا وقع الفتور في الامور الدينية يفتى بصحتها في تعليم القرآن
والفقه تحزرا عن الانداس ويجبر المتاجر على ما قيل ويجب به وعلى الخلوة المبررة
الخلوة بفتح الحاء الغيرة لمجة مدينة تهدي الى المعلنين على رؤس بعض سور القرآن
سميت بها لان جرت بامداد الخلوى وعلى لغة تتعلمها امل ما وراء النهر
ولا اجارة المشاع الا من الشريك وقال تصح اجارة المشاع من الشريك وغيره
موقول الشافعي ثم عدم الصحة عنده يحتمل معنى البطلان حتى لا يجب بالاستعمال
شيء ومو اختيار البعض ويحتمل الفساد حق يجب اجرا المثل ومو الصحيح والقوى
على قوله ذكره في الحقايق ولودفع الى اخر عز لا ينسخه بنصفه او استأجره محلا
ليجمل عليه زاد بعضه او ثورا يطحن بئله بعض دقيقه من ايسر قفنا الحان لانه
جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله او رجلا اى استأجر رجلا ليخبره كذا اليوم بكذا
وقالا صحيح ويقع العقد على العمل وذكر الوقت للتجديد تصحها للعقد عند انعقد

صدر الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

الجمع بينهما فيرتفع الجهاالة له ان المعقود مجهول لان ذكر الوقت يوجب كون
تسليم النفس في ذلك اليوم وذكر العمل يوجب كونه معقودا عليه ولا يبرح
ونفع المتاجر في الثاني ونفع الاخير في الاول فنفضي الى المنازعة هذا اذا اخرج
الاجر واما اذا وسطه فذكر الاول محلا كان او وقتا وذكر الاجر بعده يتم العقد فكان
ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا للتجديد وان كان عملا فليبان العمل في ذلك
الوقت فلا يفسد العقد ذكره في الخاتمة او ارضاء بشرط ان يشيها لانه سقي اثر بعد
انقضاء المدة وانه ليس من مقتضيات العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين
وما نذا حاله بوجوب الفساد ثم قيل المراد بالتثنية ان يرد ما مكروبه ولا شبهته
في فساد وقيل ان يرد ما مرتين وهذا في موضع يخرج الارض الربيع بالكراب مرة
والمدة سنة واحدة وان كانت ثلث سنين لا تنق لتثنيته منفعة كذا في الهداية او كذا
انهار ما ليس المراد من الانهار الحداويل بل الانهار العظام مو الصحيح لانه سقي منفعة
في العام القابل او يسر فها لان منفعة سقي بعد انقضاء العدة الا اذا كانت المدة طويلة
فلا سقي لفعلة اثر بعد المدة او كان الربيع لا يحصل الا به اذ قد دخل تحت مقتضى العقد
او يزرعها بذر راحة ايضا اخرى فسدت خلافا للشافعي لان المنافع بمنزلة
الاعيان عنده فكون بيع الجسد بالجسد يدا بيد وعندنا ليس كذلك فكون بيع الجسد
بالجسد ساء بخلاف استيجار على ان يكرها ويزرعها او سقيها ويذرعها لان هذا شرط
نقضه العقد وان لم يذكر ذراعها او ما يزرع فيها لم يصح ان يزرعها بان قال ازرع فيها
ما شئت بخلاف الدار فان استيجار ما يقع على السكنى على ما مر فان استأجر ما وقع الاجر
عاده صحيحا هذا استحسان وجهه ان الجهاالة ارتفعت قبل تمام العقد وعند زفر
لا يعود صحيحا لانه وقع فاسدا ولا ينقلب جائزا ومو القياس ومن استأجر
محلا الى المصو لم يسم حمله وحرر المعتاد فنفي لا يصح لان العين المتاجر امانة وان
كانت الاجارة فاسدة وان بلغ فله السهم استحقاقا كما ذكرنا في المسئلة السابقة
وان خاصا قبل الذرع او احرر نقض اى سقض القاضي العقد فعا للفساد لا ينفذ

فانه لا قدرة لاحد عاده على ان يعمل غدا او بعد غد
صدر الشريعة

صدر الشريعة

فلا وجه لذكر صدر الشريعة
من الشريعة خصوصا بعد تعين
المعنى الثاني عند تفسير التثنية

صدر الشريعة

من الارض ما لا يجرى الربيع
الا بالسرقه ذكره في التبيين

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

فلا تارة لفساد الاجارة
في ذلك فلم يصح من قال ان
الاجارة فاسدة فان قيل امانة

منها هو الوجه لا ما ذكر في الهداية
ماتان ذكرنا اننا نفع ايضا صحفة
لواحد لا تتأخر بصورتها في امر لا يشا
والثالث من

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

صدر الشريعة
صدر الشريعة
صدر الشريعة

[illegible]

اليوم واجرتله
ان خاطمه
فذكر في البسوط

كان اجرا لمثل زايلا على نصف درهم لا تجب الزيادة هذا في الاصل وفي الجاهل الصغير
لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح هو الا قول لان المسمى في الغد
نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة اجرا لمثل لا يزداد على المسمى وان خالفه في اليوم
الثالث فاجرا لمثل لا يزداد على نصف درهم عنده والصحيح واما عندهما فالحق
انه ينقص من نصف درهم يزداد عليه ذكره في العناية ولا يفر بعبد مستأجر للخدمة
للا بشرط ولا يتردد مستأجرا ما عمل عبد محجور لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيح
استحسانا لان الفساد لرعاية حق المولى وبعد الفراغ رعاية حقه في الصحة ووجوب
الاجرة ولا يضمن اكل غلة عبد غصبه فاجر يوفيه غصب عبدا فاجر العبد نفسه
فاخذ الغاصب الاجر فاكله فلا ضمان عنده وقالا موضوعا لانه اكل مال المالك بغير اذنه
وله ان الضمان يجب بالتلاف مال محرز لان التقويم به وهذا غير محرز في حق الغاصب
لان العبد لا يحزر نفسه فكيف يحزر ما في يده وصح للعبد قبضها وياخذ ما مولا قائمة
لانه وجد عين ماله واما صح قبض العبد عندهم لانه ما ذون له في التصرف على اعتبار
الفراغ سالما ولو استأجر عبدا شهرين شهرا باربعة و شهرا بخمسة صح والاول باربعة وعلم
الحال ان قال مستأجر لعبد مرضى هو او ابق في اول المدة وقال المولى في آخره
الاختلاف في جريان ماء الطاحونة وانقطاعه وصديق اى مع اليمين رب الثوب
في امرك ان تعلمه قباء او تصبغه احمر لا خير قال اسرى بما عملت لان الاذن
يستفاد من رب الثوب وفي عملت لي مجانا لا صانع بل اجرا لانه يتكرر تقوم عمله
اذ هو يتقوم بالعقد ويتكرر الضمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل حريفا اى
خليطه فله الاجر والا فلا لان سبق ما بينهما بعين جهة الطالب باجر حريفا على
معتادهما وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجرة فالقول قوله
اعتبارا بالظاهر والقياس ما قاله ابو حنيفة والجواب عن استحسانهما ان الظاهر
للدفع والحاجة الى الاستحقاق والله اعلم **باب** فسخ الاجارة متى فسخ
يجب فوات النفع كخراب الدار وانقطاع ماء الارض والريح او اخله كرض

فيه اشارة الى ان يرفع
ما ذكره ابو يوسف ايضا
اعتبارا بالظاهر

المرضا او العبد او غيره
صدر الشريعة

ان قلعه لانه في
المرضا او العبد او غيره
صدر الشريعة

العبد و دبر الدابة اما قال لانه اختار قول عامة المشايخ وهو عدم انفساخ
العقد بالعقد وهو الصحيح نص عليه في الذخيرة واما لا يفسخ للاسكان لا انتفاع
بوجه آخر لانه غير لازم بل ان المنافع فانت على وجه يتصور عدد ما ذكره في
الهداية فلو انتفع بالعيب او ازال المولى العيب سقط خياره اى خيار المتأجر
وبخيار الشط والرؤية وبالعقد قال الشافعي لا يفسخ بالاجيرين ومولزوم
ضر لم يفسخ بالعقد ان بقي كافي سلون وجع ضرر من استوجبه يطبخ وليتمها لانه
انما لم يفسخ بالدين لا يفسخ الا بغير ما اجر لانه يلزم ضرر الجسد باعتباره قد لا يصدق
على عدم مال آخر وسفر مستأجر عبد للخدمة مطلقا او في المصرفان الاستحسان للخدمة
مطلقا بتقييد الخدمة في المصرفان قال المولى لاسافر وامر على الاجارة فلو فسخ
ان يفسخ وان اراد المستأجر ان يخرج العبد فله وجوب الفسخ اما اذا اراد المولى
بخرجه فليس للامتناء جرح حق الفسخ وا فلاس مستأجر كان ليخرج وخياط المتأجر
عبد الحياط فترك عمله اى للا فلاس وهذا في خياط يعمل برأس ماله اما الذي ليس
له مال ويعمل بالاجر فلا يثقف في حقه العذر فان راس ماله اربعة ومقراض وبراء
مكرى الدابة من سفره بخلاف برادى المكاري والفرق بينهما ان العقد من طرف
المكرى ماع لمصلحة السفر فمن ما يفوت تكن المصلحة فلا يمكن الزامه لاجل الامتناء
ومن طرف المكاري ليس كذلك فبدوه بدا من العقد قصدا فلا اعتبار له وترك
خياطة مستأجر عبد ليخيط ليكمل في الصوف متعلق بترك وانما لم يكن عذرا لانه
ان يعقد الخياطة في ناحية من الدكان ويعمل الصوف في ناحية اخرى وبيع ما أجره
وتفسخ بموت احد عاقلين عقد ماله وان عقد لغيره فلا كافي ولو
الوصي ومتولى الوقف **باب** ما حرق حصيدا رضى مستأجر فاحرق
شئ في ارض جاره لم يضمن لان هذا تسبب وشرط الضمان فيه التعدي وقال
شمس الائمة السرخسي هذا اذا كانت الريح ساكنة حين او قد انار ثم تحركت
لانه لا صنع له في تحريكها واما اذا كانت مضطربة ينبغي ان يضمن لانه يعلم انها لا

وقد عذر استوجب
قار في الذخيرة في العذر اذا
تحقق تنفسه الاجارة بنفسه
العذر او عذر الى الفسخ
بجدا من في شي من الكتب
الكتب متعارضة في بعضها
الى ان لا يفسخ بغير العذر
وبه اخذ بعض المشايخ وفي
ثماها يشهد الى انها يحتاج
فيها الى الفسخ وعليه عامة
المشايخ وهو ما يحتاج

لم يترك الحياط وقد ذكر صاحب
الهداية لانه يختلف باختلاف
العرف نص عليه في السوطات

تاج الشريعة

صدر الشريعة

نصف فكان مديرا او مضى على الكتابة وسعى في ثلث قيمته او ثلثي البذل ان مات سيده
 فقيل اي ان مات المولى ولا مال له سواء وقدا اختار المص على الكتابة او لم يختار
 شيئا فهو بالخيار بين العائيتين المذكورتين وان كان ثلثا بدل الكتابة اكثر
 من ثلثي قيمته لغاية في هذا التحيب فان ثلثي بدل الكتابة مؤجل والاخر مخرج على وجه
 وعينه بخلاف الاكثر المؤجل على الاقل المعجل وعلى قولها كالا لما بين حال وموحد
 كله لعدم تجري الاعناق فيلزمه اقلها لعدم الغاية في التحيب واستيلاد مكاتبته
 اي ولدا مكاتبته فادعى المولى الولد نصيبا ام ولد ومضت عليها او عجزت وصارت
 ام ولداي تخيير بين ان تمضي على الكتابة وتؤدي البذل فتعتق قبل موت المولى
 وبين ان تعجز نفسها فتعتق بعد موت المولى وان مضت على الكتابة فلها ان تأخذ
 العقر من سيدها وكتابة ام ولده وعنتقت بموته بجانا ومديرة فيسعى في ثلثي
 قيمته او كل البذل في موت سيده مع ما عنده وعند ابي يوسف يسعى في الاقل
 منها وعند محمد في الاقل من ثلثي القيمة وثلثي البذل اما الخيار عنده ففرض التجري
 وقد مر في موضعه واما المقدار فمحمد يقول انه قابل البذل بالكل وقد سلم لها الثلث
 بالتدبير وما يقول ان جميع البذل وقع في مقابلة الثلثين لان الظاهر ان الان
 لا يلتزم المال في مقابلة ما يستحق حريته وصلاحه مكاتبته على نصف حال من بدل مؤجل
 والقياس ان لا يصح لانه اعتياض عن الاجل بالمال ووجه الاستحسان ان الاجل
 في حق المكاتب مال له ووجه لانه لا يقدر على الاداء الا به وبذل الكتابة ليس بالامانة
 حتى لا تصح الكفالة به فاعتدلا وان مات مريض كاتب عبده فيه اي في مرض الموت
 على اكثر من قيمته قال في الحقايق التقدير ليس بلازم بل المراد ان بدل الكتابة اكثر
 قيمته باجل ولا مال له غيره ورده ورثته ادى ثلثي البذل حالا وباقية مؤجلا واستوفى
 اي خسر العبد بين الامرين المذكورين منا عند ما وعند محمد خسر بين ان يؤدي
 ثلثي القيمة حالا والباقي الى تمام البذل مؤجلا وبين ان يمتنع فيسرق لان الرضا
 ليس له التأجيل في ثلثي القيمة اما في ما وراه يصح له الترك فيصح التأخير ولها

في ثلثي قيمته لغاية في هذا التحيب فان ثلثي بدل الكتابة مؤجل والاخر مخرج على وجه وعينه بخلاف الاكثر المؤجل على الاقل المعجل وعلى قولها كالا لما بين حال وموحد

اي ولداي تخيير بين ان تمضي على الكتابة وتؤدي البذل فتعتق قبل موت المولى وبين ان تعجز نفسها فتعتق بعد موت المولى وان مضت على الكتابة فلها ان تأخذ العقر من سيدها وكتابة ام ولده وعنتقت بموته بجانا ومديرة فيسعى في ثلثي قيمته او كل البذل في موت سيده مع ما عنده وعند ابي يوسف يسعى في الاقل منها وعند محمد في الاقل من ثلثي القيمة وثلثي البذل اما الخيار عنده ففرض التجري

صدر الشريعة

يتمه ٢١٠
صدر الشريعة

يتمه ٢١٠

ان جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبذل فلا يصح التأخير في ثلثه
 وفي نصف قيمته اي فيما اذا كان البذل نصف القيمة مثلا اي في سيلة موت المولى
 الذي كاتب عبده على بدل مؤجل ادى ثلثها حالا او استرق لان الخيار يقع
 في المقدار وفي التأخير فاعتبر الثلث فيهما وان قال حر لسيدته كاتب عبدك
 على كذا وشط العتق بادائه او لا اي سواء قال ان اذيت فهو حر او لم يقل
 ففعل وادى الحر عتقا اما في صورة الشط فظاهر واما في الاخرى فالقياس
 ان لا يعتق وفي الاستحسان يعتق لانه يتوقف على قبول العبد الغائب فيما يرض
 وهو وجوب البذل عليه لاني ما ينفعه وموضعه اداء القابل البذل ولم يرجع اي
 لا يرجع المؤدى الى العبد لانه متبرع في الاداء وان قبل العبد فهو مكاتب وان
 كوتب حاض وغايب وقبل الحاضر فاي ادى جبرا وعتقا صورتهما ان يقول كاتبني
 بالغ على نفسي وعلى فلان ففعل وقبل الحاضر فالقياس ان يصح في حصة الحاضر
 وفي حصة الغائب يتوقف على قبوله ووجه الاستحسان ان الحاضر اضاف العقد
 الى نفسه فجعل نفسه اسبلا والغائب تبعه فصح كما يصح على الاولاد بالتبعية
 فانها قبل جبر اما الحاضر فلان كل البذل عليه واما الغائب فلانه ينال به شرف
 الحرية وان لم يكن البذل عليه فصار كغيره من اذى الدين يجبر المدين
 على القبول ل حاجته الى استخلاص عيونه وان لم يكن الدين عليه ولم يرجع على
 لانه متبرع في حق الآخر بخلاف غير الرمن فانه يرجع على المستعير وان ادى بغير
 امره لانه يضطر في الاداء لانه يحاق في تلف ماله في يد المدين ولا يتمكن من تخليص
 العين عنه الا باداء الدين وقبول الغائب لقولان العقد نفذ على الحاضر وان كوتبت
 امه وطفلان لها وقبيلت فاي ادى لم يرجع وعتقا كما في السيلة الاولى
 كتابة العبد المشترك احد شركي عبدا اذن للاخر بكتابة حصته
 اي حصته الآخر بالف وقبضه ففعل وقبض بعضه فذاله اي للقابض ان عجز
 من اعنده واصله ان الكتابة متجذبة على قوله فكون تفصيلا على نصيبه وفاتية

الاذن انه ان لم ياذن فله حق الفسخ فبالاذن لا يبقى ذلك واذن لشريكه البعض
اذن للعبد بالاداء اليه فكون متبرعا في نصيبه على القابض فكون له وعندهما
الكتابة غيب متجزية فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اصيل
في البعض وكبير في البعض والمقبوض مشترك بينهما فبقي كذلك بعد العجز مكتوبة
لرجلين جاءت بولد فادعاه احدهما ثم جاءت باخر فادعاه الاخر فعجزت فمهرام
ولد للاول ومن نصف قيمتها ونصف عقربها وشريكه عقربها وقيمة الولد
وموولده بيا نه لما ادعى احدهما الولد صحت دعوته لقيام الملك له فيه فصار
نصيبه ام ولد له لان الكتابة لا تقبل النقل من ملك الى ملك فقط بمومية الولد على
نصيبه كما في المدبرة المشتركة وان ادعى الثاني ولدهما الاخير صحت دعوته ايضا لقيام
ملكه فامرهم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وتبين ان الجارية كلها
ام ولد للاول لانه زال المانع من الانتقال ووطئه سابق ويضمن نصف قيمتها لانه
ملك نصيبه لا استكمال الاستيلاء ونصف عقربها لوطئه جارية مشتركة ويضمن شريكه
كامل عقربها وقيمة الولد ويكون ولده لانه بمنزلة الغرور لانه وطيها كان ملكه قائما
ظاهرا او ولد الغرور ثابت النسب منه حتى بالقيمة ولكنه وطئ ام ولد الغيب
حقيقة فيلزمه كمال عقربها ومذا قوله وقال امي ام ولد للاول ولا يجوز وطئ الاخر
لانه لما ادعى الاول الولد صارت كلها ام ولد له لان امومية الولد يجب تكميلها بالاداء
ما يمكن وقدا يمكن بفسخ الكتابة لانها قابلة له فيفسخ فيما لا يتضرر به المكاتب ويبقى
الكتابة فيما وراءه بخلاف التدبير لانه لا يقبل الفسخ واذا صارت كلها ولدا لثاني
وطئ ام ولد الغيب فلا يثبت نسب لولده ولا يكون حرا عليه بالقيمة بخلافه لا يجب
الحد للشبهة ويلزمه جميع العقر لان الوطئ لا يغري عن احد الغرامتين ويضمن الاول
لشريك نصف قيمتها بالكتابة على قياس قول ابي يوسف والاول من نصف قيمتها
ومن نصف ما بقي عليها من بدل الكتابة على قياس قول محمد واذا انفسخت الكتابة
في حصص الشريك عندهما قبل العجز فكلها مكتوبة للاول بنصف البدل عند الشخ

١٥٥
اي منصور بطل البدل عند عامة المشايخ وان رجع العقر اليها صح اي قبل
العجز لان الكتابة ما دامت باقية فحق القبض لها الاختصاص بما فيها فغيرها و
اعوانها وان لم يطع الثاني ودبر ما فعجزت بطل تدبيره ومهرام ولد للاول
والولد له ومن لشريكه نصف عقربها ونصف قيمتها لانه تنب بالعجز لانه ملك
نصيب الشريك وقت الاستيلاء والتدبير وقع في غير ملكه بخلاف النسب
لانه يعتمد الغرور فان حررها اي المكتوبة المشتركة احدهما غيبا فعجزت من
نصف قيمتها لشريكه ورجع به عليها مزا عنده وعندهما لا يرجع ومذا ميني على ان
السكوت اذا ضمن العقر يرجع عنده لا عندهما عبد لرجلين دبره احدهما ثم حرره
الاخر يلزمه او عكسا اي حرره احدهما ثم دبره الاخر اعتق المدبر واستسعى فيهما اي
في الصورتين او ضمن شريكه في الاول فقط مزا عنده ووجهه ان التدبير يتجزى عند
فدبر احدهما يقتصر على نصيبه لكن بفسده نصيب الاخر فثبت خيرة الاعتاق
والتضمين والاستسعاء كما هو مذموم فان اعتق لم يبق له خيار التضمين والاستسعاء
واعتاقه يقتصر على نصيبه لانه يتجزى عنده ولكن يفد به نصيب شريكه فله ان
يضمنه قيمة نصيبه وله خيار الاعتاق والاستسعاء ايضا كما هو مذموم ويضمنه قيمة
نصيبه مدبرا لان الاعتاق صادق المدبر وقدس في باب عتق البعض الاختلاف
في قيمة المدبر فتذكر واذا ضمنه لا يملكه بالضمن لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى
اما المسئلة الثانية فللاخر الخيارات الثلث عنده فاذا دبره لم يكن له خيار التضمين
وبقي خيار الاعتاق والاستسعاء لان المدبر يعتق ويستسعى وقالوا اذا دبره احدهما
فاعتاق الاخر باطل لان التدبير لا يتجزى عندهما فيملك نصيب صاحبه بالتدبير
ويضمن نصف قيمته قنا موسرا كان او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار
والعسر وان اعتقه احدهما فتدبير الاخر باطل لان الاعتاق لا يتجزى عندهما
فيضمن نصف قيمته ان كان موسرا او يبيع العبد ان كان معسرا لان مضاها
اعتاق فيختلف باليسار والعسر **باب الموت والعرضة**

لانه صادف التدبير وموتها

عن نوح ان كان له وجه سيصل لا يجزه الحكم الا بعد ثلثة ايام فان مضت ثلثة ايام ولم يؤدى ذلك النجم حكمه بجزه والاى وان لم يكن وجه سيصل عجزه من عندنا وعندنا يوسف لا يجزه حتى يتوالى عليه نجان وفسخها بطلب سيده اوسيده برضاه وعاد رقم ومات في يده لسيده وان مات عن وفاء اى عن مال يفي ببذل الكتابة لم يفسخ وقال الشافعي يفسخ ويموت عبدا لانه ما ان يثبت بعد الممات مقصورا او يثبت قبله او بعده مستندا لوجه الاول لعدم المحلية او لا الى الثاني لفقد الشرط ومو الاداء ولا الى الثالث لتعذر الثبوت في الحال والشيء يثبت ثم يتنزل ولنا انه عقد معاوضة فلا يتطرح موت احد المتعاقدين ومو المولى فكذا بموت الآخر والجامع بينهما الحاجة الى ابقاء العقد لحياء الحق فينزل حيا تقديرا ويستند الحرية باستناد سبب الاداء الى ما قبل الموت ويكون اذا خلفه كادائه وقضى البذل من ماله وحكم بموته حرًا والارث منه وعق من ولد منه في كتابته انما قال هذا لان من ولد قبل كتابته لا يتبعه او شرًا مأم أو كوثب مو وولده صغيرا او كبير بمرة اى بكتابة واحدة فان الصغير يتبعه ومو مع الكبير جعل الشخص واحد وان لم يترك وفاء فمن ولد في كتابته سعى على نجومه واذا ادى حكم بعق ابيه قبل موته وبعتقه ومن شره ادى البذل حالا او رد رقيقا من عندنا وعندنا الولد المشرى ايضا يسعى على نجوم الاب لانه كوثب بعتية الاب وان شك ولدا من حره ودنيا بقي ببدلها فجنى الولد وقضى به اى بموجب الجنائية على عاقلة امه لم تكن ذلك تعجيزا لابيها لان هذا القضاء يقدر حكم الكتابة لان من قضيتها الحاق الولد بمو الى الام واجاب العقل عليهم كنه على وجهه كمل ان يعق فحجر الولد الى مو الى الاب والقضاء بما يقدر حكمه لا يكون تعجيزا وانما قال دينا لانه لو كان عبدا لا يتامى القضاء باللاحق بالام لا مكان الوفاء في الحال وان اخلص قوم امه وايبه في ولايته فقضى به يقوم امه فهو تعجيز لان القضاء يكون لمو الى الام معناه ان الاب مات رقيقا وانفسخ عقد الكتابة وهذا افضل

هذا هو الوجه في تعجيز الام
هذا هو الوجه في تعجيز الام
هذا هو الوجه في تعجيز الام
هذا هو الوجه في تعجيز الام
هذا هو الوجه في تعجيز الام
هذا هو الوجه في تعجيز الام
هذا هو الوجه في تعجيز الام
هذا هو الوجه في تعجيز الام
هذا هو الوجه في تعجيز الام
هذا هو الوجه في تعجيز الام

صدر الشريعة
فقد لا وجه في تعجيز الام

جند

يجتهد فيه فينفذ ما يلاقيه من القضاء فلهذا كان تعجيزا وطاب سيده ما ادى اليه من صدقة فحجر لتبذل الملك قال العبد بملكه صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه الاشارة النبوية في حديث بريدة رضي الله عنهما لها صدقة ولنا صدقة وان جنى عبد فكتابته سيده جاعلا بها اى بالجنائية فحجر او كاتب اى بجنه مكاتب فلم يقض به اى بموجب الجنائية فحجر دفع او فدى انا خير بين دفعه واداء ارش الجنائية لان هذا موجب جنائية العبد لكن الكتابة كانت مانعة عن الدفع ثم زال المانع بالبحر فعاد الحكم الاصلى وان قضى به عليه مكاتب فحجر بيع فيه لانه دين يباع فيه لا تنال الحق من الرقبة الى القيمة بالقضاء ولا يفسخ بموت السيد وادى البذل الى الورثة على نجومه فان اعتقه بعضهم لاصح لانه لم يملكه فان المكاتب لا يملك باسباب الملك فكذا بسبب الورثة وان اعتقوه مجانا لانه يصير ابراء عن بدل الكتابة فانه حقه وقد جرى فيه الارث واذا ابراء المكاتب عن بدل الكتابة بعق وهذا ابراء اقتضاء تصحيح العتق والاعتاق لا يثبت بابراء البعض فلهذا لم يعق في الصورة الاولى كتاب الفداء من نوعان ولان العتاقه ومو قربة حكيم اى ثابتة بحكم الشرع سبب للارث والعقل ومنه ومم انه نفس الارث فقد وعم وكذا ما ذكرنا انه عبارة عن تناص يوجب يفصح عن ذلك تحقيقه بدون الارث والتناص كما اذا اعتق كافرا مسلما قال في المبسوط ولان المسلم يثبت لمولاه وان كان كافرا لان الولد كالنفس ونسب الكافر قد يكون ثابتا من المسلم وكذلك الولد ولكنه لا يرث لكونه مخالفا له في الملة ولا يعقر عنه لانه باعتبار النص ولا نصرة بين الكافر والمسلم وولاد الموالاة وموان والاه على ان يرثه اذ مات ويعقر عنه اذ جنى واصلة عقد يتم بالايجاب والقبول من الطرفين بالنوع الاول فقال من عتق باعتاق او بفرع له من الكتابة والتدبير والاستيلاء اعلم ان ثبوت الولد بواحد منها لا يتوقف على العتق على ما سياتى الا ان في قدره لا بد من عدم بطلانه ما هو السبب وكثر منها في معرض البطلان ولذلك فرض العتق او يملك قربة اياها بطريق الارث لانه اذا كان

صدر الشريعة
صارت ولا وجه له

صدر الشريعة

صاحب الحقايق
صدر الشريعة

بالشراء ونحوه يدخل في الاقل قولاً له سيداً وان شرط عدمه لان الشرط
 مخالف للنص فينفذ العتق وسطر الشرط لا يقال كيف يكون الولاء بالتدبير والاستيلاء
 للسيد والمدبر وكم الولد انما يعتق ان بعد موت السيد لما عرفت ان الولاء
 ليس بنفس الميراث بل بقرابة حكمه يصلح سبيله وثبوتها بالتدبير والاستيلاء لا يتوقف
 على العتق بموت المدبر والمستولد صرح بذلك في المبسوط حيث قال وذلك الحكم
 في ولاد المدبر وميراثه وولاء ام الولد والمكاتب وميراثهما لان المدبر والمكاتب المستولد
 استحق ولاؤهم لا باشر بالبيت ولو سلم انه ميراث فعنه كونه للمولى انه يستوفي منه
 ديونه وينفذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان كذلك وبما قررنا تبين ان ما تركوه
 في دفع ما ذكر من فرض ارتداد المولى منشاؤه قلة التدبير بل عدم التدرب ومن اعتق
 امته زوجها قد فولدت لا قبل من نصف حوله من وقت الاعتاق فله ولاد الولد لا قبل
 عنه اي ان اعتق ابوه لا ينتقل ولاد الولد من مولى الام الى مولى الاب لان الحمل كان
 موجوداً وقت الاعتاق فخرج اعتاقه قصداً فلا ينتقل من معتقه وكذا لو ولدت
 تؤمين احدهما لا قبل من ذلك لان احدهما كان موجوداً وقت الاعتاق فكذا الآخر
 بناء على ان التوأمين ولدان بين ولادتهما قبل من نصف حوله وان ولدت لاشد
 منه فولد الولد لسيد ما قد عرفت ان الولاء ليس بميراث فصحة ثبوته او لا لمولى الام
 ثم لمولى الاب فان اعتق الاب جده ولاد ولد له اي قومه يعني ان اعتق الاب
 قبل موت الولد لانه ان مات قبل عتقه لا ينتقل ولاؤه من مولى الام واما فرض
 موته بعد موت الاب فلا حاجة اليه لانه غير متردد ان الولاء لجهة كلمة النسب لا نفس
 الميراث بل السبب له عني له مولى مولاة تكس معتقه فولدت فولاداً ولدت لمولاة
 من قولها وقال ابو يوسف ولاؤه لمولى المولاة ترجيحاً لجانب الاب ومما روي في
 العتاق وان كان من جانب الام وانما وضع السيلة في العجي لان ولاد المولاة
 لا تكون في العرب لان لهم شعوباً وقبائل وتناصرهم بها فاعتنت عن الولاء ذكر
 في النهاية واما ما قيل في تعليل لان لهم شعوباً وقبائل فلا ارث لمولى المولاة لانه

صدر الشريعة
 من قال لعتق العتق
 لم يصب اذ العتق من نفسه

في الميراث ما لا يثبت
 من الميراث ما لا يثبت
 من الميراث ما لا يثبت

تاج الشريعة

صدر الشريعة

في الميراث ما لا يثبت
 من الميراث ما لا يثبت
 من الميراث ما لا يثبت

صدر الشريعة

عن الوارث النسيق فليس ينجى لان وجود الوارث المقدم عليه لا يضر وكان هذا التعليل
 غافلاً عما سياتي من قوله واخر عن ذي الرحم والعتق عصبة العصبية من ياخذها
 بقي من صاحب الفرض وكذا الميراث عند عدمه قدم النسبة اي العصبية النسبية
 من اي صنف كان من اصناف الثلاثة المذكورة في كتب الفرائض عليه وموعلي ذي
 الرحم ومومن لا فرض له ويدخل في نسبه الى الميت اني فان مات السيد المعتقد
 لم يقرب خاتمه فانه قد لا يرث كما اذا كان للمعتق عصبية نسبية او اصحاب الفرائض
 لا سقى منهم شيء فان قلت اذ لم يكن له ارث فما اثر ثبوت الولاء قلت اثره يظهر
 في اولاد المعتق ومواليه فان من يثبت له الولاء يرثهم عند عدمه حاجب ومنه ما
 اتضح فساد القول بان الولاء هو الميراث حق الاتصاف لا قرب عصبية اي عصبية
 السيد النسبية على الترتيب الذي ذكر في موضعه وان لم يوجد فلعصبية النسبية
 بشرط الذكورة وانما لم يذكره اكتفاء بانها من قوله ولا اولاد النساء الام اعتق
 كما في الحديث يعني في قوله عليه السلام ليس لسا من الولاء الا ما اعتق او اعتق
 من اعتق او كاتب من كاتب او دبر او دبر من دبر او جزوا معتق
 او معتق معتق اي ليس لسا من الولاء الا من اعتق او ولد من اعتق او ولد من اعتق من
 اعتقته واما ولاد المدبر فقد ثبتت عليه فتدبر ومن قال في مدبر المدبر فخر ذلك
 يعني ارتداد المولى مرتين فقد اخطأ مرتين اما الاولى فقد عرفت فيما سبق واما
 الثانية فلان ارتداد المولى الاول يكفي اذ بعد ما اعتق المدبر الاول بارتياده يجوز
 ان يعتق مدبره بموت مدبره ثم يموت وتولى مدبره حقه قد عاهد مسلماً
 من الفصل لبيان ثاني نوعي الولاء عجي والى غير لم يقدر ان اسلم رجل على رجل
 لانه ليس بشرط انما الشرط كونه عجي على مولى الاعلى وارثه لم يقدر عنه صح ففعل
 اي دية المولى الاسفل ان جنى عليه اي على المولى الاعلى وارثه له وان شرط الارث
 من الجانبين كان كذلك ذكره في التبيين وعند مالك والشافعي لا عبرة لهذا النوع
 من الولاء واخر عن ذي الرحم وله اي للمولى الاسفل النقر عنه اي عن المولى الاعلى

صدر الشريعة
 من قال لعتق العتق
 لم يصب اذ العتق من نفسه

صدر الشريعة
 والاعتق رابنه
 فخرج فخرج العادة لا تحكي
 لان فيه عدولاً لاهلهم الى الميراث

صدر الشريعة

بحضرة وكذا للاخرى للمولى الاعلى التبرى عن ولايته اى ولاد المولى الاسفل بحضرة
 ان لم يعقل عنه وان عقر عنه او عن ولده فلا اى ليدلوا احد منهما ان يتحول
 وشرط ان يكون حرا غير عرق ويتضمن من عدم كونه معتقا ولذلك اكتفى صاحب
 الهداية بذكره وان يكون من عقر عنه بيت المال واما كونه مجهولا بالنسب ففي
 اشتراطه اختلاف المشايخ ذكره في الحقايق والله اعلم **كتاب الكراهات**
 هو في الشئ فعل بوقوعه بغير ايقاع او وقع فلان بفلان بالسوء فيفوت به رضاه
 ولا يفد اختياره او يفد اختيارا مع بقاء املية الكراهة نوعا ان احدهما مفوت الرضا
 وذلك من غير السلطان بتهديا الجسد والضرب واما قلنا من غير السلطان
 اذ يكفي منه مجرد الامر بالتهديد وعيد ذكره في الحائية والثاني يفسد الاختيار
 وذلك بتهديد القتل او قطع العضو او ضرب يخاف منه تلف النفس او العفو
 اعلم ان الكراهة اذا بلغت حدا جبر يفسد الاختيار وذلك عند تلف النفس او
 العضو فان كل امر فيه هذا الخوف فلا امتناع عنه مجبول في طبيعة جميع الحيوانات
 وان لم يبلغ هذا الجبر لا يفد الاختيار لكن قد يفوت الرضا وذلك عند خوف
 الجسد او الضرب ويقال للاول الملمح والثاني غير الملمح وكلاهما لا ينافي الا املية لانها
 بالعقل والبلوغ وشرط خوف المكره ايقاعه بان يغلب على ظنه ان المكره
 يوقعه وذلك عند قدرة المكره على ايقاع ما سدد به سلطانا كان او لصارا وى
 عنه اى حنيفة ان الكراهة لا يتحقق الا من السلطان قال صاحب الهداية في
 مختارات النوازل بعد نقله هذا الخلاف فقد قالوا هذا اختلاف عصر وزمان
 ويكون المكره متلفا نفيا او عضوا او موجبا عما يعدم الرضا هذا يختلف
 باختلاف الناس فان الاثبات في يفتون بكلام خشن والازدول ربما لا يفتون
 الا بالضرب المبرح فان قلت التخصيص لواقع لا وجه للتخصيص الكراهة
 بالسلطان قلت التخصيص الواقع عنه اى حنيفة في الكراهة الملمح يرد شك اليه القول
 المنقول عن المشايخ والمكره ممتنع عما اكره عليه قبله لحقه كالتلافى ماله وانما

في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

صدر الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة

صدر الشريعة
 حبان كان لم يصيب في نسخة



ما يده ولو بوعض او لحق آخر كالتلافى مال الغير او لحق الشئ كشرط الحجر
 فلو اكره بقتل او ضرب شديد او جسد حق باع او اشترى او اقرا او اجر فسخ او
 ابيع لان الكراهة الملمح وغير الملمح بعد زمان الرضا وموشرط لصحة هذه العقود
 وكذا الصحة الاقرار فلذلك صار له حق الفسخ والامضاء ثم ان تلك العقود نافذة
 عندنا يتنا الثلاثة ويملكه المشتري ان قبض وعندها فموقوف فقبل الاجازة
 لا يفد الملك فمن قال ان الكراهة يمنع النفاذ فقد خلع عن سبيل السداد فيصير
 اعتاقه وكذا سائر التصرفات التي لا يمكن نقضها ولو لم قيمة لا لانه نفذح لانه نافذ
 قبله على ما عرفت بل لانه يلزم ح والذروم امر اخر وراه النفاذ اعلم ان بيع
 المكره فاسد عندنا خلافا لغيره لما عرفت انه موقوف والفاصد من قبيل النافذ
 المقابل للموقوف الا انه يخالف سائر البيوع الفاسدة من حيث انه ينقلب
 جائزا بغير المكره ولا سقط في حق الاسترداد وان تداولته الايدي بخلاف
 سائر البيوع الفاسدة لان الفساد من اخلق العبد وحقه تقدم حاجته وان قبض
 منه او سلم طوعا تفرج على ما فهم من التخصيص السابق وموان تام البيع بانقلابه
 صحيحا موقوف على رضاي البايع واجازته بناء على ان الفساد كان لحقه الحق
 الشرع فكانه يقول لا توقف انقلابه على رضاي البايع واجازته فقبضه الثمن
 او تسليم المبيع طوعا تنقلب صحيحا لانه على الرضا والاجازة لزم لم يقبل بعد
 لما عرفت ان بيع المكره نافذة والمعلق على الرضا والاجازة لروحه لانفاذه قال
 في شرح الطحاوى ولو ان المشتري من المكره باعه من آخر ثم باعه الثاني من آخر
 تداولته الايدي فله ان يفسخ العقود كلها وائى عقدا جازة جازت العقود
 كلها لان العقود كانت نافذة الا انه كان له حق الفسخ لعدم الرضا وان قبض
 مكرها لاوردت ان بقي قال في البدايع اما اذا باع مكرها كان البيع فاسدا لان
 حقيقة البيع المبادلة والكراهة يؤثر فيها بالفساد وقال بعضهم لم يذكر في الهداية حكم
 التسليم مكرها لكن ذكر في اصول الفقه ان الكراهة اذا كان على البيع والتسليم يكون

صدر الشريعة
 صدر الشريعة اعتاق العبد
 من صدر تلافى المال
 اخطاء صدر الشريعة في تحقيق
 صدر الشريعة
 من هذا القول خافوا من
 النافذ بقا بل لو فوفوا لانه
 نافذ يكون موقوفا فينطبق
 ما ذكره قول زرارة في نسخة
 قال في غاية البيان البيع قسما
 نافذ وموقوف تنطبق
 تاج الشريعة

التسليم تقصيرا على الفاعل ولا يجعل الفاعل آلة للحاصل في التسليم لانه حمله على تسليم
 المبيع ولو جعل آلة له يصير تسليم المصوب وينقلب البيع غصبا واذا كانت
 التسليم تقصيرا على الفاعل ينبغي ان ينفذ وجب القيمة انتهى وكان هذا القائل
 غافرا عن فقدان الرضا من الفاعل فانه لا يلزم من اقتصار التسليم عليه
 راضيا له فاذكره لا ينبغي ان يصدر عن ميز فضلا عن متميز مثله ثم انه لم يصيب
 في قوله تجب القيمة فانه على تقدير ما ذكره ينبغي ان يجب الثمن لان وجوب القيمة
 حكم فساد العقد انه لا يفسد ولذلك قال ينبغي ان ينفذ بناء على زعمه
 ان بيع المكره على تقدير فساد نافذ ولو اكره البايع لا المشتري وملاك البيع
 في يده اي في يد المشتري ضمن قيمته للبايع اي يجب الضمان عليه وذلك لا ينافي
 كون المكره نجرا كما ان لزوم القيمة عليه في صورة لم تكن من قبيل ذلك فلا حاجة
 الى التاء ويلزم ان قرار الضمان عليه وله ان يضمن ايا شاء من المكره بالكسر و
 المشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقرينه وان ضمن المشتري جاز انما قال
 جاز دون نفذ لا عرفت انما كل شرا بعده لا ما قبله فان المشتري اعم من ان يكون
 شريا او لا او مشتريا ثانيا او ثالثا لو تناسخت العقود فانه ان ضمن المشتري
 الثاني القيمة يصير ملكا له فيجوز كل شرا بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي
 قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه وهذا بخلاف ما اذا اجاز المالك احد
 العقود حيث يجوز الجميع لانه اسقط حق وموانع فعاد الطرائي الجواز وفي
 الضمان يثبت الملك المستند فيستند الى حين القبض لا ما قبله وان اكره على كل
 ميتة او لم خذيرا وشرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكره ملجئا بان لم يكن خوفا على
 النفس او العضو لم يجل وان كان ملجئا بان كان ذلك الخوف سوا كان بقتل وقطع
 او ضرب فان الضرب ايضا قد يوجب ذلك الخوف كما اذا سهر جاحل لان هذه الاشياء
 مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حر ولا ضرورة في اكره
 غير ملجئ فان صبر وقيل انما ياء ثم اذا علم بالاباحة لان في انكشاف الحرمة ففاء لانه قد

روى صدر الشريعة

رد آخر

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان بيع المكره على تقدير فساد نافذ ولو اكره البايع لا المشتري وملاك البيع في يده اي في يد المشتري ضمن قيمته للبايع اي يجب الضمان عليه وذلك لا ينافي كون المكره نجرا كما ان لزوم القيمة عليه في صورة لم تكن من قبيل ذلك فلا حاجة الى التاء ويلزم ان قرار الضمان عليه وله ان يضمن ايا شاء من المكره بالكسر والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقرينه وان ضمن المشتري جاز انما قال جاز دون نفذ لا عرفت انما كل شرا بعده لا ما قبله فان المشتري اعم من ان يكون شريا او لا او مشتريا ثانيا او ثالثا لو تناسخت العقود فانه ان ضمن المشتري الثاني القيمة يصير ملكا له فيجوز كل شرا بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه وهذا بخلاف ما اذا اجاز المالك احد العقود حيث يجوز الجميع لانه اسقط حق وموانع فعاد الطرائي الجواز وفي الضمان يثبت الملك المستند فيستند الى حين القبض لا ما قبله وان اكره على كل ميتة او لم خذيرا وشرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكره ملجئا بان لم يكن خوفا على النفس او العضو لم يجل وان كان ملجئا بان كان ذلك الخوف سوا كان بقتل وقطع او ضرب فان الضرب ايضا قد يوجب ذلك الخوف كما اذا سهر جاحل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حر ولا ضرورة في اكره غير ملجئ فان صبر وقيل انما ياء ثم اذا علم بالاباحة لان في انكشاف الحرمة ففاء لانه قد

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان بيع المكره على تقدير فساد نافذ ولو اكره البايع لا المشتري وملاك البيع في يده اي في يد المشتري ضمن قيمته للبايع اي يجب الضمان عليه وذلك لا ينافي كون المكره نجرا كما ان لزوم القيمة عليه في صورة لم تكن من قبيل ذلك فلا حاجة الى التاء ويلزم ان قرار الضمان عليه وله ان يضمن ايا شاء من المكره بالكسر والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقرينه وان ضمن المشتري جاز انما قال جاز دون نفذ لا عرفت انما كل شرا بعده لا ما قبله فان المشتري اعم من ان يكون شريا او لا او مشتريا ثانيا او ثالثا لو تناسخت العقود فانه ان ضمن المشتري الثاني القيمة يصير ملكا له فيجوز كل شرا بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه وهذا بخلاف ما اذا اجاز المالك احد العقود حيث يجوز الجميع لانه اسقط حق وموانع فعاد الطرائي الجواز وفي الضمان يثبت الملك المستند فيستند الى حين القبض لا ما قبله وان اكره على كل ميتة او لم خذيرا وشرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكره ملجئا بان لم يكن خوفا على النفس او العضو لم يجل وان كان ملجئا بان كان ذلك الخوف سوا كان بقتل وقطع او ضرب فان الضرب ايضا قد يوجب ذلك الخوف كما اذا سهر جاحل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حر ولا ضرورة في اكره غير ملجئ فان صبر وقيل انما ياء ثم اذا علم بالاباحة لان في انكشاف الحرمة ففاء لانه قد

دخله اختلافا في العلماء فيعذر بالجهل فيه كما في المحضة وعلى هذا الكفر بغير
 رخص له ان يظهر ما اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان وبالصبر او جرد روى ان خيبا
 وعمارا ابتليا بذلك فصر خيب حتى صلب فسماه النبي عم سيدا الشهدا وظهر
 عمار رضائه وكان مطمئن بالايمان فقال عم فان عادوا فعداي عار الكفار الى الاكره
 فعدينا نت الى مثل ما اتيت به او لا من اجراء كلمة الكفر على اللسان وقلبه مطمئن بالايمان
 قال في البداية رخص رسول الله عليه السلام في اتيان كلمة الكفر بشرطه اطمينان القلب
 حيث اكرهه عم بالعود الى ما وجد منه فان قلت ادنى درجات الامر الاباحة وهو التراجع
 الحرمة والحرمة غير منكشفة منها فعني الامر بالعود الى ما وجد منه قلت لا شبهة
 في ان الرخصة مع قيام الحرمة اثر الخطاب صرح بذلك العلامة التفتازاني في التلويح
 حيث قال لان ما اكرهه عليه اما فرض او مباح او رخصة او حرام وكل ذلك من اثار الخطاب
 فلا باحة الثابتة التي ادنى درجات الامر لا يقبل الحرمة بل جامعها قيل والفرق
 بين هذا وبين شرب الخمر ان الشرب بحر عند الضرورة والكفر لا بحر اذ يفرض
 اظهاره مع دليل الحرمة ويرد عليه ان يقال نعم ان الكفر لا بحر اذ لا يكره الكلام في التكلم
 بكلمة الكفر حال اطمينان القلب بالايمان فذلك في حالة الاضطرار ليس بكفر وقد اشار
 المص الى هذا حيث قال انه ان يظهر ما اكرهه ولم يقل له ان يكفر بالصواب ان يقال
 والتكلم بكلمة الكفر لا يكره الاصل ان لا رخصة في اظهار الكفر انما الرخصة في اجراء كلمة
 الكفر على اللسان في حالة الضرورة وذلك ليس بكفر حال طمينة القلب بالايمان
 وان كان محرما وانما اطمينان الكلام في ذلك المقام لانه من مزالق الاقدام ومضال
 الافهام دون غير ملجئ ورخص له لتلاف مال مسلم ملجئا وضمن المكره بكسر الهمزة
 اذ المكر بصيرته لانه فيما يصلح الة والاتلاف من هذا القبيل لا قتله فان قتل المسلم
 لا يكره بالضرورة اعلم ان ما اكرهه عليه ان كان محرما يؤثر فيه الملجئ دون غير الملجئ من
 الاكره ثم انه اربعة انواع محرم بفعل حرمة ويصير فوضا ككل الميتة وشرب الدم
 في حالة المحضة ومحمد بن نفعي حرمة ولا يصير فرضا بل يبقى على الاباحة كالا فطار في نهار

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان بيع المكره على تقدير فساد نافذ ولو اكره البايع لا المشتري وملاك البيع في يده اي في يد المشتري ضمن قيمته للبايع اي يجب الضمان عليه وذلك لا ينافي كون المكره نجرا كما ان لزوم القيمة عليه في صورة لم تكن من قبيل ذلك فلا حاجة الى التاء ويلزم ان قرار الضمان عليه وله ان يضمن ايا شاء من المكره بالكسر والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقرينه وان ضمن المشتري جاز انما قال جاز دون نفذ لا عرفت انما كل شرا بعده لا ما قبله فان المشتري اعم من ان يكون شريا او لا او مشتريا ثانيا او ثالثا لو تناسخت العقود فانه ان ضمن المشتري الثاني القيمة يصير ملكا له فيجوز كل شرا بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه وهذا بخلاف ما اذا اجاز المالك احد العقود حيث يجوز الجميع لانه اسقط حق وموانع فعاد الطرائي الجواز وفي الضمان يثبت الملك المستند فيستند الى حين القبض لا ما قبله وان اكره على كل ميتة او لم خذيرا وشرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكره ملجئا بان لم يكن خوفا على النفس او العضو لم يجل وان كان ملجئا بان كان ذلك الخوف سوا كان بقتل وقطع او ضرب فان الضرب ايضا قد يوجب ذلك الخوف كما اذا سهر جاحل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حر ولا ضرورة في اكره غير ملجئ فان صبر وقيل انما ياء ثم اذا علم بالاباحة لان في انكشاف الحرمة ففاء لانه قد

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان بيع المكره على تقدير فساد نافذ ولو اكره البايع لا المشتري وملاك البيع في يده اي في يد المشتري ضمن قيمته للبايع اي يجب الضمان عليه وذلك لا ينافي كون المكره نجرا كما ان لزوم القيمة عليه في صورة لم تكن من قبيل ذلك فلا حاجة الى التاء ويلزم ان قرار الضمان عليه وله ان يضمن ايا شاء من المكره بالكسر والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقرينه وان ضمن المشتري جاز انما قال جاز دون نفذ لا عرفت انما كل شرا بعده لا ما قبله فان المشتري اعم من ان يكون شريا او لا او مشتريا ثانيا او ثالثا لو تناسخت العقود فانه ان ضمن المشتري الثاني القيمة يصير ملكا له فيجوز كل شرا بعد ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه وهذا بخلاف ما اذا اجاز المالك احد العقود حيث يجوز الجميع لانه اسقط حق وموانع فعاد الطرائي الجواز وفي الضمان يثبت الملك المستند فيستند الى حين القبض لا ما قبله وان اكره على كل ميتة او لم خذيرا وشرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكره ملجئا بان لم يكن خوفا على النفس او العضو لم يجل وان كان ملجئا بان كان ذلك الخوف سوا كان بقتل وقطع او ضرب فان الضرب ايضا قد يوجب ذلك الخوف كما اذا سهر جاحل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حر ولا ضرورة في اكره غير ملجئ فان صبر وقيل انما ياء ثم اذا علم بالاباحة لان في انكشاف الحرمة ففاء لانه قد

رمضان ومحمم لا ينجي حرمة ولكن يرخص فيه كاجراء كلمة الكفر على اهل اللسان
 والقلب مطيئة بالايان ومحرم لا ينجي حرمة ولا يرخص فيه كقتل مسلم واتلاف
 مال مسلم على ما ذكر في الهداية والمحيط من النوع الثاني ويقاد المكره فقط اى
 ان كان موجب القتل القصاص لان القاتل كالا لانه اذا عذبهما وعندى يوسف
 لا يجب على احد الشبهة وعند زفر يجب على القاتل فقط لانه مباح شر ولا يحل له
 القصاص وعند الشافعي يجب عليها على القاتل بالمباشرة وعلى حامله
 بالتسبيب فان التسبيب عند كالمباشرة وصحة نكاحه وطلاقه وعناقه
 قياسا على صحتها مع الهزل وفيه خلاف الشافعي قولنا انما قيد به لانه اذا كان
 فعلا كما اشترى دارم محرم منه لا يرجع المكره على المكره بالقيمة ذكره صاحب
 البدايع وعلمه بان حصوله عوض وموصلة الرحم ورجع بقيمة المعتق بعن
 في صورة الاكراه على الاعتراف لانه صلح الله فيه من حيث الاتلاف فلا يضاف اليه
 ولا يرجع موادى المكره بالضممان عليه اى على المعتق لانه مواخذ با تلافه ولا سعاية
 اى على المعتق لانها للتحريم او لتعلق حق الحرية او لتعلق حق الغريم ولم يوجد واحد منها
 ونصف المسمى ان لم يطا، يعنى في صورة الاكراه على الطلاق وان لم يكن في العقد
 مستمى يرجع بالزمن من المتعة لان ما عليه كان على شرط في السقوط بحجى الفرقه من
 قبلها وانما يتأكد بالطلاق فكان اتلاف المال من هذا الوجه فيضاف الى المكره
 من حيث انه اتلاف بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر قد تقرر بالدخول لا بالطلاق
 وما قيل المهر يجب بالعقد والطلاق شرط والحكم لا يضاف اليه منشاؤه من
 التامر في وجه التضمن وانما ما قيل سقوطه بالفرقة مجرد ومن فلا اعتبار له
 فليس يثنى لانه قد يقع وقد اعتبره الشرع بين حكمه فالقول بان مجرد وممن
 سوء الفهم وقوله فلا اعتبار له جراءة خارجة عن حد الادب كما لا يخفى ونذكره
 يمينه وظهاره ورجعته وايلأوه وفيه فيه اى في الايلاء سوا، كان بالقول والفعل
 واسلامه الاصل عندنا ان كل عقد لا يحتمل الفسخ فالاكراه لا يمنع صحته وكذلك

سبب في وقوعه في القتل
 من فاعله لا يمنع صحته
 من فاعله لا يمنع صحته

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه والاسلام ما يصح بالاكراه لانه لا احتلال واحتمل
 رجحنا الاسلام في الخالين لانه يعلو ولا يعلى عليه فلا قبل لورجح للممكن الشبهة
 ومن دار به للقتل لا يبرأه مديونه او كفيله او رده فلا تبين عرسه ولو زنى
 يحد الا اذا اكرمه السلطان هذا عنده وعندهما لا يحد فان قلت قد اختار
 قولهما فيما سبق حيث قال وشرطه قدرة المكره على يقاع ما مذهب سلطان
 كان اولصتا فبعد ذلك لا وجه لتقرير هذه المسئلة على خلاف ذلك قلت
 ليس تقرير ما على خلاف ذلك فان مدار الجواب منها ليس على ذلك الاصل
 كما ذهب اليه كثير من الناطرين فيها بل على اصل اخر قررته التامدى في شرح
 القدوري حيث قال له ان الاكراه لا يتصور فيه لان الوطى لا يحصل الا بانتشار الالة
 ولا يتصور الاكراه في الانتشار فكان طايعا فيجب الحد الا ان يكرمه السلطان لان
 اقامته الحد اليه هو الذى حمله عليه انتهى فقل قال كون الاكراه سقط الحد متفق عليه
 فيما بينهم لكن هذا الاختلاف انما هو في تحقق الاكراه من غير السلطان فان عنده الاكراه
 لا يتحقق من غير السلطان فالزنا لا يكون مع الاكراه فيحد فاذا اكره السلطان
 فزنى لا يحد لوجود الاكراه منا وعندهما الاكراه يتحقق من السلطان وغيره فلا يحد
 في صورتين فقد اخطا، اما اولاه فلا تنسب الى اى خيفة مالا يرضاه لا عرفت
 انه لم يبين الجواب منها على عدم تحقق الاكراه من غير السلطان وانما ثانيا فلانه
 نسب الى المصه قبول الفراغ منها مع رد الاصل فيما سبق ومن هذا الامن قلنا لا تنسب
 وقصور الدربة في هذا الفن وبعد التنبؤ والتبج عليه ان يقال ان ابا خيفة لا ينكر
 وقوع الاكراه من غير السلطان مطلقا انما ينكره في الامصار والاكراه على الزنا
 لا يختص بالامصار فلا وجه لبناء الجواب المذكور على ذلك الاصل **كما**
المحرم في الشرع منع عن التصرف او وضعه كما ان الاكراه على نوعين تام وموالملى
 وناقص وموغير الملقى كذلك المحرم تام وموالمنع عن اصل التصرف وناقص ومو
 المنع عن وضعه فمن قصر على الاول وقال موالمنع عن التصرف او على الثاني مو

والاصل في الاكراه
 انما هو في الاكراه
 من فاعله لا يمنع صحته

صدر الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

كصاحب العناية

في المهرجانية

المنع عن نفاذ التصرف فقد قص واعلم ان المهر في اللغة المنع لغة مطلقا وفي اصطلاح
 الفقهاء عبارة عن منع مخصوص لشخص مخصوص عن تصرف مخصوص او نفاذه
 وتفصيله انه منع حكم للرفيق عن نفاذ تصرفه الفعلي الضار وافزاره بالمال في الحال
 وللصغير والمجنون عن اصدار التصرف القوي ان كان ضرا محضا وعن وصف نفاذه
 ان كان دايما بين الضرر والنفع ومنه زعم ان ما في الرفيق ليس بحجر في الحقيقة فلم
 تحقق معناه وانما قلنا ان الرفيق يمنع عن نفاذ تصرفه الفعلي الضار في الحال لانه
 اذا تلف مال الغير لا يواخذ به في الحال انما يواخذ به بعد العتق صريح به في البيع
 واذا تحققت هذا فقد وقفت على ان من قال مومن نفاذ تصرفي قوتي
 لم يصيب حيث اخذ منه الرفيق عن تصرفه الفعلي في الحال عن حد الحجر وكذا
 وجهه قايلا ان الحجر لا يتحقق في افعال الجوارح فالصبي اذا تلف مال الغير
 يجب الضمان وكذا المجنون وسببه الصغير والمجنون والرق ما هو بسبب الحجر
 أطلق المجنون الشامل للقوى والضعيف كما في المعتوه فلا يصح طلاق صبي
 ومجنون غلباى صار مغلوبا للمجنون حيث لا يفيق اى لا يزول عنه ما به من
 الجنون قويا كان او ضعيفا احتد به عن الذي يحسن ويفيق لانه كالنوم نص
 عليه ابو الحسن الكرخي ومنهم انه احتد به عن المعتوه فقد وم لان طلاقه ايضا
 لا يصح والغلبة بالتفسير المذكور شاملة له نعم قد يذكر هذا القيد ويراد به الغلبة
 على العقل فيحتد به عن المعتوه كما وقع في الهداية حيث قال ولا يجوز تصرف
 المجنون المغلوب حال فالواهم المذكور اشتبه عليه المعنيان وظن ان المراد
 في الكلامين واحد نوع فيما وقع واعتاقهما واقرارهما وصح طلاق العبد
 واقراره في حق نفسه لاني حق سيده فلما قرأ العبد المحجور بال اقراره عتقه
 وحذو قود عجل لانه في حق دمه واجاب الحد عليه مع على اصل الآية حيث
 لا يصح اقرار مولا به ذلك عليه ومن عقدهم يعني عقدا يدور بين النفع والضرر
 لان الذي يتحضر نفعه كقبول نافذة والذي يتحضر ضررا كالربهة لا يتعقدا صلا

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما يمنع من نفاذ التصرف
 في المهرجانية

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما يمنع من نفاذ التصرف
 في المهرجانية

لا بد من هذه الضميمة في تمام
 التعليل وقد اسلمه صدر الشريعة

ومو يعقله اجاز وليه اورد المجنون الذي موال المعتوه الذي يختلط كلامه
 في شبه تارة كلام العقلاء واخرى فانه تلفوا مالا مقوما ضمنوا الا ان ضمن
 العبد بعد العتق كما مر فالحجر فيه اثر في تارة في النفاذ لا في اصله فانه قال ان
 الصغير والمجنون والرق يوجب الحجر في الاقوال دون الافعال اراد الحجر عن
 اصل النفاذ ولا يحجر حر مكلف بفسق وفسق ودين وقالا يحجر عليه بسبب السفه
 والدين في تصرفات لا يصح مع الهزل كالبيع والهبة والاجارة والصدقة ولا يحجر
 عليه في غير ما كالطلاق ونحو ما قال الشافعي يحجر عليه بالكل في التبيين
 فالحجر بسبب الفسق في قول الشافعي لاني قوله او من اظا من الهداية ايضا
 وعقله وعندهما وموقوف الشافعي يحجر عليه القاضي بسبب الغفلة ويتبع ائمة
 ويحجران مولا لا يحجرون حجرا مصطحا بل يحجرون بغيره المحس صرح به صاحب البائع
 حيث قال وليس المراد به حقيقة الحجر وهو المعنى الشرعي الذي يمنع نفوذ التصرف
 الا يرى ان المنة لو ائق بعد الحجر واصاب في الفتوى جاز ولو ائق قبل الحجر واخطا
 لا يجوز وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد الحجر نفذ بيعه فدل انه اراد به الحقيقة
 وانما اراد المنع المحس اى يمنع مولا الثلثة عن عملهم حتى لان المنع عن ذلك من
 باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يلزمه التناقض يعني قوله
 اسباب الحجر ثلثة وبين قوله ان مولا الثلثة يحجر ممت ما جاز موال الذي
 يعلم الناس الخيل قال في الجمهرة بمن الشيء يحجر مونا اذا صلب وغلظ وقولهم
 رجلا جاز كانه اخذ ما غلظ الوجه وقلة الحياء وليس بعد يوسن غلظ جاملا
 ومكار مفلس الذي يكارى الدابة وباء خذ فاذا جاءه اوان السفر لا دابة له
 ولا ماله ليشتري به الدابة فانقطع المكرى عن الرفقة فان بلغ اى الصبي
 غير رشيد لم يسلم اليه ماله اتفاقا لقوله تع ولا تؤتوا السفهاء اموالكم اى قوله فان
 انتم منهم رشدا حق يبلغ خمسا وعشرين سنة هذا عنده وعندهما لا يدفع ماله
 اليه ابا حتى يونس منه الرشدا ولا يجوز تصرفه فيه بظاهر النص المذكور انفا

صاحب الهداية

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما يمنع من نفاذ التصرف
 في المهرجانية

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما يمنع من نفاذ التصرف
 في المهرجانية

صدر الشريعة

وله ان هذا السن مظنة الرشد لانه حال كماله فيدور الحكم معها وصح تصرفه ولو كانت
من التصرفات المتحضنة ضارا قبله اي قبل المجر وبعد اي بعد البلوغ السن
المذكور يلم اليه ولو بلارشد لان العبرة بالدليل الرشد لا الحقيقة وحسب القاض
المجر الديون حتى يبيع ماله لدينه لم يفلح لبيع ماله لدينه لان ابا حنيفة لا يقول بالحبس
لبيع حق قال في رد قولها حق حبس لاجله الحبس لقضاء الدين لا للبيع والتفصيل
يطلب من المداية وشروطه ووضو درهم دينه من درهم وباع دنائره فلا
وبالعكس استحسانا لانها متحدة في الثمنية والقياس ان لا يبيع احدهما
لاجل الآخر لانها مختلفان لا عرض ولا عقاره وقال اذا امتنع المديون
بعدها فاحس باحاطة الديون بماله حتى يحتاج الى تقسيم الغرماء عن بيع العرض
والعقار للدين فالقاضي يبيعها ويقض دينه بالخصص ومن اقلس ومنه اي في
قبضه باذن البايع عين شطاه ولم يؤد ثمنه لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما فهم
من قوله قبايع اسوة للغرماء وقال الشافعي بحج القاض المشتري بطله
ثم للبايع خيار الفسخ **فصل** بلوغ الغلام بالانزال لم يذكر الاختلاف والاحوال
لان البلوغ عندهما التحقق الانزال والجارية بالخوض والمجربان لم يوجد حق
يتم ثمان عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وقال فيهما بتمام حجة عشرة
وبه يفتي قال صدر الاسلام والفتوى في زماننا يجب ان يكون على قولها
لقصور اعمارهم زماننا فادنى مدته له اثنتا عشرة ولها ثمان سنين
فان را مقالا فقالا بلغنا صدقا ومما كالبالغ حكما **كتاب** المأذون الاذن
المعتبر منها فك المجر في التجارة لا بد من هذا القيد لان المجر لا يفتك عن العبد
في باب غير باب التجارة واستقاط الحق يعني حق المنع لاحق المولى لانه حال
اختصاصه باذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن ولذلك
ياخذ من كسبه جلا على ماسيا في المسقط موالى ان كان الماء ذون رقيقا
والولى ان كان صبيتا وعند ذفر والشافعي موثوكيد وانا به فيصرف العبد

تلمذ الشريعة

يتم ثمان عشرة سنة

المأذون الاذن

و ما وسم ان عطف
على عذر وفقد وسم

صدر الشريعة

عطف على المعنى فكنا قال اذا اذن المولى سفك العبد من المجر فيصرف المولى
خص البينان به لحفاء الحال فيه والاف الحكم مشترك لنفسه باسليته ولهذا لا يرجع
على المولى بما لحقه من العهد ومن قال فانه ليس بوكيد والوكيل هو الذي يتصرف
بغيره لم يدركه قصدا لحص النصح الكلام والا فلا يتم المرام كالا يخفى على ذوي الافهام
فلم يرجع بالعهد على سيده ولم يوقت عليه فمجموع المعطوفين متفرع عن مجموع
على جزئي التعريف على التوزيع فان عدم الرجوع لكون الاذن فك المجر وحده
التوقيت لكونه اسقاطا فان الاسقاط لا يتوقت الا اذ اخر عن قوله فيصرف
العبد لنفسه باسليته لان ظهور التفرع الاول بواسطة فبعد ان يؤمنا ما دون
حتى يجر عليه تفرع على قوله ولم يوقت وقوله ولم يخص بنوع عطف
على قوله لم يوقت فيشاركه في التفرع على انه اسقاط الحق فان اسقاط حق المنع
اطلاق عن ذلك القيد فلا يخص بتصرف والمراد انه اذا اذن في نوع من التجار
يعم اذنه في الانواع وفيه خلا في الشافعي وبثب دالة فبعد رآه سيده يبيع
ويشترى انا اطلقهما اذ لا فرق بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى وللأجنبي باذنه
او يبيع اذنه يبيعا صحيحا او فاسدا وسكت ما دون دفعه للغرور خلافا ل
والشافعي وصرحوا فلو اذن مطلقا صح كل تجارة منه بين الحكم في صورة الاذن المطلق
عن قيد العموم والخصوص ليعلم الحكم في صورة الاذن المقيد بقيد العموم بطريق الدلالة
واما حكم المقيد بقيد الخصوص قد تبين فيما سبق فلا يذهب الوهم الى نفي الحكم عنه
بطريق المفهوم فان العبرة بالمفهوم عند عدم التصريح بخلافه ومن ذهب عليه
من اقال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال فيبيع ويشترى ولو بعين فاحش
لانه من باب التجارة وقال لا يصح بالعين الفاحش لانه تبرع وبوكيد ما ويرى
ويرى وسقط الارض اي ياخذ ما قبالة بالاستيجار والمساقات وياخذ ما يرضى
ويشترى بذرا يدرعه ويشترى عنا انا قال عنا احترازا عن المفوضة ويرفع
المال وياخذ مضاربه ويستأجر اي يستأجر شيئا كالاجر والبيت ونحوها

لان القاض والرمي ايضا
يتصرفان للغير متصرف
صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

حيث ترددوا ولا يكون المنع
مقتضا في الروايات وقد اختلف
به في السابق ثم زعم ان القيد
المذكور لا يخرج المسئلة عن
محال الخلاف بيننا وبين الشافعي
وليس ذلك من دأب علمائنا
في الكتب البسطة فكيف
في التون المختصر متبعة

ويؤجر نفسه خلافا للافح وبغير بوديعة وعصب ودين ويهدى طعاما يبيعه
 قوله طعاما لشارة الى انه لا يجوز ان يهدى من غير الماء كولا وصلا ويصيف من
 يطعمه ويخط عن الثمن بعيب قدر عهد ولا يتزوج ولا ينزح رقيقه وقال ابو يوسف
 يزوج الامه لانه تحصيل المال منها فاشبه الاجارة ولها ان ليس من التجارة
 ولا يكاتبه ولا يعتق اصلا ولا يقرض ولا يؤمب ولو بعوض وقالوا لا يادس للامه
 تصدق بشئ يدين من بيت زوجها الا ان عادة ومذه المسئلة ليست من هذا
 الباب لكنها ذكرت للمناسبة وكل دين وجبت بتجارة او بما موفى معنما
 كبيع وشراء واجارة واستيجار وغرم وديعة وعصب واما نه محرم ما
 وعقر وجب بولي شرعية بعد الاستحقاق يتعلق بكسبه الذي حصل قبل الدين
 او بعده وبما اذهب اي ومنب له وقبل الهبة ثم برقبته قال في التبيين يبداء
 بالكسب لانه اعمون على المولى مع ايفاء حق الغرماء وعندنا نعلمه يتوفى
 من الرقبة دفعا للضرر عن الغرماء يباع فيه ويقسم ثمنه بالخصص الا ان يفديه
 المولى وقال زفر والشافعي لا يباع في الدين لكن يباع كسبه لان غرض المولى حصول
 ما لم يكن لا تفويت مال قد كان وقد مررت الاشارة الى وجه قولنا لا بما اخذ سيده
 منه قبل الدين وطولب ما بقي اي طولب العبد بما بقي من الدين زايدا عن كسبه
 بعد عتقه والسيد اخذ غلة مثله مع وجود دين وما زاد للغرماء ويحجر ان ابقى
 وقال زفر والشافعي لا ينجر لان الا باق لا ينفى في ابتداء الاذن فلان لا يمنع بقائه
 ومودونه اولى ولنا ان دلالة الحجر قائمة لان المولى لا يرضى باسقاط حق حال
 ممتده اما اذا اذنه صرحا فهو يفوق دلالة الحجر او مات سيده او جن مطبقا
 او جرحا بالحرب مرتدا او حجر عليه بشرط ان يعلم موه او كثر مله سوقة اما شرط
 الاول فلدفع الضرر عنه فانه يلزم قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق وما
 رضى به واما شرط الثاني فلدفع الضرر من الناس وانما يشترط الثاني اذا كان
 الاذن شايعا والامه ان استولد ما وقال زفر لا ينجر الامه بالاستيلاء لانه يجوز

تاج الشريعة

صدر الشريعة

اذن المستولدة ولهم ان فيه دلالة الحجر لكن اذا اذنها صرحا فهو يفوق دلالة
 الحجر لان دبر وضمن قيمتهما للعزم اي في صورة الاستيلاء والتدبير ان كانت
 عليها دين محيط غرم السيد قيمتهما ولا يغرم ما زاد على القيمة لانه لم يحبس
 الا الرقبة فعليه قيمتهما ولو حجر فاقرا ما معه امانة او عصب او دين عليه
 صح وقال لا يصح لان المصح لا قراره ان كان مولا الاذن فقد زال بالحجر وان كان
 اليد فالحجر باطلها وله ان المصح اليد ومن باقية ولو شمل دينه ماله ورقبته لم يملك
 سيده ما معه والا يملك لان الرقبة ملكه فكذا الاكساب وله ان ملك المولى انما يثبت
 خلافا عن العبد عند فداه عن حاجته ملك الوارث ومنهنا مشغول ما بقي منها
 شئ وموانع لا يتمس في ماذكر في كون الرق ما منع عن الارث فلم يعتق عبد كسبه
 باعتاق سيده فربيع ما سبق وقال لا يعتق لانه ملكه ويضمن السيد قيمة الغرماء
 ان كان موسرا وان كان معرا فلمهم ان يضمنوا العبد المعتق ويرجع العبد
 الى المولى ذكره الكرخي في مختصره وعنف ان لم يحط دينه اي برقبته وكسبه وبيع اي
 الماذون المديون من سيده بمنزلة القيمة لعدم التهمة لا باق لان فيه تهمة فلا يجوز
 ومذا لا حق الغرماء تعلق بالمالية فليس له ان يبطل حقهم وقال ان باعه من
 المولى جازا لبيع فاحثا كان الغن او يبيد ولكن تخير بين ان يزيل الغن
 وبين ان ينقص البيع لان في الحما باء ابطال حق الغرماء في المالية وسيده منه
 بتمامها لا باكثر لان المولى اجنب عن كسبه عنده اذ كان عليه دين والكلام فيه وعنهما
 جواز البيع يعتمد الفائدة وقد وجدت فان المولى يستحق اخذ الثمن والعبد البيع
 فثبت لكل منهما ما لم يكن ثابتا قبل ذلك فاذا فلو جاني به اي بالاكتر حظ الفضل
 او ينقص البيع اي يؤخر السيد بان يفعل واحد منهما وبطل منه لو سلم مبيعه قبل قبضه
 وله حبس مبيعه لثمنه اي للسيد ولاية حبس المبيع بقبض الثمن فان سلم المبيع
 قبل قبض الثمن ابطر حقه في العين فلم يبق له حق الا في الدين والمولى لا يستوجب
 على عبده دينه فبطل الثمن وصح اعتاقه مديونا اي اعتاق المولى العبد الماذون

صدر الشريعة

اعطاء المديون لان احاط بالدين
 ماله ورقبته ليس بشرط ماله

تاج الشريعة

تاج الشريعة

حال كونه مديونا سواء كان الدين محظا ولم يكن لان ملكه فيه باق وضمن السيد
 الاقل من دينه وقيمته قال في شرح الطحاوي والغرماء بالخيار ان شافعا ابتعوا
 العبد بالدين وان شافعا ابتعوا المولى بالاقل من قيمته ومن الدين انتهى ثم ان تضمن
 الدين اذا كان مولا الاقل لان حقهم ليس الا فيه وتضمنهم القيمة اذا كانت هي
 الاقل لان تعلق حقهم بالرقبة وموا تلفها وهو فضل دينه اي ضمن المادون
 الذي عتق ما را وعلى القيمة من الدين فان بيع عبد ذودين يحيط برقبته وغية
 المشتري انما قيد بهذا لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم ان يبطلوا البيع
 الا ان يقض المولى ديونهم لان حقهم تعلق برقبته اجاز الغريم بيعه وله ثمة او ضمن
 المشتري او البايع قيمة فان ضمنه اي البايع ورد بعيب رجع على الغريم
 اي رجع البايع على الغريم بقيمته وعاد حقه اي حق الغريم في العبد فان
 باعه سيده معلما بدينه فايدة هذا القيد تظهر في المسئلة الاتية القائلة ولا
 يخامم المشتري منكرا فانه دل بمفهومه على انه كالحاكم مقرا فلا بد في المسئلة من
 فرض العلم حتى يتبين تصوير الانكار مدة والا قرار اخذ في الغريم رديعه ان
 لم يصل ثمة اليه انما اعتبر هذا الشرط لانه اذا وصل اليه الثمن لا يكون له حق الرد
 للبيع لان قبضه الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة اذ حله ان
 نقول انما قبضت الثمن لا اعتقادى انه تمام القيمة ولذلك قال وان وصلوا لعمانا
 لا حيث لم يكتف بجرد وصول الثمن بل ضم اليه عدم المحاباة في البيع مكذا ينبغي ان
 لا يلاحظ الكلام في هذا المقام ولا يلتفت الى ما في الشروح والحواش من
 مساوى الا وما من ثم ان كانت فيه محاباة فاما ان يرفع المحاباة او يقضى البيع
 ولا يخامم المشتري المنكر دينه ان غاب بايعه لانه ليس خصما وقال ابو يوسف
 موصيه ويقض للغريم بدينه لانه يدعى الملك لنفسه فيكون خصما لكل من يبايعه
 ولما اده الدعوى يتضمن فسخ العقد وفي الفسخ قضاء على الغايب ولو
 اشترى عبد وباع ساكتا عنه اذنه ومجده فهو ما ذون عبد قدم مصلا

صدر الشريعة
 ابو يوسف في بيع العبد
 بدينه

في بيع شريح وشريح الكندي
 للزبيدي وغيره

تاج الشريعة

وباع واشترى فهو ما ذون سواء قال انما ما ذون في التجارة او سكنت عزلا
 والحجر الا ان تصرفه دليل الاذن بل لان المقام مقام الضرورة وامر المسلم بحول
 على الصلاح فيحمل عليه ضرورة كذا في شرح الجامع الصغير فلا بد في المسئلة من
 تقييد العبد بالمسلم ولا يباع لدينه الا اذا اقر سيده باذنه اذ الدين لا يظهر في حقه
 اذ لم يقدر بالاذن والعاملون لم يغرموا المولى وانما تصرفوا للاعتقاد على طاهر
 الحال وتصرف الصبي ان نفع كالا سلام والاشهاد ببيع صبي بلا اذن وان ضرر كالا سلام
 والاعتناق لا وان اذن به وما نفع وضرر كالا لبيع والاشهاد ببيع باذن وليه اكتفاء بالامانة
 القاصرة في النافع واشتراط الكاملة في الضرر ودفع الضرر بانضمام راي المولى
 في المتروك بينهما وعندنا في لا يصح تصرفه باجارة المولى وكذا لا يصح اسلامه بشرط
 ان يعقل سلبا للملك والاشهاد جالبا له ووليته ابوه ثم وصية بعد موته ثم جده اي
 ان لم يكن الاب ولا وصيته ثم وصية بعد موته ثم القاض او وصية ايها تصرف في صحته واضافة
 الوصي الى القاض باعتبار ان وصاية الاب والجد ثابتة من جهة والافلا يصح الاستقلال
 بعد الموت وموت تصرف حال حيوة القاض ولذلك لم يقل من مات وصيه ولو اقر
 اي الصبي ما ذون بالتجارة بما معه من كسبه لانه من تمام التجارة ولو لم يصح الاعماله
 الناس اوارته صح لان الحجر ارتفع بالاذن فصار كالبالغ فصحة اقراره بالارث
 ايضا من في ظاهر الرواية وعنه الى حنفية انه لا يصح في الارث لان صحته في الكسب
 باذنه لانه من توابع التجارة والارث ليس منها **كتاب الغصب** بولغة اخذ
 الشيء ما لا كان او غير مال من الغير على سبيل التقلب وشرعا اخذ مال فلا يتحقق
 في الميتة واخذ متقوم فلا يتحقق في خمر المسلم محترمة فلا يتحقق في مال الحر في بلا اذن
 من له الاذن احتذ به عن الوديعته وان لم يقبل بلا اذن ما ملكه لان كون المأخوذ ملكا ليس
 بشرط لوجوب الضمان فان الموقوف مضمون بالاتفاق وليس بمملوك اصلا صرح به
 في البدايع يزبد يده بفعل في العين لا بد من هذا القيد على اصحاب الشنخين وبدونه
 ينطبق اخذ على قول محمد على ما استقف عليه فان قلت هذا القيد لا يتحقق في الغصب

صدر الشريعة

تاج الشريعة
 وصاحب الهداية
 وتاج الشريعة

عن الغاصب قلت غاصب الغاصب ليس بغاصب بل بحق به في اجراء احكامه عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان الشيخين اعتبرا في الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله بفعل في العين وتحد كنفى بازالة اليد المحقة مطلقا والشا في كنفى باثبات المبطله ويتفرع على هذا ما يدر منها ان زوايدا المغصوب لا يكون مضمونة عندنا خلافا لشافعي لتحقيق اثبات اليد المبطله دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يغصب عندهما لعدم تحقق الازالة بفعله لان يد المالك لا تنزل الا باخراجه عنه وهو فعل فيه لا في العقار خلافا لحد و الشافعي لفتح مطلق الازالة والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله واستحرام الفحل وحل الدابة غصب لا جلوسه على البساط اذ في الاولين اثبت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورته ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان الجلوس عليه ليس بتصرف فيه فان قلت اليد يصدق المالك المذكور على السرقة قلت نعم الا ان في السرقة خصوصية بها كانت من اسباب الحد فدخل ما يملكها باعتبار تلك الخصوصية في الحدود وذلك لا ينافي دخولها باعتبار اصلها في الغصب كالسراقة من الفضولي فانه غصب مع انه المذكور في باب الفضولي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صارت من مسائلها ومثد مب عليه هذه الدقيقه لا اخراجها عن الحد المذكور بزيادة قوله لا يبيد الخفية ولم يدر انه يخرج عنه بعض افراد الغصب كاخذ مال عي محرز على سبيل الخفية وحكمه الا ان علم ورده العين قائمة في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف الامكن والغرم سالكه علم او لم يعلم لانه حق العبد فلا يتوقف على العلم وحكم المثل في المثل فان قلت يشكل من بابا اذا غصب المسلم خمارا الذي اختلف فانما لو اتت قيمتها مع انهما من ذوات الامثال قلت بل الواجب فيه ايضا المثل قال الشافعي فلا لو اتلف المسلم على التصرف في خمار عليه قيمتها ومعناه بالقيمة يقط ما وجب عليه بالانكاف فالم اذا اتلف على الذي خمار الواجب موال المثل كالكثير والموزون والعهد دكا المتقارب الماد بالموزون مالا يخرج الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون مقابله بالثمن

عن الغاصب قلت غاصب الغاصب ليس بغاصب بل بحق به في اجراء احكامه عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان الشيخين اعتبرا في الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله بفعل في العين وتحد كنفى بازالة اليد المحقة مطلقا والشا في كنفى باثبات المبطله ويتفرع على هذا ما يدر منها ان زوايدا المغصوب لا يكون مضمونة عندنا خلافا لشافعي لتحقيق اثبات اليد المبطله دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يغصب عندهما لعدم تحقق الازالة بفعله لان يد المالك لا تنزل الا باخراجه عنه وهو فعل فيه لا في العقار خلافا لحد و الشافعي لفتح مطلق الازالة والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله واستحرام الفحل وحل الدابة غصب لا جلوسه على البساط اذ في الاولين اثبت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورته ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان الجلوس عليه ليس بتصرف فيه فان قلت اليد يصدق المالك المذكور على السرقة قلت نعم الا ان في السرقة خصوصية بها كانت من اسباب الحد فدخل ما يملكها باعتبار تلك الخصوصية في الحدود وذلك لا ينافي دخولها باعتبار اصلها في الغصب كالسراقة من الفضولي فانه غصب مع انه المذكور في باب الفضولي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صارت من مسائلها ومثد مب عليه هذه الدقيقه لا اخراجها عن الحد المذكور بزيادة قوله لا يبيد الخفية ولم يدر انه يخرج عنه بعض افراد الغصب كاخذ مال عي محرز على سبيل الخفية وحكمه الا ان علم ورده العين قائمة في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف الامكن والغرم سالكه علم او لم يعلم لانه حق العبد فلا يتوقف على العلم وحكم المثل في المثل فان قلت يشكل من بابا اذا غصب المسلم خمارا الذي اختلف فانما لو اتت قيمتها مع انهما من ذوات الامثال قلت بل الواجب فيه ايضا المثل قال الشافعي فلا لو اتلف المسلم على التصرف في خمار عليه قيمتها ومعناه بالقيمة يقط ما وجب عليه بالانكاف فالم اذا اتلف على الذي خمار الواجب موال المثل كالكثير والموزون والعهد دكا المتقارب الماد بالموزون مالا يخرج الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون مقابله بالثمن

عن الغاصب قلت غاصب الغاصب ليس بغاصب بل بحق به في اجراء احكامه عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان الشيخين اعتبرا في الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله بفعل في العين وتحد كنفى بازالة اليد المحقة مطلقا والشا في كنفى باثبات المبطله ويتفرع على هذا ما يدر منها ان زوايدا المغصوب لا يكون مضمونة عندنا خلافا لشافعي لتحقيق اثبات اليد المبطله دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يغصب عندهما لعدم تحقق الازالة بفعله لان يد المالك لا تنزل الا باخراجه عنه وهو فعل فيه لا في العقار خلافا لحد و الشافعي لفتح مطلق الازالة والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله واستحرام الفحل وحل الدابة غصب لا جلوسه على البساط اذ في الاولين اثبت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورته ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان الجلوس عليه ليس بتصرف فيه فان قلت اليد يصدق المالك المذكور على السرقة قلت نعم الا ان في السرقة خصوصية بها كانت من اسباب الحد فدخل ما يملكها باعتبار تلك الخصوصية في الحدود وذلك لا ينافي دخولها باعتبار اصلها في الغصب كالسراقة من الفضولي فانه غصب مع انه المذكور في باب الفضولي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صارت من مسائلها ومثد مب عليه هذه الدقيقه لا اخراجها عن الحد المذكور بزيادة قوله لا يبيد الخفية ولم يدر انه يخرج عنه بعض افراد الغصب كاخذ مال عي محرز على سبيل الخفية وحكمه الا ان علم ورده العين قائمة في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف الامكن والغرم سالكه علم او لم يعلم لانه حق العبد فلا يتوقف على العلم وحكم المثل في المثل فان قلت يشكل من بابا اذا غصب المسلم خمارا الذي اختلف فانما لو اتت قيمتها مع انهما من ذوات الامثال قلت بل الواجب فيه ايضا المثل قال الشافعي فلا لو اتلف المسلم على التصرف في خمار عليه قيمتها ومعناه بالقيمة يقط ما وجب عليه بالانكاف فالم اذا اتلف على الذي خمار الواجب موال المثل كالكثير والموزون والعهد دكا المتقارب الماد بالموزون مالا يخرج الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون مقابله بالثمن

عن الغاصب قلت غاصب الغاصب ليس بغاصب بل بحق به في اجراء احكامه عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان الشيخين اعتبرا في الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله بفعل في العين وتحد كنفى بازالة اليد المحقة مطلقا والشا في كنفى باثبات المبطله ويتفرع على هذا ما يدر منها ان زوايدا المغصوب لا يكون مضمونة عندنا خلافا لشافعي لتحقيق اثبات اليد المبطله دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يغصب عندهما لعدم تحقق الازالة بفعله لان يد المالك لا تنزل الا باخراجه عنه وهو فعل فيه لا في العقار خلافا لحد و الشافعي لفتح مطلق الازالة والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله واستحرام الفحل وحل الدابة غصب لا جلوسه على البساط اذ في الاولين اثبت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورته ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان الجلوس عليه ليس بتصرف فيه فان قلت اليد يصدق المالك المذكور على السرقة قلت نعم الا ان في السرقة خصوصية بها كانت من اسباب الحد فدخل ما يملكها باعتبار تلك الخصوصية في الحدود وذلك لا ينافي دخولها باعتبار اصلها في الغصب كالسراقة من الفضولي فانه غصب مع انه المذكور في باب الفضولي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صارت من مسائلها ومثد مب عليه هذه الدقيقه لا اخراجها عن الحد المذكور بزيادة قوله لا يبيد الخفية ولم يدر انه يخرج عنه بعض افراد الغصب كاخذ مال عي محرز على سبيل الخفية وحكمه الا ان علم ورده العين قائمة في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف الامكن والغرم سالكه علم او لم يعلم لانه حق العبد فلا يتوقف على العلم وحكم المثل في المثل فان قلت يشكل من بابا اذا غصب المسلم خمارا الذي اختلف فانما لو اتت قيمتها مع انهما من ذوات الامثال قلت بل الواجب فيه ايضا المثل قال الشافعي فلا لو اتلف المسلم على التصرف في خمار عليه قيمتها ومعناه بالقيمة يقط ما وجب عليه بالانكاف فالم اذا اتلف على الذي خمار الواجب موال المثل كالكثير والموزون والعهد دكا المتقارب الماد بالموزون مالا يخرج الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون مقابله بالثمن

عن الغاصب قلت غاصب الغاصب ليس بغاصب بل بحق به في اجراء احكامه عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان الشيخين اعتبرا في الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله بفعل في العين وتحد كنفى بازالة اليد المحقة مطلقا والشا في كنفى باثبات المبطله ويتفرع على هذا ما يدر منها ان زوايدا المغصوب لا يكون مضمونة عندنا خلافا لشافعي لتحقيق اثبات اليد المبطله دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يغصب عندهما لعدم تحقق الازالة بفعله لان يد المالك لا تنزل الا باخراجه عنه وهو فعل فيه لا في العقار خلافا لحد و الشافعي لفتح مطلق الازالة والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله واستحرام الفحل وحل الدابة غصب لا جلوسه على البساط اذ في الاولين اثبت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورته ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان الجلوس عليه ليس بتصرف فيه فان قلت اليد يصدق المالك المذكور على السرقة قلت نعم الا ان في السرقة خصوصية بها كانت من اسباب الحد فدخل ما يملكها باعتبار تلك الخصوصية في الحدود وذلك لا ينافي دخولها باعتبار اصلها في الغصب كالسراقة من الفضولي فانه غصب مع انه المذكور في باب الفضولي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بها صارت من مسائلها ومثد مب عليه هذه الدقيقه لا اخراجها عن الحد المذكور بزيادة قوله لا يبيد الخفية ولم يدر انه يخرج عنه بعض افراد الغصب كاخذ مال عي محرز على سبيل الخفية وحكمه الا ان علم ورده العين قائمة في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف الامكن والغرم سالكه علم او لم يعلم لانه حق العبد فلا يتوقف على العلم وحكم المثل في المثل فان قلت يشكل من بابا اذا غصب المسلم خمارا الذي اختلف فانما لو اتت قيمتها مع انهما من ذوات الامثال قلت بل الواجب فيه ايضا المثل قال الشافعي فلا لو اتلف المسلم على التصرف في خمار عليه قيمتها ومعناه بالقيمة يقط ما وجب عليه بالانكاف فالم اذا اتلف على الذي خمار الواجب موال المثل كالكثير والموزون والعهد دكا المتقارب الماد بالموزون مالا يخرج الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون مقابله بالثمن

بنيان على العدة لا يكون متفاوتا فان انقطع المثل فقيمته يوم يختصمات لان القيمة تجب يوم الخصومة من عندنا في يوسف يوم تحقق السبب وهو الغصب فانه اذا انقطع المثل التحق بالامثلة وعند محمد يوم الانقطاع لانه ينتقل الى القيمة قيل في تضعيف قولنا حنيفة انه لم يبق ثبوت منه نوع في يوم الخصومة والقيمة تعتبر بكثرة الرغبات وقتها ومنا في المعلوم متعذر ومتعذر ولكنه ضعيف لانا حد الانقطاع على ما ذكر في سلم الذخيرة ان لا يوجد في السوق الكذا يباع فيه وان كان لا يوجد في البيوت واما ما قيل من ينتقل الى القيمة في يوم الانقطاع اذا لم يوجد من المالك طلب فهو جواب ابي حنيفة عما تنك به محمد المذكور في النهاية وفي غير المثل فقيمته يوم غصبه كالعدي اي الذي يعد ويكون افرادة متفاوتة لا الذي يقابل بالثمن مبنيان المتفاوت باياه على ما ثبتت عليه فيمليق ثم انه لم يقل وهو العدي لانه غير منحصر فيه فان المزروعات فان ادعى الملاك مرتبط لا تقدم من وجوب رد العين قائمة جسد حتى يعلم انه لو بقي لظهر ثم قطع عليه بالبدل من المثل والقيمة وشروط كون المغصوب نقليا ولو غصب عقارا او ملك في يده لم يضمن قدر ما قدر من امواله فيه من خلاف محمد و الشافعي والاشارة الى منشا الخلاف وصمن ما نقص بفعله كسناه وزرعه لانه اطلاق والعقار يضمن به وان لم يضمن بالغصب عند جما وباجارة عبد غصب عطف على قوله بفعله اي استغلا المغصوب بالكانا عبدا مثلا فاجره فنقصه الاستغلال ضمن النقصان وتصديق باجره واجر مستأجر وزبح حصدا بالتصرف في مودعه او مقصوبه متعينا بالاشارة او بالشرع عطف على قوله بالتصرف بذراعه الوديعة او الغصب ونقد ما يعني بتصديق الذبح الخاص فيها اذا كانا مما يتعين بالاشارة وان لم يكونا منه انا بصداه لو اشار اليهما ونقد ما وان اشار اليهما ونقد فيهما او الى غير ما او اطلق ونقد ما اي ان لم يشك في الشيء بل قال اشترت بالف درهم ونقد من درهم الوديعة او الغصب لا اي في هذه الصور اثبت في طيب الذبح له ولا بتصديق من ادعى قول الكرخي وبه يفتي وفي التبيين قال شايخنا

صدر الشريعة

صدر الشريعة
واما ما قيل من عند وجود المثل لم يضمن عند عدمه لا قيمة له منشا في الغفوار عن حد الانقطاع بل يرجع الى ما نفع او لا منسقة شافي النهاية معناه العدي بيا المتفاوتة ليس بذلك مسته

صدر الشريعة

تاج الشريعة

لا مطيب بكثر جان وموا المختار واطلاق الجواب في الجامعين والمضار به بدل
 على ذلك واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زملنا كثره الحرام من ذلك
 على قولها وعندنا في يوسف لا يتصدق بشيء منه وان عصب وغيره قال
 اسمه واعظم منافع منه ومكة بلا حل فبداية له اي لا يحل له الانتفاع حتى يولد
 بدلها استحسانا والقياس ان له ذلك وموقولا الحد وزفر لبوت الملك
 من الحقائق كذبح شاة وطهيها او طهي بدوزرعه وجعل حديثا
 وصفر اناه والبناء على ساجته خشبة عظيمة تجلب عن بلاد الهند وتعمل
 في ابواب الدور وبنائها واساسها ذكر في غاية البيان ولبن لانه احد من
 متقومة صبرها حق الملك ما كان وجه وقال الشافعي لا ينقطع حق الملك عنه
 لان العين باق ولا يعين فعل الغاصب لانه يخطو فلا يصيب سببا للملك اعلم
 ان هذا الحكم الذي ذكره في الساجه فيما اذا كانت قيمه البناء اكثر من قيمه الساجه
 واما اذا كانت اكثر من قيمه البناء فلم يزل ملك ملكها كذا في الذخيرة وان ضرب
 المجرى درهما ودينارا او انا لم يملكه ومولاك بلائق من عندنا وعندنا يملكها
 الغاصب وعليه مثلها قياسا على غيرهما وله ان العين باق من كل وجه الا يرى
 ان الاسم باق ومعناه الاصل الثمين وكونه موزونا وان باق جق جرى فيه الربوا
 باعتباره واذا ذبح شاة غير طرحتها الملك عليه واخذ قيمتها واخذ ما ضمنه
 نقصانها وكذا لو خرق ثوبا وفوت بعض العين وبعض نفعه لانه لو فوت
 كل النفع ضمنه كل القيمة وفي سير نقصانه ولم يفوت شيئا منها ما نقص ومنه بلى
 في ارض غيره او عند سد امر بالقلع والرد قال الزاودي في شرح القدوري
 بعلانه صاحب الحيط عنه فتاوى خواصنا انه اذا كانت قيمه الساجه اقل من
 قيمة البناء ليس له ان احدسا وان كانت اكثر فله ذلك وكذا في الساجه وزعم ان
 هذا هو المذهب قال شيخنا هذا قريب مما ذكره محمد ان دجاجة ان ابتلعت
 بولولة الغن ينظر الى قيمتها ويخير صاحب الكثر والملك ان يضمن له قيمة بناء او غيره

تاج الشريعة
 في بيان ما يملكه المالك من ثمنه
 في البيع والشراء
 وما يملكه المالك من ثمنه
 في البيع والشراء

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة
 في بيان ما يملكه المالك من ثمنه
 في البيع والشراء

امر بقلعه ان نقضت به اي نقضت الارض بالقلع ثم بين طريق معرفة ذلك
 فقال فيقوم بالبناء وشجر ويقوم مع احد مما سبق القلع قيمة المسوق القلع
 بناء كان او شجرا اقل من قيمته بقلوعا مقدرا جرة القلع فيضمن الفضل وان خمد
 الثوب او صغر او لت السويقي بضمن ضمنه قيمة ابيض ومثل سويقة لانه من
 بخلاف الثوب فما خذ فيه القيمة او اخذ ما وعزم ما زاد الصبيغ والسمين
 وان سود ضمن ابيض ام احده ولا شئ للغاصب من عندنا وقال لا التسويد كالتحجير
 وقيل من هذا اختلاف عصر وزمان وقيل ان كان ثوبا بنقصه السواد فهو نقصان
 وان كان ثوبا يزيد فيه السواد كالتحجرة وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسكه
 ويا من الغاصب بقلع الصبيغ بالقدر الممكن اعتبارا بفصل الساجه لان التمييز ممكن
 بخلاف السمين في السويقي لان التمييز متعذر ولنا ان فيه رعاية الجانيين والحيرة لسا
 الثوب لكونه صاحب الاصل بخلاف الساجه لان النقص له بعد النقص اما الصبيغ
فصل لو غيب ما غصب وضمن للمالك قيمته ملكه خلافا لشافعي لما رآه الغصب
 يخطو فلا يكون سببا للملك كما في المدير ولنا انه ملك البدل بكماله والمبدل قابل
 للنقل من مكانه ملك فيملكه دفعا للضرر عنه بخلاف المدير لانه غير للنقل
 وصدق الغاصب في قيمته مع حلف ان لم يقيم حجة الزيادة فان اظهر وقيمة كذا
 وضمن الغاصب اخذ الملك وردد عوضه او امضى الضمان وان ضمن بقول
 ملكه او بجمته او بتكول غاصبه فهو له ولا خيار للمالك لانه قد تم له الملك
 بسبب اتصاله به رضي الملك حيث ادعى من المقدار ونفذ بيع غاصب
 ضمن بعد بيعه لا اعتناقه لم يقل لا اعتناقه لانه ينفذ اذا كان من المشتري
 من الغاصب الذي ضمن بعده لا لان الملك المستدك ان لنفاذ البيع دون
 الاعتناقه لانه منقوض باعتناقه المشتري من الغاصب بل لان الغصب
 غير موضوع لافادة الملك وزوايد الغصب متصلة كالسمن والحن
 ومنفصلة كالولد والتمول لا يضمن الا بالتعدي او بالمنع بعد الطلب وقال

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة
 كذا في الهداية في فقه
 القول الثاني على الاول
 لم يصيب فتاوى

تاج الشريعة
 لم يقل لا يعتناقه المشتري
 او المدير في ملكه
 واحد لانه لا يضمن على اصلها
 فانها التنازع في ذلك فيما اذا
 باع البائع ما تاول واشترى
 المشتري ما تاول واشترى
 المذكور للكل لا لخصه
 خاصة

تاج الشريعة
 صدر الشريعة
 صدر الشريعة

الشافعي مضمونة وقد مر ان هذا مبني على الاختلاف في حد الغصب ونحو
نقصان ولادة معه وجب بولدي في به خلافا لفر والشافعي فان الولد ملكه فلا
يصالح جازا ملكه ولنا ان سبب الزيادة والنقصان شئ وموالودة والعقوق
وعند ذلك لا يعد نقصانا فلا يوجب ولو روي بانه غصبها فردت حاملا فولد
فان ضمن قيمتها يوم عقلت وقال لا يضمن يعني جميع قيمتها ولكن يضمن الجبل
لها ان سبب التلف وموالودة حصل عند الملك بعد صحة الرد من الغاصب
لان العيب لا يمنع صحته الا اصل يخرج عن عهدة رد الاصل وبقي في عهدة النقصان
والعيب كذا في المحيط وله انه غصبها وما انفق فيها سبب التلف وردت فيها
ذلك فلم يوجد الرد على وجه الذي اخذ فلم يصح الرد بخلاف الحرة لانه لا يضمن
لشيء فيها ان الغصب بعد فساد الرد وما يقع ما غصب عطف على الحرة استعمله
او عطله وعند الشافعي مضمونة باجر المثل في الصورتين وعند مالك مضمونة
في الاول دون الثانية وعدم الضمان عندنا لعدم التقوم فان تقومها في العقد
ضرورة واتلاف خمر السلم وخنزيره وان اتلفها لذي ضمان خلافا لشافعي لانه ان
الذي مع السلم فلا يقوم في حقه ولنا انه متروك على اعتقاده ولو غصب
خمر سلم فخلها بالقيمة له سواء كان مالا كما اذا التقي فيها فنظله او شباير من
المال بحيث لا قيمة له او لم يكن كما اذا شتمه ذكره في المحيط او جلد ميتة فدبغ به اي بما
لا قيمة له كالشراب والشعر احدهما الملك بلا شئ ولو اتلفها ضمن ولو خلها ضمن
بدي قيمة كالملح الكثير والخل ملكه ولا شئ عليه منا عنده وعندنا اخذه الملك
واعطى ما زاد الملح فيه ان كان التخليل بالملح وان كان بالخل فكذا عندنا يوسف
وعند محمد ان كان خلا من ساعة يصير ملكا للغاصب ولا شئ وان كان خلا بعد
زمان فهو بينهما على قدر كليهما قال ابو الليث وبه ما اخذه ذكره في الثانية ولو دبح
به الجلد اي شئ له القيمة كالقط والعفص اخذ ما الملك ورد ما زاد الدبغ او ضمنه
فيمنه اي قيمة الجلد والغاصب حبه يعني اذا اختار الملك اخذه ودفع ما زاد

في المثل في الصورتين
 عند مالك مضمونة

عند الشافعي

في المثل في الصورتين
 عند مالك مضمونة

ناهي الشريعة

في المثل في الصورتين
 عند مالك مضمونة

في المثل في الصورتين
 عند مالك مضمونة

الدبغ حتى ياء خذ حقه كحق جسد المبيع للبائع لاجل الثمن فان ملك في يده سقط عن
 الملك قيمة الزيادة كذا في الحقايق ولو اتلفه لا يضمن قيمة الجلد للمالك عنده وقال
 يضمن الجلد مدبوغا ويعطيه الملك ما زاد الدبغ لهما انه باق على ملك الملك حتى
 كان له ان يآخذ ومو مال متقوم ضمنه مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدبغ
 وله ان التقوم حصل بصنع الغاصب وصنعة متقومة لاستعماله مالا متقوما
 فيه ولهذا كان له ان يحبس حقايتو في ما زاد الدبغ فكان حقا له والجبل شئ لها
 في حق التقوم ثم الاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه كذا البائع اذا ملك من غير
 صنعه وما قال والاصل انه اذا اخل او دبح بالقيمة له احدهما الملك لان الاصل
 حقه وليس من الغاصب سوى العجز ولا قيمة له اما اذا اخل او دبح بذي قيمة يصير
 ملكا للغاصب ترجيح الملك المتقوم على غير المتقوم والفرق لاق حنيفة بين
 الخمر والجلد ان الملك يآخذ الجلد ولا يآخذ الخمر لان الجلد باق لكن ازال عنه النجاسة
 والمخمر باقية بل صارت حقيقة اخرى وانما لا يضمن الجلد عنده اذا اتلفه لانه خصب
 جلد غير مدبوغ ولا قيمة له والضمان يشع التقوم لكن العيب اذا كان باقيا
 لا يشترط فقد اخطأ في مواضع من كلامه الاول في قوله يصير ملكا للغاصب وذلك
 ان الجلد لا يصير ملكا للغاصب بالدبغ صرح به في المحيط حيث قال ان الغاصب
 وان احدث وصف المالية في الجلد لم يستهلك الجلد من وجه فلم يملك الجلد والثاني
 في قوله بل صارت حقيقة اخرى فانه لو كان كذلك لكان الغصب ما كاله سواء اخل
 بالقيمة او بالقيمة له وليس كذلك فانه مرتبة في البداية بان التخليل تطهير له بمزلة
 غسل الثوب النجس فبقى على ملكه والحق ان العين باقية بعد التخليل على ما نص
 عليه في باب الوكالة من اسر الكفر من المبسوط والثالث في قوله لانه غصب جلد غير
 مدبوغ وذلك ان ما ذكره من العلة قائمة بعينها فيما اذا اتلفه بعد ما دبغ بالقيمة
 له مع ان الحكم يختلف عنها فيه لوجود الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح ما في البداية
 وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكسر المعرف نوع من الطنائير يتخذ اصل

صدر الشريعة

من مواضع التي اخطأ
 فيها صدر الشريعة

صدر الشريعة

حيث قال واذا اوكلا الذي الذي
 قبض خذ له بعينها فصارت
 خلافا له ان يقبضها لان
 العين باقية بعد التخليل
 والهيئة باقية وانما يختلف
 الطعم

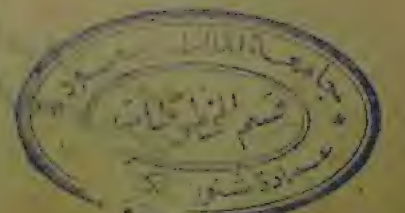
اخطأ من صدر الشريعة حيث
 اختلف بين المعرف والغرف

اليمين والمعار في آيات الله التي يضرب بها واحد من المعذبين في ذكره في المغرب
 اراد ضمان قيمته خشبا مخوتا وذكر في المنتقى خشبا النواكذا في البايغ وقال لا يضمن
 اصلا واما طبل الغلة والد في الذي يباح ضرب به في العرس فضمنون بالاتفاق
 وانما لم يقل علم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين كونه له وبين كونه لك كما فر
 قال في سبل الحيط كذلك المزمار والطنايب ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه
 كبيرة في الاديان كلها ولم يصر واعليها وارقعة سكر ونصف وجمع بيعها خلافا لما في
 الموضوعين وفي ام ولد وعصيت وملك لا يضمن بخلاف المذبح لان المذبح متقوم لا ام
 الولد مناعند وقال لا يضمنها المتقومها ومن حر قيد عبد غيره او رباط ذابته او فتح
 باب اصطبلها او قفص طائر فذممت خلافا لمحمدان الطائرين بحبول على النصار ولهما
 انه توسط فعلا مختارا وسعي الى سلطان من يوزيه ولا يدفع بل يدفع او من يفسق
 عطفا على من يوزيه ولا يمنع بنهيه او قال مع سلطان قد يغرم وقد لا انه وجد
 مالا فغرمه شيئا لا يضمن ولو غرم البتة وكذا لو سعي بغير حق عند محمد رجلا له وبه
 يفتي وعندنا لا يضمن الساعي لانه توسط فعلا مختارا **كتاب الشفعة**
 في الرد على من يبيع عقار قيديه وهو كونه له اصل وقرار من ضيعه ودار
 لان الشفعة اصلالة انما تثبت فيه وما في معناه كلعو ذكره في التوقيف
 يعنى لا يعتدل اختياره لانه يعتبر اختياره لم يقل على مشرية لانه قد يكون
 على بايعه كما اذا اقر البايغ بالبيع وانكر المشتري قال في الفتاوى الصغرى
 ان الشفعة تعتمد زوال الملك عن البايغ لا على ثبوته للمشتري ولهذا ثبت اذا
 باع بشرط اختيار للمشتري بمثل ثمنه اي بيا ثمنه في المائنة وان كان مغاير للمغنى
 فيع القيمة قال في الحيط واذا وجبت الشفعة فان كان الثمن من ذوات الامثال
 وجبت بمثله وان لم يكن منها كالعبد والثوب وجب بقيمته وقال زفر والشافعي
 وماكذ ياخذ بقيمته وجب اي يثبت بعد البيع لم يقل لانه شرط والسبب مو
 الاتصال ويستقر بالشهادة اراد بالاشهاد وطلب المواثبة وانما قال بقدره لان

سبب الشفعة في البيع
 انما يثبت في البيع
 انما يثبت في البيع
 انما يثبت في البيع

باب الشفعة

باب الشفعة



حق الشفعة قبر من انزل تحت لواحد سطر واذا لم يؤخر استغراي لاسطر بعد
 ذلك ويملك بالتراضي او بقضاء القاض قال في التحفة قالوا ان حق الشفعة جب عند
 البيع ويتأكد بالطلب وثبت الملك بقضاء القاض او بالتراضي من الخصمين
 بقدر رؤس الشفعة لا الملك خلافا لما في الحليط في نفس البيع ثم للمشتري
 في حقه ما قال ثم له في حق البيع اضر فيما حقه الاظهار واظهر فيما يكفي فيه للاضمار
 كالشرب والطريق خاصين كشراب نهدي لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذ ثم جار
 ملاصق بابه في سكة اخرى كواضع جذع على حائط انا ذكره ليعلم انه جار لا حليط
 وعندنا في لا تثبت الشفعة الا لاول ذكره في التحفة والحيط والاسرار و
 الايضاح وطلبها الشفيع في مجلس اخر فيه بالبيع قال شيخنا والصحيح
 ان يقول القاض للشفيع من اخبرت بالشاء ولا يقول مق علمت به ثم ان اعتبار
 المجلس على اختياره كدخول في الاصل عن محمد اشارة الى ذلك وعند عامة علمائنا
 على الفور كذا في الخلاصة تلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه مثل ان اطلب
 للشفعة او اطلبها وطلب مواثبة اخذ وما قولهم عدم الشفعة لمن واثبها
 اي طلبها على سبيل المبادرة والمسارعة ثم يشهد من اذا لم يكن طلب المواثبة
 عند احد العاقلين ولا عند الدار واما اذا كان عندهما وعند الدار واشهد
 على ذلك فذلك يكفي ويقوم مقام الطرفين عند العقار وعلى من له الملك
 او اليد قال في التحفة ان كان المبيع لم يقبض بعد فالشفيع باختيارين مطالبة
 البايغ والمشتري والطلب عند المبيع او اوالا شهاد عليه لان المشتري
 ملك والبايغ صاحب يد فيصح من الشفيع الخاصة معهما لينقل الملك واليد فاما
 المبيع يتعلق الشفعة به فيقوم الطلب عنده مقام الطلب منهما باعتبار الحاجة
 من عند البايغ فقولا اشترى فلا من هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت
 الشفعة واطلها الان فاشهد واعليها وطلب اشهاد ومن هذا الطلب انما يجب
 عند التمكن مالا شهاد عند الدار وعند صاحب الملك او صاحب اليد لو تمكن

باب الشفعة

باب الشفعة

ولم يشهد بطلت شفعة واذا كان في مصر آخره الاجل عقدا المسافة التي بينه وبين المصر الذي وقع البيع من المتعاقدين حتى يذهب اليه او يبعث وكيله للطلب الشفعة والا شهد عليه وذلك الاجل من وقت العلم بالبيع وطلب المواثبة فاذا مضى الاجل ولم يذهب بنفسه ولا يبعث وكيله للمطالبة الشفعة تبطل شفعة كذا في الحق وفي الذخيرة ان لم يوجد وكيله يرسل رسولا او كتابا وان لم يجد فهو على شفعة لم يطلب عند قاض فقول المشتري فلان دارا كذا وانا شفيعها بدار كذا اذا لم يكن الشفيع شريكا في نفس البيع وان كان شريكا فيه فصوره طلبه غير منجز فليس اليه هذا اذا قبض المشتري المبيع وطلب الخصومة لا يتوقف عليه وطلبه بغيره وخصومة من وراءه لا تبطل الشفعة وقال محمد وزفر مع ذكره في الهداية والمحيط اذا احسن شراي من غير عذر بطلت وبه يفتى ذكره قاضي خان في الجامع الصغير والمحيط ونقل صاحب الهداية عن شيخ الاسلام في الهداية الفتوى على قول ان حنفية ولا ظاهر المذهب واذا طلب سأل القاضي الخصم اي عن ملكية الشفيع الدار المشفوع بها فان اقر به او بر من الشفيع او نكل الخصم عن الخلف على العلم بانه ملك كذا سأل عنه الشارح فان اقر به او نكل عن الخلف على الحاصل والسبب قد مر في كتاب الدعوى ان في دعوى شفعة الجواز خلاف على السبب او بر من الشفيع فتسأل بها هذا اذا لم ينكر المشتري طلب الشفيع الشفعة فان انكره فالقول قوله مع يمينه وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى واذا قضى لزمه اخصاره وللمشتري حبس الدار لقبضه منه ولو قبل للشفيع اذ الثمن فاخر لا تبطل والخم اي ضم الشفيع البايع المشتري ان لم يعلم احد مما بيده والاخر ملكه صرح بذلك في المحط والحققة فلا يسمع البينة عليه اي على البايع حتى يحضر المشتري فيقضي بالشفعة ويسمع بحضوره وان سلم الى المشتري لا يشترط حضور البايع لزوال الملك والبه عنه والعهدة على البايع حتى يجب تسليم الدار عليه وعلى الاستحقاق يرجع بالثمن عليه وللشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البراءة عنه وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن صدق المشتري اي مع يمينه لان الشفيع يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

والمشتري يشره ولو بر من الشفيع الحق لا امر ولا مكان صدق البيعتين بجرمان العقد مرتين فبإخذ الشفيع بالا قدر ما عندهما وعندنا في يوسف بينة المشتري احق لانها كند اثباتا وان ادعى المشتري ثمنه وباعه اقراره بلا قبضه اي بلا قبض الثمن فالقول له ومع قبضه للمشتري واخذ كل حال بالكل سببته خط البعض قد مر في باب المد الجدة وفي الدار بقت مثلي حقيقة وحكا ذلك لان من المثلي ما الحقه بغير المثلي كما تحرف في حق السلم مثله وفي غير بالقيمة في عقار بغيره اذ كل قيمة الاخر في ثمن مؤخر كمال او طلب في الحال واخذ بعد الاجر قال زفر والشارح في قوله القديم ان يادخذه في الحال بالثمن المؤجل ولو سكنت عنه بطلت اي ان سكنت عنه الطلب وجرح حق طلب عند الاجل بطلت الشفعة وفي قوله ذي لا بد ان يكون البايع ايضا ذميا والا يفيد البيع فلا يثبت الشفعة صرح به في المبسوط بخرا وخزير والشفيع ذي بشر الخمر وقيمة الخنزير والشفيع المسلم بقيمة كل قيمة الخنزير مناتقوم مقام الدار لا مقام الخنزير فلذلك لا يحرم تملكها وفي بناء المشتري وعرضه بالثمن وقيمتهما مقلوعين اي مستحق القلع كما في الغصب او كلف المشتري قلعها وعن ابي يوسف انه لا يكلف بالقلع ولكنه يلقي ان شاء اخذ ما بالثمن وقيمة البناء والغرس وان شاء ترك وبه قال الشافعي ومالك لانه ليس بمتعدي في البناء والغرس لثبوت ملكه بالشراء فلا يعامل باحسان العدوان وجه ظاهر الرواية انه يفي او غرس في محل يتعلق به حق متاكد لا غير من غير تسليم من جهة من له الحق فينتقض ويرجع الشفيع بالثمن فقط ان يزل او غرس ينع اخذه بالشفقة ثم استحققت انما لا يرجع بقيمة البناء والغرس على احد لانه جيل لانه لا يمتش فيما اخذ بالتراضي بل لانه ليس بغرور والمشتري انما يرجع على البايع لانه مغرور ومن جهة وبطل الثمن ان ضربت او جف الشجر اي لمشتري دارا فخرت من غير صنع احد او بستانا فحقت الشجر فالشفيع ان اراد ان يادخ جميع الثمن واخذ العريضة لا النقض بحصتها ان سلم المشتري البناء انما يادخ بالحصة لان المشتري قصد الاتلاف وفي الاول تلف بافهما وفيه ولا يادخ النقض لانه لم يبق تبعا وفي شراء ارض مع ثمن خيل فيها وذلك بذكر الثمن وبدونه لا يدخل في البيع او لا ثمن عليها فائتم بعد اخذ ما بغير ما في الفصيلين وبجسمها

صدر الشريعة

اي ياخذ الشفعة الارض بحقتها من الثمن ان اخذ المشتري في الاول وبالك في الثاني
 لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلا يقابل به شيء من الثمن **باب في بيعها والا**
يطلبها اي ما يكون فيه الشفعة او لا يكون وما يطل الشفعة انما يجب قصدا انما قصدا
 لانها يجب تبعا في غير العقار كالثمن والشجر في عقار ملك بعوض موقوف فائدة مدين
 القيدين تظهر بما ذكر بعيد منا وان لم يقسم خلافا لثاني لان الشفعة لدفع مؤنة القيمة عن
 وعند الدفع ضرر الجوار كرجوع حرام ويؤثر في عرض وفلك وباء هذا اذا بيع للعقار
 اذا بيع مع حق القرار يلحق بالعقار ويخل ببيعها قصدا انما قال قصدا لانها اذا بيعت
 للارض يجب فيها الشفعة وارث وصدوق ومبة الاعوض ودار قسمت لان في القيمة
 مع الاقرار وجعلت اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عمد او مهر
 لانها ليست باموال ولا مثلها حتى ياخذ الشفعة به فلا يمكن مراعاة الشرط
 وعند الشافع يجب فيها الشفعة لان هذه الاعراض منعومة عنده فيؤخذ
 بقيمتها عند تعذر الاخذ بمثلها ولنا ان تقوم المناقضة ضروري فلا يظهر في حق
 وكذا الدم والعتق وان قول ببيعها مال كما اذا زوجها على دار على ان ترد عليه
 الفا وقال يجب الشفعة في حصة الالف اذ فيها مبادلة مالية وله ان يبيع البيوع
 تابع فيه ولهذا ينعقد بلفظ النكاح ولا يفسد شرط النكاح ولا شفعة في الاصل
 هكذا في البيع او بيعت بخيار للبايع وما سقط خياره انما قال هذا لانما سقط
 الخيار تثبت الشفعة وقدر على هذا قوله او يبيع فاسدا وما سقط فسخه
 سقوطه كسيرة منها بناء المشتري فيها او ردت بخيار رؤية او شرط او عيب
 بقضاء متعلق بالآخر فقط بعد ما سلمت اي بيع وسلمت الشفعة ثم ردت
 البيع بخيار رؤية او شرط كيف ما كان او بعيب بقضاء القاض فلا شفعة لانه
 فسخ لا بيع ويجب برد بلا قضاء يعني اذ اردت بخيار العيب بلا قضاء كجاء الشفعة
 وباقالة لان الاقالة بيع في حق الثالث والشفيع ثلثها والعبد المأذون
 اي يجب الشفعة له مديونا احاطه الدين برقبته وكسبه غير مبد وطوق

في بيعها والا يطلبها

في بيعها والا يطلبها

في بيعها والا يطلبها

نهت على هذا فيما سبق في مبيع سيده وسيدة في مبيعة بناء على ان ما في يده
 ليس ملك المولى اذ كانا مديونا ولمن شري واشتري له اي يجب الشفعة للمشتري
 سواء كان اشتري اصاله او وكالة ولمن اشتري له اي للموكل بالشراء وفائدة
 لو كان المشتري او الموكل بالشراء شريكا والدار شريك اخر فلها الشفعة ولو كان
 موثريا والدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده لانه باع سواء كان اصيلا او وكلا
 او بيع له اي وكلا بالبيع ومدار الفدق على ان الشفعة سطل باظهار الرغبة عند الدار
 لا باظهار الرغبة فيها ثم ان البايع لغيرها في حكم العقد كالباع لنفسه فذلك لا يفرق
 الوكيل الاصيل او ضمن الدرك لان الاستخلاص عليه ولا فيما مع الاقدار اذ كان
 او دونه من طول حد الشفعة اي يكون طول ذلك القدر تمام ما يلاصق الحدين منه حيلة
 لاسقاط شفعة الجوار او شري سهما منها بثمان ثم باقية الالف السهم الاول منه حيلة
 اخرى لاسقاط شفعة الجوار ومن ان يشتري شيئا قليلا منها كسهم واحد من الف
 سهم مثلا بالف الادوم يشتري الباقي بدينهم فالشفيع لا يقدر على اخذ الشفعة الا
 في السهم الاول ثم لا يرغب فيه كثرة الثمن وانما لا يقدر على اخذ ما في الباقي لان
 المشتري صار شريكا في الباقي ومواحق من الجار او اشتري بثمان ثم دفع عنه ثوبا بالالف
 منه حيلة اخرى تعم الجوار وغيره ومن ما اذا اراد بيع الدار بمائة فيشتري الدار
 بالالف ثم يدفع ثوبا وي مائة في مقابلة الالف فليس للشفيع اخذها الا بالالف
 ولا يرغب ولا يكره حيلة اسقاط الشفعة والركوة عند ان يوسق خلافا لحد هذا
 الاختلاف قبل الوجوب اما بعده فمكروه بلا خلاف ذكره شيخ الاسلام ويعقوب الاول
 بقول الاول في الثاني بقول الثاني قال الاختلاف في كتاب الحيل لا باس بالحيل فيما تجوز
 ويجوز وانما الحيلة شيء يتخلص به الرجل من الحرام ويخرج به الى الحلال فاما من هذا
 لا باس به وانما يكره من ذلك ان يحتال الرجل في حق لرجل حجة بطله او محتال في باطل
 حتى يؤمنه او محتال في شيء حتى يدخل فيه شبهة ويظهر بتكرار طلب المواثبة تركه بان
 لا يطلب في مجلس اخر فيه بالبيع او الاشهاد اذ الاشهاد عند العقار وعند من لا اليد

في بيعها والا يطلبها

لا الا شهادة عند طلب الموثبة لانه غير لازم وتليها بالبيع فقط اي لا تبطل بالتسليم
 قبل البيع ولو من الاب والوصى هذا عندنا خلافا لمحمد وزفر لان هذا ابطال حق الصبي
 فلا يصح ولما ان الاخذ بالشفعة بالتجارة فترك الاخذ بها ترك التجارة فيملك الوكيل
 الوكيل بالشراء وتليها بالشفعة صحيح بالاتفاق وكذا سكوتة اعراض بلا خلاف واما
 الوكيل بطلب الشفعة فيصح تليمه عند اذ كان في مجلس القاضى وعند يوسف
 يصح مطلقا وعند محمد وزفر لا يصح تليمه اصلا لانه انى بضد ما امر به ولما انه توكيل بالشراء
 لان الاخذ بها شراء والوكيل بالشراء ان لا يشتري غيلان ابا يوسف يقول ومووكيل مطلقا
 فينفذ تصرفه مطلقا واما حنفية تقول انه وكيل بالخصوص ولا يعتد بالخصوص الا في مجلس
 القاضى وصلح منها على عوض ورد عوضاى اذا صالح منها على عوض بطلت الشفعة
 ورد العوض لان حق الشفعة ليس بحق متقرر في المحل بل هو مجرد حق التملك فلا يصح
 الاعتراض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالحائز من الشرط فبالفاسد اولى فيبطل الشرط ويصح
 الاسقاط ويرد العوض ان كان ما هو ذوا ولا فلا يجب تليمه وموت الشفيع لا
 المشتري امانات الشفيع تبطل الشفعة ولا يورث عنه لانها ليست بالخلافا لشفيع
 وهذا اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اذا مات بعد قضاء القاضى قبل تقدير
 وقضيه فالبيع لازم لو رثته وبيع ما يشفع به قبل القضاء به لانه يمنع الزوال فيبقى الاتصال
 قبل التملك وموالاتصال بملكه الا اذا باع بشرط الخيار لقوله لانه يمنع الزوال فيبقى الاتصال
 وان سمي شركا فلم يظهر شرا غيرك او بيعه بالف فلم باق او يملك او وزى او عدى
 متقارب قيمة الف او اكثر فمد له اى الشفعة ثابتة له في هذه الصور لان هذه الاشياء من
 ذوات الامثال وربما يكون الاخذ بها ايسر له وان كان قيمتها اكثر فيكون له حق الشفعة
 وبعرض كذلك لاى اذا ظهر ان البيع كان بعرض قيمة الف او اكثر فانه لا يبقى الشفعة
 لان الشفيع ياخذ صاح بالقيمة فان كان قيمة الف فقد سلم البيع به وان كانت اكثر فليسلمه
 بالالف تسليم بالكثر بالطريق الاولى وشفيع حصته احد الشريكين لا احد الباعين اى اذا اشتري
 جماعة من واحد فلا شفيع ان ياء خذ نصيب احدهم وان باع جماعة من واحد فلا يخذ

لا الا شهادة عند طلب الموثبة لانه غير لازم وتليها بالبيع فقط اي لا تبطل بالتسليم
 قبل البيع ولو من الاب والوصى هذا عندنا خلافا لمحمد وزفر لان هذا ابطال حق الصبي
 فلا يصح ولما ان الاخذ بالشفعة بالتجارة فترك الاخذ بها ترك التجارة فيملك الوكيل
 الوكيل بالشراء وتليها بالشفعة صحيح بالاتفاق وكذا سكوتة اعراض بلا خلاف واما
 الوكيل بطلب الشفعة فيصح تليمه عند اذ كان في مجلس القاضى وعند يوسف
 يصح مطلقا وعند محمد وزفر لا يصح تليمه اصلا لانه انى بضد ما امر به ولما انه توكيل بالشراء
 لان الاخذ بها شراء والوكيل بالشراء ان لا يشتري غيلان ابا يوسف يقول ومووكيل مطلقا
 فينفذ تصرفه مطلقا واما حنفية تقول انه وكيل بالخصوص ولا يعتد بالخصوص الا في مجلس
 القاضى وصلح منها على عوض ورد عوضاى اذا صالح منها على عوض بطلت الشفعة
 ورد العوض لان حق الشفعة ليس بحق متقرر في المحل بل هو مجرد حق التملك فلا يصح
 الاعتراض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالحائز من الشرط فبالفاسد اولى فيبطل الشرط ويصح
 الاسقاط ويرد العوض ان كان ما هو ذوا ولا فلا يجب تليمه وموت الشفيع لا

ناهى الشريعة
 صدر الشريعة

صدر الشريعة

حصنة احد الباعين لا لانه يحقق في الاولى دفع ضرر المار لا في الثانية لانه تعليل لعدم الحكمة بل لان
 منا سفق الصفقة على المشتري فينضد به زيادة الضرر لان الشركة عبث الاعيان
 الجمعية وفي الوجه الاول يقوم الشفيع مقام احدهم فلا تفرق الصفقة والنصف مغزا
 بيع مشاعا من دار فقسما اى اذا اشتري نصفا مشاعا من دار فقسما الباع والمشتري
 فالشفيع ياخذ النصف مغزا لان القسمة من تمام القبض لان الانتفاع في الشايع لا يتم
 الا بالقسمة **كتاب القسمة** في الشدع جمع نصيب شايع في معين لا تعيينه فهو
 قبل القسمة وعقب فيها الا في المثل اى ان يبيع في حكمه ومو العدى التقارب
 فان الاقرار غالب فيه ايضا ذكره في الكافي والمبادلة في غيره فباء خذ كل شريك حصته
 بغيبته صاحبه في الاول والثاني وان اجر عليها في متجدد الجند فقط عند طلب احدهم اى انما
 غالبية في غير المثل والجب على القسمة فيما اذا كان متجدد الجند لا ينفذ فيه لانه باعتبار
 ما فيه من معنى الاقرار على ان المبادلة مما يجرى فيه الجبر في الجملة كما في قضا الدين
 وينصب قاسم يوزق من بيت المال بقسم بلا اجر وخواص وان نصب باجر
 صح ومو على عدد الدوس وقالوا لا اجر على عدد الانصبا لانه مؤنة الملك لمان
 الاجر مقابل القيمة ومو قد يصعب في القليل وقد يعكس فتعذر اعتبار فاعبر
 اصل القين ويجب كونه عدلا عالما بها ولا يعين واحد لها لان الامر يضيق على
 الناس ويصير الاجر غالبا ولا يشترى القسما اى لا تترك القسام يشتركون
 كيلا يكون الاجر غالبا وصحت برضا الشركاء ولا يلزم عند صفرا احدهم او مو
 فان في لزومه لا بد من امر القاضى وقسم تقلى يدعون شرا او ملكه مطلقا وارثه
 بينهم وعقار يدعون شرا او ملكه مطلقا فان ادعوا ارثه عن زيد لا حصته يدينوا
 على موته وعدو ورثته عنده وقالوا يقسم كما في الصور الاخر لانه ملك الموروث باق
 بعد موته فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صورة الشراء لان الملك
 بعد الشراء غيبا بقى للبايع بخلاف غير العقار ادعوا ارثه لان القسمة تغيد زيادة
 الحفظ والعقار محصن بنفسه فلا احتياج الى القسمة ولا ان يرثه من العقار معهما حق

ناهى الشريعة
 لا يخفى في كلام صدر الشريعة في هذا
 المقام من الاختلاف خصوصاً في قوله
 مع ان ابا داود اخرج في الجب فانه
 لا يصح ان اجعل على خلافه والاشهر
 التقديس ان قيد بعدم تعلقي حق
 الغيبة مستقلة
 صدر الشريعة

ناهى الشريعة
 ولم يقدرا عند صفرا احدهما
 قال صدر الشريعة انهما
 عدم صحة القسمة ووجهه
 لانهما صحبة غايته غايته
 نص عليه الخصم في باب
 قسمة دار الميت وعليه دين
 من المبسوط مستقلة

عن حصنة ناهى الشريعة هذه
 المسئلة باسناد الى حنفية
 ولا وجه لان نظاير ما ذكره في حنفية
 واحدة منها بذلك الاسناد مستقلة

ناهى الشريعة
 لانهم ما قسمة العقار المشتري
 اذ هو حق ان يترك قسمة العقار
 الموروث ايضا لا يشترى
 في العلم مستقلة

بر من انهما لانهما اذا بر من انهما كان القسمه قسمه الحفظ والعقار غير محتاج اليها
 فلا بد من اقامة البيتة على الملك فير من قولنا حنيقة والاصح انه قول النكر ولو بر من ان
 الموت وعد الورثة وموهم ومنهم طفل وغايب ونصب من يقبض له اي لواحد
 من المذكورين عبارة الهداية والدار في ايديهم وضمير الجمع عايد الى المدعين بناء على ان
 اقل الجمع الاثنان يفصح عن هذا قوله ومعهم وارث غايب وان بر من واحد من
 واحد واما البيتة لا تقسم اذا لا بد من اثنين لان الواحد لا يصلح مقاسما ومقاسما
 ونحاصا ونحاصا او ثلثا وغاب احد من او كان شق من محرم منه بطريق الدلالة الحكم فيما
 اذا كان الكل معه فلا حاجة الى ذكره مع الوارث الطفل والغايب لا اي لو كان مقام
 الارث الشراء لا يقسم لان في الارث ينتصب احد الورثة خصما على الباقيين وان كان
 في صورة الارث العقار او شيء في يد الغايب او الطفل لا يقسم ايضا لان القسمه
 تصير قضا على الغايب او الطفل من غير خصم حاضر عنهما وقسم بطلب احد من اي
 احد الشكا ان انتفع كل حصته وطلب ذي الشتر فقط ان لا ينتفع الاخر لقله حصته
 اي لا يقسم بطلب ذي القليل لانه متعنت في طلب القسمه اذا لا فائدة له فيها وقال الخصم
 على العكس لا صاحب الكثير بطلب من صاحب و صاحب القليل يرضى بضره وقال الحكم
 في مختصر يقسم بطلب كل واحد والذى اختاره المصنف قول الخصاف وهو الاصح نص عليه
 في المبسوط ولم يقسم الا بطلبهم ان تضر كل واحد للقله وفي المبسوط ان لا يقسم العاقب
 وقسم عروضا لتحجسها لا الجنان والرقيق والجوامد والحمام الابيض والبق لا يقسم
 الرقيق بشرط ان يكون الطر ذكر او انا نذكره في الحائنه وبطلب البعض كما يقسم البذر
 والغنم وريق المغنم ولا ان التفاوت في الادى فاحد فصا كالا جناس المختلفه بخلاف
 الحيوانات وفي الغنم حق الغائب في الماله وفي الجوامد قد قيل اذا اختلف الجنه
 لا يقسم وقيل لا يقسم الكبار منها ويقسم الصغار وقيل يحري الجواب على طلاقه و
 دور مشتركه او دار وصيه او دار وخانوت قسم كل واحد ما في ان كانت الدور
 قريه باه كانت كلها في مصر واحد قسم كل واحد ما عنده وقال الراي في ذلك

راجع في المبسوط في الارث
 لا يقسم الا بطلبهم
 لا يقسم الا بطلبهم

لا يقسم الا بطلبهم
 لا يقسم الا بطلبهم

الى القاض ينظر الى احد الوصوه فيمنع القسمه على ما صرح بذلك في المبسوط وفي
 ما في الهداية والكافي ومن قال قال وقال لا يقسم بعضها في بعض فقد وهم وان كانت
 الدور بعيدة اي في مصرين فقولها كقولها ويصور القاسم ما يقسم ويعذر لو يبره
 ويقوم بناءه ويفرز كل قسم بطريقه وشربه هذا بيان الافضل فان لم يفعل جاز
 ذكره في الكافي ونقلب الاقسام بالاول والثاني والثالث ويكتب اسماءهم ويقبض
 هذا استحسان وفي القياس لا يستقيم لانه في معنى القار ذكره في المبسوط والاول
 من خرج اسمه او لاو الثاني من خرج اسمه ثانيا اي تصور الدار المقسومة على قسطين
 يمكنه حفظه وبعد لها اي يسوقها على سهمها القسمه ويذر عها ويصور الذرعان
 على ذلك القطاس بقلم الجدول فيكون كل ذراع في ذراع شكل لبنه وقدر البيوت
 والصفة وغيره بالتك الذرعان ويقوم البناء ويبدأ القسمه من اي طريق كان
 فان جعل الجانب الغربي ولا يجعل ما يليه ثانيا ثم ما يليه ثالثا وهكذا وكتب الحكم
 السهام اما على القرعة او غير ما في خرج اسمه ولا يعطى نصيبه من الجانب الغربي
 من حلة من العرصة والبناء الى ان يتم نصيبه ثم من خرج اسمه ثانيا يعطى نصيبه
 متصلا بالاول وهكذا الى ان يتم سواء كانت الانصباء مساوية او متفاوتة ولا يدخل
 الدرام في القسمه اي في قسمه العقار الابيض من حقه اذا كان ارضه وبنائه يقسم بطريق
 القيمة فيما روى عن ابي يوسف وعنه الى حنيقة انه يقسم الارض بالمساحة فالذي
 وقع البناء في نصيبه يرد على الآخر دراهم حقه يابيه فيدخل الدرام في ضرورة
 وعند محمد انه يرد على شريكه من العرصة في مقابلة البناء فاذا بقي فضل ولا يمكن
 التسوية في يرد في مقابلة الفضل دراهم لان الضرورة في هذا القدر فان وقع
 مسيل قسم او طريقه في قسم آخر بلا شرط فيها من ان امكن والافسحت سفلا
 ذو علو وعلو وسفلا مجرد ان قوم كل واحد وقسم بها اي بالقيمة عند محمد وبه
 يفتي وعند ابي حنيفة يقسم بالذرع كل ذراع من السفلا في مقابلة ذراعين من العلو
 وعند ابي يوسف ايضا يقسم بالذرع كل من العلو والسفلا متساويان قال في الطحاوي

صدر الشريعة
 من قال برفع القاضى يجب
 لانه من علمه بذلك يقول بغير
 القاضى ذكر في المستصفى وفيها
 ذكر في المتن بغير القاضى

صدر الشريعة

صدر الشريعة

الاختلاف في الساحة واما البناء فيقسم بالقيمة اتفاقا وان اقر احد المتقاسمين
بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا لا يصدق الاجتهاد من
بيننا المدي وقرار الختم ونكوله قالوا لانه يدعي فسخ القسمة فلا يصدق الاجتهاد
قالوا حبل السبابة ينبغي ان لا يقبل دعواه اصل التناقص وفي المبسوط والثانية
ما يؤيد هذا وما ذكره انما يريد على ما رواه حيث قال لا يصدق الا بينة وثان
في المتن فمكن توفيقه لما في المبسوط والثانية بحكم الجح على الاقرار ووجه ما رواه
وما في المتن على تقدير تعميم الجح للبينة ايضا كما في الكافي مواته اعتمد على فطر
القاسم في اقراره بالاستيفاء حقه ثم لانه ملحق التام لم يظهر الغلط في فعله فلا يصدق
بذلك الاقرار عند ظهور الحق وشهادة القاسمين حجة عند الاختلاف اي اذا اختلف
المتقاسمين وشهد القاسمان قبلت شهادتهما لم يقل في القسمة اذ لا وجه له فانه
لا حاجة الى الشهادة عليها بل نقول انه لا يصلح مشهودا بها لانه غير لازم ذكره في
الهداية من عندنا وعند محمد والشافعي ليست بحجة لانها شهادة على نفسها
وقالا لا بل شهادة على فعل غير مما هو الاستيفاء وان قال قبضته ثم اخذ بعض
خلف خصمه لانه يدعي عليه الغصب وموثر وان قال قبل اقراره اصابه كذا
ولم يلم الى مخالفه فصحته لانه اختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فصار
كالاختلاف في مقدار المبيع وان استحق بعض حصته احدهما شاء او لا تقسم يعني
جل ورجع بقسطه في حصته شريكه او نقضها يعني ان شاء رجع وان شاء نقض
القسمة دفعا لغيب التشقيص وتفسخ في بعض شاع في الكل علم انه ان استحق
بعض شاع في نصيب احدهما لم تفسخ القسمة عند ابي حنيفة ويرجع بحصة
ذلك في نصيب صاحبه وقال ابو يوسف تفسخ القسمة ولم يذكر قول محمد وذكره
ابو سليمان مع اني يوسف وابو حفص مع اني حنيفة وموالاهم ولو استحق
بعض شاع في الكل تفسخ بالاتفاق ولو استحق بعض معين لا تفسخ بالاتفاق
بقي منها احتمال آخر وموان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شاعا

لينة استيفاء
تاج الشيعة
صدر الشيعة

تاج الشيعة
صدر الشيعة

تاج الشيعة

فسخت القسمة لانه لو بقيت القسمة لتضر المستحق بتفرق نصيبه في
النصيبين بخلاف ما اذا كان الاستحقاق في نصيب احدهما كذا في الهداية و
ان كانا متعينا فاما ان يكونا متساويين فالامر ظاهر وان كان في احدهما لا يد
فالعبارة لذلك انما لا يرجع الى المسئلة السابقة وهذا مواساة لعدم افراد
منه الصورة بالذكر وصحت الهداية في مفاعلة من البيئة وهي الحالة الظاهرة
المتفق للشئ والتما يؤتفا على منها وموان يتواضعوا على امر فيتراضوا به
وحقيقته ان كلا منهم يرضى ببيئة واحدة ويختار ما هو في الشرع عبارة
عن قسمة المنافع وهي جائزة استحسانا والقياس ان لا يجوز لانها مباينة
المنفعة بجنسها ولكن ذلك بالكتاب والسنة والجماعة فيكون من اعضاء
مدار ومنا بعضا ومنا علوما ومنا سفها وخذت عبدنا يوما ومنا
يوما كسكتي بيت صغير بان يكن فيه زيد يوما وعمر يوما وعبدان هذا
العبد والآخر الاخذ **كتاب المزارعة** هي مفاعلة من المزارعة في اللغة
وفي الشرع مفاعلة دفع الارض ببعض الخارج عنها وانصح عنده لما روي
انه عم نه عن المزارعة هي المزارعة لغة اسلم المدينة ولانها في معنى قفيل
الطمان قال في الحقايق كان ابو حنيفة يقضي بفساد ما من غير جرد وكان لا ينهي
عنها شدة النهي قال محمد بن الحسن لم ير ابو حنيفة المعاملة والمزارعة جائزا
ولكن دفع عليها وقال لو جوزها لكان يجوز في كذا وانما فيه ما فارس ولم يجر
الوقف ولم يفتح عليه وانما فيه باجرو صحت عندهما وبه يقع لتظلم
الناس ولللاحتياج اليها بشرط صلاحية الارض ليزرع واملية العاقبين
وذكر المدة ورب البند وجسه وقط الاخذ والتخلية بين الارض والعامل
والشركة في الخارج فسطران شرط لاحدما قفيلان مستامة او ما يخرج
من موضع معين او رفع الخراج وتنصيب الباقي لاد الخلع الموظف
اما اذا كان خراج مقاسمة كالربع والخم فلان شرط رفعه كشرط

يقع انما يكون
تاج الشيعة
صدر الشيعة

تاج الشيعة

واما القياس فالاصح وجها
الهداية

ربيع العشر لانه لا يكتمل ان يؤدي الى قطع الشركة او الحب لاحد مما والى
 للاخذ ولها على السواء لقطع الشركة فيما هو المقصود او تنصيف الحب
 والتبين لغير رب البذر لانه خلا من مقتضى العقد وان شرط تنصيف الحب والتبين
 لصاحب البذر او سكت عنه صحت لان في الاول الشرط على موجب العقد فان التبين
 ملكه وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود وحاصلة وفي التبين لصاحب البذر وعند البعض مشترك
 تبعا للحب ونذا لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعسل لآخر والارض والعملية والبقية
 لآخر وبطلت لو كان الارض والبقر لزيد والبذر والبقر لآخر والارض والبذر
 له والباقي لآخر اعلم انها بالتقسيم العقلي على سبعة اوجه لانه اما ان يكون الواحد
 من احدهما والثلاثة من الآخر ومنه على اربعة اوجه وموان يكون الارض والعمل والبذر
 او البقر من احدهما والباقي من الآخر والاولان جائزان والثالث لا احتمال له بل ان
 مايا خذ رب البذر ثلثا ملكه فلا مبادلة اصلا اما في جانبه فظاهرا واما في جانبه فظاهرا
 يا خذ لاجرة فلا احتمال له بل ان الشرع لم يرد بتقسيم الشركة بين البذر والعمل
 والرابع غير المذكور في النهاية وهو غير جائز لانه استيعار البقر لاجرة مجهول واما ان
 يكون اثنان من احدهما والباقيان من الآخر والاول جائز دون الآخرين اذ لا نسبة
 بين الارض والبقر وكذا بين الارض والعمل وعن ابي يوسف جواز واذا صحت فالخارج على
 الشرط ولا يثنى للعامل ان لم يخرج ويجبر من ابي عن المضي الارب البذر لان المضي عليه لا يخ
 عن ضرر وموان ملك البذر ومن فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر اجر مثل ارضه وعمله
 ولا يناد على ما شرط وعند محمد بن داود بالغ ما بلغ ولو اثنى رب البذر والارض له وقد كتب العالم
 يقال كرت الارض اذا قبلتها للحث فلا يثنى له حكما ويستدعي ديانته وتبطل بموت احدهما
 خلافا لرفع ذكره في الحقة ونفسه بدين محجج الى بيعها من قبل ان ينبت الزرع ولا
 محجب له شي لان لا قيمة للمنافع ومما قوما بالخارج وقد بطل بسبب الاستحقاق
 بالفسخ من ابي الحكم وجب ديانته ان يسترجع العامل اما ان نبت الزرع ولم يتحصلا
 الارض لتعلق حق المزارعة وان مضت المدة ولم يدرك الزرع فعلى العامل اجره مثل نصيب

تاج الشريعة

في قوله لا يكتمل ان يؤدي الى قطع الشركة او الحب لاحد مما والى
 لا يكتمل ان يؤدي الى قطع الشركة او الحب لاحد مما والى
 لا يكتمل ان يؤدي الى قطع الشركة او الحب لاحد مما والى

تاج الشريعة

اي اجر مثل ما فيه نصيبه من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع مثل اجرة السقي وغيره
 من العمل عليها بالخصص اي بقدر حصته كل واحد منها كما جبر المصاير والدفاع والدوس
 والتذرية فان شرط على العامل فسدت لانه شرط مخالف بمقتضى العقد فان الزرع
 اذا ادرك ينتمى للعقد وعن ابي يوسف انه اي الشرط يصح وعليه الفتوى
 ذكره في التفتة ولزمه للتعامل قال الامام السرخسي في المبسوط هذا هو الصحيح
 في ديارنا وفي الكافي مواعيد اختيار مشايخ بلخ للعرف وان كان القيلس يابا والاسر
 ان كل عمل قبل الادراك فهو على العامل وما بعده فعليه بالخصص **كتاب المساقاة**
المساقاة هي عبارة عن المعاملة ببلغة اسلم المدينة وفي الشرع عقد على دفع
 الشجر حصته بالذكور بناء على انه اصل في هذا الباب فان النص انما ورد فيه وجز
 ملحق به لحاجة الناس فلا يخالف لما ساقى من التعميم ولا مجال له من زيادة قوله
 الى من يصلحه تجزء من ثمرة ولو تبدل الثمر بالخارج لادى الى دخول المزارعة في المساقاة
 ومن المزارعة حكما وخلافا فان حكم المساقاة حكم المزارعة في ان الفتوى على صحتها وفي
 انها باطلة عنده خلافا لهما وشروطا اراد الشروط التي يكون وجودها في المساقاة كالمدينة
 العاقلين وبيان نصيب العامل والتحلية بين الاشجار وبين العامل والشركة
 في الخارج فاما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعندنا في ذلك المساقاة جائز
 والمزارعة انما تجوز في ضمن المساقاة لان اصلها المضاربة والمساقاة اشبه بها لان
 الشركة في الزرع فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في مجرد الزرع ومومان زاد
 على البذر الا بالمدد فانها تصح بلا ذكر ما استحقا لان ادراك الثمر وقت معلوما
 عادة والثابت عادة كالثابت شرطا ونفع على اول ثم يخرج وادراك بذر الرطبة
 كادراك الثمر الرطبة بالفارسية سئنت تدريغ اذا دفعها مساقاة لا يشتط بيان
 المدة فتمت الى ادراك بذر ما لانه كادراك الثمر في الشجر وقال في العناية من اذا
 كان البذر مما يرغب فيه وحده لانه يصير في معنى الثمر للشجر وفي الكافي لو دفع
 اليه اصول رطبة نابتة في الارض معاملة ولم يتم الوقت فهو فاسد لان الرطبة ليست

صدر الشريعة
 على ما ساقى
 مفهومها الفتوى
 لا عينها توضح صاحبها

لها غاية تنهي اليها نوما ولكنها تنمو ما تركت في الارض بخلاف الثمر واذا حقت نبتا
 فقد وقفت على فساد ما قيل الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل حصص في كل سنة
 مرات واكثر وان اريد البذر حصصا مرة تترك في المدة الثانية الى ان يدرن البذر فيها
 لا يؤخذ البذر ينبغي ان يقع على السنة الاولى وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها يفسد ما
 ومرة اي ذكر مدة بلع فيها وقد لا يصح طوخرج في وقت سقي فعلى الشوط والا
 وعلى العالم اجلا مثل ليعلل اجر مثل العالم المستاجر ليعلل اذ كان الثمر لا اجد
 مثل العالم المستاجر الى ان ظهرو فساد العقد فان اجر المثل يتفاوت بقلة الدرة وكثرتها
 فافهم هذا فانه دقيق وتصح في الكرم والشجر والرباط المراد منها جميع البقول واصول
 الباذنجان والنخلة ذكر الشجر مع انهما مما سبق ثم ذكر النخار مع دخوله في الشجر
 لان الشافعي يكرهها فيما عدى الكرم والنخل لانهما انما تصنع فيها حديث
 خبير ففي غيرهما بقي على القيلس وعندنا تصنع في جميع ما ذكره لاجل حاجة الناس وان كان
 فيه عيب لا مدرك لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لا بعده كالزراعة تصنع اذا كانت
 الذرع بقل ولا تصنع اذا ادرك فان مات احد مما او مضت مدتها والتمري تقوم
 العالم عليه ووارثه استحقا ناد فعلا للضرر وان كره الدافع هذا على تقدير قيام
 ورثة العالم عليه او وارثه نفسه ففي الكلام نشر على ترتيب التفرغ ثم اتمه بخصوص
 بصورة الموت لا يمتش في صورة انقضاء المدة ولا يفسخ الا بعدد وكون العالم ايضا
 لا يقدر على العمل او سارق يخاف على سعفته السعفة غصن النخل والجمع سعف ذكره
 في المغرب او غيره عذر ودفع فضاء مدة معلومة على ان يغرس ويكون الارض
 والشجر بينهما لا تصح لاشتراط الشراكة فيما هو حاصل قبل الشراكة والثمر والغرس لرب
 الارض لانه غرس برضاه ورضاء صاحب الارض فصار تبعا للارض وللأخذ قيمة غرسه
 واجد عمله لانه في معنى قفيز الطمان لانه يستجار ببعض ما يخرج من عمله ومو نصف و
 حيلة الجواز ان يبيع نصف الاغراس ب نصف الارض ويستأجر صاحب الارض العالم
 ثلث سنين مثلا بشئ قليل ليعلل في نصيبه **كتاب الذبايح** على جمع ذبيحة وعلى اسم ما

هذا هو المستأجر في الذبايح

تاج السبعة

ما قولك يقع على قدر
 ثم لا يفسد ما

في قوله لا يفسد ما

في قوله لا يفسد ما

مطلب حيلة جواز النذر على كون

يذبح كالذبح بالكسر والذبح مصدر ذبح اذا قطع الاوداج حرم ذبيحة لم يذبح
 اي لم يذبح ذبحا شعييا اختياريا كان او اضطراريا فان قلت فلا يتناول الذبيحة
 المتدنية والنطيحة ونحوها قلت نعم الا ان حكمها يعلم ما ذكر بطريق الدلالة فانه اذا
 حرم ما لم يذبح حال كونه مذبوفا فلا يحرم حال عدم كونه مذبوفا احق وحكمه الى
 الفهم اسبق وذكاة الضرورة جرح اين كان من الجسد الرئيس والاطراف
 داخلان في الجسد دون البدن ولذلك لم يقدره البدن والاختيار ذبح بين الحلق
 واللبة من المخبر من الصدر وعروق الحلقوم والمرى والود جان ان في اقص
 الفم موالحلق وفيه مجريان الاول موضع من خلف ناحية القفا على حرز العنق
 وسقي المرى وفيه ينفذ الطعام والشراب مدا ما في كتب الطب ويوافق ما في
 المغرب والمجهره وديوان الادب من كتب وما في شرح مختصر الكرمي القدرى وقال
 صاحب الهداية الحلقوم مجرى العلف والمارى مجرى النفس وبواقفه
 ما في مسود شيخ الاسلام من ان المرى يدرق احد مجرى النفس وما في صورة الاضراب
 من اكتشاف من ان الحلقوم يدخل الطعام والشراب فلم يجز فوق العقدة وافق بعض
 الجواز لقوله عم الذكوة بين اللبة والحيين وباعده رواية المبسوط وعبارة الجامع
 الصغير وهي لا باء من الذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله وحل يقطع اي
 نكت منها قائمة للاكثر مقام الكرم ومو بكل ما في الاوداج وانهر الدم ولو بلبطة
 في قشر القصب ومدة في مجرى بيض كالسكين يذبح بها كذا في التصفي وباعده
 ملف الصحاح الاسنا وطغرا قائمين اما اذا كانا من ذبوعين كحل الذبيحة عندنا ويكره
 الذبح ذكره في الحقايق وعند الشافعي الذبيحة ميتة لقوله عم كل ما انهر الدم
 واخرى الاوداج الاسنة والطفرة ومو مطلق قلنا ذكر في آخره فانها مذكورة الجبهة
 وم لا يعلمون الا ظفار ويحد دون الاسنان ويقا تلون بالخذش والعرض فهو محمول
 على غير المنذوع وتذب احدا شفرته قبل الاضجاع وليس بعده ارفاقا بالمذبح
 واجد بالرفع عطف على الضمير في كره برجلها الى الذبح وذبحها من قفا ساو القف

سدر الشريعة
 اي من شأنه ان يذبح
 فلا يتناول السمك
 والجبل دمنه

صدر
 تاج الشريعة
 قدمت في كتاب الطلاق

من قدام ومو الحلقوم وسقي المرى
 قصبة الدية ومن في جملته
 والاثنى في

وقد وم ان سهو الكاتب
 او غير فقد وم بكسرة

سدر الشريعة
 الذبح باليد من كلام سدر الشريعة

فاخر الحديث حجة عليه فنذكر
 على انه تمام احتجاجه بصب

اي الذبح الشديدي حتى يبلغ النخاع وسواء بالفارسية حرام مغزواً بالسخ قبل ان يبرد
اي سكن عن الاضطراب وشرطه كون الذاب مسلماً او كتابياً ذمياً او حربياً قال الله تعالى
وطعام الذبائح او ثوا الكتاب حلال لكم وذلك لانهم يذكرون اسم الله عليها فحلت ذبائحهم
ولو جئنا او املة او صبيها يعقل التسمية اي يعلم ان حلال الذبيحة بها والذبح
اي شرائطها من فري الاودج ويضبط اي يقدر على فري الاودج ويحين
القيام كذا في الكافي وخبره الهداية ظاهرة فيه انما قال هذا لانه لو كان لا يعقل
ولا يضبط لا يحل ذبيحته او اقله او اخره لاذبيحة وثني ومجوس ومترد
وتارك تسمية هذا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه خلافاً لما في بعض
واقوى حجة قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى اليّ من الذبائح قوله او فسقا من ذبائحهم
قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه ضيق على ما امر لغير الله به بقية
قوله تعالى وانه لفسق وايضا اذا لم يوجد من الذبائح يكون حلالا قلنا لا
في الحمل بل لا وجه له ان يحل يلزم ان يعبر عن معنى ذكر اسم الله عليه ولا يخفى
ما فيه من القصور المحل للكمال الفصاحة فانه اذا لم يحل فيكون حلالا اجدنا
قبل ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وان تركها تاسيها حلالا في النسيان
وقال مالك في احدى الروايتين عنه لا يحل في النسيان ايضا لظاهر ما ذكرنا
في العدد فانه لا فصل فيه ولكننا نقول في اعتبار ذلك من المخرج ما لا يخفى لان
الان كثر النسيان والمخرج مدفوع والنص المذكور غير مجرى على ظاهره
اذ لو اريد به لجرت الحاجة وظهر الانقياد وارتفع الخلاف في الصور الاولى
واما قوله تعالى لا تأخذوا ان نسميها فعلى تقدير لا الله على عدم الموازنة لا
يلزم منه الحلال في متروك التسمية تاسيها لا يلزم من عدم الموازنة على
تقدير ترك الواجب في الصلوة تاسيها تمام الصلوة وما يقال قوله عدم
تسمية الله في قلب كل امير مسلم محمول على حالة النسيان انما يكون فالحال
عنه تسك الشافعي لا في الاحتجاج على ما ذكرنا كما لا يخفى وكذا ان يذكر مع اسم الله

صدر الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الذبائح
طعاماً للذين آمنوا
وذكر اسم الله عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الذبائح
طعاماً للذين آمنوا
وذكر اسم الله عليه

غيره وصلاً لا عطفاً لقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان وحرم الذبيحة ان عطف
بسم الله واسم فلان او وفلان اي بسم الله وفلان وان فصل صورة ومعنى كالذبح
قبل الاضجاع وقبل التسمية لا بأس به وجب بحال ابل وكذا ذبحها وفي البقر والغنم
عكس وقال مالك ان ذبح الابن او غير البقر والغنم لا يحل ولزم صيد اسانسه
ولم يوجب نعم وهو واحد الانعام وهي المال الراعية توحش او سقط في بئر ولم يكن
ذبحه وقال مالك لا يحل الا بالذكوة الاختيارية ولا يحل جنين ميت وجد في بطن امه
وعندهما وهو قول الشافعي اذا تم خلقه اكل وذكوة الام ذكوة له واذا ذاب او تحلب
الراد من ذبي نأب الذي يصيد بنابه ومن تحلب الذي يصيد تحلبه لا كل ذبي نأب
ولا كل ذبي تحلب فان الحماة لها تحلب والبعية لها نأب والبقر كذلك كذا في مبسوط
البيدوي من سبع او طير السبع كل يختلف منهيب جارج قاتل عادة ذكره في
الهداية ولا الحشرات من صغار دواب الارض واحدها حشرة والحمد للميلية فيه
خلاف مالك والبغل والخيل فيه خلافهما وخلاف الشافعي له قوله تعالى والخيل والبغال
والحمير قبل الكرامة في الخيل عنده شديدي وقيل تحنن وموالا صحر والضبع
كفتار وفيه خلاف الشافعي والزيور والسحفاة سنك پشت والابقع الذي
يأكل الحيف الا بقع كالأع يسه والغراف يسه والقيروا واليد بوع وموشة شق
وسو حلال عند الشافعي وابن عرس راسه ولا حيوان باق سوى سمك لم يطف مشق
من طاق اي خفف وعلا والمصدر الطفؤ ذكره في الطلبة وفيه خلاف الشافعي وقال
في التحفة ثم عندنا الطافي على وجهين اما ان مات بسبب حادث فانه يؤكل
واما مات حتف انفه لا يؤكل والجذيت والمرامى الجذيت نوع من السمك غير
المرامى كذا في المغرب وانما افردهما بالذكر لكان الحقاء في كونهما من جنس السمك
ولكان الخلاف فيهما محمداً ذكره صاحب المغرب وحل الجراد والواغ السمك بالذكوة
وغراب الذرع والعقوق والارنب معها اي مع الذكوة **كتاب الاضحية**
افعله يجمع على اضاحي بتشديد الياء في الشرع ما يذبح في يوم الاضحية

ذبح

قل في المبسوط المذبح
الضحية ما يختطف تحلبه من
الواغ كالبانق وبه ذبي
الذبيته ينتهب بنابه عن
الارض كالذئب

تاج الشريعة

من فلا عبارة عبادة حيوان
مخصوص في وقت مخصوص وكان
لم يذبحها الا في وقت مخصوص

القربة من شاء من فرد وبقر او بعير منه السبعة ان لم يكن لغدة اقل من سبع انا قالنا
 لانه لو كان لاحد من اقل من السبع لا يجوز عن احد لان وصف القربة لا يتجزى وعند
 ملك يجوز عن اسير واحد وان كانوا اكثر من سبعة ولا يجوز عن اسيرين وان
 كانوا اقل منها ويقسم اللحم وزنا لا جزا فالأذا ضم معه اى مع اللحم من الكارح
 او جلد سوا كان في كل جانب شئ من اللحم وشئ من الكارح او يكون في كل جانب
 شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب اللحم والكارح وفي اخر لحم وجلد وانا يجوز
 صرف اللحم الى خلاف الجنس وصح اشتراك سنة في بقرة مشربة لاصحها
 وفي القياس لا يجوز وموقول زفر لانه اعد للقربة فلا يجوز بيعها ولا اشتراكها
 انه قد يجد بقرة سميئة ولا يجد الشراك وقت البيع فالحاجة ما سته الى هذا
 وذا اى الاشتراك قبل الشراء احب وعن ابي حنيفة كره الاشتراك بعد الشراء وبه
 اخذ زفر فان مات سبعة وقال ورثة اذ يكون ما عنه وعنكم صح وعن ابي يوسف
 انه لا يصح وهو القياس لانه تباع بالانلاف فلا يجوز عن الغير كالاتفاق على الميت
 وجه الاستحسان ان القربة قد يقع عن الميت كالتصدق بخلاف الاعتاق فان فيه
 الزام الولاء على الميت كبقرة عن اصبحة ومتعة وقران وان كان احدهم كافرا
 او مريدا اللحم الا ان البعض ليس بقربة وهي لا تجزى ولا يحب الاعلى من عليه الفطرة
 لقوله من وجد سعة ولم يضع فلا يقرب مصلانا وعند الشافعي من سته غير
 مسافر انا قال هذا لانه لا يجب على المسافر ذكره في الهداية لنفسه للطفلة في ظاهر
 الرواية وفي الحديث عنه يجب لطفلة كافي الفطرة وجه الظاهر بسبب الفطرة واسن
 يمونه ويلى عليه بل يضع عنه ابوه او وصيه من ماله واكثر منه الطفال وما بقي يبدل
 بل يدر قدر حاجته ثم يبدل بما ينتفع بعينه كالثوب والخف لا بما ينتفع به
 بالاستهلاك كالحذاء ونحوه وذلك لان الواجب هو الارقة واما التصديق
 باللم تبذع ومال الصبي لا يحتمل التبذع فينبغي ان يطعم الصغير ويدخله ويستر
 لحمه بالاشياء التي ينتفع بها الصغير مع بقاء اعيانها كافي جلد الاصبحة كذا في التحفة

وصدر الشريعة
 في بيان ما يجب على المالك من الفطرة
 في بيان ما يجب على المالك من الفطرة

واول وقتها بعد طلوع فجر يوم النحر واخذه قبيل غروب اليوم الثالث
 وعند الشافعي يجوز في اربعة وشروط تقديم الصلوة اى صلوة العيد عليها ان دمع في
 مصر وعند مالك والشافعي شرط اخر وهو ان يكون بعد غر الايام وانه ذبح
 في غيره لا المعتبر في هذا مكان الفعل لا مكان من عليه قال في الكافي يدخل وقتها
 بطلوع الفجر من يوم النحر الا انه يشترط تقديم الصلوة على التضحية في حق امير
 الامصار حتى لا يجوز للمصري الذبح حتى يصلي الامام العيد لعدم الشرط لعدم
 الوقت فاما امير السواد فيذبحون بعد الفجر لانه لا صلوة عليهم ويعتبر الاخر
 للفقراء وضده والولادة والموت اى اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها
 لا يجب عليه وفي عكسه يجب وان ولد في اليوم الاخر يجب عليه وان مات فيه
 لا يجب عليه وكره الذبح ليلا وان تركت اى التضحية ومضت ايامها تصدق
 النادر وفقير شرا ما للاصبحة حية شاة كانت او غير ما والغنى بقيمة شاة ما
 او الا ان وجوبها على النادر بالنذر وعلى الفقير بالشراء بنيتها فاما الغنى فالواجب
 يتعلق بزمته شري الاصبحة او لا وصح الجذع من الضاء ان لا خلافا في ان الجذع
 من المعز لا يجوز والجذع من الضاء الذي اتي عليه اكشاحا حول عند الاكشوح
 في المسبوط اذا تم سبعة اشهر فهو جذع بعد ذلك كذا في الكافي والثقف فصولا
 من الثلاثة اى من الابرة البقرة والشاة ضاء ناك ان او معزا وموا بخر من الابل
 وحولين من البقر وحول من الشاة كالجاء من التي لا قرن لها والخصي والتولاء من
 الجنونة دون العياد والعوراء والعجفاء التي لا تنقي من ما يكون عجفها الى حد
 لا يكون في عظامها نقي اى مخ والعرجاء التي لا تمشي الى المنسك ويقطوع يدها
 او يبرجلها وما ذنب اكش من اذنهما او ذنبها او عينها واليبتها في تقديره عن ابي
 حنيفة اربع روايات ففي ظاهر الرواية عنه وفي رواية مشاهير عن محمد بن زيد
 على الثلث وفي رواية عنه الثلث وفي رواية ابن شجاع عنه الربع وفي رواية
 النازد على النصف وموقولها وفي كون النصف ما تغاروا بين ان غنما كذا في الكافي

صدر الشريعة

في بيان ما يجب على المالك من الفطرة
 في بيان ما يجب على المالك من الفطرة

صدر الشريعة
 في بيان ما يجب على المالك من الفطرة

في بيان ما يجب على المالك من الفطرة

مجلس ۱۱۱
در روز ۱۱۱
در روز ۱۱۱

صدر الشريعة
فانها يجوز ان يجمعها
صاحبها ويشد قوائمها
ثم يودعها في ستر

ع. تاج الشريعة

صدر الشريعة
صدر الشريعة

صدر الشريف

تاج الشريعة

وتكون من اسرار الشهادة في الجملة او انى او فاسق او عبدا وضد ما في العائلات
 كالتوكيد كما اذا اخبرني وكيل فلان في بيع مناجوز الشاة منه وشاة ذكية فان
 قال شئت الليم من مسلم او كنتي حل وان قال شئت من مجوسى حرم وقول الرقيق
 والصبي في الهدية والاذا جاء بهدية وقال فلان اسدى اليك هذه الهدية بخر
 قبوله منه او قال انا ما ذون في التجارة بقبول قوله وشرط العدل في الديانات
 كالحج عن نجاسة الماء فيتم ان اخبر بها مسلم عدله ولو عبدا ويحترى في الفاسق والمستور
 ثم يعار بقلب رايه ولو اراق في تيميم في عليه صدقة وتوضا في تيميم في كذبه فاحوط و
 مقتضى دعي الى وليمة فوجدته لعبا او غنا الوليمة طعام العرس واللعب اللهو
 والغنا بالمدا السماع لا يقدر على منعه يخرج البنية لئلا يقتدى به الناس وخير ان
 قعد غير قادر على المنع انما قال هذا لانه اذا كان قادرا عليه لا يجوز له ان يقعد بالكل
 الا بعد المنع والحل جاز لان اجابة الدعوة سنة فلا يترك بسبب بدعة كصلوة كحرف ما
 النياحة لانه اراد مطلق الدعوة فلا تم ان اجابته سنة وان اراد الدعوة على وجه
 السنة فلا يتم التقريب بل لان حق الدعوة يلزمه بعد الحضور لا قبله ولا يحصر ان علم
 من قبل وقال ابو حنيفة ابتليت بهذا مدة فصبرت وذا قبل ان يقتدى به ودل قوله
 على حصة كل الامم لان الابتلاء بالمحرم يكون كذا قالوا وفيه نظر فان الابتلاء يستعمل
 فيما هو محظور العواقب ولو كان مباحا ومنه قوله عم ما ابتلي القضاء الحديث ثم ان
 الصبر على المحام رعاية حق الدعوة لا يجوز لان السنة تترك حذر عن ارتكاب
 المحظور فالظاهر ان جسد معرضا عن ذلك لا هو منكرا له غير متم له فلم يتحقق منه
 الجوس على اللهو فعلى هذا لا يكون مبتليا بحرام **فصل** لا يلبس رجل حريرا الا قدرا رابعة اما
 اى في العرض اراد مقدار العلم روى انه عوم لبس جبة مكشوفة بالخريد وعند الاثر
 بين حالة الحرب وغيره وعند ما يحل في الحرب للضرورة وله الضرورة تدفع بالتمنع
 ابريم وسداه غيره ويتوسده ويقتضيه كما روى انه عوم جسد على مرقعة من حرير هذا
 عنده وكبره محمد وذكر القدوري قول ابي يوسف معه والفقيه ابو الليث مع الخليفة

فيمنع من لبس الحرير
 فيمنع من لبس الحرير
 فيمنع من لبس الحرير

تاج الشريعة
 تاج الشريعة

فيمنع من لبس الحرير

وقال الامام احمد وانى ان اكثر ما يخطا اخذوا بقول محمد لان ماله التخيير في المباح
 المحبوس ويلبس ما سده ابريم وجمته غير لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات وصفين
 يضاف الى اخرهما وجودا والحق كذلك وعكسه في ضرب فقط للضرورة وموايقاع
 الهيبة ودفع معدى السلاح ولا يتجلى بدمب وفضة الاجاتم ومنطقة وحليه سيف
 منها وسماكة ميب لتقيد فض وحل لامة كلها ولا يتجتم بالخبر والخريد والصفى
 يجوز ان لم تكن الحلقة من الحجر وتركه اى سدس التجمت لغير الحاتم احب سلطانا كان
 او قاضيا وغيرهما يحتاج الى التجمت ولا يشد سنة بدمب بل بفضة هذا عنده وقال
 محمد لا بأس بالذمب ايضا وذكر قول ابي يوسف مع كل منها وكره ابا س الصبي
 ذميا او حديدا كما ان في الحرام كذلك فان ما حرم شربه حرم اشربه لا خذقة لوضوء
 بفتح الواو بقية البدن من الوضوء على الاعضاء او مخاطا وعند البعض مكره ذلك لانه
 نوع تجب والصحيح انها اذا كانت للحاجة لا يكره وان كانت للتكبر يكره ولا الدم
 مواظبة الذي يعقد على الاصبع او على الحاتم لتذكر الشئ فعقده لا يكره لان فيه غرضا
 صحيحا فلا يكون عبثا بخلاف شد الخيوط والسلاسل وغيرهما على بعض الاعضاء
 كما هو عادة بعض الناس فانه مكره لانه عبث **فصل** ينظر الرجل من الرجل
 سوى ما بين سنته الى ركبته السنة ليست بعورة بخلاف الركبة وعند الشافعي
 على العكس وما عدا ركبته وامتة الحلال احتذر بقيد الحلال عن الحرام كما اذا كانت مجوسية
 او منكوبة للغير او محرمة بالرضاع او المصامة لان اباحة الى الفرج مبنية على حر
 الوطى فينتفى بان تغاير الى فرجهما ومن محرمة الى الرأس والوجه والصدر والساق
 والعضدان امن شهوته وشهوتها لا بد من هذا ايضا مخرج به في المداية فمن قصر
 على الاول فقد قصر والا فلا لا الى الظهر والبطن والفخذ كامة غيره فان حكم امة الغير
 حكم المحرم لضرورة رؤيتها في ثياب المهنة وما حلت نظرا منها حلت ما حلت ذلك ان اراد
 شراها وان خاف الشهوة من اعلى ما ذكر في الجامع الصغير وبه اخذ القدوري في المختصر وذكر
 في المبسوط كل ما يباح النظر منها يباح منه منها اذا امن الشهوة على نفسه وعليها وامة

صدر الشريعة
 صدر الشريعة

انما قال فيمنع من لبس الحرير
 فيمنع من لبس الحرير
 فيمنع من لبس الحرير

فيمنع من لبس الحرير
 فيمنع من لبس الحرير
 فيمنع من لبس الحرير

تاج الشريعة

صدر الشريعة

باب الشبهة

بشبهة احدى دواعي الوطى هي القبلة والتمشية بشبهة
فلا حاجة الى قيد بشبهة بل لا وجه له لانه غير معتبر في القبلة بامتناع لا يحجان نكاحا
عليه وظنهما بدواعي لان الدواعي الوطى حكم الوطى حتى تحرم احدهما عليه بدواعي ملكه
عنها كلا او بعضا و بدخولها تحت نطاق الغير لم يفرجة عدم احدهما لان المعتبر حرمة احدهما
عليه سواء كانت بفعل الوطى او لا كما اذا استولى الكفار عليها فخرجت عن ملكه لا بفعله وكذا
تقيد الرجل وعناقه في ازار واحد وجائز مع قبض كصاحبة ذكر الطحاوي ان من قال ان
ومحمد وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل والمعانقة وقالوا الخلاف فيما اذا لم يكن عليها غير
الازار واذا كان عليها قميص او حبة فلا بأس بالاجماع قال صاحب الهداية وهو الصحيح
واختار المصنف وفي الحقايق اذا كانت القبلة على وجه المبتدة دون الشهوة جاز عند الكفر
كره بيع العذرة خالصة وصح مخلوط في الهداية مواروى عن محمد وهو الصحيح كبيع القيان
قال في الحقايق يجوز بيع السرقين عندنا وذكره مواضع العذرة الا اذا كان مغلوبا بالشراب
وعند الشافعي لا يجوز بيع شيء من الاجناس والانتفاع بمخلوطها لا بحاليتها قال في التبيين
والصحيح عن ابي حنيفة ان الانتفاع بالعذرة الخالصة جائز وجاز اخذ دين على كافور من
منه خلافة المسلم اي بخلاف دين على المسلم فانه لا يؤخذ من من يبيعه باطلا فالثمن الذي
اخذه حرام الا اذا وكله ذميا فانه يجوز تركيد المسلم ذميا ببيع اخر عنده خلافا لما عليه
المصنف بالرفع عطف على اخذ دين ودخول الذي مسجد اي مسجد كان وقال مالك
في كل مسجد وقال الشافعي يكره في المسجد الحرام لقوله تع انما المشركون نجس فلا يقربوا
المسجد الحرام بعد عامهم من ذنوبهم انما انزل وقد تقيف في المسجد وضرب لهم خيمة فيه
فكانت الصحابة المشركون نجس فقال عليه السلام ليس على الارض من نجاستهم شيء وانما
نجاستهم على انفسهم والمراد بالمنع عن قربانهم المسجد الحرام المذكور في الآية منعهم عن
الطواف لانهم كانوا يطوفون بالبيت عمرة وقيل المراد بشاره المسلمين بان الكفار لا يملكون
من الدخول بعد عامهم من ذنوبهم ولا يذنب عليك ان ياءني عن مدين الوجهين ترتيب النهي عن
القربان على كونهم نجسا فان قلت السيد لتقييد بقوله بعد عامهم من ذنوبهم ياءني عن تعليق النهي

باب الشبهة

باب الشبهة
فيما ذكره صدر الشريعة

باب الشبهة

باب الشبهة
فيما ذكره صدر الشريعة

باب الشبهة
فيما ذكره صدر الشريعة

بجاستهم

باب الشبهة
فيما ذكره صدر الشريعة

باب الشبهة
فيما ذكره صدر الشريعة

بجاستهم لان موجب المنع عقيب النزول لا بعد زمان قلت لان موجب المنع عن القول
عند القدرة على المنع وموجب العام الشار اليه وبهذا الاعتبار حصل البشارة بفتح مكة
وعبادته و اخصاء البهائم وانزاع الحمير على الخيل والحفنة ورزق القاضى اى من بيت
المال اذا كان بيت المال حلالا لجمع الحق وفي التعبير بالرزق اشارة الى انه مقدر بقدر الحاجة
في كل زمان ثم انه ان كان شرطا كالحاجة فحرام لان القضاء اعظم الطاعات فاذا بطل
الاستحجار على ما يريد ما فعل من احق وان كان كفاية ومؤنة كالتفقة فلا بأس به لانه يجوز
تحقيق المسلمين والمحجب من اسباب النفقة كافي النكاح والعدة من الكافي وسفر الامة وام
الولد بلا محرم فان مت احصائها في الاركاب كتب احصاء المحارم قالوا من ايمانهم
لغلبة اصل الصلاح فاما في زماننا فلا لغلبة اصل الفساد وبه يفقه وشرأ ما لا يؤمنه
للطفل وبيع لا ح وعم وام وملتقط موقوف جرم واجارته لانه فقط فان الامم تملك تلاف
منافعه بغير عوض بالاستخدام فلان تملك اتلافها بعوض بالاجارة او لا كذلك
خير ما يبيع العصير ممن يعلم انه يتخذه خرا لان العصير بعينه ليس بالفساد وانما
يكون بعد تغييره بخلاف السلاح فان عينه للشر لا تغير فيكون بيعه من اصل الفتنة وجعل
محمد بن باجر وقال لا يجوز ولا يجر الاجارة بيت في السواد وليتخذ بيت ثار
او كنيسة او بيعة الاول مسجد اليهود والثاني مسجد النصارى ذكره في الصحاح وموطأ
عنه من فقهاء سني او يبيعه فيما لم يخلط فعلا لفا على المختار وقال لا ينبغي ان يكره شيء
من ذلك لانه عانة على المعصية وانما قبيده بالسواد لان الاجارة المذكورة لا تجوز في الاما
اتفاقا كما توهم بل لانهم لا يمكنون من اتخاذ البيع والكنائس واظهار بيع الخمر في الاما
لظهور شعائر الاسلام فيها بخلاف السواد وفي سواد لا يمكنون فيها في الاصح قالوا ما ذكره
ابو حنيفة كان في سواد الكوفة لان غالب اصلها من الذمة فاما في سوادنا فاعلام الاسلام
فيها ظاهرة فلا يمكنون فيها ايضا وموافقا لمصلحة الامم اشتريها محرمة بالاذن اي باذن
الملك انما قيد به اذا لعبه لاحرامها اذا لم يكن باذن بالوطى والاولى ان يحللها بالقص
او القلم اي يقص شعرها او قلم لفرسها وبيع بناء بيوت مكنة وتقييد العبد وقبول

صدر الشريعة

صدر الشريعة

باب الشبهة
فيما ذكره صدر الشريعة

باب الشبهة
فيما ذكره صدر الشريعة

صدر الشريعة

عديته تاجروا جابة دعوته واستعارة دابته وفي القياس لا يجوز وجه الاستحسان
 انه يوم قبل سيرة سلمان وبريدة وهي مكاتبة وكره كسوته ثوبا وامراء النقيدين اي كره
 العبد غير ثوبا وان يهديه النقيدين واستخدم الخصى لانه صحت على اخصاء الانسان
 وهو غير جائز واقلها بقال شيئا على ان ياء خدمته ماشاء يعنه اقضيه بهذا الشرط
 لانه قرض جزئ فعاوانا قلنا بهذا الشرط لانه لولا الاشتراط لكان وديعه في لا يكره على
 ما ذكره في الهداية واللعب بالشرط والند وكمل هو وعندنا في بيع يباح بوجه
 اللعب بالشرط لان فيه تشخيذا الى طر لكن بشرط ان لا يكتب عليه بل يلعب به
 في الاحايين ذكره في العدة والحقوق فلا يرد ما قيل من مغلظة فوات الصلوة وتضييع
 العمد واستيلاء الفكر بالاطرحة لا يحسد بالجوع والعطش فكيف بغيرهما وجعل
 الغرق عتق عبده وبيع ارض مكية واجارها لان مكية حرام وقال لا يجوز ان ارضها
 مملوكة وقوله في دعائه بمعد العز من عرشك في المسئلة عبارة ان مقتدره مقتدر
 ولا شك في كرامته الثانية لانه من القعود وكذا الاولى لا يها من تعلق عزه تعالى بالشر
 وعندنا في يوسف يجوز الاول للدرع الماء ثور وبحق رسلك وانبياك اذا لحق لاحد
 على الله تع وتعشيد المصحف ونقطة الالهي فانه حلهم واحتكار قوت البشر
 والبهائم في بلديض بامثلة الاحتكار المنفي في الاشياء التي هي قوت الناس والبهائم
 قولنا في حنيفة ومحمد وعليه الفتوى كذا في الكافي وعندنا في يوسف كل ما اضر بالفتا
 حبه فهو احتكار وعنه محمد لا احتكار في الثياب ومدة الحب قبل مقتدره باربعين
 يوما وقيد بالشهر ومذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن لا ياء ثم وان قلت المدة ويجب
 ان ياء من القلض يبيع ما فاضل عن قوته وقوت امته فان لم يفعل عذر والصحيح
 ان القلض يبيع ان امتنع اتفاقا لا غلة ارضه ومجلوبه من بلد اخر عندا وعند
 اي يوسف كل ذلك مكرهه وعند محمد كل ما يجلب منه الى المصر خا لبا فهو في حكم المص
 ولا يصرح في موم سعر النار اذا رفعها لان السعر يوصف بالارتفاع من القايق الا
 اذا تعدى الارباب عن القيمة فاحا فيسعر بمشور من الدراي وقال مالك على

الكلية عند العلم بذلك
 فانهم متشبهون

في قوله تاجروا جابة دعوته واستعارة دابته وفي القياس لا يجوز وجه الاستحسان
 انه يوم قبل سيرة سلمان وبريدة وهي مكاتبة وكره كسوته ثوبا وامراء النقيدين اي كره
 العبد غير ثوبا وان يهديه النقيدين واستخدم الخصى لانه صحت على اخصاء الانسان
 وهو غير جائز واقلها بقال شيئا على ان ياء خدمته ماشاء يعنه اقضيه بهذا الشرط
 لانه قرض جزئ فعاوانا قلنا بهذا الشرط لانه لولا الاشتراط لكان وديعه في لا يكره على
 ما ذكره في الهداية واللعب بالشرط والند وكمل هو وعندنا في بيع يباح بوجه
 اللعب بالشرط لان فيه تشخيذا الى طر لكن بشرط ان لا يكتب عليه بل يلعب به
 في الاحايين ذكره في العدة والحقوق فلا يرد ما قيل من مغلظة فوات الصلوة وتضييع
 العمد واستيلاء الفكر بالاطرحة لا يحسد بالجوع والعطش فكيف بغيرهما وجعل
 الغرق عتق عبده وبيع ارض مكية واجارها لان مكية حرام وقال لا يجوز ان ارضها
 مملوكة وقوله في دعائه بمعد العز من عرشك في المسئلة عبارة ان مقتدره مقتدر
 ولا شك في كرامته الثانية لانه من القعود وكذا الاولى لا يها من تعلق عزه تعالى بالشر
 وعندنا في يوسف يجوز الاول للدرع الماء ثور وبحق رسلك وانبياك اذا لحق لاحد
 على الله تع وتعشيد المصحف ونقطة الالهي فانه حلهم واحتكار قوت البشر
 والبهائم في بلديض بامثلة الاحتكار المنفي في الاشياء التي هي قوت الناس والبهائم
 قولنا في حنيفة ومحمد وعليه الفتوى كذا في الكافي وعندنا في يوسف كل ما اضر بالفتا
 حبه فهو احتكار وعنه محمد لا احتكار في الثياب ومدة الحب قبل مقتدره باربعين
 يوما وقيد بالشهر ومذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن لا ياء ثم وان قلت المدة ويجب
 ان ياء من القلض يبيع ما فاضل عن قوته وقوت امته فان لم يفعل عذر والصحيح
 ان القلض يبيع ان امتنع اتفاقا لا غلة ارضه ومجلوبه من بلد اخر عندا وعند
 اي يوسف كل ذلك مكرهه وعند محمد كل ما يجلب منه الى المصر خا لبا فهو في حكم المص
 ولا يصرح في موم سعر النار اذا رفعها لان السعر يوصف بالارتفاع من القايق الا
 اذا تعدى الارباب عن القيمة فاحا فيسعر بمشور من الدراي وقال مالك على

الوالي الصغير عام الغلاء ولم يشترط الشرط المذكور **كتاب احياء الموات**
 احيوة نوعان حاسنة ونامية والمراد منها النامية من فوايد خوا من زاده وفي الخلافة
 وتفسير احياء الموات ان يبقى عليها او يغرس او يكتبها او يسقيها عوارض بلا نفع
 لا نقطاع ما فيها او غلبته عليها او نحوها كما اذا نزلت او صارت سبخة عادية
 اي قديم خربها كانها اخرجت في عهد عاد او مملوكة في الاسلام لا يعرف مالها
 بعيدة من العالم لا يسمع صوت من اقضاء وعند محمد ما كان مملوكا لمسلم او ذمي لا يكون
 مواتا بل فاذا لم يعرف مالها يكون للعامة المسلمين ولو ظهر مالها تعد اليه ويضمن نقصان
 الارض والبعد عن العالم بشرط ان يوسع خلافا لمحمد احياء ملكه ان اذن الامام ولو ذميا
 والآي وان لم ياء ذن الامام فلا وعند محمد ان الامام ليس بشرط ولم يجز احياء ما عدل منه
 الماء وجاز عوده وان لم يجز اى عود الماء جاز ومن جاز ارضه التجير الاعلام سمي به لانهم كانوا
 يعملونه بوضع الاجار خوله ويعملونه بغير غيرهم عن احيائها ولم يعرف ما تلت سنين فها
 الامام الى غيرهم عن محمد ان كدها وسقما فهو تعمير و احياء وان فعل احدهما فهو تجديد
 ومن حفر شيئا في موات بالاذن فلها حريمها للعطن والناضح العطن مناخ الابرو ومبركها
 حور البئر ويشد العطن التي ينزع الماء منها باليد والناضح البعير الذي يستقي به وبئر الناضح
 التي ينزع الماء منها بالبعير كذا في المغرب اربعون ذراعا وعندنا ان كان للعطن خارجة
 ذراعا وان كانت للناضح فستون ذراعا من كل جانب في الصحيح كذا في الهداية والكافي
 وغيرهما احتزبه عما قيل ان المراد اربعون ذراعا من الجوانب الاربع وللعين
 خمسمائة كذلك اي من كل جانب والذراع هو المكسة وموست قبضات وكان ذراع
 الملك سبع قبضات فكسره منه قبضة ومنع الغير من الحفر فيه لا فيما وراءه اي للذي
 حفره انتهى حريم الاقل احترم من ثلثة جوانب دون الاخرى دون الجانب الآخر لسبق
 ملك الحافر الاول فيه ولللقاة هي مجرى الماء تحت الارض حريم بقدر ما يصلحها وعن محمد
 انه مثل البئر في استحقاق الحريم وقيل هو عندنا وعندنا لا حريم لها لم يظهر الماء
 على الارض لانه نهر في التحقيق فيعتبر بالنهر الظاهر قالوا وعندنا ظهور الماء على الارض

ناه الشريعة
 من الاعلام الذي لا يكون موضع
 الاجارة

ناه الشريعة
 صدر الشريعة

صدر الشريعة

ناه الشريعة

و موبنولة عين فقرة فقرة حصة خباثة ذباغ ولا حتم لنهر في ارض عين النهر
وعندما له مسنة النهر يمشي عليها ويلقي عليها الطين وكذا في ارض موات فمسناه
بين نهر جدر وارض لاخر وليس مع احدى ليست في يد احدهما بان لم يكن لواحد منها عليه
ولا عين ملقى وانما قال منا لانه ان كان فهو لصاحب الشغل لصاحب الارض وقالوا لصاحب النهر
حرم ملقى طينه وغير ذلك ثم عن ابي يوسف ان حرمه مقدار نصف بطن النهر من
كل جانب وعن محمد مقدار بطن النهر من كل جانب ومنا ارفق بالناس كذا في الهداية
فصل في الشرب في اللغة النصيب من الماء وفي الشريعة نونه الانتفاع من الماء سقيا
للمزارع والدواب ذكره في المغرب والشفة شرب بن آدم والبهائم ولكل حقها ما لم يجر
اناء او جبت وسقى ارضه من البحر ونهر عظيم كدجلة ونحوها وشق نهر الارض منها اول نصيب
البحر ان لم يضر بالعامة لاسقى دوابه ان خيف تخريب النهر لكثرة ارضه بالجر عطف على
دوابه وشجره من نهر غيره وقتلته وبذره الا باذنه وله سقى شجرة وخض في دار جداره في
الاصح وكري نهر لم يملك ما بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى العامة فيجب الامام الناس على
كديه ان اشعوا عنه وكري نهر ملك على سلبه من اعلاه الى اسفله ومن جاوزه ارض
برى اى كل شريك جاوز الذين يكرهون النهر عن ارضه لم يكن عليه كرى باقى النهر وقالوا
عليهم كرية من اقله الى اخره بالمخصص وصح دعوى الشرب بلا ارض هذا الاستحسان و
القياس ان لا يصح لانه مجهول جهالة لا تقبل الاعلام وجه الاستحسان انه يمكن ان يملك غير
ارض بالارث والوصية وقد بيع الارض دون الشرب فيبقى له الشرب وحده وهو
غير عوب عنه فصح الدعوى وان اختلف قوم في شرب بينهم قسم بقدر اراضيهم و
منع الاعلى منهم من يكرى النهر وان لم يشرب بدونه الا برضاهم وكل منهم من شق النهر
منه ونصيب الرضى والية او جدر عليه بلا اذن شريكه الاى وضع في ملكه بان يكون
بطن النهر وجانباه ملكا له وللآخرى حق السبيل ولا يضر بالنهر ولا بالماء ومن توسيع
في النهر ومن القسمة بالايام وقد كانت بالكوى من جمع الكوة وهي روض البيت استعيرت
للتقرب اليه يشق في الخشب ليحرق الماء فيه الى المزارع والجداول وانما يمنع لان القديم

تاج الشريعة
تاج الشريعة من قال
نصيب الماء لم يصبه
في السنن مستخرج
تاج الشريعة

صدر الشريعة
صدر الشريعة
تاج الشريعة

يتنزل على قدمه ومن سوق شرب الى ارض اخرى له ليس لها منه شرب لانه اذا تقدم
العدو يستدل به على انه حق تلك الارض والشرب يورث ويوصى بالانتفاع ولا يباع
ولا يوجر ولا يؤمب ولا يتصدق ولا يجعل ميرا وبذل صلح ولا يضمن من ملأ ارضه فزنت
ارض جاره او غرقت ولا من سقى من شرب غيره قال الامام البيهقي رجل اتلف شرب
انسان بان سقى ارضه بشرب غيره ضمن وتغير ضمان الشرب على ما ذكره الامام
الرخيم في المبسوط انه ينظر بكم يشتري لو كان ببيع جازا وقال الامام المعمر في نحو مرزاه
لا يضمن وعليه الفتوى كذا في الخلاصة **كتاب الاشرية** الشرب في اللغة اسم لكل
ما يشرب من المايعات وفي اصطلاح الفقهاء ما حرم شربه وكان مسكرا حرم
الحرم هو التي من ماء عنب غلى واشتد هذا الاسم خص بهذا الشرب باجماع اهل
اللغة وقال بعض الناس مواسم لكل سكر لانه مشتق من مخامرة العقل وموجود
في كل سكر قلنا انما سمي خرا الخمر لانه مخامرة العقل ولو سلم انها مخامرة ولكن
وضعها شخصي لا نوعي كالخمر فانه اسم خاص بالكوكب لا كل ما فطر وان كان التسمية
باعتبار معنى الظهور من انما هو الظاهر من الهداية واما ما قيل ان اللغة لا يجرى فيها
القياس فلا يجزى نفعنا من انما عرفت ان من سكر الخمر غير منقذ وقذف بالزبد عند
اذا اشتد اى صار سكر لا يشتد قذف الزبد ثم ان عينها حرام وان قلت ومن الناس
من قال السكر منها حرام لا عينها ومورد دابة الله تعالى سماءا رجسا وعليه اجاع الامة
ثم انها نجس نجاسة غليظة كالبول ويكفر مستحلتها وسقط تقويمها في حق المسلم لامايتها
عنها ويحرم الانتفاع بها ويحذر شاربها وان لم يسكر ولا يؤثر فيها الطبخ ويجوز تحليلها
خلافا للشافعي هذه عشرة احكام كالظلال ومو ما عنب طلع فز من اقل من ثلثه
مناعا على وفق ما في الهداية وقال صاحب التحفة انه اسم للثلث ومو المطبوخ بهما
العنب بعد ما ذنب ثلثه وبقي الثلث وصار سكر او ما طلع من ماء العنب وذنب
منه اقل من الثلثين وصار سكر اسم البارقي ويوافق هذا ما في الحقايق **وخلط**
ونقيع التم لم يقرى السكر لان السكر هو التي من ماء الرطب بعد ما غلى واشتد

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة
من لم يصب في بينهما لم يصب
علايه يعني هذه الاوصاف
معينة في مفهوم فلا يصح تنبيه
النفع به وباعتبار تلك الاوصاف
مؤدا خارج من مستند

وقذف بالذبد عنده وعند ما اذا غلا وان لم يكن غليلا نه ذكره في التحفة ونقيع الزبيب
يتبين اذا غلت واشتدت الضمير يرجع الى الطلاء ونقيع التمر ونقيع الزبيب
وعند الاذاع الطلاء مباح وكذا نقيع الزبيب وعند شرب السكر مباح لقول نفع
تتخذون منه سكر او ريقا حنا قلنا توصيف المعطوف بالجر لا يخرج عن الدلالة على ان
في المعطوف عليه قبحا فهو لنا لا علينا فان قلت اليس فيه امتنان قلت نعم الا انه مشوب
بالقويح ثم ان الخلاف بينه وبين صاحبيه كالحلاف في الخمر وحرمته الحرف قطعية فيكفر
محلها فقط وحل المثلث العنق مشتدا وموما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه
ويبقى الثلث ومو حلال عند الكرمادام حلوا فاذا غلا واشتد وقذف بالذبد فكذلك
عند الشيخين وقال محمد بن قنبله وكثيره حرام وموقول الشافعي والقدر المكر منه
بيقين او غالب الرأي حرام عندهم وهذا الخلاف فيما اذا قصد به استمراء الطعام و
التداوى والتقوى على طاعة الله تعالى اما السكر منه حرام سيما بوجوه كالتبعية مثلا
فقال لا يحل شربه فغير خالف الشيخين فقال لا لانها يجلان للاسمرار والناسفة مانا
يشربون للفجور والتهلى وشربه لهو لا يحل اجماعا كما في الحقايق ونبينا التمر والزبيب
مطبوخا باذني طبخته وان اشتد اذا شرب ما لم يكن بلا لهو وطرب اي انما يحل منه
الاشربة اذا شرب لا بقصد اللهو والطرب بل بالتقوى ولم يبلغ حد السكر والميلطان
موان يجع ماء التمر والزبيب وطبخ اذني طبخه ويترك الى ان يغلي واشتدنا ايضا
كل بلا لهو وطرب ونبينا العسل والتين والبدن والشعير والذرة وان لم يطبخ
بلا لهو وطرب وخر الخمر ولو بعلاج بالقاء يبي فيها كالمخ والخمر وقال الشافعي ان القليل
اذا كان بالقاء يبي فيها لا يحل الخمر قولا واحدا وان كان بدونه ففيه قولان والاشباه
في الدباء والقرع والحتم مواجدة الخضراء والمزقة موالظ في المطلي بالزفت
والنقى موالظ في الذي يكون من الخشب المنقور اعلم ان هذه الظروف كانت مختصة
بالخمر فلما حرم الخمر حرم النجوم استعمال هذه الاذن فيه تشبيها بشرب الخمر والآما
ايح بعد زمان ولا لانه كان فيها اشجار الخمر والالكان الحكم مخصوصا بما دخل فيها من تشبيها

صدر الشريعة

صدر الشريعة

وتغليظا

وتغليظا في باب تحريم الخمر في الابتداء ليشركه الناس مدة فلا مضت مدة اباح
النوع عم استعمال هذه الظروف لان الناس تركوا شرب الخمر واستقر الامر
فزال التشديد بعد حصول المقصود وكره شرب ذردي الخمر والامتناسا به وكثر
الانتفاع به مطلقا وانما فضة الامتناسا بالذكر لان له تحيين الشعر والمراد بالكرامة
الحرمة لان فيه اجزاء الخمر من المفهوم من الهداية وقيل ذكر لفظ الكرامة لانه لا حرمة
لعدم النص القاطع ولم يدر هذا القايل انه اذا تحقق وجود بعض اجزاء الخمر فيه
تحقق فيه النص القاطع لان الوارد فيه من النص والاجماع لا يفرق بين قليله
وكثيره ولا يحد سار به بلا سكر خلا فالشافعي لانه شرب جزا من الخمر انما يحل
بشرب القليل لان قليل الخمر يدعو الى الكثير ولا كذلك في الدردي فاشبهه غير
الخمر من الاشربة المسكرة ولا حد الا بالسكر **كتاب الصيد** هو الممنوع بقوايه
او جناحه يحل صيد كل ذي ناب ومخلب قدم في الذبايح مع ذى الناب وفي
المخلب من كلب وباز ونحوهما والتحذير مستثنى لانه نجس العين فلا يجوز الانتفاع
وعنه اني يوسف انه استثنى من ذلك الاسد والذئب لانها لا يعملان للغيا الاسد لعلو
ممنته والذئب حساسته والحق بعضهم الهدا حساسته فان قلت في لا يوجد في واحد
منها شرط التعليم فلا حاجة الى الاستثناء قلت بل الحاجة قائمة اذ لا وجه لان يقال
يحل صيد كل ذي ناب ومخلب بشرط التعليم مع عدم الاحتمال لتحقيق ذلك الشرط
في بعضه بشرط علمها وجرهما الى موضع منه لا بد من الجرح في ظاهر الرواية
وعنه اني يوسف انه لا يشترط ذلك وارسال مسلم او ثنائي اياهما مسمييا المراد من
التسمية ما يعي الحكمة فالشرط عدم تركها عمدا على ممنوع متوحش بوجوه يشترط في حق
الحكم المذكور ان يكون ممنوعا اي قادرا على الامتناع بالقوايم او الجناحين متوحشا فاذ
وقع في الشبكة او سقط في البئر واستأثر لا يتحقق فيه الحكم المذكور وان لا يشرك
الكلب المعلم كلب لا يحل صيده ككلب غير معلم وكلب الجوسي وكلب لم يرسل للصيد
او ارسل له وترك التسمية عمدا ولا يطول وقفته بعد رساله لانه اذا طال وقفته بعد

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

ومودين وهو توصيف بالمضمون مع ان الدين لا يكون الا كذلك للاشارة الى السبب
المجوز للرهن على ما ذكر في شرح التلويح كالمقصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح
عن دم جده لان الضمان متقدر فانه ان كان قايما وجب تسليمه وان كان مالا كما ومبا
مثله او قيمته فكان رهنه بما هو مضمون فيصح وبالدوين ولو مواعودا بان رهنه ليقوم
كذا فتمكنت في يد المدين عليه وعداى ان ملكك في يد المدين فله الرهن على الزمان
المقدار الذي وعدا قرأه هذا اذا لم يكن الدين اكثر من القيمة وان كان اكثر فلا يكون
مضمونا بالدوين بل بالقيمة وانما يذكر هذا القسم لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر
من قيمة الرهن وان كان على سبيل التذكرة فحكمه يعلم مما سبق فاعتمد على ذلك وبديل
مال السلم وثمن الصرق والسلم فيه خلا فالنظر فان ملكك ينع قبل الافتراق في المجلس
فقد اخذ اى استوفى المدين حقه وان اقتدر قبل نقد وملك اى قبل نقد الرهن به
وقبل ملك المرمون بطلا اى بطل السلم والصرف ورهن السلم فيه رهنه بيد له اذا فسخ
اى يكون لرب السلم ان يحبس الرهن حتى يقبض راس المال وملك رهنه بعد الفسخ ملكه
اى لو ملك الرهن بالسلم فيه بعد التفاسخ يملك بالطعام السلم فيه اى يكون على رب السلم
ان يرد على السلم اليه مقدار الطعام السلم فيه لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره كالمبايع
عبد وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنه ثم تقايلا المبيع له ان يحبس لاخذ المبيع لان الثمن
بدله وبدين عليه عند طفله اى صح الرهن بدين على الاب عند طفله وقال ابو يوسف
وزفر الصنع اعتبارا بحقيقة الايفاء ومو القياس وجه الاستحسان ان في حقيقة الايفاء
انالة ملك الصغير بلا عوض في الحال وفي نصب حافظ لاله مع بقاء ملكه وبثمن عبد
او خرا او ذكية ان ظهر العبد حرا واخذ خرا والذكية ميتة فالرهن مضمون في هذه الصور
اى ان ملكك وقيمته مثل الدين او اكثر يؤدى قدر الدين الى الدامن وان كانت
اقل منه يؤدى الى القيمة اليه لانه رهنه بدين واجب ظاهرا وبديل صلح عن انكار
وان اقران لادين صالح مع انكار ورهنه بديل الصلح شيئا ثم تصادقا على ان لادين
فالرهن مضمون كما ذكرنا ورهن المحجرين والكيل والموزون كان رهنه بملكه

صدر الشريعة

بمثله

بمثله قدرا يمين من مثله اى يعتبر المماثلة في المقدار وهو الوزن والكيل من دينة هذا اذا
كان الدين زائدا فاداعلم الحكم في هذه الصورة يعلم المساواة وصورة الزيادة على الدين
لا عرف ان الفضل مائة ولا عبدة للجودة لانه يصير متوفيا باعتبار الوزن دون
القيمة هذا عنده وعند ما يضمن القيمة من خلاف جنسه فكون رهنه مكانه ومن
شئى على ان يرهن من شئ او يعطى كغيلة بعينه انما قال هذا لانه لو لم يكن الرهن
او الكفيل بعينه يفسد البيع ومن ثمة والى صح استحسان والقياس ان لا يجوز
لانه صفة في صفة والاستحسان انه شرط ملائم لان الكفالة والرهن للاستيثاق
وسو يلزم الوجوب ولا يجبر على الوفاء لانه جبر على التبعات وقال زفر جبر
لان الرهن اذا شرط في البيع صار من حقوقه كالوكالة المشروطة في الرهن فليجبر
بلزومه وللبايع فسخه لانه وصف مرغوب فيه ومارضى البايع الآبه فيغير بقواته
الا اذا سلمه ثمة حالا لحصول المقصود او قيمة الرهن رهنه لا يدر الاستيفاء ثبت
على المعنى وهو القيمة وان قال ببايعه امسك هذا اى اعطى المشتري البايع شيئا غريبا
وقال امسك هذا اى اعطى ثمتك فهو رهنه لانه تلفظ بما سويته عن معنى الرهن وهو الحبس
الوقت الاعطاء والعبرة للمعاني وقال زفر لا يكون رهنه موافقة عن ابي يوسف
وان رهنه بعين من رجلين بدين لكل منهما صح وكل رهنه من كل منهما اى يصير كله محبوسا
بدين كل واحد منهما لان نصفه يكون رهنه عند هذا ونصفه عند ذلك وهذا بخلاف
الهيئة رجلين حيث لا يجوز عند اى حصة لان الاول لا يقبل الوصف بالتجزى بخلاف
الهيئة فان قضي دين احدهما فكله رهنه للآخر تفريع على ما سبق واذا تباينا في نوبة
فكل في نوبة كالعقل في حق الآخر ولو ملكك ضمن كل حصته فان عند الهلاك يصير
كل متوفيا حصته ولا استيفاء لها يتجزى وان رهنه رجلا بدين عليها صح بطل الدين
يمسكه الى قبض الكل لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوع وبطل حجب كل
منها لانه رهنه بذاته وقبضه لانه لا يمكن القضاء لكل واحد منهما ولا احدهما لعدم
الاولوية ولا القضاء لكل بالنصف لانه يؤدى الى الشيوع فحين الهاتر ولو

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

حقه ان لا يدرى من هذا في رهنه
اخره فداخل حكم الترتيب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

12/17/18

وكان في التبيين ذلك في
تصانيف العريضة
الحائفة
منها
فيما اذا كان للهيئة فقدوم

اى ان كان الدين حالا اخذ منه كل الدين وان كان مؤجلا اخذ قيمته ليكون رهننا الى
 زمان حلول الاجل واجنبى اتلفه ضمنه مرتنه وكان اى ما ضمنه رهننا مع ورهننا عارة
 مرتنه رهننا عارة في الآتي على حقيقتها دون رهننا لانها تملك النافع بغير عوض
 ولم يوجد ذلك من المدين فلا بد من المصير الى محو المجازا واحدهما باذن صاحبه اخر
 سقط ضمانه فملكه مع مستعين ملك بلا شئ ولكن رهننا ان يرد رهننا وان مات الراس قبل رده
 فالمرتنه احق من الغنم لان حكم الراس باق فيه لان بيد العارية ليست بلانته وكونه غير
 مضمون لا يدل على انه غير مضمون فان ولد المرمون مرمون غير مضمون ومرتنه اذن
 باستعمال رهننا او استعاره من رهننا لعل ملك قبل عمله او بعده اى بعد الفلأع على العمل
 ضمن كالرأس ولو ملك حال عمله لا وصح استعارة شئ ليد من فيد من باشا وان قيد تعيد باعين
 من قدر وجنس ومرتنه وبلد فان خالف ضمن المعين مستعيره ويتم رهنه بينه وبين مرتنه
 او اياه الضمير راجع الى المرتنه ومعطوف على المستعين ورجع موافق ضمنه وبدنيه على
 رهنه وان وافق وملك مع مرتنه صار مستوفيا كل دينه ان كانت قيمته مثل الدين
 او اكثر ضمن مستعيره في صورتين ما وافاه منه القيمة لانه قد وافق فليس بمعتد
 او بعض دينه ان كانت اقل وباقية على رهنه ويضمن المستعير ايضا قدر ما وافاه من
 الدين ولا يمتنع المرتنه اذا قضى المعير دينه وفك رهنه فانه ساع في تحصيله ملكه
 ويرجع على الراس بما ادى لانه غير متبرع لا ذكرنا ولو ملك مع الراس قبل رهنه او بعد
 فله لا يضمن وان استخدمه او ركبته من قبل لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن
 خلافا للشافعي وجناية الراس على الرمن مضمونه وجناية المرتنه عليه سقط من رهنه
 بقدر ما وجناية الرمن عليه وعلى مالها مدر وقالوا جناية الرمن على المرتنه معتبر
 لانه حصلت على ماله وفي الاعتبار فائدة وه الدفع بالجناية فان شاء الراس والمرتنه
 ابطلا الرمن ودفع بالجناية الى المرتنه وان قتل المرتنه لا اطلب الجناية فهو رهن
 على حاله لانه ان الجناية حصلت في ضمان المرتنه فعليه تحليصه فلا يفيد وجوب الضمان
 له مع وجوب التحليص عليه وصاحب الحقايق وضع المسئلة في مرمون جميعه مرمون

عناج الشريعة

عناج الشريعة

عناج الشريعة

عناج الشريعة

ثم قال واجمعوا ان العبد اذا كان نصفه مضمونا ونصفه امانة بان كانت قيمته
 ضعف الدين فان جنايته على المرتنه معتبر فيقال للرأس ان شئت فادفعه
 وان شئت تاخذه فان دفعه وقبل المرتنه بطل الدين كله فصار العبد كله للمرتنه
 وان اختار فداءه فنصف الفداء على الراس ونصف على المرتنه فاما حصته المرتنه
 تبطل وما كان حصته الراس تغدى والعبد رهن على حاله ومن رهن عبد يعدل
 الف بالفاء مؤجل فصارت قيمته مائة فقتله رجل وعدم مائة وحل اجله قبض
 مرتنه المائة من حقه وسقط باقية لان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين عندنا
 خلافا لفرخاد اكان الدين باقيا ويد المرتنه يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابتداء
 وان باعه بامره اى باع المرتنه الرمن بامر الراس بالمائة بعد ان صار قيمته مائة وقبض
 ثمنه رجع بما بقي لان الدين لم يسقط بنقصان السعر لان نقصانه ليس ملكا لاحتمال العود
 على ما كان واذا كان الدين باقيا وقدم الراس ببيعه مائة يكون الباقي في ذمته وان
 قتله عبد يعدل مائة فدفع به فك بكل دينه اى يحذر الراس على افتكاكه بالدين
 لان التغيير لم يظهر في نفس العبد لان الثاني قام مقام الاول فكانه يراجع سعده
 الى مائة سدا قولها وقال محمد بن موهبا خيار ان شاء افتكته بجميع الدين وان شاء تركه على المرتنه
 بالدين لانه تغيير في ضمان المرتنه فوجب التغيير وقال زفر يصير رهننا بمائة لان يد
 المرتنه يد الاستيفاء وقد تقدر بالملك الا انه اخلف بدلا بقدر العشرة فيسقط الراس
 بقدره وان جنى الرمن خطأ وفداء مرتنه ولم يرجع اى على الراس لان الجناية حصلت
 في ضمان المرتنه ولا يملك الدفع لان المرتنه غير مالك فان ادى دفعه الراس فاداه اى
 ان ادى المرتنه ان يغدى قيدا للرأس ادفع العبد وا فده وسقط الدين اى بكل
 منها ثم ان الدين انما يسقط بتمامه اذا كان اقل من قيمة الرمن او مساويا او اذا كانت
 اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي وان لم يذبح في القتل هذا
 لان الظاهر ان يكون الدين اكثر من قيمته **فصل** عيب قيمته عشرة رمن بها فخذ
 وتحلل وموساويه اى يساوى الخلل العيص في القدر لم يقل يعيد لانه لا يعدل العشرة

عناج الشريعة

لانه على ما ذكر في التبيين يشي بان المعبر فيه اي في الزيادة والنقصان القيمة و
 ليس كذلك بل المعبر فيه القدر لان العصى والخز من المقدرات لانه اما مكيل او موزن
 وفيها نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين وانما يوجب الخيار لان الغاية
 فيه مجرد الوصف وفوات شيء من الوصف في الكيل والموزون لا يوجب سقوط شيء
 من الدين باجماع بين الصحابة فكون الحكم فيه ان انتقص شيء من القدر سقط بقدره من
 الدين والا فلا يبقى رهن بها الاصل ان ما هو محل البيع محل للرهن وما ليس بمحل للبيع ليس محل
 للرهن والخد ليس محل للبيع ابتداء لكن محله بقاء فكذلك الدرهم وسنة قيمة عشرة رهن
 بها فانت قد دفع جلد ما فعل درهما ثور من به وثمان درهم كولد له ولبنه وصوفه وثمن
 لوانه ومور من مع اصله ويملك بلا شيء لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا وان ملكك
 اصله وبقي موقوفك بقسطه يقسم الدين على قيمته يوم كنه وقيمة اصله يوم قبضه ونقطة
 حصته اصله وفك بقسطه كما اذا كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة
 الخاد يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصته الاصل فيسقط وثلث العشرة حصته الغاء
 فيفتك به والزيادة في الرهن تصح وفي الدين لا معناه لا تصير الرهن رهن بالدين المنزى
 من عندنا وعندنا يوسف يجوز الزيادة في الدين ايضا لان الدين بمنزلة الثمن والزيادة
 في الثمن تجوز ولها ان الزيادة في الدين توجب الشيوخ في الرهن فلا يجوز وقال زفر
 والشافعي لا يجوز كما لا يجوز في المبيع وان رهن عبدا يعدل القابض فرفع عبدا كذلك
 ما قبل الاول فهو اي الاول من حتى يرد الى راسه وممنه امين في الاخر حتى يجعله كان
 الاول بان يرد الاول الى الراس في يصير الثاني مضمونا ولو برأه المدين راسه عن
 دينه او رهنه فملك الرهن اي في يد المدين ملكك بلا شيء هذا استحقاق في القياس
 فملك الدين هو قول زفر ولو قبض المدين دينه او بعضه من رهنه او غيره اي بايقاع
 رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه
 رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه
 لانه في رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه او رهنه بدينه

صدق الشريعة
 فالأصل ولا وجه له

تاج الشريعة



او ما يبيع عليه ان لم تكن المحيل على المحال عليه دين لانه بمنزلة الوكيل وكذا لو تصادقا
 على ان لا دين ثم ملكك ملكك بالدين لتوهم وجوب الدين بالتصادق على عدم قيامه فكون
 الجبة باقية بخلاف الابراء وقاسر في المسئلة الخلافية على هذه الصورة ووجه الاختار
 هو الفرق بينهما وهو ان الابراء يسقط الدين اصلا والاستيفاء لا يسقط القيام للمو
 الا انه يتعذر الاستيفاء لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة مثله فاما ما موفى نفسه
 قائم فاذا ملكك تقدر الاستيفاء الاول فانتقض الثاني **كتاب الجناية**
 الجناية في اللغة اسم لما يجنيه المذموم الشراكتسبه وفي الشرع اسم لفعل محرم سواء في مال
 او نفس كمن في عرف الفقهاء يراد باطلاق اسم الجناية فعل محرم في النفس والاطراف
 ذكره في التبيين اعلم ان القتل على خسة او وجه عمد وشبه عمد وخطا وما يجري
 مجرى الخطا والقتل بسبب والمراد قتل يتعلق به الاحكام من القصاص والدية والكفارة
 وحرمان الارث والائتم من تقسيم الشيخ ابي بكر الرازي وذكر محمدا في الاصل انه على ثلاثة
 او وجه عمد وشبه عمد وخطا القتل العمد ضرب به قصدا بما يفقد الاجزاء كسلاح ومعد
 من خشب وحجر وليطة ونار من عند عمد وعندهما وعندك في ضربه قصدا بالاطرف
 البنية حتى ان ضربه بحجر عظيم او خشب عظيم فهو عمد به ياتى وجوب القود عين
 وعند الشافعي في احد قوله موجب العمد شيان القصاص والدية وولى القتل بالخيار
 يستوفي اتهما شاء وعلى هذا القول اذا قال عفوك عن القصاص كان له المطالبة بالدية
 وفي قوله الاخر وجبه القصاص لا غير الا ان لوليه ان يسقطه بالدية رضى به القاتل ولم
 يرض وعلى هذا القول يكون الدية بدلا عن القصاص فلو قال عفوك عن القصاص
 ولم يقبل بالدية يسقط مجانا ولا يكون المطالبة بالدية وعندنا موجب القصاص لا غير
 ولا يصح ما لا الا بالتراضي بين الجانيين وحيث يكون صلحا سواء كان بمثل الدية او اكثر كذا في الكفارة
 لا الكفارة خلافا للشافعي فانه يقول لما وجب في الخطا فاولى ان يجب في العمد ونحن نقول
 ان القتل العمد كية محضة وفي الكفارة معنى العبادة فلا ينطبقها وشبه العمد ضربه قصدا
 بغير ما ذكر يبيع ما ليس بسلاح ولا في معناه في تفريق الاجزاء مجرا كان او خشبا صغيرا

تاج الشريعة

كان أو كيداً وعند ما ضرب به قصداً باطيقاً البنية وفيه الاثم والكفارة ودية مغلظة على
 العاقلة ساءت في الدين المغلظة وتفيد العاقلة باذن الله تع بلا قود وموأي ضربه
 قصداً بغير ما ذكر فيما دون النفس عدم موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبهة عدم
 وفي الخطأ ولو على عبد انما قال هذا لان المتبادر الى الوهم من كون العبد مالا ان يكون ما ذكر
 من قبيل ضمان الاموال فلا يكون على العاقلة قصداً كرمية اي كالقتل بدمية من الله صيدا
 او حرياً وفعل كرمية عرضاً فاصاب آدمياً الخطأ على نوعين خطأ في القصد كما اذا
 رى شخصاً يصطد صيداً فاذا هو آدمي او يظنه حرياً فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل كما اذا
 رى عرضاً فاصاب آدمياً كذا في الهداية وقال في الحيط ولو رى رجلاً فاصاب حايطاً ثم رجع
 السهم فاصاب الرجل فهو خطأ لانه اخطأ في اصابة الحايط ورجوع السهم مبنى على اصابة الحايط
 لا على الذي السابق لانه آخر السببين والحكم بضياعه الى اخذ السبب وجود ولا يذهب عليك
 ان هذا من قبيل الخطأ في الفعل فلا بد من تعميمه بمثل هذا ومن قال وخطأ في الفعل ان لا يصدر
 عنه الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر فكانت زعماته في الخطأ في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل
 الذي قصده بل يصدر فعل آخر وليس كذلك فانه اذا رى عرضاً فاصابه ثم رجع عنه وتجاوز عنه
 الى ما رآه فاصاب رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل والشرط المذكور مفقود في الصورتين ثم انما اخطأ
 من وجه اخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه اذا سقط من يده خشبة او لبنة فقتل
 رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه وما جرى مجريه كناية سقطت على آخر فذلك ذكر الشخص
 بسبب سقوطه عليه كفارة ودية على عاقلة الاثم في وجهي الخطأ قالوا المدايم القتل فاما في نفسه
 فلا يعرى عن الاثم حيث تدرك العزلة والمبالغة في التشبيات اذ شئ الكفارة يؤذن باعتبار
 هذا المعنى كذا في الهداية وانما قال يؤذن ولم يقل يدل لان سنن الاثم حكم الكفارة وليس من شرط الكلمة
 الاطرا بحسب الافراد على ما مر في مثيلة الاستبراء وفي القتل بسبب كلفه اي كاتلافه بوضع
 حجر او حديد في غير ملكه بغير اذن من السلطان ذكره في شرح الطحاوي دية على العاقلة
 بالكفارة ولا حرمان ارث خص نفع الحرمان بهذا النوع لان في سائر الانواع يوجد الحرمان اذا
 كان الجاني مكلفاً وقال الشافعي يجب الكفارة ويثبت الحرمان من ابيها الحاقاله بالخطأ

صدر الشريعة
 في بيان ما ذكره في
 القتل من غير قصد
 في العاقلة

صدر الشريعة
 في بيان ما ذكره في
 القتل من غير قصد
 في العاقلة

تأجل الشريعة



وقال القتل معدوم حقيقته وانما الحق بالخطأ في حق الضمان منافي في غير على احد
 ما يوجب القود وما لا يوجب موجب بقتل ما حقن دمه ابداً حياً ومولماً
 والذي يحل في المستأنس فان حفظ دمه موقت الى رجوعه فيقتل الحر بالحر والعبد بالعبد خلافاً لما في
 فانه يقول لا يقتل الحر بالعبد لقوله تع الحر بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المقابلة
 ان لا يقتل الحر بالعبد ولما قول تع ان النفس بالنفس وقوله تع الحر بالحر لا يدل على النفي فيما عدا
 لانه تخصيص بالذكر فلا ينبغي ما عداه كيف ولو صح هذه الدلالة لدل قوله تع والاني بالاني على
 ان لا يقتل الذكر بالانثى مع انه يقتل بها بالاجماع واما النقص بان موجب ما ذكره من العمل
 بالمفهوم ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تع العبد بالعبد فغير وارد لانه ثبت ذلك بدلالة قوله
 الحر بالحر وقوله تع العبد بالعبد والعمل بالمفهوم مشروط عند القائلين به بعدم معارضته
 دلالة النص والمسلم بالذي خلافاً للشافعي لا بما يستأنس من هذا نصيح بما دل عليه قوله ابداعاً على ثبوت
 عليه بل هو مبداه اي بقتل المستأنس بمثله وهو المستأنس قياساً للسواة لا استحقاقاً للقيام
 المبيع والعاقلة بالجنون والبالغ بالصبي والسالم بالاعمى لم يقر والصحيح بالاعمال
 للمفقود موالاته دون الصبي ولذلك احتج الى ذكر سلامة العين بعد ذكر الصبي في باب
 الجعة والزمن وناقض الاطراف والرجل بالمرأة والفرع باصله لا بعكسه ولا سيد بالعبد ومرة
 ومكانه وعبد ولده وحيد بعرضه له ولا بعبد الرمن حتى يجمع عاقداً لان الزمن لا يمكنه فلا
 يليه والرا من لو تولا بطل حق المرنين في الذين فشرط اجتماعهما ليسقط حق المرنين برئانه
 ولا بكتاب قبل الحاجة لذكر قيد العبد لا علم ان شرط في القصاص مطلقاً عن وفاة وارث
 وسيدوا ان اجتماعاً لانه اشبه من له الحق لانه لو مات عبد او الوارث ان مات
 حراً اذ ظهر الاختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في موته على نعت الحرية والرق وان لم يدع
 وارثا غير سيد سواء تدين وفاء او لا ولم يدع وفاء قادسبته خلافاً لغيره في اولى الصور
 الرابع ويسقط قود ورثته على اصله لان الفرع لا يستوجب العقوبة على اصله وصورة
 المسئلة فيما اذا قتل الاب اخطأ لانه ليس له وارث غير ما ماتت امه قبل ان يقتل
 منه فان ابنها منها يرث القصاص الذي عليه فسقط لا ذكرنا ولا يعاد الا بسيف

تأجل الشريعة
 في بيان ما ذكره في
 القتل من غير قصد
 في العاقلة

تأجل الشريعة

صدر الشريعة

تأجل الشريعة

اما الذي ذكره صدر الشريعة
 في بيان ما ذكره في
 القتل من غير قصد
 في العاقلة

تأجل الشريعة

فيجب الدية وعن ابي يوسف انه يجب الضمان في الدابة لا في الصبي والمجنون لان عصمتها
 لهما فيسقط بفعالها وعصمة الدابة لحق صاحبها ولا يسقط بفعالها وقد مرّت الاشارة
 الى الجواب عن هذا وعند الشافعي لا يجب الضمان في شيء اصلا لانه قتل ذوق الشاة لا يعلق
 البالغ **باب القود فيما دون النفس** مو فيما يمكن حفظ المائنة فقط فقتل
 قاطع اليد عمد من المفضل انما قال هذا احترازا عما اذا قطع من نصف الساعد اذا لم يكن حفظ
 المائنة وان كانت يده اكبر مما قطع كالرجل وما رده الانف فان الرجل اذا قطعت من المفضل
 حب القصاص وفي ما رده الانف حب القصاص من لافي قصبة الانف لعدم إمكان حفظ المائنة
 فيها والاذن والعين اذا ضربت ود من موضعها وهي قائمة اراد قياها غير متخفة قال
 الزامدي في شرح القدوري اذا فقيت العين عمدا فذهب نورها ولم يتخسف فيها
 القصاص بخلاف ما لو انخف لتعذر المائنة فيجوز على وجهه فطن رطب ويقابل عينه بمرة
 حجارة ولو قطعت لا اذح لا يمكن رعاية المائنة وكل شجرة تنال فيها المائنة كما لموضحة وهي
 ان يظهر العظم ولا قود في عظم الاسنة فتقطع ان قطعت نص على هذا محمد في الزيادات
 و اشار اليه في الجامع الصغير وبه اخذ صاحب الهداية وقال القدوري يحد الى ان ينتهي الى
 اللحم ويقط ما سواه وبه اخذ صاحب الكافي ويحدد ان كسرت ولا بين رجل وامرأة و
 بين حر وعبد وبين عبيدين في الطريق لان الاطراف سكن بها مسكن الاموال فنعدم
 المائنة بالتفاوت في القيمة وقال الشافعي حب القصاص الا اذا قطع الحد طريق العبد فانه
 ح لا قصاص عنده ايضا ولا في جائفة بلاء فان الجائفة اذا برئت لا تجرى فيها القصاص
 لان البرء فيها نادر فالظن ان الثاني يفضي الى الهلاك اما اذا لم يبرء فان كانت سارية بحب القصاص
 فان لم تد بعد ينتظر الى ان يظهر الحال من البرء والسراية واللسان والذكر الا ان يقطع
 الحشفة لانه الانقباض والانبطاج يجري فيهما ولا يترعى المائنة وعن ابي يوسف ان كان
 القطع من الاصل يقتضه وطرق السلم والذي سواه وخير المجنى عليه ان كانت يدا القاطع
 مثلا او ناقصة باصبع والشجة لا تستوعب ما بين قرني الشاة واستوعبت ما بين
 قرني المشجوج اي شجر رجل رجلا موضحة حتى وجب القصاص والشجة طولها مقدار

صدر الشريعة

نسخ السبعة الفائدة والقطع
 يد من نصف الساعد لا يبرء
 ما تقدم من قوله من المفضل

شجر مثلا وراس المشجوج صغير استوعب الشجة ما بين قرنيه فالثنين الذي يلحق
 المشجوج اكثر مما يلحق الشاة فالمشجوج بالخيار ان شاء اقتصر وان شاء اخذ الارش
 وبسقط القود يموت القاتل ويعفو الاولياء وبصلحهم على ما قل او جز وبسبب حاله
 ك عند الاطلاق ولا يكون كالدية مؤجلا وبصلح احدهم ويعفو ولم يبق اي من الورثة
 حصته من الدية فان القصاص والدية حق جميع الورثة عندنا خلافا للشافعي وبذلك
 في الزوجين وان صالح بالف وكبر سيد عبد وحر قتل بالصلح عندهما به نصف اى ان
 كان القاتل حرا وعبد فامرا حر ومولى العبد رجلا بان يصالح من دمه على الف ففعل
 فلا نف على الحر والمولى نصفان ويقتل جميع بقدر وبالعكس التفاضل ان حضر وليهم اي يقتل
 فرد جميع ويكتفى بقتله ولا يجب الدية خلافا للشافعي فان عنده يقتل بالاول وجب الديات
 للباقيين ان قتلهم على التعاقب وان قتلهم معا يقرع بين اولياء القتولين فانيهم خرجت
 قرعته قتل به وبجب الديات للباقيين وذكر في العيون ان في قوله الآخر يقتل بهم وفيهم
 باقي الديات بينهم كذا في الحقايق وان حضرا اى ولي لواحد قتل وسقط الباقيون عندنا وان
 يدان بيد وان امرا سكيما فقطعت ضماديتها وقال الشافعي يقرع بينهما ويكون القصاص
 لمن خرجت قرعته والارش للآخر كذا في المبسوط والمحيط وكثير من الكتب ولنا ان الانقطاع
 وقع باعتمادها يديهما على السكين عند الامرار والمختر متجز فيضا في كل واحد البعض
 بخلاف النفس فان زموق الروح غير متجز وان قطع رجل يمين رجلين فلهما يمينه ودينه
 فان حضرا احدهما وقطع مالاخر الدية سواء قطعهما على التعاقب معا وعند الشافعي
 ان قطعهما على التعاقب يقطع بالاول منهما والثاني الارش وان قطعهما معا يقرع بينهما ويكون
 القصاص لمن خرجت قرعته والارش للآخر ويقاد عبد اقرع ولا يغير منهم فيه لانه مفرق
 ولانه مبق على صلاحرية في حق الدم وقال زفر لا يصح اقراره لانه يودى الى ابطاله
 المولى فصار كالقرار بالقتل خطأ او بالمال ومهرى رجلا عمدا فقتل اخر فقاتل بدم
 للاول وعلى عاقلة الدية للثاني لان الاول عمد والثاني خطأ ومن قطع يد رجل فقتل
 اخذها في عمدين ومختلفين بزيئها اولا وخطين بينهما برة وكذا في دية ان لم يبرء

باب الشريعة

صدر الشريعة

بين مدين من هذه ثمانية مسائل لان القطع اما عمدا وخطا ثم القتل كذلك صار اربعة ثم اما
 يكون بينهما برء او لا يكون صار ثمانية فان كان كل منهما عمدا فان برء بينهما عمدا يقتض بالقطع
 ثم بالقتل وان لم يبرء فكذا عنده لان القطع ثم القتل هو المثل صورة ومعنى وعندهما بقتل
 ولا يقطع فيدخل جزاء القطع في جزاء القتل وان كان كل منهما خطا فان برء بينهما اخذ بهما اي
 يجب دية القطع والقتل وان لم يبرء بينهما كفت دية القتل لان دية القطع انما يجب عند
 استحكام اثر الفعل وموان يعلم عدم السلبية والفرق بين هذه الصور وبين مدين
 لا برء بينهما ان الدية مثل مخي معقول فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل محقق
 وان قطع عمدا ثم قتل خطا سواء برء بينهما او لم يبرء اخذ بالقطع والقتل اي يقتض بالقطع
 ويؤخذ دية النفس بالقتل وان قطع خطا ثم قتل عمدا سواء برء بينهما او لم يبرء يؤخذ الدية
 للقطع ويقتض للقتل لا خلافا الجنائيتين لان احدهما عمدا والاخر خطا كما في ضرب مائة سوط
 برء من تعين ومات من عشرة لانه لا يبرء منها لم يبق معتبرة في حق الارش وان بقيت
 في حق التعزير ففي الاعتبار للعشرة وكذلك كل جراحة اندملت ولم يبق لها اثر على
 اصل الحنفية وعن ابي يوسف في مثله حكومة عدل وعن محمد انه يجب اجرة الطبيب
 وعن الادوية ويجب حكومة عدل سيما في كتاب الديات تفسير حكومة العدل في مائة
 سوط حرته وبقي اثره ما لبغا الارش والارش انما يجب باعتبار الاثر في النفس ومن قطع فعلى
 عن القطع ثم منه ضمن قاطعة دية وقال لا يجب شيء لان العفو عن القطع عفو عن موجب
 وموجب القطع لو اقتصر والقتل اذا سري له انه عفا عن القطع وموجب القطع وبالسرابة
 تبين ان الواقع قتل وحقه فيه وانما لم يجب القصاص لان صورة العفو او رثت شبهة
 ولو عفا عن الجنائية او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس اما على الثاني فظاهر وانما
 على الاول فلان الجنائية اسم جنس يتناول الساري والمقتصر والخطا من ثلث ماله اي اذا كانت الجنائية
 خطا وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيعين من الثلث لان حق الورثة متعلق به والعدين
 كانه لان موجب العمد القود ولم يتعلق به حق الورثة ليس بال والقود وان كان وجوبه بطول
 كانه سبه قد انعقد في حقه فيعتب عفو وسيلتي كيفية وجوبه ان شاء الله تعالى وكذا الشيخ

صدر الشريعة

بفتح السين

اي لو كانا

منها من جهة الخاضع التي
 اخطأ فيها تارة الشريعة
 وتارة الشريعة
 تارة الشريعة

اي لو كان مقام القطع شبه فهو على الخلاف المذكور وان قطعت امرأة يد رجل فلتكم على يده
 ثم ماتت يجب مهر مثلها ودية في مالها ان تعمدت وعلى عاقلة مالها اخطأت منها عندنا في حنفية
 لان العفو عن اليد اذا لم يكن عفوا عما يحدث منه فالنزوح على اليد لا يكون نزوحا على ما يحدث
 ثم القطع اذا كان عمدا يكون منازرة وجاع على القصاص في الطرف ومولى ليس بال فلا يصلح مهر
 لا سيما على تقدير السقوط فيجب لها مهر المثل لا يقل القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف
 فكيف يكون نزوحا عليه لانا نقول الموجب الاصل للمهر القصاص لا لطلاق قوله تعالى والمزوجة قصاصا
 وانما سقط التعذر ثم عليها الدية في مالها لان التزويج وان كان يتضمن العفو كمن عن القصاص
 في الطرف واذا سري تبين انه قتل النفس ولم يتناول اسم العفو فوجب الدية ويجب في مالها
 عمد ثم تقع المقاصة بين المهر والدية ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل يرد على الورثة
 وان كان في المهر فضل يرد عليها وان كان القطع خطا يكون منازرة وجاع على ارش اليد واذا سري
 الى النفس تبين انه لا ارش لليد وان المسمى معدوم فيجب مهر المثل ولا يتقاصان لان الدية تجب على
 العاقلة في الخطا والمهر لها وان كتمها على اليد وما يحدث منها او على الجنائية ثم مات في العمد
 مهر المثل لان منازرة وجاع على القصاص ومولى يصلح مهر فيجب مهر المثل على ما بيناه ولا يثق عليها لانه
 لما جعل القصاص مهر فقدر ضي سقوطه بحجة المهر فيسقط اصلا وفي الخطا رفع عن العاقلة
 مثلها والباقي وصية لهم فان خرج عن الثلث سقط والا سقط ثلث المال الى ان كان القطع
 خطا يرفع عن العاقلة مقدار مهر مثلها ولهم ثلث ما ترك الميت وصية لان منازرة وجاع على الدية
 وهي الانصلح مهر الا انه يعتبر بتقدير مهر المثل من جميع المال لانه وان كان مريضا مرض الموت
 لكن النزوح من الخواج الاصلية ولا يصح حق الزيادة على مهر المثل لانه محاباة فكون وصية الدية
 تجب على العاقلة وقد صارت مهر فيسقط كل ما عندهم ان كان مهر مثلها مثل الدية او اكثر
 ولا يرجع عليهم بشيء لانهم كانوا يتحملون عنها بسبب جنائيتها فاذا صار ذلك ملكا لم يقطع
 عنهم فلا يعززون لها وان كان مهر مثلها اقل من الدية يسقط عنهم قدر مهر مثلها لما ذكرنا وما
 زاد على ذلك منظر فان خرج من الثلث سقط عنهم ايضا قدر الثلث وادوا الزيادة الى الورث
 لان الوصية لا تغاير لها الا من الثلث وقال ابو يوسف ومحمد كذلك الجواب فيما اذا تزوجا على

منها من جهة الخاضع التي
 اخطأ فيها تارة الشريعة
 وتارة الشريعة
 تارة الشريعة

منها من جهة الخاضع التي
 اخطأ فيها تارة الشريعة
 وتارة الشريعة
 تارة الشريعة

ذكر صدر الشريعة
 مستدركه وهي قوله ولا مال ليدونه

في الهداية لانه مريض مرض الموت

وانما لم يفر لا يجب الزيادة لانها
 رخصت بالاقل كما قال صدر الشريعة
 لان الكلام على تقدير صحة النسق
 وما ذكره على تقدير الفساد فافهم
 والله اعلم بالصواب

۱۰

بیتہ ۱۲۱

٢٠٠٠

صدر الشريف

صدر الشريف

ماج الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

صدر الشريعة

مصدر الشريعة

مدایه

عبد الشريعة

مدار الشرع

101

ما في الشريعة

مدد الشریعہ

مدراك شريع

عن ابي حنيفة وقال محمد في الاصل وموافقا لرواية يجب القصاص فيما قيل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كس العظم والاحواف ملاك غالب فيرغور ما يميز ثم يتخذ حديدية بقدر ذلك فيقطع بمقدار ما قطع فيتحقق استيفاء القصاص
 كذا في البداية وفي التبيين وموافقا لاصح وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمية في التبيين العظم عشر ما والمنقلة هي التي يحور العظم بعد لكس عشر ما ونصف عشر ما والامة هي التي تصل الى ام الدماغ وهي الجلبة التي فيها الدماغ والجانبية هي الجراحة التي وصل الى الجوف ثلثها وفي جانبية تغذت ثلثا سالنا عن جملته جافيتين والحارصة هي التي تحرس الجملد اي تحرسه والرافعة هي التي تبضع الجملد اي تقطعه والمتلازمة هي التي باخذ في اللحم والسمحاق هي التي تصل الى السمحاق اي جلدة رقيقة بين اللحم والجلد من حكومة عدل اذ تدفيع حكومة العدل فقال فيقوم عدل بلام هذا الاثر ثم مع فقد التفاوت بين القيمتين هو اي ذلك القدر هي اي حكومة العدل هذا ما قاله الطحاوي وبه يفتي ذكره في الحاشية وقال الكرخي انه ينظر كم مقدار هذه الشجة من موضحة فوجب بقدر ذلك من عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول الكرخي اصح وفي كل اصابع يد بالكف ومعها نصف الدية لان الكف تابع فلا يؤثر زيادتها ولا نقصانها ومع الساعد نصف الدية وحكومة عدل لان الساعد ليست تبعا وفي عن ابي يوسف ان ما زاد على اصابع اليد والرجل الى المكعب واصل الفخذ متوابع لان الشارع اوجب في الواحدة منهما نصف الدية واليد اسم لهذه الخارجة الى المكعب والرجل الى اصل الفخذ فلا يرد على تقدير الشرج وفي كف فيها اصبع عشر ما وان كانت اصبعان فخمها ولا شيء في الكف وقال لا ينظر الى ارش الكف والرجل فيكون عليه الاكثر ويدخل القليل في الاكثر وان كانت في الكف ثلث اصابع يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء بالاجماع لان الاصابع اصل والاكثر حكم الكل فاستتبعت الكف في اصبع رابدة وعين صبي وذكره ولسانه لعل يعلم الصحة بما دل على منقذه وتحررك ذكره وكلامه حكومة عدل وقال الشافعي جيب دية كاملة لان الغالب الصحة اما ان علم صحة مذ
 الاعضاء فالواجب الدية الكاملة اتفاقا ودخول ارش موضحة اذ ثبت عقله او شعره في الدية لان بفوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء فصار كما اوضحه فوات وارش الموضحة

في الجملد اي تحرسه
 في الجملد اي تحرسه
 في الجملد اي تحرسه

صدر الشريعة
 صدر الشريعة

يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو نبت سقط والدية بفوات كل الشعر وقد تعلقا بسبب واحد فخر الجنب في الجملد وقال زفر لا يدخلان كل واحد جناية فيما دون النفس فلا يدخلان كسائر الجنايات وجوابه ما ذكرنا وان ذهب سمع او بصر او نطقه لا قالوا هذا قول الجنب وعن ابي يوسف ان الشجة تدخل في دية السمع والنطق ولا تدخل في دية البصر ولا قودان ذهب عيناه بل الدية فيهما اي في الموضحة والعينين الدية وقال في الموضحة القصاص وفي العينين الدية ولا يقطع اصبع مثل جاره وعندهما وعند زفر يقتصر من الاول وفي الثاني ارشها واصبع قطع مفصلة الاعلى مثل ما بقي بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا يكسر نصف سة اسود باقيتها بل كل دية السن وجب الارش على من افادته ثم نبتت اي نبتت سنة من افاد فعله انه اقاد بغير حق لان الموجب فاد المنبت ولم يفسد حيث نبتت مكانها اخرى فانعدمت الجناية ولهذا يستأنح حولا فكان ينبغي ان ينتظر الناس في ذلك القصاص الا ان في اعتبار ذلك تضييع الحقوق فالتفتينا بالحوال لانه يثبت فيه ظاهرا فاد افعى الحول ولم يثبت قضينا بالقصاص واذا ثبتت تبين انا اخطانا فيه والاستيفاء كان بغير حق الا انه لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال او قلها فرددت اي رد صاحبها الى مكانها ونبتت عليها اللطم لان هذا لا يعتد به اذ العروق لا تعود وفي النهاية قال شيخ الاسلام سنا اذا لم تعد الى حالها الاولى بعد النباش في المنفعة والجمال الا ان قلعت فنبتت اخرى لان الجناية انعدمت مع حيث لم يفت عليها منفعة ولا زينة وقال عليا الارش كاملا لان الجناية وقعت موجبة له والتي نعمة مبتداه من الله تع وفي النهاية وغيره ان خلاهما في سنة الرجل في سنة الصبي ويرد عليهما فيه تخصيص الحكم مع اشتراك الدليل او التجهت شجة او جرح بضرب فبعض لم يبق اثر لزال الشين الموجب وقال ابو يوسف عليه ارش الالم ومو حكومة عدل قيل ينظر الى ان الانسان يكتم يحرج نفسه مثل هذه الجراحة فان بعض الناس يحرج نفسه وياء خذ على ذلك شيئا لان الشين الموجب ان زال فالالم الحاصل لم يزل وقال محمد عليه اجرة الطبيب وثمن الدواء وفي شرح الطحاوي وكفى قول ابي يوسف ارش الالم باجرة الطبيب والمداواة فعلى هذا اخلاف بينهما ولا يقاد جرح

لا ينظر الى الجرح الا ما قاله صاحب البداية لانه لا ينظر الى الجرح الا ما قاله صاحب البداية لانه لا ينظر الى الجرح الا ما قاله صاحب البداية لانه

من ما تبين ان صدر الشريعة اخطأ حيث زعم ان ذلك لتذكر الواجب وهو ان يستأنح حولا ثم نقص على زعمه هذا لم يرد تخيير الجواب بالاذكان القود قيل من الحول وفساده مستبعد

الابعد بنية وقال الشافعي يقتض في الحال كما في القصاص في النفس وعبد الصبي والجنون
خطا وعلى عاقلة الدية ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث ومن ضرب بطن امرأة تجب غتة
خمسائة درهم على عاقلة في سنة وقال الشافعي في ثلث سنين كالدية وقال مالك في ماله
ولنا انه عليه السلام قضى بالغرة على العاقلة في سنة ان الغت ميتا ودية اي تجب للدية
الكاملة ان كان حيا فمات لان موته بسبب الضرب ودية ان كان ميتا فماتت
الام ودية الام فقط ان ماتت فالت ميتا لان موت الام سبب لموته فامرا فاته
يختص بموتهما وقال الشافعي تجب الغرة مع الدية ودينان ان ماتت فالت حيا
فماتت وما تجب فيه اي في الجنين يورث عنه ولا يرث الضارب لانه قاتل مباشر
ظلا ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة وفي جنين الام نصف غتة قيمته لو ذكر وعشر قيمته
لو انثى لا تفاوت في غرة الجنين الذكر والانثى اذا كان حيا وتفاوت اذا كانت رقيقا
لان دية الرقيق قيمته فما يقدر من دية الحر يقدر من دية الرقيق ولا يلزم ان يكون الوفا
في الانثى اكثر منه الوفا في الذكر لان في العادة قيمة الغلام تزيد على قيمة الجارية وقال
ابو يوسف يجب ضمان النقصان لو انتقصت الام اعتبارا لجنين البهايم ومثلا لان
الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده فصح الاعتبار على اصله وقال الشافعي
فيه عشر قيمة الام لانه جزء من وجه وضمان الاجزاء تؤخذ بمقدار ما من الاصل والام
في الجنين خلافا لشافعي وما استبان بعض خلقه كالتام فيما ذكره وضمن الغرة
عاقلة حرة في سنة واحدة وان لم تكن لها عاقلة تجب في مالها في سنة ايضا
اسقطت ميتا بدوا وفعل بلا اذن زوجها وان اذن لا لعدم التعدد
باب ما يحدث في الطريق من احدث في طريق العامة كنيقا او ميلا او
جرصا او دكانا الكنيف المستراح والميزاب مجرى الماء والجرح من البدن وقيل مجرى
ماء يركب في الحائط وعن البردوي جذع يخرج من الحائط ليبنى عليه وسعه
ذلك ان لم يضرب بالناس انما قال هذا لانه اذا اضل لا يجزله لقوله عم لا ضرر ولا ضرار
في الاسلام وكل نقض وكذا منعه ابتداء سواء كان فيه ضرر او لم يكن لانه تصرف خاص

تابع الشريعة

صدر الشريعة

في الحق المشترك فلا يجوز كافي الملك المشترك وفي غير نافذ لا يسعه بلا اذن الشركاء
وان لم يضرب وضمن عاقلة دية من مات بسقوطه اي بسقوط ما احدث في طريق العامة
كل لو وضع حجر او حفن يثا في الطريق فقتل نفسه وان اُتلف فيه بهيمة ضمن موال لم
يأذن به الامام فان الضمان في جميع ما ذكرنا يكون اذا لم يأذن به الامام وان اذن او
مات واقع في طريق جوعا او غما المراد من الغم هنا الاحتناق من غموا البيئر فلا
لانه مات بعنه في نفسه والضمان انما يجب اذا مات من الوقوع وقال ابو يوسف
في الجوع والعطش كذلك وان مات عما عجب الضمان على الخاف لانه لا سبب الغم سوى
الوقوع فيها اما الجوع والعطش فلا يختص بالبيئر وقال محمد بن موسى في الوجوه كثر
لانه ذلك حصله بسبب الوقوع ولو لا ذلك لتناول الخبز والماء ومن لم يجز او وضع
آخر فغضب به رجل ضمن لان فعله الاو لا تسخ بفعل الثاني والا لما شتم المحبة بل لان
حكم فعله قد انتسخ لفعل غ شغله وانما استغفر بالفعل الثاني موضع آخر كمن حرق شيئا
في الطريق فسقط منه على احدا ودخل حصيرا او قنديل او حصاة في مسجد غيره اذا
كان المسجد للعدة فعلى واحد منهم قنديل او جعل فيه يورى او حصى فعطب به شخص
لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك من غير العشرة ضمن قالوا انما ما عنده وقال لا يضمن
في الوجوه لان القرية لا يتقيد بشرط السلامة وله ان تدبر المسجد لاسله دون غير من كان
فعلهم بها مطلقا وفعل غيرهم تعديا او مقيدا بشرط السلامة وقصد القرية لا ينافي
الغرامة اذا اخطأ الطريق كما اذا انغرد بالشهادة على الزنا او جلس فيه غير مصر فعطب
احد خلافا لما لا من سقط منه رءا لبسه وعن محمد انه اذا لبس ما لا يلبس عادة كجوايق
الفلندرين فسقط على انسان فممكن يضمن لان هذا اللبس بمنزلة الخمر يضمن او اذ دخل
في مسجد حبه او جلس فيه مصليا ورب حايط مال الى طريق العامة وطلب نقضه مسلم
او ذمي ممن يملك نقضه كالرا من يملك رمنه فانه يملك نقضه بملك رمنه واب الطفل والوكي
والكاتب والعبد التاجر فلم يقض في مدة يمكن نقضه فيها ضمن ما تلف به وعاقلة النفس
خلافا لشافعي ويصح الطلب بغير لفظ يفهم منه طلب النقض مثله ان يقول ان حايطك نحو

تابع الشريعة

تابع الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

ومن اذ اخطأ الطريق
فيه الحصة فقدوم سنة

صدر الشريعة

وفي الخراج صدر الشريعة

واما ذكره صدر الشريعة ان
تقدمت الى هذا البعز صيغة
الاشهاد على الطلب لا سورة
الطلب وحده مستقلة

او ما يلفا مدمه حتى لا يسقط فيتلف شيئا وامدته فانه ما يلو وصار شهادا اذا كان
 بحضرة اليهود وموليس بشرط وانما ذكر فيما ذكره ليتمكن من اثباته عند المحود فكا
 من باب الاحتياط لا من اشتهر عليه فباعه وقبضه المشتري فسقط ا وطلب منه لا يملك
 تقضه كالمزهرين والمستاء جرو والمودع وسكن الدار وان مال الدار جاز فله الطلب فيصح
 تاء جيله وابلاؤه منها لان مال الى الطريق فاجله القاض او من طلب لا نه حق العامة
 فليس لها ابطاله وان بني ما يلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشباع الجراح مواخرج الجذوع
 من الجدار الى الطريق والبناء عليها وخوة كالميزاب حايط حصة طلب تقضه من احد
 موم وسقط على رجل ضمن العاقلة اي عاقلة من طلب منه التقض حسن الدية لان الطلب
 صح في الجرح كما ضمنوا ثلثها ان حفر احد ثلثة في دارهم بيتا او بني حايطا لان الحافر والبنائي
 في الثلثين متعدد وقالوا ضمن نصف الدية في الفصلين لان التلف في نصب من طلب
 معن وفي نصيب غيره مدرو في الحفر والبناء باعتبار ملكه غير متعدد وباعتبار ملك
 شريكه متعدد فكان قمين فانقسم عليهما نصفين **باب** جناية البهيمة و
 عليها ضمن الراكب ما وليت دابته وما اصابت بيد ما اورجلها او راسها او كدمت او
 او خطت او صدمت لا ما نفخت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عن الوطى وما يشابهه
 ممكن بخلاف النفخة بالرجل والذنب وقال الشافعي يضمن بالنفخة ايضا لان فعلها ايضا
 الى الراكب او عطف اسنابا ما راى او بالت في الطريق سائرة لان سير الدابة لا يخلو
 عن روث وبول فلا يمكن التحرز عنه او وقعها لذلك لان بعض الدواب لا يفعل ذلك
 الا بعد الوقوف فان وقفها لغيره ضمن لانه متعدد بالايقاف وان اصاب بيد ما
 اورجلها حصاة او نواة او اثار غبار او حجر اصغيل ففقاء عيننا او افسد ثوبا
 لا يضمن وضمن بالكبير لان الاحتراز عن الاول غير ممكن بخلاف الثاني وضمن السابق
 والقائد ما ضمنه الراكب وعليه الكفارة لاعليها وايضا محرم الراكب عن الميراث لا
 السابق والقائد وضمن عاقلة كل من الحزين الاخران اصطدما فاما ذكر المصطدين
 مطلقا بشمل صورة الاشيت فان الحكم لا يختلف بكونها ماشيت انما قال من الحزين

صدر الشريعة

تاج الشريعة
صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

اذ لو كانا

اذ لو كانا عبيدين مدرت الجناية ولا شين لاحد الموليين على الاخر اجماعا كذا في الحقايق و
 منها شرط آخر مذكور في الفتاوى الظهيرية وموان يقع كل واحد منهما على قفاه اذ لو
 وقع كلاهما على وجهه فلا شين على واحد منهما وان وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه
 فدم الذي وقع على وجهه مدرو شرط آخر مذكور في المحيط وموان لا يكونا عامدين في الاصطلاح
 فانهما لو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف الدية للاخر وقال زفر والشافعي يضمن عاقلة كل
 واحد منهما نصف دية الاخر لان ملكه بفعليين فعلى نفسه وفعل صاحبه فدم ونصفه ولنا
 ان فعل كل منهما مباح والمباح في حق نفسه لا يضاف اليه الملك وفي غيره يضاف وسابق دابة
 وقع اذ اتها على رجل فمات وقايد قطاروطى بعير منه رجلا الدية وان كان معه سائق
 ضمنا وان قتل بعير ربط على قطار بل اعلم قايد رجلا ضمن عاقلة القايد الدية وهو
 بها على عاقلة الرابط لان الرابط او قفهم في هذه العهد وانما لا يكون في مال الرابط لانه دية
 وليس فيه عذر مدوم انه خزان المال فينبغي ان يكون في مال الرابط فقدوم كالا يخفى
 على من له اذن دربة في هذا الفن قالوا من اذ رابط والقطار في السير لانه ح ما ذون
 في القود دلالة اما اذ رابط في غير حالة السير فالضمان يتقرر على عاقلة القايد ولا يجوز
 على عاقلة الرابط لانه قاد بعير غيره بغير اذنه لانه لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 وساقه فاصاب في قوره ضمن في الكلب لافي الطير ولا في كلب لم يستعد قال صدر الشيعه
 وغيره من شراح الجامع الصغير ارا ديكونه سائقا ان يكون خلفه وذلك لان الكلب يحتمل
 السوق كسائر الدواب فاضيف اليه اما البازي فلا يحتمل السوق لان سابق الطير لا يكون
 الا الطير الا انه اضيف الى الدواب في حر الصيد ضرورة اباحته الاصطلاح بالبازي والكلب
 ولا ضرورة في حق الضمان وعن ابي يوسف انه اوجب الضمان في مذاكلته احتياطا لا سيما
 الناس والمشايع اخذوا بقوله ولا في دابة متقلبة اصابته نفسها او مالا ليل او نهارا
 ومن ضربت عليها ركب او نخسها ففخت او ضربت بيد ما اخر او نفرت فصدته فقتله
 ضمن مولو الراكب وقال ابو يوسف ان الضمان على الراكب والناخذ نصفين ومذا
 اذا نخسها بغير اذن الراكب اما اذا نخسها باذنه فلا ضمان لانه امره بملكه اذ النخس في

ويوافقه ما في الخلاصة الا انه
 يخالف ما في الوقعات
 لصد الشيعه نقله عن النوادر

في العدة ان عندنا نافع
 ان الكلب على وجوده
 او استلفا او احدهما فاكل
 سواء

تاج الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

بهذا البيان اضيق
 عليه صدر الشريعة

تاج الشريعة

كان في الماء خوذ منها شيئا قائما بعينه فان القول فيه قولها لانه اقرب ما حيث اعترف
 بالاختلاف ادعى التملك عليها وهي تنكر والقول للمكر فيؤمر بالرد عليها ولها ان اقر
 بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرئه فلا يكون القول له لانه ما اسنده الى حالة منافية للتملك
 لانه يضمن يد ماله لو قطعها وهي مديونة لاني الجاع والغلة اي اذا قال جامعها قبل
 الاعتناق او اخذت الغلة قبله لا يكون القول قولها لان وطئ المولى اتمته المديونة لا يوجب
 العقر وكذا اخذه من غلتها وان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه فخصم الاسناد الى حاله
 معهوده منافية للضمان وما قيل وايضا الظاهر كونها في حالة الرق منظور فيه اذ الفرق
 بين اخذ المال واخذ الغلة بان الظاهر كون الثاني في حالة الرق دون الاول حكاه طاهر
 وان امر عبد بجور وصحب صبيًا بقتل جبر فقتل فالدية على عاقلة القاتل لان الصبي مو
 المباشرة للقتل وعنده وخطاؤه سواء فيجب على عاقلة ورجعوا على العبد بعد عتقه
 لانه وقع الصبي في هذه الورطة وعدم الاعتبار قبل العتق كان حق المولى وقد انقص
 املاكه على الصبي لانه قاهر لاسلبيه وان كان ماسورا لعبد مثله دفع السيد القاتل وفداه
 في الخطاء اي ان امر عبد بجور وعبد بجور بقتل رجل في الخطاء دفع القاتل سيده او فداه
 بلار جوع في الحال وجب ان يرجع بعد عتقه عبارة الجامع الصغير وليس على الامر
 ولا على عاقلة شيء قال الفقيه ابو الليث في شرحه يعني لاني عليه في الحال ولكن يجب عليه
 بعد العتق ثم قال ومكنا ذكر في الزيادات فمن ومننا انه انما قال وجب ان يرجع بعد
 العتق اذ لا راية لذلك فقد رسم وانما يجب الرجوع عليه بعد العتق لانه لما امر بالقتل حتى
 قتله صار فاصبا ورجع هذا الغصب الى القول فصار كالقاتل من منه بالعصب فلا يوافقه
 الا بعد العتق مكنا نقل الفقيه ابو الليث عن الزيادات بالافاق من قيمته ومن الدية لاني
 القيمة اذ كانت اقل من الغداء فالمولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع
 العبد وكذا في العمدان كان العبد القاتل صغيرا لان عمد الصغير كخطاؤه وان كان كبيرا
 اقتصر وان قترقة عدا حزين لكل وليان فعفا احد وليي كل منهما دفع نصفه الى اخيه
 او فدى بديته لانه لا عفا احد وليي كل منهما سقط القصاص وانقلب الا وقد سقط نصيب

هذا ما وجدته في نسخة
 من نسخة ابن خلدون

تاج الشريعة

تاج الشريعة

هذا ما وجدته في نسخة
 من نسخة ابن خلدون

تاج الشريعة

هذا ما وجدته في نسخة
 من نسخة ابن خلدون

العاقبة ومو النصف وبقي النصف فاما ان يدفع نصفه او الدية الواحدة وان قتل
 احدهما والآخر خطأ وعلى احد وليي العمد فدى بدية لولي الخطاء ونصفها لاحد
 وليي العمد او دفع اليهم وقسم اثلاثا عولا عند لاني وليي الخطاء يدعيان لكل واحد ولي
 العمد يدعي النصف فيضرب منها بالكل ذلك بالنصف واصلة التركة المستغرقة بالربو
 وارباعا منارعة عند ثلثة ارباعه لولي الخطاء واربعة لولي العمد وانما قال منارعة
 لانه يلم النصف لولي الخطاء بلا منارعة واستوت منارعة الفريقين في النصف فتشقق
 فلهذا قسم ارباعا وان قتل عبدا قريها وعفا احد ما بطل كله اي قتل عبد لرجلين قريبا
 لها فعفا احد ما بطل الكل ومذا عنده وقال يدفع الذي عفا نصف نصيبه الى الآخر او
 يفديه بربع الدية **فصل** دية العبد قيمته فان بلغت دية الحر وقيمة الامة دية الحرة
 نقص من كل عشرة اظهار الاخطا رتبة الرقيق عن الحر وتعيين العشرة بالشرع عند ابن
 مسعود قال ابو يوسف والشافعي يجب قيمته بالغ ما بلغت وفي الغصب قيمته ما كانت هذا
 بالاجماع لان المعنى في الغصب المالية لا الادمية وما قدر من دية الحر قدر من قيمته اي
 قيمة العبد ففي يده نصف قيمته عبد قطع يده فاعتق فدى اقبدا ورثة بين
 فقط اي ان كان وارث المعتق السيد فقط استوفى القود خلافا لمحمد لان سبب
 الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار حالة الجرح والوراثة بالولادة على اعتبار حالة الموت
 فنزل اختلاف السبب مثلا اختلاف المستحق فيما لا يثبت بالثبته او فيما يحتاج فيه
 ولها ان يثبت بوث الولاية للمولى فيستوفيه ومنه لان المقتضى له معلوم والحكم متحد
 ولا معتبر باختلاف السبب لان الحكم لا يختلف والا لاي ان لم يكن الوارث السيد فقط
 بل يكون له وارث آخر لا يوافق بالاتفاق لانه ان اعتبر حالة الجرح فالمستحق السيد فقط
 وان اعتبر حالة الموت فالورثة فيتحقق الاشتباه فيتعذر فلا يجب على وجبه توفي
 وان اعتق احد عبديه فشتى فعتق احدا اي قال لعبديه احدا حر ثم شجاده فعتق
 فبين السيدان المراد باحدهما هذا المعين فارشهما السيد بما عرف ان البيان اظهرا
 من وجه وانشاء من وجه وبعد الشجة سقي محلا للنساء فكانه اعتق وقت البيان فان

صدر الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

وفي بعض نسخ هذا
 بن عتبة بن مسعود

صدر الشريعة

تاج الشريعة

فقلها جلاى ان قلها رجل واحد في وقت واحد معا يجب دية حر وقيمة عبد لانها
بعد الموت لم يبق محلا للبيان فاعتبرا ظاهرا محضا فيكون الكل نصفين بين المولى
والورثة لعدم الاولوية وان اختلفت قيمتها يجب نصفين قيمة كل واحد منها و
دية حر وان قل كل رجل فقيمة العبدان لان لم يتيقن القتل واحد منها حيا وكل منهما
ذلك وفي فقاء عيني عبد دفعه سيده واخذ قيمته او اسكه بلا اخذ النقصان وقال لا يجوز
بين الدفع والامساك مع اخذ النقصان وقال الشافعي ضمنه القيمة واسكن الجثة العيا
موان يجعل الضمان في مقابلة الفايث فبقى الباقي على ملكه كما اذا فقا احدى عينيه ولها
ان المالية معتبرة في حق الاطراف وانما سقط في حق الذات فقط وحكم الاموال ما ذكر
كما في الخرق الفا حش وله ان المالية وان كانت معتبرة فالأدوية غير مبردة والعمل
بالشبهين او جب **فصل** ان جنى مديرا وام ولد ضمن البتد الاقل من القيمة ومن
الارش اذ لاحق لولى الجناية في اكثر من الارش ولا منع من المولى في اكثر من العين فقيمتها
تقوم مقامها وان جنى اخرى شارك لولى الثانية لولى الاولى في قيمة دفعت اليه بقضاء
اذ ليس في جناية الأقيمة واحدة ولا يثب على المولى لانه مجبور على الدفع واتباع السيد
او لولى الاولى ان دفعت بلا قضاء مناعته وقال لا يثب على المولى لانه حين دفع
لم تكن الجناية الثانية موجودة وقد دفع كذا الحق الى مستحقه وصار كما اذا دفع بالفق
وله ان الثانية مقارنته للاولى ما وجهه ولهذا يشارك لولى الاولى فالمولى جان يدفع حق
ولى الثانية طوعا وولى الاولى ضا من بقض حقه ظاهرا فتجوز من غضب عبدا
قطع سيده يده فشرى في يده اى في يد الغاصب لم يضمن والفرق ان
الغصب قاطع السراية لانه سبب الملك كالباع فيصير كاته ملك باقة سهاوة
فوجب قيمته اقطع ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني فكانت السراية مضافة
الى البداية فصار المولى متلفا فيصير مستردا فكيف وان استولى عليه وهو
استلاد فيبر الغاصب عن الضمان وضمن عبد مجبور غضب مثله فات
بانه لان المجور مواخذا بفعاله فان كان الغصب ظاهرا يباع فيه وان لم يكن ظاهرا

من مديرة كل واحد منهما
ولا وجه له كما لا يخفى منه

مدر الشريعة

تاج الشريعة

في العبد

او

يقسمه الى

بل اقرب له لا يواخذ بالفعل بل يواخذ بعد العتق وان جنى مديرا غاصبه ثم عند
سيده او عكس ضمن قيمة لها ورجع بنصفها على الغاصب ودفع الى الاول اى
الى ولى الجناية الاولى دون الثانية لانه حقه لم يجب الا والملاحم قاييم فلم يجب ثم الاولى
رجع به على الغاصب ليم للمولى ولا يدفعه الى ولى الجناية الاولى فلما دفع اليه لئلا
يجتمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد ولها ان حق الاول في جميع القيمة لانه
حين جنى في حقه لا يزاوجه احد وانما النقص باعتبار من جنى الثانية فاداو جديها
من بدل العبد في بدل الملك فانما ياخذ منه ليم حقه فاذا اخذ منه يرجع به المولى
على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب ولا يرجع به في صورة العكس
لان الجناية الاولى كانت في يد المالك والقن في الفصلين كالمديرة السيد يدفع القن
وقيمة المديرة اى الجواب كالجواب في المديرة في جميع ما ذكر الا ان منها يدفع المولى
العبد وفي يدفع القيمة مديرة غضب مديرة جنى في كل مرة ضمن سيده قيمة لها
ورجع بقيمتها على الغاصب ودفعها نصفها الى الاول ورجع به اى غضب مديرة
جنى عنده ثم رده على المولى ثم غضبه ثم جنى عنده مرة اخرى فعلى المولى قيمته منهما
نصفين لانه منع رقبة واحدة بالتدبير فيجب عليه قيمة ثم يرجع بتلك القيمة على
الغاصب لان الجنايتين كانتا في يده في دفع نصفها الى الاول ويرجع به على الغاصب
ثم قبل هذه المسئلة على الاختلاف كالأولى وقيل على الاتفاق والفرق لحدان في الاولى
الذى يرجع به عوض ما سلم لولى الجناية الاولى لان الثانية كانت في يد المالك فلو دفع
اليه ثانيا سكر الاستحقاق اما في هذه المسئلة يمكن ان يجعل عوضا عن الجناية الثانية
لحصولها في يد الغاصب فلا يؤدى الى ما ذكر ومن غضب صبيا حرا فمات معفاه
او محي لم يضمن وان مات بصاعقة او شهيدية ضمن عاقلة الدية والقياس ان لا
يضمن في الوجهين وهو قول زفر والشافعي لان الغصب في الحد لا يتحقق وجه الاستح
انه لا يضمن بالغصب ولكن يضمن بالاتلاف وهذا اتلاف تسببا لانه نقله الى مكان الصوغة
والحيات ومنها لان الصواعق والحيات لا تكون في كل مكان بخلاف الموت فجاءه او محي

وفي الثانية لا مديرة
وقال محمد نصف القيمة
لانه يرجع به على الغاصب

لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى موضع تغلب فيه الحق والامراض
 نقول انه يضمن فحجب الدية على العاقلة لكونه قتل بسبب كذا في الهلاية كما في صواب ودع
 عبد الايداع يتعدى الى مفعولين والفعل المحمولى اسنادا الى المفعول الاول وهو الصبي
 فقتله وان اتلف مالا بلا ايداع ضمن وان اتلف بعد لا الوديعه ان كان عبد ضمنه بالقيمة
 وان كان مالا لا يضمنه عندهما ويضمن عندنا يوسف والث في لانه اتلف مالا معصوما
 لا في حنيفة ويحتمل غير العبد معصوم طوق السيد وقد فوته حيث وضعه في يد الصبي واتا
 العبد فعصمته محقه اذ هو مبقى على اصل الحرية في حق الدم **باب القسامة**
 قال في البدائع هي في اللغة بمعنى القسم ومما يمين مطلقا وفي عرف الشرع اليمين بالله عز وجل
 بسبب مخصوص وعذر مخصوص على شخص مخصوص ومما المدعى عليه واحدا كان او متعددا
 على وجه مخصوص سيأتي بيانه ميت به جرح او اثر ضرب او ضيق او خرج دم من اذنه او
 عينه وجد في محلة او اكثر اعني من ادعى قوله او نصفه مع راسه لا يعلم قاتله وادعى وليه
 القتل على ملها او بعضهم حلف بخسون رجلا منهم بخاتم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتلا
 لا الولي ثم قضى على ملها بدية ويحتمل عنهم عاقبتهم وانما قلنا مكذرا لانه ذكر في المبسوط
 ان في ظاهرا رواية القسامة على امر الحلة والدية وقال الشافعي اذا كان منك لوث
 استحلف الاولياء خبيرين يميننا ويقضيه له بالدية على المدعى عليه لو كان حلفهم على القتل
 خطأ وان كان على القتل عمدا ففيه قولان في قول القصاص وموقوف مالك وفي قول الدية
 وان نكل المدعون عن اليمين حلف المدعى عليهم فان حلفوا بدين وان نكلوا فان كان
 المدعى عليه واحدا يقتض في قول ومحب الدية في قول وان كانوا اكثر ففي قول يقتض من
 جميعهم وفي قول يقتض من واحد بقرعة في تخريج وباختيار الولي في آخر ويضمن الباقيون
 الدية واللوث وجود سبب يوجب غلبة الظن ان الامر كما يقول المدعى مثل ان يوجد
 بقرب القاتل رجل متلح الدم او ابصر رجل يحرك يديه كالضارب فلما دنا منه وجد فيه
 قتيلا وجهات شهادت متفرقة من رجال ونساء وصبيان او شهد عدل واحد ان هذا
 قتله وتوآء قتلوه او يوجد قتيلا بين جماعة ثم اعداءه ولا يخلطهم غيرهم او يدخل جماعة

في القسامة

في القسامة

حقه ان يقدم وقد اختلف
 في الشريعة

بيتا فلا يتفرقون الا وقتل بينهم او يدخل رجلان بيتا ثم وجدا أحدهما قتيلا والاخر
 خارج وان لم يوجد لوث على النسيب الذي من قوله مثل قولنا فلا اختلاف في موضعين
 احدهما ان المدعى لا يحلف عندنا وعند حلف والثاني في براءة امر الحلة باليمين كذا
 في الحقايق فان لم يكن فيها اي ان لم يوجد الحسنون في الحلة كذا الحلف عليهم الى ان
 يتم ومن نكل منهم حبس حتى يحلف من ادعى دعوى القتل عمدا اما في الخطاء فيقتض بالدية
 على عاقبتهم ولا يحسنون ذكره في الثانية وان ادعى على واحد من غيرهم سقط القسامة
 عنهم ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر
 او خرج دم من فيه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه المواضع بلا فعل من
 احد بخلاف الاذن والعين وماتم خلقه كالكلب اي وجدا سقط تمام الخلق تام الخلق
 به اثر الضرب فهو كالكلب وفي قتيلا وجدا على دابة يسوقها رجل ضمن عاقلة دية لا
 امر الحلة وكذا لو اقاد ما اوركبها فان اجتمعوا ضمنوا الى السابق والفايز والركب
 وفي دابة بين قريتين عليها قتيلا على قريتهما ان كانا بحيث لا يسمع الصوت
 لا يجب على واحد منهما ذكره في التهمة وان وجد في دار رجل فعليه القسامة وتدى
 عاقلة اه ثبت انها له بالحي وعاقلة ورثة ان وجد في دار نفسه من عند وعقد
 وسوف لا تفرق في الدار في يده وحين وجدا الجرح فيجعل كانه قتل
 نفسه فكون مدرا وله القسامة انما يجب بناء على ظهور القتل ولهذا لا يدخل في اليمين
 من مات قبل ذلك وحال ظهور القتل الدار للورثة فيجب على عاقلة لا يقال العاقلة
 انما يحلون ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يكتفى الايجاب على الورثة للورثة لانه
 الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضى ذريته وينفذ وصاياه ثم يحلف
 الوارث فيه ومنه نظير الصبي والمعتوه اذا قتل اباه يجب الدية على عاقلة
 ويكون ميراثه وان وجدا أحدهما قتيلا في بيت بلا ثالث ضمن الآخر دية عند
 ابي يوسف لان الظاهر ان الانسان لا يقتله نفسه حلا فالحمد مو يقول بحتم ان
 قتل نفسه والقسامة على امر الحلة دون السكاه والمستترين فان باع كلهم

قال صدر الشريعة
 في القتل لم يصب الا بخلف

ناهي الشريعة

صدر الشريعة

ناهي الشريعة
 حقه ان يذكر بينهما وقد
 اقره ناهي الشريعة

فعل المشتري من عندنا حنيفة ومحمد لان نصر البقرة على امر الخطه وقال ابو يوسف
عليهم جميعا لان ولاية التدبير كما يكون بالملك يكون بالسكنى والمشتري وامر الخطه سواء
في التدبير وقيل ابو حنيفة بنى مناعا على ما شامد بالكونه وان وجد في دار بين قوم لبعض
اشد من على الرسول ان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتقصيص وان بيعت
ولم يقبض فعلى عاقلته وفي البيع بخيار على عاقلته ذى اليد وقالوا ان لم يكن فيه خيار
فعلى عاقلته المشتري وان كان فعلى عاقلته من يصيب له سواء كان الخيار للبايع او للمشترى
وفي الفلكن على من فيه وفي مسجد محله على ملها وبين القرييين على قربها اذا كان
في فلاة من الارض لا ملك لاحد ولا يد ولا فعلى صاحب الملك او صاحب ذكره في البدايع
ثم انما من شرطها اخت وقدمت فيما سبق وموان اذا كان بحيث يسمع الصوت
وفي سوق ملوك على المالك من عندنا حنيفة ومحمد وعندنا يوسف على السكان وفي غير
ملوك والشارع الاعظم لا بد من هذا القيد المذكور في الهداية وغيره لانه اذا كان في شارع
الحلقة يكون على اسلمها قال في النافع وفي مسجد محله على اسلمها كما لو وجد في شارع الحلقة
والمداد من طريق الحلقة وشارعها ما موالحا ص بامنها كما هو الظاهر من البدايع حيث
قال ومنها اي ومن شرط وجوب القسامة والدية ان يكون الموضع الذي وجد
فيه القتل ملكا لاحد وفي يدايد العوم لا يد بالخصوص وموان يكون التصرف فيه
لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا جماعة مخصوص لا بحب القسامة ولا الدية على احد
والسجن وعلى قولنا يوسف الدية والقسامة على امر السجن والجامع لافسانه
والدية على بيت المال وفي قوم التقوا بالسيوف واختلفوا اي انكشفوا عن قتيل
على امر الحلقة الا ان يدعى الولي على القوم او على معين منهم وان وجد فيما للملك
فيه لاحد ولا يد ولا عمارة بقره ولا اخباء او قسماط لو وجد القتل خارج الجبا فعلى
اقرب الاحبية ذكره في الهداية او من ركبوا احتز عن الصغير وموان يقض به بالشفعة
للمشرك في الشرب فان فيه القسامة والدية على امه سواء كان القتل محتسبا
او مبروطا على الشط او كان النهر يحري به ذكره في البدايع بقره فلهذا ما قال بقره

في جرحه من غير ان يكون له مال

في جرحه من غير ان يكون له مال

في جرحه من غير ان يكون له مال

في جرحه من غير ان يكون له مال

في جرحه من غير ان يكون له مال

لانه ان كان محتسبا في الشط او مبروطا او ملقى على الشط فعلى اقرب الموضع اليه
من الاصبار والقري من حيث يسمع الصوت القسامة والدية وكذلك لو كان
محتسبا في الحذيرة ذكره في البدايع وذكره الكوفي وشيخ الاسلام بحب الدية في
بيت المال لانه في ايدي المسلمين بخلاف ما اذا كان موضع انبعائه في دار الحرب
لانه يحتمل ان يكون قتيلا من الحرب وسخلف قال قتله زيد حلف من مناهين ما تقدم
من قوله ومن نكل منهم حبس حتى يحلف من الحاجة الى التفصيل بالله ما قتلت ولا عرفت
له قاتلا غير زيد وبطل شهادة بعض امر الحلة بقتل غيره او واحد منهم ومن جرح في غير قتل
فبقى افراس حة مات فاقسامة والدية على الحي وفي قتل قرية امرأة كثر الحلف عليها
وتري عاقلتها من عندنا ما وعندنا يوسف القسامة على العاقلة ايضا لانها على امر النقة
والمرأة ليست منها ولها ان القسامة لشفي التهمة وتهمة القتل من المدة متحققة **كتاب**
المعاقل جمع معقله بالضم وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء ان تسفل اي تسكنه في دية وجبت
بنفس القتل على العاقلة والعاقلة الجماعة الذين يعقلون العقل يقال عقلت القتل اي
اعطيت دية وعقلت عن القاتل اي ادبت عنه ما لزمه من الدية وهي امر الديوات
اي الجيش الذين كتب اسمهم في الديوان من مو منهم وعند الشافعي امر العشرة لانه كان
لكل على عهد رسول الله ولا نسخ بعده ولنا ان عمر بن الخطاب لما دواوين جعل العقل
على امر الديوان وكان ذلك بحضور الصحابة من غير تكبير منهم وليس ذلك بنسخ منهم بل تقدير
مع لان العقل كان على امر النصة وقد كانت بانواع القلابة والحلف والولاء والعذومو
ان يعقد جل من قبيله وفي عهد عمر بن عبد الله بالديوان فجعله على امه اتباعا للعنف
ولهذا قالوا لو كان قوم يتناصرون بالحدف فعاقلتهم امر الحرفة وان كان بالحلف فامله
وتؤخذ من عطايام في ثلث سنين وهذا ما يجب على غير بان قتل الاب ابنه يؤخذ في
ثلث سنين وعند الشافعي يجب من احوالا وان خرجت لاقاربها او الشرب يؤخذ من اي ان
اعطيت عطايام ثلث سنين بعد القضاء بالدية في سنة واحدة مثلا او في اربع سنين
وحية لمن ليس منهم اي من امر الديوان يؤخذ من كل في ثلث سنين ثلثة دراهم واربعة

في جرحه من غير ان يكون له مال

في جرحه من غير ان يكون له مال

في جرحه من غير ان يكون له مال

في جرحه من غير ان يكون له مال

فقط في كل سنة درهم او مع ثلث نص على ذلك محمد موالا صح انما قال هذا لان في رواية
 القدوري انه لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وعند الشافعي يجب على كل واحد نصف
 دينار وان لم يتسع الحظ ضم اليه اقرب الاحياء نسبا الا قرب فالاقرب كما في العصبات والقائل
 كاحد وعند الشافعي لا يجب على القاتل شي ولا يعتق حتى سيده ولولي المولات مولاه وحيته
 وتحمي العاقلة ما يجب بنفس القتل وقد ارش موضع فصاعدا لما يجب بصلح او اقرار لم يصر
 العاقلة او عمد سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمدا ولا جناية عبد او عمد وما دون ارش
 موضعي بل الحائى خلا فاشا في كتاب **الوصايا** الوصية والايضا طلب الشيء من
 غيره ليفعله على عيب منه في حياته او بعد ماته وفي الشرع هذه الصلح بما بعد الموت
 كالوكالة بما قبله كذا في المبسوط فلو اراده من يملك مضافا الى ما بعد الموت غنيا كان
 او وندبت باقر من الثلث عند غنى ورثته واستعنا بهم خصم من اذا لم يكن عليه حق
 مستحق للثمن وان كان عليه حق مستحق للثمن كالزكاة والصيام والحج والصلوة التي فرط فيها
 فهي واجبة كذا في التبيين كذا في الاصل ما لا احد مما اى ان لم يكن واحدا من الغنى والاستغناء فترك الوصية
 افضل وصحت للحر وبه وان ولدت لا قبل من مدته ومضى ستة اشهر لان ولدت لا قبل مدته
 والفرق واضح من وصايا من وقت الوصية كذا في الهداية وفي النهاية من وقت موت
 المريض لانه وقت الوصية من غير تفصيل وفي الكافي ما يدل على انه من الاول ان كان له ومن
 الثاني ان كان به ومضى والاستثناء اى تصح الوصية والاستثناء في وصية بامنة الاحمل لان
 كل ما يصح افراد به بالعقد يصح لثناؤه منه وقد مر ان الوصية بالحل صحيحة تصح استثناء
 منها ومن المسلم للذي وعك انما قال للذي وعك احترازا عن الحر في انه لا يجوز الوصية
 له وبالثلث للاجنبي لا اكثر منه ولا وارثه وقائله مباشرة احتراز به عن القاتل تسببا
 وعند الشافعي يجوز الوصية للقاتل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى لرجل ثم انه قتل الموصي
 الا باجازه ورثته لقوله لا وصية لوارث الا ان يحين من الورثة ذكره في البداية يعنى
 عند وجود وارث اخر على ما فهم من آخر الحديث فلا يشك من انما اوصى لزوجته او وصيت
 لزوجها ولم يكن وارث اخر فانه تصح الوصية في هذه الصورة ولم يتحقق الاجازة من

ناج الشريعة

من مائة درهم في كل سنة او مع ثلث نص على ذلك محمد موالا صح انما قال هذا لان في رواية

ناج الشريعة

ناج الشريعة

الورثة والمسئلة المذكورة في كتاب القضاء من فرائض العثماني خلا لاني يوسف
 في الاخير ولا من صبي خلا فاشا في كتاب ومكان وان ترك وفاء وقدم الدين عليه او مقبل
 بعد موته وبطل قبولها وردها في حياته وبه اى بالقبول بملك وقال زفر والشافعي
 يملك بدون القبول الا اذا مات موصيه ثم موى الموصى له بالا قبول فان لم يملك بالا قبول
 وهو استحسان فقوله فهو لورثته اى ورثة الموصي تفريع على المستثنى المحذوف وله ان
 يرجع بقبول صريح او فعل يقطع حق المالك عما عصب اى بفعل يقطع بمثل ذلك
 الفعل من الغاصب حق المالك عن الغصب وقد مر بيان ذلك الفعل في كتاب
 الغصب او يزيد يحفظ على يقطع في الموصى به ما يمنع تسليمه الا به كالتسوية بين
 والبناء او تصرف يزيل ملكه كالبيع والهبة لا بعسل ثوب او به ولا يجوز وما قال ابو يوسف
 الجود رجوع وتبطل وصية المريض ووصيته لمن تكلم بها بعد ما اى ومب المريض لانه لا
 شيا او اوصى لها بشي ثم تزوجها ثم مات تبطل الهبة والوصية لان الوصية ايجاب بملك
 ومن بعده وارثه له واما الهبة فهي وان كانت بمنزلة كنهها كالمضافة الى الموت لان حكمها
 يتقدر عنده الا يرى انها تبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث بخلاف
 الاقرار فانه اقرار لها ثم تزوجها تصح لانها عند الاقرار اجنبية ثم ان ما ذكره على تقدير وجود
 وارث اخر على ما عرفت فيما تقدم كقراره اى اقرار المريض ووصيته ومبته لابنه كافر
 او عبدا ان اسلم او اعنى بعد ذلك اما الاقرار فلان البتة قائمة وقت اقراره فاعتبر
 في ايراث ثمة الا يثار واما الهبة والوصية فلا ومبته مقعد ومفلوج واسل وسلول من
 كل ماله ان طال مدته ولم يخف موته والا فثلثه وان اجتمع الوصايا تقدم الفرض ان
 ضاق عنها ثلث المال وان تساوت قوة قدم ما يقدم اى ما قدم الموصى قال في التبيين
 كفارة القتل والظهار واليمين مقدمة على صدقة الفطر لانه عذر وجوبها بالكتاب
 دون صدقة الفطر وصدقة الفطر على الضحية للاتفاق على وجوبها دون الاضحية
باب الوصية بالثلث في وصية ثلث ماله لزيد ومثله لآخر ولم يجز
 ينصف ثلث بينهما وثلث لزيد وثلث لآخر بثلثه له وكله لآخر نصف وقال لا يرجع

ناج الشريعة

ناج الشريعة

صدر الشريعة

بمستند

من مائة درهم في كل سنة او مع ثلث نص على ذلك محمد موالا صح انما قال هذا لان في رواية

قال ابو حنيفة الوصية بأكثر من الثلث اذا لم يحز الورثة قد وقع باطلا فكانت اوصية بالثلث
لكن واحد في نصف الثلث بينهما وقالوا لا يبطل النذر على الثلث بمعنى ان الموصي له لا يستحق
حقا للورثة لكن يعتبر في ان الموصي له باخذ من الثلث بحصة ذلك النذر اذا لا موجب لابطال
هذا المعنى فخرج الثلث ثلثة فالثلث واحد والكل ثلثة صارت اربعة فيقسم الثلث بهذا
السهم وهذا معنى على اصل مختلف فيه بينهم ومما ذكره بقوله ولا يضرب الموصي له بأكثر
من الثلث عنده المبدأ بالضرب المضرب المصطلح بين الحساب فانه اذا اوصى بالثلث او اكثر
فهذه سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف بعرب النصف في ثلث المال فانصف في
الثلث يكون نصف الثلث ومو السدس فكل سدس المال وعندهما سهام الوصية اربعة والواحد
من الاربع ربع فيضرب في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل
ثلثة من الاربعه وهي ثلثة ارباع فيضرب ثلثة الارباع في الثلث يعني ثلثة ارباع الثلث وبما بقي
لصاحب الثلث وهو الربع وهذا معنى الضرب الا في الحياة صورته ان يكون لرجل عبدان
قيمة احدهما ثلثون والآخر ستون مثلاً فاقول بان يباع الاول من زير عشرة والآخر
من عرو بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زير عشرين وفي حق عرو باربعين
يقسم الثلث بينهما اثلاثاً فيباع الاول من زير عشرين والعشرة وصيته له ويباع الثاني من
عرو باربعين والعشرون وصيته له فاخذ عرو من الثلث بقدر وصيته وان كانت زائدة
على الثلث والسعاية صورتها اعتق عبيدين قيمتهما ما ذكر ولا مال له سواهما فالوصية
للاول ثلث المال والثاني ثلثي المال فسهما الوصية بينهما اثلاثاً واحداً للاول واثنان للثاني
فيقسم الثلث بينهما كذلك فيعتق من الاول ثلثة وموعشرة ويسعى في عشرين ويعتق
من الثاني ثلثة وموعشرون ويسعى في اربعين فيضرب كل قدر وصيته وان كان زائداً
على الثلث والدرهم المرسله صورتها اوصى لزيد بثلثين درهمين ولآخر بستين درهمين وماله
تسعون ضرب كل قدر وصيته فيضرب الاول الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين
في المال والمال بالمرسله الطلقة اي غير مقيدة بانها ثلثة او نصف او نحوهما وانما فرق
ابو حنيفة بين هذه الصورة وبين غير مالان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث

صحيحاً

صحيحاً كالنصف والثلثين وغيرهما والشرع ابطال الوصية في الزايد يكون ذكره لقوا
فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة بانه اي شيء من المال كما في الصور
المذكورة فانه ليس في العبارة ما يكون مبطلاً للوصية كما اذا اوصى بخمسين درهماً و
اتفق ان ماله مائة درهم فان الوصية لا تكون باطلة بالكلية لا مكان ان يظهر له مال فوق
المائة فاذا لم يكن باطلة بالكلية يكون معتبر في حق الضرب وهذا فرق دقيق انيق
وبمثل نصيب ابنه صحت وبنصيب ابنه لا سواء كان له ابن ام لا لان الثاني وصية بمثل
نصيب الابن ومثل الشيء غير وان كان تقدر به فيجوز وقال زفر بن يحيى في الوصية
وله ثلث مع ابنتين اي للموصي له في الصورة الاولى ثلث ان كان للموصي ابنتان وبغير
من ماله بنية الورثة اي يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجهالة لا تمنع صحة الوصية
فالبيان الى الورثة لانهم قائمون مقام الموصي وبسهم السدس وقاله من نصيبهم
الورثة ولا يزداد على الثلث الا ان تجزئ الورثة له ان السهم هو السدس هو المروي
عن ابن عباس وسعور ورفع الى النبي عم فيما روى وقال الشيخ هذا في عرفهم وهو
كالجزء في عرفنا وان قال سدس ماله لم قال ثلثه له واجازوا له ثلث ويدخل السدس
في الثلث اخذاً بالمتيقن وبهذا اندفع ما قيل ان قوله ثلث ماله لا يصح اخباراً فتعين
الانشاء فينبغي ان يكون له النصف تقدير الدفع سلمنا ان قوله ثلث ماله ان شاء الله
انه بعد قوله سدس ماله له احتمال يجوز ان يكون المراد بهذا زيادة سدس آخر ويجوز
ان يكون مراده ثلثاً آخر غير السدس فعند الاحتمال يحمل على المتيقن وفي سدس ماله
مكرر السدس لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول الا اذا دل الدليل
على خلافه وهو مفقود منها وثلث درهم او غنمه او ثوبه متفاوتة او عبيده ان
ملك ثلثاه فله ما بقي في الاولين وثلث الباقي في الآخرين وقال زفر له ثلث الباقي في
كل الصور لان حق الموصي له شائع في الجميع فاذا ملك ثلثاً المال ملك ثلثاً حق الموصي له
ولهم ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق احد في الواحد ولهذا يجري فيه الجبر على
القسمة وفيه جمع المختلف والوصية مقدمة فجعلنا ما في الواحد الباقي وصارت الدرهم

فيكون ان كان الموصي له ابنتان وبغير
من ماله بنية الورثة اي يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجهالة لا تمنع صحة الوصية
فالبيان الى الورثة لانهم قائمون مقام الموصي وبسهم السدس وقاله من نصيبهم
الورثة ولا يزداد على الثلث الا ان تجزئ الورثة له ان السهم هو السدس هو المروي
عن ابن عباس وسعور ورفع الى النبي عم فيما روى وقال الشيخ هذا في عرفهم وهو
كالجزء في عرفنا وان قال سدس ماله لم قال ثلثه له واجازوا له ثلث ويدخل السدس
في الثلث اخذاً بالمتيقن وبهذا اندفع ما قيل ان قوله ثلث ماله لا يصح اخباراً فتعين
الانشاء فينبغي ان يكون له النصف تقدير الدفع سلمنا ان قوله ثلث ماله ان شاء الله
انه بعد قوله سدس ماله له احتمال يجوز ان يكون المراد بهذا زيادة سدس آخر ويجوز
ان يكون مراده ثلثاً آخر غير السدس فعند الاحتمال يحمل على المتيقن وفي سدس ماله
مكرر السدس لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول الا اذا دل الدليل
على خلافه وهو مفقود منها وثلث درهم او غنمه او ثوبه متفاوتة او عبيده ان
ملك ثلثاه فله ما بقي في الاولين وثلث الباقي في الآخرين وقال زفر له ثلث الباقي في
كل الصور لان حق الموصي له شائع في الجميع فاذا ملك ثلثاً المال ملك ثلثاً حق الموصي له
ولهم ان في الجنس الواحد يمكن جمع حق احد في الواحد ولهذا يجري فيه الجبر على
القسمة وفيه جمع المختلف والوصية مقدمة فجعلنا ما في الواحد الباقي وصارت الدرهم

بمعنى ما شئتم وهو ما اذا لا يخفى
ان يكون النعت اشارة الى
نفس الموصي على السدس الذي
لا يجوز له ولا يكون ثلثاً بل عليه
الا وهو لا يجوز ثلثاً بل عليه
المال او ماله او ماله او ماله
اللفظ ولا معنى له والثاني
بانه قوله واحد ماله لانه
ستف من اجازتهم وعلى
الاول لا يصح الجواب ولا
لذلك اسقط صاحبنا
القيود المذكورة

كالدوم بخلاف الاجناس المختلفة لانه لا يمكن الجمع فيها جبراً فكانا تقديماً وبالغ وله عين ان
خرج ماثلث العين والافلث العين وثلث ما يؤخذ من الدين وبعين لوارث
واجب له نصف وخاب الوارث انما يكون له النصف دون الكثر كما في المسئلة الآتية لان
الوارث امر للوصية بخلاف الميت وثلث لزيد وعمر والميت كله لزيد لان الميت لا يترام
الحى كما لو قال مولد زيد ودار وعنه ابي يوسف انه ان لم يعلم بموته فله نصف الثلث لان
الوصية صحيحة لعدم فلم يرخص للحى الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لان الوصية
للميت لغو فتكون راضياً بتمام الثلث للحى وان قال بينهما فنصفه له اى قال ثلث مالى
بين زيد وعمر ومومت فلزيد نصف الثلث لان كلمة بين وجب التصفيف
فلا يتكامل لعدم المناجحة وثلث ماله او غنمه وهو فقير له ثلث ماله او ثلث غنمه
عند موته اى قال ثلث مالى له او ثلث غنى له ولا مال او لا غنى للموتى وقت الوصية
كان له ثلث ما يملكه من المال والغنم عند الموت لان الوصية عقداً مستقلاً فمضاف الى ما بعد
الموت فيثبت حكمه بعده فيشترط وجود المال عند الموت سواء اكتسب بعد الوصية او
قبله فن قال بعد ان لم يكن الموتى به عيناً او نوعاً معيناً لم يصب وكلامه قال وثلث غنمه
ولا غنى له بطلت لما عرفت ان شرط الصحة وجود الغنى عند الموت ان لم يكن الغنى موجوداً
وقت الوصية فلا فرق بينهما وبين المال في تقدير الشرط المذكور وانما قلنا اذا لم يكن الغنى
موجوداً وقت الوصية لانها اذا كانت موجودة وقت الوصية فملكها لا تصح الوصية
وان اكتسب غنماً آخر قبل الموت ومنها ما ذكره بقوله وثلث غنمه فملكها قبل موته
بطلت صحت بذلك في الهداية وبشارة من مالى انما قال هذا احترازاً عن محذور خلافه فانه
لو اوصى بشاة ولم يصفها الى ماله ولا غنى له قيل لا يصح وقيل يصح او غنى ولا شاة لم يقل
ولا غنى له كما قال صاحب الهداية لان الشاة فرد من الغنى فاذا لم يكن له شاة لا يكون له غنى
بدون العكس والشرط عدم الجنس لا عدم الجمع حتى لو وجد الفرد تصح الوصية بغير
عن ذلك قول الحاكم الشهيد في الكافي ولو قال شاة من غنى او فقير من حنطى فان الحنطة
اسم جنس لا اسم جمع له قيمتها في ماله لانه لا اضافاً الى المال علمنا ان مرادة الوصية بالبيها

في قوله ما يؤخذ من الدين
في قوله ما يؤخذ من الدين

ناه الشريعة

حكمه
يقدره

في قوله ما يؤخذ من الدين
في قوله ما يؤخذ من الدين

في قوله ما يؤخذ من الدين
في قوله ما يؤخذ من الدين

في قوله ما يؤخذ من الدين
في قوله ما يؤخذ من الدين

وماليتها توجد في مطلق المال وبطل في غنى لانه لا اضافاً الى الغنى علمنا ان مراده
عين الشاة حيث جعلها جزء من الغنى وثلث ماله لامهات اولاده ومن ثلث والفقراء
والمساكين ثلثة اجناس هذا عندنا وعند محمد انه يقسم الثلث على سبعة اسهم فلا تتما
والاولاد ثلثة منها لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع فادناه في الميراث اثنان
والوصية اخت الميراث وامهات الاولاد ثلثة ولها ان الجمع الحى باللام يرد بالجنس
اذا لم يكن ثم معهود وتبطل الجمعية كما في قوله لا يحل لك النساء فيرد به الواحد فيقسم
على خمسة ولهن ثلثة منها وثلث له والفقراء نصف له ونصف لهم هذا ايضا عندنا وعند
عند محمد يقسم الثلث اثنان وبائة لزيد وبائة لزيد وبائة لزيد وبائة لزيد وبائة لزيد
اشترك ثالث معهما فله ثلث ما لك في الاول لان نصيبهما شوا بان واشترك
ثالث معهما فله ما لك واحد منهما ونصف في الثاني لتفاوت نصيبهما فهو شريك
لكل واحد فله نصف ما لك واحد منهما وفيه على سدين فصدقه اى امر بان يصدق
الدائى في مقدار الدين صدق اى يجب عليهم ان يصدقوه اى الثلث وما لم يصدقوا
وفي القياس ان لا يصدق الا بحجة وجه الاستحسان ان اصل الحق دين ومقداره
يثبت بطريق الوصية وان اوصى مع ذلك اى ان اوصى مع الدين الذى امر بتصديق
الدائى في مقداره بوصايا غير ثلث لهما اى للوصية وثلثاه للورثة وقيل الحكم للموتى
له صدقه فيما شئتم ويؤخذ من الثلث ثلث ما اقروا به وما بقى فله اى اذا اقروا
بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم ومثلث المال وما بقى من الثلث فله وصى له
والورثة بثلث ما اقروا به اى يقال للورثة صدقه فيما شئتم فاذا اقروا بشئ فثلثا ذلك
الشئ يكون في حقهم ومثلثا المال والباقي للورثة ويختلف كل اى كل واحد من الوصى له
والورثة على العلم بدعوى الزيادة لانه تخليف على فعل الغير قيل هذا منكر من حيث ان
الورثة كانوا يصدقون في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلث
على تقدير ان يكون تستغرق الثلث كله ولم يبق في ايدى الورثة من الثلث شئ
فوجب ان لا يلزمهم تصديقهم وثلثة الثواب متفاوتة جنداً ومتوسط ورمى بكل

صدر الشريعة

صدر الشريعة

ناه الشريعة

ناه الشريعة

ناه الشريعة

لرجل ان ضاع ثوب ولم يدر اى مو والورثة تقول لكل الحصة الموصى له توى
 حقله فبطلت الوصية لكن ان سلوا ما بقى ان ساءوا وسلوا الثوبين الباقيين اخذ
 ذو الجيد ثلثي الجيد وذو الردي ثلثي الردي وذو المتوسط ثلث الكل اى كل واحد
 منها وبيت معين من دار مشتركة قسمت اى يجب ان يقسم الدار فان اصاب
 الموصى اى ان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له والاى ان وقع في نصيب
 الشريك فله قدره اى للموصى له مثل ذراع ذلك البيت من نصيب الموصى من عندهما
 وعند محمد له مثل ذراع ذلك البيت كما في الاقرار اى ان كان مكان الوصية الاقرار فالحكم
 كذلك قيل هذا بالايجاع وقيل فيه ايضا خلاف مجروح بالف عين من مال غيره له الاجازة
 بعد موت الموصى والمنع بعد ما اى بعد الاجازة فانه ان اجاز فجازته تبرع فله
 ان يبيع من التسليم وان اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث دفع ثلث
 نصيبه من التسليم والقياس ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول زفران اقرأه
 بالثلث تضمن اقراره بمساواته اياه والتسوية في اعطائه النصف يبقى له النصف
 وجه الاستحسان انه اقر له ثلث شايع في الشركة وفى ايديهما فكون مقرأه ثلث
 ما في يده وان ولدت الموصى بها بعد موته فماله اى الامة الموصى بها وولد ما ان
 خرجا من الثلث والاخذ الثلث منها ثم اى يؤخذ الثلث من الام فان فضل
 شئ اخذه من الولد لان التبع لا يزاحم الاصل وقال اياه خذ من كل واحد بالحصه فاذا
 كان له ستمائة درهم وامه لستائة فولدت ولدا بواى ثلثمائة درهم فبال
 القسمة فللموصى له الام وثلث الولد عنده وعند ماله ثلث كل واحد منهما باب
العق في المرض العبد في حالة العقد في التصرف المنجز هو الذى حكمه في الخالفات
 كان في الصحة فمن كل ماله والا فمن ثلثه والمراد بالتصرف الذى موانا ويكون
 فيه معنى التبرع حق ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل مال والنكاح فيه نفذ قدر
 من المثل من كل المال والمصافى الى الموت موما اوجب حكمه بعد موته كانت حر بعد
 موتى وهذا الذي بعد موتى من الثلث وان كان في الصحة ومريض صح منه كالصحة واعتا

قوله

قوله

تاج الشريعة

صد الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في وصية العبد لغيره
 وصية العبد لغيره
 وصية العبد لغيره
 وصية العبد لغيره
 وصية العبد لغيره
 وصية العبد لغيره
 وصية العبد لغيره
 وصية العبد لغيره
 وصية العبد لغيره
 وصية العبد لغيره

ومبته وصانه وصية فان حابا واعتق فهو احق صورة الحاباة ثم الاعتاق باع
 عبدا قيمته مائتان بمائة ثم اعتق عبدا قيمته مائة ولا مال له سواهما يصر في الثلث الى
 الحاباة ويسعى المعتق في كل قيمته ومما في عكسه سواء صورة العكس اعتق العبد
 الذى قيمته مائة ثم باع العبد الذى قيمته مائتان بمائة يقسم الثلث وموالمائة بينهما
 نصفين فالعبد المعتق يعتق نصفه بجانا ويسعى في نصف قيمته وصاحب
 الحاباة يأخذ العبد الآخر بمائة وخمسين وقالوا عتقه اولى فيهما لانه لا يلحقه الفسخ
 وله ان الحاباة اقوى لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق اولا ومولا
 يحتمل الرفع يزاحم الحاباة وفي عتقه بين الحابتين نصف الاول ونصف الاخرين
 وفي حاباة بين عتقين له انصف ولها نصف والعتق اولى عندهما فيها ووصية بان
 يعتق عبده بهذه المائة لا ينفذ بما بقي ان ملك درهم بخلاف الج وعندهما ينفذ العتق
 بما بقي كما في الحج له ان القرية تتفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف الج وتبطل
 الوصية يعتق عبده ان جنة بعد موته فدفع لان الدفع قد صح فخرج من ملكه
 فبطلت الوصية وان فدى لاى لا تبطل الوصية ان فداء الورثة وكان الغداء فمالم
 لانهم هم الذين التزموه فجازت الوصية لانه ظهر عن الجناية وان اوصى لزيد بثلث
 ماله وترك عبدا فادعى زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه اى اذا اوصى بثلث ماله
 لزيد وله عبدا وافر الموصى له والوارث ان الميت اعتق هذا العبد فقال الموصى له
 اعتقه في الصحة وقال الوارث اعتقه في المرض صدق الوارث وحرى زيد لالت
 الموصى له يدعى استحقاق ثلث ماله سوى العبد لان العتق في الصحة ليس بوصية فينفذ
 من جميع المال والوارث ينكر استحقاقه ثلث ماله غير العبد لان العتق في المرض
 وصية وهو مقدم على غيره من الوصايا فزى بثلث الثلث بالعتق الا ان يفضل
 عن ثلثه شئ من قيمة العبد لانه لا يباح له فيه فيسلم لذلك او يبرهن على دعواه
 فان الموصى له خصم لانه ثبت حقه وكذا العبد وان ادعى لرجل دينا على ميت بعد
 اعتاقه في صحته ولا مال له غير وصدهما وارثه سعى في قيمته وقالوا يعتق ولا يسعى

تاج الشريعة

تاج الشريعة

في شيء لان الدين والعق في الصحة ظهرا معا بتصديق الوارث في كلام واحد فكانا معا
وقعا معا والعق في الصحة لا موجب السعاية وان كان على المعق دين وله
ان الاقرار بالدين اقوى من الاقرار بالعق ولهذا يعتبر اقراره في المرض بالدين من
جميع المال والعق من الثلث والا قوى يدفع الادنى الا انه بعد وقوعه لا يحتمل
البطلان في دفع من حيث المعنى بايجاب السعاية عليه **الوصية**
للاقارب وغيرهم جارية من لصق به من اعدائه وموالياه وفي الاستحسان
وموقوفها جازا الرجل من يسكن في محله ويجعلهم مسجد المحلة وقارات في الجارات
اربعين دارا من كل جانب وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه وختنه كل زوج ذات
محرم منه وامه عرسه وعندهما كل من يعولهم ونصيبهم نفقته غير ما يملكه اعتبارا للعرف
وموؤيد بالنص قال الله فنجيناها وامه الامارات والمراد من كان في عياله وله حقيقة
للزوجة يشهد بذلك النص والعرف قال الله تعالى وسار بامه ويقال تاء مثل اذا تزوج
والمطلق ينصرف الى الحقيقة المستحقة وفيه نظرا لادالة فيما ذكر على الاختصاص
واله اسلمت ابوه وجدته منهم واقارب اقرباؤه وذوقا بته واسا به محرمه فمما
انما قال هذا لان اقرار الجمع من اثنتان كاف في الميراث ما ذوى رحمه الاقرب فالاقرب غير
الوالدين والولد وقال الوصية لكل من ينسب الى اقصى اب له ادرى الاسلام وان
لم يسلم وعند بعضهم شرط الاسلام ويدخل الا بعد مع وجود الاقرب والشافعي فيده
بالاب الادنى ثم يدخل قرابة الولاد وقد قيل من قال للوالد قريبا فهو عاق وان كان له عاق
وخالان فذا العينة وقال لا يقسم بينهم ارباعا لعدم الاعتبار بالاقربى وفي عم وخالين نصف
بينه وبينهما لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمع فيه واقله الاثنان في الوصية فيمن
الى العم الخالان ليصير جمعا فياخذ من النصف لانه اقرب وعندنا يقسم اثلاثا بينهم وفي عم
له نصف اي اذا وصى للاقارب وله عم واحد فله النصف ما ذكره آغا والعم والعمة سواء
فيها وفي ولد زيد الذكر والانثى سواء في ورثته كاثنيين لانه اعتبر الوارث وحكم الاثنتان
وفي ايتام بينه وعيانه وزناهم والامه يدخل فقير من وعيانه وذكرهم وانما

صدر الشريعة

صدر الشريعة

ان انا حصوا فانه تملكها الام والا فلا فقرا فانه لا يكون تملكها بل يرد به القرابة وهي
دفع الحاجة فيصرف الى الفقراء منهم اي من الاصناف المذكورة وفي بي فلان الاثنى منهم
وبطلت الوصية لمواليه فيمن له معتقون ومعتقون لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا
ولا قرينة تدل على احدهما وفي بعض كتب الشافعي لان الوصية للكل لانه يقول بعموم
المشترك **من الوصية** يصح الوصية بخدمة عبده وسكنه داره مدة معينة واجلها
وبغلتها فان خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه لها اي الموصل له لاجل الوصية والا
قسمت ثلث الدار وتماينا في العبد اي يقسم الدار وسلم الى الموصل له مقدار ثلث المال
ليكن فيه والعبد يخدم الموصل له بمقدار ما صححت فيه الوصية ويخدم الورثة بمقدار ما لم
وبموت في حيوة موصيه تبطل وبعد موته اي بموت الموصل له بعد موت موصيه يعود الى
الورثة لانه اوصى بان ينتفع الموصل له على ملك الموصل فاذا مات الموصل له يعود الى ورثة
الموصل يحكم الملك وبثمة بستانه ان مات وفيه ثمة انا قال هذا لانه اذا لم يكن في البستان
ثمة والمسئلة بحالها فهي كسيلة الغلة في تناولها الثمرة المعدومة ما عاش الموصل ذكره
في التبيين له منه فقط اي للموصل الثمرة الكائنة حال موت الموصل لا ما يحدث بعده وان
ضم ابا فله منه وما يحدث كما في غلة بستانه اي اذا وصى بغلة بستانه سواء ضم اليه لفظ الاب
اولا فله منه وما يحدث بعده ويصوب عنه وولدنا ولبنها له ما في وقت موته ثم اليها
ابدا ولا والفرق ان الثمرة اسم للموجود عرفا فلا يتناول المعدوم الابدية لانه لا يرد
التنصيص على الابدا لا يتأبد الا بتناول المعدوم والصوق اسم للموجود والمعدوم منه
لا يستحق بشئ من العقود فكذلك الوصية بخلاف الثمرة فان العقد على المعدوم منها يصح
شرا كالمساقاة اما الغلة فينتظم الموجود والمعدوم وما يكون معرضا للوجود منه
بعد اخرى عدا يقال فلان باكل من غلة بستانه ومن غلة ارضه وداره فاذا طلقت
يتناول الموجود والمعدوم من غير توقف على دلالة اخرى ويورث بيعة وكسبة قد
تفسير ما جعلنا في الصحة لان سنا بمنزلة الوقوف يورث واما عندنا فلان منه معصية
والوصية محال احد سمي قوما ولا تصح اي اذا وصى نصلي او يهودي ان يجعل القوم

صدر الشريعة

ناه الشريعة

مسمين بيعة او كنية بصح ولقوم غير مسمين بصح عنده لا عند مالا من اهلها وصية
 بالمعصية وله ان يقر في معتقدهم وهم مسكون على ما يدينون قال شيخنا ملا اذا
 اوصى بيناها في القرى واما في الامصار فلا يجوز بالاتفاق كوصية مستامن لا وارث
 منها بكل ماله لمسلم او ذمي لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث لحق الورثة وليس لورثة
 حق مدعي كونهم في دار الحرب اذ هم اموات في حقنا يقال اوصى الى
 اى جعله وصيا وصوم فوض اليه التصرف في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية بالكسر
 والفتح من اوصى زيد وقيل عنده فان رده عنده يرتد والا فلا اى لا يصح الرد بغيبته لانه
 اعتمد عليه حيث قبله فلو صح الرد بغيبته لصار مغرورا من جهته وان سكت فانت موصيه
 فله رده وضده اى القبول ولزم بيعه بشئ من التركة وان جعله لغيره اى بالايضا وذلك
 ان بيع الوصي التركة قبل قبول الوصية كقبوله نصا وينفذ البيع لصورة من الوصي فان علم
 الوصي بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه بخلاف الوكيل فان علمه بالوكالة لا بد منه
 في صحة تصرفه وان رده بعد موته ثم قبل صح اذ مجرد الرد لا سطر الوصاية لان فيه ضررا بالملك
 الا اذا نفذ قاض رده فانه لا يصح قبوله بعد ذلك والى عبدا وكافرا وفاسقا بطل القاض
 بغيره من اهل البيت وفوق ما ذكره القدوري وفيه دلالة على ان الوصية صحيحة لان التبديل
 يكون بعد الثبوت وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قبل معنا سطر وقيل في العبد
 باطلة لعدم الولاية عليه وفي غيره معنا سطر وقيل في الكافر ايضا باطلة لعدم
 ولايته على المسلم كذا في التبيين والى عبده صح ان كانت ورثة صغارا والا فلا من اذ عنده و
 قال ابو يوسف لا يصح وان كانت الورثة صغارا ومو القياس لانه قلب المشروع
 وله ان يخاطب مستبدا بالتصرف فيكون املا للوصاية وليس لاحد عليه ولاية فان الصفا
 وان كانا مالا كالمسلم ليس له ولاية النظر فلا منافاة بخلاف ما اذا كان في الورثة كبارا والايضا
 الى عبد الغيبة لانه لا يستبد بالتصرف اذا كان للمولى منعه وقول محمد فيه مضطرب يروى
 مع ابي حنيفة ويروى مع ابي يوسف والى عاجز عن القيام بها ضم اليه اى يضم القاض اليه
 غير وسقي امين بقدر اى اذا كان الوصي امينا قادرا على التصرف لا يجوز للقاضي اخراجه

صدر الشريعة

صدر الشريعة

في الكافر باطلا وقيل
 في المستبدين

بل يجب بتعيينه والى اثنين لا ينفرد احدهما الا بشراء كفه وتجهيزه والخصومة في
 حقوقه وقضاء دينه وطلبه وشراء حاجة الطفل والانهاب له واعتناق عبد عبيت
 لعدم الحاجة الى الرأى بخلاف اعتناق غير المعين ورده ودفعه وتنفيذ وصية معينين
 وجمع اموال ضاربة وبيع ما يخاف تلفه فان في بعضها لا يحتاج الى الرأى وفي بعضها
 يضرب التوقف والاجتماع في الخصومة من اذ عندهما وعند ابي يوسف ينفرد كل بالتصرف
 في جميع الامور وصى الوصي اوصى اليه في ماله او مال موصيه وصى فيها وقسمة الوصي
 بين الورثة مع الموصي له نصح فلا يرجع عليه ان ضاع قسطهم مع اى قسمة الوصي التركة
 مع الموصي له عن الورثة الصغار والكبار الغائبين نصح حتى لو قبض الوصي نصيب
 الورثة وضاع في يده لا يكون لهم الرجوع على الموصي بشئ وقسمة الوصي له معهم
 لا فيرجع بثلث ما بقى اى لا نصح قسمة الوصي عن الموصي له الغائب مع الورثة الكبار لانها
 حتى لو قبض نصيب الموصي له الغائب وملك في يده رجع الموصي له بثلث ما بقى وامامت
 الموصي له الحاضر فيقبض الوصي نصيبه ان كان باذنه فهو كغيره عن الموصي له بالقبض فلا يكون
 له حق الرجوع وان لم يكن باذنه فله الرجوع وصحت للقاضي بغير قسمة التركة عن
 الموصي له مع الورثة واخذ عطف على الضمير في صحت قسمة اى نصيب الموصي له
 وان قاسمهم في الوصية صح بثلث ما بقى ان ملك في يده او يد من يحج من اذ عنده وقال ابو
 ان كان المفضل مستغفرا لثلث بطلت الوصية وان لم يكن مستغفرا له صح عنه ما بقى من
 الثلث وقال محمد لا يحج عنه بشئ في الفصلين لان افرازال الوصي كافر الميت فانه لو
 افرازاله ماله شيئا للرجع فضاء بعد موته لا يحج من الباقي ولا ييوسف ان محل الوصية الثلث
 فنفذ ان بقي من الثلث بشئ ولا يي حنيفة ان تمام القسمة بالتسليم الى الجهة المسماة فاذا لم
 يصرف الى تلك الجهة صار كملكه قبل القسمة وصح بيع الوصي اى يجوز للوصي ان يبيع لقضاء
 الدين عبدا من التركة بغيبته الغرماء وضمن وصى باع ما وصى ببيعه وتصدق ثمنه فاستحق
 اى المبيع بعد ملك ثمنه مع رجوع اى الوصي في التركة لانه عامر للميت وكان ابو حنيفة
 يقول لا يرجع في التركة لانه ضمن بقبضه ثم رجع الى ما ذكره وعند محمد يرجع في الثلث

نه تاج الشريعة

و صدر الشريعة

لان محال الوصية الثلث كافي مال الطفل وصحى باع ما اصاب من التركة اى قسم الميراث
 فاصاب الطفل عين فباعها الوصى وقبض ثمنها وملك معه ثمنه فاستحق اى المبيع
 واخذ المشتري الثمن من الوصى رجع الوصى في مال الطفل لانه عامر والطفل اى يرجع
 الطفل على الورثة بحصة لا تتفاضل القسمة باستحقاق ما اصاب ولا يبيع وصحى ولا يشتري
 الاب بالقيمة او بما يتغابن اى يتغابن الناس في مثله وموعلى ما من في كتاب الوكالة ما يغفل
 تحت تقويم المقومين لان الولاية نظرية ولا نظرية الغبن الفا حد بخلاف اليسير
 لانه لا يمكن التحرز عنه ومذا اذا باعه من الاجنبى اما اذا باعه من نفسه او اشترى له بشئ
 من مال نفسه جاز عنده واحدا روايتين عن ابي يوسف اذا كان لليتيم فيه منفعة
 فاسره وتغيره ان يبيع ما يباوى ختمه عشرة من الصغير او يشتري ما يباوى
 ختمه عشرة للصغير من نفسه وعلى قول محمد واظهر الروايات عن ابي يوسف
 لا يجوز على كل من ابا واما وصى القاضى فلا يجوز من نفسه بطل حال هذا اذا كان
 المبيع منقولا وان كان عقارا فان باعه اجنبى بمثل القيمة يجوز من احوال المتقدمين
 واختيار المتأخرين انه انما يجوز ان يرغب المشتري بضعف القيمة او يكون للصغير
 حاجة الى ثمنه او يكون على الميت دين لا يقضى الا بثلثه قال صدر الشهيد وبه يفتى وقولهم
 الاجنبى يوزن ان يبيع من نفسه لا يجوز لان العقار من انفس الاموال فاذا باع من نفسه
 فالتمته ظاهرا من اذا كان البائع وصيا لامن قبل الام والالاخ وان كان ابا فان كان محمولا
 عند الناس او مستورا حال يجوز ويدفع ماله مضاربة وشركة وبضاعة وحتا على الاملاء
 لا على الاعسر ولا يقرض ويبيع على الكبير الغايب الا العقار لان بيع ماله انما يجوز
 الحفظ والعقار محصن بنفسه ولا يجوز في ماله لان المفوض اليه الحفظ لا التجارة وصحى
 اب الطفل احق بماله من جده وان لم يكن وصيته فاجد ولغت شهادة الوصيين لصغير
 بماله لانها يشبهان ولاية التصرف لانفسهما في ذلك المال فصارا متممين او خصمين
 او كبير بمال الميت لانها يشبهان ولاية الحفظ وولاية بيع المنقول لانفسهما عند غيبة الوارث
 وصحت بغيا اى بغيا ما للميت لا لقطع ولايتهما عنه ومذا عنده وقال اذا شهد الوارث

تاج الشريعة

صدر الشريعة
 محمد بن ابي جعفر
 محمد بن ابي جعفر
 محمد بن ابي جعفر
 محمد بن ابي جعفر

كبيرا يجوز في الوجهين لعدم ولاية التصرف وقد مر الجواب عنه كشهادة رجلين
 لاثنين يدين الف على ميت والاخرين للاولين بمثلته بخلاف شهادة بوصية القهرا
 عند محمد وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا ويروى ابو حنيفة مع محمد ويروى
 مع ابي يوسف وعن ابي يوسف مثل قول محمد وروى الحسن عنه اى حنيفة انهم اذا
 جاؤا معا وشهدوا فالشهادة باطلة وان شهدا ثلثان لاثنين فقبلت شهادتهما
 ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت فشهد لهما الغرضان الاولان تقبلا والاولين
 بعد والآخرين بثلث ماله او بالدرهم المرسلة لان الشهادة في هذه الصور شتت
 للشركة الخلفى موزون فريح وذكر ويلحق به من عرى عن الآتين جميعا
 ذكره في التبيين فان بال من ذكره فذكر وان بال من فرجه فانى وان بال منهما حكم بالاسبق
 وان استويا فشكل ولا يعتد بالشركة خلافا لهما مثلا قبل البلوغ فان بلغ وخرج لحيته او
 وطى امرأة او احلتم كما يحتمل الرجل فقبل وقوله فيه مقبول فانه لا يقف عليه غيب
 وان ظهر له ثدى انزل لبس او حاض او حبلا ووطى فانى وان لم يظهر له علامة او تغار
 فشكل ومن قال والا فشكل فقد قضى ومن رام التيمم بالتيمم فقد تعسف كالا يخفى على من
 انصف فان قام في وصفين اعاد حتما ان كان بالغا وندبان كان مدامقا وفي وصفهم
 يعيد من جنيبه ومن خلفه بخذائيه وندب صلوة بقتاع وكره ان يلبس حريرا ويحلى
 وان اكتشف عند رجل وامرأة وان يخلو به غير محرم رجل وامرأة ان يباخره لا محرم
 وان يحننه رجل وامرأة ويبتاع له امته تحننه ان ملك مالا والا فمن بيت المال ثم يباع
 وان مات قبل ظهور حاله لم يغسل ويتمم من التيمم وموجع الغير ذاتيم قيد اغا لا يشتري
 له جارية تغسله لان الجارية لا تكون مملوكة بعد الموت كان هذا القائل شى ما قدمى
 القسمة من ان ملك المورث باق بعد موته فالقسمة قضاء على الميت ولا يحضر ماله
 غسل ميت وندب تسجئة قبره قديم معنى التسجئة في باب الجنائز ويوصى الرجل
 بقرب الامام ثم موثق المرأة اذا صلى عليهم رعاية لحق الترتيب ذكره في الهداية وان
 تركه ابوه وابنا فليسهم وللان سهمان وقال لا نصف النصيبين اى يجمع بين نصيبه

تاج الشريعة

تاج الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

تاج الشريعة

صدر الشريعة

ان كان ذكرا ونصيبه ان كان انثى وله نصف ذلك المجموع وقول الشعبي واختلفا في
قياس قوله فذائله من سبعة عند ابي يوسف وخمسة اثنى عشر عند محمد بن
الحنفى لو كان ذكرا يكون بينهما نصفين وان كان انثى يكون المال بينهما اثلاثا فاجبت
الى حساب له نصف وثلاث واقل ذلك ستة ففي حال المال بينهما نصفان وفي حال
المال بينهما اثلاث للحنفى سهمان وللأب أربعة فسهما للحنفى ثابتان بيقين و
وقع الشك في السهم الزايد فينصف فكون له سهمان ونصف فانكر فاضف
ليزول الكسر فصار الحساب من اثنى عشر للحنفى خمسة وللأب سبعة ولا ييوسفات
الأب مستحق كل الميراث عند الأفراد والحنفى يستحق ثلثه الأربعة فعند الاجتماع
يقسم بينهما على قدر حقهما من ضرب بثلثه وذلك بضرب بأربعة فكون سبعة
ولأخ حصة ان الأقل وميراث الأنثى متيقن به وفيما زاد عليه شك فاجبت
المتيقن قصر عليه لان المال لا يحب بالشك اللهم يكون نصيبه الأقل لو قدرنا ذكرا
فعلى نصيب الأب في تلك الصورة لكونه متيقنا به وموان يكون الوارث زوجا
وأنا واختا لأب وأم هي خنقا وامرأة واخوين لأم واختا لأب وأم وهي خنق
فعنده في الأولى للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للخنق وفي الثانية للمرأة
الرابع وللأخوين لأم الثلث والباقي للخنق لانه اقل النصيبين **أيل**
شق كتابة الأخرس الكتابة على ثلث مراتب غير مستبين كالكتابة على الهواء
والماء ومو بمذلة كلام غير مسموع فلا يشهد به شيء من الأحكام وان نوى و
مستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاشجار وعلى الكاغد
لاعلى وجه الرسم فان هذا يكون لغوا اذ لا عرف في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون
حجة الا بانضمام شيء آخر اليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه
وقيل الاملاء من غير شهادة لا يكون حجة والا فلا يظهر ومستبين مرسوم وهو
ان يكون معنونا اي مصدرا بالعنوان وموان يكتب في صدره من فلان
الى فلان على ما جرت به العادة فكون هذا كالنطق فيلزم حجه وايماء به يعرف

انما يكتب على ما جرت به العادة



منه نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه كالبيا ويجداى لا يكون اشارته وكنته
كالبيان في الحدود لانها تندري بالشبهة وقالوا في معتقل اللسان اعتقل لسانه
بضم التاء اذا احتبس عن الكلام ولم يبق عليه ان امتداد ذلك وقدر التمسك
سنة وعلم اشارته فكذا اي حكمه حكمه الا والأقل قال في الحفايق يعتد بشأته
عند الشافعي وعندنا لا يعتد لان تخلف ما به المرض فسطق لسان
قائم فلا ضرورة الى قيام الاشارة عبارة وروى عن ابي حنيفة انه قال
ان دامت العقلة الى وقت الموت رزانه يخرج عن النطق بمعنى لا يدعى ذواله
فكان كالأخرس قالوا وعليه الفقه عظم مذبوحة في الميتة على اقله
واكل في الاختيار وقال الشافعي لا يباح التناول لان التحريم دليل ضرورة ولا فائدة
مناو لنا ان الغلبة تنزل منزلة ضرورة في افادة الاباحة الا يرى ان اسواق
المسلمين لا تخلو عن المحرم روق والمغصوب ومع ذلك يباح التناول
اعتمادا على الغالب ومناو لميل لا يمكن التحريم عنه فسقط اعتباره دفعا
للحرج بخلاف ما اذا كانا نصفين او كانت الميتة اغلب لانه لا ضرورة
وانما قال في الاختيار لانه يجزأ البتة في الاضطرار والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب تم الكتاب والله في يوم ينجبه بين صلوة الظهر
والعصر

صدرا